

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير



الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري

الجزء الأول

# القطاع الصناعي في الجزائر

... الواقع والرهانات المستقبلية



رئيس المشروع: البروفيسور رمضاني لعلا

المشرف العام: الدكتور مقص سعد

تأليف مجموعة من الباحثين

الترقيم الدولي للكتاب: ISBN: 978-9931-9738-0-5

2021

الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري  
القطاع الصناعي في الجزائر  
... الواقع والرهانات المستقبلية

الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري

الجزء الأول

القطاع الصناعي في الجزائر ... الواقع والرهانات المستقبلية

العنوان بالإنجليزية

**Algeria's industrial sector ... Reality and future stakes**

المقالات المنشورة في الكتاب الجماعي تعبر عن آراء أصحابها ولا يتحمل المشرفين عن

الكتاب بالضرورة عن وجهة نظرهم

مخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، 2021

ISBN: 978-9931-9738-0-5

الإيداع القانوني، مارس -2021

استنادا للمحضر رقم 2021/03 بتاريخ 2021-04-08

تمت المصادقة على اعتماد الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري

(الصناعة، الفلاحة، السياحة، التجارة، القطاع المالي)

من طرف اللجنة العلمية لقسم العلوم المالية والمحاسبة

ومن طرف المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الأغواط





التاريخ : 1.2.2021

الرقم: 309/ن.ع.م.ت.ب.ع.ع.خ/2021

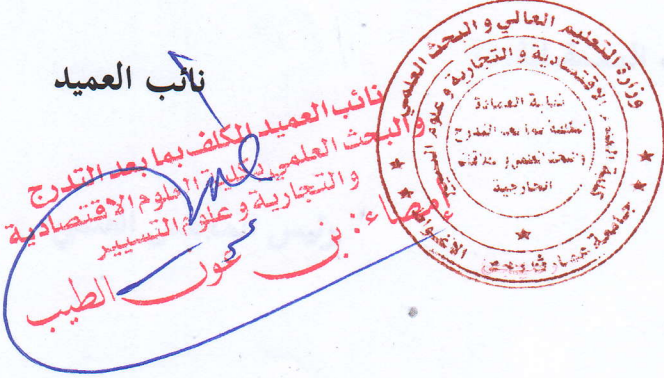
### شهادة إدارية

إنّ السيد النائب العميد المكلف بما التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يشهد واستنادا لمحضر المجلس العلمي رقم 2021/03 المنعقد بتاريخ 2021/04/08 يشهد بأنه قد تمت المصادقة على اعتماد كتاب جماعي برئاسة البروفيسور (ة): رمضان لعلا موسوم بـ: "سلسلة الاقتصاد الجزائري (الصناعة، الفلاحة، السياحة والقطاع المالي).

الجزء الأول: القطاع الصناعي في الجزائر الواقع والرهانات المستقبلية.

تحت ترقيم دولي: 978-9931-9738-5-0

نائب العميد





## كلمة رئيس مشروع الكتاب الجماعي سلسلة الاقتصاد الجزائري

في إطار النظرة الشاملة للاقتصاد الجزائري المعاصر، والمهادفة الى بناء اقتصاد مستدام وفق النموذج الاقتصادي الجديد والمعتمد على اقتصاد المعرفة ومخرجاتها الذي يساير الثورة الصناعية الرابعة، الطاقات المتجددة، والموارد البشرية المتطورة المرتكزة على المعرفة العلمية، المهارة، والابتكار، جاءت هذه المساهمة العلمية لمجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين داخل وخارج الوطن في شكل كتاب جماعي تحت عنوان سلسلة الاقتصاد الجزائري لمخبر العلوم الاقتصادية والتسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الاغواط، والذي يهدف الى تحليل وتشخيص ووضع رؤية شاملة للاقتصاد الجزائري من خلال طرح عدة أجزاء لهذا الكتاب، باحتوائه على أهم القطاعات والأنشطة الأساسية في الاقتصاد الجزائري:

### (الصناعة، الفلاحة، السياحة، التجارة، القطاع المالي)

وفي نهاية شهر مارس 2021 تم بحمد الله صدور أول عدد متناولا القطاع الصناعي، ومعالجا إشكالية

### رئيسية هي: القطاع الصناعي في الجزائر ... الواقع والرهانات المستقبلية

باعتبار قطاع الصناعة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة سواء البلدان المتقدمة أو النامية، وما تعول عليه الدولة الجزائرية من دور مهم للصناعة في قيادة قاطرة التنمية الاقتصادية، من خلال ما تقدمه من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساعدة على توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، وكذا العمل على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء والكساء وتحسين الموازين الاقتصادية من الميزان التجاري والمدفوعات، والتقليل من معدل البطالة الحالي وتأمين فرص عمل للأجيال المقبلة، ومن هنا فإن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن يكون من الأهداف الأساسية لأية سياسة تنموية شاملة وللإجابة على الإشكالية السابق تم طرح سبعة محاور تطرق فيها الأساتذة المشاركون في هذا الجانب الى تحليل واستشراف للقطاع الصناعي في الجزائر.

وفي الأخير نشكر كل الاساتذة الذين ساهموا بمقالات علمية متنوعة في هذا المشروع والذي يعتبر إضافة علمية كمرجع للطلبة والباحثين وصناع القرار في الجزائر وخاصة وزارة الصناعة، وشكر كذلك للجنة العلمية التي رافقتنا في تقييم المقالات العلمية.

ونشكر خاصة المشرف العام على مشروع الكتاب الجماعي الدكتور مقص سعد على المجهودات الكبيرة لإنجاز هذا المشروع العلمي.....

# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

إذا كانت أهمية القطاع الصناعي ودوره في بعث التنمية الاقتصادية أمرا مجمعا عليه في كل المدارس الاقتصادية، فإن عملية تجسيده وتسييره قد تنوعت حسب المنطلقات، وقد دعمت إشكالية تجسيده في الدول النامية هذا الاختلاف، حيث الفرق الكبير بين تجربة الدول النامية والدول المتقدمة في كون هذه الأخيرة قد انتقلت بصورة مبكرة إلى حلقة سيادة الصناعة في حين أن أغلب الدول النامية لم تمتلك مقومات هذا الانتقال. والجزائر كباقي الدول النامية تسعى إلى مواكبة التحولات والتغيرات في القطاع الصناعي التي تحدث على مستوى العالم، حيث خرجت غداة الاستقلال بقطاع صناعي هش يفتقر إلى أدنى المقومات التي تجعله قطاعا استراتيجيا، ومن هنا نستنتج أنها انطلقت في مسيرتها التصنيعية من العدم، وبذلت جهودا معتبرة لبناء قاعدة صناعية صلبة من خلال الأولوية التي منحتها لمختلف الصناعات خاصة الثقيلة منها وهذا بهدف رفع الإنتاجية في القطاعات الأخرى وتنميتها وتزويدها بالمدخلات الضرورية، حيث بلغت الاستثمارات الصناعية أكثر من 50 مليار دينار جزائري خلال العشرية (1967-1977) وخصصت أكثر من 100 مليار دينار جزائري فيما بين 1978 و1991، وحرصا على تحسين الأداء حضي القطاع الصناعي بمجموعة من الإصلاحات التي تمثلت في عمليات إعادة الهيكلة العضوية والمالية خلال النصف الأول من الثمانينات ثم تبني مبدأ الاستقلالية في تسيير شركات القطاع العمومي، ومنذ مطلع التسعينات وانتهاج الجزائر اقتصاد السوق عرف القطاع الصناعي تنفيذ مجموعة ثانية من عمليات إعادة الهيكلة الصناعية والتطهير المالي، حيث مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) اندثرت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية إما عن طريق خصصتها أو تصفيتها أو اجراء تعديلات من أجل استعادة قدرتها الإنتاجية، ورغم هذه الإصلاحات إلا أن القطاع الصناعي لم يكتسب الليونة اللازمة، ومع بداية الألفينات وازدهار أسعار النفط تم إطلاق إستراتيجية صناعية جديدة تهدف إلى إعادة الاعتبار للنسيج الصناعي الجزائري من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، حيث

كرست لها استثمارات ضخمة وفقا لاستراتيجيات تنمية تم تكييفها مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الدولية، هذا وقد اتجهت الحكومة الجزائرية في الفترة الأخيرة إلى تبني نموذج اقتصادي جديد للإنعاش الصناعي تهدف من خلاله إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، كان في مقدمتها الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة كألية لبعث وترقية التنافسية في هذا القطاع وخلق فرص عمل جديدة من خلال ريادة الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي ووضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

بناء على ما سبق ستمحور الكتابات حول الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر وفق مقارنة النموذج الاقتصادي الجديد؟**

**وكيف يمكن النهوض بهذا القطاع في ظل التحديات والرهانات المستقبلية؟**

### **محاور الكتاب الجماعي:**

- ❖ تشخيص لواقع القطاع الصناعي في الجزائر (من الناحية الاقتصادية، من ناحية التشريعات والقوانين).
- ❖ القطاع الصناعي والسياسات الاقتصادية في الجزائر (السياسة المالية، السياسة النقدية، ...).
- ❖ أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق مقارنة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر.
- ❖ أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة في تنمية القطاع الصناعي.
- ❖ القطاع الصناعي والتمويل المالي (الأسواق المالية، البنكي، صيرفة إسلامية، ...).
- ❖ المنتجات الصناعية الجزائرية والتسويق الإقليمي (مغاربي، افريقيا، أور ومتوسطيا، ...).
- ❖ القطاع الصناعي الجزائري والثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي، الابتكار، تكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد الرقمي).
- ❖ واقع تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بالتجارب الدولية.



## اللجنة العلمية للكتاب الجماعي:

|                          |                     |                         |                       |                   |                 |
|--------------------------|---------------------|-------------------------|-----------------------|-------------------|-----------------|
| أ.د. مقدم عبرات          | جامعة الأغواط       | د جعومات الطاهر         | جامعة الأغواط         | د مخلوفي الطاهر   | جامعة الأغواط   |
| أ.د. قويدري محمد         | جامعة الأغواط       | د زاوي عيسى             | المركز ج أفلو         | د مراد الرايس     | جامعة الأغواط   |
| أ.د. بورنان براهيم       | جامعة الأغواط       | د حمادة خير محمود       | جامعة عين شمس.<br>مصر | د مصطفى بورنان    | جامعة الأغواط   |
| أ.د. رمضاني لعلا         | جامعة الأغواط       | د حاتم علي عبد الله     | جامعت<br>تكريت.العراق | د يعقوبي محمد     | جامعة معسكر     |
| أ.د. شنوف شعيب           | جامعة بومرداس       | د سرمد جاسم<br>الخنزرجي | جامعة<br>تكريت.العراق | د بن تريح بن تريح | جامعة الأغواط   |
| أ.د. حاكمي بوحفص         | جامعة وهران 2       | د عبد الهادي<br>مسعودي  | جامعة الأغواط         | د رمضاني محمد     | جامعة مستغانم   |
| أ.د. رميدي عبد<br>الوهاب | جامعة المدية        | د بوجلال أحمد           | جامعة الأغواط         | د بن نوي مصطفى    | جامعة غرداية    |
| أ.د. نبيل عبد الغني      | جامعة الجيزة<br>مصر | د بعداش الطاهر          | جامعة الأغواط         | د قطاف عبد القدر  | المركز ج أفلو   |
| أ.د. معمر قربة           | جامعة الأغواط       | د أحمد سواهلية          | جامعة الجلفة          | د خلف الله يوسف   | المركز ج أفلو   |
| أ.د. عجيلة محمد          | جامعة غرداية        | د مدياني محمد           | جامعة ادرار           | د قانة زكي        | جامعة الجزائر 3 |
| أ.د. حمزة طيبي           | جامعة الأغواط       | د طارق هزرشي            | جامعة الجلفة          | د بن عون الطيب    | جامعة الأغواط   |
| أ.د. حميدة مختار         | جامعة الجلفة        | د حيرش عبد القادر       | جامعة تيارت           | د روائي بوحفص     | جامعة غرداية    |
| أ.د. بوكريف موسى         | جامعة بجاية         | د أحمد بورزق            | جامعة الجلفة          | د قمان مصطفى      | جامعة المسيلة   |
| أ.د. بلمقدم مصطفى        | جامعة تلمسان        | د بن ضب علي             | م ج عين تموشنت        | د عزوز مخلوفي     | جامعة الأغواط   |
| أ.د. سالمي رشيد          | جامعة تلمسان        | د قمان عمر              | جامعة الجلفة          | د فلاق محمد       | جامعة شلف       |
| أ.د. علال بن ثابت        | جامعة الأغواط       | د فرحاي مصطفى           | جامعة وهران 2         | د بوبكر بوسالم    | المركز ج البيض  |
| أ.د. نمر محمد            | جامعة ورقلة         | د مقص سعد               | جامعة الأغواط         | د بوداود فاطمة    | جامعة الأغواط   |
| أ.د. عقبة عبد<br>اللاوي  | جامعة الوادي        | د غزال مفتاح            | جامعة الجزائر 3       | د آدم رحمون       | جامعة الأغواط   |

## فهرس الكتاب الجماعي:

|         |                                                                                                           |                                                                                                                     |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 30-11   | د. آمنة بن دحمان (CREAD)<br>د. حسن تشوكتش كبير (CREAD)<br>د. سميرة بولحبال (CREAD)                        | التطور المالي والقطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL                                  |
| 49-31   | د. صليحة يعقوبين (جامعة الجزائر 3)                                                                        | واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد                                                       |
| 63-50   | د. محمد طه عبد الموجود (جامعة المنيا. مصر)                                                                | التخطيط الاستراتيجي للقطاع الصناعي الجزائري لزيادة مستوى التنافسية العالمية                                         |
| 74-64   | د. الطيب مزوزي (جامعة غليزان)                                                                             | أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي بالجزائر                                                     |
| 91-75   | د. عبد القادر قطاف (المركز ج آفلو)<br>ط.د. بوخاتم طلحة (جامعة سعيدة)<br>د. طلحة أحمد (المركز ج آفلو)      | دراسة قياسية لقياس مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)                 |
| 107-92  | د. فاطمة دحاني (جامعة الجزائر 3)<br>د. سامية بوضياف (جامعة البليدة 2)<br>د. فيصل بملولي (جامعة البليدة 2) | تداعيات التضخم المستورد وتقلبات اسعار الصرف على قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1990-2019                       |
| 120-108 | د. محمد عجيلة (جامعة غرداية)<br>د. عبد الحميد تيمماوي (جامعة غرداية)                                      | دور القطاع الصناعي في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التدابير والمركزات -                      |
| 133-121 | د. عمر قمان (جامعة الجلفة)<br>د. بن عيسى بن علي (جامعة الجلفة)<br>ط.د. مصطفى حبشي (جامعة الجلفة)          | أساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفية تحسينها - قراءة تحليلية -                                      |
| 151-134 | د. صالح لكحل (جامعة البويرة)                                                                              | قراءة قانونية حول واقع القطاع العمومي الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية                                          |
| 164-152 | د. أسماء زاوي (جامعة الأغواط)<br>د. بوداود فاطمة الزهراء (ج الأغواط)<br>ط.د. شرف زاوي (جامعة الأغواط)     | واقع التسويق الصناعي في الجزائر-صعوبات وتحديات-                                                                     |
| 181-165 | د. سعد مقص (جامعة الأغواط)<br>د. الطاهر جمعيات (جامعة الأغواط)                                            | القطاع الخاص المنتج وأهم تحديات نموه وتطوره في الجزائر (التمويل - الفساد الإداري والمالي - العقار الصناعي)          |
| 196-182 | ط.د. فاطمة الزهراء بن هكو (الأغواط)<br>د. عائشة بن عطالله (جامعة الأغواط)                                 | استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية التجربة الماليزية                                                                |
| 215-197 | د. مراد علة (جامعة الجلفة)<br>د. سعيدة ضيف (جامعة الجلفة)                                                 | مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر                                                  |
| 235-216 | د. محمد الهلة (جامعة ورقلة)<br>د. أحمد بن مويزة (جامعة الأغواط)                                           | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها وتمويلها<br>دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة نموذجاً |

|         |                                                                                                        |                                                                                                                            |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 249-236 | د. عبد القادر عصماني (جامعة سطيف)<br>د. مليكة بن علقمة (جامعة سطيف)                                    | دور التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع صناعة البترول والغاز: إنشاء بنوك إسلامية للطاقة                                       |
| 261-250 | د. عبد الجبار مختاري (جامعة الأغواط)<br>د. مفتاح غزال (جامعة الجزائر 3)                                | واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر في ظل الخصوصية وغياب القوانين المنظمة للقطاع دراسة تحليلية للفترة: 2002-2018 |
| 274-262 | د. عبد الحفيظ يحياوي (جامعة الجلفة)<br>د. فطيمة الزهرة عيسات (جامعة البويرة)                           | قراءة تشخيصية لواقع القطاع الصناعي في الجزائر                                                                              |
| 285-275 | د. أحمد بوجلال (جامعة الأغواط)<br>د. يحي جعيدل (جامعة الأغواط)<br>د. عبد العالي بشير (جامعة الأغواط)   | النفقات العامة تقسيماتها، إجراءات تنفيذها ودورها في بعث الاستثمارات العمومية                                               |
| 296-286 | د. محمد الطاهر العمودي (جامعة ورقلة)<br>د. رشيد سالمي (المركز الجامعي تلمسان)                          | مستقبل الصناعات الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر من خلال مخطط الخماسي لدعم الفلاحة 2010-2014                             |
| 310-297 | د. نصيرة أوبختي (المركز الجامعي مغنية)<br>د. أحمد بوريش (المركز الجامعي مغنية)                         | دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية-دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح بمغنية-      |
| 327-311 | د. حواسي أمين (جامعة تيارت)<br>د. هوارى أحلام (جامعة مستغانم)                                          | التنوع الاقتصادي في الجزائر: منظور تحليل فضاء المنتج                                                                       |
| 342-328 | د. ماريف منور (جامعة تلمسان)                                                                           | قراءة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر                                                                           |
| 358-343 | د. لمن لعريط (جامعة المدية)                                                                            | الإطار القانوني المنظم لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في القطاع الصناعي                                          |
| 372-359 | د. يحي بدرأوي (جامعة الجلفة)<br>د. سامية بلاغ (جامعة البليدة 2)<br>د. طلحة محمد (المركز ج آفلو)        | عقد الاستصناع كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                                                      |
| 386-373 | د. نريمان بن عياد (جامعة الجلفة)<br>د. دحمان بريني (جامعة الجلفة)                                      | مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر على ظل تبنى استراتيجية تصنيع جديدة                           |
| 400-387 | د. زهرة العقون (جامعة البليدة 2)<br>د. سفيان فيكارشة (جامعة البليدة 2)                                 | أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر                                         |
| 414-401 | د. أحمد بكاي (المركز الجامعي آفلو)<br>د. محمد السعيد سعيداني (ج الأغواط)<br>د. يوسف شرع (جامعة غرداية) | مستقبل قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كإستراتيجية للتنوع الاقتصادي                                               |
| 430-415 | د. غداوية معمر (جامعة خميس مليانة)<br>د. سلمان فريجة (جامعة خميس مليانة)                               | تقييم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية، المشاكل التي تواجهها وسبل النهوض بها دراسة تحليلية للفترة (2007-2014)  |

|         |                                                                                                                                                |                                                                                           |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------|
| 443-431 | <b>Dr. NEMMICHE Khadidja</b><br><b>University Centre of Maghni</b>                                                                             | <b>Human factor in digital projects: the example of software development</b>              |
| 466-444 | <b>Dr. Djamel torqui GODIH</b><br><b>(Université de Sidi bel abbes)</b><br><b>Dr. Mohammed LAZREG</b><br><b>(Université de Sidi bel abbes)</b> | <b>Un essai d'analyse sur les différentes formes de financement du secteur industriel</b> |
| 476-467 | <b>Dr. Samia ABID (CREAD)</b>                                                                                                                  | <b>Attractivité des territoires et relance de l'industrialisation en Algérie</b>          |

# التطور المالي والقطاع الصناعي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية باستخدام نموذج ARDL

## Financial Development and Industrial Sector in Algeria: Analytical and Econometric Study Using ARDL Model

بن دحمان آمنة<sup>1</sup>، تشوكتش كبير حسن<sup>2</sup>، بولحبال سميرة<sup>3</sup>

Bendahmane Amina<sup>1</sup>, Tchoketch-Kebir Hacène<sup>2</sup>, Boulahbel Samira<sup>3</sup>

<sup>3,2,1</sup> مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية CREAD (الجزائر).

### ملخص:

يمثل القطاع المالي الجهاز العصبي للاقتصاد. أكدت العديد من الأدبيات النظرية على أهمية الخدمات المالية المقدمة من النظام المالي في دفع عجلة التصنيع والتنمية. عملت الجزائر مع بداية التسعينات على تحرير القطاع المالي بهدف رفع مساهمته وتفعيل دوره في تمويل الاقتصاد. تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر تطور القطاع المالي على نمو قطاع التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1999-2019. أظهرت نتائج تقدير نموذج *ARDL* أن حجم القروض المقدمة إلى القطاع الخاص وعرض النقود تؤثران سلباً على أداء القطاع الصناعي *MVA* في الأجل الطويل. بينما تأثر الزيادة في سعر الفائدة الاسمي بشكل إيجابي على القيمة المضافة في قطاع التصنيع. كلمات مفتاحية: التطور المالي، القطاع الصناعي، الاقتصاد الجزائري، نموذج *ARDL*. تصنيفات JEL: C22، G20، O47، O14.

### Abstract:

Financial sector represents the nervous system of an economy. Numerous theoretical literature has emphasized the importance of financial services provided by the financial system in driving industrialization and development. At the beginning of the 1990s, Algeria worked to liberalize the financial sector with the aim of increasing its contribution and activating its role in financing the economy. This paper aims to study the impact of the development of the financial sector on the growth of the manufacturing sector in Algeria during the period 1999-2019.

The results of the *ARDL* model estimation showed that the volume of loans provided to the private sector and the money supply negatively affect the performance of the industrial sector (*MVA*) in the long term. While the increase in the nominal interest rate was positively affected by the added value in the manufacturing sector.

**Keywords:** Financial development, industrial sector, Algerian economy, *ARDL* model.

**JEL Classification Codes:** C22, G20, O47, O14

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: بن دحمان آمنة، الإيميل: [aminabendahmane46@gmail.com](mailto:aminabendahmane46@gmail.com)



## 1. مقدمة:

يمثل القطاع المالي لبلد ما الجهاز العصبي لاقتصادها حيث أن تعقيده يجعل من الممكن إدارة جميع العلاقات الاقتصادية اللازمة لازدهارها وتطورها (Panizza, 2012). في الواقع، يلعب الوسطاء الماليون (البنوك) دورًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية. يسهل هؤلاء الوسطاء الاتصال بين الوكلاء الذين يحتاجون إلى التمويل (الشركات والدولة بشكل أساسي) والوكلاء الذين يتمتعون بقدرة تمويلية (الأسر المعيشية بشكل أساسي). يميل هذا الدور إلى التغيير مع نمو الاقتصاد، حيث تلعب البنوك في البلدان المتقدمة دورًا استشاريًا للشركات أكثر من دور المقرض. في هذه البلدان، تقدم الأسواق المالية بدائل تمويل للشركات بخلاف البلدان النامية.

بغض النظر عن مدى تصنيع الاقتصاد، فإن النظام المالي له أهمية خاصة في جهود التنمية والنمو للاقتصادات المختلفة في العالم. تؤكد الدراسات النظرية والتجريبية وجود علاقة قوية بين درجة تطور الجهاز المالي ومعدل نمو الاقتصاد (Levine, 2005). ومع ذلك، فإن اتجاه السببية بين النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي، وكذلك القنوات التي يؤثر من خلالها أحدهما على الآخر، لم تحظى بإجماع بين الاقتصاديين. وهكذا، يجادل بعض الاقتصاديين بأن التنمية المالية هي عامل أساسي للنمو، بينما يجادل آخرون بأن النمو الاقتصادي هو الذي يحدد مستوى التطور المالي للبلد. من هذا الغموض، ظهر عدد كبير من الأدبيات التي تتناول الصلة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي. من بين الدراسات النظرية التي تدعم فرضية أن التنمية المالية يمكن أن تحفز النمو الاقتصادي، تلك التي وضعها Schumpeter (1912) الذي يجادل بأن الأداء السليم للبنوك، من خلال تحديد وتمويل الشركات، يحفز الابتكار التكنولوجي ويسرع نمو. من جانبه، يؤكد Levine (2005) أن الوسطاء الماليين، بفضل الوظائف التي يلعبونها، يحفزون النمو من خلال تراكم رأس المال وإنتاجية العوامل.

وبالتالي، وبحسب هذه الدراسات، فإن تطوير القطاع المالي ضروري للنمو الاقتصادي، وبالتالي لنمو القطاع الصناعي، فهو قطاع رئيسي في تنمية الاقتصادات. فيفضل التطور المالي، يستفيد القطاع الصناعي من النقل التكنولوجي ومن رأس المال البشري الفعال الذي يسمح بزيادة الإنتاج وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية مما يؤدي إلى إحداث تأثير مباشر وإيجابي على عملية النمو (Shahbaz & Zur-Rahman, 2014). تعد الصين مثالاً بارزاً للتأثير الإيجابي للقطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال استخدام رأس المال البشري الفعال ونقل التطورات التكنولوجية (He, 2007). من ناحية أخرى، يساعد القطاع المالي المتطور على تعبئة المدخرات والاستثمارات المحلية، وبالتالي زيادة نمو الناتج (Besci and Wang, 1997). كما يتيح القطاع المالي تحويل الأموال من القطاعات الفائضة إلى القطاعات التي تعاني من عجز، وبالتالي تحرير الأموال لأنشطة التصنيع بتكلفة معقولة جدا (Gokmenoglu et al, 2015). وبالمثل، فإن القطاع المالي المتطور والمنظم بشكل جيد لديه القدرة على تقديم الخدمات المالية التي تعزز مستوى الابتكار في قطاع التصنيع (كالديرون وليو، 2003). وبالتالي، فإن قطاع التصنيع، إذا تم تطويره جيدًا، يشكل محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي (Rajan et al, 1996 ; Shahbaz, 2009 et al, 2015).

لسوء الحظ، لم تتمكن البلدان النامية من تطوير قطاعاتها المالية بالشكل الذي يسمح لها بدفع النمو القائم على التصنيع، كما أن الصناعة داخل هذه البلدان غير موجودة تقريباً وهذا ما يتضح من مساهمتها الضئيلة في الاقتصاد من حيث القيمة المضافة والعمالة (Shahbaz, 2009). في الجزائر أيضاً، القطاع الصناعي للأسف أقل من إمكانات البلاد. يساهم القطاع بأقل من 5٪ في الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى السياسات الصناعية غير الفعالة المطبقة وإخفاقات القطاع الصناعي، يبدو أن ضعف القطاع المالي يلعب دوراً مهماً في ضعف هذا القطاع.

وعليه سيتم طرح الإشكالية التالية: هل ساهمت التطورات في القطاع المالي في الجزائر في رفع مستويات نمو القطاع

الصناعي؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية: نفترض وجود علاقة إيجابية بين القطاع المالي ونمو قطاع التصنيع في الجزائر.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إعطاء لمحة عن الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والتصنيع، وكذا تحليل أهم التطورات في القطاع الصناعي والمالي في الجزائر وفي الأخير دراسة تأثير تطوير القطاع المالي على التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1999-2019. وذلك باتباع منهجية التحليل والاقتصاد القياسي، حيث تم استعمال نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين المتغيرين.

إلى جانب المقدمة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام أخرى. استعرض القسم الثاني الأدبيات النظرية التي تناولت العلاقة بين القطاع المالي والنمو الصناعي، وكذا الدراسات التجريبية التي قاست العلاقة بين تطور القطاع المالي والقطاع الصناعي. يعرض القسم الثالث واقع القطاع المالي والصناعي في الجزائر. بينما يتناول القسم الرابع منهجية الدراسة القياسية، كما خصص القسم الخامس لعرض النتائج. أخيرًا، تختتم الدراسة بأهم الاستنتاجات ويتم تقديم بعض التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة.

## 2. الأدبيات النظرية:

يعتبر الاقتصاديون وواضعي السياسات أن القطاع الصناعي عامل مهم في تعزيز النمو والتنمية. لهذه تعمل الدول على وضع السياسات الكفيلة بزيادة مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن عملية التصنيع غالباً ما تتطلب رؤوس أموال ضخمة يصعب توفيرها في ظل غياب قطاع مالي متطور قادر على تعبئة التمويل وتخصيصه بفعالية للمشاريع الأكثر إنتاجية. فقد أكد الاقتصاديون ورواد التنمية على أهمية الخدمات المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية وأسواق رؤوس الأموال في عملية التصنيع ودفع عجلة التنمية عبر التاريخ. تعود جذور هذه الأدبيات إلى أعمال Bagehot (1873) الذي أكد على الدور الكبير الذي لعبه الوسطاء الماليين في تنفيذ وتطوير تكنولوجيات جديدة ودفع عجلة التصنيع والثورة الصناعية في إنجلترا في بداية القرن التاسع عشر (Narayan & Narayan, 2013, p.70). فيما بعد Schumpeter (1911، 1934) هو الآخر استعمل العلاقة بين المصرفي والصناعي من أجل توضيح أهمية النظام المالي في اختيار واعتماد التكنولوجيات الجديدة واعتبر أن الخدمات المقدمة من طرف الوسطاء الماليين والمتمثلة أساساً في تعبئة المدخرات، تقييم المشاريع، إدارة المخاطر، مراقبة المدراء وتسهيل المعاملات تعتبر ضرورية لنجاح الابتكار التكنولوجي الذي يعتبر أساس تعزيز النمو الاقتصادي. حيث أن المصرفي يعمل على تحديد المشاريع المبتكرة التي لديها فرصة نجاح أكبر ويقوم بتمويلها، فالشركات أو الصناعات تحتاج للموارد المالية من أجل تنفيذ ابتكاراتها وإدخال تكنولوجيات جديدة في الإنتاج وشراء المعدات والآلات، والمصرفي يختار الأفضل من بين هذه الابتكارات الجديدة ويقوم بتمويلها (Bloch & Tang, 2003, p.243).

سنوات فيما بعد، أكد Gershenkron (1962) على الدور الذي لعبته البنوك المملوكة للقطاع الخاص في توجيه المدخرات إلى القطاع الصناعي في الدول الصناعية في النصف الثاني من القرن 19 خاصة في ألمانيا (La Porta et al, 2002, p.265). وذلك من خلال دراسة ظاهرة التصنيع في مجموعة من الدول الأوروبية (إنجلترا، روسيا، ألمانيا وإيطاليا) محاولاً تفسير الاختلافات في مستويات التنمية وعلاقته بالهيكل المالي للدولة المعنية (Demirgüç-Kunt & Maksimovic, 2002, p.1). وتوصل Gershenkron (1962) إلى نتيجة مفادها أن درجة التنمية الاقتصادية للبلد في بداية التصنيع تحدّد دور القطاع المصرفي، حيث أن البنوك الخاصة يمكنها أن تمول التنمية بشكل أكثر فعالية مقارنة بالأسواق وحتى البنوك الحكومية في اقتصاديات النامية خلال المراحل الأولى من التنمية، وأن التدخل الحكومي ومشاركتها في النظام المالي ضروري (Luintel et al, 2008, p. 183)، مضيفاً أنه في بلد مثل إنجلترا يتميز بنمى اقتصادية متقدمة، التصنيع لا يحتاج إلى قطاع مالي نشط لأن الاستثمار كان يحتاج إلى رأس مال قليل، بينما روسيا التي كانت تمتلك اقتصاد متخلف هي في حاجة أكبر إلى قطاع مالي قوي، وإلى دعم حكومي لوضع المشاريع ذات الكثافة الرأسمالية على الطريق الصحيح ودفع عجلة التصنيع (Eschenbach, 2004).

في سنة 1969 أ Hicks هو الآخر أكد على الدور الذي لعبه القطاع المالي في إيقاد شعلة التصنيع في إنجلترا (Allen & Oura, 2004, p.96)، مشيراً إلى أن المنتجات المصنعة خلال العقود الأولى من الثورة الصناعية تم اختراعها قبل ذلك بكثير لكن عدم توفر الأموال أخر عملية تنفيذها. فالتصنيع يتطلب ضخ رؤوس أموال ضخمة ولمدة طويلة، والمدخرين عموماً لا يرغبون في فقدان السيطرة على أموالهم لمدة طويلة، كما أن تمويل ابتكارات جديدة يحمل في طياته مخاطر كبيرة، وبالتالي فهذا الأمر لم يكن ممكناً في غياب أسواق مالية قادرة على توفير السيولة المطلوبة وتخفيض نسبة المخاطرة (Burzynska, 2009, p.08). وبالتالي فبحسب Hicks فالثورة الصناعية هي نتيجة للثورة في مجال الأسواق المالية التي كانت فعالة في تجميع الادخارات الفردية الصغيرة وضخها في مشاريع التنمية الصناعية، وبالتالي فالابتكارات المالية مكنت من تنفيذ الابتكارات التكنولوجية، حيث كان على الثورة الصناعية انتظار الثورة المالية لتحديث (Bencivenga et al, 1996, p.242).

كما حاول Cameron (1972) تفسير: فشل محاولة التصنيع في إسبانيا وسيريا، التصنيع البطيء والغير كامل في النمسا وإيطاليا، ونجاح التصنيع في الولايات المتحدة واليابان. من خلال دراسة تاريخية لهذه الدول توصل Cameron إلى أن العامل المفسر لهذه النتائج المختلفة هو تعامل السلطات الحكومية مع القطاع البنكي، حيث عدم التدخل في عمل المؤسسات المالية، رفع القيود على القطاع المالي والتوقف عن كبجه سيمنحه فرصة للتطور ولعب دور محوري في التنمية الاقتصادية (Adekunle et al, 2013, p.135). فالوسطاء يقدمون الحوافز للمستثمرين ويعملون على خلق الظروف الملائمة من أجل تخصيص أكثر كفاءة للثروة في المراحل الأولى من التصنيع (Adekunle et al, 2013, p.05).

من ناحية أخرى جادل اقتصاديون آخرون بأن النمو الصناعي يخلق طلباً على الخدمات المالية، والذي سيؤدي بدوره إلى قطاعات مالية أكثر تطوراً (Robinson, 1962؛ Stiglitz, 1994). بينما أكد البعض على العلاقة الثنائية الاتجاه، حيث خلال المراحل الأولى من التنمية يدعم التطور المالي النمو في القطاع الحقيقي بينما عندما يصل هذا النمو إلى مستوى معين يرتفع الطلب على خدمات مالية جديدة وبالتالي يصبح النمو في القطاع الحقيقي هو الذي يقود التطور المالي (Patrick, 1966).

وبشكل أكثر تحديداً، يمكن للقطاع المالي التأثير على الاقتصاد من خلال قناتين رئيسيتين: التوسع أو العمق المالي (تنويع المعاملات المالية من خلال الأدوات المالية المبتكرة) والتحرير المالي (إزالة القيود على المعاملات المالية وحركة رأس المال). وفقاً Mackinnon (1973) و Show (1973)، فإن تحرير القطاع المالي وبشكل خاص أسعار الفائدة سيُدفع المدخرين على تحويل جزء من مدخراتهم من الأصول غير المنتجة الحقيقية إلى الأصول المالية. وبذلك، توفير الائتمان في الاقتصاد. هذه الزيادة في الائتمان ستساعد المستثمرين على زيادة الإنتاج الصناعي وتحقيق نمو اقتصادي. بينما على النقيض من ذلك، حسب Omole et Falokun (1999)، فإن تحرير أسعار الفائدة الغير مدروس قد يضر بالعمليات الصناعية وبالتالي التنمية الاقتصادية، ومن ثم الحاجة إلى تطبيق سياسات تكميلية تأخذ في الاعتبار الحوافز الصناعية مثل الإعفاءات الضريبية، التعريفات وتوفير مرافق البنية التحتية الأساسية.

بغض النظر على اتجاه العلاقة بين التمويل والتصنيع، يوجد اتفاق على أن التمويل عنصر أساسي في عملية التصنيع ومن دونه يستحيل التنفيذ، فالتصنيع على عكس باقي القطاعات يحمل في طياته مجموعة من العمليات المعقدة والتكنولوجيات التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، بدءاً من مرحلة البحث والتطوير ووصولاً إلى مرحلة التسويق. في نفس الوقت إذا تم تقديم الدعم المناسب للقطاع الصناعي، سيُشكل فيما بعد منبع لخلق الثروة ورؤوس الأموال.

تؤكد نتائج الدراسات التجريبية العلاقة الإيجابية بين تطوير القطاع المالي والقطاع الصناعي. فقد توصل Neusser & Kugler (1998) من خلال دراسته إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المالي يرتبط مع إنتاجية عوامل التصنيع الإجمالية في العديد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Neusser & Kugler, 1998). من جانبهم، درس Udo et Ogbuagu (2012) العلاقة بين تطوير القطاع المالي والإنتاج الصناعي للاقتصاد النيجيري خلال الفترة 1970-2009. أكدت

نتائجهم وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. وأسرت دراسة **Svilokos et al** (2015) على الدور الذي لعبه القطاع المالي في رفع مستوى التصنيع (**Svilokos et al, 2019**). كما أكد **Doumbe and Zhao** (2017) على أن التطور المالي أثر على الاستثمار ومن ثم التصنيع في الكاميرون خلال الفترة 1970-2014 (**Doumbe and Zhao, 2017**).

دراسات أخرى أكدت على فرضيات **Patrick** (1966) بخصوص العلاقة في الاتجاهين، فقد استعمل **Kabango** 20 (2009) قطاعا صناعيا في ملاوي خلال الفترة 1970-2004، ليؤكد على وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين التنمية المالية ونمو القطاع الصناعي في اقتصاد ملاوي. كما استخلص **Raj et al** (2018) وجود علاقة طويلة الأجل وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الصناعي في الهند خلال الفترة 1991-2014. وأشار إلى أن سياسات الهادفة إلى تسهيل الحصول على التراخيص، توفير الائتمان، الهيكل الضريبي، والرقمنة يمكن أن تعزز النمو الصناعي في الهند (**Raj et al, 2018**). دراسة **Ahad et al** (2019) هي الأخرى أكدت وجود تأثير إيجابي وعلاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي، الادخار والنمو الصناعي على المدى الطويل في باكستان خلال الفترة 1972-2014 (**Ahad et al, 2019**).

التقلبات في القطاع المالي هي الأخرى تم دراستها، وجد **Dodonov** (2009) تأثيرًا إيجابيًا هامًا للتطور المالي على التقلبات على مستوى الشركة، وأن هذا التأثير يكون أقوى بالنسبة للشركات العاملة في الصناعات التي تعتمد نسبيًا على التمويل الخارجي. مما يعني أن الشركات التي تتطلب المزيد من الأموال الخارجية بسبب الخصائص التكنولوجية لصناعاتها ستختار استراتيجيات تحمل مخاطر أعلى في البلدان الأكثر تطورًا من الناحية المالية (**Dodonov, 2009**). من جهته أكد **Fang & Miller** (2014) على أن تقلبات في القطاع المالي تزيد من التقلبات الصناعية في القطاعات التي تعتمد بشكل أكبر على السيولة الخارجية، وذلك من خلال التأثير على نمو القيمة المضافة الحقيقية لكل شركة (**Fang & Miller, 2014**).

كما استنتج **Bianchi, & Labory** (2016) أن السياسة الصناعية يجب أن تتضمن إجراءات تهدف إلى حث القطاع المالي على التركيز على توفير الموارد للاستثمارات في القطاعات الإنتاجية وتقليل أنشطة المضاربة. وأن السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تكون متسقة بالفعل مع السياسة الصناعية حتى تساهم في التحرك نحو مسارات التنمية المستدامة (**Bianchi, & Labory, 2016**).

كما اعتمد العديد من الباحثون على بيانات عن الشركات الصناعية في الدول محل الدراسة، أولها دراسة **Rajan and Zingales** (1998) التي هدفت إلى التأكد من إذا كان التطور المالي يقلل تكاليف التمويل الخارجي للشركات وإذا كانت القطاعات الصناعية الأكثر حاجة للتمويل الخارجي تتطور بشكل أسرع في البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر نمواً، باستعمال عينة من 41 دولة و36 صناعة تحويلية، وقد بينت النتائج بأن التطور المالي يؤثر على النمو الصناعي من خلال التأثير على توفير التمويل الخارجي (**Rajan & Zingales, 1996**). وأعد **Beck and Levine** (2002) دراسة بهدف التحقق من إذا كانت الأنظمة المالية المعتمدة على البنوك أو الأنظمة المالية القائمة على الأسواق أفضل في تمويل التوسع في الصناعات التي تتطلب بشكل كبير تمويل خارجي، باستعمال عينة من 42 دولة و36 صناعة. وقد بينت النتائج بأن الصناعات التي تحتاج تمويل خارجي أكبر تنمو بشكل أسرع في الدول ذات التطور المالي الأعلى بغض النظر عن طبيعة الهيكل المالي (**Beck & Levine, 2002**). من جهته وباستعمال عينة من 44 دولة و36 صناعة تحويلية، استنتج **Beck et al** (2008) بأن التطور المالي يعزز نمو صناعات الشركات الصغيرة أكثر من صناعات الشركات الكبيرة (**Beck et al, 2005**).

باستخدام بيانات عن 26 صناعة في 77 دولة خلال الفترة 1963 إلى 2003، استنتج **Arizala et al** (2013) وجود علاقة كبيرة بين التطور المالي ونمو إجمالي الإنتاجية الكلية على مستوى الصناعة. وأن نمو إجمالي الإنتاجية الكلية يمكن أن يتسارع بنسبة تصل إلى 0.6% سنوياً، اعتماداً على متطلبات التمويل الخارجي للصناعات (**Arizala et al, 2013**). شكل **Chen and Guariglia** (2013) مجموعة من 144776 شركة صينية موزعة على الفترة 2001-2007. وجد المؤلفون أن الأنشطة المالية عززت النمو الصناعي في الصين وأن الشركات التي لديها إمكانية الحصول على التمويل زادت من إنتاجيتها. بالإضافة

إلى ذلك ، فإن زيادة إنتاجية الشركات الصينية ستؤدي إلى زيادة المعروض للأسواق الأخرى. لا يزال فيما يتعلق بالصناعة الصينية. كما قام He et al (2017) بتحليل نمو المناطق الصناعية الصينية خلال الفترة 1998-2010 ، وخلص إلى أن المناطق الصناعية الصينية ذات القطاع المالي المتقدم حققت نموًا أعلى من غيرها، وأن القطاعات الصناعية التي تعتمد على الوصول إلى التمويل الخارجي تميل إلى التركيز في المناطق ذات الأسواق المالية المتطورة (He et al, 2017). تم العثور على نتائج مماثلة بمن قبل Lee et al (2015). بينما باستخدام بيانات عن 513 شركة تصنيع في آسيا (ماليزيا، الفلبين، وفيتنام)، توصل Nizam et al (2020) إلى أن وجود علاقة غير خطية بين الشمول المالي ونمو الشركات في قطاع التصنيع. حيث أن تأثير الشمول المالي على نمو الشركات يكون إيجابيًا بشكل ملحوظ تحت عتبة معينة ويتحول إلى سلبى بشكل ملحوظ بعد الوصول إلى حد معين (Nizam et al, 2020).

من ناحية أخرى، يجادل البعض بأن التطور المالي ومن خلال تمويله التوسع الصناعي تسبب في رفع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بينما يفترض آخرون أنه من خلال دعم القطاع المالي للتكنولوجيات الصديقة للبيئة يمكنه أن يساعد على حماية البيئة. في هذا الإطار، درس De Haas & Popov (2018) أثر تطور الأسواق المالية على التلوث الصناعي في مجموعة كبيرة من البلدان والصناعات خلال الفترة 1974-2013. وتوصل إلى وجود تأثير إيجابي قوي لأسواق الائتمان، وتأثير سلبى قوي لأسواق الأسهم على إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفسر هذا الأمر بالنمو المرتفع في الصناعات غير النظيفة من الناحية التكنولوجية في البلدان ذات أسواق الائتمان الأعمق. بينما في البلدان ذات أسواق الأوراق المالية الأكثر نضجًا تميل إلى إنتاج براءات اختراع خضراء بشكل أكبر (De Haas & Popov, 2018). بينما، من خلال تحليل تأثير توسع قطاع التصنيع والتنمية المالية على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في آسيا خلال الفترة 2009-2018، استخلص Yuniasih et al (2020) أن التطور المالي أثر سلبًا على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأن التطور المالي يمكن أن يقلل من التأثير السلبى لتوسيع قطاع التصنيع على خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يتماشى مع تحقيق الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة (Yuniasih et al, 2020). كما عثر Hu et al (2020) على نتائج تؤكد الدور الذي يمكن أن يلعبه الائتمان الأخضر في تحول الهيكل الصناعي في الصين (Hu et al, 2020).

### 3. القطاع المالي والقطاع الصناعي في الجزائر: لمحة عامة

#### 1.3. القطاع المالي في الجزائر:

تميز النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال بسيطرة الحكومة والتدخل في عمل المصارف، احتكار الخزينة العمومية للمساحة المالية وهيمنتها على جميع أوجه النشاط المالي والبنكي، وتهميش دور البنوك. حيث تم تثبيت أسعار الفائدة تحت مستوياتها التوازني. كما أجبرت البنوك على منح المؤسسات العمومية قروض بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بمعدلات الفائدة المفروضة على مؤسسات القطاع الخاص ومن دون دراسة للوضعية المالية لهذه المؤسسات وإمكانية استرداد هذه القروض. هذا إضافة إلى غلق المجال المصرفي ووضع حواجز أمام إنشاء بنوك خاصة سواء كانت برأس مال محلي أو أجنبي. أدى هذا الأمر إلى ضعف تعبئة الادخار وسوء تخصيص الموارد المالية الموجودة. وقد استمر هذا الوضع إلى غاية حدوث الأزمة البترولية 1986، الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار، والتي تسببت في اختلالات كبيرة في المؤشرات الاقتصادية الكلية. حتم هذا الوضع على السلطات الجزائرية القيام بإصلاح اقتصادي شامل، بما في ذلك إجراء إصلاحات في القطاع المالي. وكانت البداية مع إصدار القانون 86-12 بتاريخ 19/08/1986 والمتعلق بنظام البنوك والقروض والذي أعاد للبنوك حقها في الاطلاع على الوضعية المالية للمؤسسات قبل الموافقة على منح القروض، وكذا حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرداده. والقانون 88-06 المؤرخ في 12/01/1988، والذي منح نوعا من الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية.

إلا أن الإصلاح الأهم جاء بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990، الذي كان بمثابة نقطة التحول في عمل القطاع المالي الجزائري. أحدث هذا القانون تغيير جذري في النظام المالي حيث نص على تحرير القطاع المالي وإعادة هيكلة المنظومة المصرفية بما يتناسب مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، وأعاد الاعتبار للبنك المركزي باعتباره سلطة تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد. كما نص القانون على تحرير القطاع المصرفي ومنح استقلالية للبنوك العمومية، وإلغاء التخصيص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك، ورفع المنافسة من خلال فتح المجال أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية. إلا أنه ومن خلال تطبيقه ظهرت عليه بعض الثغرات القانونية التي تم تعديلها من خلال مجموعة من الأوامر والقوانين التي صدرت فيما بعد: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، الأمر رقم 03-11 الصادر في 20 أوت 2003 الذي يلغي قانون 90-10، تعديلات 2004، 2008، 2009 وتعديلات 2010.

بحسب تقرير نشره بنك الجزائر، يتشكل النظام المصرفي في نهاية 2017 من تسعة وعشرين (29) مصرفا ومؤسسة مالية، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة. تتوزع المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة كما يلي: ستة (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير، ثلاثة عشر (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية ومصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة، ثلاثة (03) مؤسسات مالية، من بينها اثنتان (02) عموميتان، خمسة (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها اثنتان خاصتان، تعاوضية للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت، في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية. من خلال الجدول (01) نلاحظ أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل السلطات النقدية الجزائرية والعديد من الإصلاحات التي شهدتها القطاع المصرفي بهدف تحسين أدائه، وتحرير أسعار الفائدة بغية جعلها موجبة إلا أنه في الغالب تم تسجيل معدلات فائدة حقيقية سالبة خلال الفترة 1994-2014. وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات التضخم. كما أن معدلات الفائدة على الودائع بقيت ثابتة ومنخفضة مما يجعل الاستثمار في الأصول المالية غير جذاب بالنسبة للمدخرين. وهذا ما يفسر ضعف قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الادخار. بينما هامش سعر الفائدة ارتفع خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 1: تطور أسعار الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1994-2018 (%)

| 2018 | 2016 | 2014 | 2010  | 2006  | 2004  | 2000   | 1998  | 1994   |                         |
|------|------|------|-------|-------|-------|--------|-------|--------|-------------------------|
| 0,41 | 6,35 | 8,73 | -6,99 | -2,30 | -3,78 | -11,72 | 15,10 | -10,13 | سعر الفائدة الحقيقي     |
| 6,25 | 6,25 | 6,25 | 6,25  | 6,25  | 4,35  | 2,5    | 2,375 | 4      | هامش سعر الفائدة        |
| 1,75 | 1,75 | 1,75 | 1,75  | 1,75  | 3,65  | 7,5    | 9,125 | 12     | سعر الفائدة على الودائع |

المصدر: من إعداد الباحثون اعتمادا على بيانات البنك العالمي.

من خلال الجدولين (02) نلاحظ أن الموارد المعبئة والقروض المقدمة من قبل النظام المصرفي ككل شهدت ارتفاع مستمر خلال الفترة 2006-2014، إلا أن نسبة كبيرة من هذه الموارد المعبئة هي عبارة عن ودائع تحت الطلب وهذا نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع. كما أن القطاع العام ساهم بنسبة 40,1% من إجمالي الودائع في سنة 2017. هذا الارتفاع في الموارد المعبئة والقروض الموزعة هو أيضا نتيجة ارتفاع المداخل النفطية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة وارتفاع ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات لدى البنوك العمومية.

كما أن مساهمة المصارف الخاصة في القطاع المصرفي بقيت ضعيفة جدا مقارنة بالمصارف العمومية خلال هذه الفترة، حيث بلغت نسبة الموارد المعبئة من قبل المصارف الخاصة خلال سنة 2017، 12,9% من إجمالي الموارد المعبئة كما بلغت نسبة القروض الموزعة من قبل المصارف الخاصة خلال نفس السنة 13,2% من إجمالي القروض الموزعة وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالبنوك العمومية التي ساهمت بما قيمته 86,8% نتيجة مشاركتها في تمويل مشاريع كبرى للمؤسسات



العمومية. أما عن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص فقد بلغت 63% من إجمالي القروض الموزعة، ويعتبر هذا الأمر مؤشر على تطور في القطاع المالي.

الجدول 2: تطور حجم الموارد المعبئة والقروض الموزعة من قبل القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2006-2017 (مليار دج)

| 2017    | 2016   | 2015   | 2014   | 2012   | 2010   | 2008   | 2006   |                        |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------------------------|
| 10232,2 | 9079,9 | 9200,7 | 9117,5 | 7238,0 | 5819,1 | 5161,8 | 3516,5 | إجمالي الموارد المعبئة |
| 785,8   | 787,1  | 788,3  | 787,7  | 787,1  | 789,8  | 792,2  | 792,9  | حصة البنوك العمومية    |
| 8877,9  | 7907,8 | 7275,6 | 6502,9 | 5154,5 | 3266,7 | 2614,1 | 1904,1 | إجمالي القروض الموزعة  |
| 786,8   | 787,6  | 787,5  | 787,8  | 786,5  | 786,8  | 787,5  | 790,7  | حصة البنوك العمومية    |

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على تقارير بنك الجزائر

### 2.3 القطاع الصناعي في الجزائر:

بعد الاستقلال ورثت الجزائر قطاعا صناعيا كثيف العمالة يعتمد بشكل أساسي على تصدير المنتجات الزراعية والخمور. خلال المرحلة الانتقالية استند القطاع الصناعي على الصناعة الخفيفة والمنتجات الاستهلاكية. فيما بعد وبواسطة المخططات التنموية 1965-1979 عملت الجزائر على تكثيف التمويل والاستثمار في القطاع الصناعي بهدف إقامة صناعة ثقيلة. مع بداية الثمانينات بدأت الانتقادات توجه إلى سياسة التصنيع الثقيلة خاصة بعد الانخفاض في أسعار البترول والذي كشف عن خطورة الاعتماد على تصدير البترول وإهمال باقي القطاعات خاصة الصناعة الغذائية. هذا الأمر دفع إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات من خلال مخططين خماسيين هدفا إلى إعادة هيكلة المؤسسات الكبرى وتشجيع الصناعات الخفيفة العمومية والخاصة، وكذا تشجيع الصادرات الصناعية خارج المحروقات. إلا أن هذه الخطة تأثرت بالانخفاض في المداخل النفطية، كما أن إعادة هيكلة المؤسسات وتقسيمها إلى وحدات مصغرة جعلها غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية (حويتي، 1993).

ملكية الدولة لمعظم وسائل الإنتاج خلال مرحلة التخطيط تسبب في سوء تسيير موارد المؤسسات الصناعية وسوء تسويق منتجاتها وضعف الإنتاجية. وتسجيل عجز مالي كبير في هذه المؤسسات جعلها غير قادرة على تسديد ديونها وأجور موظفيها. هذا الوضع دفع إلى مجموعة من الإصلاحات الجديدة في القطاع الصناعي التي تهدف إلى خصخصة المؤسسات وفتح المجال أمام الشركاء الخواص الأجانب والمحليين (مخضار، 2018، ص 131). خلال سنة 2016 أعلنت وزارة المالية اتباع سياسة تنموية جديدة في إطار ما يسمى نموذج النمو الجديد الذي وضع التنوع الاقتصادي وتحسين مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات بما في ذلك القطاع الصناعي أهم هدف له (ناصر لبني، 2019، ص 98).

من خلال الجدول 3 نلاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات المستمرة إلا أن مساهمة القطاع الصناعي في خلق الثروة في الجزائر بقيت ضعيفة، حيث أن القطاع الصناعي يمثل أضعف القطاعات مساهمة في خلق القيمة المضافة. بينما ترتفع نسبة مساهمة قطاع المحروقات والخدمات وهذا عكس ما تصبو إليه الخطط الحكومية التي تقوم على تقليل الاعتماد على المحروقات.

### الجدول 3: هيكلة القيمة المضافة حسب القطاعات خلال الفترة 2016-2019

| 2019 | 2018 | 2017 | 2016 |           |
|------|------|------|------|-----------|
| 12,9 | 12,3 | 12,2 | 12,7 | الزراعة   |
| 20,3 | 23,1 | 20,4 | 18,0 | المحروقات |
| 5,9  | 5,6  | 5,7  | 5,8  | الصناعة   |

|                     |      |      |      |      |
|---------------------|------|------|------|------|
| البناء              | 12,3 | 12,1 | 11,9 | 12,3 |
| الخدمات السوقية     | 28,7 | 28,4 | 27,8 | 28,5 |
| الخدمات الغير سوقية | 22,5 | 21,1 | 19,4 | 19,7 |

Source: ONS (2020), Les comptes économiques de 2016 à 2019.

أيضا من خلال الجدول 4 نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في العمالة ضعيفة (8.5%) مقارنة بباقي القطاعات مثل قطاع التجارة والإدارة والبناء.

الجدول 4: تقسيم سوق العمل في الجزائر حسب قطاع النشاط 2019

| الزراعة | الإنثا | الذكور | الكلي |
|---------|--------|--------|-------|
| 1,4     | 5,1    | 4,1    |       |
| 6,3     | 9,4    | 8,5    |       |
| 2,9     | 29,8   | 22,4   |       |
| 48,9    | 13,5   | 23,2   |       |
| 40,6    | 42,2   | 41,8   |       |

Source: rapport sur « Activite, Emploi & Chômage En Mai 2019 », ONS.

من خلال الجدول 5 نلاحظ استمرار سيطرة الدولة على القطاع الصناعي. حيث بلغت نسبة ملكية الدولة في القطاع الصناعي 49,3% من إجمالي الصناعات في الجزائر. يسيطر القطاع العمومي على الصناعات في مجال المياه والطاقة سيطرة كلية. وعلى قطاع المناجم والمحاجر، I.S.M.M.E.E.، مواد البناء، الخشب والورق بنسب 91.1، 91.2، 46.5 و 44.4% على التوالي. يمكن القول بأن هيكل الملكية في القطاع الصناعي قد يكون أحد أسباب تأخره وضعفه. فبالرغم من الدعم الذي تلقاه لم يتمكن من الخروج من دائرة الضعف.

الجدول 5: هيكل القيمة المضافة (خارج المحروقات) حسب قطاع الأعمال والقطاع القانوني

| 2019 | 2018  | 2017 |       |
|------|-------|------|-------|
| خاص  | عمومي | خاص  | عمومي |
| 0    | 100   | 0    | 100   |
| 8,8  | 91,2  | 8,1  | 91,9  |
| 8,9  | 91,1  | 9,9  | 90,1  |
| 53,5 | 46,5  | 49,2 | 50,8  |
| 87,5 | 12,5  | 85,1 | 14,9  |
| 87,5 | 12,5  | 87,2 | 12,8  |
| 89,6 | 10,4  | 89,5 | 10,5  |
| 84,2 | 15,8  | 85,3 | 14,7  |
| 55,6 | 44,4  | 53,9 | 46,1  |
| 5,7  | 94,3  | 5,1  | 94,9  |
| 50,7 | 49,3  | 51,4 | 48,6  |

Source : ONS (2020), Activité Industrielle 2010–2019, p.19.

#### 4. دراسة قياسية لأثر تطور القطاع المالي على أداء القطاع الصناعي في الجزائر

##### 1.4. منهجية الدراسة

استنادا الى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة ما بين التطور المالي و أداء القطاع الصناعي في عدد من الدول العربية والافريقية، نذكر على سبيل المثال (1997 Levine) و (2012) Zhang et al ، (2018) Ekunayo et al و الى مدى توفر البيانات بالنسبة للاقتصاد الجزائري تم تحديد العلاقة بين التطور المالي وأداء القطاع الصناعي في الجزائر من خلال تشكيل نموذجين على النحو التالي:

$$MVA = f(MSCPS, LR, IR) \quad (1)$$

$$EIND = f(MSCPS, LR, IR) \quad (2)$$

حيث:  $MVA$ ،  $EIND$  يمثلان على التوالي القيمة المضافة لقطاع التصنيع كنسبة في الناتج الداخلي الخام و حجم العمالة في قطاع الصناعة كنسبة الى اجمالي العمالة و هما متغيران يعكسان أداء القطاع الصناعي. بالنسبة لمتغيرات القطاع المالي نجد كل من  $MSCPS$ ،  $LR$ ، و هما على التوالي المعروض النقدي كنسبة الى الناتج الداخلي الخام، القروض المقدمة الى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام.  $IR$  تمثل سعر إعادة الخصم للبنك المركزي كمتغير يعكس سعر الفائدة الاسمي.

يعتمد اختيار المنهجية المناسبة لتحليل العلاقة الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة على خصائص السلاسل الزمنية، لذلك ينبغي معرفة درجة التكامل لكل سلسلة زمنية، حيث يمكن التمييز بين 4 حالات ممكنة:

- 1- جميع السلاسل الزمنية مستقرة أي  $I(0)$ ، في هذه الحالة يمكن نمذجة البيانات في المستوى مع تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- 2- جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة  $I(1)$  لكن ليست متكاملة فيما بينها، في هذه الحالة نقوم بأخذ الفوق الأولى لكل سلسلة بعدها يتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.
- 3- جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة أي  $I(1)$  ومتكاملة فيما بينها، في هذه الحالة يمكن تقدير نموذج المدى الطويل الذي يعكس العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وذلك باستخدام البيانات عند المستوى ونموذج الأجل القصير أو نموذج تصحيح الخطأ والذي يعكس العلاقة الديناميكية بين المتغيرات في الأجل القصير.
- 4- بعض السلاسل تكون مستقرة  $I(0)$  والبعض الآخر متكاملة من لدرجة الأولى  $I(1)$  مع وجود احتمال ان تكون هذه الاخيرة متكاملة فيما بينها، تعتبر هذه الحالة أكثر تعقيد من الحالات السابقة. استجابة لذلك طور كل من Pesaran and Shin (2001) and Pesaran et al. (1999) منهجية جديدة تعرف باسم ARDL / Bounds Testing خصيصا للتعامل مع الحالات المماثلة. يتميز هذا المنهج بعدد من المميزات نذكر أهمها فيما يلي:
  - يمكن استخدامه مع مزيج من البيانات أي  $I(1)$  و  $I(0)$ .
  - يمكن تطبيقه على حجم عينة صغير (Pesaran et al. (2001).
  - يسمح بتحليل العلاقة الديناميكية للمتغيرات خلال الاجلين القصير والطويل في ان واحد.

- بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية هي (0)، (1) امتلاك الاحصائيات القياسية المستخدمة في اختبار الحدود توزيع غير معياري في ظل الفرضية الصفرية "عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات".
- بمجرد تحديد درجات الابطاء في نموذج ARDL بشكل مناسب، يمكن تقدير علاقة التكامل المشترك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
- على ضوء المميزات الموضحة أعلاه، يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد ARDL-UECM المستخدم في هذه الدراسة على الشكل التالي:

#### النموذج الأول:

$$\Delta MVA_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta MSCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{2i} \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{3i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{4i} \Delta MVA_{t-i} + \beta_1 MVA_t + \beta_2 MSCPS_{t-i} + \beta_3 LR_{t-i} + \beta_4 IR_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1)$$

#### النموذج الثاني:

$$\Delta E\_IND_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta MSCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{2i} \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{3i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{4i} \Delta E\_IND_{t-i} + \beta_1 E\_IND_{t-1} + \beta_2 MSCPS_{t-1} + \beta_3 LR_{t-1} + \beta_4 IR_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

تتمثل الخطوة الأولى في نهج اختبار حدود ARDL في تقدير المعادلتين (1) و (2) بواسطة المربعات الصغرى العادية OLS بهدف اختبار وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وذلك بالاستعانة باختبار المعنوية الكلية F لمعاملات التي تعكس التأثير على المدى الطويل كما يلي:

فرضية العدم:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq 0$$

يرتكز هذا الاختبار على مقارنة القيمة المحسوبة للإحصائية F مع حدود القيم الحرجة للإحصائية لـ (Pesaran et al. (2001). فإذا كانت إحصائية F المحسوبة أقل من القيم الحرجة ذات الحد الأدنى، فلا يمكن رفض الفرضية الصفرية الخاصة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. على النقيض من ذلك، إذا كانت إحصائية F المحسوبة أعلى من القيمة الحرجة للحد الأعلى يتم رفض الفرضية الصفرية والقبول بالفرضية البديلة، مما يعني أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج. أما إذا كانت القيمة المحسوبة تقع ضمن الحدود، فإن الاستدلال سوف يكون غير حاسم.

الخطوة الثانية: بعد التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج ARDL المشروط لاشتقاق قيم المعلمات للعلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك كما يلي:

$$MVA_t = \alpha_0 + \alpha_1 MSCPS_t + \alpha_2 LR_t + \alpha_3 IR_t + v_t \quad (3)$$

$$E\_IND_t = \alpha_0 + \alpha_1 MSCPS_t + \alpha_2 LR_{ti} + \alpha_3 IR_t + v_t \quad (4)$$

في الخطوة الثالثة والأخيرة، نحصل على المعلمات الديناميكية التي نعكس العلاقة قصيرة المدى من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ المحدد على النحو التالي:

$$\Delta MVA_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta MSCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{2i} \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{3i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{4i} \Delta MVA_{t-i} + \varphi ECM_{t-1} + u_t \quad (5)$$

$$\Delta E\_IND_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^p \delta_{1i} \Delta MSCPS_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{2i} \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{3i} \Delta IR_{t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{4i} \Delta E\_IND_{t-i} + \varphi ECM_{t-1} + u_t \quad (6)$$

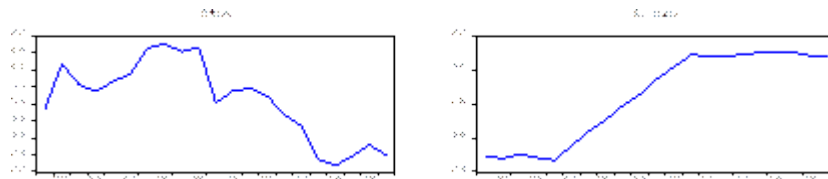
## 5. تحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

### 1.5 تحليل بيانات الدراسة

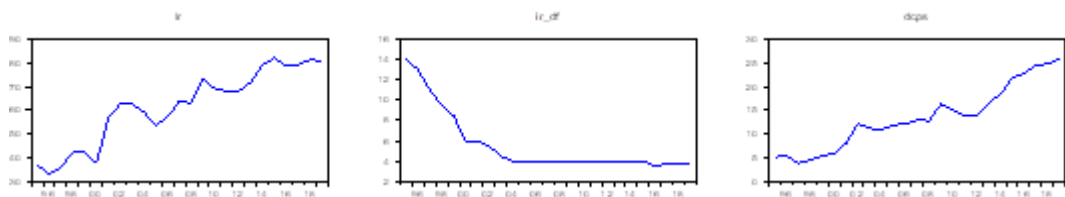
تغطي متغيرات هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1999 إلى 2019 ويعزى هذا الاختيار إلى توفر البيانات والتي تم الحصول عليها من الموقعين الرسميين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من خلال الشكل 1 اسفله والذي يمثل التطور الزمني لمتغيرات الدراسة يتضح لنا جليا إمكانية وجود انكسار هيكل في السلسلتين  $MVA$ ،  $EIND$  وحسب بيرون (1989) فإن التغير الهيكلي وجذور الوحدة يرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ما يجعل اختبارات جذر الوحدة التقليدية أحيانا منحازة نحو جذر وحدة خاطئ عندما تكون البيانات مستقرة مع وجود انكسار هيكل. حفزت هذه الملاحظة العديد من الباحثين على تطوير العديد من اختبارات جذر الوحدة التي تظل صالحة في وجود الانكسار الهيكلي (Hansen, 2001).

الشكل 1: التطور الزمني لبيانات الدراسة خلال الفترة 1999- 2019

### • متغيرات القطاع الصناعي



### • متغيرات القطاع المالي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews-10

## 2.5 اختبار الاستقرار

يوضح الجدول 6 اسفله نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبارين Augmented Dickey–Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP) بالنسبة لمتغيرات القطاع المالي، أما بالنسبة لمتغيرات القطاع الصناعي فتم اللجوء الى اختبار Unit Root with Break (UR-B) المطور خصيصا للتعامل مع الانكسارات الهيكلية في السلاسل الزمنية وهو عبارة عن توسعة لإختبار (ADF).

جدول 6: اختبارات جذر الوحدة

| الاستدلال | عند الفرق الأول |            | عند المستوى |            | المتغيرات |                        |
|-----------|-----------------|------------|-------------|------------|-----------|------------------------|
|           | PP              | ADF/UR-B   | PP          | ADF/UR-B   |           |                        |
| I(1)      | -----           | -6.6879*** | -----       | -4.5272    | MVA       | متغيرات القطاع الصناعي |
| I(0)      | -----           | -----      | -----       | -6.2468*** | EIND      |                        |
| I(0)      | -----           | -----      | -6.8355***  | -4.6246*** | IR        | متغيرات القطاع المالي  |
| I(1)      | -5.5649***      | -5.5056*** | -0.9020     | -1.1878    | MSCPS     |                        |
| I(1)      | -5.6649***      | -5.7233*** | 0.2400      | 0.3080     | LR        |                        |

ملاحظة: \* معنوية عند مستوى 10 % \*\* معنوية عند مستوى 5 % \*\*\* معنوية عند مستوى 1 %

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews-10

بالنسبة الى متغيرات القطاع الصناعي تشير نتائج اختبار جذر الوحدة مع فواصل هيكلية (UR-B) إلى أن السلسلة MVA عند المستوى تحتوي على جذر الوحدة وأن سنة الانكسار الهيكلي هي 2009. كما أنها سوف تستقر مباشرة عند أخذ الفرق الأول وذلك عند مستوى معنوية 1 % و بالتالي فإن السلسلة MVA متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أما السلسلة EIND فهي عند المستوى خالية من جذر الوحدة عند معنوية 1 % و ان سنة الانكسار الهيكلي في بياناتها هي 2003 وبالتالي فهي سلسلة متكاملة من الدرجة 0 أي I(0).

بالنسبة لمتغيرات القطاع المالي تشير نتائج الاختبارين ADF و PP الى أن السلسلة IR عند المستوى خالية من جذر الوحدة وذلك عند مستوى معنوية 1 % في نفس الوقت فأن الاختبارين بينا عن وجود جذر وحدة في السلسلتين MSCPS و LR عند المستوى ومع اخذ الفرق الأول تصبح السلسلتين مستقرتين عند مستوى معنوية 1 %.

استنادا الى نتائج جذر الوحدة و التي أظهرت أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة عبار عن مزيج بين I(1) و I(0)، سوف تعتمد هذه الدراسة على منهجية ARDL / Bounds Testing المطورة خصيصا من قبل Pesaran and Shin (1999) and Pesaran *et al.* (2001) باعتبارها المنهجية الأنسب في حالة ما اذا كانت السلاسل الزمنية عبارة عن مزيج ما بين I(1) و I(0).

## 3.5 اختبار الحدود للتكامل المشترك

يوضح الجدول 7 اسفله نتائج اختبار الحدود والتي تم الحصول عليها انطلاقا من تقدير نموذج تصحيح الخطأ الغير المقيد. بالنظر الى صغر حجم العينة وطبيعة البيانات (سنوية) تم تسقيف عدد الإبطاءات في النموذجين بإبطاءين وذلك تفاديا لفقدان المزيد من درجات الحرية. بالاعتماد على معيار AIC تم اختيار النموذج  $ARDL(1, 1, 0, 2)$  أحسن نموذج من بين جميع النماذج الممكنة.

الجدول رقم 7: نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

| اختبار الحدود -<br>: لا يوجد تكامل مشترك $H_0$ |               |           |       |       |
|------------------------------------------------|---------------|-----------|-------|-------|
| احصائية الاختبار                               | القيمة        | المعنوية. | I(0)  | I(1)  |
| النموذج 1<br>F-احصائية<br>k                    | 24.08885<br>3 | 10%       | 3.008 | 4.15  |
|                                                |               | 5%        | 3.71  | 5.018 |
|                                                |               | 1%        | 5.33  | 7.063 |
| النموذج 2<br>F-احصائية<br>k                    | 1.371086<br>3 | 10%       | 2.95  | 4.1   |
|                                                |               | 5%        | 3.61  | 4.913 |
|                                                |               | 1%        | 5.19  | 6.845 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

من خلال النتائج نلاحظ ان احصائية فيشر بالنسبة للنموذج الأول أكبر من القيمة الحرجة للحدود العليا عند مستويات معنوية 1% 5% 10% وبالتالي تم رفض فرضية العدم " لا يوجد تكامل مشترك" وقبول الفرضية البديلة "توجد علاقة تكامل مشترك" على المدى البعيد بين أداء القطاع الصناعي مقاس بالقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي ومتغيرات القطاع المالي. على العكس من ذلك، بين اختبار الحدود للنموذج الثاني قبول فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين أداء القطاع الصناعي مقاس نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى إجمالي العمالة ومتغيرات القطاع المالي، وعليه سوف يتم استبعاد النموذج الثاني (العلاقة رقم 2) والاعتماد على نتائج تقدير النموذج الأول (العلاقة رقم 1) في تحليل أثر التطور المالي على أداء القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1999- 2019.

#### 4.5 تقدير العلاقة طويلة الاجل

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الأول والواردة في الجدول 8 اسفله إلى أن حجم القروض المقدمة الى القطاع الخاص وعرض النقود تؤثران سلبيا على أداء القطاع الصناعي MVA، اذ تؤدي زيادة 1% من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والمعروض النقدي كنسبة من GDP إلى انخفاض على التوالي بنسبة 0.29 % و 0.74 % في القيمة المضافة لقطاع التصنيع كنسبة الى GDP. كما أن زيادة سعر الفائدة الاسمي بـ 1% يؤدي الى ارتفاع القيمة المضافة للتصنيع في GDP بنسبة 0.17%. أما من الناحية الإحصائية بينت النتائج أن معلمة عرض النقود هي المعلمة الوحيدة التي اظهرت معنوية إحصائية عند مستوى 5 %.

الجدول 8: نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل

| المتغيرات | المعاملات | الأخطاء المعيارية | إحصائية t | القيمة الاحتمالية |
|-----------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|
| MSCPS     | -0.296634 | 0.333536          | -0.889360 | 0.3928            |
| LR        | -0.749455 | 0.186504          | -4.018437 | 0.0020            |



|        |          |          |          |    |
|--------|----------|----------|----------|----|
| 0.9140 | 0.110496 | 1.565886 | 0.173025 | IR |
|--------|----------|----------|----------|----|

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

استنادا الى النظرية الاقتصادية والادلة التجريبية لدراسات سابقة، جاءت هذه النتائج غير داعمة للتوقع المسبق الذي ينص على أن الانتماء المقدم للقطاع الخاص وحجم العروض النقدي له تأثير موجب مباشر على القطاع الحقيقي بما في ذلك التصنيع. وان سعر الفائدة يرتبط ارتباطا عكسيا بالإنتاج الحقيقي.

#### 5.5 تقدير النموذج قصير الاجل

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي الموضحة في الجدول 9 يشير معامل التحديد المصحح الى أن 95% من تغيرات القيمة المضافة لقطاع التصنيع كنسبة الى GDP تفسرها متغيرات النموذج، كما أن قيمة معامل تصحيح الخطأ جاءت متوافقة مع التوقعات ومؤكدة على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، فباعتبارها دلالة على سرعة تعديل الانحرافات قصيرة الاجل باتجاه المسار التوازني على المدى البعيد ينبغي أن تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وأقل من الواحد وذات دلالة احصائية. حيث تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ الى أن 65% من الانحرافات عن العلاقة التوازني طويلة الأجل يتم تصحيحها على أساس سنوي.

الجدول 9: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL

| المتغيرات                               | المعاملات | الأخطاء المعيارية  | إحصائية t | القيمة الاحتمالية |
|-----------------------------------------|-----------|--------------------|-----------|-------------------|
| C                                       | 64.12331  | 5.656757           | 11.33570  | 0.0000            |
| D(MSCPS)                                | -1.313812 | 0.165123           | -7.956586 | 0.0000            |
| D(IR)                                   | 3.598162  | 0.760929           | 4.728646  | 0.0008            |
| D(IR (-1))                              | 3.366219  | 0.509101           | 6.612091  | 0.0001            |
| DUMMY                                   | -3.533105 | 0.463990           | -7.614608 | 0.0002            |
| CointEq(-1)                             | -0.649736 | 0.054400           | -11.94366 | 0.0000            |
| معامل التحديد R-squared                 | 0.960435  | Mean dependent var |           |                   |
| معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared | 0.949884  | S.D. dependent var |           |                   |
| إحصائية Durbin-Watson                   | 2.185156  |                    |           |                   |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews 10

على المدى القصير يؤدي ارتفاع حجم الانتماء الموجه الى القطاع الخاص كنسبة الى GDP بـ 1% الى تراجع القيمة المضافة في قطاع التصنيع كنسبة الى GDP بـ 1.31% وذلك عند مستوى معنوية 1%. هذا ويؤثر معدل الفائدة الاسمي إيجابا على أداء القطاع الصناعي في الجزائر اذا ان ارتفاع سعر الفائدة بـ 1% من شأنه رفع القيمة المضافة لتصنيع كنسبة الى GDP بـ 3.6% في الفترة t وبـ 3.36% في الفترة t+1. تم إضافة متغيرة وهمية DUMMY للعلاقة رقم (1) وذلك لالتقاط الانكسار الهيكلي الذي لوحظ في بيانات السلسلة MVA وأكدته اختبار جذر الوحدة، لهذه المتغيرة أهمية كبيرة في النموذج خاصة في تفادي عدم استقرار المعالم المقدرة.

#### 6.5 اختبار صلاحية النموذج المقدر

من خلال الجدول رقم 10 نلاحظ ان نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء تدل على قبول فرضية العدم والتي تنص على "غياب الارتباط الذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 5%", كما تشير نتائج اختبار عدم تجانس التباين الى قبول فرضية

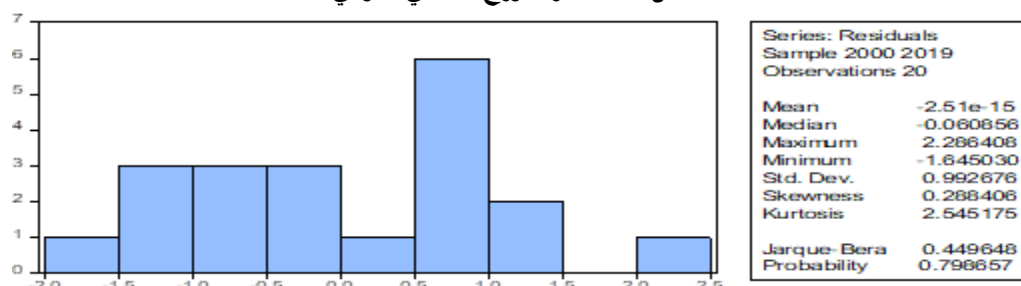
العدم التي تنص على تجانس تباين بواقي النموذج المقدر. هذا وبين الاختبار الخاص بالتوزيع الطبيعي للأخطاء الموضح في الشكل رقم 2-4 قبول فرضية العدم "الأخطاء موزعة توزيع طبيعي" وذلك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول 10: اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للأخطاء

| اختبار الارتباط الذاتي                         |          |               |        |
|------------------------------------------------|----------|---------------|--------|
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test     |          |               |        |
| F-statistic                                    | 3.764254 | Prob. F(2,9)  | 0.0649 |
| اختبار عدم تجانس التباين                       |          |               |        |
| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |               |        |
| F-statistic                                    | 0.504258 | Prob. F(8,11) | 0.8298 |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

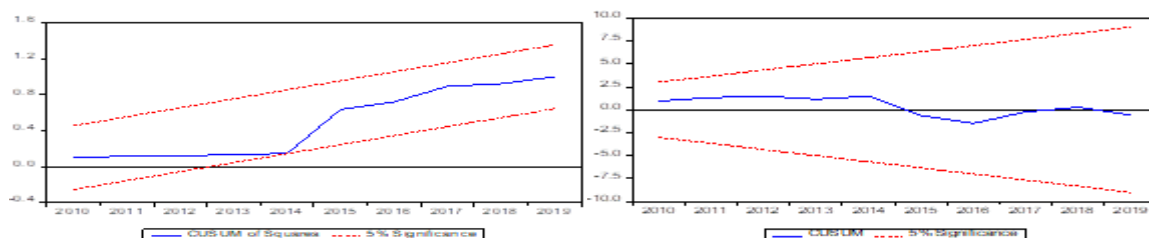
الشكل 2: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

تم أيضًا اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر للتأكد من أن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خالية من أي تغييرات هيكلية خلال كامل فترات الدراسة. باستخدام اختبار CUSUM و CUSUM OF SQUARES. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لـ UECM إذا كان الرسم البياني للاختبارين ضمن الحدود الحرجة عند مستوى هام 5%. يوضح الشكل 3 أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL مستقرة هيكلية خلال جميع فترات الدراسة.

الشكل 3: المجموع التراكمي لتكرار البواقي والمجموع التراكمي لمربعات تكرار البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS 10

عموماً يمكن القول أنه ومن خلال تحليل العلاقة الديناميكية بين أداء القطاع الصناعي ومتغيرات القطاع المالي في الجزائر وذلك في الأجلين الطويل والقصير، أظهرت نتائج هذه الدراسة بأن التطور المالي خلال فترة ما بين 1999-2019 لم

يكن قادرا على تحفيز النشاط الصناعي فقط بل ساهم في تراجع القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة الى GDP. هذه النتيجة بالرغم من انها لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع العديد من الأدلة التجريبية في دول أخرى إلا أنها كانت متوقعة بالنظر الى خصوصية الاقتصاد الجزائري و التطورات المالية والنقدية التي تميز بها خلال العقدين الماضيين. فالجزائر وباعتبارها أحد الدول المصدرة للمحروقات عرفت خلال هذه الفترة تراكم سريع لصافي الأصول الأجنبية، المقابل الرئيسي للكتلة النقدية في الجزائر، نتيجة زيادة في حجم وقيمة صادرات المحروقات وما رافقه من زيادة في الانفاق الحكومي عبر برامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي. أدت الإدارة السيئة للإنفاق العام الى توجيه الموارد إلى الأنشطة الغير منتجة مما خلق تشوهات متعددة وعلى رأسها خلق القطاع الخاص وتحفيزه على الاستلاء على الربح بدلا من الأنشطة الصناعية ذات الإنتاجية العالية وهو ما استجاب له القطاع المالي إذ أن النمو في حجم القروض الموجهة الى القطاع الخاص وكذا المعروض النقدي خلال فترة الدراسة انتقل الى قطاعات أخرى أقل إنتاجية على حساب قطاع الصناعة وهذا ما لاحظته من خلال الشكل 1 حيث لم يتم ترجمة الاتجاه التصاعدي الملاحظ في متغيرات القطاع المالي إلى قطاع التصنيع الذي أظهر اتجاهًا سلبيًا بداية من سنة 2009. ضف الى ذلك هناك العديد من العوامل الأخرى التي ساهمت في الأداء الباهت لقطاع الصناعة في الجزائر لعل أهمها: غياب استراتيجية واضحة المعالم للنهوض بقطاع الصناعة، ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف النوعية المؤسسية.

## 6. خاتمة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر التطور المالي على قطاع التصنيع في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 وهي الفترة التي تلت الإصلاحات المالية وإصدار قانون النقد والقرض الذي هدف إلى تحسين أداء النظام المالي في تمويل الاقتصاد. من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرات تم استعمال نموذج ARDL. تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل إلى أن حجم القروض المقدمة الى القطاع الخاص وعرض النقود تؤثران سلبيا على القيمة المضافة في القطاع الصناعي MVA، وأن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي يؤدي الى ارتفاع القيمة المضافة للتصنيع. وتوافقت نتائج المدى القصير مع نتائج المدى الطويل حيث تبين من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ الديناميكي أن ارتفاع حجم الائتمان الموجه الى القطاع الخاص تسبب في تراجع القيمة المضافة في قطاع التصنيع، وأن ارتفاع معدل الفائدة الاسمي أثر إيجابا وبقوة على أداء القطاع الصناعي في الجزائر.

من خلال هذه النتائج الغير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، يتضح لنا ضعف قدرة القطاع المالي على تخصيص الفعال لرؤوس الأموال نحو القطاعات والمشاريع الأكثر إنتاجية. فبالرغم من التحسن الذي شهده القطاع المالي في تعبئة الموارد المالية وكذا تقديم القروض للاقتصاد ونحو القطاع الخاص، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع الصناعي يتميز بضعف المساهمة في الاقتصاد وفي خلق القيمة المضافة ومناصب العمل. ولعل أكثر الأسباب تفسيرا لهذه العلاقة السلبية هو ضعف البيئة المؤسسية والفساد وانتشار ظاهرة الاستيلاء على الأموال خاصة تلك المقدمة من قبل المصارف العمومية. وهذا ما أكد عليه La porta et al الذي أشار إلى أن التأثير الإيجابي للقطاع المالي ومدى مساهمته في النمو الاقتصادي مرتبط بشرط توفر النوعية المؤسسية الجيدة التي تضمن انفاذ العقود. ونظرية أصحاب المصلحة التي قدمها Rajan and Zingales (2003) والتي تنص على أن أصحاب المناصب في الدول النامية والدول الريفية بشكل خاص يعارضون أي تطور قد يحدث في القطاع المالي باعتباره قد يؤثر على مصالحهم لذلك فهم يفضلون احتكار القروض المصرفية لصالح مؤسساتهم.

وعليه، نوصي بضرورة توفير البيئة المؤسسية المناسبة حتى يتمكن القطاع المالي من القيام بعمله المنوط به بالشكل الجيد. كما ينبغي على البنوك هي الأخرى تحسين قدرتها على تعبئة الموارد المالية الموجودة خارج النظام المالي وذلك من خلال إعادة الثقة للجمهور في المنظومة المصرفية وكذا توسيع عمل المصارف الإسلامية كون أن غالبية الجزائريون يرفضون إيداع

أموالهم لدى البنوك تخوفا من الربا، لذا ينبغي توفير أدوات وخدمات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. أيضا ينبغي على السلطات المعنية وضع السياسات الكفيلة بتطوير القطاع المالي وتوجيه التمويل نحو المشاريع الأكثر إنتاجية ولدعم التصنيع باعتباره يمكن أن يشكل أداة مهمة في التحول الهيكلي والتخلص من لعنة التبعية لقطاع المحروقات. وأخيرا ينبغي تفعيل وإعادة إحياء السوق المالي المهمل، وتحسين دوره في تمويل الاقتصاد.

#### 7. قائمة المراجع:

- حويقي أحمد (1993)، سياسة التصنيع في الجزائر. حوليات جامعة الجزائر.
- مخضار سليم (2018)، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- ناصر لبنى (2019)، القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وسُبل تطويره: دراسة تحليلية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (6)، العدد (1).
- Abiad, A. O., & Oomes, N. N. and Ueda, K.(2004), "The Quality Effect: Does Financial Liberalization Improve the Allocation of Capital?" (No. 04/112). IMF working paper.
- Adekunle, O. A., Oluwaseyi, B., & Olusoji, S. G. (2013). The effect of the financial liberalisation on economic growth. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2(1), 123.
- Ahad, M., Dar, A. A., & Imran, M. (2019). Does Financial Development Promote Industrial Production in Pakistan? Evidence from Combined Cointegration and Causality Approach. *Global Business Review*, 20(2), 297-312.
- Allen, F., & Oura, H. (2004). Sustained economic growth and the financial system. Institute for Monetary and Economic Studies, Bank of Japan.
- Arizala, F., Cavallo, E., & Galindo, A. (2013). Financial development and TFP growth: cross-country and industry-level evidence. *Applied Financial Economics*, 23(6), 433-448.
- Aziz, J., & Duenwald, C. K. (2002). Growth-financial intermediation nexus in China.
- Beck, T., & Levine, R. (2002). Industry growth and capital allocation:: does having a market-or bank-based system matter?. *Journal of financial economics*, 64(2), 147-180.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., Laeven, L., & Levine, R. (2005). Finance, firm size, and growth. The World Bank.
- Becker, E., Buhse, W., Günnewig, D., & Rump, N. (Eds.). (2003). Digital rights management: Technological, economic, legal and political aspects (Vol. 2770). Springer Science & Business Media.
- Becci, Z. & Wang, P. (1997). "Financial development and growth". *Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review*, 4(1): 46 – 62.
- Bianchi, P., & Labory, S. (2016). Industrial change, financial system and coherent industrial policy. *Revue d'économie industrielle*, (154), 207-226.
- Bloch, H., & Tang, S. H. K. (2003). The role of financial development in economic growth. *Progress in Development Studies*, 3(3), 243-251.
- Burzynska, K. (2009). Financial development and economic growth: The case of Chinese banking sector.

- Calderón, C., & Liu, L. (2003). The direction of causality between financial development and economic growth. *Journal of development economics*, 72(1), 321-334.
- Chen, M., & Guariglia, A. (2013). Internal financial constraints and firm productivity in China: Do liquidity and export behavior make a difference?. *Journal of Comparative Economics*, 41(4), 1123-1140.
- De Haas, R., & Popov, A. (2018). Financial development and industrial pollution.
- Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2002). Funding growth in bank-based and market-based financial systems: evidence from firm-level data. *Journal of Financial Economics*, 65(3), 337-363.
- Dodonov, B. (2009). Financial development, dependence on external finance and firm-Level volatility in manufacturing and construction sectors.
- Doumbe , Zhao (2017), Financial Sector Development and. Industrialization in Cameroon (1970-2014), *Journal of Business and Economics*, Volume 8, No. 1.
- Eschenbach, F. (2004). Finance and growth: A survey of the theoretical and empirical literature.
- Fang, W., & Miller, S. M. (2014). Does financial development volatility affect industrial growth volatility?. *International Review of Economics & Finance*, 29, 307-320.
- Gokmenoglu, K. K., Amin, M. Y., & Taspinar, N. (2015). The relationship among international trade, financial development and economic growth: The case of Pakistan. *Procedia Economics and Finance*, 25(1), 489-496.
- He, Q., Xue, C., & Zhu, C. (2017). Financial development and patterns of industrial specialization: Evidence from China. *Review of Finance*, 21(4), 1593-1638.
- Hu, Y., Jiang, H., & Zhong, Z. (2020). Impact of green credit on industrial structure in China: theoretical mechanism and empirical analysis. *Environmental Science and Pollution Research*, 1-14.
- Kabango, G. P. (2009). Financial liberalization and industry structure nexus: an investigation using dynamic heterogeneous panels from Malawian data (Doctoral dissertation, University of Glasgow).
- Kiran, B., Yavuz, N. C., & Guris, B. (2009). Financial development and economic growth: A panel data analysis of emerging countries. *International Research Journal of Finance and Economics*, 30(2), 87-94.
- Kletzer, K., & Bardhan, P. (1987). Credit markets and patterns of international trade. *Journal of Development Economics*, 27(1-2), 57-70.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). Government ownership of banks. *The Journal of Finance*, 57(1), 265-301.
- Levine, R. (1999). Financial development and economic growth: views and agenda. The World Bank.
- Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. *Handbook of economic growth*, 1, 865-934.
- Luintel, K. B., Khan, M., Arestis, P., & Theodoridis, K. (2008). Financial structure and economic growth. *Journal of Development Economics*, 86(1), 181-200.
- Mesagan, E., Olunkwa, N., & Yusuf, I. (2018). Financial development and manufacturing performance: The Nigerian case. *Studies in Business and Economics*, 13(1), 97-111.

- Narayan, P. K., & Narayan, S. (2013). The short-run relationship between the financial system and economic growth: New evidence from regional panels. *International Review of Financial Analysis*, 29, 70-78.
- Neusser, K., & Kugler, M. (1998). Manufacturing growth and financial development: evidence from OECD countries. *Review of economics and statistics*, 80(4), 638-646.
- Nizam, R., Abdul Karim, Z., Sarmidi, T., & Abdul Rahman, A. (2020). Financial Inclusion and Firms Growth in Manufacturing Sector: A Threshold Regression Analysis in Selected Asean Countries. *Economies*, 8(4), 80.
- Panizza, U. (2012), "Finance and economic development, international development policy", available at: French <http://poldev.revues.org/1013> and English <https://sites.google.com/site/upanizza/finance-and-development>
- Porter, N., Takáts, E., & Feyzioglu, T. (2009). Interest rate liberalization in China. *IMF Working Papers*, 1-28.
- Raj, T. (2018). Financial Development and Industrial Growth in India: An Empirical Investigation. *Journal of Commerce and Accounting Research*, 7(3), 1.
- Rajan, R. G., & Zingales, L. (1998). Which capitalism? Lessons form the east Asian crisis. *Journal of Applied Corporate Finance*, 11(3), 40-48.
- Samouel, B. (2009). Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière. Université Paris XIII-Nord.
- Shahbaz, M., Tahir, M. I., Ali, I., & Rehman, I. U. (2014). Is gold investment a hedge against inflation in Pakistan? A co-integration and causality analysis in the presence of structural breaks. *The North American Journal of Economics and Finance*, 28, 190-205.
- Stiglitz, J. E. (1994). Economic growth revisited. *Industrial and Corporate Change*, 3(1), 65-110.
- Švilokos, T., Vojinić, P., & Šuman Tolić, M. (2019). The role of the financial sector in the process of industrialisation in Central and Eastern European countries. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 32(1), 384-402.
- Tadesse, S. (2004). The allocation and monitoring role of capital markets: theory and international evidence. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 701-730.
- Udoh, E., & Ogbuagu, U. R. (2012). Financial sector development and industrial production in Nigeria (1970-2009): An ARDL cointegration approach. *Journal of Applied Finance and Banking*, 2(4), 49.
- Yuniasih, A. F., Wulansari, I. Y., & Oktora, S. I. (2020). The Role of Financial Development and Manufacturing Sector Expansion on Emission Reduction for Sustainable Economic Development in the World's Biggest Emitter Asia. *International Journal of Advanced Science and Technology*, 29(10s), 1234 - 1247. Retrieved from <http://sersc.org/journals/index.php/IJAST/article/view/14622>

## واقع القطاع الصناعي في الجزائر في ظل النموذج الاقتصادي الجديد

## The reality of the industrial sector in Algeria in light of the new economic model

يعقوبن صليحة<sup>1</sup>YAKOUBEN SALIHA<sup>1</sup><sup>11</sup> جامعة الجزائر 3 – إبراهيم سلطان شيبوط-

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع اقطاع الصناعي في الجزائر في محاولة لإبراز مكانة هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، وأهم العقبات التي تواجهه، وهذا في اطار مسعى الجزائر من أجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030 في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، فلقد خضع هذا القطاع لعدة إصلاحات من طرف الحكومات المتعاقبة بهدف النهوض به والرفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، لكن مساهمته تبقى ضعيفة جدا، فبالرغم من الخطط الرامية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الصناعات الوطنية إلا أن هذا القطاع لا يزال يعاني من مشاكل كثيرة ويحتاج خطط أكثر فعالية لتحقيق التنمية الصناعية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف في مساهمة الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، مما يستدعي ضرورة تطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكته، ليكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط، هذا الأخير الذي لا تزال مساهمته في الاقتصاد الوطني تمثل أعلى نسبة بالرغم من التراجع المحسوس لأسعار النفط. كلمات مفتاحية: القطاع الصناعي، الإستراتيجية الصناعية، الجزائر، نموذج النمو الاقتصادي الجديد.

تصنيفات JEL: L9, O25, O14, L52

## Abstract:

This study aims to shed light on the reality of the industrial sector in Algeria in an attempt to highlight the status of this sector in relation to the national economy, and the most important obstacles facing it, and this is within the framework of Algeria's endeavor to achieve a radical change in the structure of its economy by the year 2030 within the framework of the new model of economic growth. This sector has undergone several reforms by successive governments with the aim of advancing it and increasing its contribution to GDP, but its contribution remains very weak. Despite plans to diversify the national economy outside the hydrocarbon sector by encouraging national industries, this sector is still suffering from Many problems and needs more effective plans to achieve industrial development.

The study found that there is a weakness in the contribution of the Algerian industry outside of hydrocarbons to the GDP, which calls for the need to develop and restructure the industrial sector, to be a real alternative to the oil sector, the latter whose contribution to the national economy still represents the highest percentage despite the significant decline in oil prices

**.Keywords:** The Industrial Sector, Industrial Strategy, Algeria, New Economic Growth Model.

**JEL Classification Codes:** L52, O14, O25, L9

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: يعقوبن صليحة: [salihayak@gmail.com](mailto:salihayak@gmail.com)

## 1. مقدمة:

يعد القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات الذي تعول عليه كافة الدول للنهوض باقتصادها، حيث يساهم بشكل فعال في زيادة الدخل الوطني وتشغيل اليد العاملة، وكذلك إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة الى جلب التكنولوجيات الحديثة التي تساعد في تطوير القطاعات الأخرى، فاكتماب قطاع صناعي قوي يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية والمحلية والإقليمية والدولية، ولإدراك الجزائر لهذا الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي، تبنت الحكومة نموذا اقتصاديا جديدا منذ 2016، بعد تراجع أسعار المحروقات وتجنبا للأثار السلبية التي تنجر عن ذلك وهذا تكريسا لاستراتيجية الدولة في طرح البدائل الاقتصادية لترقية الصادرات خارج المحروقات. فاعتمدت العديد من البرامج التنموية لتطوير هذا القطاع، وأقامت العديد من المشاريع لإنعاشه. فقد عملت منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا على تنمية الصناعة الوطنية والنهوض بها محاولة منها للتخلص من التبعية الخارجية في هذا القطاع ولتنويع صادراتها خارج المحروقات للحد من تأثير أزمات تذبذب أسعار النفط التي طالما عانت منها. ان المشاكل والصعوبات الاقتصادية التي كان ولا يزال يتخبط فيها القطاع الصناعي. ومن خلال الإصلاحات الهيكلية التي مست القطاع المنتج بوجه عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص أدت بالسلطات الجزائرية الى رسم استراتيجية صناعية جديدة وإعادة هيكلة القطاع الصناعي بهدف استرجاع المنطق الصناعي وتطوير الصناعات وتوجيهها نحو التصدير، لكن النتائج التي تم استخلاصها من كل هذه العمليات هو بقاء القطاع الصناعي في شد وجذب بين إصلاح اقتصادي آخر وإعادة هيكلة أخرى دون تسجيل نتائج إيجابية ملموسة على أرض الواقع، حيث أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من ركود وتدني مستوى الأداء ويكمن السبب الرئيسي في ذلك من أن عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر تتم دائما وفق استراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال هذا القطاع.

بناء على ما سبق، فإنه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما هو واقع القطاع الصناعي الجزائري في ظل النموذج الاقتصادي الجديد؟

وتندرج تحت الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما هو النموذج الاقتصادي الجديد؟

- ماهي أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني؟

- ماهي استراتيجيات الدولة في تطوير الصناعة وفقا للنموذج الاقتصادي الجديد؟

- ماهي التحديات التي تواجه القطاع الصناعي الجزائري وكيف يمكن تجاوزها؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في معرفة واقع وتحديات هذا القطاع في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد على النهوض بالقطاع الصناعي. حيث نجد أن قضية تنمية الصناعة الجزائرية وإعادة النظر في السياسات الصناعية السابقة أصبح أمرا ملحا وضروريا ليستطيع الاقتصاد الجزائري التخفيف تدريجيا من المشاكل والمعوقات التي تعيق نمو القطاع الصناعي، والنهوض بمستوى التنمية الصناعية والاندماج في الاقتصاد العالمي

منهجية الدراسة:

لقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض النموذج الجديد للنمو الاقتصادي ومراحل، إضافة إلى تحليل وعرض واقع القطاع الصناعي في الجزائر، ومجهودات الدولة ضمن البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي في مجال تطوير القطاع الصناعي.



## 2. التأسيس النظري لنموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030

نظرا للتذبذبات التي طالت قطاع النفط، أعلنت وزارة المالية اتباع سياسة جديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار ما أسمته "نموذج النمو الجديد" حتى 2030، والذي يركز على إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على صادرات الطاقة في ظل هبوط أسعار النفط الخام التي عصفت باقتصاد البلاد على مدار عامين ونصف.

### 1.2 مراحل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2016-2030:

في النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، خطت الحكومة الجزائرية 3 مراحل لبلوغ الأهداف (Ministère des finances, juillet 2016, p. 10):

مرحلة الإقلاع: تمتد بين 2016-2019 وتركز على تطوير القيمة المضافة لمختلف القطاعات صعوداً نحو الأهداف التي تم وضعها لكل قطاع.

مرحلة التحول: وهي المرحلة الانتقالية في الفترة ما بين 2020-2025، وتتمكن البلاد خلالها من تجسيد إمكانية اللحاق بركب الاقتصاد.

مرحلة الاستقرار أو التقارب: وتمتد من 2026 إلى 2030، ويتمكن الاقتصاد الجزائري في نهايتها من التدارك واستغلال الإمكانيات المتاحة، وستتجه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو قيمتها التوازنية.

### 2.2 الأهداف المنتظرة من النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

حدد النموذج جملة من الأهداف التي يتوجب بلوغها في أفق 2030 من أجل ضمان تنوع وتحول الاقتصاد الجزائري وتحرره من التبعية المفرطة للمحروقات (قلوح و بن ابراهيم، 2020، صفحة 57):

- مسار مستدام للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في حدود 6.5% سنوياً، يضاف له زيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي وجب مضاعفته بـ 2.3 مرة.

- مضاعفة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام من 5% إلى 10% بحلول 2030.

- تحديث للقطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتوجه نحو التصدير.

- تقليص نسبة نمو استهلاك البلاد السنوي من الطاقة إلى النصف من زيادة سنوية بـ 6% حالياً إلى زيادة بـ 3% بحلول 2030، تكون مصحوبة بتنوع الصادرات الجزائرية من أجل دعم النمو الاقتصادي المتسارع.

- تضمن النموذج الجديد للنمو، جملة من مقترحات الإصلاحات تتعلق أساساً بسياسة الموازنة العامة (كيفية تحديد سعر البرميل المعتمد في إعداد الموازنة وزيادة نسبة الجباية العادية).

- تسريع الإصلاحات المالية وتحويل المخصصات المالية للاقتصاد المنتج واعتماد مخطط استثمار متعدد السنوات والإسراع في تشريع قانون عضوي لقوانين الموازنة العامة للبلاد.

- ضرورة مباشرة إصلاحات جباية وتخليصها من العوائق الإدارية وتحسين عمليات تحصيل الضرائب على اختلافها، ومواصلة ترشيد الإنفاق العام.

### 3.2 المحاور الاستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد

وهذا من خلال تطبيق استراتيجية قيادة السياسة الجديدة للنمو: يفترض النموذج الاقتصادي الجديد أن وضع استراتيجية لقيادة السياسة الجديدة لا تتم إلا بعد معالجة الاختلالات في الموازنة العامة للدولة، وبلوغ الأهداف المسطرة للمرحلة الانتقالية وما بعدها وحدد النموذج ثلاثة محاور رئيسية هي (العايب، 2017، الصفحات 46-47):

- ديناميكية وتفعيل القطاعات المستهدفة بالتنوع: يركز هذا المحور على مساندة قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية في قيادة الاقتصاد الجزائري من طرف قطاعات أخرى، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بتفعيل قطاع الصناعة خارج المحروقات لتصل نسبة مساهمتها في القيمة المضافة 10% بعد سنة 2030، قطاع الفلاحة 6.5%، الخدمات 7.4%.

-الزامية تعزيز نظام الاستثمار: لمواكبة التحولات الهيكلية المستهدفة من قبل النموذج ألحت السلطات العمومية على ضرورة ربط الاستثمار خارج قطاع المحروقات بتطور إنتاجية الأموال المستثمرة، وذلك حتى بالنسبة للإدارات العمومية من خلال الدور الفعال للشركة بين القطاع العام والخاص.

-الملاءة الخارجية: تنصب الملاءة الخارجية أساسا على تخفيض الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال بعدين:

-وضع سياسة لتأطير الكفاءة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة.

-زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات

### 3. واقع القطاع الصناعي الجزائري

#### 1.3 خصائص القطاع الصناعي الجزائري:

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية (زرقين، 2009، الصفحات 162-165):

-ضعف الانتاج الصناعي: تعتبر مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الاجمالي ضعيفة جدا مقارنة بقطاعات النشاط الاخرى، فهي لا تتعدى 5 %، فهذه الصناعات لم تستطع الولوج الى الأسواق العالمية بسبب ضعف انتاجها و قلة جودتها، فلقد انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك المحلي السائد، أي التوجه نحو الداخل، وحتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل فيه لأنها تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه، حيث تستفيد غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول الى الاسواق السهلة، وبالتالي لم يكن لديها الحافز لزيادة انتاجها وتطويره كما و نوعا. -ضعف الاداء وانخفاض الانتاجية الصناعية: تعبر الانتاجية عن النسبة بين المخرجات التي أنتجت في فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الانتاج أم القيمة المضافة المتأتية من هذا الانتاج، والصناعة الجزائرية تتميز عموما بضعف الأداء وانخفاض الانتاجية لجميع عناصر الانتاج، أي بضعف الانتاجية الكلية.

-الحماية وضعف القدرة على المنافسة: لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية، فانحصر عملها على تلبية الطلب المحلي مما جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية المنتج وأذواق المستهلكين، كما أن عدم وجود منافسة حقيقية داخل السوق دفعها الى عدم الاهتمام بالمنتج وتحسين نوعيته، ففقدت القدرة على التعامل مع الاسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، ان الحماية التي فرضت على القطاع الصناعي لم تحسن من وضعيته بل بالعكس تفاقمت مشاكله وواصل تدهوره وتحقيقه للنتائج السلبية، وهذا ما دفع الدولة الى تشجيع القطاع الخاص من اجل كسر احتكار القطاع العمومي ومواجهة المنافسة، مما زاد من مشاكله في البداية وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة الجديدة، إلا أنه مازال يعاني من مشاكل عدة خاصة جراء زيادة المنافسة المحلية والعالمية وعدم القدرة على الصمود أمامها.

-التبعية للأسواق الخارجية: ان السياسة الصناعية التي انتهجتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية زاد من اعتماد الصناعة على الأسواق العالمية لتوفير احتياجاتها من المواد الأولية والتجهيزات، بالإضافة الى تجديد وتطوير التكنولوجيا الخاصة بالإنتاج، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان. -ارتفاع تكلفة الانتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بارتفاع تكلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عائقا أمام وصولها الى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية الى عدم استعمال

كامل الطاقات الانتاجية المتاحة في المؤسسات الصناعية، بالإضافة الى الانتاجية الضعيفة لليد العاملة، كما تعتبر العملية الصناعية عملية كمية و ليست نوعية، أي أنها تركز على الانتاج الكمي مع اهمال النوعية و العمل على تطويره بما يتناسب مع تطور أذواق المستهلكين، فالعالم اليوم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الانتاج ومواصفاته، وما تزال مسألة التكلفة و النوعية قائمة و تشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية.

-الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أحدثت التكنولوجيا تغيرات عديدة في مجال الصناعة، خاصة في الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الانتاج، بالإضافة الى طرق العمل وأساليب الانتاج والتي تهدف الى تحسين الانتاج من حيث التكلفة والنوعية، وبذلك يبقى تقدم الصناعة مرتبط بتقدم التكنولوجيا وما يرتبط بها من معرفة و بحث علمي، لكن عملية نقل التكنولوجيا في الدول النامية ومنها الجزائر أخذت شكل عملية التقليد ولم يتم مراعاة متطلبات البيئة عند اختيار التكنولوجيا بل تم اللجوء الى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية و تحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل و الصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية والعمل على تطويرها أو إعادة انتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجربة أو حتى بعملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي: ان الجهاز الإنتاجي يجب ان يتمتع بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الانتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك تجعله يستجيب للتغيرات والتطورات الحاصلة، سواء في أسلوب الانتاج أو في بنية ونوعية المنتج وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الانتاج وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في انتاج أكثر من منتج بنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية التي تستخدم تكنولوجيا قديمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة لإجراء أي تعديلات في عملية الانتاج، وهذا كله يشكل عقبة امام الصناعة للتحويل الى الاستراتيجية الصناعية المعتمدة على التصدير لان هذا التحول يتطلب جهازا انتاجيا مرنا وقادرا على التعامل مع هذا التحول وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها و جودتها.

### 2.3. واقع القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2007-2018)

في فترة برامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2000 الى 2010 سجل القطاع الصناعي نسب نمو سالبة خلال هذه الفترة حيث قدر معدل النمو سنة 2000 بـ (-1.9%) وسنة 2006 قدر بـ (-2.2%) أما سنة 2010 فهي كذلك عرفت معدلات نمو سالبة قدر بـ (-2.5%) وسجل معدل نمو سنوي في المتوسط خلال هذه الفترة قدر بـ -1.66%. بينما سجل القطاع الخاص معدل نمو بلغ 4.12%.

#### 1.2.3 تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

لقد أظهرت مؤشرات القطاع الصناعي في الجزائر محدودية القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية إذ لم يسجل قطاع الصناعات التحويلية إلا نسبة حوالي 4,33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2011-2016)، ذلك بما يقارب مبلغ 8,12 مليار دولار كمتوسط للفترة، وتبين هذه الأرقام أن قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ضعيف وهو في كل الأحوال بعيد جدا عن ما يساهم به قطاع الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، أين تفوق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 30% في الصين، وأكثر من 20% في دول شرق آسيا، وأكثر من 14% في بعض الدول الصناعية. كما يعتبر قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ضعيف جدا مقارنة حتى مع بعض دول المغرب العربي، حيث تفوق مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في كل من المغرب وتونس أكثر من 15% ضمن الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2016.

## الجدول رقم 01: تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2007-2018)

الوحدة: %

| الخدمات | البناء والاشغال العمومية | الصناعة خارج المحروقات | الفلاحة | المحروقات | السنوات |
|---------|--------------------------|------------------------|---------|-----------|---------|
| 29      | 8.86                     | 5                      | 7.6     | 43.9      | 2007    |
| 30      | 8.8                      | 5.2                    | 7.8     | 45.5      | 2008    |
| 35.6    | 11                       | 5.7                    | 9.3     | 31.1      | 2009    |
| 34.8    | 10.5                     | 5.1                    | 8.5     | 34.9      | 2010    |
| 36.1    | 9.2                      | 4.6                    | 8.1     | 36.1      | 2011    |
| 36.4    | 9.3                      | 4.5                    | 8.8     | 34.4      | 2012    |
| 38.3    | 9.8                      | 4.6                    | 9.8     | 30        | 2013    |
| 41.5    | 10.8                     | 5                      | 10.6    | 27.1      | 2014    |
| 44.6    | 11.5                     | 5.4                    | 11.6    | 18.8      | 2015    |
| 45.1    | 12.3                     | 5.8                    | 12.7    | 18        | 2016    |
| 40.9    | 12.1                     | 5.7                    | 12.2    | 20.4      | 2017    |
| 41.3    | 11.9                     | 5.6                    | 12.3    | 23.1      | 2018    |

المصدر: (تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة)

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك اختلال بين قطاعات الإنتاج المختلفة، فمساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام في تراجع منذ سنة 2012 وهذا راجع إلى انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية، كما أن مساهمة قطاع الصناعة خارج المحروقات ضعيفة جدا مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، فهي لا تتعدى في المتوسط 5 %، هذا دليل على ضعف القطاع إذا ما قارناه بغيره من القطاعات رغم زيادة الانفاق العمومي في اطار البرامج الخماسية، كل هذه المعطيات تشير الى الوضعية الصعبة التي تمر بها الصناعة الوطنية من جهة، وإلى المشاكل والعقبات التي يعاني منها القطاع الانتاجي الوطني سواء من حيث جودة المنتج أو معدل استغلال قدرات الانتاج أو حتى طريقة التسيير المتبعة من جهة ثانية، بالإضافة الى ضعف القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية اما بسبب العراقيل البيروقراطية أو بسبب الرغبة في الاستثمار في قطاعات أكثر وأسرع ربحية وأقل مخاطرة.

## 2.2.3 تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2007-2018)

حققت الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (2007-2018) نتائج موجبة لكنها ضعيفة ومتذبذبة، وهذا راجع الى عدم استغلال الامكانيات المتاحة، وبالنظر الى الاحصائيات المتوفرة نلاحظ أن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي متدنية جدا مقارنة بمساهمة الصناعات الاستخراجية، كما أنها تعاني من سيطرة الصناعات الاستهلاكية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة (2007-2018).  
الوحدة: مليون دولار

| الصناعات الاستخراجية |                                      | الصناعات التحويلية |                                      | اجمالي القطاع الصناعي |                                      | السنوات |
|----------------------|--------------------------------------|--------------------|--------------------------------------|-----------------------|--------------------------------------|---------|
| القيمة المضافة       | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي % | القيمة المضافة     | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي % | القيمة المضافة        | المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي % |         |
| 65.651.4             | 47.0                                 | 5.378.6            | 4.0                                  | 69.029                | 51                                   | 2007    |
| 77.454.3             | 45.5                                 | 6.504.4            | 3.8                                  | 83.994.7              | 49.3                                 | 2008    |
| 41.894               | 30.0                                 | 5.814              | 4.2                                  | 47.708                | 34.2                                 | 2009    |
| 56.185               | 34.7                                 | 8.036              | 5.0                                  | 64.221                | 39.7                                 | 2010    |
| 72.500               | 36.7                                 | 7.126              | 3.6                                  | 79.625                | 40.3                                 | 2011    |
| 71.567               | 35                                   | 7.785              | 4.0                                  | 79.207                | 38                                   | 2012    |
| 65.359               | 28.9                                 | 9.035              | 4.0                                  | 74.351                | 32.9                                 | 2013    |
| 55.085               | 25                                   | 8.957              | 4.1                                  | 64.036                | 29.1                                 | 2014    |

|      |        |     |       |      |        |      |
|------|--------|-----|-------|------|--------|------|
| 24.3 | 44.171 | 4.3 | 7.760 | 20   | 36.411 | 2015 |
| 20.5 | 33.022 | 5.5 | 8.884 | 15   | 24.138 | 2016 |
| 23.5 | 40.107 | 4.3 | 7.339 | 19.2 | 32.768 | 2017 |
| 26.3 | 46.839 | 4.3 | 7.627 | 22   | 39.212 | 2018 |

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008 الى 2019)

من الجدول نلاحظ أن مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي سلكت اتجاها متزايدا من سنة 2007 الى 2008، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، لكن في سنة 2009 انخفض الناتج الصناعي بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية وانكماش الطلب العالمي على النفط، أما بين سنة 2009 و2012 عرفت القيمة المضافة للقطاع الصناعي تحسنا ملحوظا نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية، لكن بعد سنة 2012 بدأت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالتراجع بسبب هبوط أسعار النفط في الاسواق الدولية والذي أدى بدوره الى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية حيث تمثل صادرات النفط 98% من اجمالي الصادرات مما يعرضها لمخاطر التقلبات الظرفية في أسعار المحروقات ويقلص من مداخيل الدولة. لكن وإبتداء من سنة 2014 انتهجت الجزائر سياسة تقشفية نتيجة لتراجع أسعار النفط مجددا.

أما الصناعة التحويلية تبقى مساهمتها ضعيفة في الناتج المحلي الاجمالي حيث لا تتعدى 5% بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم بنحو 48%، وهي موجهة للاستهلاك المحلي والقليل جدا ما يصدر للخارج، ويعود هذا التراجع الى محدودية القاعدة الانتاجية التي لا زالت تركز على صناعات تعتبر خفيفة وذات قيمة معرفية متدنية، بالإضافة الى ضعف الاستثمارات في هذه الصناعات وتآكل تجهيزات الإنتاج، مما جعل الانتاج الصناعي غير قادر على المنافسة بسبب ضعف تنافسية الصناعات العمومية وقلة جودتها.

ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي تبقى محدودة جدا إذا ما قورنت بالدول الصناعية أو حتى بعض الدول العربية، فبالرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصناعي، وحجم الموارد التي وجهت له منذ الاستقلال إلا أنه لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى، بالإضافة الى تخلف انتاجية عوامل الانتاج في القطاع الصناعي وراء معدلات نمو الانتاجية في القطاعات الأخرى، فظلت الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي دون المستوى المطلوب.

### 3.2.3 تطور عدد العاملين في الصناعة ونسبتهم من العمالة الاجمالية خلال الفترة (2007-2018)

يساهم قطاع الصناعة في الحد من البطالة واستقطاب اليد العاملة، إلا أنه يستلزم مزيدا من التحفيزات وإجراءات الاستثمار في القطاع الصناعي بهدف امتصاص عدد أكبر من العمال.

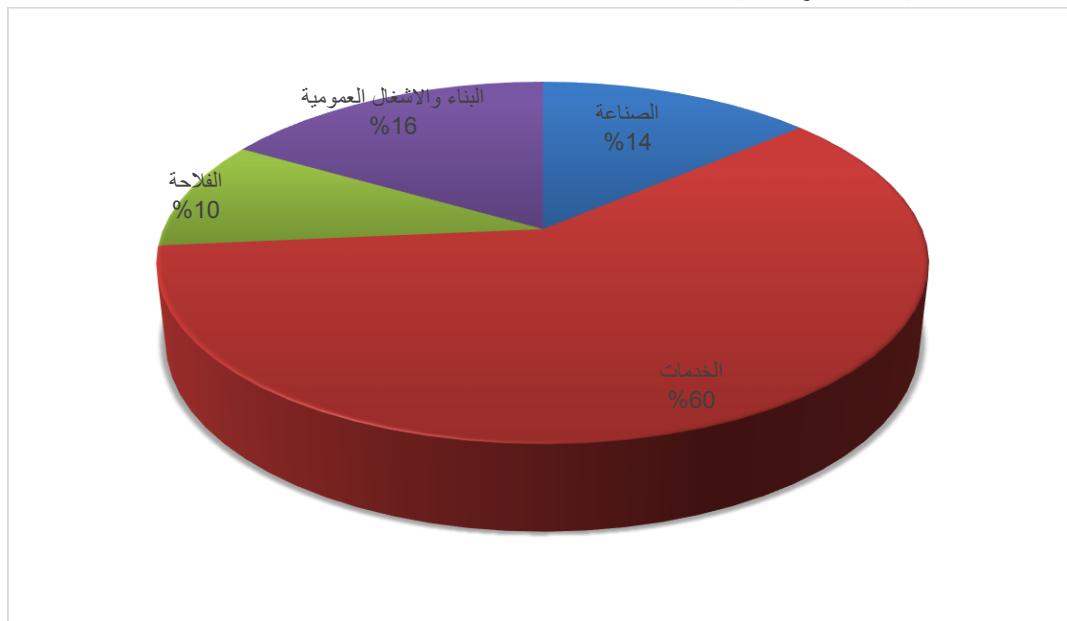
الجدول رقم 03: تطور مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل للفترة (2007-2018) (بالآلاف)

| السنوات                   | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| السكان النشطون            | 10514 | 10801 | 10544 | 10812 | 10661 | 11423 |
| العمالة في القطاع الصناعي | 1028  | 1141  | 1194  | 1337  | 1367  | 1335  |
| السنوات                   | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | -     |
| السكان النشطون            | 11964 | 11453 | 11932 | 12117 | 12298 | -     |
| العمالة في القطاع الصناعي | 1407  | 1290  | 1377  | 1465  | 1493  | -     |

المصدر: (تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعة في العمالة الاجمالية متدنية وضعيفة جدا، وهذا راجع الى ضعف ديناميكية القطاع الصناعي، وسياسة اعادة الهيكلة الصناعية وبرنامج التعديل الهيكلي الذي طبقتة الجزائر في التسعينات.. هذا بالإضافة إلى مشكل كفاءة العمال ومدى تأهيلهم لممارسة نشاطاتهم الإنتاجية، والنقص الكبير في مجال التكوين والتدريب المستمر للعمال وبالأخص فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة والتكنولوجيات الجديدة وما فيه من مستجدات من آلات وماكينات وأجهزة جد متطورة، والتي تتطلب يد عاملة عالية مؤهلة وهذا ما يؤثر سلبا على مردودية وإنتاجية الوحدات الإنتاجية. وبمقارنة هذه النسب مع النسب المسجلة في القطاعات الأخرى بالاعتماد على الشكل رقم 01 يتبين لنا ضعف نسبة العمال في القطاع الصناعي 14% بالمقارنة مع عدد العمال في القطاعات الأخرى، فنلاحظ أن قطاع الخدمات قد استحوذ على أكبر نسبة، حيث مثلت 61% من مجموع العمال، وتتقاسم القطاعات الأخرى (الصناعة، الفلاحة، البناء والأشغال العمومية) 39% المتبقية.

الشكل رقم 01: توزيع إجمالي اليد العاملة حسب بعض قطاعات النشاط الرئيسية خلال سنة 2017



المصدر: (<https://www.ons.dz>)

#### 4.2.3 مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية :

الجدول رقم 04: مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة (2007-2016) (%)

| السنوات                                                      | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|--------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|
| نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات الى الصادرات الاجمالية | 2.14 | 2.40 | 2.22 | 2.56 | 2.74 |
| السنوات                                                      | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| نسبة الصادرات الصناعية خارج المحروقات الى الصادرات الاجمالية | 2.74 | 2.96 | 4.5  | 4.7  | 4.1  |

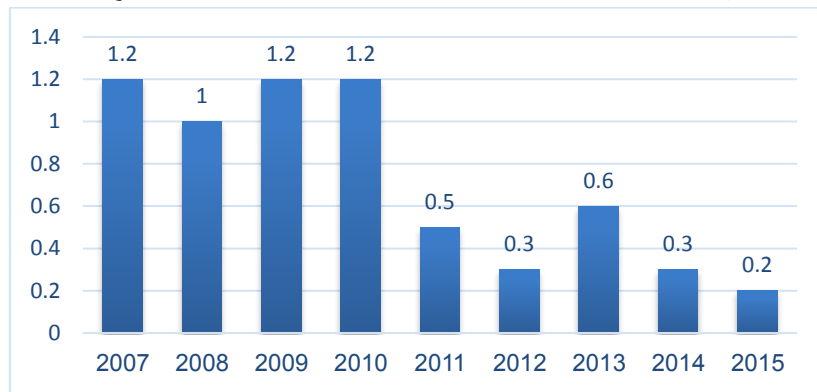
المصدر: (تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة)

بالنظر الى تركيبة الصادرات نجد أن المنتجات من غير المحروقات لا تتعدى نسبة مساهمتها حدود 3 %، بينما قطاع المحروقات يستحوذ على أكثر من 97 % من اجمالي الصادرات، فالجزائر لا تصدر الكثير خارج قطاع المحروقات وعاجزة على تلبية الطلب الكلي من السلع الصناعية، كما أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضعيفة جدا، فبالعودة الى رصيد الميزان

التجاري للقطاع الصناعي التحويلي يتضح جليا أنه يشهد تراجعا مخيفا مع مرور الزمن، وهذا ما يعكس الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الوطنية خارج المحروقات، فاعلبي السياسات الصناعية عجزت عن أحداث التغيير في هيكل الصادرات الصناعية رغم ما تتمتع به من مزايا نسبية.

إذن رغم الجهود المبذولة في ترقية المنتجات من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، فإن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات غير كافٍ، وبالتالي يجب بذل الجهود أكثر لمواكبة هذا الانفتاح. هذا ولأزالت الصناعة التحويلية في الجزائر متواضعة من حيث تلبية الاحتياجات الوطنية وهذا راجع إلى ضعف القاعدة التكنولوجية الناتج عن ضعف حجم الاستثمارات واعتمادها على التمويل الخارجي وانخفاض الانفاق على البحث والتطوير. أما بالنسبة للصادرات عالية التكنولوجيا فهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا (نسبة من صادرات السلع المصنوعة)



المصدر: (<http://databank.albankaldawli.org/data/indicator>)

أن قدرة القطاع الصناعي على المنافسة العالمية ترتبط بقدرته على التحول من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية والتي تتعدى مجرد المنافسة السعرية المستمدة من توافر الخامات والأيدي العاملة الرخيصة، بل تعتمد أساسا على الصناعات كثيفة التكنولوجيا والمعرفة، ويدل التنوع في بنود الصادرات الصناعية اتجاه المنتجات المصنعة ومرتفعة التكنولوجيا على زيادة درجة تنافسية القطاع الصناعي (حسن عبد الفتاح، 2016، صفحة 237).

وبالعودة إلى هيكل صادرات الصناعات التحويلية للجزائر نجد أن الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع متواضعة جدا حيث لا تكاد تصل إلى الواحد الصحيح.

انطلاقا من المؤشرات السابقة يتضح جليا أن الصناعة الوطنية تهيم عليها الصناعة الاستخراجية، أما الصناعة التحويلية فمساهمتها ضعيفة جدا، وهذا يرجع إلى طبيعة المشاكل المتنوعة التي تواجه هذا القطاع، وبالتالي لا يمكن للقطاع الصناعي أن يؤدي دور كبير في التنمية بسبب انخفاض تنافسيته وضعف القدرة التنافسية للدولة ككل، ويمكن إيجاز أهم أسباب ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي إلى التالية (بودرامة و قصاص، 2017، الصفحات 204-205):

المشاكل المتعلقة بالمستلزمات والمدخلات والتجهيزات الصناعية وتشمل:

✓ -المشاكل المتعلقة بالمواد الخام: وتسجيل ارتباط المؤسسات الجزائرية بالسوق الدولية من حيث لمدخلات والمواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 70% على أقل تقدير، وفي بعض الأحيان يؤدي ذلك إلى التوقف المؤقت للأنشطة الصناعية قد يصل إلى 30 يوم بسبب عدم وصول المواد الأولية في وقتها.

✓ -المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: لقد تم التجهيزات ووسائل الإنتاج ما يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات والثمانينات، علاوة على الاهتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، إضافة إلى الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها

بتجديد عتادها باعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

مشاكل تتعلق بنقص التمويل وارتفاع التكاليف: وتتمثل في العناصر التالية:

✓ -محدودية نتائج برامج دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية على الرغم من تعدد البرامج الوطنية، واستنزاف المدخرات الوطنية في الاستيراد، وذلك على حساب المشاريع الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير، نتج عن هذه الأسباب اختلالات عديدة حالت دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية، وارتفاع بعض السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم لاستفادة من اقتصاديات الحجم وعدم الاستخدام الأمثل للطاقات المتوفرة.

✓ -إن عملية تخفيض قيمة العملة الوطنية بأكثر من 47 % في أفريل 1994 نتج عنه ارتفاع أسعار مدخلات العملية الانتاجية خاصة قطع الغيار والمواد الأولية لارتباط أغلبية المؤسسات الصناعية بالسوق الخارجية، ما أدى إلى ارتفاع الديون المستحقة على المؤسسات العمومية، وانتقلت هذه الديون من 10 مليار دج سنة 1994 إلى 92 مليار دج بالأسعار الجارية سنة 1995 أي أنها زادت بأكثر من 10 مرات خلال سنة واحدة.

✓ -من 1991 إلى غاية 2001 عملية التطهير المالي تطلبت حوالي 1200 مليار دج بما يعادل 17 مليار دولار.

✓ -الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها أغلب مؤسسات القطاع العمومي بما فيها المؤسسات الصناعية، فمن بين 1112 مؤسسة عمومية مرشحة للخصخصة نهاية سنة 2003 هناك 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبرى، من خلال ديونها المتراكمة والمقدرة حسب احصائيات مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دج، لترتفع سنة 2005 إلى 1321.95 مليار دج وهو ما يعادل 18 مليار دولار أمريكي تمثل 77 % منها ديون قصيرة الأجل

مشاكل متعلقة بالتسويق : تعتبر مشكلات التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق نجد ما يلي:

-المنافسة غير العادلة وغير متكافئة بين المنتجات الصناعية المحلية والمستوردة؛

✓ لثد دأبت الصناعة الجزائرية خلال السنوات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض قدرة الصناعة على النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة؛

مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: وتتمثل فيما يلي:

✓ عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية، أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.

✓ -اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفتاح في اليد، كما أن الانفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية؛

مشاكل متعلقة بانخفاض الإنتاجية والعقار الصناعي من أهمها الآتي:

تدني مستوى الإنتاجية على المستويين العام والخاص مقارنة بتلك المستويات الموجودة في الدول الصناعية، وذلك لعدة أسباب أهمها البطالة المقنعة وضعف التخصص، عدم وجود حوافز داعمة للإنتاج، إضافة لبعض العوامل المتعلقة بأخلاقيات العمل والالتزام بها ويمكن مقارنة ذلك ببعض الدول القريبة؛

5.2.3 واقع الاستثمار في القطاع الصناعي :

مع اختلال أسعار البترول على مستوي الأسواق العالمية انتهجت الجزائر سياسات اقتصادية متنوعة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني والتركيز على قطاع الصناعة بهدف استقطاب الاستثمارات خاصة الأجنبية في هذا القطاع لجلب العملة



الصعبة والرفع أكثر من نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يبين المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية في الجزائر من سنة 2002 إلى 2017.

الجدول رقم 05: المشاريع الاستثمارية المصروفة من 2002 إلى 2017

| نوع الاستثمار     | عدد المشاريع | %     | القيمة بمليون دينار جزائري | %     | مناصب الشغل | %     |
|-------------------|--------------|-------|----------------------------|-------|-------------|-------|
| الاستثمار المحلي  | 62 334       | 98,58 | 11 780 833                 | 82,38 | 1 098 011   | 89,15 |
| الاستثمار الاجنبي | 901          | 1,42  | 2 519 831                  | 17,62 | 133 583     | 10,85 |
| المجموع           | 63 235       | 100   | 14 300 664                 | 100   | 1 231 594   | 100   |

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني [www.andi.dz](http://www.andi.dz))

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الاستثمارات المحلية هي المهيمنة على جميع المستويات من حيث عدد المشاريع والقيمة المالية وكذا عدد مناصب الشغل التي توفرها حيث لا يزال الاستثمار الأجنبي ضعيف نوعا ما بالمقارنة مع المحلي حيث تشكل الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 10% من مجمل الاستثمارات المصروفة بها على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. أما فيما يخص المشاريع المسجلة في قطاع الصناعة يبين الجدول التالي تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من 2002-2017، من حيث عدد المشاريع، القيمة المالية للمشروع وعدد مناصب الشغل التي يوفرها كل قطاع.

الجدول رقم 06: تقسيم المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | %     | القيمة بمليون دينار جزائري | %     | مناصب الشغل | %     |
|-------------|--------------|-------|----------------------------|-------|-------------|-------|
| الزراعة     | 1 342        | 2,12  | 260 750                    | 1,82  | 55 240      | 4,49  |
| البناء      | 11 031       | 17,44 | 1 331 679                  | 9,31  | 242 428     | 19,68 |
| الصناعة     | 12 698       | 20,08 | 8 373 763                  | 58,56 | 538 558     | 43,73 |
| الصحة       | 1 093        | 1,73  | 221 383                    | 1,55  | 25 968      | 2,11  |
| النقل       | 29 267       | 46,28 | 1 164 966                  | 8,15  | 158 780     | 12,89 |
| السياحة     | 1 266        | 2     | 1 228 830                  | 8,59  | 77 158      | 6,26  |
| الخدمات     | 6 531        | 10,33 | 1 272 057                  | 8,90  | 125 014     | 10,15 |
| التجارة     | 2            | 0     | 10 914                     | 0,08  | 4 100       | 0,33  |
| الاتصالات   | 5            | 0,01  | 436 322                    | 3,05  | 4 348       | 0,35  |
| المجموع     | 63 235       | 100%  | 14 300 664                 | 100%  | 1 231 594   | 100%  |

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني [www.andi.dz](http://www.andi.dz))

نلاحظ من خلال توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات باستثناء المحروقات يتركز بنسبة كبيرة في قطاع النقل والبناء والصناعة، حيث هيمنة هذه القطاعات على جميع المستويات (من حيث العدد، المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (46,28%، 17,44%، 20,08%) على التوالي بالنسبة لعدد المشاريع، وبنسب (8,15%، 9,31%، 58,56%) بالنسبة لقيمة المشاريع بمليون دينار جزائري، وساهمت هذه القطاعات في توفير مناصب عمل بنسب (12,89%، 19,68%، 43,73%) على التوالي، أما القطاعات الأخرى مثل الزراعة، السياحة، الصحة، التجارة والاتصالات فإنها تساهم في حدود 1 إلى 1% من المشاريع المنجزة.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فنلاحظ من خلال الجدول أدناه هيمنة قطاع الصناعة على جميع المستويات من حيث (عدد المشاريع، المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (62,81%، 61%، 61%) على التوالي. يليه قطاع البناء حيث استحوذ هذا القطاع على نسبة تفوق 15% من المشاريع المنجزة ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 15% أما القطاعات الأخرى فإنها تساهم في حدود 7% من المشاريع المنجزة.

الجدول رقم 07: تقسيم المشاريع الاستثمارية أجنبية حسب قطاع النشاط

| قطاع النشاط | عدد المشاريع | %     | القيمة بمليون دينار جزائري | %     | مناصب الشغل | %     |
|-------------|--------------|-------|----------------------------|-------|-------------|-------|
| الزراعة     | 13           | 1.44  | 5 768                      | 0,23  | 641         | 0,48  |
| البناء      | 142          | 15.76 | 82 593                     | 3.28  | 23 928      | 17.91 |
| الصناعة     | 558          | 61.93 | 2 050 277                  | 81.37 | 81 413      | 60.95 |
| الصحة       | 6            | 0.67  | 13 572                     | 0.54  | 2 196       | 1.64  |
| النقل       | 26           | 2.89  | 18 966                     | 0.75  | 2 407       | 1.80  |
| السياحة     | 19           | 2.11  | 128 234                    | 5.09  | 7 656       | 5.73  |
| الخدمات     | 136          | 15.09 | 130 980                    | 5.20  | 13 842      | 10.36 |
| الاتصالات   | 1            | 0.11  | 89 441                     | 3.55  | 1500        | 1.12  |
| المجموع     | 901          | %100  | 2 519 831                  | %100  | 133 583     | %100  |

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطويع الاستثمار على الموقع الإلكتروني [www.andi.dz](http://www.andi.dz))

#### 4. إجراءات تطوير القطاع الصناعي ضمن النموذج الاقتصادي الجديد

لتنويع المحاور الأساسية للتنوع الاقتصادي وتحقيق أهداف النموذج، تم اقتراح العديد من الإجراءات والتدابير جمعت في ستة استراتيجيات لمساندة استراتيجية قيادة سياسة النمو الجديدة (قميقي وشكة، 2017، الصفحات 273-276):

- تحفيز المفاوالاتية في الجزائر
- تحسين تمويل الاستثمار، من أجل تحقيق رؤية 2030 يتطلب تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج المحروقات. من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني في التجهيزات العمومية، إصلاح سريع للنظام البنكي، تطوير سريع لسوق رؤوس الأموال.
- السياسة الصناعية والتنوع: أقر النموذج الاقتصادي الجديد بأن هدف التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية الربعية ينتظر أن يتحقق بعد سنة 2030 ولكن يجب تسريع وتيرة التحولات الجذرية عن طريق تسهيل انتقال عوامل الإنتاج، وفيما يتعلق بالاستراتيجية الصناعية أكد النموذج على ضرورة دعم الجزائر للقطاعات التي تمتلك فيها ميزات تنافسية، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى دعم القطاع الفلاحي، تربية الأسماك، المناجم والمحروقات، بحيث أن الهدف في أفق 05 إلى 07 سنوات، هو عدم تصدير الموارد الخام والوصول إلى حصة متزايدة ذات أهمية من القيمة المضافة في الجزائر، وهذا يوضح خطة لإحياء البتروكيمياويات وتطوير الفوسفات.
- دعم القطاعات التي تتمتع فيها الجزائر بمزايا نسبية (الالكترونية)، وهذا لأثارها الخارجية على الاقتصاد الكلي (إنتاج معدات الاتصال، بناء الأقمار الصناعية، الإلكترونيات، إنتاج خدمات المعرفة... إلخ.
- استهداف الواردات من خلال استراتيجية بديلة للاستعاضة جزئيا أو كليا عن استيراد المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية التي يستوردها الإنتاج الصناعي المحلي اليوم، وهذا بالتركيز على صناعة السيارات والصلب والأثمنة والمواد الغذائية، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية أيضا لصناعة الأدوية، وفي هذا السياق يمكن أن يؤدي التعجيل بإنشاء تجمعات صناعية على الأراضي الوطنية إلى زيادة الإنتاج بسرعة في القطاعات المعنية، ولاسيما عن طريق الشركات الوطنية الخاصة، مع جعل بيئة الأعمال أكثر ملائمة وتشجيعها بتوفير حوافز الاستثمار في الإنتاج.
- دعم تطوير الأنشطة الصناعية في القطاعات التي تكون فيها مرونة الدخل على المدى الطويل مهمة من أجل وضع جهاز الإنتاج الجزائري على قطاعات حاسمة أين تكون هناك منافسة دولية حالية ومستقبلية

➤ تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه: وينطوي التنوع بالضرورة على تعريف خطط موقع الأنشطة الصناعية على الأراضي الوطنية في إطار الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي (SNAT) وفقا لاحتياجات الاقتصاد المحلي والوطني والسياسة الصناعية للبلد ، وتحقيقا لهذه الغاية ، من المهم: -إعادة تنظيم العقار الصناعي عن طريق إعادة توزيع مهامها بين وزارة الصناعة و الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF.

-مراجعة مهام ANIREF في إدارة العقار الصناعي.

-التوحيد التدريجي للعقار الصناعي تحت إشراف ANIREF.

-إدماج المجمعات التكنولوجية والمشاتل الجامعية تحت إشراف ANIREF.

-إنشاء برنامج مناطق جديد لدعم التنمية الصناعية للجزائر في المستقبل

➤ ضمان الأمن الطاقوي وتنوع موارد الطاقة، ويقوم على محورين تكميليين كالتالي:

برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتطوير الطاقات المجددة والأمن الطاقوي فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة والذي يضيف الطابع التشغيلي للبرنامج من خلال:

-تطوير مراجعة الطاقة

-برنامج اقتصاد الطاقة.

-وضع معايير ولوائح كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني الجديدة في سياق تنمية الممتلكات.

-فرض تشخيص أداء الطاقة قبل بيع السكنات.

-دعم إنشاء مؤسسات خدمات الطاقة.

-إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.

فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي:

-المعرفة الدقيقة بموارد الطاقة المتجددة بالبلد بما في ذلك طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

-الرصد والتوقع المستمر لتطور التكاليف في مختلف (الألواح الشمسية، وتكنولوجيات الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية ، والكتلة الأحيائية ، وما إلى ذلك) نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية.

-معرفة تموقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

➤ حوكمة نموذج النمو الجديد: اشترط لنجاح النموذج الاقتصادي الجديد ضرورة مرافقته بإجراءات ديناميكية لتعميق التعاون بين السلطات العمومية والمؤسسات عن طريق مخولة لها القيام بذلك، مع تشجيع الابتكار التكنولوجي، واستحداث نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية يضمن تدنية التكاليف وأجال تنفيذها.

5.الاستراتيجية الصناعية الجديدة:

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية (/www.assisesdelindustrie.dz)

5.1.الانتشار القطاعي للصناعة: وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها من خلال الإستراتيجية الصناعية. ويقوم النشاط من خلال ثلاثة برامج مكمل:

-تتمين الموارد الطبيعية : الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمواردها الطبيعية والموارد من البلد المصدر للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ وبقيمة مضافة أقوى. الصناعات المعرفة على هذا المستوى تخص بصفة خاصة البتروكيميا، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفلاد)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها (الألمنيوم) ومواد البناء.

-تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، الصناعات المعرفة على هذا المستوى عموما: الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

-ترقية الصناعات الجديدة : اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة وإما التي تشهد تقصير. ويتعلق الأمر بالخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

2.5. انتشار وتوسع حيز الصناعة: انتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي للمناطق الصناعية وعلمها الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا ومفاهيم أكثر خصوصية، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة. وهو ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات، 13 وكذا خلق تعاون من خلال: -استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها.

-وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين والخبرة. -تكثيف الاستثمارات.

### 3.5. سياسة التطور الصناعي:

-إعادة تأهيل المؤسسات : عصنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع. -الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي: فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي غير مؤمن بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية.

-تطوير الموارد البشرية : رأس المال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأس مال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

-ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: الذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي.

ويتوقع تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5,3 % حاليا إلى 10 % في أفق 2030 غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب النموذج الاقتصادي الجديد (Ministère des finances, juillet 2016, p. 2).

لهذا قدم المشرع الجزائري امتيازات عينية وجبائية ومالية لتشجيع القطاع الصناعي وحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية (لياس و محرز، 2019، صفحة 20):

-امتيازات عينية: ترتبط بالعقار الصناعي والتجهيزات والمواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنع أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات والمواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.

--امتيازات جبائية : بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية

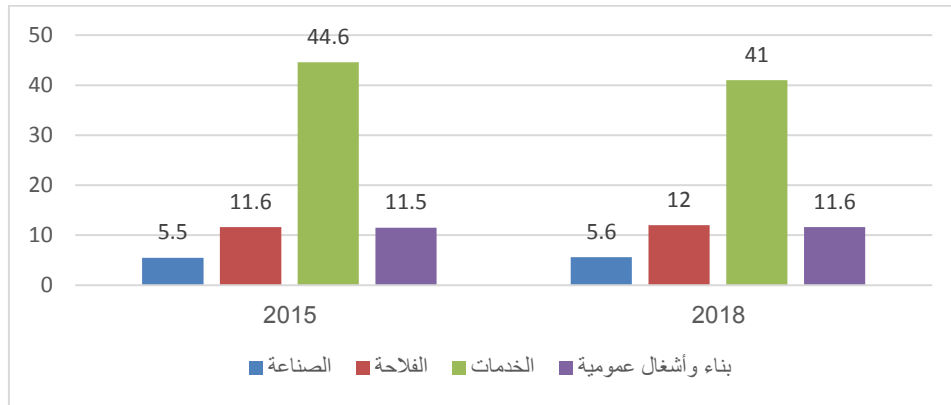
-الامتيازات المالية: وتقتصر بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة

في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.

وتبذل الجزائر حاليا جهودا مضمينة لتحسين مناخ الأعمال عبر سلسلة إصلاحات على نحو مستدام وكذلك تيسير الاستثمار، مع تدعيم الصناعات القائمة وإنشاء فروع صناعية جديدة بمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات. خاصة وأن الجزائر نفذت وأكملت سلسلة الإصلاحات الهيكلية ومهدت الأرضية المواتية للاستثمار المباشر الأجنبي، في ظل إطار اقتصادي كلي ونمو اقتصادي مطرد، واستقرار سياسي ومؤسسي وبيئة عمل أكثر قابلية للثراء، مع توفير نصوص تشريعية لتبسيط الشؤون الإجرائية والإدارية. وقد هدفت الاستراتيجية الصناعية إلى تحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر ما يلي (بكدي و عبد القادر خداوي، 2018، صفحة 10):

- تحسين تموقع سوناطراك في أنشطة المصب الخاصة بالنفط والغاز عبر المشاريع الدولية الجديدة،
  - تطوير صناعة المصب الخاصة بالنفط والغاز، ومشتقات المواد الكيميائية والمحروقات،
  - إعادة تأهيل قطاع المقاولات العمومية لبناء مجموعات كبرى من المقاولات وإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الرائدة عالميا (أرسيلور ميتال، قطر للصلب، لافارج، رونو، ديملر) ..
  - تطوير البنيات الأساسية الصناعية عبر 42 أرضية أو محطة صناعية مدمجة توفر مساحة إجمالية تمتد على 14 ألف هكتار ستصبح جاهزة بحلول 2018.
  - تطوير إمدادات الطاقة وصادرات الكهرباء عبر برنامج الطاقة الشمسية والمتجددة
- والشكل التالي يوضح لنا مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2015 و 2018 لمعرفة مدى تطبيق الحكومة لنموذج النمو:

الشكل رقم 03: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2015 و 2018.



المصدر: (إحصائيات النشرة الثلاثية لبنك الجزائر، 2019، صفحة 26)

نلاحظ من خلال الشكل أن نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنتي 2015، 2018 تقريبا متماثلة، فلم تتغير إلا بنسب ضئيلة جدا، حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي هي الأضعف من بين القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة، ومن جهة أخرى نلاحظ المساهمة المرتفعة لقطاع المحروقات في الناتج رغم أن الدولة تبنت نموذج اقتصادي جديد يهدف إلى الانتقال من نظام الربيع إلى نظام اقتصادي منتج وقوي، وهذا يدل على أن الدولة تسير عكس ما تم تحديده من أهداف والتي من أهمها الحد من تبعية الاقتصاد الجزائري لمداخل المحروقات.

#### 6. الاستراتيجية المقترحة للنهوض بالقطاع الصناعي:

ان الجزائر تواجه تحديات كبيرة في تطوير القطاع الصناعي، وهذا ما يفرض وجود استراتيجية صناعية تتيح الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتحويلها الى منتجات تنافسية ومبتكرة من خلال استثمارات ذات قيمة مضافة تدعم النمو، بالتنوع الكبير

في الثروات التي تملكها هذه الدول يجعلها قادرة على الولوج الى الاسواق العالمية، كذلك التطورات الاخيرة التي صاحبت ظاهرة العولمة فرضت على هذه الدول شحذ القوى والموارد من أجل تراكم النمو الذي تساهم فيه الصناعة بجزء كبير . يتوقف مستقبل التنمية الصناعية في الجزائر بشكل أساسي على مدى تحسن شروط نفاذ المنتجات الصناعية للأسواق العالمية وإلى توفر المزيد من قنوات التمويل للقطاع الصناعي وإلى تحسين البيئة الاستثمارية بما يتماشى مع أنظمة التجارة العالمية. وإلى تهيئة الظروف لتشجيع واستقطاب وتوطين التقنية وإلى الإنتاجية وتحسين كفاءة عنصر العمل والتقنية وأساليب الإنتاج.

ولإضفاء النجاعة على أداء هذا القطاع، نقترح وضع مجموعة من الآليات أهمها (يعقوبن، 2017، الصفحات 288-290):  
-التوجه نحو منظومة قائمة على اقتصاد المعرفة: فالريادة الاقتصادية تتمثل في القدرة على ابتكار منتجات وخدمات جديدة تقوم على تقنيات متقدمة، فلقد أصبح المحتوى التقني والمعرفي في السلع والخدمات من أهم مؤشرات التنافسية بين الدول، فتورة المعلومات تفرض على الدول العربية الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة من أجل تطوير الخدمات المتعلقة بالصناعة والحصول على انتاج يعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات .

- توجيه عوائد النفط لتطوير القطاع الصناعي غير النفطي: على نحو يحفز النمو ويوسع القدرات الاستيعابية للقطاع الصناعي، وذلك من خلال استخدام عوائد النفط في جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها الى تنمية القطاع الصناعي وتطوير البنية الأساسية له، فالنشاط النفطي يعتبر عاملا أساسيا في تحريك معدلات النمو .

-تأكيد علاقات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: خاصة في مجال الاستثمار والصناعة، وذلك بتدعيم الاستثمارات الصناعية بكل أحجامها وتوجيه المدخرات المحلية الى القطاع الصناعي، وتشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم اللازم على الاستثمار في القطاع الصناعي وإزالة العقبات التي تعترضه وتنويع الحوافز والاعفاءات المقدمة له والدفع به لإنجاز المشاريع الكبرى والتصرف في البنية الأساسية .

-العمل على تأهيل الموارد البشرية والرفع من نسب التأطير في القطاع الصناعي: يتطلب تعزيز القدرة التنافسية للصناعة العناية بالعنصر البشري وإحكام توظيف الموارد البشرية وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات، وتأهيل الكوادر الفنية عالية الكفاءة ودعم برامج التدريب الصناعي، فالمشكلة في هذه الدول لا تتمثل في كم العمالة المتوفرة، بقدر ما تتمثل في الندرة الشديدة للعمالة الماهرة .

-تعزيز القدرات التكنولوجية: مع ارتفاع وتيرة الابتكارات الجديدة سواء في المنتجات أو العمليات الإنتاجية أصبحت التكنولوجيا عنصرا حاسما في عملية التصنيع، لذلك سيكون من الصعب على الدول محل الدراسة تحقيق قدرة تنافسية للصناعة والمحافظة عليها على المدى الطويل ما لم يتم بناء قاعدة تكنولوجية صلبة للقطاع الصناعي .

-الالتزام بالمعايير العالمية للجودة: فحتى تستطيع منتجات القطاع الصناعي الولوج الى الاسواق العالمية ومنافسة المنتجات المطروحة في هذه الاسواق يجب أن تتصف بالمواصفات القياسية الدولية، لذا لا بد من وضع نظام دقيق لتقدير مدى تطابق مواصفات هذه المنتجات مع المعايير الدولية .

-تطوير البنية الأساسية الصناعية: وهذا ما سيسمح بجذب الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي الى القطاع الصناعي، بالإضافة الى إزالة العراقيل والمشاكل التي تعيق الاستثمارات الصناعية .

-انشاء المناطق الصناعية: حيث تعمل على توفير المرافق والخدمات اللازمة للنشاط الصناعي في موقع واحد، بالإضافة الى انها تعتبر حاضنات للاستثمارات وتبادل الخبرات، وتوفر فرص التكامل وتوطين التقنية.

تحسين جودة المنتجات و الخدمات وتوفيرها مما يؤدي الى توجه المستهلك للمنتجات المحلية بدل المنتجات المستوردة ، كما سيتيح هذا فرص جديدة للتصدير ومنافسة السلع الأجنبية محليا و دوليا.

-زيادة تمويل أنشطة البحث والتطوير الموجه نحو الانتاج الاقتصادي عامة والقطاع الصناعي خاصة، فبرامج البحث والتطوير قليلة جدا ان لم نقول منعدمة.

-تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات بما يجعلها قادرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية، ودعم منظومة الجودة والابتكار والتجديد وزيادة دعم انخراط المؤسسات الجديدة في منظومة الجودة والبحث والتجديد التكنولوجي.

-الارتباط بالأسواق العالمية: لا يمكن تصور تنمية صناعية في عالم اليوم تجري بمعزل عن العالم. فوتيرة التقدم التكنولوجي ونطاقه يعنيان أن الانتصار في معركة التنمية مرهون بمدى القدرة على المنافسة في السوق العالمية، فالسوق العالمية لا تكتسب أهمية فقط من كونها قاعدة لنمو الصادرات الصناعية، بل لكونها أيضاً المكان الذي نستمّد منه معرفتنا بالتكنولوجيات الجديدة وبمدى الفرص المتاحة لنا لإقامة تحالفات صناعية.

-استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي: فهو لا يعتبر فقط أداة لتمويل القطاع الصناعي بل وسيلة لتوفير التكنولوجيا والخبرة التقنية وتوثيق الروابط بأسواق التصدير العالمية، لذلك يجب تيسير مشاركة المستثمرين الأجانب في المشاريع المبرمجة وكذلك تعزيز الشراكة والتعاون بين المؤسسات العربية والمؤسسات الأجنبية الكبرى خاصة في مجالات البحث والتجديد، مع إيجاد هياكل تساعد المستثمر الأجنبي على تخطي كل الصعوبات التي تعترضه في كافة مراحل إنجاز مشروعه. ومن أجل تحسين المناخ الاستثماري يجب:

- تسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال الى جانب احداث اصلاحات اقتصادية.
- توفير البنية الاساسية والتشريعات القانونية والتنظيمية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية.
- الاهتمام بنقل المعرفة التكنولوجية.

## 7.الخاتمة

بالرغم من البهبوحة المالية التي مرت بها الجزائر بداية الالفية الثانية بفضل الارتفاع القياسي في عائدات المحروقات إلا أنها لم تحقق انطلاقة حقيقية لتطوير الصناعات التحويلية باعتبارها توجه الدول المتقدمة لبناء اقتصاد متنوع، وبالتالي الخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، وتعتبر الصدمة النفطية التي تعرضت لها أسواق البترول الدولية والتراجع الحاد في صادرات المحروقات بداية من سنة 2015 أكبر دليل على ذلك.

وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر في فترة البرامج التنموية على مستوى التوازنات الكلية، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية.

--ان مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي تبقى الأضعف مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية، حيث يمكننا القول أن الاستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر لم تحقق الأهداف المنشودة.

## النتائج

- رغم تبني السلطات الجزائرية العديد من البرامج والخطط لتطوير القطاع الصناعي والاستثمار على مستواه الا أن مستواه يبقى غير كافٍ نظير تلك المجهودات.

-تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

-ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

- قدرات إنتاج غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاية ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

- القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية،

على ضوء هذه النتائج يمكننا تقديم جملة من الاقتراحات يمكن حصرها في الآتي:

-اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل  
الإمكانات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع؛  
-تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاع الصناعي بتوفير بيئة استثمارية مواتية للمستثمرين، سواء أكانت استثمارات داخلية  
أو خارجية؛  
-العمل على توفير يد عاملة مؤهلة قادرة على مواكبة التطور الحاصل في المجال الصناعي ولها كفاءات تجعلها مؤهلة للتحكم  
في الآلات والأجهزة الإنتاجية الحديثة؛

## 8. قائمة المراجع

/www.assisesdelindustrie.dz. (s.d.). consulté le 20/12/2020

: http://databank.albankaldawli.org/data/indicator. (s.d.). consulté le 10/12/2020

https://www.ons.dz. (s.d.). consulté le 10/12/2020

Ministère des finances. (juillet 2016). le nouveau modèle de croissance (synthèse).

- إحصائيات النشرة الثلاثية لبنك الجزائر. (ديسمبر، 2019). (العدد 48).
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2008 الى 2019). صندوق النقد العربي.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع الإلكتروني www.andi.dz. (2019).
- تقارير بنك الجزائر لسنوات مختلفة. (بلا تاريخ).
- صليحة يعقوبن. (2017). واقع التنمية الصناعية في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر، مصر  
والسعودية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 3.
- عايدة لياس، و نزالدين محرز. (24-23 أبريل، 2019). سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي. المؤتمر الدولي التاسع  
حول الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي. الأردن.
- عبد الحكيم قلوب، و الغالي بن ابراهيم. (2020). تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج  
الجديد للنمو 2016-2030. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09 (العدد 01). جامعة محمد  
خضير، بسكرة.
- عبود زرقين. (2009). الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر. بحوث اقتصادية عربية (العدد 45).
- عفاف قميتي، و عبد الله شكة. (23-22 أكتوبر، 2017). نموذج النمو الاقتصادي بين حتمية التطبيق وفرص النجاح. الملتقى  
الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الراهنة أي فرص للنموذج الاقتصادي  
الجديد. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة.
- محمد ثريا حسن عبد الفتاح. (2016). استغلال الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية ودوره في تخفيض عجز الميزان  
التجاري مع التركيز على الصناعات الغذائية-دراسة قياسية-. رسالة ماجستير في الاقتصاد. كلية التجارة، جامعة  
عين شمس، مصر.
- مصطفى بودرامة، و الطيب قصاص. (12 جوان، 2017). المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر. مجلة رؤى  
اقتصادية (العدد 12). جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي
- مليكة بكدي، و مصطفى عبد القادر خداوي. (08-07 نوفمبر، 2018). سبل تطوير الصناعة الجزائرية وتحديات تنويعها.  
الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر.  
جامعة البليدة 2.



ياسين العايب. (22-23 أكتوبر، 2017). تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد. الملتقى الدولي حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الاوضاع المحلية والدولية الراهنة-أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

## التخطيط الاستراتيجي للقطاع الصناعي الجزائري لزيادة مستوى التنافسية العالمية

محمد طه أحمد عبد الموجود<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قسم إدارة الفنادق، كلية السياحة والفنادق، جامعة المنيا (مصر)

### ملخص:

العمل في ظل بيئة عالمية أكثر تنافسية، يخلق لدى المؤسسات الصناعية تحديات حرجية على مستويات الجودة والأسعار. لذا، يجب العمل من خلال خطة استراتيجية قومية. تتمثل النتيجة الأساسية لهذا المقال العلمي في اقتراح خطة استراتيجية للقطاع الصناعي الجزائري في الفترة من 2021م حتى 2025م. تتمثل رؤية هذه الخطة في الريادة في الصناعات الجزائرية محليا وإقليميا وعالميا، بينما تهدف الرسالة إلى إنتاج صناعات متميزة من حيث الجودة والسعر، وتعكس الطابع الثقافي الجزائري، ولها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك من خلال ربط الصناعة بالبحث العلمي. وهذا يتطلب العمل من خلال استراتيجية التطوير والتحسين في ضوء سياسات تشجيع المنتجات المحلية، وتبني سياسات صنع في الجزائر والتحول الرقمي في القطاع الصناعي. وبذلك، يلزم إنشاء مجالس قومية للتخطيط الاستراتيجي وللذكاء الاقتصادي. وأخيرا، يقدم هذا المقال مجموعة من التوصيات للمساعدة في تنمية وتطوير القطاع الصناعي الجزائري. كلمات مفتاحية: المؤسسات الصناعية، خطة استراتيجية قومية، الأسواق العالمية، التخطيط الاستراتيجي، الذكاء الاقتصادي.

### Abstract:

Working in a more competitive global environment creates critical challenges for industrial enterprises in terms of quality and prices. Therefore, it must work through a national strategic plan. The main result of this scientific article is to propose a strategic plan for the Algerian industrial sector in the period from 2021 AD to 2025 AD.

The vision is the leading in Algerian industries locally, regionally and globally, while the mission aims to produce industries that are distinguished in quality and price, reflect the Algerian cultural character, and able to compete in global markets, by linking industry with scientific research. This requires working through a strategy of development and improvement considering the policies of encouragement local products, made in Algeria, and digital transformation. Moreover, it must establish national councils for strategic planning and economic intelligence. Finally, this article provides a set of recommendations to develop the Algerian industrial sector.

**Keywords:** Industrial Enterprises, National Strategic Plan, Global Markets, Strategic Planning, Economic Intelligence.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: محمد طه أحمد عبد الموجود، الإيميل: mohamed.ahmed5@mu.edu.eg

## 1. مقدمة :

أحد الاتجاهات الواضحة في بيئة الأعمال الحالية هو المنافسة المتزايدة (Briciu *et al.*, 2009)، وتعمل المؤسسات الاقتصادية في بيئة عمل غير مستقرة، ودائمة التغير، ومعقدة في الوقت ذاته (طه، 2010). هذا التغير والتعقد في بيئة العمل يخلق تحدياً حرجاً لدى هؤلاء المؤسسات. وأيضاً، تواجه المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة الحجم مشاكل ومعوقات نظراً لافتقارها لرأس المال المطلوب للتطوير والمنافسة والوصول للأسواق المستهدفة. لذا، فإن تطوير المؤسسات الاقتصادية صغيرة الحجم يعتبر تحدياً صعباً أمام أصحاب هؤلاء المؤسسات (البارودي، 2014). علاوة على ذلك، يتصف مستقبل المؤسسات الاقتصادية بعدم التأكد، وهذا يلزم المؤسسات للبحث عن الأساليب العلمية الملائمة التي يمكن من خلالها تكوين رؤية استشرافية للمستقبل، والاستعداد للمخاطر التي تهدد كيان المؤسسات الاقتصادية في البيئة المتغيرة (نذير، 2015).

يعتبر التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي من أهم هذه الأساليب، حيث تؤهل المؤسسات لتحقيق التطوير ويعزز من دورها في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ويمنحها القدرة على إنتاج صناعات فريدة ومتميزة وأيضاً القدرة على المنافسة في أسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ومنه كان لزاماً على المؤسسات الجزائرية تبني الأنظمة المبنية على المعرفة التي تمنحها القدرة على المنافسة والبقاء في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات وعصر الأوبئة العالمية. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى اقتراح خطة استراتيجية للقطاع الصناعي الجزائري في الفترة من 2021م حتى 2025م. وأخيراً، فإن المنهج الوصفي هو ما يلائم طبيعة هذه الدراسة.

## 2. التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصناعية

## 1.2 مفهوم الاستراتيجية:

ترجع جذور كلمة "الاستراتيجية" إلى الكلمة اليونانية *Starategos* والتي تعني فنون الحرب وإدارة المعارك، حيث كان ينظر إلى الاستراتيجية على أنها تخطيط وتوجيه العمليات العسكرية (المغربي، 1999). وهي من أكثر الكلمات المستعملة على نطاق واسع في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية. فهي عبارة عن "خطط وأنشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها، وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها المؤسسة بصورة فعالة وذات كفاءة عالية (David, 2012, p. 7). وبذلك فالاستراتيجية هي الأداة التي تحدد مسارات المؤسسة في جميع قطاعاتها. فإن تحقيق النجاح في الوصول إلى وضع مأمول لا ينطوي على مجرد وجود الموارد اللازمة، ولكن على قدرة وطاقمة المؤسسة على الانتفاع أو تعزيز القوى البشرية والمعلومات والأصول المؤسسية. وهذا يعني لا محالة خلق أو بناء مجموعة من القدرات والطاقات، والتي في نهاية المطاف تكون الكفاءة من أجل تحقيق وضعها المأمول. Shawyun & Al- (Shehri, 2012).

## 2.2 مفهوم التخطيط الاستراتيجي:

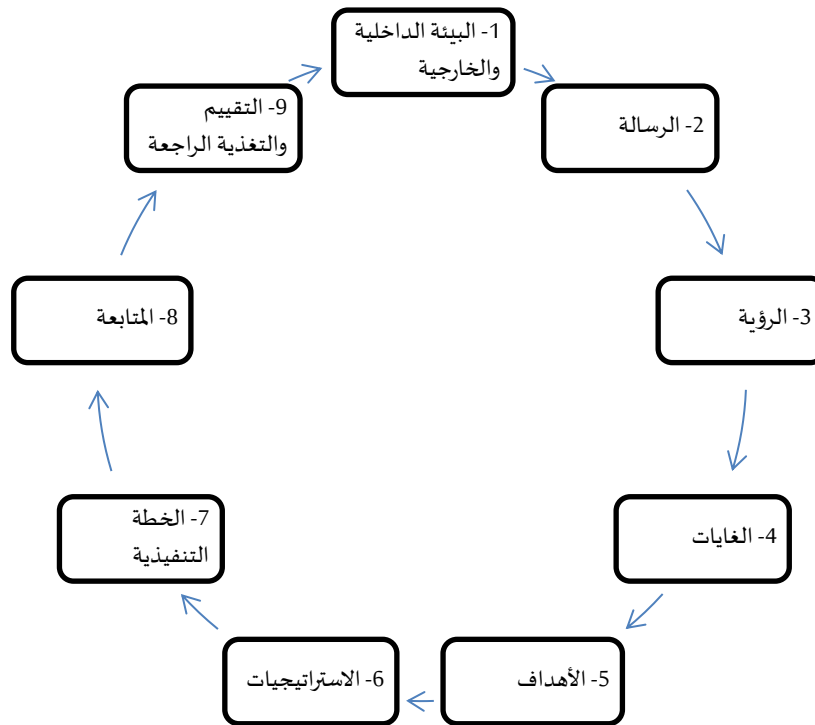
يعتبر التخطيط الاستراتيجي عملية أساسية في الإدارة الاستراتيجية، حيث تتضمن القيام بعدد من المراحل والخطوات بدءاً من صياغة الرسالة والرؤية، فتحديد الأهداف الاستراتيجية، ثم إجراء تحليل لبيئة المؤسسة الداخلية للوقوف على نقاط قوتها وضعفها، وتحليل البيئة الخارجية لاستكشاف الفرص والتحديات. وبعد ذلك تأتي صياغة الخطة الاستراتيجية من خلال تحديد البدائل الاستراتيجية والمفاضلة بينهم لاختيار أنسبها، وإعداد الخطة الاستراتيجية في شكلها المتكامل. وأخيراً تنفيذ الخطة الاستراتيجية، ومتابعتها وتقويمها (الزنفلي، 2012، ص 164). ويعتبر الذكاء الاقتصادي أسلوب يعني بتوفير المعلومات اللازمة للمؤسسة، وبالتالي وضع السياسات ووضع الخطط الاستراتيجية. فلا يمكن تصور إعداد خطة استراتيجية لأي مؤسسة بدون الاعتماد على المعلومات الصحيحة والدقيقة وفي التوقيت المناسب. يعتبر الذكاء الاقتصادي أحد عناصر الذكاء الاستراتيجي. فالذكاء الاستراتيجي في إحدى تعريفاته هو "عملية أو أداة لجمع المعلومات التي تمد صناع

القرارات بالمعرفة التي تدعمهم في صناعتهم لتلك القرارات وتمكنهم من الإصغاء إلى البيئة التي تعمل فيها المنظمة، ثم تحليل هذه المعلومات لتفعيل قدراتهم في التنبؤ والتخطيط المستقبلي والتكيف مع التغيرات البيئية، وذلك في إطار تسلسلي متعاقب يهدف إلى تنظيم المعلومات وتهيئة إطار فكري إزاء ما حدث الآن وما سيحدث مستقبلاً، ثم تحليل مسوغات التغيير كقوى جوهرية لخلق (نذير، 2015).

### 3.2 خطوات التخطيط الاستراتيجي:

تمر عملية التخطيط الاستراتيجي بحوالي تسعة مراحل من أجل الحصول على خطة استراتيجية متكاملة، حيث تبدأ هذه المراحل بعملية التحليل البيئي وتنتهي بعملية التقييم. يشير التحليل البيئي إلى عملية تجرى بغرض جمع الكثير من الحقائق والمعلومات عن مؤسسة معينة والتي تؤثر في أدائها ثم تحليلها وتقييمها بغرض تشخيص وتقييم الوضع الراهن للمؤسسة. وبذلك، فإن التحليل البيئي يمثل أحد الركائز الرئيسة التي يتم الاعتماد عليها في تحديد واختيار البدائل الإستراتيجية المناسبة للمؤسسة وذلك بسبب أنه يساهم في تقييم القدرات والإمكانات المادية والبشرية والمعنوية المتاحة للمنظمة، وإيضاح موقف المؤسسة بالنسبة لغيرها من المؤسسات، وتحديد نقاط القوة التي تتمتع بها للاستفادة منها والبحث عن طرق لتدعيمها، وتحديد نقاط الضعف وذلك حتى يمكن التغلب عليها ومعالجتها أو تفاديها ببعض نقاط القوة، وتحديد الفرص الخارجية التي يجب أن تستغلها المؤسسة، وتحديد الأهداف ونطاقها، وبيان الموارد المتاحة وكيفية الاستفادة منها، وتحديد نطاق السوق المرتقب، وتحديد سمات المجتمع والجمهور التي تتعامل معها المنظمة. وفي ضوء رسالة المؤسسة ونتائج تحليل البيئة الداخلية من حيث تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المؤسسي، وما أسفر عنه تحليل البيئة الخارجية من التعرف على الفرص والتهديدات السائدة في المجتمع المحيط بالمؤسسة، يمكن ترجمة الرسالة إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والاستراتيجيات والسياسات والمشروعات، والخطة التنفيذية، والموازنة (NCFLD, 2011). ويوضح شكل (1) خطوات عملية التخطيط الاستراتيجي:

شكل (1): خطوات التخطيط الاستراتيجي



Source: NCFLD, 2011, P. 22

## 3. التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي:

## 1.3 مفهوم الذكاء الاقتصادي:

تعددت وتنوعت المفاهيم التي تناولت مصطلح الذكاء الاقتصادي، فإنه يتعلق "بمجموعة المفاهيم والأساليب والأدوات التي توحد جميع الإجراءات المنسقة للبحث والاكتساب والمعالجة والتخزين ونشر المعلومات ذات الصلة بالمؤسسات والمنظمات الفردية أو المجمعة في إطار استراتيجية المؤسسة" (Cetisme, 2002, p 18). وبذلك، فإن الذكاء الاقتصادي يعتبر أسلوب يعني بتوفير المعلومات اللازمة للمؤسسة، وبالتالي وضع السياسات والخطط الاستراتيجية. وأيضا يتضمن جمع وتقييم ومعالجة وتحليل ونشر البيانات الاقتصادية (حول المنتجات والعلماء والمنافسين وما إلى ذلك) داخل المنظمات. وبالتالي يوفر كميات هائلة من البيانات والتي تساعد في إنتاج المعلومات الاقتصادية (Briciu et al., 2009). وبالتالي هو منهج منظم لخدمة الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية. يمثل الذكاء الاقتصادي أداة استراتيجية لإدارة المعلومات القادمة من البيئة التنافسية للمؤسسات (Ursacescu & Cioc, 2012).

فالذكاء الاقتصادي يعتبر مفهوم إداري يتعلق بالتسيير الاستراتيجي للمعلومة، حيث يتضمن وظائف الاستعلام، وحماية المعلومات، والتأثير على البيئة. فالمؤسسات الاقتصادية ملزمة بتوقع التهديدات وتقليل حالة المخاطرة (نذير، 2015). علاوة على ذلك، فإن الذكاء الاقتصادي هو عبارة عن "عمل دفاعي وهجومي في شكل سيرورة متواصلة لجمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومات عن بيئة منظمات الأعمال للأعوان الاقتصاديين، لمعرفة الفرص واقتنائها والتهديدات لتجنبها، ومنه اتخاذ القرارات المثلى التي تؤدي إلى تقليص حالات عدم التأكد وتحقيق الأداء الناجح وبذلك تحقيق أهداف المؤسسة وضمان استمراريتها على المدى الطويل" (أحمد، 2019، ص 106).

## 2.3 أهمية الذكاء الاقتصادي:

يسهل الذكاء الاقتصادي تحكم المؤسسات في أعمالها وسوقها وبيئتها، ويساعدها في توقع الاتجاهات الرئيسة والفرص والتهديدات القادمة، وتنبيهها ضد مخاطر فقدان القدرة التنافسية أو المعلوماتية. أصبح الذكاء الاقتصادي أداة فعالة في تسديد خطى المؤسسات الاقتصادية نحو تحقيق أهدافها والمحافظة على تواجدها، واستغلال الفرص المتاحة لها، والتأقلم مع المستجدات التي قد تواجهها (نذير، 2015). فلا يمكن للمؤسسات أن تبتدع وتنتج وتسوق بدون الاعتماد على تقنية أو أسلوب يسمح لها بالحصول على المعلومات الضرورية بالشكل اللازم وفي الوقت المناسب. فالحصول على المعلومات وتحليلها وتنظيمها واستغلالها، أصبح أمرا بالغ الأهمية وذلك بالموازنة مع المعرفة الجيدة لكل من البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الاقتصادية (أحمد، 2019).

يساعد الذكاء الاقتصادي في توليد الاستراتيجيات البديلة في المؤسسات الصناعية والتي تشمل.

- استراتيجية النمو والتوسع (SO) Maxi-Maxi Strategy: وهنا ينتج مجموعة من الاستراتيجيات التي يتم فيها استخدام مناطق القوة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة.
- استراتيجية الثبات والاستقرار (ST) Maxi-Mini Strategy: وهي الاستراتيجيات التي يستفاد فيها بمناطق القوة لتقليل التهديدات.
- استراتيجية التطوير والتحسين (WO) Mini-Maxi Strategy: وهنا ينتج مجموعة من الاستراتيجيات التي يتم فيها تقليل أو التغلب على نقاط الضعف من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة.
- استراتيجية الانكماش (WT) Mini-Maxi Strategy: وهي الاستراتيجيات التي يتم فيها تقليل مناطق الضعف وتجنب التهديدات (NCFLD, 2011).

### 3.3 خطوات تطبيق الذكاء الاقتصادي في ضوء استراتيجية المؤسسة:

تعتبر مؤسسة الأبحاث Gartner أول من طرحت مصطلح الذكاء الاقتصادي وذلك في نهاية العام 1980، حيث تنصح Gartner المؤسسات الاقتصادية بالاستفادة من بيئتها التنافسية العالية من أجل الحصول على أفضل الأسعار لشراء مكونات الذكاء الاقتصادي الأساسية. وأن تكون دائما على استعداد للحصول على التكنولوجيا الحديثة. وأن تستخدم الذكاء الاقتصادي في مجال الإدارة بمختلف مستوياتها وأقسامها ويتم ذلك باتخاذ الخطوات التالية: التنوع في طرق إدارة محفظة الذكاء الاقتصادي، وإحداث التكامل بين الذكاء الاقتصادي ومتطلبات العمل، وإرساء ثقافة التعامل مع المعلومات وتحليلها لدى المستخدمين، وتأسيس بنك معلومات يدعم إستراتيجية الذكاء الاقتصادي.

وانطلاقا من هذا، تجد المؤسسات نفسها في حاجة ماسة لاعتماد الذكاء الاقتصادي في إستراتيجياتها التطويرية والتحسينية والاستباقية من أجل تحقيق أهدافها (نورى، 2004). وتنوع جوانب تطبيق الذكاء الاقتصادي في كنمط لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، وكأداة للإبداع، أن الإشكالية الأساسية للنمو أو التطور الإبداعي في المؤسسة تتمثل في البحث عن الطرق الكفيلة بإدارة فعالة لعدم التأكد، وذلك عن طريق إدارة المعلومات التي تعتبر من عوامل الإبداع (خليل وبوعبدلي، 2005). وللذكاء الاقتصادي دورا استراتيجيا هاما في المؤسسات الاقتصادية كما هو واضح في الجدول (1) الآتي:

جدول (1): الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية

| المجالات الاستراتيجية           | الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي                                                                                               | النتائج المتوقعة من استخدام الذكاء الاقتصادي                                                                              |
|---------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| التخطيط                         | دعم اتخاذ القرارات في مجال التخطيط الاستراتيجي على المديين القصير والطويل.                                                       | وسيلة لتسهيل وتنمية التفكير الاستراتيجي في المؤسسة.                                                                       |
| الميزة التنافسية                | دعم تشخيص البيئة الداخلية والخارجية واستكشاف الفرص والتهديدات والحفاظ على المزايا التنافسية واختيار احدي الاستراتيجيات القاعدية. | أداة مساعدة على فهم قوى التنافس وتحديد المكانة والأفضلية التنافسية.                                                       |
| اتخاذ القرار                    | دعم مراحل اتخاذ القرار حسب نموذج IMC                                                                                             | وسيلة للحصول على المعلومات الهامة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وللحصول على المعارف اللازمة عند المفاضلة وتنفيذ القرار. |
| التكيف والاستجابة للأحداث       | دعم توقع قوى التغيير الخارجية، وتوجيه المؤسسة نحو الاستجابة لها والتكيف معها.                                                    | أداة مهمة في فهم الأحداث الحالية واستشراف المستقبل والاستعداد له                                                          |
| الإبداع والابتكار               | دعم عمليات الابداع والابتكار في المؤسسة                                                                                          | وسيلة للدراية والمعرفة واستخدامات جديدة ومبتكرة لها قيمتها السوقية ومصدر لتحسين الأداء الداخلي.                           |
| السبق المعرفي واستشراف المستقبل | استقراء ودلالات التغيير إدراك الإشارات الضعيفة سبق الأحداث وتجنب المفاجآت الاستراتيجية                                           | أداة تساعد على إدراك التغيير والمعرفة المسبقة، وعلى التحرك السريع قبل فوات الأوان.                                        |
| المقاولة وروح المبادرة          | عدم روح الريادية والمبادرة في العمل، إلى جانب تشجيع نشاطات الإبداع وخلق القيمة.                                                  | وسيلة هامة في تشجيع المبادرة لاقتناص الفرص وإيجاد مجالات أعمال جديدة.                                                     |

Source: Lesca & Laurence, 2005, P. 98

فعند تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي من الضروري أن تؤخذ بعين الاعتبار عشر (10) خطوات رئيسية من أجل تحقيق النجاح في المؤسسات الاقتصادية والتي يمكن حصرها كالتالي:

- الخطوة الأولى: كسب الإدارة التنفيذية التأييد والالتزام الاقتصادي.

- الخطوة الثانية: تعيين مدير الذكاء الاقتصادي، الذي سيقود العملية عن طريق وضع المبادئ، والأهداف والتوجهات الواضحة والموضوعية لوظيفة الذكاء الاقتصادي، مهام المنافسة، مهارات ومصالح أعضاء الفريق دون تشتيت انتباه الفريق.
- الخطوة الثالثة: تحليل سلوك أصحاب المصلحة لتحديد من هم مستعملي نظام الذكاء الاقتصادي وتحديد الغرض من احتياجاتهم للنظام.
- الخطوة الرابعة: تحديد الهدف، الاتجاه والسياسات من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها في الخطوة الثالثة، وتوسيع البيان الذي سيستفيد منه النظام، والخدمات والمنتجات التي يتم تسليمها.
- الخطوة الخامسة: إجراء تدقيق للمعلومات، ماهي المعلومات التي توجد بالفعل في المؤسسة لدعم الاحتياجات التي تم تحديدها في الخطوة الثالثة، ويدعم التركيب الموجود لإيصال هذه المعلومات في المؤسسة.
- الخطوة السادسة: إجراء تحليل SWOT في تحديد نقاط القوة والضعف، الفرص والتهديدات لعملية الذكاء الاقتصادي.
- الخطوة السابعة: إجراء تحليل ميداني للقوة، الذي يمكن من خلاله معرفة العوامل التي يمكن أن تعيق الذكاء الاقتصادي.
- الخطوة الثامنة: تحديد عوامل النجاح الحاسمة التي تكفل نجاح العملية.
- الخطوة التاسعة: اتخاذ قرار بشأن وضع إستراتيجيات لإنشاء أو تطوير نظام الذكاء الاقتصادي
- الخطوة العاشرة: تحديد خطط العمل التي ستكون ضرورية لتقديم الإستراتيجيات وتوزيع المسؤوليات، والأطر الزمنية وتقييم مراجعة هذه الأعمال (كباش، 2011).

#### 4. التخطيط الاستراتيجي ونظام المعلومات الإدارية:

##### 1.4 مفهوم نظام المعلومات الإدارية:

تشكل المعلومات المصدر الحيوي الذي يمكن الإدارة من القيام بوظائفها المختلفة بكفاءة وفاعلية، فهي بمثابة سلاح تنافسي قوى يفصل بين نجاح منظمات الأعمال وفشلها. فالاقتصاد المستقبلي سيكون اقتصادا قائما أساسا على المعلومات، فقد يصبح مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي (المالك، 2007). يمكن تعريف المعلومات على أنها "مجموعة البيانات الخاضعة للمعالجة والتحليل والتفسير بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها ببعض، فهي بذلك تمثل النتيجة المتحصلة من مجموعة من العمليات التي تتضمن تجهيز أو معالجة البيانات كالنقل أو الاختيار أو التحليل أو التفسير أو التعليق" (نائب وباقية، 2009، ص34). أظهرت إحصائيات العمل في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2013، أن العمل في مجال المعلومات قد زادت نسبته في الولايات المتحدة الأمريكية من 10 % من حجم القوى العاملة في العام 2009 إلى حوالي 62% في العام 2013، بالمقابل تناقص حجم العمالة في المهن الصناعية إلى ما يقارب 38%، الأمر الذي يعزز التوجه نحو مجتمع المعلومات (Information Economy Report, 2013).

##### 2.4 أهمية نظام المعلومات الإدارية:

تعد المعلومات هي أحد المكونات الأساسية لإجراءات الذكاء الاقتصادي التي تعتمد تحويل البيانات الى معلومات استراتيجية ومعارف تساعد صناع القرار في المشروعات الصغيرة على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بشكل إيجابي على أسلوب عمل تلك المشاريع وزيادة الأرباح في بيئة اقتصادية تشهد فيها المنافسة. فقد زاد التوجه نحو المعلومات والمعارف

بوصفها موردا حيويا تزايد الاهتمام باستثمار المعرفة لزيادة الثروة المعلوماتية التي يمتلكها المشروع (البارودي، 2014). يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة من الأفراد والبيانات والإجراءات تتفاعل مع بعضها ببعض بطريقة منظمة لمعالجة البيانات وتقديم معلومات لتزويد عمليات صنع القرار" (Laudon & Laudon, 2014, p. 18).

يعتبر الذكاء الاقتصادي من الأساليب الجديدة في علم الإدارة الحديثة، فحتى تستطيع المؤسسات أن تبذل، تنتج وتسوق، فهي تحتاج إلى معلومات أكيدة، كاملة وقابلة للاستغلال. فتحليل وتنظيم المعلومة أصبح أكثر أهمية: معرفة الأسواق، تقسيماتها، مدى تفتحها على العالم وظروف عملها، معرفة المنافسة، التكنولوجيا والإبداعات ... الخ. لذلك، أصبح من الضروري للمؤسسات أن تتفهم بوعي وذكاء هذه المرحلة والمراحل المستقبلية القادمة من التغييرات، وما يتطلبه ذلك من تحديث الإجراءات ونظم المؤسسات لتكون قادرة على الاستجابة للتغيرات ومواكبة التطور بشكل مستمر لتحقيق أهدافها والمحافظة على بقائها واستمرارها (الزهراني والزيري، 2016).

##### 5. واقع التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصناعية:

لقد تناولت عدة دراسات المستوى الاقتصادي الجزائري ومدى تطبيق أسلوب الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية. تعاني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي فهي بحاجة إلى التطوير، وفي هذا الشأن، قد تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليارات دينار جزائري (حوالي 71 مليون دولار)، خاص بإدارة ومراكز وحدات البحث (طباخي، 2008). لقد أقرت دراسة بومدين (2010) بأن الذكاء الاستراتيجي يعتبر دعامة أساسية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي من خلال قدرته على مساعدة المؤسسة على معرفة مختلف التهديدات التي سوف تواجهها في مجال نشاطها، من خلال مساهمته في تحسين نوعية القرارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية، وكذا خلق ثقافة تنافسية على كافة مستويات المؤسسة ما من شأنه جعل المؤسسة في حالة طوارئ دائمة وتحمل أفرادها لمسئولياتهم كاملة في مقابل مواجهة التحديات الاستراتيجية للمؤسسات الجزائرية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية، تعاني المؤسسات الجزائرية من قلة فعالية اغلب مكونات نظام الذكاء الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمراحل جمع وتخزين المعلومة. ومع محاولات اهتمام بعض المؤسسات باليقظة الاستراتيجية والذكاء الاستراتيجي، إلا أنها لا تتحكم في مراحلها ولا تمتلك الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتطبيقه (غلاب وزغيب، 2012). أكدت دراسة بودرامنة (2012) على ضرورة تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل متغيرات العولمة وخاصة التقليل من حدة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تركيز الدراسة على معرفة مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر. بينما ذكرت دراسة اليمين (2013) ضرورة توجيه الاهتمام نحو ترسيخ الأهمية الاستراتيجية لمعلومات اليقظة قبل التفكير في إرساء الية اليقظة في حد ذاتها، كضرورة حتمية لتأهيل المؤسسات الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي.

وأيضاً تناولت دراسة بلعجوز وآخرون (2013) واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكشفت عن مدى معاناة الجزائر من تأخر مستواها التكنولوجي والتنافسي حيث تعرف تأخر نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى تدني المستوى التكنولوجي وغياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير لدى أغلب المنظمات الجزائرية، كما تعاني من مشكل نقص المعلومات في مختلف المجالات.

إن طبيعة البيئة الديناميكية وما تمتاز به من تقلبات وعدم الاستقرار، فرضت على المؤسسة تبني توجهها ووسيلة تسييريه جديدة لمواجهة المنافسة وهذا لضمان بقائها واستمراريتها، هذه الوسيلة الجديدة تقوم على أساس تسيير المعلومة وأهمية هذه الأخيرة في المؤسسة وهذا ما تتكفل به آلية الذكاء الاقتصادي. لذلك من الضروري على المؤسسة أن تتبناه من أجل مراقبة وباستمرار تطور بعض العوامل التي لها تأثير كبير على المؤسسة، وكذلك شركائها في المحيط، فالمراقبة الفعالة للمحيط تسمح للمؤسسة بتوقع التطورات وتساعد على التكيف في هذه البيئة، والمحيط ليس بالضرورة مصدرا للمشاكل



والإكراهات فقد يكون كذلك مصدر للفرص (ضيات، 2013). ومن أجل تطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فقد أنشأت الجزائر المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي، وأعدت برامج الإنعاش الاقتصادي التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة (بلزغم، 2015).

وفي هذا السياق، يشكل الذكاء الاقتصادي أحد الخيارات الضرورية في دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في خضم المستجدات الراهنة باللجوء إلى إحدى الآليات الحديثة النشأة والمتمثلة في نظام الذكاء الاقتصادي الذي يعد المفتاح الأساسي لتعزيز الموقف التنافسي للوحدة الاقتصادية عبر تطوير المنتجات والخدمات (مغولي، 2016). وفي هذا الاتجاه من الضروري إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي، فقد أكدت دراسة خوالد (2018) إن التوجه نحو إقامة نظام وطني في الجزائر لم يحقق المرجو منه حتى الآن، وذلك بسبب عدة عوائق تعوق نجاح هذا المشروع ومنها عوامل متعددة ذات طبيعة اقتصادية، وسياسية، وقانونية، ثقافية، وتنظيمية، الأمر الذي قلل من جهود الدولة في هذا المجال، فمشروع تأسيس مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي في الجزائر لم يرى النور إلى الآن، ولم تفعل اتفاقيات وزارة الصناعة مع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مجال إنشاء خلايا لليقظة، كما نلاحظ بداية فتور الاهتمام بهذا الموضوع في الجزائر حالياً. يعرض الجدول (2) الآتي أهم نتائج الدراسات التي تناولت موضوع تطبيق التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية:

جدول (2): دراسات تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

| الدراسة              | النتائج                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|----------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| بومدين (2010)        | إن الذكاء الاستراتيجي يعتبر دعامة أساسية للقيام بالتخطيط الاستراتيجي من خلال قدرته على مساعدة المؤسسة على معرفة مختلف التهديدات التي سوف تواجهها في مجالها، من خلال مساهمته في تحسين نوعية القرارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات المستقبلية، وكذا خلق ثقافة تنافسية على كافة مستويات المؤسسة ما من شأنه جعل المؤسسة في حالة طوارئ دائمة وتحمل أفرادها لمسئولياتهم كاملة في مقابل مواجهة التحديات الاستراتيجية للمؤسسة. |
| بودرامه (2012)       | ضرورة تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل متغيرات العولمة وخاصة التقليل من حدة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى تركيز الدراسة على معرفة مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في الجزائر.                                                                                                                                                                                                    |
| غلاب ومليكة (2012)   | لقد كشفت الدراسة عن قلة فعالية أغلب مكونات نظام الذكاء الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمراحل جمع وتخزين المعلومة، وأن المؤسسات المدروسة تهتم باليقظة والذكاء الاقتصادي ولكن لا تتحكم في مراحلها ولا تمتلك الوسائل المادية والبشرية اللازمة لتطبيقه.                                                                                                                                                                          |
| اليامين (2013)       | إن متخذو القرارات الاستراتيجية بالمؤسسات الجزائرية يضعون اهتماما كبيرا لمعلومات اليقظة الاستراتيجية، حيث تظهر هذه الأهمية نتيجة للبعد الاستراتيجي لهذه المعلومات وتفاعله مع الدور الذي تلعبه اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يتوجب ارتباط أحدهما بالآخر.                                                                                                                                                               |
| بلعجوز وآخرون (2013) | تعتبر اليقظة الاستراتيجية وسيلة للتغيير والتجديد والتحفيز، وتساعد في تنمية الكفاءة بين أفراد المؤسسة، كما تساهم في التقليل من المخاطر.                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
|                      | الذكاء الاقتصادي هو نظام يشمل مجموعة من التطبيقات والتكنولوجيا التي من شأنها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لاتخاذ القرارات، وهو يتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في اليقظة الإستراتيجية، الحماية والتأثير.                                                                                                                                                                                                              |
|                      | يكتسب الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة كونه يساهم في حماية المنظمة من التهديدات ويمكنها من معرفة الفرص واقتناصها، كما تستطيع بواسطته أن تتكيف مع قواعد السوق، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تنافسيتها وتحقيق أهدافها، كما يعتبر أداة للتطوير والإبداع، فالذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة.                                                                                                      |
| مغولي (2016)         | وجود علاقة ارتباط علاقة ارتباط قوية جدا قدرت ب 0.98 وعلاقة تأثيرية بسيطة ومتعددة بين معايير نظام الذكاء الاقتصادي (يقظة استراتيجية، حماية الإرث المعلوماتي ونشاط الضغط والتأثير) وتنافسية المؤسسة دوليا.                                                                                                                                                                                                                |
| خوالد (2018)         | إن تبني نظام ذكاء اقتصادي فعال على مستوى الدولة يمكنها من توفير قاعدة هامة من المعلومات المفيدة التي تستغلها في تعزيز كفاءة اقتصادها.                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|                      | لا تتبنى الجزائر نظاما وطنيا فعالا في مجال الذكاء الاقتصادي، وإنما يبقى هذا النظام بحاجة ماسة إلى المزيد من التشجيع والتفعيل والتحديث والعصرنة.                                                                                                                                                                                                                                                                         |

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| لقد ولدت الظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري حالياً بفعل التوجه نحو اقتصاد السوق الحرة، الخصخصة، توقيع عقود الشراكة، الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، وغيرها، حاجة ماسة لضرورة تبني نظام للذكاء الاقتصادي في الجزائر.                                                                                                                                                                                                                     |  |
| لقد بذلت الجزائر عدة جهود في سبيل إرساء منظومة وطنية متكاملة للذكاء الاقتصادي، فقد أسست نظاماً وطنياً للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، ومديرية عامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف، وأطلقت مشروع تأسيس مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، وأقامت عدة مراكز وهيكل تكنولوجية لدعم عملية جمع المعلومات، وأقامت عدة ملتقيات ومؤتمرات وندوات حول الذكاء الاقتصادي، وفتحت أيضاً عدة تخصصات ومشاريع ماجستير وماستر للذكاء الاقتصادي بجامعات جزائرية مختلفة. |  |

المصدر: الباحث بناء على الدراسات السابقة

## 6. الخاتمة:

إن العمل في ظل بيئة عالمية أكثر تنافسية، يخلق لدى المؤسسات الصناعية تحديات حرجية على مستويات الجودة والأسعار. يعتبر التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي من أهم الأساليب التي تؤهل المؤسسات لتحقيق التطوير وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ويمنحها القدرة على إنتاج صناعات فريدة ومتميزة وأيضاً القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. ومنه كان لزاماً على المؤسسات الجزائرية تبني الأنظمة المبنية على المعرفة التي تمنحها القدرة على المنافسة والبقاء في ظل عصر تكنولوجيا المعلومات وعصر الأوبئة العالمية. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى اقتراح خطة استراتيجية للقطاع الصناعي الجزائري في الفترة من 2021م حتى 2025م.

يتعرض الاقتصاد العالمي لأزمات متتالية مثل الأزمة المالية العالمية وأزمة جائحة كورونا، هؤلاء الأزمات تخلق تحديات حرجية أمام الاقتصاد العالمي واقتصاديات جميع الدول المتقدمة والنامية. علاوة على ذلك، تتعرض المؤسسات الاقتصادية لمنافسة شديدة وتغييرات معقدة ومستمرة في بيئتها الداخلية والخارجية. كل ذلك يخلق تحديات حرجية لدى إدارة هؤلاء المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية والقدرة على المنافسة. وبالتركيز على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فإن الأمر يزداد صعوبة، نظراً لأن المؤسسات الجزائرية لم تطبق التخطيط الاستراتيجي ونظام الذكاء الاقتصادي بالشكل الكافي.

فالذكاء الاقتصادي هو نظام يعنى بتوفير المعلومات اللازمة للمؤسسة في وقتها المناسب واستثمارها بما يجلب عليها المنافع المنشودة. فهو يتضمن جمع وتقييم ومعالجة وتحليل ونشر البيانات الاقتصادية داخل المؤسسات. وهذا من شأنه يساعد في وضع السياسات وصياغة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية المناسبة لحالة البيئة الخارجية للمؤسسة، فبدون الذكاء الاقتصادي لا يمكن صياغة وتنفيذ استراتيجية المؤسسة بفاعلية وكفاءة. وبالتالي فهي منهج منظم لخدمة الإدارة الاستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية، وهو أيضاً أداة استراتيجية لإدارة المعلومات القادمة من البيئة التنافسية الخارجية.

لقد تم عرض الدراسات التي تناولت تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي ونظام الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، فإن هذه الدراسات كانت قاصرة على جوانب وصفية تضمنت مدى تطبيق التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي من عدمه في المؤسسات الصناعية، والتأكيد على أهمية التخطيط الاستراتيجي والذكاء الاقتصادي وعلاقته باليقظة الاستراتيجية والذكاء الاستراتيجي واستراتيجية المؤسسة. مازال الاحتياج قائم لدراسات تتناول مقترحات وتصورات الخطة الاستراتيجية القومية في القطاع الصناعي الجزائري.

يجب على المؤسسات الصناعية العمل من خلال خطة استراتيجية تتركز على نظام الذكاء الاقتصادي وتتلاءم مع المتغيرات العالمية. لذلك تمثل الهدف الرئيس لهذا المقال في اقتراح خطة استراتيجية قومية للنهوض بالقطاع الصناعي الجزائري في الفترة من 2021م حتى عام 2025م. وتتلور رؤية هذه الخطة الريادة في الصناعات الجزائرية محلياً وإقليمياً

وعالميا، بينما تهدف الرسالة إلى إنتاج صناعات متميزة من حيث الجودة والسعر، وتعكس الطابع الثقافي الجزائري، ولها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك من خلال ربط الصناعة بالبحث العلمي. وهذا يتطلب العمل من خلال استراتيجية التطوير والتحسين في ضوء سياسات تشجيع المنتجات المحلية، وتبني سياسات صنع في الجزائر والتحول الرقمي في القطاع الصناعي. وبذلك، يلزم إنشاء مجالس قومية للتخطيط الاستراتيجي وللذكاء الاقتصادي.

يعرض جدول (3) مقترح الخطة الاستراتيجية للقطاع الصناعي الجزائري. تبدأ الاستراتيجية بمحور التحليل البيئي والذي يتضمن تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات. لقد شملت نقاط القوة الصناعات المحلية والحرفية التي تتميز بالطابع الجزائري، ونقاط الضعف تمثلت في تمويل المشروعات، وانفصال قطاع الصناعة عن مؤسسات البحث العلمي، الفرص شملت زيادة الطلب العالمي على المنتجات الفريدة والمتميزة، بينما تمثلت التهديدات في ازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية، والتحول الرقمي على مستوى العالم. وبناء على التحليل البيئي تمثلت الرؤية في الريادة في الصناعات الجزائرية محليا وإقليميا ودوليا، بينما تمثلت الرسالة في سعي القطاع الصناعي الجزائري إلى إنتاج صناعات متميزة من حيث الجودة والسعر، وتعكس الطابع الثقافي الجزائري، ولها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك من خلال ربط الصناعة بالبحث العلمي. واعتمادا على الرؤية والرسالة، فأن الغاية تركزت في قدرة القطاع الصناعي الجزائري على مواكبة التغيرات والمنافسة في الأسواق العالمية.

علاوة على ذلك تضمنت الأهداف الاستراتيجية: إنتاج صناعات متميزة في الجودة والسعر وتعكس الطابع الثقافي الجزائري، وتمكين الصناعات الجزائرية من المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، ربط القطاع الصناعي الجزائري بمؤسسات البحث العلمي لتعظيم الاستفادة العلمية، وتطبيق أنظمة الجودة على كافة الصناعات المحلية، وتطبيق نظام الذكاء الاقتصادي على كافة المؤسسات الصناعية، وحصول المؤسسات الصناعية على شهادة الجودة العالمية (الأيزو). ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال استراتيجية التطوير والتحسين في ضوء سياسات تشجيع المنتجات الصناعية المحلية الجزائري، وتبني سياسة صنع في الجزائر، وتبني سياسة التحول الرقمي في القطاع الصناعي الجزائري. وأخيرا، يقدم هذا المقال مجموعة من التوصيات للمساعدة في تنمية وتطوير القطاع الصناعي الجزائري.

جدول (3): مقترح الخطة الاستراتيجية في القطاع الصناعي الجزائري

| محاو الخطة الاستراتيجية |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | التفاصيل                                                                                                                               |
|-------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| التحليل البيئي          | نقاط القوة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | <ul style="list-style-type: none"> <li>المنتجات المحلية الفريدة.</li> <li>الصناعات الحرفية المتميزة.</li> </ul>                        |
|                         | نقاط الضعف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              | <ul style="list-style-type: none"> <li>انفصال قطاع الصناعة عن البحث العلمي.</li> <li>تمويل المشروعات الصناعية.</li> </ul>              |
|                         | الفرص                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <ul style="list-style-type: none"> <li>الطلب العالمي على الصناعات المحلية والحرفية المتميزة.</li> </ul>                                |
|                         | التهديدات                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | <ul style="list-style-type: none"> <li>المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية.</li> <li>التحول الرقمي العالمي في كل القطاعات.</li> </ul> |
|                         | الرؤية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | الريادة في الصناعات الجزائرية محليا وإقليميا ودوليا.                                                                                   |
| الرسالة                 | يسعي القطاع الصناعي الجزائري إلى إنتاج صناعات متميزة من حيث الجودة والسعر، وتعكس الطابع الثقافي الجزائري، ولها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك من خلال ربط الصناعة بالبحث العلمي.                                                                                                                                                         |                                                                                                                                        |
| الغاية                  | قدرة القطاع الصناعي الجزائري على مواكبة التغيرات والمنافسة في الأسواق العالمية.                                                                                                                                                                                                                                                                         |                                                                                                                                        |
| الأهداف الاستراتيجية    | <ul style="list-style-type: none"> <li>إنتاج صناعات متميزة في الجودة والسعر وتعكس الطابع الثقافي الجزائري.</li> <li>تمكين الصناعات الجزائرية من المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.</li> <li>ربط القطاع الصناعي الجزائري بمؤسسات البحث العلمي لتعظيم الاستفادة العلمية.</li> <li>تطبيق أنظمة الجودة على كافة الصناعات المحلية.</li> </ul> |                                                                                                                                        |

|                                                                                                                                                                                                                                                                      |                   |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تطبيق نظام الذكاء الاقتصادي على كافة المؤسسات الصناعية.</li> <li>• حصول المؤسسات الصناعية على شهادة الجودة العالمية (الأيزو).</li> </ul>                                                                                    |                   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع المنتجات الصناعية المحلية الجزائري.</li> <li>• تبني سياسة صنع في الجزائر.</li> <li>• تبني سياسة التحول الرقمي في القطاع الصناعي الجزائري.</li> </ul>                                                                  | السياسات          |
| تبني استراتيجية التطوير والتحسين                                                                                                                                                                                                                                     | الاستراتيجيات     |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي</li> <li>• إنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي في كل مؤسسة صناعية.</li> <li>• إنشاء المجلس القومي للذكاء الاقتصادي</li> <li>• إنشاء وحدة للذكاء الاقتصادي في كل مؤسسة صناعية.</li> </ul> | المشروعات         |
| ضرورة وضع خطة تنفيذية لمدة خمس سنوات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في ضوء الرؤية والرسالة.                                                                                                                                                                             | خطة تنفيذية       |
| تتم متابعة تنفيذ الخطة كل 6 شهور والتقييم الأجمالي يتم بشكل سنوي لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ولوضع خطط التحسين والتطوير المستمر.                                                                                                                  | المتابعة والتقييم |

المصدر: الباحث

## 7. التوصيات:

- بناء على ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساعد تنمية وتطوير قطاع الصناعة في الجزائر.
1. إعداد خطة استراتيجية قومية لدعم المنتج المحلي ورؤيتها التميز وشعارها صنع في الجزائر.
  2. تشجيع جميع المؤسسات الصناعية على إعداد خطة استراتيجية في ضوء الخطة الاستراتيجية للدولة.
  3. العمل على نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي داخل المؤسسات الصناعية، للعمل وفق رؤية واضحة ورسالة محددة في ظل أهداف واقعية.
  4. إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي والذي يشرف عليه مجلس الوزراء.
  5. إنشاء المجلس الأعلى للذكاء الاقتصادي والذي يشرف عليه وزارة الصناعة.
  6. إعداد الحملات الإعلانية لتوجيه ولزيادة وعي المواطن نحو المنتج المحلي.
  7. إلزام جميع المؤسسات الصناعية بتطبيق معايير الجودة، وتشجيعها للحصول على شهادات الجودة العالمية (الأيزو).
  8. الرقابة على أسعار المنتجات لتتناسب مع الحالة الاقتصادية للمواطن.
  9. الاهتمام بالمنتجات التي تميز الجزائر، لاستخدامها كميزة تنافسية في الأسواق العالمية.
  10. القضاء على أساليب الاحتكار، والعمل على تنويع المؤسسات والمنتجات الصناعية.
  11. العمل على إعداد خطة تدريب قومية لتنفيذها على جميع العاملين بالقطاع الصناعي الجزائري.
  12. العمل على إقامة المعارض التي تشجع على شراء المنتج الوطني.
  13. العمل على بناء صوره إيجابية لدى المواطنين والأجانب تجاه المنتجات المحلية.
  14. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع الصناعي الجزائري من خلال تبسيط وتيسير إجراءات الاستثمار، وكيفية الحصول على القروض.
  15. تشجيع المؤسسات على عملية التحول الرقمي في كل مجالاتها مواكبة التغيرات العالمية.
  16. إدخال التكنولوجيا في القطاع الصناعي لزيادة سرعة إنتاج المنتجات لتحقيق احتياجات ومتطلبات الأسواق المحلية والعالمية.
  17. العمل على ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالمؤسسات الصناعية لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

## 8. قائمة المراجع:

أولاً: مراجع عربية.

- أحمد، بوريش (2019) "الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الإستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص: دراسة حالة مؤسسة موبيليس لولاية تلمسان"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية، جامعة أبي بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- البارودي، شيرين بدري توفيق (2014) "أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة قياسية لعينة من المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة بغداد"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والثلاثون، العراق.
- بلزغم، محمد (2015) "دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعة في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، الجزائر.
- بلعجوز، حسين؛ زيري، نورة؛ خرخاش، جميلة (2013) "واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"،
- بودرامة، مصطفى (2012) "دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (26-23 أبريل) حول ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الجزائر.
- بومدين، يوسف (2010) "آلية اليقظة والذكاء الاستراتيجي: أداة لمواجهة التحديات المستقبلية وأحد عوامل التنافسية"، الملتقى الدولي الرابع (9-8 نوفمبر) حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر.
- خليل، عبد الرازق خليل؛ بوعبدلي، أحلام (2005) "الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال"، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 27-28 أبريل.
- خوالد، أبو بكر (2018) "نحو إقامة نظام وطني للذكاء الاقتصادي في الجزائر: تحليل الواقع، الجهود، والمعوقات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 26، العدد 9، العراق.
- ضيات، خلفاوي شمس (2013) "الذكاء الاقتصادي رهان لتسيير المؤسسات الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد العاشر، مارس، جامعة عنابة، الجزائر.
- الزنفلي، أحمد محمود (2012) "التخطيط الاستراتيجي للتعليم الجامعي: دوره في تلبية متطلبات التنمية المستدامة"، مكتبة الأنجلو المصرية، جمهورية مصر العربية.
- الزهراني، عبد الله عطية؛ والزريبي، نوفل سالم (2016) "مقدمة في نظم معلومات الموارد البشرية: تطبيقات على الحاسب الآلي"، دار جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية.
- نذير، طراوبيا (2015) "الذكاء الاقتصادي ودوره في ترشيد وعصرنه إدارة المخاطر الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، L'Intégration Economique، العدد 6، صفحة 158 – 188، جامعة أدرار، الجزائر.
- طباحي، سناء (2008) "الذكاء الاقتصادي"، محاضرة مقياس اقتصاد وتسيير المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

- طه، طارق (2020) "إدارة الفنادق والمكاتب السياحية"، الحرمين للكمبيوتر، جمهورية مصر العربية.
- غلاب، نعيمة؛ زغيب مليكة (2012) "واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في منظمات الاعمال الجزائرية مع دراسة ميدانية"، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر (23-26 أبريل) حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الجزائر.
- كباش، فاطمة الزهراء (2011) "الذكاء الاقتصادي كخيار لتفسير عدم استقرار الأسواق المالية دراسة حالة بعض الاقتصاديات الناشئة"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية، الجزائر.
- المالك، بدر بن محمد (2007) "الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الإلكترونية في المصارف السعودية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (1999) "الإدارة الاستراتيجية: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين"، مجموعة النيل العربية، مصر.
- مغولي نسرین (2016) "دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة Ferial بعنابة"، رسالة دكتوراة في العلوم التجارية، الجزائر.
- نائب، إبراهيم؛ وباقية، أنعام (2009) "تطبيقات حاسوبية في العلوم المالية والمصرفية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جمهورية مصر العربية.
- نوري، منير (2004) "معوقات مسيرة العولمة الاقتصادية للدول العربية"، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، ص 88.
- اليمين، فالتة (2013) "اليقظة وأهميتها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة استكشافية بعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

ثانياً: مراجع أجنبية.

- Briciu, S., Vrîncianu, M., & Mihai, F., (2009) "Towards a New Approach of the Economic Intelligence Process: Basic Concepts, Analysis Methods and Informational Tools", Theoretical and Applied Economics. Vol. 04, Issue 533, pp 21-34.
- Cetisme (2002) "Economic intelligence: a guide for beginners and practitioners", Conventy University Enterprises Ltd. Madrid, Spain.
- David, F. (2011) "Strategic Management: Concepts and Cases", Pearson, Education, USA
- Information Economy Report (2013), "United Nations Conferences on Trade and Development", 14<sup>th</sup> edition, Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.
- Laudon, C., & Laudon, P. (2014) "Management Information Systems: Managing the Digital Firm", 15<sup>th</sup> ed, Pearson Education Limited.
- Lesca, N., & Laurence, M. (2005) "La veille vue comme un systeme cybernetique", Finance Controle Strategie, Vol. 8, No. 4, P. 98
- NCFLD (2011) "Strategic Planning Program", Universities Higher Council, Egypt.

- Shawyun, T., & Al-Shehri, M., (2012) "**Strategic Planning in higher education institutions**", King Saudi University Press
- Sahnoune, N., (2008) "**Introduction a la demarche d'intelligence economique dans l'entreprise et a la veille strategique**", Seminaire des sensibilization a L'IE et la veille strategique; Alger Hotel El-Aourassi, Algerie le 23/08/2008, p3.
- Ursacescu, M., and Cioc, M. (2012) "**The Economic Intelligence Practices and Their Impact on the Organization's Strategic Behavior**", Review of International Comparative Management, Vol. 13, Issue, 2.

## أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي بالجزائر

## The Macroeconomic Variables Impact on Industrial Production Growth in Algeria

مزوري الطيب<sup>1</sup>Mezouri ettayib<sup>1</sup><sup>11</sup> مخبر GMFAMI، المركز الجامعي غليزان (الجزائر)

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1990-2019، ويستند هذا التحليل على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، الذي قدمه Pesaran et al, 2001 وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلي لها أثر سلبي وإيجابي على معدل نمو القطاع الصناعي في المدى القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: معد نمو القطاع الصناعي، متغيرات الاقتصاد الكلي، الجزائر، منهجية-ARDL.

تصنيفات JEL: Q47, Q53, Q56

## Abstract:

This study aims to examine of the impact of macroeconomic variables on industrial production growth in Algeria using annual data over the period 1990-2019, this analysis based on autoregressive distributed lag-ARDL given by pesaran et al, 2001. The empirical results revealed the macroeconomic variables has a negative and positive impact on on industrial production growth in the Short-run and Long-run in Algeria.

**Keywords :** industrial production growth, macroeconomic variables, Algeria, ARDL method

**JEL Classification Codes :** O47, Q53, Q56.

## 1. مقدمة:

للقطاع الصناعي دور كبير في تفعيل التنمية الشاملة خاصة في مجال التشغيل، الإنتاج، التصدير، ونظرا لهذا الدور الكبير الذي يلعبه القطاع الصناعي فقد حظي باهتمام كبير من خلال جملة من التدابير والسياسات الرامية إلى ترقيته وتطويره من قبل الحكومة الجزائرية، ولكن عند النظر إلى مدى مساهمة الصناعة وبالأخص الصناعة التحويلية في التشغيل والتصدير نجد أنها لا تزال في مرحلة الانطلاق عكس الصناعة الإستخراجية (الغاز والنفط) والتي تساهم في الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير، من هنا نطرح العديد من الأسباب التي جعلت قطاع الصناعة التحويلية لا تزال في مراحلها الأولى بالرغم من أن السلطات الجزائرية فتحت المجال للاستثمار في هذا القطاع؟ من جهة أخرى هل متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الاستثمار الأجنبي وأسعار الصرف والانفتاح التجاري والتضخم وأسعار المحروقات والنظام النقدي والمالي لها أثر على نمو القطاع الصناعي؟

- إشكالية الدراسة: من أجل التدقيق والإحاطة أكثر بموضوع الدراسة، نحاول صياغة إشكالية الدراسة على النحو

الآتي: إلى أي مدى تؤثر متغيرات الاقتصاد الكلي على نمو القطاع الصناعي في دولة الجزائر ؟

<sup>1</sup> د. مزوري الطيب، [ettayib.mezouri@cu-relizane.dz](mailto:ettayib.mezouri@cu-relizane.dz)



- فرضية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

"تمارس متغيرات الاقتصاد الكلي آثار مختلفة على نمو القطاع الصناعي"

- أهمية الدراسة: برغم الدراسات العديدة التي تتعلق بموضوع القطاع الصناعي في دول العالم والذي يبين في حد ذاته أهمية هذه الدراسة، فإن هذه الدراسة تكتسي أهميتها في استنادها إلى بعض من الدراسات الإحصائية السابقة التي سلطت الضوء على العديد من محددات القطاع الصناعي، وتطرق الدراسة الحالية فقط إلى المحددات الفعلية للقطاع الصناعي وهي متغيرات الاقتصاد الكلي سواء بالإيجاب أو السلب، والأكثر تداولاً في هذه الدراسات السابقة، مع إسقاطها على حالة الجزائر بالدراسة والتحليل خلال الفترة (1990-2019).

- أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في ما يلي:

- ✓ التعرف على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على القطاع الصناعي.
- ✓ التعرف على آثار متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة على القطاع الصناعي بالجزائر استناداً إلى الدراسة الإحصائية، وذلك خلال الفترة (1990-2019).

- منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة واختبار فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي للتعرف على أهم المتغيرات التي تؤثر على القطاع الصناعي من خلال بعض من الدراسات السابقة، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر. كما تم تقسيم البحث إلى أربع أقسام حيث نتناول في المحور الأول الدراسات السابقة عن البحث وفي المحور الثاني الطريقة المستخدمة في البحث وفي المحور النتائج المتوصل إليها وفي المحور الأخير مناقشة النتائج.

## 2. الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي أوضحت عن العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع الصناعي ، وفي هذا الإطار قام (Adam & Bart, Manufacturing and economic growth in developing countries, 1950–2005, 2015, p. 46)، بتحليل العلاقة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي لـ 92 دولة خلال الفترة 1950 و 2005 باستخدام التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة واختبارات Hausman. اكتشفوا أن قطاع التصنيع يؤدي دور محرك للنمو للاقتصاديات المنخفضة والمتوسطة الدخل إذا كان هناك مستوى كاف من القوى العاملة. أعاد (Adam, 2012, p. 406) فحص الجزء الذي يلعبه التصنيع كمحرك للنمو في الاقتصاديات الصناعية والناشئة خلال الفترة 1950-2005 باستخدام القيمة المضافة التصنيعية كمؤشر للإنتاج الصناعي. أفاد الفحص بوجود تأثير إيجابي معقول للقيمة المضافة للصناعات التحويلية على التنمية الاقتصادية. دراسة (Korhan & al, 2015, p. 497)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين الإنتاج الصناعي وأسعار النفط والتضخم والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1961-2012)، ولتحقيق هذا المبتغى تم استخدام منهجية (Johansen co-integration) واختبار السببية، وتم التوصل إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة كما أن متغير أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الصناعي في تركيا، وبمأن الاقتصاد التركي لا يمتلك ما يكفي من موارد الوقود الأحفوري وتعتمد صناعاتها لاعلى استيراد النفط الخام الذي لا يوجد بديل له وهذا بدوره يجعل القطاع الصناعي عرضة لتغيرات أسعار النفط، وبالنظر إلى العلاقة بين متغير سعر النفط والإنتاج الصناعي يمكن القول أن التحوط من عدم اليقين في أسعار النفط الخام هو عامل حيوي لتركيب للحصول على إنتاج صناعي مستدام ومستقر على الأقل في المدى القصير والمتوسط، وفي ختام هذه الدراسة تم اقتراح حلول التي تشجع إيجاد بدائل للنفط الخام وذلك لتقليل من اعتماد القطاع الصناعي على الوقود الأحفوري.

دراسة (Ajmair, 2014, p. 18) تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي ومختلف مكونات القطاع الصناعي في دولة باكستان خلال الفترة من 1951 إلى غاية 2010 ولتحقيق هذا المبتغى تم استخدام المنهج القياسي تم التوصل إلى وجود علاقة ايجابية بين مكونات القطاع الصناعي مع الناتج المحلي الاجمالي باستثناء المحاجر والتعدين الذي كانت له علاقة سلبية مع الناتج المحلي الاجمالي . (Anmar & al, 2019, p. 324)، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام الحكومي على قطاع التصنيع من خلال القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية للفترة (2000-2015). أظهرت نتائج البحث أن تطوير قطاع التصنيع في المملكة العربية السعودية خلق مجموعة واسعة من فرص العمل. زادت حصة قطاعات التصنيع الأخرى ، بخلاف قطاع تكرير النفط ؛ ويعكس هذا الاتجاه فاعلية وحيوية قطاع الصناعات التحويلية على الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. وبحسب اختبار معامل ارتباط بيرسون ، فإن العلاقة بين الإنفاق العام والقيمة المضافة للقطاع المذكور أعلاه مباشرة وقوية وهامة بقيمة ملحوظة تبلغ 0.938. أظهرت نتائج التحليل المعيارى أن زيادة الإنفاق العام بوحدة واحدة ، مع إبقاء العوامل الأخرى دون تغيير ، سيزيد القيمة المضافة بمقدار 0.358 مليون.

دراسة (Karami & al, 2019, p. 133) تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القيمة المضافة لقطاع التصنيع على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1995-2016 في 25 اقتصادا أوروبيا، لتحقيق هذا المبتغى تم استخدام اختبار بانل للتكامل تعم التوصل أن أن النمو الاقتصادي له ارتباط إيجابي بشكل ملحوظ بالتصنيع والقوى العاملة والتكنولوجيا. والنتيجة غير المتوقعة المثيرة للاهتمام هي أن الارتباط بين النمو الاقتصادي والاستثمار سلبى بشكل كبير. كما أشارت الأبحاث إلى أن صانعي السياسات يجب أن يستثمروا في تلك السياسات التي يمكن أن تعزز نمو قطاع التصنيع من خلال زيادة إنتاجية التصنيع وزيادة حصة العمالة الصناعية لخلق فرص عمل في هذا القطاع من أجل الحصول على بيئة مستدامة وصحية وتنافسية. التنمية الاقتصادية في المستقبل.

دراسة (Tahir, 2010, p. 209) حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات القيمة المضافة للقطاع الصناعي خلال الفترة 1965-2007 في دولة باكستان ولتحقيق هذا المبتغى تم استخدام تقنية التكامل المشترك القائم على اختبار الحدود ardl/ bounds test ، تم تضمين ثلاثة محددات في الدراسة هي: الإنتاجية الإجمالية للعوامل، ومستوى سعر الاستثمار والانفتاح التجاري. تبين أن الإنتاجية الإجمالية للعوامل هو أهم عامل محدد لقيمة التصنيع المضافة على المدى القصير والطويل. أثر مستوى سعر الاستثمار على القيمة المضافة للصناعة بشكل سلبى وكبير. ومع ذلك ، تبين أن الانفتاح التجاري ضئيل. وتوصي الدراسة بتعزيز الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتثبيت أسعار السلع الاستثمارية لتسريع نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية في باكستان.

### 3. الطريقة والأدوات المستخدمة

#### 1.3 متغيرات الدراسة:

تذكيرا بموضع الدراسة والمتمثل في قياس وتحليل أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر وقمنا بجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من موقع البنك الدولي، وجمعنا هذه البيانات من سنة 1990 إلى غاية 2019 بمجموع 29 مشاهدة، كما أن متغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي :

الجدول 1 : متغيرات الدراسة

| المتغير | المؤشر                                                       |
|---------|--------------------------------------------------------------|
| GDPI    | معدل نمو القطاع الصناعي وهو متغير تابع                       |
| MVA     | نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي |
| CF      | إجمالي تكوين رأس المال الثابت                                |
| INF     | معدل التضخم                                                  |
| EXC     | سعر الصرف                                                    |
| TR      | الانفتاح التجاري                                             |
| MS      | الكتلة النقدية                                               |

المصدر : من إعداد الباحث

تم تحويل البيانات المستعملة إلى اللوغاريتم النيبيري من أجل ترجمة المعاملات المقدرة بمرونة استجابة المتغير التابع الناتجة عن التغير في المتغيرات المستقلة.

### 2.3. نموذج الدراسة :

يعتمد اختيار نموذج الدراسة على طبيعة المتغيرات المستخدمة ودرجة تكاملها، فإذا كانت متغيرات البحث متكاملة من نفس الرتبة في الفرق الأول أو الثاني يمكن استخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون، أما إذا كانت المتغيرات مختلفة في درجة تكاملها (خليط من درجة التكامل) يكون منهج اختبار الحدود ملائم، في حين إذا كانت المتغيرات مستقرة في المستوى يمكن تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى مباشرة وتكون النتائج صحيحة وغير مزيفة، ولكن نظرا إلى أن مشاهدات الدراسة أقل من 30 مشاهدة سيتم تطبيق منهجية ardl/bond test، والتي تم تطويرها من قبل Pesaran, Shin and Smith, 1996، والتي بغين الاعتبار النقائص سألقة الذكر، حيث يمكن تطبيق هذه المنهجية في حالة ما إذا كانت كل المتغيرات مستقلة عند المستوى I(0) أو كلها مستقرة عند الفرق الأول I(1) أو بعضها مستقر عند المستوى I(0) والبعض الآخر مستقر عند الفرق I(1) الأول كما أنه لا يمكن تطبيق هذه المنهجية إذا وجدت متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2). وتعتمد هذه المنهجية على الخطوات التالية: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛ اختبار جذر الوحدة للاستقرار؛ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج اختبار مدى نجاعة نموذج الدراسة (Pesaran & Yongcheol Shin, 2001, p. 289).

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن قرار التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل مشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصاء F، المحسوبة مع الحدود العليا والدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة إما ب Pesaran et al, 2001، أو الخاصة ب Narayan, 2005، وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير معاملات طويلة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل معامل سرعة تعديل مع اختيار فترات الإبطاء بالاعتماد على معايير المعلوماتية والتي أشهرها AIC et SBC، ويشار إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ب :

(ardl(p,q1,q2...))، حيث يشير p إلى فترات الإبطاء للمتغير التابع و q1, q2 ... تشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة وعليه يمكن كتابة نموذج الدراسة كما يلي (Pesaran & al, 1996, p. 1) :

$$GDPI_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i GDPI_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تشير  $X_j$  إلى المتغيرات المفسرة لمعدل النمو في القطاع الصناعي والمتمثلة خاصة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

يوضح نموذج ARDL أن الفقر يمكن شرحه عن طريق قيمه المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة والتكامل المشترك وفقا ل: pesaran et al, 2001 في نماذج ARDL، يركز على اختبار الفرضية التالية (Jonas Kibala, 2018, p. 8) :

$$-H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 \dots = 0$$

$$-H_1 : \alpha_1 \neq 0 \alpha_2 \neq 0 \alpha_3 \dots \neq 0$$

يعتمد الاختبار على إحصائية F-Statistics، والقرار يكون على النحو التالي :

— إذا كانت قيمة F-Statistics، أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم، بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

— أما إذا كانت F-Statistics، أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك.

— أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F، تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة، هنا لا يمكننا أن نقرر.

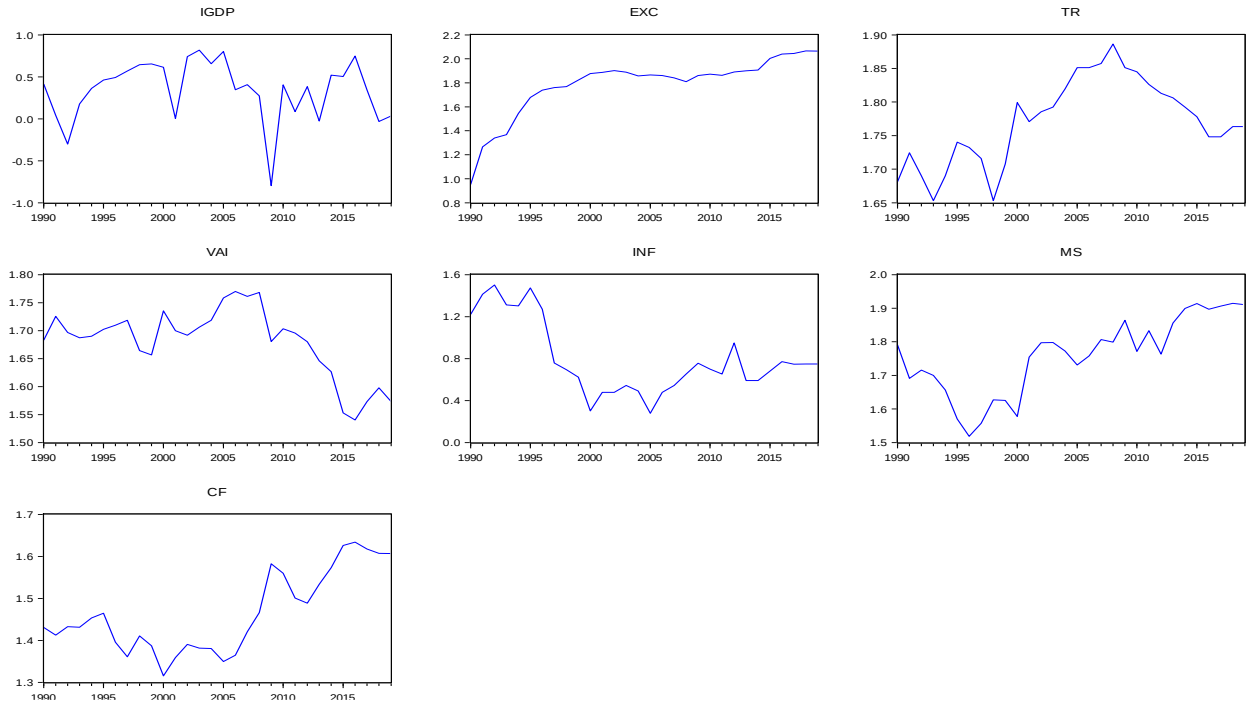
#### 4. النتائج ومناقشتها :

أظهرت الدراسة القياسية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر نوردتها بالترتيب التالي وهذا حسب ما يلي :

#### 1.4 نتائج التحليل الإحصائي للمتغيرات قيد الدراسة (السلاسل الزمنية):

الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية، هو رسم مشاهدات المتغيرات قيد الدراسة لمعرفة الاتجاه العام لهما، حيث يمثل الشكل رقم (01) أدناه السلسلة الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة ويتبين من قيم التباين بين هذه المتغيرات أنها بعيدة نوعا ما، مما يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينها.

الشكل 1: السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة



المصدر: مخرجات Eviews9

#### 2.4 التحليل الوصفي للمتغيرات محل الدراسة

الجدول 01: يوضح الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في دراسة، حيث نجد أن نمو القطاع الصناعي يبلغ 0.028964 بالمائة مع الانحراف المعياري 0.348572 خلال الفترة 1990-2019 كما. تكشف إحصائية Skewness أن نمو القطاع الصناعي (GDPI)، والتضخم (INF)، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (CF). هي مائلة إلى اليمين، سعر الصرف وباقي متغيرات محل الدراسة لها ميل الجانب الأيسر. علاوة على ذلك، يتم تطبيق الشكل اللوغاريتمي الطبيعي (Ln) على جميع المتغيرات لتقليل التباين ولحث على ثبات في مصفوفة التباين.

الجدول 01: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

|             | GDPI      | EXC       | TR        | VAI       | INF      | MS        | CF       |
|-------------|-----------|-----------|-----------|-----------|----------|-----------|----------|
| Mean        | -0.013157 | 1.784658  | 1.771259  | 1.680360  | 0.791636 | 1.759196  | 1.464520 |
| Median      | 0.028964  | 1.862101  | 1.774502  | 1.693766  | 0.696788 | 1.771991  | 1.431926 |
| Maximum     | 1.200714  | 2.066661  | 1.886491  | 1.770042  | 1.500648 | 1.914449  | 1.634175 |
| Minimum     | -1.070038 | 0.952308  | 1.653213  | 1.540329  | 0.278754 | 1.518514  | 1.315340 |
| Std. Dev.   | 0.436841  | 0.253799  | 0.063692  | 0.061756  | 0.348584 | 0.115874  | 0.096257 |
| Skewness    | 0.348572  | -1.695473 | -0.161062 | -0.777202 | 0.784679 | -0.430458 | 0.457478 |
| Kurtosis    | 4.239117  | 5.585848  | 2.121378  | 2.925102  | 2.474585 | 2.235813  | 1.884505 |
| Jarque-Bera | 2.442549  | 22.73141  | 1.094676  | 3.027223  | 3.423685 | 1.656447  | 2.601844 |
| Probability | 0.294854  | 0.000012  | 0.578488  | 0.220114  | 0.180533 | 0.436825  | 0.272281 |

المصدر: مخرجات Eviews9

#### 3.4 نتائج اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية :

تعتبر دراسة الاستقرار أحد الشروط المهمة عند دراسة العلاقة ما بين المتغيرات باستعمال التحليل القياسي وغيابها يسبب عدة مشاكل قياسية وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما، إذا كان من نوع (Trend Stationary) أو من نوع (Stationary Differency)، وتعد اختبارات جذر الوحدة The unit root test of Stationary، كفيلا بإجراء اختبارات الاستقرار ونقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف

والنتائج المضللة. وأهم هذه الاختبارات نجد واختبار Phillips-Perron PP على كل سلسلة فردية، من أجل استنتاج ما إذا كانت السلسلة عبارة عن صور ثابتة أم لا (Régis, 2018). ويوضح الجدول رقم 2 على نتائج لكل سلسلة واختبار، حسب كل حالة.

حيث من خلال الجدول رقم 2 نلاحظ أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية  $I(2)$ ، وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول  $I(1)$  ما عدا سلسلة FDI و IS مستقرة عند المستوى  $I(0)$ ، وهذا يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير النموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج وفق منهجية ARDL.

الجدول 03: ملخص نتائج الاستقرارية والتكامل المشترك

| البيانات | في المستوى<br>AtLevel | At First<br>في الفرق الاول<br>Difference | درجة التكامل |
|----------|-----------------------|------------------------------------------|--------------|
| LnGDPI   | مستقر                 |                                          | $I(0)$       |
| LnMVA    | مستقر                 |                                          | $I(1)$       |
| LnCF     | غير مستقر             | مستقر                                    | $I(1)$       |
| LnINF    | غير مستقر             | مستقر                                    | $I(1)$       |
| LnEXC    | مستقر                 |                                          | $I(0)$       |
| LnTR     | غير مستقر             | مستقر                                    | $I(1)$       |
| LnMS     | غير مستقر             | مستقر                                    | $I(1)$       |

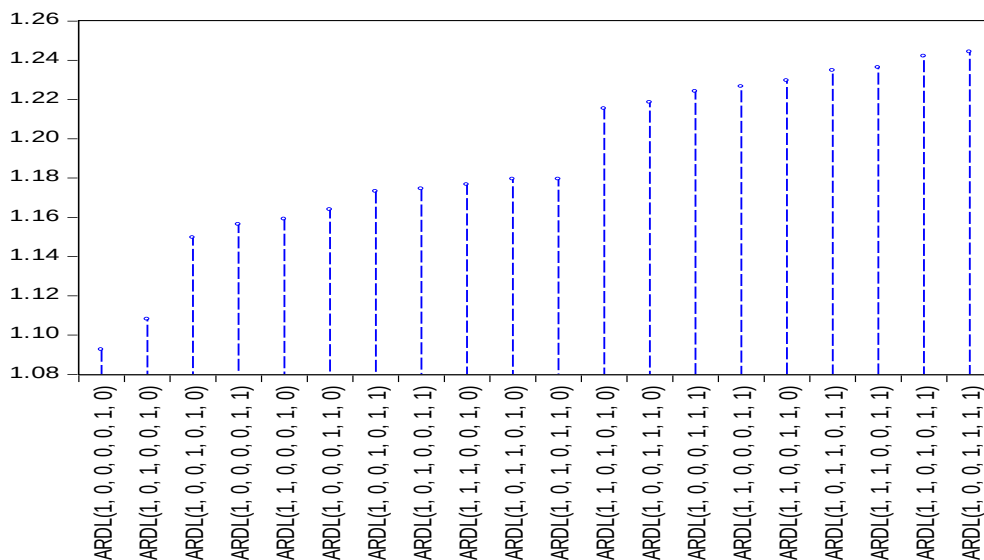
المصدر: مخرجات Eviews9

#### 4.4 نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

قبل هذا يتوجب اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج الدراسة، ولتحديد عدد فترات الإبطاء المثلى  $(p, q_1, q_2, q_3, \dots)$ ، اعتمادنا على معيار AIC، واستنادا إلى مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews9 تم الحصول على لنتائج الموضحة في الشكل رقم 02.

الشكل رقم 02 اختيار فترات الإبطاء لنموذج الدراسة

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات Eviews9

نموذج ARDL الموافق لهذه الدراسة هو  $ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1, 0)$  لأنه يوافق الخصائص المثلى للنموذج من حيث أقل قيمة لمعيار schwarz وكذا احتمالية فيشر وباقي خصائص صلاحية النموذج (التوزيع الطبيعي، غياب ارتباط البواقي، تجانس البواقي، سكون البواقي)

ومن خلال الجدول رقم 04 والذي يبين نتائج اختبار الحدود bound test حيث نلاحظ أن F-Stat، هي أكبر من الحد العلوي للقيمة الحرجة عند مختلف درجات معنوية وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

#### الجدول 04: اختبار الحدود bounds test

| ARDL Bounds Test                                 |          |          |
|--------------------------------------------------|----------|----------|
| Date: 12/02/20 Time: 19:13                       |          |          |
| Sample: 1992 2019                                |          |          |
| Included observations: 28                        |          |          |
| Null Hypothesis: No long-run relationships exist |          |          |
| Test Statistic                                   | Value    | k        |
| F-statistic                                      | 9.526930 | 6        |
| Critical Value Bounds                            |          |          |
| Significance                                     | I0 Bound | I1 Bound |
| 10%                                              | 2.12     | 3.23     |
| 5%                                               | 2.45     | 3.61     |
| 2.5%                                             | 2.75     | 3.99     |
| 1%                                               | 3.15     | 4.43     |

المصدر: مخرجات Eviews9

#### 5.4 نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج ARDL

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 المتكون من جزأين، حيث يوضح الجزء العلوي تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل.

✓ فيما يخص تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ من الجزء العلوي والخاص بتقدير نموذج ECM، الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير أن جميع المتغيرات معنوية إحصائياً عند المستوى 5%، أما فيما يخص معامل حد تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)$ ، فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوية عند كل المستويات  $Prob=0.0000$ ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما قيمته والمتمثلة في -0.331632 فهي تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل حيث بلغت هذه السرعة -0.331632 في الفترة الواحدة، ويمكن القول أن هذه القيمة تشير إلى أن معامل التعديل يعتبر عاليا نسبياً، حيث أنه عندما ينحرف مؤشر نمو القطاع الصناعي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة  $(t-1)$  عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم التصحيح ما يعادل -0.331632، من هذا الاختلال في الفترة  $(t)$  إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل.

✓ فيما يخص تقدير العلاقة طويلة الأجل: فيتضح من نتائج الجدول أعلاه لمعاملات الأجل الطويل أن المتغيرات كلها معنوية إحصائياً بمعنى أنها تمارس تأثيراً معنوية في المدى الطويل على مستوى نمو القطاع الصناعي عند المستوى 5%. كما تبين النتائج طويلة الأجل أن هناك علاقة موجبة بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي ونمو القطاع الصناعي السنوي إذ أن زيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بـ 1% تؤدي إلى تأثير إيجابي مقداره 1.279804 في الأجل الطويل، وأيضاً هناك علاقة موجبة بين الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو القطاع الصناعي السنوي إذ أن زيادة الانفتاح التجاري بـ 1% تؤدي إلى تأثير إيجابي مقداره 2.876583 في الأجل الطويل كما أن المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة بـ (سعر الصرف، التضخم، الكتلة النقدية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تؤثر على نمو القطاع الصناعي بشكل سلبي ومتفاوت في الأجل الطويل، وبالنظر إلى معامل التحديد نجده يساوي 0.5. أي مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تفسر لنا 50% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع، بمعنى آخر أن التغيرات في متغير نمو القطاع الصناعي والمتغيرات المستقلة الأخرى تفسر لنا حوالي 50% من التغيرات الحاصلة على نمو القطاع الصناعي و 50 بالمائة تفسرها عوامل أخرى سعر النفط الذي له علاقة كبيرة بالصناعة الاستخراجية أي وجود متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة.

## ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: DIGDP

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0, 1, 0)

Date: 12/02/20 Time: 19:14

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

## Cointegrating Form

| Variable    | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|-------------|-------------|------------|-------------|--------|
| D(EXC)      | -0.472149   | 1.152192   | -0.409784   | 0.0065 |
| D(TR)       | 3.830550    | 4.068188   | 0.941586    | 0.0002 |
| D(VAI)      | 1.704229    | 5.144758   | 0.331255    | 0.0441 |
| D(INF)      | -0.768693   | 0.537213   | -1.430890   | 0.0087 |
| D(MS)       | -4.382058   | 1.659173   | -2.641109   | 0.0161 |
| D(CF)       | 1.038421    | 2.447788   | 0.424228    | 0.6762 |
| CointEq(-1) | -0.331632   | 0.168569   | -7.899605   | 0.0000 |

$$\text{Cointeq} = \text{DIGDP} - (-0.3546 \cdot \text{EXC} - 2.8766 \cdot \text{TR} + 1.2798 \cdot \text{VAI} - 0.5773 \cdot \text{INF} + 0.3624 \cdot \text{MS} + 0.7798 \cdot \text{CF} + 2.2881)$$

## Long Run Coefficients

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| EXC      | -0.354564   | 0.866875   | -0.409014   | 0.0000 |
| TR       | 2.876583    | 3.139485   | 0.916259    | 0.0000 |
| VAI      | 1.279804    | 3.897659   | 0.328352    | 0.0002 |
| INF      | -0.577256   | 0.421464   | -1.369647   | 0.0008 |
| MS       | 0.362366    | 1.182317   | 0.306488    | 0.0006 |
| CF       | 0.779810    | 1.860197   | 0.419209    | 0.0008 |
| C        | 2.288137    | 5.592951   | 0.409111    | 0.0000 |

المصدر: مخرجات Eviews9



## 5. خاتمة:

حولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر للفترة 1996-2019 ولتحقيق ذلك قمنا بتطبيق أحد المناهج القياسية الحديثة، الذي يتمتع بقدرته على التعامل مع السلاسل الزمنية الغير متكاملة من نفس الدرجة ويتمثل هذا المنهج في نموذج ardl، الذي قام بتطويره (Pesaran et al. (2001. وقد وصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية :

**النتائج:** توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة عن الموضوع قيد الدراسة، وعموما فقد تمثلت أهم النتائج في :

- استقرارية بعض المتغيرات عند المستوى (0)، وبعضها الأخر مستقرة عند الفرق الأول متكاملة من الرتبة (1) وذلك وفقا لنتائج اختبار الاستقرارية.
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع معدل نمو القطاع الصناعي والمتغيرات المستقلة محل الدراسة أي أن معاملات الأجل الطويل تستقر (تأخذ شكلها الطبيعي) بغض النظر عن درجة تكامل متغيراتها وبعد تشخيصه اتضح أن النموذج خالي من المشاكل القياسية.
- بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل ظهرت كل المعالم بمستوى معنوية مرتفع مما يعني أن محددات النموذج لها أثر على معدل نمو القطاع الصناعي وبشكل متفاوت، حيث يظهر الأثر الايجابي بين القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و معدل نمو القطاع الصناعي في الأجل الطويل والقصير.

## 5. قائمة المراجع:

- Adam, S. (2012). Industrialisation as an engine of growth in developing countries, 1950–2005. *Structural Change and Economic Dynamics vol 23(04)* , 406-420.
- Adam, S., & Bart, V. (2015). Manufacturing and economic growth in developing countries, 1950–2005. *Structural Change and Economic Dynamics vol 03* , 46-59.
- Ajmair, M. (2014). impact of industerial sector on GDP (PAKISTAN CASE). *European Journal of Contemporary Economics and Management Vol1(1)* , 1-23.
- Anmar, G. K., & al. (2019). Public Spending and its Impact on the Value Added of the Manufacturing Sector in The Kingdom of Saudi Arabia for the Time Period (2000-2015). *AUS Journal n26* , 324-329. *dfgf* .fgf .gdf: dfg.
- Économétrie2018ParisDUNOD 10eme édition
- Jonas Kibala, K. (2018). Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto : éléments de théorie et pratiques sur logiciels. *Licence-Congo-Kinshasa* , 8-9.
- Karami, M., & al. (2019). the effect of manUFACTURING value added on economic growth: EMPRICAL EVIDENCE FROM EUROPE. *Journal of businsse economics and finance vol 8(2)* , 133-143.
- Korhan, G., & al. (2015). The Relationship between Industrial Production, GDP, Inflation and Oil Price: The Case of Turkey. *Procedia Economics and Finance ( Elsevier)* 25 , 497-503.

- Pesaran, H., & Yongcheol Shin, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied of econometrics* vol 16(03) <https://doi.org/10.1002/jae.616> , 289-326.
- Pesaran, M., & al. (1996). Testing for existence of a long-run relationship. *Department of Applied Economics Working Paper No.9622 University of Cambridge* , 01.
- Tahir, M. (2010). determinant of manufacturing value added in pakistan: an application of bounds testing approach to cointegration. *Pakistan Economic and Social Review* Vol. 48(2) , 209-223.

## دراسة قياسية لقياس مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2000-2019)

### A standard study to measure the contribution of the industrial sector to the GDP in Algeria during the period (2000-2019)

د. قطاف عبد القادر<sup>1</sup>، ط.د. طلحة بوخاتم<sup>2</sup>، د. طلحة أحمد<sup>3</sup>

Dr: GUETTAF ABDELKADER <sup>1</sup>, Phd: TELHA BOUKHATEM <sup>2</sup>, Dr: TALHA AHMED

<sup>1</sup> المركز الجامعي أفلو، مخبر: الدراسات القانونية والاقتصادية، (الجزائر).

<sup>2</sup> جامعة سعيدة، مخبر: إتمام، (الجزائر).

<sup>3</sup> المركز الجامعي أفلو، مخبر: الدراسات القانونية والاقتصادية، (الجزائر).

#### ملخص:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بأهمية القطاع الصناعي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة والمتمثل في أداء القطاع الصناعي ومدى مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يرفع من معدل النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى أن القطاع الصناعي لا يزال بعيدا كل البعد عن التطلعات ولم يساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي.

كلمات مفتاحية: الصناعة، القطاع الصناعي، الناتج المحلي الإجمالي.

تصنيفات JEL: B23، C41، C87

#### Abstract:

This study derives its importance from being related to the importance of the industrial sector, as it has become the basic and internationally recognized indicator in measuring the development and economic and social progress of any country represented in the performance of the industrial sector and the extent of its contribution to the formation of the gross domestic product that raises the rate of economic growth, and the study concluded that the sector The industrial sector is still far from aspirations and has not contributed significantly to diversifying the sources of accumulation that, according to these figures, remain hostage to the hydrocarbon sector, which makes the national economy highly sensitive to all the fluctuations in the global market.

**Keywords:** Industry; Industrial sector; GDP.

**JEL Classification Codes:** B23 , C41, C87

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: د. قطاف عبد القادر، الإيميل: [guettafaek1982@gmail.com](mailto:guettafaek1982@gmail.com)

## 1. مقدمة:

تؤدي الصناعة دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي من خلال نمو القطاعات الاقتصادية المتنوعة والمختلفة، حيث أنها تعمل على تحقيق التشابك الاقتصادي بين الأنشطة من جهة، وربط القطاعات الصناعية ببعضها البعض من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء هياكل صناعية متنوعة.

فالصناعة الجزائرية نشأت ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها، لهذا أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماماً خاصاً بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري

### 1.1. إشكالية :

لمعرفة مدى مساهمة القطاع الصناعي في أداء القطاع الاقتصادي والمتمثل في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على ما سبق ذكره في التمهيد فإن الإشكالية الرئيسية التي تطرح:

ما مدى مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر؟

### 3.1. أهداف الدراسة :

تنبع أهداف هذه الدراسة من خلال:

- التعرف على مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ؛
- التعرف على واقع الصناعي في الجزائر من خلال قياس أدائه أي معدل النمو خلال الفترة (2000-2019) ؛
- التعرف على الإطار العام لاستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر من خلال التوجهات الاستراتيجية وأبعاد الانعاش ومقومات ومتطلبات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر .

### 4.1. المنهج المستخدم في الدراسة :

قد عالجتنا هذا الموضوع محل الدراسة والبحث للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية التي استقينها من معطيات البنك الدولي، والنشرات الثلاثية لبنك الجزائر ، كما استخدمنا المنهج التحليلي القياسي فيما يخص الدراسة التطبيقية، تمثل في منهج الاستقرائي الاستباقي من خلال متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي  $LGDP_t$  في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 وتطور أداء القطاع الصناعي خلال نفس الفترة .

## 2- الإطار النظري للدراسة

### 1.2- المفاهيم المستخدمة في الدراسة النظرية

#### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

**التعريف 1 :** إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشتري هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات . ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نزوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة. بالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلاً على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل (البنك الدولي ، /)

**التعريف 2:** الناتج المحلي الإجمالي (GDP): (Grosse Domestic Product ) يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في الاقتصاد وضمن حدود البلد المعني من سلع وخدمات بغض النظر عن جنسية الشخص الذي يحصل عليها خلال فترة زمنية معينة

**التعريف 3 :** الناتج الوطني الإجمالي (GNP) (Grosse National Product): يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما أنتجه المواطنون فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج إضافة إلى العوائد المالية كالتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج ؛ وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الناتج الوطني الإجمالي (GNP)} = \text{الناتج المحلي الإجمالي (GDP)} + \text{صافي عوائد الملكية}$$

### 2 تطورات الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من (2019-2000)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقدر بالعملة المحلية، والدولار الأمريكي، ومعدل نموه للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019.

جدول رقم 1: تطورات الناتج المحلي الإجمالي للفترة الممتدة من (2019-2000)

| السنة | القيمة (مليار دينار جزائري) | القيمة (مليار دولار أمريكي) | معدل النمو % |
|-------|-----------------------------|-----------------------------|--------------|
| 2000  | 4123,50                     | 54.78                       | /            |
| 2001  | 4229.47                     | 54.74                       | 2,57         |
| 2002  | 4522.92                     | 56.76                       | 6,94         |
| 2003  | 5250.21                     | 67.86                       | 16,1         |
| 2004  | 6148.61                     | 85.32                       | 17,1         |
| 2005  | 7579.00                     | 103.20                      | 23,3         |
| 2006  | 8501.50                     | 117.02                      | 12,2         |
| 2007  | 9281.21                     | 134.97                      | 9.17         |
| 2008  | 11102.17                    | 171                         | 19.6         |
| 2009  | 10034.33                    | 137.21                      | -9,62        |

|      |          |        |       |
|------|----------|--------|-------|
| 2010 | 11991.40 | 161.21 | 19,5  |
| 2011 | 14588.70 | 200.02 | 21,7  |
| 2012 | 16209.90 | 209.06 | 11,1  |
| 2013 | 16647.90 | 209.75 | 2,7   |
| 2014 | 17228.50 | 213.81 | 3,49  |
| 2015 | 16712.60 | 165.98 | -2,99 |
| 2016 | 17514.50 | 160.03 | 4,8   |
| 2017 | 18575.80 | 167.39 | 6,06  |
| 2018 | 20259.10 | 173.76 | 9,06  |
| 2019 | 20288.30 | 169.98 | 0,14  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك الدولي المتاح على الموقع الإلكتروني التالي :

<https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>

يبين الجدول السابق تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2019) (البنك الدولي ، 2019-2000)

ومعدلات نموه بالاستناد الى القيم الأساس والقيمة المقارنة وفق العلاقة التالية : (قطاف عبد القادر، 2017، صفحة 153)

$$r = \left[ \frac{y_t - y_0}{y_0} \right] - 1 \times 100$$

حيث : r : تمثل معدل النمو ؛

$y_t$  : قيمة المؤشر في السنة الأخيرة؛  $y_0$  : قيمة المؤشر في السنة الأولى

حيث يمكن ملاحظة ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي تدريجيا بداية من سنة الدراسة اذ عرفت قيمة 4123 مليار

دينار جزائري، بمعدلات نمو موجبة من 2.57 % سنة 2001 الى غاية 23.3 % سنة 2005 وهذا يعتبر مؤشر جيد على تحسن

الوضعية الاقتصادية للبلاد.

كما يمكن ملاحظة تراجع في معدلات النمو بقيم موجبة للسنوات 2006، 2007 على التوالي 12.2 ، 9.17 لتبلغ قيمتهم

8501.50 مليار دينار جزائري سنة 2006 وقيمة 9281.21 مليار دينار جزائري نتيجة انخفاض في سعر الصرف مقابل

الدولار الأمريكي، ثم يعاود الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 11991.40 مليار دينار عام 2010 إلى 14588.70 مليار

دينار عام 2011، بمعدل نمو 21.66 % ويستمر هذا الارتفاع لثلاث سنوات متتالية حيث وصلت قيمة الناتج المحلي عام

2014 إلى قيمة 17228.50 مليار دينار، لكن بمعدل نمو متناقص حيث بلغ معدل النمو 11.11 % سنة 12، لينخفض إلى

معدل 2.70 % عام 2013 ، ومعدل 03.49 % عام 2014 ليتراجع مجددا إلى معدل سالب -2.99 وهذا راجع الى :

- وهذا راجع الى الاحداث العالمية والمتعلقة بالأزمة العالمية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط العالمية وتأثيرها السلبي على أداء

الاقتصاد الوطني وإلى عدم الاستقرار الإقليمي؛

- تذبذب كبير في اسعار العملات تجاه بعضها البعض فيما عرف بحرب العملات؛

- انتفال عدواها الى الأسواق المالية وتراجع اسعار النفط في بداية عام 2009 الى ما يقارب الأربعون دولارا قبل ان يشهد

تحسناً في اسعاره وتذبذب سعره خلال نفس الفترة ما بين حوالي ( 70-117 ) دولاراً.

ثم مع بداية انتعاش أسعار البترول ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو يقدر بـ % 04.80 سنة 2016، 6.60 سنة 2017 ، ومعدل نمو 09.06 ، ليصل إلى 20288.30 مليار دينار عام 2019.

أما متوسط سعر الصرف السنوي الذي تم الاعتماد عليه في اعداد الجدول السابق بقيمة العملة (الدولار الأمريكي) كما هو موضح في الجدول التالي :

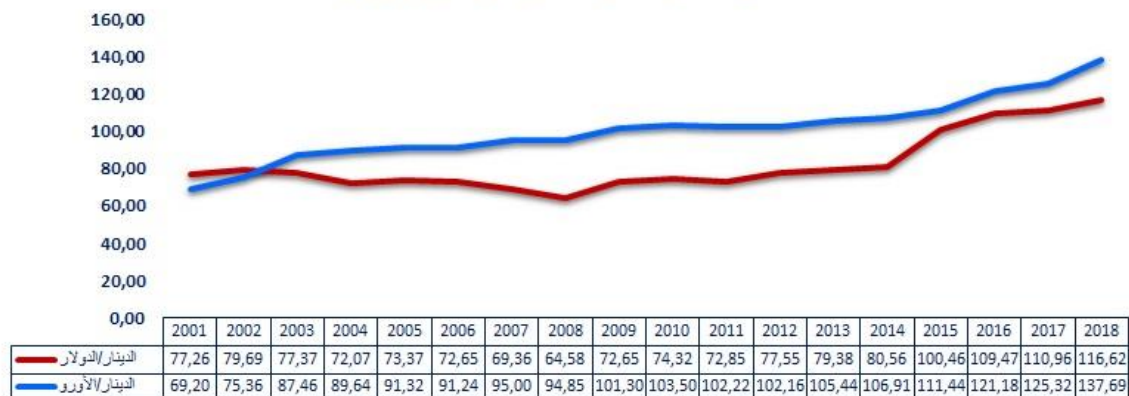
جدول رقم 2 المتوسط السنوي لسعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي

| 2004     | 2003    | 2002    | 2001    | 2000    |
|----------|---------|---------|---------|---------|
| 72,0653  | 77,3683 | 79,6850 | 77,2647 | 75,2738 |
| 2009     | 2008    | 2007    | 2006    | 2005    |
| 73,1312  | 64,9250 | 68,7650 | 72,6500 | 73,4400 |
| 2014     | 2013    | 2012    | 2011    | 2010    |
| 82,2312  | 80,1785 | 77,8257 | 73,3865 | 74,0587 |
| 2019     | 2018    | 2017    | 2016    | 2015    |
| 119,3569 | 116,62  | 110,96  | 109,47  | 100,46  |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الصندوق النقد العربي، 2019-2000)

الشكل رقم 1 تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

تطور سعر صرف الدينار الجزائري



المصدر: البنك الجزائري

### 3. واقع قطاع الصناعة في الجزائر

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل الى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، اذا ما بقيت على وضعها الحالي الامر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحالية من اجل التمكن من الاستمرار ومواجهة التحديات المقبلة في هذا المجال.

فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي. كما أنها غير قادرة على استجلاب و استيعاب و تطوير التقنية الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة الايجابية.

ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي: (عبود زرقين، 2009، صفحة 161)

❖ **ضعف الانتاج الصناعي:** ما تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الانتاج المحلي الاجمالي، لم تستطع هذه الصناعة ان تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية لانها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية او الدخول الى الاسواق السهلة ، وبالتالي لم يكن لديها الحافز لزيادة انتاجها وتطويره كما ونوعا.

❖ **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن اسوار من الحماية المطلقة او شبه المطلقة ، وانحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الانتاج واذواق المستهلكين، بالإضافة الى الاطمئنان الى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا الى عدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، ولهذا فقدت القدرة على التعامل مع الاسواق الخارجية ووصول هذا القطاع الى مرحلة يعاني فيها من مشاكل عديدة ابرزها: (عبود زرقين، 2009، صفحة 163)

— تدني مواصفات السلعة المنتجة؛

— الارتفاع في كلفة الانتاج؛

— آلية عمل اقتصادي واداري سمته الاساسية البيروقراطية ؛

— تدني مستوى الخبرة و الكفاءة في التعامل مع السوق بقوانينه و متغيراته .

❖ **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:** تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كمية الإنتاج، القيمة المضافة، الربح) ... وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء أكانت كمية الإنتاج أو القيمة المضافة المتأتية من هذا الإنتاج، وتتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنًا في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

❖ **العلاقة مع السوق الخارجية:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية، خاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشكل التعامل مع هذا السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

❖ **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:** تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المتشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية لعدة أسباب منها عدم التمكن من استخدام كامل للطاقت الإنتاجية المتاحة، حيث

تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية (محمد زوزي، 2010، صفحة 11)

1.3. أداء القطاع الصناعي: يمكن ملاحظة أداء القطاع الصناعي من خلال ما يلي:



يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وغيرها. الإنتاج الصناعي أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11% منها. أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في : صناعات غذائية ، صناعات إلكترونية ، كهربائية و ميكانيكية و كيمياء البلاستيك و المطاط ، في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما يمثل ما نسبته 42 % من إجمالي إنتاج القطاع الخاص . حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة و 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى 5 % ، بالمقارنة مع 44 % لقطاع المحروقات أي أقل من هذه الأخيرة . في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي أخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر ب 4.3% سنة 2008 بالمقارن مع ارتفاع قدر ب 2.8 % سنة 2006. يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة

- معدل النمو : إن الإحصائيات التي يوفرها الديوان الوطني للإحصائيات تكشف الوضعية المزرية التي تعرفها الصناعة الوطنية وبالأخص القطاع العمومي . حيث بلغ معدل نمو القطاع الصناعي العمومي.

جدول رقم 3 : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة : مليار دينار

| السنوات                 | 2000   | 2001  | 2002   | 2003   | 2004   |
|-------------------------|--------|-------|--------|--------|--------|
| القيمة                  | 302.9  | 315.2 | 337.6  | 355.4  | 390.5  |
| معدل النمو (%) من (GDP) | 6.8    | 7.5   | 7.5    | 6.8    | 6.3    |
| السنوات                 | 2005   | 2006  | 2007   | 2008   | 2009   |
| القيمة                  | 420.1  | 444.4 | 463.7  | 519.5  | 573.1  |
| معدل النمو (%) من (GDP) | 5.6    | 5.2   | 5.0    | 4.7    | 5.7    |
| السنوات                 | 2010   | 2011  | 2012   | 2013   | 2014   |
| القيمة                  | 611.6  | 671.1 | 729.4  | 765.8  | 844.2  |
| معدل النمو (%) من (GDP) | 5.1    | 4.6   | 4.5    | 4.6    | 4.9    |
| السنوات                 | 2015   | 2016  | 2017   | 2018   | 2019   |
| القيمة                  | 9056.5 | 980.8 | 1058.8 | 1134.5 | 1183.5 |
| معدل النمو (%) من (GDP) | 5.4    | 5.6   | 5.7    | 5.6    | 6.1    |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر ، 2000-2019) و (البنك الدولي ، /)

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن قطاع الصناعة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز مساهمته نسبة 5% من القيمة الكلية للناتج المحلي خلال الفترة (2005-2018)؛ وهذا ناتج عن الطبيعة الهيكلية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مداخل البترول وقطاع الخدمات.

فإن هيكلة القيمة المضافة للقطاع الصناعي الجزائري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2004) بلغت ما نسبته في المتوسط 7% وبالتالي لا تزال بعيدة كل البعد عن التطورات ولم تساهم بشكل كبير في تنويع مصادر التراكم التي

تبقى حسب هذه الأرقام رهينة قطاع المحروقات على العموم ، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي للنفط ،

### 2.3. الإطار العام لاستراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

إن مشكلة معظم المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في عدم قدرتها في حالتها الراهنة مواجهة التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحترمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرات التنظيمية ، والتسويقية والمالية العالية ، بالإضافة إلى عجزها عن نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري. إن خطر المنافسة الأجنبية بدأ يتزايد بعد التحرير التجاري المتزايد وتدفق الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تطبيق برامج عديدة للتأهيل ، الأمر الذي استدعى ضرورة انتاج استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية.

#### (1) التوجهات الاستراتيجية :

إن المشروع الخاص باستراتيجية إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية كان نتاج عدة جلسات وطنية بمشاركة واسعة لمختلف الأطراف المعنية بالموضوع . وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الإستراتيجية بتحديد التوجهات الأربعة التالية: (براهيمي السعيد ، ، 2011 ، الصفحات 7-8)

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- وضع سياسة تحفيزية للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات. وبالأخص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

(حميد بن نية ، 2018 ، الصفحات 11-12)

#### (2) أبعاد استراتيجية إنعاش الصناعة بالجزائر

تتمثل الاستراتيجية الصناعية الجديدة في برنامج إعادة الهيكلة الصناعية ذو البعدين الأساسيين التاليين: (صالح العصفور، 2012، الصفحات 8-11)

#### ❖ اختيار الفروع:

في إطار هذا البعد تم تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية والتي تمتلك قدرات للتنمية وهي:  
- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي والتي تركز على تحويل المواد الأولية:

- البتروكيمياة فرع الأسمدة، والنسيج الكيماوي، ومنتجات الكيماء العضوية والمعدنية؛
- الصناعات الصيدلانية والبيطرية؛
- صناعات الحديد والصلب؛
- صناعة الألمنيوم؛
- صناعة البناء؛
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى مثل :

- الصناعات الغذائية؛
- الصناعات المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية والإلكترونية؛
- ترقية الصناعات الجديدة أو تلك التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل: الصناعات والخدمات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وصناعة السيارات.

❖ على مستوى الانتشار الفضائي:

يعتمد انتشار الصناعات في ظل الاستراتيجية الجديدة على رؤية جديدة مخالفة للماضي، حيث تركز التنمية الصناعية على مناطق صناعية معينة تدعى بمناطق التنمية الصناعية المدمجة وذلك من خلال تحديد مقاطعات صناعية ونظام محلي للإنتاج وشبكات المؤسسات وعناقيد صناعية للاستفادة من الاقتصاديات الخارجية والتناغم الذي يمكن أن ينجر عن ذلك وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاعتماد على علاقة ثلاثية بين التكنولوجيا والبحث، التكوين والمؤسسة.

#### 4- الدراسة القياسية:

1.4. التعريف بمتغيرات الدراسة: نتعرف على طبيعة المتغيرات الخام للدولة محل الدراسة الموضحة في الجدول:

جدول رقم 4: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

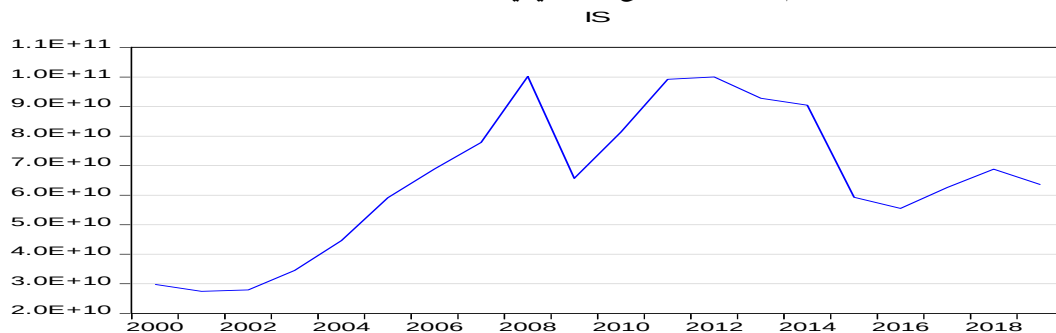
| القيم الخام  |           |           | القيم باللّوغاريتم |           |           |
|--------------|-----------|-----------|--------------------|-----------|-----------|
|              | GDP       | IS        |                    | LGDP      | LIS       |
| Mean         | 1.55E+11  | 6.55E+10  | Mean               | 25.74873  | 24.82796  |
| Median       | 1.54E+11  | 6.47E+10  | Median             | 25.76266  | 24.89221  |
| Maximum      | 2.01E+11  | 1.00E+11  | Maximum            | 26.02754  | 25.33082  |
| Minimum      | 1.06E+11  | 2.74E+10  | Minimum            | 25.39042  | 24.03495  |
| Std. Dev.    | 3.01E+10  | 2.41E+10  | Std. Dev.          | 0.200624  | 0.425236  |
| Skewness     | -0.046164 | -0.117627 | Skewness           | -0.303166 | -0.682613 |
| Kurtosis     | 1.872657  | 1.971429  | Kurtosis           | 1.975964  | 2.335261  |
| Jarque-Bera  | 1.066190  | 0.927753  | Jarque-Bera        | 1.180240  | 1.921432  |
| Probability  | 0.586786  | 0.628841  | Probability        | 0.554261  | 0.382619  |
| Sum          | 3.10E+12  | 1.31E+12  | Sum                | 514.9745  | 496.5592  |
| Sum Sq. Dev. | 1.73E+22  | 1.11E+22  | Sum Sq. Dev.       | 0.764747  | 3.435696  |
| Observations | 20        | 20        | Observations       | 20        | 20        |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

#### 2.4. تحليل تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

بقصد تتبع التطور التاريخي للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 نعمل على تمثيل حجم الناتج الصناعي في الشكل التالي:

الشكل رقم 2 : تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

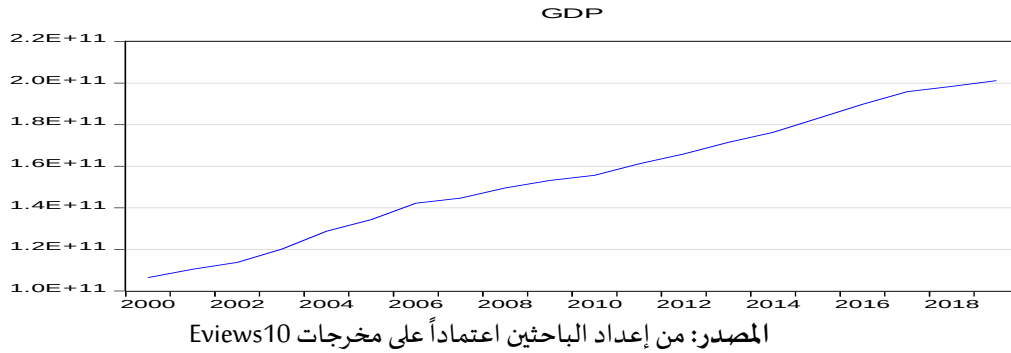
من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ أنّ هناك انخفاض في قيمة الناتج الصناعي في الجزائر من سنة 2000 ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 2003 وذلك بسبب عملية إعادة هيكلة القطاع الصناعي وخصوصة العديد من المؤسسات الصناعية ما أدى إلى تراجع الناتج الصناعي، ورغم ذلك فإن الفترة (2000-2008) تميزت بمعدل تصدير أكبر من الفترة (2009-2019) بعد اعتماد الاستراتيجية الصناعية الجديدة، حيث بلغت صادرات قطاع الصناعة أعلى قيمة قيمة لها 67.124 مليون دولار بنسبة 0.08% من إجمالي الصادرات الكلية للبلد، لتأخذ منحى تنازلي إلى غاية سنة 2019 حيث بلغت نسبة الصادرات للصناعة إلى إجمالي الصادرات الوطنية 0.048% ما يفسر ضعف شديد لتنافسية الإنتاج الصناعي وعجز كبير لقطاع الصناعة في تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلاً عن التصدير.

### 3.4. تحليل تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000:

يهدف تتبع التطور التاريخي لحجم الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000 نعمل على تمثيل حجم الناتج في

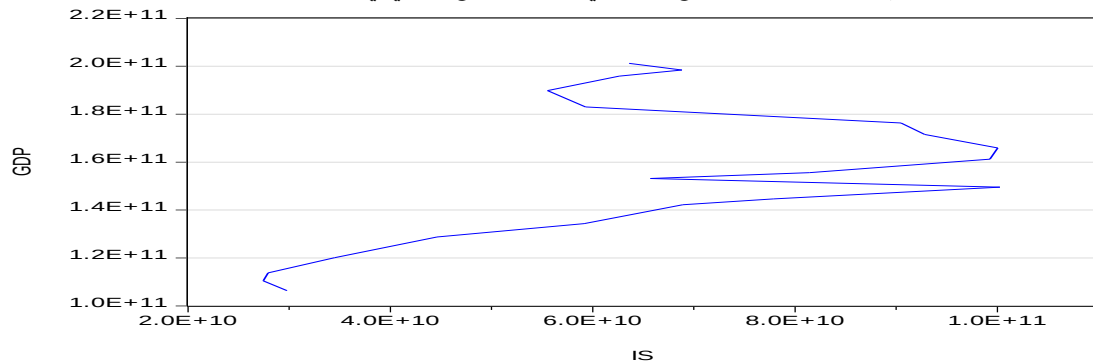
الشكل التالي:

الشكل رقم 3: تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000



يوضح الشكل رقم (03) تزايد مستمر للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بوتيرة متباطئة مع وجود تذبذبات خلال هذه الفترة، ليتزايد بعدها بشكل ملحوظ وصولاً إلى أعلى مستوى له سنة 2019، ومما يلفت الانتباه أنّ الناتج المحلي لم يتأثر بنسبة كبيرة خلال أزمة 2008 حيث لم يعرف انهياراً كبيراً خلال فترة الأزمة وحافظ على استقراره، وهذا التزايد راجع لعدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط والاستثمارات العمومية في البنية التحتية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية منها الموارد البشرية والمالية والتقدم التكنولوجي، تعديل السياسات الاقتصادية بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية، وتوفير الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الاجتماعية والأمنية معاً.

الشكل رقم 4: علاقة تطور الناتج الصناعي بتطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000



من خلال الشكل (4) يمكننا القول أنّ هناك علاقة طردية بين القطاع الصناعي والناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ في الغالب أنه كلما زاد الناتج الصناعي يؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي، وهنا يمكننا القول اقتصادياً على القطاع الصناعي يؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي.

#### 4.4. بناء نموذج اقتصادي قياسي يصف علاقة القطاع الصناعي بالنمو الاقتصادي في الجزائر:

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية تصف مساهمة الناتج الصناعي على الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 فإننا نعمل على شرح وتفسير الناتج المحلي على أساس الناتج الصناعي كمتغير مستقل، ونوع النموذج الذي يصف العلاقة محل الدراسة يتحدد على أساس نتائج الاستقرارية التي تحدد مستويات التكامل لمتغيرات الدراسة. وكمهجه للعمل فإننا في البداية نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبيري على متغيرات الدراسة وذلك لأنها متغيرات اقتصادية كما أن اللوغاريتم يساعد على امتصاص ضغط الزمن، بالإضافة إلى ذلك أن دالة الإنتاج هي دالة أسية وفي البداية ندرس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وفق العديد من الاختبارات القبلية التي تمكننا من الكشف عن درجة تكامل متغيرات النموذج وعندئذ يمكننا تحديد النموذج الأمثل للبيانات المدروسة، والتأكد من صلاحية النموذج المقدر يكون وفق العديد من الاختبارات الإحصائية.

5.4. دراسة استقرارية السلسلتين LIS و LGDP: من أجل القيام بهذه الخطوة نعمل إلى إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات) لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة وهما اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، حيث أننا نتبع منهجية ديكي فولر في تحليل نماذج جذر الوحدة ونعتبر مستوى 10% كحد أعلى لرفض الفرضية الصفرية، وبعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة والاحتمال المرافق لها، وتلخص النتائج في الجدول التالي:

| الجدول رقم 5 : نتائج اختبار إستقرارية السلسلتين LGDP و LIS                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |                    |                    |                                                        |  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------|--------------------------------------------------------|--|
| السلسلة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     | الإحصائية $\tau_c$ | الإحصائية $\tau_t$ | القرار                                                 |  |
| LGDP                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | 2.26               | 3.04               | قبول الفرضية $H_0$ السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS. |  |
| LIS                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | 2.30               | 3.04               | قبول الفرضية $H_0$ السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS. |  |
| <div><div><div>Null Hypothesis: LIS has a unit root<br/>Exogenous: Constant<br/>Lag Length: 1 (Fixed)</div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div><div><div></div><div></div></div></div></div> |                    |                    |                                                        |  |

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول (4) وبالنسبة للمتغيرين LGDP و LIS يدل على وجود جذر الوحدة وباستعمال اختبار ADF وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماماً من القيم الحرجة لـ MacKinnon وما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر من 10%، وعلى الرغم من وجود مركبة الاتجاه العام في المتغيرتين معاً فإنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرارية السلاسل المدروسة كما أنها تخضع للنموذج من نوع DS وبالتالي حتى يمكن جعلها مستقرة فإننا نأخذ الفروق الأولى لهذه السلاسل.

| الجدول رقم 6 : نتائج اختبار إستقرارية السلسلتين DLIS و DLGDP |                   |                   |                                                                             |  |
|--------------------------------------------------------------|-------------------|-------------------|-----------------------------------------------------------------------------|--|
| السلسلة                                                      | الإحصائية $ T_c $ | الإحصائية $ T_t $ | القرار                                                                      |  |
| DLGDP                                                        | 3.59              | 3.04              | رفض الفرضية الصفرية $H_0$ وقبول الفرضية البديلة $H_1$ ،<br>فالسلسلة مستقرة. |  |
| DLIS                                                         | 5.09              | 3.04              | رفض الفرضية الصفرية $H_0$ وقبول الفرضية البديلة $H_1$ ،<br>فالسلسلة مستقرة. |  |

|                                                                                                                                                                                                            |             |                       |             |        |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: DLIS has a unit root<br>Exogenous: Constant, Linear Trend<br>Lag Length: 1 (Fixed)                                                                                                        |             |                       |             |        |
|                                                                                                                                                                                                            | t-Statistic | Prob.*                |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic                                                                                                                                                                     | -5.098200   | 0.0019                |             |        |
| Test critical values:                                                                                                                                                                                      |             |                       |             |        |
| 1% level                                                                                                                                                                                                   | -3.857386   |                       |             |        |
| 5% level                                                                                                                                                                                                   | -3.040391   |                       |             |        |
| 10% level                                                                                                                                                                                                  | -2.660552   |                       |             |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.                                                                                                                                                                      |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation<br>Dependent Variable: D(DLIS)<br>Method: Least Squares<br>Date: 12/07/20 Time: 23:24<br>Sample (adjusted): 2002 2019<br>Included observations: 18 after adjustments |             |                       |             |        |
| Variable                                                                                                                                                                                                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| DLIS(-1)                                                                                                                                                                                                   | -1.346055   | 0.264026              | -5.098200   | 0.0000 |
| D(DLIS(-1))                                                                                                                                                                                                | 0.355346    | 0.178689              | 1.988628    | 0.0593 |
| C                                                                                                                                                                                                          | 0.293893    | 0.072993              | 4.026300    | 0.0006 |
| @TREND("1990")                                                                                                                                                                                             | -0.008641   | 0.002885              | -2.995155   | 0.0067 |
| R-squared                                                                                                                                                                                                  | 0.573366    | Mean dependent var    | -0.004975   |        |
| Adjusted R-squared                                                                                                                                                                                         | 0.515211    | S.D. dependent var    | 0.117587    |        |
| S.E. of regression                                                                                                                                                                                         | 0.081872    | Akaike info criterion | -2.026674   |        |
| Sum squared resid                                                                                                                                                                                          | 0.147468    | Schwarz criterion     | -1.833121   |        |
| Log likelihood                                                                                                                                                                                             | 30.34676    | Hannan-Quinn criter.  | -1.970938   |        |
| F-statistic                                                                                                                                                                                                | 9.856275    | Durbin-Watson stat    | 2.061931    |        |
| Prob(F-statistic)                                                                                                                                                                                          | 0.000257    |                       |             |        |

|                                                                                                                                                                                                              |             |                       |             |        |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root<br>Exogenous: Constant<br>Lag Length: 0 (Fixed)                                                                                                                     |             |                       |             |        |
|                                                                                                                                                                                                              | t-Statistic | Prob.*                |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller test statistic                                                                                                                                                                       | -3.590195   | 0.0171                |             |        |
| Test critical values:                                                                                                                                                                                        |             |                       |             |        |
| 1% level                                                                                                                                                                                                     | -3.857386   |                       |             |        |
| 5% level                                                                                                                                                                                                     | -3.040391   |                       |             |        |
| 10% level                                                                                                                                                                                                    | -2.660551   |                       |             |        |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values.<br>Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18                                           |             |                       |             |        |
| Augmented Dickey-Fuller Test Equation<br>Dependent Variable: D(LGDP,2)<br>Method: Least Squares<br>Date: 12/07/20 Time: 23:16<br>Sample (adjusted): 2002 2019<br>Included observations: 18 after adjustments |             |                       |             |        |
| Variable                                                                                                                                                                                                     | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| D(LGDP(-1))                                                                                                                                                                                                  | -0.907260   | 0.252711              | -3.590195   | 0.0024 |
| C                                                                                                                                                                                                            | 0.078939    | 0.030126              | 2.620290    | 0.0186 |
| R-squared                                                                                                                                                                                                    | 0.446166    | Mean dependent var    | -0.001301   |        |
| Adjusted R-squared                                                                                                                                                                                           | 0.411551    | S.D. dependent var    | 0.111724    |        |
| S.E. of regression                                                                                                                                                                                           | 0.085704    | Akaike info criterion | -1.971398   |        |
| Sum squared resid                                                                                                                                                                                            | 0.117523    | Schwarz criterion     | -1.872467   |        |
| Log likelihood                                                                                                                                                                                               | 19.74258    | Hannan-Quinn criter.  | -1.957756   |        |
| F-statistic                                                                                                                                                                                                  | 12.88950    | Durbin-Watson stat    | 1.952842    |        |
| Prob(F-statistic)                                                                                                                                                                                            | 0.002449    |                       |             |        |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

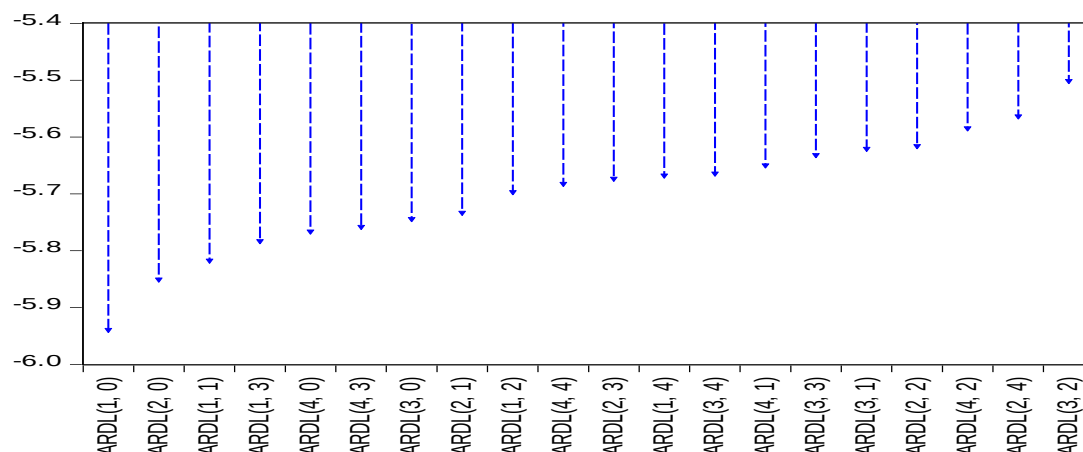
ونتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلتين DLGDP و DLIS تؤكد على عدم وجود جذر الوحدة في جميع النماذج وباستعمال اختبار ADF وبمستوى معنوية أقل 10%، وهذا يؤكد على استقرارية السلسلتين عند الفرق الأول، وبالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى (1)، وعليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات (La Cointegration)، وللتأكد من وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test) والتي تعطينا فيما بعد نموذج ARDL ومنهجياً يجب أولاً استخراج نتيجة اختبار الحدود.

#### 6.4. تحديد درجة التأخير في النموذج:

نقوم أولاً بتحديد درجة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) و Schwarz information criterion (SBC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، نتيجة طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

الشكل رقم 5 : نتائج معيار (AIC) لاختبار طول الإبطاء الأمثل

Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج المقترح (ARDL) الشرطي وباستعمال كل الإبطاءات الممكنة من 0 إلى 4 كحد أعلى والنموذج الأمثل هو الذي يمنحنا أدنى قيمة لمعيار AIC لمتغيرات النموذج وتشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي (1,0) ARDL حسب معيار AIC والذي بلغ أدناه عند القيمة -5.94

7.4. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test):

اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج الصناعي وإجمالي الناتج المحلي عن طريق اختبار الحدود، فبعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل (1,0) ARDL، يمكننا تقدير نموذج (ARDL) الشرطي والنتيجة مسجلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: نتيجة اختبار الحدود

| F-Bounds Test      |          | Null Hypothesis: No levels relationship |      |      |
|--------------------|----------|-----------------------------------------|------|------|
| Test Statistic     | Value    | Signif.                                 | I(0) | I(1) |
| Asymptotic: n=1000 |          |                                         |      |      |
| F-statistic        | 6.265502 | 10%                                     | 3.02 | 3.51 |
| k                  | 1        | 5%                                      | 3.62 | 4.16 |
|                    |          | 2.5%                                    | 4.18 | 4.79 |
|                    |          | 1%                                      | 4.94 | 5.58 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار والمرافقة لفرض العدم ( $F \text{ stat}=6.26$ ) أكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى معنوية 10%، وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل الناتج الصناعي نحو المتغير التابع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

8.4. تقدير معلمات الأجل القصير:

الجدول رقم 8 نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير

| ECM Regression<br>Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |                       |             |           |
|------------------------------------------------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| Variable                                                   | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.     |
| CointEq(-1)*                                               | -0.041191   | 0.003412              | -12.07274   | 0.0000    |
| R-squared                                                  | 0.301448    | Mean dependent var    |             | 0.033533  |
| Adjusted R-squared                                         | 0.301448    | S.D. dependent var    |             | 0.014888  |
| S.E. of regression                                         | 0.012443    | Akaike info criterion |             | -5.884073 |
| Sum squared resid                                          | 0.002787    | Schwarz criterion     |             | -5.834365 |
| Log likelihood                                             | 56.89869    | Hannan-Quinn criter.  |             | -5.875660 |
| Durbin-Watson stat                                         | 1.687746    |                       |             |           |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution.         |             |                       |             |           |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

إن معامل تصحيح الخطأ (-0.04) ذو معنوية إحصائية وبإشارة سالبة وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي يمكننا القول أن 4% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن دور الناتج الصناعي في سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيج الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن، وهذه النتيجة توجي بأن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملاً مشتركاً ولها علاقة توازن في الأجل الطويل.



#### 9.4. تقدير معلمات الأجل الطويل:

الجدول رقم 9: نتيجة تقدير معلمات الأجل الطويل

| Levels Equation<br>Case 1: No Constant and No Trend |             |            |             |        |
|-----------------------------------------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable                                            | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
| LIS                                                 | 0.850884    | 0.486920   | 1.747482    | 0.1010 |
| EC = LGDP - (0.8509*LIS )                           |             |            |             |        |

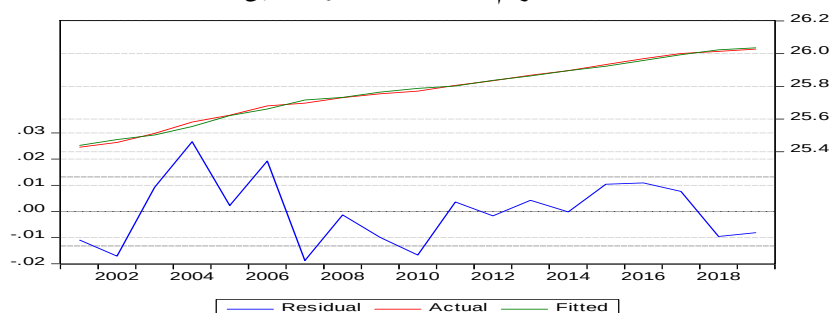
المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أنّ معلمة الأجل الطويل مقبولة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن الناتج المحلي في الجزائر يتأثر وبشكل موجب بالناتج الصناعي وبمرونة قدرها حوالي 0.85 وعلى أساس قيم المرونة السابقة فإن للناتج الصناعي في الجزائر أثر كبير في زيادة إجمالي الناتج المحلي، وهذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحى بالعلاقة الكبيرة للناتج الصناعي بالناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

#### 5. دراسة صلاحية النموذج:

##### 1.5. اختبار التطابق

الشكل رقم 6 : نتيجة اختبار التطابق



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

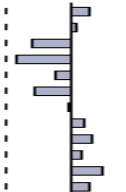
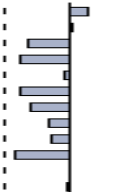
من خلال الشكل رقم 06 يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) والمقدرة (Fitted)، وهذا من شأنه يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر (ARDL (1,0) على بيانات السلسلة المدروسة.

#### 2.5. دراسة دالة الارتباط الذاتي للبواقي:

من أجل التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي نستعرض في البداية دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي النموذج.

الشكل رقم 7 : دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي

Date: 12/08/20 Time: 00:01  
Sample: 2000 2019  
Included observations: 19  
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

| Autocorrelation                                                                     | Partial Correlation                                                                 | AC       | PAC    | Q-Stat | Prob* |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------|----------|--------|--------|-------|
|  |  | 1 0.123  | 0.123  | 0.3358 | 0.562 |
|                                                                                     |                                                                                     | 2 0.030  | 0.015  | 0.3569 | 0.837 |
|                                                                                     |                                                                                     | 3 -0.270 | -0.280 | 2.1728 | 0.537 |
|                                                                                     |                                                                                     | 4 -0.373 | -0.338 | 5.8797 | 0.208 |
|                                                                                     |                                                                                     | 5 -0.105 | -0.033 | 6.1917 | 0.288 |
|                                                                                     |                                                                                     | 6 -0.247 | -0.339 | 8.0635 | 0.233 |
|                                                                                     |                                                                                     | 7 -0.022 | -0.262 | 8.0797 | 0.326 |
|                                                                                     |                                                                                     | 8 0.083  | -0.142 | 8.3295 | 0.402 |
|                                                                                     |                                                                                     | 9 0.155  | -0.138 | 9.2915 | 0.411 |
|                                                                                     |                                                                                     | 10 0.075 | -0.379 | 9.5377 | 0.482 |
|                                                                                     |                                                                                     | 11 0.209 | -0.008 | 11.718 | 0.385 |
|                                                                                     |                                                                                     | 12 0.117 | -0.011 | 12.504 | 0.406 |

\*Probabilities may not be valid for this equation specification.

\*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10



بواقى النموذج مستقلة ذاتيا ومستقرة وهذا لأن كل أعمدة دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقى كلها داخل مجال الثقة، كما أن اختبار *ljung-Box* يؤكد النتيجة السابقة وذلك بالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار.

### 3.5. اختبار الارتباط الذاتي للبواقى:

الجدول رقم 10 : نتيجة الارتباط الذاتي للبواقى

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: |          |                     |        |
|---------------------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                                 | 0.116258 | Prob. F(2,14)       | 0.8911 |
| Obs*R-squared                               | 0.310403 | Prob. Chi-Square(2) | 0.8562 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

نتيجة اختبار (Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقى أكدت أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقى، وهذا على أساس الاحتمالية الموافقة لإحصائية LM التي من خلالها تم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقى.

### 4.5. اختبار الارتباط الذاتي للبواقى:

الجدول رقم 11 : نتيجة اختبار ثبات التباين للبواقى

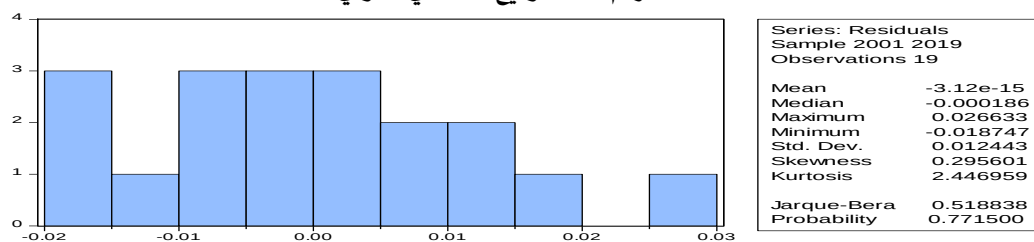
| Heteroskedasticity Test: ARCH |          |                     |        |
|-------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                   | 0.342550 | Prob. F(1,16)       | 0.5665 |
| Obs*R-squared                 | 0.377292 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5391 |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

النتيجة المسجلة في الجدول رقم 11 وهي نتيجة اختبار ARCH تؤكد على عدم وجود أثر ARCH أي أن تباين البواقى ثابت خلال فترة الدراسة، وهذا على أساس الاحتمال الموافقة لإحصائية LM التي من خلالها تم قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين الأخطاء.

### 5.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقى:

الشكل رقم 8 : التوزيع الطبيعي للبواقى



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

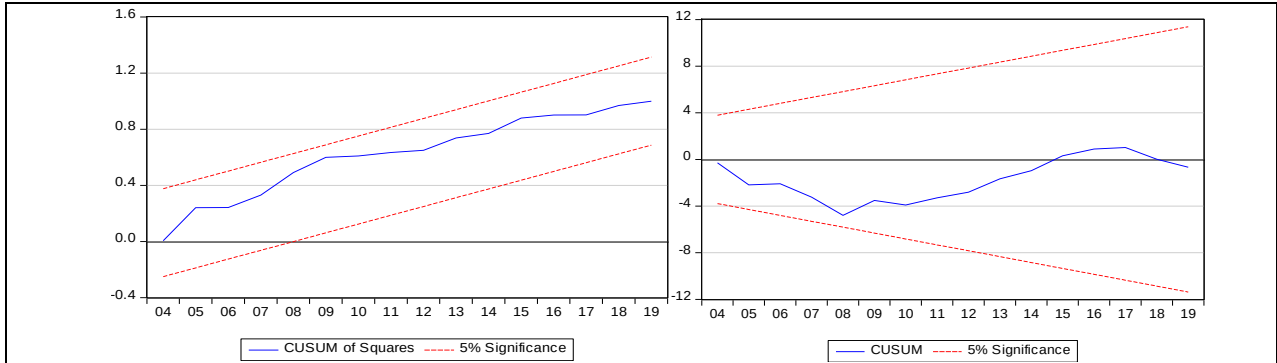
من خلال الشكل رقم (07) نلاحظ أن البواقى تتوزع طبيعياً وهذا على أساس كل الإحصائيات الموجودة في الشكل (06) وبالأخص الاحتمالية التي هي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقى تتوزع طبيعياً. ومنه يمكننا القول بواقى النموذج تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

### 6.5. اختبار استقرارية معالم النموذج:

لكي نتأكد من خلو النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة، وانسجام معلمات الأجل الطويل معلمات الأجل القصير لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقى المعادة (CUSUM)

وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) ونتيجة هذين الاختبارين مسجلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم 9 : نتائج اختبار CUSUM test



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات Eviews10

باستعمال اختبار (CUSUM) نسجل بقاء إحصائية هذا الاختبار داخل مجال الثقة لكل العينات المعتمدة، أما بالنسبة لاختبار (Kolmogorov-Smirnov) فإن الإحصائية (CUSUM SQ) لهذا الاختبار تبقى داخل مجال الثقة طول الفترة المعتمدة، وبالتالي يمكننا التأكيد على عدم حصول أي تغير هيكلي ضمن النموذج وأن معالم النموذج تمتاز بالاستقرارية خلال فترة الدراسة كما أن معلمات الأجل القصير منسجمة مع معلمة الأجل الطويل.

## 6. الخاتمة:

تعتبر الصناعة ضرورية في الجزائر و المحرك الرئيسي في إحداث التنمية الاقتصادية بحكم العلاقة التشابكية في ذاتها ومع القطاعات الأخرى، ومن أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة الأخرى، فرغم تركيز البرامج الاستثمارية على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي المستدام والعامل الرئيسي لرفع مستوى التنمية في البلد إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبياً وليست بالنسب المرجوة. وتأسيساً على هذا وجب انتهاز استراتيجيات تعمل على تطوير قطاع الصناعة تتضمن تخصيص فضاءات مناسبة ومهيئة من حيث الموقع والمرافق ومتطلبات النشاط الصناعي. بالإضافة إلى إنشاء أجهزة ووضع آليات من شأنها تجسيد وترقية العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات ومراكز البحث والهيئات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بغرض تحقيق تنمية مستدامة .

## 7. التوصيات :

إن رفع الأداء التصنيعي في الاقتصاد الجزائري يتطلب توافر مجموعة من المقومات لضمان نجاحه، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بتوفير شبكات متكاملة من المعلومات التصنيعية عن مختلف الفروع التصنيعية، لتسهيل تنفيذ استراتيجية صناعية واضحة المعالم؛
- تبني سياسة متكاملة للتنمية التكنولوجية بما يتفق وموارد الدولة وإمكانياتها المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم العائد من استغلال هذه الموارد والرفع من الناتج المحلي الإجمالي ؛

– العمل على توفير قدر كبير من التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى التي تشكل امتدادات خلفية أو أمامية له؛

– ضرورة توفير المناخ الاستثماري الملائم قصد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى تتمكن من نقل التكنولوجيا الصناعية الحديثة المتطورة إلى الجزائر.

## 8. قائمة المراجع:

- البنك الدولي . (/). بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي : <https://data.albankaldawli.org/country/DZ> .
- البنك الدولي . (2000-2019). التقارير السنوية المتاحة على الموقع الإلكتروني التالي :. تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart>
- الصندوق النقد العربي. (2000-2019). ، النشرات الفصلية للأسواق المال . تم الاسترداد من <https://www.amf.org.ae/ar/amdbqrt>
- بنك الجزائر . (2000-2019). النشرات الثلاثية للبنك الجزائر . تم الاسترداد من [https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_AR.htm](https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm)
- صالح العصفور. (2012). سياسات التنافسية. المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11 ، العدد 115 ، الكويت ، .
- عبود زرقين. (2009). ، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر. مجلة بحوث اقتصادية وعربية ، العدد 45.
- عيسات العربي براهمي السعيد .، (2011). " مساهمة المناطق الصناعية في التخفيف من البطالة بالجزائر - دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريج " ، يومي 15-16 نوفمبر . الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. جامعة المسيلة.
- فكارشة سفيان حميد بن نية . (2018). الاستراتيجية الصناعية و دورها في دعم الصادرات الوطنية" ، . الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. جامعة لونيسسي علي- البليدة .
- قطاف عبد القادر. (2017). ، "مدى نجاعة البنوك الإسلامية للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية –واقع وحلول لتجارب عربية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة). ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط.
- محمد زوزي. (2010). " : استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية. مجلة الباحث، العدد الثامن، جامعة ورقلة الجزائر..

## تداعيات التضخم المستورد وتقلبات اسعار الصرف على قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1990-2019

### The repercussions of imported inflation and exchange rate fluctuations on the manufacturing sector during the period 1990-2019

دحمانى فاطمة<sup>1</sup>، بوضياف سامية<sup>2</sup>، بهلولي فيصل<sup>3</sup>

Dahmani fatima<sup>1</sup>, boudiaf samia<sup>2</sup>, behloulou fayçal<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة البليدة 02 (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة البليدة 02 (الجزائر)

#### ملخص:

تهدف الدراسة الى إيجاد العلاقة بين ناتج القطاع الصناعات التحويلية كمتغير تابع والتضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف و مؤشر الانفتاح الاقتصادي كمتغيرات مستقلة من خلال استخدام برنامج *EViews. 10* وذلك بعرضنا لواقع قطاع الصناعات التحويلية من مساهمته في الناتج الإجمالي ومساهمته في الصادرات والواردات وحتى نصيب الفرد وانتاجية العامل .

اما الدراسة الإحصائية من خلال اجراء الاختبارات اللازمة توصبنا الى وجود علاقة طردية بين الناتج الصناعي و التضخم المستورد في المدى الطويل اما مع باقي المتغيرات المستقلة وجود علاقة طردية في المدى القصير والطويل مما يفسر ان هذه المتغيرات تعمل على التأثير في الناتج الصناعي من خلال السياسة تحرير التجارة الخارجية المنتهجة .

كلمات مفتاحية: صناعة التحويلية، التضخم المستورد، الناتج الإجمالي، تقلبات أسعار الصرف.

تصنيفات JEL: L60, E31, E01, F31.

#### Abstract:

The study aims at finding the relationship between manufacturing output as a dependent variable, imported inflation, exchange rate fluctuations and the economic openness index as independent variables through using *EViews10* program by exposing the reality of the manufacturing sector from its contribution to GDP and its contribution to exports and imports to per capita and worker productivity.

The statistical study, by conducting the necessary tests, has found a correlation between industrial output and long-term imported inflation, and with other independent variables, there is a long-term, short-term correlation, which explains that these variables influence industrial output through the adopted foreign trade liberalization policy.

**Keywords:** Manufacturing industry; imported inflation; GDP; exchange rate fluctuations.

**JEL Classification Codes:** L60, E31, E01, F31.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: بوضياف سامية . الإيميل: docteur.boudiaf.s@gmail.com

## 1. مقدمة:

بات من الضروري الخروج من دائرة الاقتصاد الواحد أو ما يعرف بالاقتصاد النفطي نظرا للتذبذبات التي تحدث في أسعاره والعوامل المؤثرة فيه , والذي ينعكس مباشرة على الاقتصاد ككل وعلى الافراد , لذا يستوجب على الدولة الجزائرية إعادة النظر في تشكيلة اقتصادها والتوسع في قطاعات أخرى قصد التنوع و الحفاظ على التوازن العام. ويعتبر قطاع الصناعات التحويلية احدى القطاعات المهمة الذي يمس الافراد مباشرة نظرا لنوعية انتاجاته الاستهلاكية من جهة , ومن جهة أخرى مساهمته في تطوير الصناعة ككل وفتح المجال امام المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توسيع الاستثمار والذي يعود بالفائدة في تحسين مؤشرات الاقتصاد كمعدلات البطالة, التشغيل, وتحسين الدخل الفردي , مما يتطلب توسيعه , من خلال دراسة هذا القطاع من حيث إيجابياته وسلبياته او معيقاته حتى يتسنى وضع سياسات واستراتيجيات وآليات للنهوض به.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف على قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر؟  
وقصد الإجابة على هذه الإشكالية يمكن وضع الفرضيات التالية :

- يوجد علاقة بين التضخم المستورد ونتاج قطاع الصناعات التحويلية ذو دلالة إحصائية .
- يوجد علاقة بين تقلبات أسعار الصرف ونتاج قطاع الصناعات التحويلية ذو دلالة إحصائية.

## اهمية الدراسة:

ترجع أهمية الموضوع لأهمية القطاع في حد ذاته:

- القطاع جد حساس يمس الإنتاج الاستهلاكي بالدرجة الأولى وبالتالي حاجيات افراد المجتمع.
- الدول الجزائرية تولى أهمية بالغة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها أصبحت مفتاح تقدم الدول هذه الأخيرة نشاطاتها تندرج معظمها في فروع الصناعة التحويلية.

## اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى :

- البحث في المتغيرات التي تؤثر على القطاع من حيث قيمته المضافة حتى نستدرك الانخفاض والتراجع الممكن ان يحدث.
- دراسة المعوقات التي تحول دون تقدم القطاع.

## منهج الدراسة:

تم استعمال منهج الاحصائي التحليلي لدراسة العلاقة والاثـر بين التضخم المستورد وأسعار الصرف ونتاج القطاع الصناعة التحويلية باستعمال برنامج **EIEWS.10** خلال الفترة 1990-2019 دراسات سابقة :

لقد تناول الباحثين موضوع الصناعات التحويلية كل من منظور معين فمنهم من بحث في تأثير المتغيرات عليها ومنهم من قام بدراسة مقارنة مع دول أخرى والبعض الآخر أراد بناء نموذج اقتصادي لدراسة الأثر , والان نعرض بعض الأبحاث:

- دراسة عباس لفترة كنهـر العقابي, شيماء خطاب عبيد" دراسة إحصائية واقتصادية لدالة الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011 " مجلة كلية الكوت الجامعة العراق , العدد 1 , 29-30 نيسان 2017 (العقابي و عبيد, العدد 1 , 2017, الصفحات ص ص604-641)

تناول الباحثان دراسة وتحليل لدالة الإنتاج لقطاع الصناعات التحويلية 1970-2011 بعد التطرق بإيجاز لدوال الإنتاج لهذا القطاع وواقعه في العراق من خلال ذكر الإمكانيات والمعوقات ليقوم الباحثان ببناء النموذج القياسي بالاعتماد على دالة كوب دوكلاس مع اجراء كل الاختبارات اللازمة حيث توصل الى ان الصناعة في العراق كثيفة العمالة وهي ما يساعد في تدني قطاع الصناعة التحويلية.

- دراسة ساعة باية ,بوترية وهيبة " الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة تحليلية" مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 20 العدد 03 جامعة الجزائر 03-2017 (ساعو و بوترية ، المجلد 20 العدد 03 , 2017, الصفحات ص ص25-39)

في هذه الدراسة قام الباحثان بعرض تطورات أنشطة الصناعة التحويلية المتعارف عليها كالصناعة الغذائية , الصيدلانية وغيرها بعرض تطورها واهم المؤسسات القائمة في كل نشاط مع مساهمتها في القيمة المضافة والناتج, ليتوصلا الى تسجيل نتائج إيجابية في بعض الفروع غير انه في الاجمال الطلب المتزايد لا يمكن تغطيته بالعرض.

## 2. الصناعة التحويلية واصنافها :

الصناعة في حد ذاتها هي العملية الإنتاجية لمنتج نهائي او نصف نهائي ( نصف جاهز ) والتي تحتوي على العديد من الفروع والانواع كل حسب المعيار المعتمد للتصنيف , حيث نجد معيار أهمية المنتج التي يقسم الصناعة الى صنفين خفيفة وثقيلة ومعيار التكنولوجيا المستخدمة ونجد الصناعة منخفضة التكنولوجيا , ومتوسطة التكنولوجيا , وعالية التكنولوجيا , ومعيار الحجم ونجد الكبيرة والمتوسطة والصغيرة , اما التصنيف الدولي نجد التعدين والمقالع, الكهرباء والماء والغاز , والصناعات التحويلية , اما المعيار الأكثر تداولاً حسب العملية الإنتاجية نجد استخراجية و تحويلية , اذ ان الملاحظ ان الصناعة التحويلية موجودة في معيارين لأهميتها وهي موضوع الدراسة .

### 1.2 تعريف الصناعة التحويلية:

- نجد العديد من التعريفات للصناعة التحويلية لتعدد الهيئات والاقتصاديين الذين تناولوا هذا الموضوع نذكر منها :
- وفق هيئة الأمم المتحدة تعد الصناعات التحويلية عمليات تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية او عضوية بهدف الوصول الى مواد جديدة عن طريق استخدام وسائل يدوية او الية , سواء طبقت في المنازل او المصانع (شبع , 2008, صفحة ص 03).
- هي عبارة عن صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية الى منتجات نهائية او منتجات وسيطة , أي هي الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها الى شكل اخر قابل للاستفادة منه . (بلغتو و مغنية موسوس , 2010, صفحة ص5).
- هي احد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام التي تستخرج من الطبيعة , وكذا الاتية من القطاع الزراعي لغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة تشبع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية. (دراجي و حسيني , 2018, صفحة ص 03)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصناعات التحويلية على انها فرع من فروع القطاع الصناعي يعمل على تحويل المواد الخام ( الأولية ) الى منتجات يمكن استخدامها او استهلاكها نهائيا , وبالتالي هي عملية إنتاجية.

## 2.2 أصناف الصناعات التحويلية:

هناك تضارب نوعا ما في أنواع الصناعات التي تندرج ضمن الصناعات التحويلية سواء في التسميات او النشاط في حد ذاته , الا انه جاء التصنيف القياسي الدولي ( isic ) وهي اختصار ( international standard industrial classification ) وهو تصنيف مرجعي دولي يعمل على توفير مجموعة من فئات الأنشطة التي يمكن استخدامها لجمع وتحليل

الإحصاءات حسب هذه الأنشطة في كافة المسوح الإحصائية والذي ظهر اول مرة سنة 1948 , الا انه بتطور الصناعات و ظهور صناعات أخرى عرف عدة تنقيحات (غربية، 2017، صفحة ص 03).

|        |          |        |                    |          |
|--------|----------|--------|--------------------|----------|
| isic 1 | عام 1958 | isic 3 | عام 1990, isic 3.1 | عام 2004 |
| isic 2 | عام 1968 | isic 4 | عام 2008           |          |

والذي يستخدم من اجل الترميز للأنشطة الاقتصادية والقطاعات, وكذا في احصائيات التجارة الخارجية والسكانية وغيرها , والذي قام به الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة قسم التصنيفات الإحصائية .  
حيث ضم التصنيف القياسي الدولي الموحد الأنشطة التالية للصناعات التحويلية: (مخضار، 2018، الصفحات ص ص 99-100)

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات و التبغ .
- صناعة المنسوجات والملابس والصناعة الجلدية .
- صناعة الخشب و منتوجاته.
- صناعة الورق و المنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري والمطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير معدنية.
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة و الآلات والمعدات.
- صناعات تحويلية أخرى ( مثل المجوهرات و الصياغة والاحجار الكريمة.

كما قام صندوق النقد العربي هو الآخر بعرض فروع الصناعات التحويلية كالتالي وهو المعمول به في المركز التجارة العالمي. (العربي، الاقتصاد العربي الموحد، 2019).

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| - الكيماويات العضوية   | - منتجات الحديد الخام |
| - الكيماويات غير عضوية | - الجلود              |
| - المنتجات البلاستيكية | - الملح والكبريت      |
| - الورق                | - الاسمدة             |
| - الأجهزة الالكترونية  | - المنتجات الصيدلانية |
| - صناعة الأسماك        | - الألمنيوم           |

اما في الجزائر وحسب الديوان الوطني للإحصاء قد قام بتقسيم فروع القطاع الصناعة التحويلية الى : (منيبي، 2016، صفحة ص 127)

- |                                |                                        |
|--------------------------------|----------------------------------------|
| - الطاقة والمحروقات            | - الصناعة الكيماوية والمطاط والبلاستيك |
| - المناجم والمحاجر             | - الصناعة الغذائية التبغ والكبريت      |
| - صناعة الحديد والصلب والتعدين | - الصناعة النسيجية                     |
| - والصناعة الميكانيكية         | - صناعة الخشب و الورق                  |
| - مواد البناء الفخار والزجاج   | - صناعة الجلود والاحذية                |

لكن الملاحظ ليس هناك اختلاف كبير في التقسيمات المعتمدة بل هي فقط في التسميات او جمع ودمج بض الأنشطة في عنوان واحد او فصلها من اجل التدقيق اكثر , الا ان المجموع يبقى مادامت الأنشطة نفسها.

### 3. واقع الصناعة التحويلية في الجزائر:

سنطرق لواقع الصناعة التحويلية ودورها في الاقتصاد وتنميته ومساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية من خلال:

- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام.
- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في توفير مناصب شغل.
- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في صادرات الجزائر.
- سلم أجور الفئة العاملة في القطاع.

#### 1.3 مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الخام:

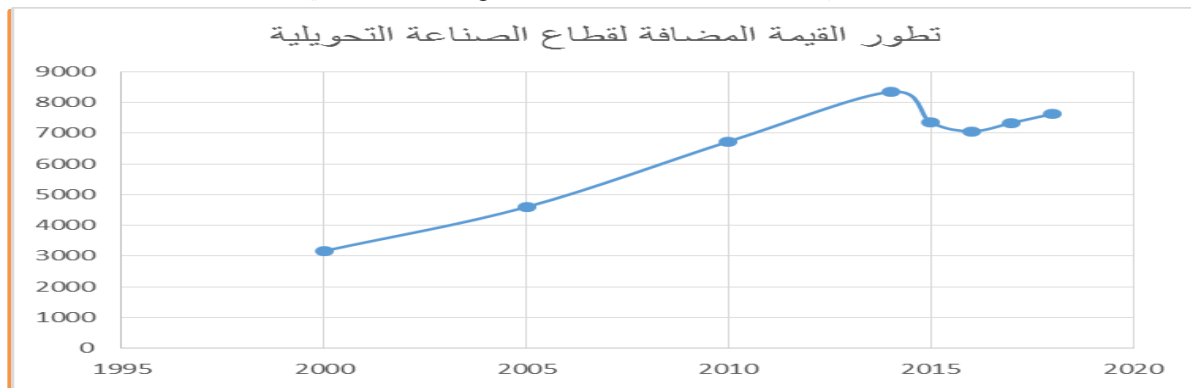
يعتبر الناتج المحلي الخام من اهم المؤشرات لاقتصاديات الدول الذي يعكس تقدمها ورفاه افراد مجتمعا ويقاس انتاجها ودخلها الناتج عن جميع النشاطات القائمة داخل الدولة بمختلف صيغها القانونية العمومية والخاصة , لذا ونحن ندرس الصناعات التحويلية في الجزائر كان لابد من التعرج لمساهمتها في الناتج المحلي الخام حتى نتتبع مدى تطورها ومكانتها في الاقتصاد الجزائري و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (01): مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2010 | 2005 | 2000 |                                                      |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------------------------------------------------------|
| 7627 | 7335 | 7060 | 7349 | 8342 | 6727 | 4596 | 3167 | قيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار امريكي) |
| 4.3  | 4.4  | 4.4  | 4.3  | 4.1  | 5.0  | 4.3  | 7.2  | نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %            |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2001، صفحة ص 110)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2006، صفحة ص 83)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2011، صفحة ص 287)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2015، صفحة ص 260)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2016، صفحة ص 280)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2017، صفحة ص 281)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2018، صفحة ص 285)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019، صفحة ص 289)

الشكل رقم (01) : تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2001)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2006)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2011)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2015)، (العربي،



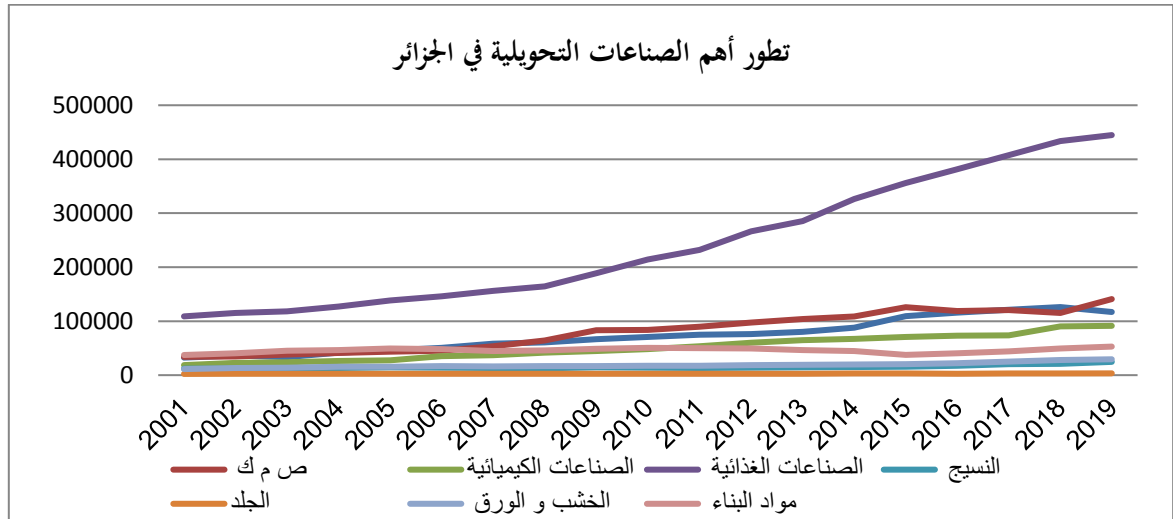
تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2016)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2017)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2018)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019)

الملاحظ من الجدول تطور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية اذ سجل أعلى قيمة لها سنة 2014 حيث بلغت 8342 مليون دولار لتعاود الانخفاض في سنة 2015 و 2016 لتعود وترتفع نوعا ما من جديد وذلك راجع الى تدني قيمة الدينار من جهة وانخفاض أسعار النفط مما أدى الى حدوث أزمة داخل الاقتصاد وبالتالي تراجع المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات التحويلية، غير ان نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لم تأخذ نفس الاتجاه، اذ انها كانت مرتفعة في سنة 2000 بنسبة 7.2 % لتتخفض في السنوات الباقية وتبقى شبه ثابتة وذلك راجع الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمجموع من طرف القطاعات الأخرى هذا من جهة ونقص في القيمة المضافة للصناعات التحويلية من جهة أخرى وهذا ما انعكس على نسبة المساهمة وهذا كله راجع للظروف الاقتصادية ابتداء من أزمة سنة 2008 وانخفاض أسعار البترول سنة 2014.

### 2.3 تطور أهم الصناعات التحويلية في الجزائر:

في هذه النقطة سنحاول ابراز تطور فروع الصناعة التحويلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2): تطور أهم الصناعات التحويلية في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء (للاحصاء، سبتمبر 2011، الصفحات ص ص 03-

(14) (ONS, Collections Statistiques N° 215/2020, pp. P P 93-94)

هدفت خطط الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ سنة 2000 الى تحويل بنية الاقتصاد الجزائري من بنية زراعي – استخراجي الى بنية صناعي – زراعي متنوع، وبنيت هذه الخطط على مجموعة من السيناريوهات التي كانت تتوقع ان يتم توظيف الموارد الهائلة خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2002 لتصحيح الاختلال الهيكلي ورفع معدلات التصنيع، غير ان ما تحقق هو ان تلك الاختلالات قد تفاقمت بفعل السياسات الاقتصادية غير العقلانية التي طبقت خلال الفترة (2000-2019) والتي ظلت تركز على الاستغلال الجائر للثروة النفطية – واعتماد نهج سياسة الباب المفتوح على صعيد التجارة الخارجية وما ترتب على ذلك من اغراق السوق الجزائرية بالسلع من مختلف دول العالم دون مراعاة حماية المنتج المحلي او المستهلك الجزائري، وقد ادت هذه السياسة الى احتضار بعض الصناعات التحويلية مثل صناعة النسيج التي عرفتها مساهمتها في الناتج الصناعي تراجع كبير من 4.68% سنة 2001 الى 2.7% سنة 2019، بالإضافة الى كل من صناعة الجلود و صناعة الورق. في حين نجد الفروع الأخرى من الصناعة التحويلية مثل الصناعة الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية (ص ا ك و) التي هي في الحقيقة صناعة تركيبيية عرفت نوعا ما انتعاشا، حيث سجلت مساهمتها في الصناعة التحويلية ارتفاعا من 13.21% سنة 2001 الى 17.82% سنة 2009، لتعرف بعدها تذبذب بسبب القرارات الحكومية في هذا المجال. كما تشير

البيانات الإحصائية إلى أن فرع الصناعة الغذائية هو الفرع الوحيد الذي عرف ارتفاعاً مستمراً خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبته في قطاع الصناعات التحويلية ما بين 40% و 49%.

### 3.3 موقع الصناعات التحويلية في التجارة الخارجية:

#### 1.3.3 مساهمة الصناعات التحويلية في الصادرات :

التجارة الخارجية ركيزة من ركائز الاقتصاد الحديث الذي يعكس التبادلات الخارجية بين الدول والتي توفر الأسواق لتصريف الفائض الإنتاجي بالدرجة الأولى مقابل الحصول على العملات الصعبة التي أصبحت تستعمل كاحتياطات للاقتصاد لمواجهة الالتزام وانخفاض العملات بالإضافة إلى كثير من الامتيازات، وتنوع الصادرات يعكس التنوع الإنتاجي والخدمات مما يزيد من قوة الاقتصاد، وقطاع الصناعة التحويلية له نصيب من صادرات الجزائر.

#### الجدول رقم (02) : صادرات انتاج قطاع الصناعة التحويلية.

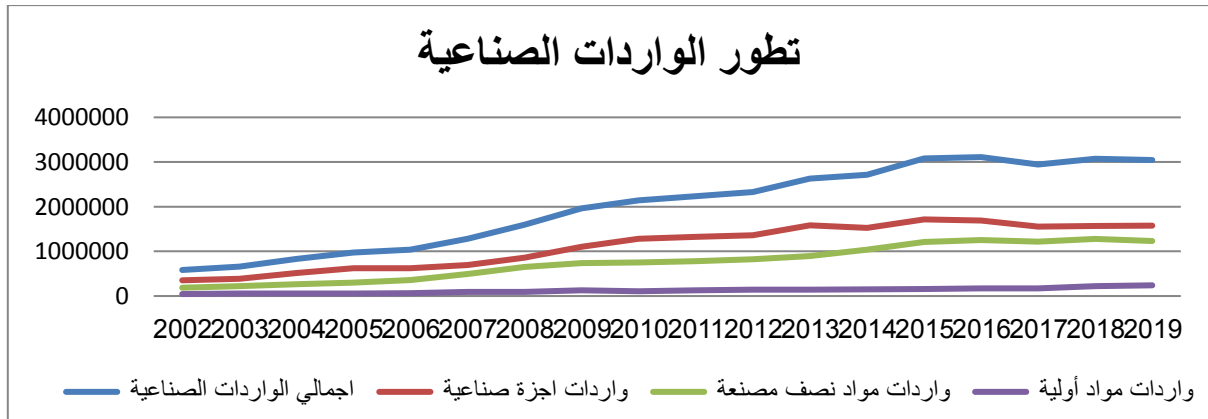
| 2017   | 2016   | 2015 | 2014   | 2013   | 2009  | 2008   | 2000  |                                                   |
|--------|--------|------|--------|--------|-------|--------|-------|---------------------------------------------------|
| 1501.8 | 1328.6 | 1776 | 2140.5 | 1559.4 | 903.9 | 1268.8 | 506.7 | قيمة صادرات قطاع الصناعة التحويلية (بمليون دولار) |
| 4.3    | 4.6    | 4.7  | 3.4    | 2.4    | 2.0   | 1.6    | 2.3   | نسبة مساهمتها في صادرات الجزائر                   |

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد من أعداد الباحث بالاعتماد على (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2011، صفحة ص331)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2015)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2016)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2017)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2018)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019) الملاحظ أن قيمة صادرات قطاع الصناعة التحويلية في تذبذب إذ تحسنت سنة 2008 لتعاود الانخفاض في السنوات التي تلتها مباشرة لتعود وتحسن 2013 و 2014 لتحافظ بعد ذلك على ثباتها نوعاً ما، والتحسين هذا راجع لعدة عوامل تشجيعية كالنظام الضريبي المعتمد في الجزائر وصيغ التمويلات التسهيلية المتبناة في السياسة العامة للبلد مثل لونساج، إلا أن الظروف الاقتصادية السائدة بعد الأزمة العالمية 2008 تدهورت الظروف لتتراجع بعدها صادرات هذا القطاع، لكن عند المقارنة بنسبتها من مجموع الصادرات نلاحظ ارتفاعها في جميع السنوات رغم انخفاض قيمتها وهذا يعكس تراجع مجموع الصادرات للبلد لتراجع الاقتصاد ككل ونقص المشاريع والفساد الذي طغى على كل الفروع والقطاعات.

#### 2.3.3 تطور الواردات الصناعية :

الشكل التالي يبين تطورها

#### الشكل رقم (03): تطور الواردات الصناعية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات الديوان الوطني للإحصاء (ONS, Collections Statistiques N° 215/2020) عرفت الواردات الصناعية ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2002-2019، حيث سجلت منحنى تصاعدي الى غاية سنة 2016، اين سجلت انخفاض بطيئا ويمكن ارجاع هذا الى السياسة الترشيدية التي قامت بها الحكومة بعدما عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا سنة 2014، كما نلاحظ من الشكل اعلاه ان واردات الاجهزة الصناعية اتت في المركز الاول ثم تلتها في المركز الثاني واردات مواد نصف المصنعة، وبعدها واردات مواد اولية حيث هذه الاخيرة سجلت مستويات ضئيلة جدا.

3.4. مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في توفير مناصب شغل:

ان السياسات المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية تهدف دائما الى تقليص معدلات البطالة من خلال وضع سياسات و استراتيجيات لتوفير مناصب شغل على المستويين العام والخاص كون هذا المؤشر يعكس تطور البلد ورفاه افراد بتوفير مستوى معيشي لائق، والصناعة التحويلية بأنشطتها وتوسعها تعمل على امتصاص اكبر قدر من البطالة.

الجدول رقم (03) : نسبة مساهمة أنشطة الصناعة التحويلية في توفير مناصب شغل

|      | كيمياء ومطاط | صناعة غذائية | النسيج | الجلود والاحذية | الخشب و الورق |
|------|--------------|--------------|--------|-----------------|---------------|
| 2010 | 20.17        | 40.2         | 23.20  | 2.87            | 13.5          |
| 2011 | 15.78        | 40.20        | 22.35  | 3.06            | 18.62         |
| 2012 | 16.28        | 43.32        | 16.19  | 3.47            | 20.74         |
| 2013 | 15.82        | 43.88        | 16.39  | 3.48            | 20.44         |
| 2014 | 15.21        | 45.2         | 16.07  | 3.64            | 19.89         |
| 2015 | 14.89        | 46.09        | 15.74  | 3.57            | 19.71         |

المصدر: (دراجي و حسيني، 2018)

تغيرت نسبة المساهمة في توفير مناصب شغل خلال الفترة سواء بالارتفاع او الانخفاض بكل نشاط غير ان الصناعة الغذائية حافظت نوعا ما على استقرارها والتي سجلت اكبر النسب في جميع السنوات نظرا للأهمية البالغة لهذا القطاع في حياة الاشغال حيث بلغت 46 % اما نشاط الجلود والاحذية جد متأخر حيث سجل نسب متدنية في توفير مناصب الشغل.

3.5. نصيب الفرد من الناتج الصناعي وإنتاجية العامل :

لابد من التعرّج لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الصناعي قصد توضيح القيمة المضافة الذي يتحصل عليها افراد البلد من قطاع الصناعة والتي تعكس بدرجة كبيرة مدى تطور الاقتصاديات ورفاهية الافراد هذا من جهة، من جهة أخرى لابد نقيس الإنتاجية للعاملين في القطاع حتى نتمكن من معرفة القيمة المضافة لكل عامل .

جدول رقم (04) : إنتاجية العامل ونصيب الفرد من الناتج الصناعي.

الوحدة: دولار امريكي

|                              | 2011  | 2014  | 2015 | 2016 | 2017  | 2018 |
|------------------------------|-------|-------|------|------|-------|------|
| نصيب الفرد من الناتج الصناعي | 2170  | 1655  | 1106 | 809  | 961   | 1100 |
| إنتاجية العامل               | 12496 | 12292 | 7931 | 5850 | 10338 | 8305 |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد من اعداد الباحث بالاعتماد على (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2011)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2015)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2016)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2017)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2018)، (العربي، تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2019).

الملاحظ من الجول تدنى نصيب الفرد من قطاع الصناعة التحويلية والذي سجل أعلى قيمة سنة 2011 ب 2170 دولار ليتراجع في باقي السنوات ويسجل انخفاض قيمة سنة 2016 وذلك راجع للركود الذي حصل في اقتصاديات العام ككل نتيجة انخفاض أسعار النفط مما دفع العديد من المؤسسات لتقليص الإنتاج وفي بعض الأحيان إلى تسريح العمال وهذا ظهر كذلك في إنتاجية العامل التي وصلت 5850 دولار للعامل، ليعاود التحسن نوعاً ما في السنتين 2017 و 2018 .

#### 4 . الدراسة التطبيقية لتداعيات التضخم المستورد وتقلبات أسعار الصرف على الناتج الصناعي ( قطاع الصناعات التحويلية)

تتمثل المتغيرات الأساسية لهذه الدراسة في الناتج الحقيقي لقطاع الصناعات التحويلية في الجزائر (LIND) كمتغير داخلي (متغير تابع) و مؤشر الانفتاح الاقتصادي (LTXO) ، سعر الصرف الحقيقي (LTCH) و التضخم المستورد ممثل في أسعار الواردات (LPIMP) كمتغيرات خارجية ، ولتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات تم استخدام بيانات سنوية خلال الفترة (1990-2019).

##### 1.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ( المتغيرات قيد الدراسة).

من أجل الكشف عن رتبة استقرارية (سكون) المتغيرات المدرجة في النموذج ، استعملنا اختبار ديكي فولر الموسع ADF ، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (05): اختبار جذر الوحدة

| المتغيرة | عند المستوى        |                     |                         | الفرق الاول         |                     |                         | درجة التكامل |
|----------|--------------------|---------------------|-------------------------|---------------------|---------------------|-------------------------|--------------|
|          | ثابت               | ثابت فقط            | بدون ثابت أو اتجاه زمني | ثابت واتجاه زمني    | ثابت فقط            | بدون ثابت أو اتجاه زمني |              |
| LIND     | -4.280<br>(0.11)   | -2.07<br>(0.25)     | 3.916<br>(0.99)         | -6.375<br>(0.001)** | -6.242<br>(0.00)**  | -3.860<br>(0.00)**      | I(1)         |
| LPIMP    | -2.006<br>(0.571)  | -6.21<br>(0.849)    | 0.998<br>(0.911)        | -3.456<br>(0.06)*   | -3.521<br>(0.014)** | -3.238<br>(0.002)**     | I(1)         |
| LTCH     | -7.477<br>(0.00)** | -4.231<br>(0.007)** | -1.75<br>(0.006)**      | -                   | -                   | -                       | I(0)         |
| LTXO     | -1.68<br>(0.731)   | -1.570<br>(0.484)   | -1.533<br>(0.115)       | -5.198<br>(0.001)** | -5.232<br>(0.000)** | -5.308<br>(0.000)**     | I(1)         |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.10

\*\*:(.) مقبول عند مستوى معنوية 5%.

\*(.) مقبول عند مستوى معنوية 10%.

تبين نتائج ADF الموضحة في الجدول اعلاه ، بان كل من سلسلة الانتاج الحقيقي للصناعات المصنعة (LIND) ، وسلسلة التضخم المستورد (LPIMP) ، وسلسلة الانفتاح الاقتصادي (TXO) مستقرة عند الفرق الاول ، أي متكاملة من الدرجة I(1) ، أما سلسلة سعر الصرف الحقيقي (LTCH) متكاملة من الدرجة I(0) أي مستقرة عند المستوى (Level).

نلاحظ مما سبق ان متغيرات الدراسة مستقرة عند مستويات مختلفة ، I(0)، I(1)، وهذا ما يدعونا الى اختيار نموذج ARDL المطور من طرف مجموعة من الباحثين ((shin (1999), peasaran et all (2001) حيث يجمع هذا النموذج بين نموذج الانحدار الذاتي الخطي ونموذج فترات الابطاء الموزعة ، وما يميز هذا الاختبار انه يتمتع بخصائص افضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة باختبار التكامل المشترك (Granger 1987) ، كما ان ARDL يأخذ عدد كافي من فترات الابطاء للحصول على افضل النتائج ، كما ان فترات الابطاء تكون فيه مختلفة عكس نموذج VAR الذي يأخذ بعدد الفترات المتساوي بالنسبة لكل

المتغيرات (الداخلية و الخارجية) ، كما يمكن فصل تأثيرات الاجل القصير على الاجل الطويل (زدون، 2015، الصفحات ص 133-147)

#### 2.4 اختبار السببية:

باستعمال اختبار السببية لغرانجر Granger، أوضحت النتائج ان مؤشر الانفتاح الاقتصادي لا يسبب الانتاج الحقيقي للصناعات المصنعة في الجزائر عند اي مستوى من الابطاءات ، و اي مستوى من مستويات الدلالة الاحصائية. في حين كل من التضخم المستورد و سعر الصرف الحقيقي يسبب الانتاج الحقيقي للصناعات المصنعة في الجزائر.

جدول رقم (06): نتائج اختبار غرانجر للسببية

| Lags 3           | Lags2            | Lags 1           |                    |
|------------------|------------------|------------------|--------------------|
| F- stat          | F- stat          | F- stat          |                    |
| 15.36<br>(0.00)  | 3.266<br>(0.05)  | 14.775<br>(0.00) | LIND لا يسبب LPIMP |
| 5.198<br>(0.000) | 6.782<br>(0.004) | 24.62<br>(0.00)  | LIND لا يسبب LTCH  |
| 1.952<br>(0.317) | 0.131<br>(0.782) | 0.984<br>(0.330) | LIND لا يسبب LT XO |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.10.

#### 3.4 اختبار حدود التكامل المشترك

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك ، نقوم بحساب احصائية (F) من خلال (wald test) ، حيث يتم اختبار فرضية العدم ( $H_0$ : عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الاجل)، مقابل الفرضية البديلة ( $H_1$ : وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في الاجل الطويل )، والجدول التالي يبين نتائج اختبار الحدود (Bounds test).

جدول رقم (07): اختبار bounds

| Test statistic | Value | Sig | I(0)  | I(1)  |
|----------------|-------|-----|-------|-------|
| F-statistic    | 20.18 | 10% | 2.676 | 3.586 |
| K              | 3     | 5%  | 3.272 | 4.306 |
|                |       | 1%  | 4.614 | 5.966 |

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.10 (انظر الى الملاحق جدول رقم (3)).

يبين اختبار Bounds وجود علاقة تكامل مشترك عند مختلف مستويات المعنوية ، حيث ان الاحصائية المحسوبة (20.18) اكبر من الجدولية عند كل الحدود ، ومنه نقبل وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج.

#### 4.4 نتائج تقدير نموذج ARDL

يبين الجدول ادناه "نتائج تقدير ARDL) الانحدار الذاتي ذو الابطاءات الموزعة)"، أوضحت النتائج ان هناك علاقة توازنية في المدى الطويل و ان الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج ، تعكسها الإشارة السالبة و المعنوية لمعلمة تصحيح الخطأ التي بلغت قيمتها (-0.14)، حيث تقيس هذه المعلمة سرعة العودة الى وضع التوازن في الاجل الطويل. وهذا يعني ان 14% من صدمات الاجل القصير تصحح في الاجل الطويل خلال وحدة زمنية أي سنة وبمعنى اخر اننا نحتاج الى أكثر من سبع سنوات من أجل تجاوز هذه الصدمة .

كما بينت النتائج الموضحة في الجدول ادناه ان هناك علاقة طردية بين الناتج الصناعي في قطاع الصناعات المصنعة (lind) و التضخم المستورد في المدى الطويل ومن الناحية الاحصائية فان هذه المقدرة لها دلالة ومعنوية احصائية عند

مستوى 1%، حيث بلغت مرونة هذه العلاقة 0.538 اي ان زيادة التضخم المستورد (ارتفاع اسعار الواردات) ب 1% يؤدي الى زيادة الناتج ب 0.53%، الا ان نتائج التقدير في المدى القصير كانت عكس نتائج المدى الطويل حيث نلاحظ ان التضخم المستورد ليست له علاقة بالناتج الصناعي في المدى القصير ويمكن تفسير هذا اقتصاديا بان ارتفاع اسعار الواردات لا يؤثر على الناتج الصناعي في المدى القصير وانما تأثيره يكون في المدى الطويل وهذا بعد مراجعة الحكومة لسياساتها الاقتصادية و المتمثلة في ترشيد وارداتها مما يحفز الناتج الصناعي المحلي ، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% في الاملد الطويل بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي و الناتج الصناعي ، حيث بلغت مرونة هذه العلاقة 0.01 وهي ضعيفة جدا مقارنة بمرونة التضخم المستورد ، كما بينت نتائج المدى القصير ان الانفتاح الاقتصادي له علاقة عكسية مع الناتج الصناعي ،ويمكن ارجاع هذا الى الاثر المزاحم الذي يمكن تمارسه الواردات الصناعية على الانتاج الصناعي المحلي ذو التكلفة العالية و النوعية المتدنية.

أما بالنسبة لعلاقة الناتج الصناعي بسعر الصرف الحقيقي في الاملد الطويل هي علاقة عكسية الا انها ليست لها دلالة احصائية عند اي مستوى. اما في المدى القصير كانت عكسية وذات دلالة احصائية ،ويمكن تفسير هذا الى ان انخفاض قيمة العملة (الدينار) يؤدي الى انخفاض الناتج الصناعي وهذا بسبب تبعية القطاع الصناعي للخارج ، حيث راينا سابقا ان الواردات الصناعية (مواد نصف مصنعة) تمثل اكثر من 50% من الواردات الصناعية وهو ما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج . تشير نتائج الاختبارات التشخيصية من الجدول رقم (02) من الملاحق ، أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للاخطاء باستعمال اختبار LM، حيث تبين ان القيمة الاحصائية للاختبار تساوي 0.62 وان القيمة الاحتمالية (prob=0.546) وهي أكبر بكثير من 0.05 و بالتالي نقبل بفرض عدم القائل بان النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للخطاء. كما تبين النتائج (نفس الجدول) بان الاخطاء تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث ان قيمة الاحتمالية لاختبار JB=0.48 وهي أكبر من 0.05 ، أما بالنسبة لاختبار اختلاف التباين فقد بينت النتائج ان هناك تجانس في التباين ( بلغت قيمة اختبار Breush-pagan goldfrey=0.5) و القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار 0.48 و هي أكبر بكثير من 0.05 وعليه نقبل فرضية تجانس التباين.

جدول رقم (08):نتائج تقدير نموذج ARDL

| المتغيرة                                                | المعلمة | t-test | sig   |
|---------------------------------------------------------|---------|--------|-------|
| Lind                                                    | -0.143  | -4.459 | 0.000 |
| Lpimp                                                   | 0.077   | 5.077  | 0.000 |
| Ltch(-1)                                                | -0.032  | -0.249 | 0.80  |
| ltxo(-1)                                                | -0.001  | -2.946 | 0.008 |
| D(lind(-1))                                             | -0.284  | -2.37  | 0.05  |
| D(ltch)                                                 | -0.232  | -2.251 | 0.037 |
| D(ltch(-1))                                             | 0.29    | 3.740  | 0.001 |
| D(ltxo)                                                 | -0.002  | 3.740  | 0.010 |
| D(ltxo(-1))                                             | 0.001   | -2.862 | 0.09  |
| c                                                       | 1.70    | 1.73   | 0.10  |
| نتائج تقدير مقدرات الاملد الطويل (المتغير التابع (lind) |         |        |       |
| Lpimp                                                   | 0.538   | 4.228  | 0.000 |
| Ltch                                                    | -0.226  | -0.261 | 0.796 |
| ltxo                                                    | -0.01   | -4.29  | 0.000 |
| c                                                       | 11.89   | 4.59   | 0.011 |

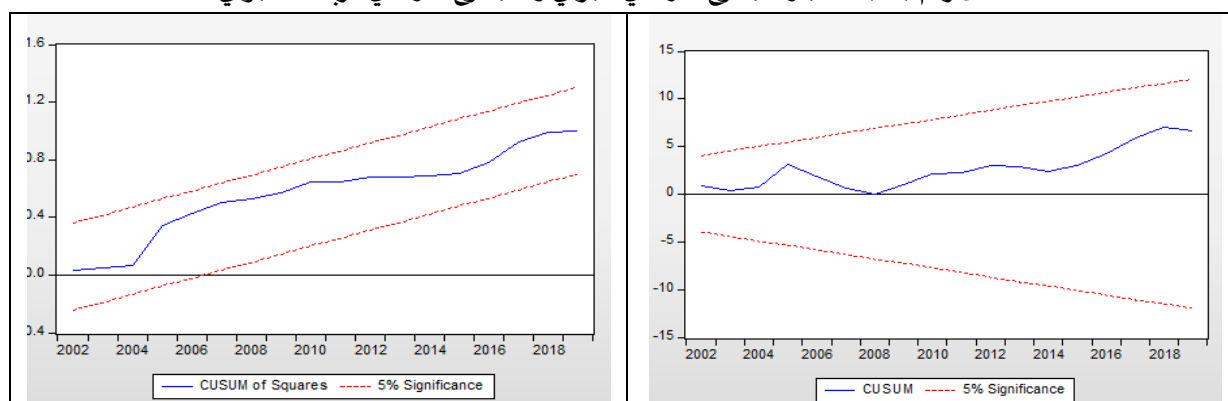
| نتائج اختبار التكامل المشترك |         |           |              |
|------------------------------|---------|-----------|--------------|
| 0.029                        | -2.371  | -0.284    | D(lind(-1))  |
| 0.000                        | -4.049  | -0.232    | D(ltch)      |
| 0.000                        | 5.819   | 0.209     | D((ltch(-1)) |
| 0.007                        | -4.079  | -0.002    | D(ltxo)      |
| 0.003                        | 2.289   | 0.001     | D(ltxo(-1)   |
| 0.000                        | -11.106 | -0.143    | Cont-eq(-1)  |
| $R^2=0.88$                   | DW=2.31 | SSR=0.007 | S.E=0.01     |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.10

#### 5.4 اختبار استقرارية النموذج : (stability test).

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها استعملنا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (cusum)، و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of squares)، حيث يقوم هذان الاختباران على تبيان وجود أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار و انسجام الملاحظات طويلة المدى مع الملاحظات قصيرة المدى، اذ يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة اذا وقع الشكل ابياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (04): اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على EVIEWS.10

يوضح الشكل اعلاه ان كل من اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا دليل على وجود استقرار و انسجام في النموذج بين نتائج المدى الطويل و المدى القصير.

#### 5.الخاتمة :

تعمل الجزائر من خلال سياساتها واستراتيجياتها لإيجاد بديل للمحروقات في القطاعات الأخرى، لعل أهم ما تخوضه هو التشجيع على اعداد مشاريع مصغرة للشباب وخريجي الجامعات مع تسهيل التمويلات المالية وخاصة التمويل الإسلامي الذي تبنته الجزائر في الآونة الأخيرة، اذ تركز اهتمامها على المشاريع الإنتاجية لتلبية حاجيات السوق المحلي وتوفير جو تنافسي يساهم تحسين الجودة وكذا القدرة الشرائية، والصناعات التحويلية هي اكثر الصناعات الإنتاجية توجهها من طرف هؤلاء الشباب، لذا حاولنا دراسة المتغيرات المؤثرة فيه من تضخم مستورد و أسعار الصرف كون ان الجزائر لها نصيب لا بأس به من الواردات في هذا القطاع والتي توصلنا الى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية في المدى الطويل بين الناتج الصناعي (قطاع الصناعات المصنعة) و التضخم المستورد، ويمكن تفسير هذا بان ارتفاع اسعار الواردات يدفع بالحكومة الجزائرية الى ترشيد وارداتها وتشجيع وحماية المنتج الصناعي المحلي.
  - وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية في المدى الطويل والقصير بين الانفتاح الاقتصادي و الناتج الصناعي، ويمكن ارجاع هذا الى ان فتح السوق الجزائرية امام السلع الاجنبية ادى الى اغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الخارجية التي لم يستطع المنتج المحلي منافستها لا من حيث السعر او النوعية (خاصة المنتجات الصينية و التركية) مما أدى الى توقف أغلب الصناعات الصغيرة و المتوسطة (مثل صناعة النسيج و الجلود التي تراجع انتاجها بسبب عدم قدرتها على المنافسة).
  - وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي و الناتج المحلي وهي ذات دلالة احصائية في المدى القصير وهذا ما يعاكس النظرية الاقتصادية والتي تنص على ان تخفيض قيمة العملة يجعل السلع المحلية أكثر تنافسية، الا انه في حالة الجزائر لا يمكن تطبيقها لان قطاع الصناعة لازال يعاني من التبعية الخارجية من حيث المدخلات وبالتالي تخفيض قيمة العملة يجعل اسعار المادة اولية مرتفعة وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج.
- التوصيات :**
- العمل على ترشيد الواردات وتشجيع المنتج الصناعي المحلي والسعي وحمايته من المنافسة وعمليات الاغراق ودعمه عن طريق فرض الرسوم و الضرائب الجمركية على المنتجات الاجنبية المنافسة له ،بالإضافة الى تشجيع القطاع الخاص على الولوج والاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية .
  - العمل على تنويع القاعدة الانتاجية من خلال تعزيز النشاط الصناعي.
  - اعادة النظر في سياسة سعر الصرف بالاعتماد على استراتيجية واضحة المعالم تنطلق من معطيات واضحة وشفافة وقابلة للقياس و التقييم .

## 6. قائمة المراجع:

### باللغة العربية:

#### المؤلفات:

1. فتيحة فيصل منيعي. ( 2016). *النشاط الانتاجي في المؤسسات الصناعية*. الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي.

#### الاطروحات:

1. سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول. /طروحة دكتوراه .  
تلمسان : جامعة ابو بكر بلقايد .

#### المقالات:

1. بايو ساعو، و هيبية بوترية . (المجلد 20 العدد 03 , 2017). الصناعة التحويلية في الجزائر دراسة تحليلية . مجلة معهد العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 03
2. عباس لفته كنهر العقابي، و شيماء خطاب عبيد. (العدد 1 , 2017). دراسة احصائية واقتصادية لدالة الانتاج لقطاع الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1970-2011. مجلة كلية الكوف , العراق
3. محمد جواد شعب. (2008). الصناعات التحويلية واهميتها في العراق . مجلة كلية التربية , جامعة بابل العراق ، ص 03.



4. جمال, زدون. (2015). محددات الانتاجية الكلية في القطاع الصناعي في الجزائر للفترة (1980-2013) *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية* ..

#### المداخلات:

- 1.سمية بلغوتو، و مغنية موسوس. (10-09-11, 2010). متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الاوروبية. *مداخلة في ملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية*، صفحة 4.
- 2.كريمو دراجي، و عبد الناصر حسيني. (7-6-11, 2018). واقع وافاق الصناعات التحويلية في الجزائر دراسة حالة الصناعة الببتروكيماوية. *الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر*، صفحة جامعة البليدة 02

#### مواقع الانترنت :

- 1.الديوان الوطني للإحصاء. (سبتمبر 2011). *الحسابات الاقتصادية 200-2011*. الجزائر: رقم 609.  
<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique210>
- 2.صندوق النقد العربي. (2001). *تقرير الاقتصاد العربي الموحد*. ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2001>
- 3.صندوق النقد العربي. (2006). *تقرير الاقتصاد العربي الموحد*. ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2006>
- 4.صندوق النقد العربي. (2011). *تقرير الاقتصاد العربي الموحد*. ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2011>
- 5.صندوق النقد العربي. (2015). *تقرير الاقتصاد العربي الموحد*. ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2015>
- 6.صندوق النقد العربي. (2016). *تقرير الاقتصاد العربي الموحد*. ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2016>

%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2016

7. صندوق النقد العربي. (2017). *تقرير الاقتصاد العربي/الموحد*. ابو ظبيو الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2017>

8. صندوق النقد العربي. (2018). *تقرير الاقتصاد العربي/الموحد*. ابو ظبي, الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF-2018-0>

10. صندوق النقد العربي. (2019). *تقرير الاقتصاد العربي/الموحد*. ابو ظبي, الامارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي  
<https://www.amf.org.ae/ar/content/jaer2019>

11. نمر هاشم غربية. (6 سبتمبر, 2017). *التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية isic4*. الاردن : دائرة الاحصاء العامة وزارة الصناعة على الموقع  
[http://www.oicstatcom.org/file/DATA\\_STATCAB\\_BY\\_JORDAN\\_International\\_Standard\\_Classification\\_of\\_Occupations\\_20170913\\_AR.pdf](http://www.oicstatcom.org/file/DATA_STATCAB_BY_JORDAN_International_Standard_Classification_of_Occupations_20170913_AR.pdf)

باللغة الفرنسية

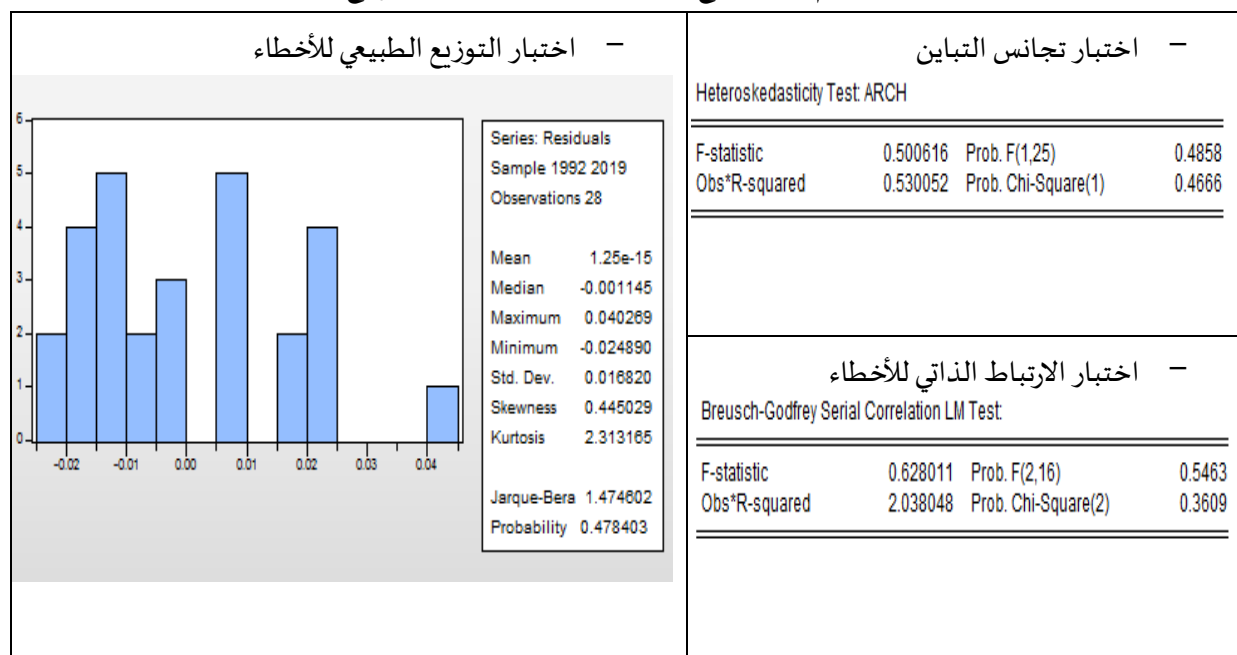
ONS, L. D. (Collections Statistiques N° 215/2020). *RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2018*. ALGER: Série E : Statistiques Economiques N° 102.

7. الملاحق:

الجدول رقم (01): اختبار الحدود

| F-Bounds Test      |               | Null Hypothesis: No levels relationship |       |       |
|--------------------|---------------|-----------------------------------------|-------|-------|
| Test Statistic     | Value         | Signif.                                 | I(0)  | I(1)  |
| F-statistic<br>k   | 20.18370<br>3 | 10%                                     | 2.37  | 3.2   |
|                    |               | 5%                                      | 2.79  | 3.67  |
|                    |               | 2.5%                                    | 3.15  | 4.08  |
|                    |               | 1%                                      | 3.65  | 4.66  |
| Actual Sample Size | 28            | 10%                                     | 2.618 | 3.532 |
|                    |               | 5%                                      | 3.164 | 4.194 |
|                    |               | 1%                                      | 4.428 | 5.816 |
|                    |               | 10%                                     | 2.676 | 3.586 |
|                    |               | 5%                                      | 3.272 | 4.306 |
|                    |               | 1%                                      | 4.614 | 5.966 |

جدول رقم (02): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.



دور القطاع الصناعي في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة  
- التدابير والمركزات -

The role of the industrial sector in developing the competitiveness of  
small and medium enterprises -Measures and foundations-

عجيلة محمد<sup>1</sup>، تيمماوي عبد المجيد<sup>2</sup>

Adjila Mohamed<sup>1</sup>, Timmaoui Abdelmadjid<sup>2</sup>

<sup>11</sup> جامعة غرداية (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة غرداية (الجزائر)

ملخص:

يؤدي القطاع الصناعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً سواء في الدول المتقدمة أو النامية، خصوصاً في المجال الصناعي، بصفتها تساهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصاً للعمل وتدعم الاستثمار وتنمية القدرة التنافسية والريادة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعروفة عنها قاطرة للتنمية المستدامة، وكما لها دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة المبدعة والمبتكرة باتجاه عملية التصنيع تميل بحكم طبيعتها، فإن الابتكار وروح الإبداع عامل أساسي من عوامل الإنتاج والصناعة، شأنه في ذلك شأن رأس المال واليد العاملة والريع. ومن منطلقات القدرة التنافسية لأي مصنع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله، وعلى التكيف مع ظروف السوق الراهنة.

كلمات مفتاحية: قطاع صناعي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تنافسية، تنمية، قوانين وتشريعات

تصنيفات JEL: D210، L250، D4، K120

**Abstract:**

The industrial sector for small and medium enterprises plays an important role, both in developed and developing countries, especially in the industrial field, as they contribute to national economic growth, create job opportunities, support investment, develop competitiveness and leadership. Small and medium enterprises, known to be a locomotive for sustainable development, also have a role for small and medium industries, as they are the most effective method in moving the creative and innovative workforce towards the industrialization process that tends by virtue of its nature. Labor and rent. And from the standpoint of the competitiveness of any manufacturer depends on its continuous ability to improve and modify its products, methods and work style, and to adapt to the current market conditions.

**Keywords** industrial sector, small and medium enterprises, competition, development, laws and legislation.

**JEL Classification Codes:** D210, L250, D4, K120

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: عجيلة محمد، الإيميل: [adjila\\_78@yahoo.fr](mailto:adjila_78@yahoo.fr)

## 1. مقدمة:

ومن منطلق الصناعة تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية المستدامة تؤدي دوراً هاماً سواء في الدول المتقدمة أو النامية، بصفتها تساهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصاً للعمل. لذلك، فإن الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الصناعي، سنت تشريعات تستهدف تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى الاعتمادات، والدعم الفني، والحوافز الضريبية، والأسواق. لكن في معظم الدول النامية، لا تحظى هذه المشروعات إلا بدعم محدود من الحكومة، غير أنها تنجح في الاستمرار والنمو، بفضل قدرتها على التجديد والتوصل إلى طرائق مبتكرة في الإنتاج والتسويق. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تميل بحكم طبيعتها، إلى الابتكار. وكما يقول جوزف شومبيتر، فإن الابتكار وروح الإبداع عامل أساسي من عوامل الإنتاج والصناعة، شأنه في ذلك شأن رأس المال واليد العاملة والريع.

ولذا، فإن الإبداع والابتكار مسألة حاسمة في قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تجاوز هذه التحديات. وفي هذا الجو الجديد، تكون القدرة التنافسية لأي مصنع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله، وعلى التكيف مع ظروف السوق المتغيرة على الدوام. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من روح المبادرة، كما يتطلب إبداعاً ومرونة. هذه هي السمات والملامح الجديدة للتجارة والأعمال، وهي ليست مفيدة وحسب، بل أصبحت أساسية لا غنى عنها، في هذه الحقبة من تاريخ التجارة، التي يسمونها "ثورة الإبداع".

إذا أريد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تملك القدرة على المنافسة في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، فلا بد لها أن تحسن منتجاتها، وأن تعزز أداءها بمختلف الوسائل. وعليها أن تتحلى بالابتكار في إيجاد السبل والأدوات التي تساعد على التعامل مع هذا التغيير، وأن تتبين الفرص وتستغلها، وتخلق الأسواق الجديدة وتطورها، وأن تتكيف مع التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها خصوصاً في المجال الصناعي.

## 2. قطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – منظور ابداعي وابتكاري:

## 1.2 الصناعة في الجزائر – مدخل وأسس:

تُعد الصناعة في الجزائر أحد الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الجزائري، وخاصةً صناعة الهيدروكربونات المنتمة إلى قطاع صناعة التعدين، وعلى الرغم من تنوع إنتاجية هذا القطاع إلا أنه متواضع في المردود، وتشكل صناعة الهيليوم في البلاد 13% من إجمالي الناتج المحلي، وشكلت المحروقات المنتجة حوالي 2.9% من إنتاج الغاز الطبيعي في العالم الكلي، وحوالي 2.2% من إجمالي إنتاج النفط الخام العالمية خلال عام 2006 م، وأنتجت الجزائر في عام 2006 م حوالي 38914 طنناً من الذهب الخام بمتوسط 9.57 من الذهب الخالص من كل طن. وقد كانت بداية بروز صناعة التعدين في البلاد من عام 1970 م، واعتمدت الصناعة آنذاك على العديد من المعادن كالحديد، والفوسفات، والزنك، وكل ذلك من خلال شركة التعدين والتنقيب الدولية بالتعاون مع الشركة الوطنية للبحوث المعدنية والتنقيب، وفي مطلع عام 2000 م اقترحت الحكومة قراراً يسمح للمستثمرين الأجانب لتطوير الرواسب المعدنية التي تحتفظ بها شركات التعدين الوطنية بالتعاون مع مكتب البحوث الوطنية للجيولوجيا والمعادن، بالرغم من أن الرواسب المعدنية توجد في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية لتنميتها. الأثر الاقتصادي تعود النسبة العليا من الإيرادات إلى قطاعات الغاز الطبيعي، والبترو، والتصنيع حيث بلغت هذه القطاعات الصناعية نسبة دخل للحكومة تُقدر بـ 78%، وذلك بسبب الزيادة المستمرة في الأسعار العالمية للنفط الخام والغاز الطبيعي، وساهم قطاع التعدين في توظيف أكثر من 28 ألف شخص.

وضعت الجزائر مؤخراً إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضاً إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع

أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية (1 / صناعة في الجزائر). (2020 ,

2.2 اشارة لبعض المواد التي تهتم بالسياسات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرجوع للمواد 6، 7، و8 والتي تهتم بالامن الصناعي، والنهضة الصناعية الاستراتيجية، و تتعلق بتسيير مساهمات الدولة في القطاع الصناعي العمومي (2020 -http://www.mdipi.gov.dz/?-)

المادة 6. تتعلق بالأمن الصناعي

- يقترح كل التدابير الموجهة للوقاية من الأخطار الصناعية، بإشراك القطاعات المعنية؛ يشارك في إعداد قواعد الأمن الصناعي

المادة 7. تتعلق النهضة الإستراتيجية

-يسهر على متابعة تطور السوق الصناعي الوطني واتخاذ التدابير المناسبة لضمان توازنه وتطوره بشكل متناغم؛  
-يضمن متابعة تطور اتجاهات السوق الصناعي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي ؛  
- يسهر على تشكيل بنك معطيات وإعداد تقارير حول تطور القطاع الصناعي؛  
- يتحقق من إنشاء وضعيات وقتية وظرفية، كما يسهر على ترقية نشر المعلومة؛ ذات الطابع الصناعي و الإقتصادي و المهني و التكنولوجي، المتعلقة بالقطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛  
- يتحقق من وضع كل جهاز يتعلق بالنهضة التكنولوجية في مجال الأنشطة الصناعية؛  
- يقيم ويسهر على تحسين معايير الأمن الصناعي حيز التنفيذ؛  
- يقترح أي إجراء قد يسهل و يسمح للمتعاملين للوصول للتكنولوجيات الجديدة .  
- يسهر على تشكيل بنك معطيات و إعداد تقارير حول تطور القطاع الصناعي ؛  
- يتحقق من إنشاء وضعيات وقتية وظرفية، كما يسهر على ترقية نشر المعلومة؛ ذات الطابع الصناعي و الإقتصادي و المهني و التكنولوجي، المتعلقة بالقطاع الصناعي والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

المادة 8. تتعلق بتسيير مساهمات الدولة في القطاع الصناعي العمومي

-يحرص على تطوير الشركات العمومية الصناعية وتحسين مساهمات الدولة في القطاع الصناعي العمومي ؛  
-يضمن الإشراف والرقابة على المؤسسات العمومية، كما يسهر على حماية مصالح الدولة، طبقا للقانون والتنظيم المعمول بهما ؛

-يشجع الشراكة بين المؤسسات العمومية الصناعية والمؤسسات الصناعية والخاصة؛  
-يقترح برنامج شراكة المؤسسات العمومية الصناعية و يسهر على تنفيذه ؛  
-يباشر متابعة و تقييم تنفيذ نشاطات شراكة المؤسسات العمومية، كما يتحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف؛

-يضمن تطبيق قرارات مجلس مساهمات الدولة؛

-ينظم وينسق ويشارك في معالجة ملفات التطهير المالي للمؤسسات العمومية الإقتصادية ؛  
-يشجع أي شكل من أشكال الشراكة بين الشركات الجزائرية والأجنبية؛  
-يضمن تمثيل أسهم الدولة في الأجهزة الإجتماعية للمؤسسات العمومية الإقتصادية، التابعة للقطاع الصناعي .

3.2 الفرق بين الإبداع والإبتكار: Creativity and Innovation

تطرق الباحثون والدارسون لمفهوم الإبداع (Creativity) من زوايا مختلفة تبعا لتباين فلسفة كل منهم ونظريته إلى الإبداع، ويميز بعضهم بينه وبين مفهوم الإبتكار (Innovation).

إن الكثير منا تراه لا يفرق إحيانا بين الإبداع والإبتكار بل يرى أنهما كلمتان تدل على معنى واحد بل لا يجد أن هناك فرق يذكر بينهما والحقيقة أن هنالك فرق بين الإبداع والإبتكار. من حيث مناقشة مفهوم الإبداع والإبتكار نجد أن : الإبتكار إنتاج الجديد لا يتصف بالجمال بدرجة كبيرة كما هو الحال في مجال العلوم المختلفة ففي هذه المجالات لا يهتم المبتكرون بالجمال بقدر فائدة المنتج.

بينما الإبداع يعني إيجاد الجديد شريطة أن يتصف هذا الجديد بالجمال كما هو الحال في الفنون التشكيلية . نجد تلخيص بين الإبداع والإبتكار وأهم ما يميزه (بن مويضة، 2004/2005، صفحة 55) في الجدول التالي :

الجدول 1: الفرق بين الإبداع و الإبتكار

| البيان                   | الإبداع (Creativity)       | الإبتكار (Innovation)         |
|--------------------------|----------------------------|-------------------------------|
| 1- المحاولة              | فردية                      | جماعية                        |
| 2- العملية               | متقطعة ، لحظية             | مستمرة، طويلة                 |
| 3- الأثر                 | غير قابل للقياس ، محتمل    | قابل للقياس، مؤكد             |
| 4- التكوين               | إستعمال و تعلم طرق التفكير | إستعمال الأدوات الإستراتيجية  |
| 5- نوع الاجتماعات        | عصف الأفكار                | تسيير المشاريع                |
| 6- نوع التفكير           | تضارب الأفكار و تشبعها     | تقارب الأفكار و الإجناع حولها |
| 7- دور المشرف أو المسؤول | التوجه نحو التفكير         | التوجه نحو التطبيق            |
| 8- أهميتها في المؤسسة    | مصدر (Resource)            | كفاءة (Completeness)          |

ويمكن القول، كتلخيص لما جاء في الجدول السابق، أن الإبداع تصرف فردي أو شخصي مصدره عقل الفرد نفسه، أما الإبتكار هو عملية جماعية يتدخل فيها عدد من المتعاملين. وعلى إعتبار أن الأولى هي عملية إدراكية وعقلية، والثانية عملية تفاعلية .

### 3. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

اختلاف الاتجاهات الاقتصادية و العوامل الخاصة بكل دولة صعب من عملية إيجاد تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك رغم محاولة العديد من الباحثين و الهيئات و المنظمات الدولية وتعود الصعوبة إلى اختلاف النقاط الفاصلة و المميّزة بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبيرة والحرفية.

#### 1.3.3 صعوبات ومعايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ليس من السهل إيجاد تعريف شامل و دقيق حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما يواجهه من صعوبات تكمن في تحديد المستويات الدنيا و القصوى في حجم العمال، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات... الخ ، التي من خلالها ينتقل الوصف من صفة الصغر إلى صفة الكبر .

#### 1.1.3.3 صعوبات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصطدم بجملة من الصعوبات تتعلق بتركيبة قوى الإنتاج النشاط الصناعي، معايير التصنيف و درجة النمو (عوض الله، 1993، الصفحات 11-12) .

#### 1 – الفارق بين تركيبة قوى الإنتاج المميّزة للاقتصاد العالمي :

ما يعتبر كبناء اقتصادي قوي بالنسبة لدولة إفريقية يمكن أن يعتبر كبناء ضعيف بالنسبة لليابان و انطلاقا من هذا فإنه يصعب إيجاد تعريف موحد لكل الدول، وذلك باختلاف موقعها ودرجة التطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، و بالنسبة للدولة الواحدة فإن هذه الشروط تتغير من منطقة إلى أخرى حسب تطورها الاقتصادي و الاجتماعي .

2 - اختلاف النشاط الصناعي : هذا القيد ناتج عن اختلاف النشاط الصناعي فالوحدة الصناعية المتكونة مثلا من 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع الصناعات النسيجية، و توصف بالصغيرة بالنسبة لصناعة السيارات أو الصناعات الحديثة، إذن فنوع الصناعة يؤثر على تحديد حجم المؤسسة .

كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، و عليه يمكن اعتبار المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة كبيرة في قطاع التجارة بحكم استثمارها و عدد عمالها و تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الصناعة .

3- تعدد معايير التصنيف : تحديد تعريف شامل و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يعتمد على مختلف المعايير و المؤشرات، و تنقسم إلى معايير كمية و معايير نوعية.

تكمّن الصعوبة في كيفية اختيار هذه المعايير فبعض الدول تعتمد على عدد العمال، رقم الأعمال و رأس المال كالأرجنتين، و على عدد العمال و رأس المال كفرنسا، و على عدد العمال ورقم الأعمال كالولايات المتحدة الأمريكية. بل يصل الاختلاف إلى المعيار نفسه كعدد العمال مثلا ( أقل من 300 باليابان أقل من 250 بـ USA، أقل من 500 بفرنسا، أقل من 350 بفرنلندا )، مما يفرز تعاريف مختلفة و عديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

4 - اختلاف درجة النمو : ينقسم العالم إلى قسمين : يضم الأول البلدان الصناعية المتقدمة، و الثاني البلدان النامية، و يرجع ذلك إلى التباين في درجة النمو و التطور التكنولوجي المستعمل في كل دولة. و تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من بلد إلى آخر، بحيث أن المؤسسة الصغيرة في أي بلد مصنع ذات درجة نمو عالية في مختلف الميادين كاليابان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر كبيرة بالنسبة لدول العالم الثالث أو البلدان النامية ذات درجة نمو ضعيفة كالجزائر أو ليبيا، و هذا ما يفسر غياب تعريف موحد في جميع الدول .

ورغم كل ما سبق تم إنجاز العديد من الدراسات و الأبحاث لمحاولة إيجاد تعريف دقيق و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية و النوعية.

### 2.1.3 معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

لتذليل الصعوبة التي واجهت تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اعتمد الباحثون على مجموعتين من المعايير في الحكم على نوعية المؤسسة و هما: المعايير الكمية و المعايير النوعية .

1- المعايير الكمية : تم الاعتماد على مجموعتين من المعايير الكمية لتحديد صغر أو كبر المؤسسة و تتمثل في (d'histoire, 1981, p. 50) :

أ. المجموعة الأولى : و تضم مجموعة من المؤشرات التقنية و الاقتصادية، نجد من بينها كل من : عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال و حجم الطاقة المستعملة .

ب. المجموعة الثانية : و تضم جملة من المؤشرات النقدية نذكر منها : رأس المال المستثمر، رقم الأعمال .

2- المعايير النوعية (زغيب و عيساوي، 8-9 أفريل 2002) : هي مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها لتعبر عن صفات أو خصائص معينة، متى ما توفرت اعتبرت المؤسسة صغيرة و متوسطة أو كبيرة و ليس من الضروري توفرها جميعا، ولكن من المهم توفر بعضها .

أ. معيار المسؤولية : من حيث مدى تنوعها أو تحديدها فالمسؤولية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مباشرة و نهائية للمالك، بحيث هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له دور في التأثير على طبيعة التنظيم و أسلوب الإدارة، يجمع بين عدة وظائف في آن واحد.



ب. معيار الملكية : ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في مجملها إلى القطاع الخاص في شكل شركات (أشخاص أو أموال)، حيث أن النسبة الكبيرة منها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية.

ج. معيار السوق : إذا لم تستطع المؤسسة زيادة تصريف منتجاتها مهما فعلت فالأفضل أن يبقى حجم المؤسسة في حدود السوق و غالبا ما تتميز المؤسسات التي لها أسواق صغيرة بالحجم الصغير والتي لها أسواق كبيرة بالحجم الكبير، و عموما نجد أن حجم المؤسسة يتوقف على طبيعة الطلب، فإذا كان كبيرا و ثابتا و يتوقع أن يرتفع في المستقبل أو ينخفض فإن حجم المؤسسة له ما يبرره .

د. معيار طبيعة الصناعة : يتوقف حجم المؤسسة على استخدام الآلات في الإنتاج فنجد بعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج سلعها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الخفيفة، وهذا عكس ما يحدث في الصناعات الثقيلة تماما .

هـ. معيار درجة الاستقلالية المالية : لنسبة الاستقلال المالي أثر في تحديد حجم المؤسسة ، فالمؤسسة المستقلة هي مؤسسة لا تكون نسبة 25% أو أكثر من رأسمالها أو حقوق الانتخاب في حوزة مؤسسة أخرى أو مشتركة بين عدة مؤسسات لا تتطابق في حد ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فالفروع التي تتكون من أقل من 500 عامل للمؤسسات الكبيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار .

## 2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى المشرع الجزائري :

الجزائر على غرار بقية الدول لم تدرج تعريفا دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير كما سبق ذكره ، غير أن هذا لم يمنع و جود محاولات لإيجاد تعريف لها تتمثل في :

أ- المحاولة الأولى : ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (plan de développement de la PME 1974-1977, 1972, p. 14) (المخطط الرباعي 1974-1977) لوزارة الصناعة و الطاقة، حيث يرى أن ال (م.ص.م) هي كل وحدة إنتاجية :

✎ مستقلة قانونيا و تشغل أقل من 500 عامل.

✎ تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، و يتطلب إنشاؤها استثمارات أقل من 10 مليون دينار جزائري .

ب- المحاولة الثانية (EDIL, Avril 1983): في إطار الملتقى الوطني الأول حول (م.ص.م) الذي انعقد في أبريل 1983 بالجزائر طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة – EDIL – تعريفا يركز على معيارين كميين هما: اليد العاملة و رقم الأعمال ، حيث تعرف (م.ص.م) بأنها تلك التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

✎ تشغل أقل من 200 عامل.

✎ تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دينار جزائري .

## ج – التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري :

لما كبة التطورات الاقتصادية اعتمدت الجزائر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التعريف الذي حددته الاتحاد الأوروبي في أبريل 1996، خاصة في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو متوسطي وكذا توقيعها على " الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة و المتوسطة " في جوان 2000 ببولونيا، حيث تبني القانون الجزائري نفس التعريف و المتمثل في : تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها كل مؤسسة إنتاج للسلع و الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و هي تستوفي معايير الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها أو حقوق التصويت فيها بمقدار 25% فما فوق من قبل مؤسسة

أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001).  
و يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري لل (م.ص.م) في الجدول التالي:

الجدول 2 : تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

| الصف                                  | عدد الأجراء | رقم الأعمال            | مجموع الميزانية السنوية |
|---------------------------------------|-------------|------------------------|-------------------------|
| مؤسسة<br>مصغرة<br>Micro-entreprise    | 1 - 9       | > 20 مليون دج          | > 10 مليون دج           |
| مؤسسة صغيرة<br>Petite-entreprise      | 10 - 49     | > 200 مليون دج         | > 100 مليون دج          |
| مؤسسة<br>متوسطة<br>Moyenne-entreprise | 50 - 250    | 200 مليون - 2 مليار دج | 100 - 500 مليون دج      |

المصدر : (القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001).

### 3- الخصائص والأهداف العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجملة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبرى، وتجعلها قادرة على المنافسة، و تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها.

أولا – الخصائص العامة : نذكر منها (مباركي، 1999، الصفحات 133-134)

1 – محدودية الانتشار الجغرافي : غالبا ما تتواجد ال (م.ص.م) على نطاق محلي أو جهوي، و ذلك على عكس المؤسسات الكبيرة التي تمتلك فروع على المستوى الوطني أو الدولي، وتعود محدودية الانتشار الجغرافي إلى انخفاض مستوى استثماراتها.

2 – قلة التدرج الوظيفي : تتميز هذه المؤسسات بقلة التدرج الوظيفي الذي يعكسه الهيكل التنظيمي البسيط – نسبيا – و يعتمد على مستوى إشراف محدود (صاحب المشروع، مسؤولين مباشرين) وذلك اعتبارا لعدد عمالها، مما يساعد على سهولة و تمركز القرار بيد أصحابها، و يؤدي إلى معالجة المشاكل و استقرار اليد العاملة و يتجه الهيكل التنظيمي إلى التعقيد كلما اتجهنا نحو المؤسسات المتوسطة.

3 – الضالة النسبية لرأس المال : تعد قيمة رأس المال المستثمر في ال (م.ص.م) (أقل من 500 مليون دج) ضئيلة بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدثون يمتلكون نصيبا من رأس المال، بصورته العينية أو النقدية و ذلك ما يخفف الأعباء المالية على البنوك و الهيئات التمويلية الأخرى سيما في ظل الأوضاع المالية التي تشهدها بلادنا.

4 – صغر الحجم و قلة التخصص في العمل : هذه الخاصية تساعد على المرونة و التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية و الوطنية و حتى الدولية في ظل العولمة و انفتاح الأسواق، و تؤدي إلى سرعة الاستجابة لحاجيات السوق كتغيير درجة و مستوى النشاط أو طبيعته فيكون أقل كلفة بكثير منه في المؤسسات الأكبر حجما، بالإضافة إلى الاستجابة للخصوصيات المحلية أو الجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج و مستوى الهياكل القاعدية.

5 – نظام معلوماتي بسيط : يتميز نظام المعلومات بسرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة فيها وبملاءمته لنظام القرار البسيط و الذي يعتمد على الخبرة و التقدير الشخصيين، واستراتيجية رد الفعل أكثر من اعتماده على استراتيجيات مدروسة و مخططة مسبقا.

6 – مستوى متدني أو متوسط للتقنية و الكفاءات البشرية : تستخدم هذه المؤسسات التكنولوجيا الأقل تعقيدا و كلفة، نظرا لتخصصها في عدد محدود من عمليات التصنيع ولسهولة تدريب العاملين على استخدامها والتقليل من نفقات

التعطيل و الصيانة و لتعويض هذا النقص تلجأ إلى تشجيع روح الإبداع والابتكار لتحسين الجودة و الوصول إلى التنافسية

7 - كثافة العمل : كونها وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الغالب من ارتفاع معدلات البطالة بها مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب .  
ثانيا - الأهداف العامة :

الدافع إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها (بن نوي، 2005) :

1 - إعادة إدماج المسرحين : تعرض مؤسسات القطاع العام للإفلاس و طرح العديد منها للخصخصة أدى إلى تسريح أعداد متزايدة من العاملين كنتيجة لبرنامج إعادة الهيكلة، و هنا يظهر الهدف من تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص جزء من هذه الشريحة العمالية، فقد أدت عمليات التقليل سواء بالإحالة على البطالة أو على التقاعد إلى خسارة 212960 منصب عمل للفترة 1994-1998.

2 - استعادة حلقات الإنتاج غير المربحة : تقوم المؤسسات الكبيرة بالتخلي عن كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة، و ذلك لتركيز طاقتها على النشاط الأصلي مما يشجع على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاستعادة تلك الحلقات بما يعرف بالمقاوله من الباطن (sous traitance)، وقد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

3 - توطين الأنشطة في المناطق النائية : تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تميم الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق، طالما أن هذه المؤسسات يمكن إنشاؤها في المناطق الصناعية، الريفية المدن وكذا المجتمعات العمرانية الجديدة.

4 - تنشيط الصناعات التقليدية : تهدف هذه المؤسسات إلى استحداث و إحياء و تنشيط الصناعات التقليدية أو أنشطة سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل بترقية روح المبادرة الفردية والجماعية .

5 - المساهمة في تحقيق التنمية و دعم الاستثمار : تهدف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تدعيم الاستثمار من خلال مجموع المشاريع المقدمة بما يوفر مناصب العمل و يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهمت في الو.م.أ خلال الفترة (1987-1999) في خلق أكثر من 5.8 مليون منصب عمل .

كما تظهر جملة من الأهداف الأخرى نذكر منها :

✎ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تمتلك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية .

✎ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة .

✎ تشكل إحدى وسائل إدماج القطاع غير المنظم و العائلي .

#### 4. ماهية الميزة التنافسية:

يعتبر مفهوم الميزة التنافسية ثورة حقيقية في عالم إدارة الأعمال على المستوى الأكاديمي والعلمي، فأكاديميا لم يعد ينظر للإدارة كهم داخلي أو كمواجهة وقتية مع مشاكل ليست ذات بعد إستراتيجي ولكن أصبح ينظر للإدارة كعملية ديناميكية ومستمرة تستهدف معالجة الكثير من المشاكل الداخلية والخارجية لتحقيق التفوق والتميز المستمر للمؤسسة على المنافسين والموردين والمشتريين وغيرهم.

وعملها يحرص المسؤولين على العمل الدؤوب والمستمر للتعرف على وتحليل واكتشاف والمحافظة والاستثمار في الميزة التنافسية للمؤسسة.

#### 1.4 مفهوم الميزة التنافسية وأهميتها:

في الوقت الحالي أصبح مفهوم الميزة التنافسية الشغل الشاغل للباحثين الاقتصاديين وعلى هذا الأساس فالدخل في دائرة التنافس لا يعني القضاء على المنافسين وإنما تقديم منتجات ترضي المستهلكين تختلف عن المنافسين، ومن التعاريف التي أعطيت لها ما يلي:

" الميزة التنافسية تعتمد على نتائج، فحص وتحليل كل نقاط القوة والضعف الداخلية إضافة للفرص والتهديدات المحيطة السائدة في بيئة المؤسسة مقارنة بمنافسيها في السوق " (المغربي، 1999، صفحة 27)

ويعرفها عبد الستار محمد علي " إنها القدرة على تحقيق حاجات المستهلك أو القيمة التي يتم الحصول عليها من ذلك المنتج ومثال ذلك قصر فترة التوريد أو الجودة العالية للمنتج " (العلي، 2000، صفحة 40)

الميزة التنافسية هي " ما تختص به المؤسسة دون غيرها ولما يعطي قيمة (أو يختلف عما يقدمه) مضافة إلى العملاء بشكل يزيد أو يختلف عما يقدمه المنافسون في السوق " (عبد الحميد، 1999، صفحة 106)

ويعرف د. علي السلي الميزة التنافسية بأنها " مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التي تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق أمرين أساسيين:

- إنتاج قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه المنافسون.

- تأكيد حالة من التميز والاختلاف في ما بين المنظمة ومنافسيها " (السلي، 1995)

من خلال التعاريف نستنتج أن الميزة التنافسية هي القدرة على تحقيق رغبات المستهلكين باعتبار أن المستهلك هو الحكم في السوق فإن رضائه يعتبر الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، ومنه فالميزة التنافسية تعني تقديم منتجات متميزة عما يقدمه المنافسون في السوق وإرضاء الزبائن بشكل يختلف أو يزيد عنهم، وتستطيع المؤسسة الاقتصادية تحقيق ميزة تنافسية من خلال وضع إستراتيجية للتنافس مبنية نتائج التحليل الداخلي للبيئة المحيطة بها•

وإستراتيجية التنافس تتحدد بثلاثة مكونات رئيسية:

1. طريقة التنافس: وهي الإستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة للوصول إلى ميزة تنافسية في السوق وتتحدد وفق

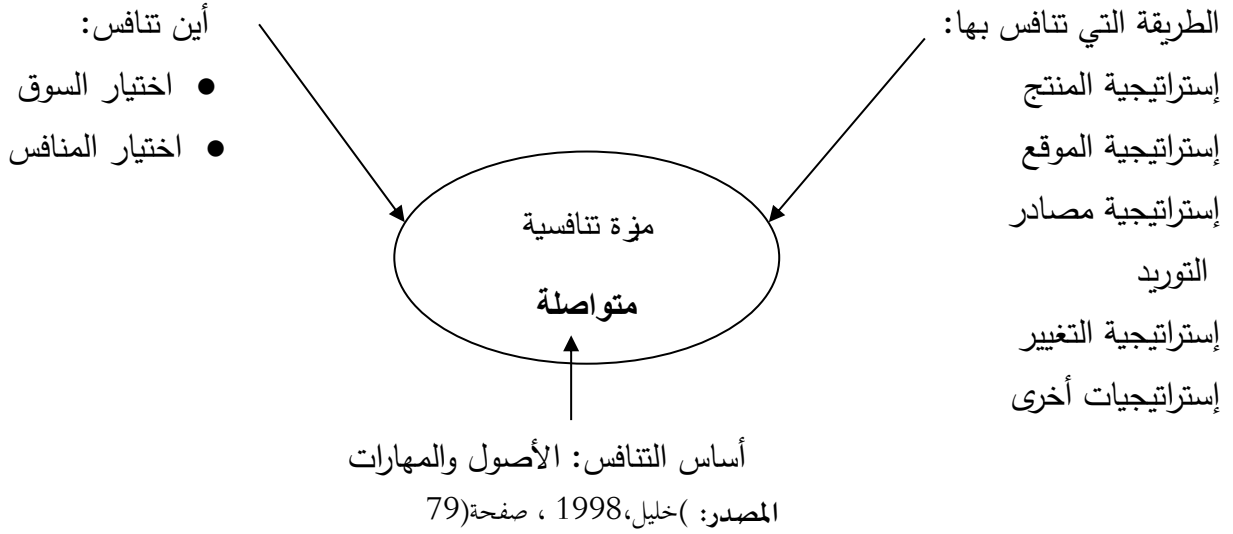
إستراتيجية السعر والمنتج والترويج والتوزيع.

2. حلبة التنافس: ويقصد بها السوق المستهدفة والمنافسين للمؤسسة.

3. أساس التنافس: يشمل جميع ممتلكات المؤسسة ومقدرتها على تحقيق ميزة تنافسية مستمرة على المدى الطويل.

• للميزة التنافسية بعدان رئيسيان بعد داخلي وبعد خارجي، فداخليا تنبني الميزة التنافسية لأية مؤسسة على عدد من القدرات المميزة ويجب التعرف عليها وكذا الإمكانيات والاستثمار فيها. أما البعد الخارجي يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على لجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات.

الشكل 1: الحصول على ميزة تنافسية متواصلة



#### 2.4 تصنيف ومحددات المزايا التنافسية

أختلف الباحثون الاقتصاديون في وجهة النظر بالنسبة لتصنيف المزايا التنافسية ولكل وجهة نظر، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى تصنيف المزايا التنافسية ومحدداتها.

##### 1.2.4 تصنيف المزايا التنافسية:

لم يتم التوصل إلى تصنيف واضح للمزايا التنافسية إلا في عقد التسعينات حيث ما زال قيد الاجتهادات الفردية دون أسس واضحة لكن هناك محاولات لم تحضي بالاتفاق، نذكر منها نموذجين:

1-1 النموذج الأول: يعتمد على الموارد كأساس للميزة التنافسية والذي أسهم فيه كل من pandian1991 و petertaf1992 و barny1993 ومدخل الموارد يرى المؤسسات كوحدات مختلفة بالقدرات والموجودات المادية الملموسة والغير الملموسة وبالموارد البشرية والمادية إذ لا يوجد مؤسستان متشابهتان كلياً وذلك لسبب اختلاف الموارد والتجارب والمهارات المتاحة والثقافات التنظيمية. (يسين، 1999، صفحة 204)

وتتمثل الموارد وفقاً لهذا النموذج في جميع أصول المؤسسة بما فيها الإمكانات والتجهيزات والممتلكات المادية والبشرية والكفاءات والقدرات وهي أصول ملموسة وتشمل أصول غير ملموسة تكمن في تقديم خدمات ما بعد البيع، الإشهار... الخ.

2-1 النموذج الثاني: وجاء بهذا التصنيف الاقتصادي porter ويعتمد في تصنيفه على ما يحققه المشتري من مزايا والتي تشمل تخفيض التكلفة، تحقيق قيمة مضافة، وإيجاد إطار شامل ومتكامل التصنيف الميزة ويتمثل في ما يلي (عيازي و نصيب، 29/30 أكتوبر 2002، صفحة 14):

تحقق الميزة التنافسية من منفعة المشتري.

تنبع الميزة التنافسية من خاصية في المؤسسة تميزها عن غيرها لدى المشتري وتلك الخاصية تشكل مصدر الميزة التنافسية.

المنافس يتأثر بالميزة التنافسية التي تتمتع بها المؤسسة من خلال توجيه المشتري إليها دون المنافس.

يعني تصنيف المزايا التنافسية من خلال المؤسسة تصنيفها وفق لسبب أو منشأ خاصية التي تتمتع بنتيجتها المؤسسة بالتفوق على منافسيها في جذب المشتري وذلك يعني تصنيفها حسب مصدرها.

تصنيف المزايا التنافسية من خلال المشتري وفقاً لطبيعة المنفعة المحققة له.

وقد حدد كل من hayes و wheel wrigh أنواع المزايا التنافسية وفقا لمصدرها النهائي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 3: المصادر النهائية للميزة التنافسية

| مصدر الميزة التنافسية | الإيضاح                                                                 |
|-----------------------|-------------------------------------------------------------------------|
| الكلفة                | يمكن المؤسسة من البيع بسعر أقل من معدل سعر الصناعة وتتفوق على المنافسين |
| النوعية               | وتتمثل في المواصفات والأداء الجيد والوظيفة التي يخدمها                  |
| الإعتمادية            | وتتمثل في إعادة المنتج للمشتري عند الطلب                                |
| المرونة               | التكيف للتقلب في الطلب والقدرة على الاستجابة له                         |
| الابتكارية            | تقديم منتجات جديدة                                                      |

(المصدر: عياري و نصيب، 29/30 أكتوبر 2002 ، صفحة 14) .

#### 2.2.4 محددات الميزة التنافسية:

إن اكتساب الميزة التنافسية والاستمرارية على محافظتها هي التي تواصل التحسين والابتكار والتطوير من خلال عمليات ديناميكية مستمرة وكذا الالتزام بالاستثمار المستمر والمتواصل لتحديد الفرص والعمل على تعظيم المكاسب. ولقد حدد الاقتصادي porter أربع ركائز للنظام التنافسي تساهم في صياغة الجو الصناعي لدعم أداء المؤسسات نوجزها في ما يلي (Porter, 1990, p. 125)

1-2 أوضاع عوامل الإنتاج: وتشتمل مثلا على العمالة، الأرض والموارد الطبيعية، رأس المال والبنية الأساسية وتنقسم هذه العوامل إلى قسمين:

أ. العوامل الأساسية: وهي التي يمكن توارثها أو خلقها من خلال استثمارات متوسطة وتشمل الموارد الطبيعية.

ب. العوامل المتقدمة: وتكتسب نتيجة استثمارات دائمة ومستمرة في رأس مال البشري والمادي.

2-2 أوضاع الطلب المحلي: حيث تساهم بشكل أساسي في خلق الميزة التنافسية ومن أهم سمات الطلب المحلي نجد هيكل وحجم ونمط النمو ومدى تدويله، أي درجة تعقيده وتشعبه وتوقعه للطلب العالمي، وبذلك يساهم في إعطاء رؤية مسبقة للمؤسسات لاستخدامها في إستراتيجياتها الإنتاجية والتسويقية.

3-2 الصناعات المرتبطة والمساندة للنشاط: وذلك عن طريق التكنولوجيا المشتركة وقنوات التوزيع والمهارات والعملاء، وهذه توفر المكونات بطريقة سريعة وكفاءة اقتصادية، وبالتالي تساهم في رفع معدل التحسين والابتكار.

4-2 إستراتيجية المؤسسات: حيث تكفل للدولة الإطار التنافسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا على سمات الاستراتيجية والممارسات الإدارية وشكل الهيئات ، وعن طريق تحديد الأهداف تبرز رغبة هذه الهيئات في الاستثمار والمخاطرة والابتكار والتجديد، وهذه بدورها تتأثر بأسواق المال والهيكل الضريبية والاتجاهات الاجتماعية.

5-2 دور الحكومة: تدخل الحكومة في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات مهم من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارات الملائمة والمعززة للقدرة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية (زغلول و الهزيمة، 5 إلى 7 أكتوبر 1999 ، صفحة 173) .

## 5. خاتمة:

يعد قطاع الصناعي مهم وقاطرة للتنمية المستدامة وخصوصا لنسيج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكما له دور للصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة المبدعة والمبتكرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يتمحور على وجهتين وهما توفير فرص الشغل للأفراد الذين يتسمون بكفاءة ومهارة عالية ومتميزة نوعا ما، وتوسيع نطاق التنمية الصناعية الاستراتيجية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، ويرهان ويدعم ذلك الكثير من التدابير والمتطلبات بشأن كل من وضع النقاط الجوهرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة لتمييزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام الموارد والامكانيات من جانب آخر، ومن هنا يرسم صورة واضحة عن الصناعات الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 6. قائمة المراجع:

- طلعت أسعد عبد الحميد. (1999). *التسويق الفعال الأساسيات والتطبيقات* (المجلد ط. 9) مصر: الدار المتحدة للإعلان.
- عبد الستار محمد العلي. (2000). *إدارة الإنتاج والعمليات مدخل الكمي* (المجلد ط. 1) الأردن: روايل للطباعة والنشر.
- 1 / صناعة في الجزائر. (2020). تم الاسترداد من. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- Commission internationale d'histoire. (1981). *petite entreprise et croissance* tome 1). ed industrielle dans le monde aux xixème et xxème siècles, (CNRS.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- E.michael Porter. (1990). *the competitive advantage of nations* , the free press. new york.
- EDIL. (Avril 1983). *Activités engineering et développement de la PMI en Algérie. Séminaire national sur la PMI en Algérie.*
- (http://www.mdipi.gov.dz/?- 2020. ) بلا تاريخ.
- (1972). *plan de développement de la PME 1974-1977*. Ministère de l' industrie et de l' énergie.
- إسماعيل زغلول، و محمد الهزاعمة (5). إلى 7 أكتوبر. (1999) *سياسات وخطوط تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني*. معهد السياسات الاقتصادية. صندوق النقد الدولي.
- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (15). ديسمبر , (2001). *الجريدة الرسمية* رقم 77.
- آمال عياري، و رجم نصيب (29/30). أكتوبر. (2002) *الإستراتيجيات الحديثة للتغيير كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية. الملتقى الدولي، قسم علوم التسيير. بسكرة: جامعة محمد خيضر.*
- سعد غالب يسين. (1999). *الإدارة الدولية* (المجلد ط. 1) عمان: دار اليازوري العلمية.
- شهرزاد زغيب ، و ليلي عيساوي (8-9). أبريل. (2002) *المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، واقع و آفاق. الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية. الأغواط.*
- صفوت عبد السلام عوض الله. (1993). *اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية*. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (1999). *الإدارة الإستراتيجية تحديات القرن الحادي والعشرون* (المجلد ط. 1) جامعة المنصورة : مجموعة النيل العربية.
- علي السلمي. (1995). *إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للإيزو 9000* القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد الهادي مباركي. (1999). *المؤسسة المصغرة : المفهوم و الدور المرتقب .مجلة العلوم الإنسانية*.
- مسعود بن مويظة. (2004/2005). *الإبداع التكنولوجي لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، ( ) : ، جامعة الأغواط : مذكرة ماجستير ( غير منشورة ) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،*
- مصطفى بن نوي. (2005). *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار-حالة الجزائر -مذكرة ماجستير ( غير منشورة )،، ، الجزائر :جامعة الأغواط.*
- نبيل مرسي خليل. (1998). *الميزة التنافسية في مجال الأعمال .الإسكندرية :رويال.*



## أساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفية تحسينها - قراءة تحليلية -

د. قمان عمر<sup>1</sup> د. بن عيسى بن علي<sup>2</sup>، ا. حبشي مصطفى<sup>3</sup>GAMANE amar<sup>1</sup>, Benaissa benalia<sup>2</sup>, HABCHI mostafa<sup>3</sup><sup>1</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)<sup>2</sup> جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)<sup>3</sup> مدرسة الدراسات العليا التجارية بالقليلة - تيبازة (الجزائر)

## ملخص:

استعرضنا في هذه الورقة البحثية الوقوف على الحالة الواقعية لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة للمنافسة والتنافسية وأهم أساليب قياس التنافسية الصناعية التي تقيس التنافسية على مستوى قطاع النشاط والدول، ومن بين أهم الأساليب التي سنستخدمها في تحليل تنافسية القطاع الصناعي الجزائري: نموذج الماسة الصناعية لبورتر، خريطة العنقود الصناعي والقوى الخمسة لبورتر. كما نتطرق إلى كيفية وطرق لتحسين تنافسية قطاع الصناعة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: المنافسة - التنافسية - القطاع الصناعي - تنافسية القطاع الصناعي

## Abstract:

This study focuses on the real state of competitiveness of the Algerian industrial sector, by addressing the general concepts of competition and competitiveness and the most important methods of measuring industrial competitiveness that measure it at the level of the activity sector and countries, and among the most important methods that we will use in analyzing the competitiveness of the Algerian industrial sector; Porter's Industrial Diamond Model, Porter's Five Forces Industrial Cluster Map. The study also deals with ways and means to improve the competitiveness of the Algerian industrial sector.

**Key words:** competition - competitiveness, industrial sector, industrial sector competitiveness.

## 1- مقدمة

تتعرض المؤسسات الصناعية الجزائرية لمنافسة شديدة على المستوى المحلي والعالمي، حيث تواجهها العديد من التحديات التي تحتم عليها استعمال وسائل وآليات، واستراتيجيات حديثة، لكي تتماشى مع الظواهر المستجدات التي أفرزتها العولمة الصناعية وعملية الانفتاح على الأسواق العالمية، علما أن عولمة الصناعة تدفع إلى ضرورة الإبداع والابتكار والتطوير في ظل اشتداد حدة المنافسة؛ وذلك نتيجة فتح الحدود الوطنية للمبادلات التجارية والمالية ورؤوس الأموال الأجنبية، الشيء الذي يجعل الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية في الظروف الاقتصادية الحالية تكمن في الإبداع والتقليد، ووضع أساليب لقياس تنافسية القطاع الصناعي وكيفية تحسين تنافسيته. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: قمان عمر، الإيميل: gamane\_amar@yahoo.fr

## 1-1- إشكالية البحث: ما هي أساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر وكيفيات تحسينها؟

### 1-2- فرضيات البحث:

1-2-1- هناك تميز بين المنافسة والتنافسية، فالأولى تعنى بالظروف التي تنشط ضمنها المؤسسات، أما الثانية فتتعلق بالظروف الذاتية وقدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق.

2-2-1- القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3-2-1- يعتبر العنقود الصناعي أهم أساليب القياس ويرتبط بمبدأ التنافسية، حيث أن النظر إلى الصناعة كعنقود يمكن أن يحدد مدى تنافسية الصناعة، من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة او الفرص.

4-2-1- صياغة كيفيات تحسن تنافسية القطاع الصناعي بناء على مدى مرونة البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسات الصناعية وملائمتها للقوانين والتشريعات.

### 3-1- اهداف البحث:

من خلال هذا الدراسة يمكن البلوغ لجملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- محاولة توضيح الدور المهم لاساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي في بلادنا.
- إبراز أهمية تأهيل الصناعات التحويلية لاكتساب الميزة التنافسية؛
- إلقاء الضوء على إستراتيجية المؤسسات الصناعية ومدى قدرتها على تعزيز تنافسية المؤسسات الصناعية؛
- معرفة كيفيات وطرق لتحسين تنافسية الصناعات الجزائرية

### 4-1- منهجية البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وذلك لمعالجة وتحديد مختلف الأبعاد الفكرية والمفاهيمية المتعلقة بهذا الموضوع للوصول إلى نتائج كافية. وتم تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية:

- الإطار النظري والمفاهيمي للمنافسة والتنافسية
- أهمية القطاع الصناعي في البيئة الاقتصادية
- أساليب قياس تنافسية القطاع الصناعي
- كيفيات تحسن تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

## 2- الإطار النظري والمفاهيمي للمنافسة والتنافسية

### 1-1- أسباب الاهتمام بالتنافسية

تزايد الاهتمام بالتنافسية نظرا للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والعلمية، والمتمثلة فيما يلي: (عيسى محمد الغزالي، (2003)، ص02)

- التغيرات الحاصلة على الصعيد البشري في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقد شهد العالم في العقود الأخيرة تطورات كبيرة في الفكر الاقتصادي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية، مثل:
- تطور نظريات النمو والتجارة، التغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة والتنافسية عوضا عن المنافسة.
- التطورات على المستوى العلمي والتقني، إذ لم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمعرفة

ومهارات العاملين والإدارة الكفاءة.

- التطورات السياسية والتوجهات الجديدة وظهور عالم القطب الواحد، وتعزيز دور المؤسسات الدولية، مما أدى إلى انعكاسات على مختلف الأنشطة، مثل الإنتاج والحكومة والمشاركة ومنظومة القيم.
- يدعم التاريخ الاقتصادي افتراض أن العولمة ستمكن الاقتصاد العالمي من تحقيق نمو اقتصادي أعلى فقد أوضح آدم سميث في كتابه ثروة الأمم هذه الفرضية، ويبين أن مستويات الإنتاجية والنمو يعتمدان على التخصص، والتخصص يعتمد على اتساع السوق الدولية للسلع، إذ يسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وزيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو.

## 2-2- تعريف التنافسية

- من أبرز سمات العصر الحديث هي التنافسية كحقيقة واقعة لتحديد نجاح أو فشل الشركات، بحيث أصبحت الشركات يتحتم عليها العمل الجاد المستمر لاكتساب المزايا التنافسية، والحفاظ عليها لتحسين موقعها السوق وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين. (مهدي، محمد حسن أحمد، (2018)، ص 192)
- المعنى اللغوي للتنافسية: يشير مصطلح التنافسية في اللغة العربية إلى الفعل نفيس، ونفيس الشيء - نفاسه، كان عظيم القيمة، فهو نفيس (تنافس) القوم في كذا: تسابقا فيه وتبادروا دون أن يلحق بعضهم الضرر ببعض (التنافس) نزعة نظرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق (المنافسة) التنافس. (أكبر، عيبر بنت فاروق حامد، (2017)، ص 385)
- المعنى الاصطلاحي للتنافسية: يصعب تقديم تعريف دقيق للتنافسية باعتبار هذه الأخيرة يكتنفها نوع من الغموض؛ ويرجع ذلك إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان. وبالرغم من ذلك يعرفها « Pottier » بأنها قدرة المؤسسة على تحمل المنافسة بشتى أشكالها لفترة أطول. (بوراس، فايزة، (2018)، ص 289).
- تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية بأنها القدرة على إنتاج سلعة أو خدمة تواجه التزامم الخارجي في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي. (عابدين، حسني عابدين محمد، (2018)، ص 277).

يشغل مفهوم التنافسية حيزا ومكانة هامة فيكل من مجال الإدارة الإستراتيجية، وإدارة الأعمال، فهي تمثل العنصر الإستراتيجي الحرج، الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق أي مؤسسة مهما كان نوعها تفوق مستمر بالمقارنة مع منافسيها، ويعتمد هذا المفهوم على نقطة أساسية وهي أن العامل الأكثر أهمية والمحدد لنجاح مؤسسة ما، هو الموقف التنافسي لها في البيئة التنافسية التي تعمل فيها، ويمكن للجامعات أن تقوم ببناء وضع تنافسي. (توزان، فاطمة، وبلقاسم، زايري (2017)، ص 275).

التعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها: القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة، والسعر المناسب، وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى. ويعرفها المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية بأنها: قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشية مطردة في الأجل الطويل. (مار، بهاء الدين عربي محمد محمد، (2019)، ص 146)

ومنهم من يرى انها محفز قوي يدفع نحو بدل المزيد من الجهد؛ قصد التحسين المتواصل للأداء على كل المستويات، وعليه فان التنافسية تخضع لتقويم ذاتي من قبل الممارسين. (وهاي، كلثوم، (2017)، ص 320)

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التمييز بين المنافسة والتنافسية، فالأولى تعنى بالظروف التي تنشط ضمنها المؤسسات، أما الثانية فتتعلق بالظروف الذاتية وقدرات المؤسسة التي تتيح لها المجابهة في السوق.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج مجموعة من الخصائص التي تميز التنافسية وهي: (ابن زيان، أسماء، وقاشي،

- قدرة منظمات الأعمال على الدخول إلى الأسواق الداخليّة والخارجيّة بمنتجات عاليّة الجودة وقل التكاليف.
  - تعمل منظمات الأعمال بدورها في زيادة تحسين الظروف المعيشيّة للمواطنين.
- 3-2- مستويات للتنافسيّة
- هناك ثلاثة مستويات للتنافسيّة وهي: (إبراهيم، العليش محمد الحسن، ومحمد، دفع الله قسم الله عبد الكافي. (2018). ص 242)
- التَّنَافُسيّة على مستوى الدولة: عرفت التَّنَافُسيّة على مستوى الدولة بأنها مقدرة الاقتصاد الوطني على التوصل إلى معدلات مستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد.
  - التَّنَافُسيّة على مستوى القطاع: وهي قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدوليّة دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكوميّة.
  - التَّنَافُسيّة على مستوى المؤسسة: تم تعريف تنافسيّة المؤسسة بأنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحيّة، نمو استقرار، توسع، ابتكار وتجديد كذلك عرفت تنافسيّة المؤسسة بأنها مقدرة المؤسسة على أداء أعمالها بالشكل الذي يصعب على منافسها تقليده.
- وتتحقق التَّنَافُسيّة من خلال العناصر التالّية: (فريد النجار، (2000). ص 10)
- التحكم في عناصر التكاليف، إدارة الوقت، الابتكار والتجديد والتطوير، تطويع العلوم والتكنولوجيا، إدارة الجودة الشاملة وتأكيد الجودة، إرضاء العملاء الحاليين والبحث عن آخرين جدد، الترويج والإعلان والعلاقات العامة، التحسينات المستمرة، التدريب المكثف، والخدمات ما بعد البيع.
- 4-2- أهميّة وأهداف التَّنَافُسيّة
- 1-4-2- أهميّة التَّنَافُسيّة:
- تبرز أهميّة التَّنَافُسيّة في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبيّاته، ويشير تقرير التَّنَافُسيّة العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التَّنَافُسيّة من الدول الكبيرة، حيث تعطي الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدوديّة السوق الصغير على رحابة السوق العالمي، وسواء اتفقنا مع هذا القول أم لا، فعليه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين ويمكن إيجاز أهميّة التَّنَافُسيّة في النقاط التالّية:
- ارتفاع العائد وتدني المخاطرة ومنه ضمان مستويات أفضل للدخل ومستوى معيشة جيد؛
  - رفع مستوى الكفاءة الماديّة أو البشريّة واستغلال الفرص الاستثماريّة المتاحة وتعميقها؛
  - ارتفاع مستوى التوظيف واستقراره؛
  - اختراق الأسواق الأجنبيّة بفعاليّة وجدارة والتمركز فيها بقواعد راسخة وثابتة من خلال مراكز التسويق والبيع؛
  - ضمان بقاء واستمرار نشاط المؤسسات وتحسين أدائها من خلال الاستغلال الأمثل لكل مجالات وميادين التنافس.
- 2-4-2- أهداف التَّنَافُسيّة
- تهدف التَّنَافُسيّة إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها: (صلاح الشنواني، (2000). ص 140)
- تحقيق درجة عاليّة من الكفائيّة بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به. فالتَّنَافُسيّة تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة.

- التطور والتحسين المستمر للأداء: من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبياً، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المؤسسات المنافسة.
- الحصول على نمط مفيد للأرباح: إذ تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطوراً من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها.

### 3- أهمية القطاع الصناعي في البيئة الاقتصادية

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دولياً في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل" (عبد الحليم محيسن، 2014، ص 03)، كما اكتسب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

ويرى (طلال البابا (1986)، ص79) أن عملية التصنيع هي عملية تنموية لا تختلف في جوهرها عن التنمية الاقتصادية، فإنه يمكن اعتبار التصنيع بتلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد.

### 3-1- بنية القطاع الصناعي وتصنيف الصناعات:

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فإذا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى إستخراجية وتحويلية، فالصناعات الإستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية. (مدحت القريشي، 2005، ص 89). وحسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهما القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

### 3-1-1- تصنيف الصناعات حسب أهمية المنتج: إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتج: فإنه

يمكننا التمييز بين نوعين وهما:

أ. الصناعات الثقيلة: وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

ب. الصناعات الخفيفة: وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب.

### 2-1-3 تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات، حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي (2013)، ص 12)

والتي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة، والصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة ومن أهم مميزات أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا.

أ. الصناعات منخفضة التكنولوجيا: وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات، صناعة منتجات التبغ، الصناعة النسيجية، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية، مصنوعات الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر.

ب. الصناعات متوسطة التكنولوجيا: وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي، صناعة المطاط، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

ج. الصناعات عالية التكنولوجيا: ويتمثل هذا النوع في الصناعات الكيماوية، وصناعة الآلات والمعدات الإلكترونية والحواسيب، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية، إضافة إلى صناعة المركبات الآلية والمقطورات ومعدات النقل.

2-1-3- التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC): حسب التصنيف القياسي الدولي الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية، فإن القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي: (مدحت القريشي، (2005)، ص 90-91).

أ. التعدين والمقالع (المحاجر): وتضم هذه المجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري، والنفط الخام والغاز الطبيعي، والمعادن النفيسة، واستخراج المواد المعدنية الخام.

ب. الكهرباء والماء والغاز: وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها، والماء والغاز.

ت. الصناعة التحويلية: وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية.

3-1-4 تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات الصناعي في الجزائر ONS: يتم تحديد بنية القطاع

حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي: (فتيحة فيصل منيعي، (2016)، ص 127)

- الطاقة والمحروقات، المناجم والمحاجر، صناعة الحديد والصلب، والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية،

مواد البناء، الفخار والزجاج، الصناعة الكيماوية، المطاط والبلاستيك، الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت، الصناعات النسيجية، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والورق.

### 2-3 أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية:

يعتبر التصنيع والتطور الصناعي عنصرا فعالا في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشية للسكان وزيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات. ويمكننا

إبراز أهميته من خلال: (مدحت القريشي، (2005)، ص 39-40)

- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت

تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام.

- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة.
- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتوجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.
- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.
- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخيل وتوزيعها بطريقة عادلة.
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

### 3-3- الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية:

ازدادت أهمية الاستثمارات الأجنبية في عملية التنمية الصناعية بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام المالي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينيات، حيث أخذت معظم الدول النامية تسعى إلى جذب هذا النوع من الاستثمارات للاستعانة بها في تمويل مشاريعها وفي مواجهة بعض مشكلاتها الاقتصادية، وأصبحت الاستثمارات الأجنبية مجالا مهما في دراسة العلاقة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال تدفق هذه الاستثمارات في صور متعددة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مهمة للتمويل وتتضمن تنوعا واسعا في التنظيم والإنتاج والتسويق لتسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول (باسم حمادي الحسن، (2014)، ص20)

ويقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق التسيير والإدارة (نزيه عبد المقصود محمد مبروك، (2013)، ص31)، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، فالطابع الأول هو وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني تمثل في ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع.

الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD) ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة والقدرة على التحكم الإداري بين مؤسسة في البلد الأم (البلد المستثمر) ومؤسسة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر وهو البلد المضيف للاستثمار" (باسم حمادي الحسن، (2014)، ص17). أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) فقدمت تعريفا للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "توظيف الأموال الأجنبية غير الوطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيف، وينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه" (OCDE, p03). أما أحمد زغدار فعرف الاستثمار الأجنبي المباشر

بأنه " تلك المشاريع التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز بأنها استثمارات طويلة الأجل كما تتميز بالاستقرار الكبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالميّة تساهم في نقل. التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة" (أحمد زغدار، (2004)، ص 159)

من خلال هذين التعريفين يمكننا استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجيّة يساهم في نقل التكنولوجيا والخبرة وتطوير الإدارة، وأن المستثمر الحقيقي له الحق في تسيير وإدارة موجوداته، وقد تتباين درجة الحق في الإدارة بتباين النسبة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي من أصل رأس المال. وحسب تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة فإن صندوق النقد الدولي حدد نسبة 18 % كأدنى حد من أصل رأس المال الاسمي لمنح المستثمر الأجنبي حق التصويت على القرارات الإداريّة وقد تختلف هذه النسبة بين البلدان وحسب سياسة البلد المضيف (UNCTAD.2004,p27).

#### 4- أساليب قياس تنافسيّة القطاع الصناعي

تقاس التّنافسيّة من خلال عدة نماذج، وهي:

##### 1-1-4 نموذج الماسة الصناعيّة لبورتر:

اقترح بورتر إطارا تحليليا لفهم تفاعل مجموعة من العوامل مع بعضها لبناء صناعة أو قطاع اقتصادي تنافسي، حيث يتم جمع العوامل التي تحدد تنافسيّة مؤسسة ما في رابع فئات رئيسيّة، والتي يمكن رسم تخطيطها لتشكّل الماسة وأصبحت الماسة أحد المقاييس المرجعيّة لتحليل التّنافسيّة، وتتضمن ما يلي:

1-1-4- عوامل الإنتاج: حيث يتم التركيز على نوعيّة ومدى تخصص عناصر الإنتاج في الحصول على مخرجات قادرة على الاستجابة للطلب كما ونوعا.

##### 2-1-4 ظروف الطلب:

يتضمن العوامل التي تتعامل مع طبيعة الطلب في السوق المحليّة. ويتم التركيز على نوعيته وتخصّصه، فكلما تحسّنت نوعيّة الطلب كلما كان التأثير الايجابي أكبر على الإستراتيجيّة الصناعيّة وعوامل الإنتاج. ويتم التركيز أيضا على توقعات المستهلكين، وإلى أي مدى تعتبر هذه التوقعات مصدرا لتحفيز الصناعات المختارة وتعزيز الأداء.

##### 3-1-4 الصناعات الداعمة:

وهي مجموعة من المتغيرات التي تبين مدى استفادة الصناعة من البيئة الاقتصاديّة التي تقدم المدخلات والخدمات التي تحتاجها وتتفق مع المعايير التي تحقق احتياجاتها. فالصناعات الداعمة لها أهميّة كبيرة في تكامل الصناعة وجعلها تنافس عالميا. (Michael E. Porter, (1990))

##### 4-1-4 إستراتيجيّة المؤسسة ومنافستها:

ويتم فيها دراسة إستراتيجيّة المؤسسات ومستوى التركيز في الصناعات وهيكلها، كما يتم دراسة المناخ التنافسي للصناعة. وتأخذ بعين الاعتبار التعاون الممكن بين الوحدات الصناعيّة التي لها نفس الوظيفة، وتنتج نفس المخرجات وتشكّل العناقيد الصناعيّة، حيث أن التعاون بين المؤسسات المختلفة ضمن العنقود يجمع بين المرونة او الفاعليّة، ومن خلال التشارك في شراء المواد الخام أو امتلاك إستراتيجيّة منسجمة لتسويق مخرجاتها. كما تبحث إستراتيجيّة المؤسسة أيضا في الأثر المحتمل للتكامل العمودي، أو الذي تضبط به نفس المؤسسة في عدة مراحل في العمليات التقنيّة من الإنتاج. ويجب الإشارة إلى دور الحكومة الذي يتمثل في إيجاد بيئة قانونيّة وتجاريّة مستقرة وملائمة للاستثمار او التجارة. حيث يقع على عاتقها إنشاء مراكز تدريب متخصصة، تأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين العناقيد الصناعيّة والجامعات، دعم نشاطات جمع المعلومات وترتيبها، وتحسين المواصلات والاتصالات والبنية التحتيّة، وذلك من أجل تحسين شبكات التوزيع.

وتعمل الماسة عندما تتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بشكل ديناميكي، حيث أن أي ضعف في عنصر من عناصرها



يضعف الماسة ككل، وبالتالي التأثير على المناخ التنافسي السائد بشكل عام. (حران عبد القادر، (2011)، ص25).

#### 2-4- خريطة العنقود الصناعي:

يرتبط مفهوم العنقود بمبدأ التنافسية، حيث أن النظر إلى الصناعة كعنقود يمكن أن يحدد مدى تنافسية الصناعة، من خلال تحديد أماكن الضعف والتهديدات وأماكن القوة أو الفرص، وما يحيط بها من نشاطات داعمة لها ومرتبطة بها. فالعنقود هو تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة. ويضم هذا التجمع مجموعة من المؤسسات المرتبطة به أو الداعمة له، أو التي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع. (ابراهيم عبد الحفيظي، (2002)، ص43).

ويتم الاستعانة بخريطة العنقود لتحديد طبيعة العلاقات بين الصناعات الداعمة أو المرتبطة أو الصناعات الرئيسية. حيث نستطيع من خلالها بيان المدخلات الصناعية، طرق التصنيع، والصناعات الداعمة والمرتبطة بالصناعة الرئيسية، كما تساعد في بيان العلاقات بين هذه العناصر، حيث كلما زاد التفاعل بين عناصر الصناعة دلت الخريطة على أن هذه الصناعة قادرة على بناء ميزة تنافسية عالية. ويتجاوز مفهوم العنقود فكرة التجمع إلى وجود رغبة في التعاون أو التنسيق بين عناصر سلسلة الإنتاج، تؤدي في النهاية إلى تحقيق ربحية أعلى، وبالتالي خلق وسط من المنافسة يؤدي إلى رفع الإنتاجية وهي الفكرة التي تنتقد النظرية التقليدية للصناعة أو المتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه.

أو العناقيد في العادة تتم وضع في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني أو الإقليمي، حيث تعتمد درجة تركيز العناقيد إلى حد ما على تطور وسائل النقل أو الاتصالات، ويؤدي تجمع وحدات متخصصة في مجالات متقاربة أو متكاملة إلى تركيز الخبرات الفنية سواء البشرية أو التكنولوجية في هذه المجالات، ويساعد على حصول المؤسسات الصغيرة على مزايا الحجم الكبير من خلال تخصص كل وحدة في مرحلة أو جزء محدد من المنتج النهائي بالإضافة إلى الأسعار التفضيلية لشراء كميات كبيرة من المواد الخام، كما يساعد هذا التجمع على تطوير البنية الأساسية من الخدمات القانونية والمالية وغيرها من الخدمات المتخصصة. (طرشي محمد، (2012)، ص02).

#### 3-4- القوى الخمسة لبورتر:

إن القوى التنافسية الخمسة لبورتر هي أداة تستخدم في تحليل الميزات التنافسية، والعلاقات المتبادلة في السوق، وتقييم استراتيجيات الأعمال أو الأسواق. كما أن هذه الأداة تقارن البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية للعمل على نطاق واسع.

ويعتمد هذا التحليل على أنه إذا تغيرت إحدى القوى، فلا بد من إعادة تقييم المؤسسة وسوق العمل المرتبط بأدائها، وما قد يترتب عليها في محيط العمل أو الأسواق المحيطة. وتختلف الربحية من مؤسسة إلى أخرى لعدة أسباب، منها: تركيبة الصناعة أو العوامل المختلفة التي تؤثر عليها. وقد قام بورتر بوضع خمسة عناصر تؤثر على مقدار الربحية في الصناعة، وتسمى بالقوى الخمسة لبورتر، وهي:

- درجة المنافسة: يمكن أن تقود المنافسة بين المؤسسات إلى اللابحية إذا لم تعمل هذه الأخيرة على إيجاد حلول للتغلب على المنافسين. مثل البحث عن ميزة تنافسية في المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو زيادة أو تخفيض الأسعار، أو البحث عن حلول أخرى. ويمكن أن نميز المنافسة بين المؤسسات من خلال ما يلي:
- عدد المؤسسات: كلما زاد عدد المؤسسات الموجودة في صناعة معينة كلما قلت حصة المؤسسة من السوق المستهدفة.
- مقدار النمو في السوق: كلما قل النمو في السوق كلما زادت المنافسة للحفاظ على الحصة السوقية.
- درجة تميز المنتجات: الفروقات غير الملموسة بين المنتجات أو الخدمات المتشابهة التي تقدمها المؤسسات ترفع من درجة

المنافسة. ففي حال تشابه المنتجات بشكل كبير فإن ذلك يؤدي إلى سهولة تبديل المنتج بالنسبة للعميل، وبالتالي تجد المؤسسات صعوبة في الاحتفاظ بعملائها.

- البدائل: يقصد بالبدائل المنتجات في صناعة أخرى التي تؤدي نفس الغرض أو الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة، وتظهر المنافسة عند تغيير سعر المنتج البديل للأقل أو للأكثر. وبالتالي لا تكفي دراسة المنافسين الذين يعملون في نفس الصناعة فقط، بل لابد من توسيع دائرة المنافسين لتشمل البدائل.

- عوائق دخول المنافسين إلى السوق: إن دخول مؤسسة إلى صناعة معينة يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى العاملة في نفس المجال. وكلما كان من السهل الحصول على التقنيّة المستخدمة في الصناعة، كلما كان العدد المتوقع لدخول مؤسسات جديدة منافسة كبيرا، مما يؤثر على حصص المؤسسات الأخرى. وعادة ما يؤدي هذا إلى إفلاس أو إغلاق عدد كبير من المؤسسات مما يضر بالصناعة. (E Porter. (2008). P86-22) Michael)

- القوة التفاوضيّة للموردين: تحتاج المؤسسة للحصول على المدخلات اللازمة لإنتاج منتج ما، مثل المواد الخام أو اليد العاملة، وبالتالي لابد من توفر مورد لتلبية هذه الاحتياجات. وكلما كان الموردون أكثر قوة، كلما أثر على ربحيّة المؤسسة خاصة عند وجود احتكار من مورد واحد أو اتفاق بين مجموعة من الموردين على أسعار معينة.

- القوة التفاوضيّة للعملاء: إن القوة الشرائيّة للعميل تؤثر على ربحيّة المؤسسة. فإذا امتلك العميل سلسلة من المنافذ لشراء بضائعه، يتشكل لديه قوة ضغط تساعد في الحصول على تسهيلات أكبر عند شراء المنتج.

#### 5- كيفيات تحسن تنافسيّة القطاع الصناعي في الجزائر

يمكن صياغة كيفيات تحسن تنافسيّة القطاع الصناعي كما يلي:

1-5- على المؤسسات الصناعيّة أن تقوم بإعداد خططها لإجراء التغيرات في بيئتها الداخليّة بما يتناسب مع تغيرات البيئة الخارجيّة.

2-5- لابد على المؤسسة الصناعيّة أن تطبق إدارة الجودة الشاملة والتي من بين أهدافها:

- خفض التكاليف بتقليل نسبة التلف والأخطاء والتكرار.

- تحقيق مستوى مقبول من الجودة.

- زيادة الأرباح بزيادة المبيعات والحصة السوقية.

- رفع مستوى رضا الزبائن.

- زيادة مستوى مشاركة العمال في عمليّة اتخاذ القرارات.

3-5- يجب على المؤسسات الصناعيّة أن تقوم بإنشاء إدارة الفحص البيئي والتغير خاصة وأنه أصبحت جد ضروريّة في ظل الظروف السائدة في البيئة الخارجيّة؛ حيث تتمكن هذه الإدارة من عمليّة معرفة التهديدات والفرص التي تفرزها البيئة.

4-5- لابد من الاهتمام بتطوير المعارف وذلك باقتناء التجهيزات الجديدة والتحكم في تقنيات استعمالها ثم محاولة تطوير البرامج الموجودة.

5-5- ضرورة إنشاء أقطاب تكنولوجيا والتي تهدف إلى تعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي وتنمية أساليب معالجة المعلومات، والعمل على تطوير القاعدة التكنولوجيّة وذلك بالعمل على توفير ما يستلزم البحث العلمي من موارد بشريّة وماليّة وماديّة، وتشجيع الإبداع والابتكار، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التقانة الملائمة من خلال التركيز على عنصري البحث العلمي والتطوير عن طريق ربط التعليم العالي وضرورة ربط Contract Research بالصناعة في مجال الموارد البشريّة، ويتم ذلك بالارتباط بعقود أبحاث إدارات البحث والتنمية في المؤسسات الصناعيّة بالجامعات، ولابد من مواكبة التطور التكنولوجي الذي أدى إلى تغيير نمط العلاقة التعاقدية بين العامل ورب العمل؛ حيث أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى

شروع أنماط جديدة من التعاقدات أثرت بشدة على أسلوب أداء سوق العمل وأصبح هناك مزيد من الاعتماد على العمالة التي تعمل من منازلها لحساب المنشآت الصناعية.

5-6- لا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي عن طريق تخصص الصناعة الجزائرية في المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية، وتدريب الأيدي العاملة الفنية نحو هذه القطاعات، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو باقي الصناعات ومنحها حوافز طبقاً لأهمية الاستثمار وتعتبر الجزائر سوقاً واسعة للسيارات فهي تستورد جزء كبيراً منها وبالتالي وجب التحول نحو إنتاجها أو على الأقل تجميعها والتركيز على الصناعات كثيفة العمالة.

5-7- ضرورة قيام شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص أولاً علماً أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستخفف الأعباء عن الدولة، وتسمح برفع مستوى الإنتاجية والفعالية، فضلاً عما تتيحه من فرص تعجيل تنفيذ المشروعات وترشيد الإنفاق، بجانب حث متعاملي القطاعين على تسير أفضل لأنشطتهم وتحمل تبعات أي مخاطر متوقعة، وذاك مرهون بتشريعات تحدد بدقة طرائق تنفيذ هذه الشراكة، وخلق تنسيق ثنائي بعيداً عن مخططات التأهيل وإعادة الهيكلة التي استنفذت المليارات دون جدوى، ثم ثانياً جذب مستثمرين من دول الاتحاد الأوروبي والدخول معهم في شراكات إستراتيجية للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم في تطوير الصناعة المحلية من جهة وللاستفادة من شبكات التوزيع التي يمتلكونها أو يعرفونها بصورة أفضل في دول الاتحاد الأوروبي، وإن الشراكة بالنسبة للمؤسسات الصناعية الجزائرية ظاهرة جديدة، بينما هي من الأساليب المعتادة للتوسع بالنسبة للمؤسسات الأجنبية وتعتبر وسيلة لتأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية في وقت قصير وبتكلفة أقل، خاصة بعد إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية.

خاتمة:

كخاتمة لهذه الورقة البحثية وفي ظل المنافسة العالمية الحادة التي يشهدها القطاع الصناعي على وجه الخصوص، أصبح لزاماً على المؤسسات الصناعية تبني وتطبيق بعض الآليات من أجل دعم وتنمية قدرتها التنافسية، ومن بين هذه الآليات نرى أن إدارة الجودة الشاملة من العناصر الهامة والضرورية من أجل الصمود ومواجهة تهديدات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية. ومن أجل دعم تنافسية الصادرات الصناعية للدولة في الأسواق العالمية، لا بد من تحسين بيئة أعمالها وجعلها أكثر تشجيعاً وجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عاملاً مهماً في تنمية وتحديث هيكلها الصناعي، ونقل التكنولوجيا، كما أنه يساهم في تنمية وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية ويساعدها على اختراق الأسواق العالمية، مما ينعكس بالإيجاب على ترقية وتطوير الصادرات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري وتحقيق التنمية المستدامة.

ومن هنا يأتي التأكيد على ضرورة تحسين تنافسية القطاع الصناعي الجزائري عن طريق ربط إدارات البحث والتنمية في المؤسسات الصناعية بالجامعات، مع التركيز على الآليات التنافسية وأساليب قياسها أضف إلى ذلك تحديد الطرق والكيفيات لتحسين مستوى المنافسة بين هاتئ المؤسسات الصناعية. خاصة في ظل الظروف السائدة في البيئة الخارجية؛ حيث تمكن هذه الإدارة من عملية معرفة التهديدات والفرص التي تفرزها البيئة ومحاولة التأقلم معها.

توصيات الدراسة:

- اللجوء الى ادماج الشركات وخلق تحالفات مع الشركات العالمية والإقليمية للوصول الى مستوى اعلى من التكنولوجيا والخبرات .
- تحديد ميكانيزمات تنظم وتؤطر العمليات الانتاجية والتحويلية والتسويقية والتوزيعية .
- استقلالية المؤسسات الصناعية ورفع التحدي .
- وضع مشروع قانوني وتشريعي لانشاء المركز الوطني للمنافسة.
- الاعتماد على التركيز الصناعي .
- خلق اقطاب صناعية تنافسية على المستوى الوطني.

- وضع إستراتيجية صناعية طويلة المدى للنهوض بالاقتصاد الوطني وتفادي التبعية.

#### قائمة المراجع:

##### المؤلفات:

- 1- باسم حمادي الحسن، (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر- عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 2- عيسى محمد الغزالي، (2003). القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط.
- 3- فريد النجار، (2000). "المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية.
- 4- فتيحة فيصل منيعي، (2016)، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن.
- 5- صلاح الشنواني، (2000). "إقتصاديات الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.
- 6- طلال البابا، (1986)، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، الطبعة الثالثة، بيروت.
- 7- مدحت القريشي، (2005)، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن.
- 8- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، (2013)، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية- دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- 9- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي (2013).

##### الأطروحات:

- 1- ابراهيم عبد الحفيظي، (2002). دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة بن. يوسف بن خدة، الجزائر.
- 2- حران عبد القادر، (2011). التكامل العمودي والمزايا التنافسية للمؤسسة الصناعية حالة مؤسسة سوناطراك، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

##### المقالات:

- 1- إبراهيم، العليش محمد الحسن، ومحمد، دفع الله قسم الله عبد الكافي. (2018). الابتكار التسويقي في الترويج ودوره في تعزيز الميزة التنافسية بالتطبيق على قطاع الاتصالات في السودان. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج 12، ع 45.
- 2- ابن زيان، أسماء، وقاشي، خالد. (2018). دور الابتكار الإعلاني في كسب ميزة تنافسية لمنظمات الأعمال: دراسة نظرية تحليلية بالإشارة الى تجربة شركة كوكا كولا. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - مخبر تنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة، مج 4، ع 2.
- 3- أكبر، عبير بنت فاروق حامد. (2017). ممارسات القيادات الإدارية لتحقيق الميزة التنافسية بمدارس التعليم الثانوي في محافظة جدة بالمملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع 18، ج 9.

- 4- أحمد زغدار، (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 03.
- 5- بوراس، فايزة. (2018). الإستثمار في رأس المال البشري كمدخل لاكتساب الميزة التنافسية المستدامة في منظمات الأعمال. مجلة رماح للبحوث والدراسات: مركز البحث وتطوير الموارد البشرية - رماح، ع25.
- 6- وهابي، كلثوم. (2017). دور الابداع في إبراز ميزة تنافسية في منظمات الأعمال. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي - مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين، ع7.
- 7- مار، بهاء الدين عربي محمد محمد. (2019). تطوير التعليم الابتدائي في مصر لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء مؤشرات التنافسية العالمية. دراسات تربوية ونفسية: جامعة الزقازيق - كلية التربية، ع102.
- 8- مهدي، محمد حسن أحمد. (2018). تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والميزة التنافسية: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات الأدوية العاملة بـ ج. م. ع. مجلة البحوث التجارية المعاصرة: جامعة سوهاج - كلية التجارة، مج32، ع1.
- 9- عابدين، حسني عابدين محمد. (2018). أثر التكامل بين تقنية التكلفة المستهدفة والإنتاج في الوقت المحدد على تعزيز الميزة التنافسية للمنشآت الغذائية في قطاع غزة. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية: جامعة الإسراء، ع4.
- 10- توزان، فاطمة، وبلقاسم، زايري. (2017). الأبعاد الاستراتيجية لتطوير أداء الجامعات لخلق ميزة تنافسية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا: جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف - مخبر العولة واقتصاديات شمال إفريقيا، ع16.
- 11- طرشي محمد، (2012). العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13.
- 12- عبد الحليم محيسن (2014)، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، أبو ضبي.

#### المراجع الأجنبية

- 1- Michael E. Porter, The competitive advantage of nations, New York, free press, 1990.
- 2- Michael E. Porter, The five competitive force that shape strategy, Harvard business review, 2008, pp 86-22

## قراءة قانونية حول واقع القطاع العمومي الاقتصادي في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية

## Legal reading on the reality of the public economic sector in the time of economic reforms

لكحل صالح<sup>1</sup>LAKEHAL Salah<sup>1</sup><sup>1</sup> كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)

## ملخص:

اتّسم الاقتصاد الوطني خلال مرحلة التسيير الاشتراكي بهيمنة القطاع العمومي الاقتصادي على معظم النشاطات الاقتصادية، حيث كانت الدولة هي المالكة لوسائل الانتاج والمتدخلة في الحقل الاقتصادي. غير أن النموذج الاقتصادي المتبنى في تلك المرحلة أثبت فشله، لاعتماده بالأساس على الربيع النفطي الذي كان يخفي الخسائر الناجمة عن أساليب التسيير التقليدية.

وانطلاقاً من الثمانينات، لجأت السلطات العمومية إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة وهيكلية للاقتصاد الوطني من شأنها أن تعيد النظر في الدور الجديد للقطاع العمومي الاقتصادي في ظلّ انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي لصالح السوق.

كلمات مفتاحية: قطاع عمومي اقتصادي، سلطات عمومية، إصلاحات اقتصادية، انسحاب الدولة.

تصنيفات JEL: O1, L5, L1.

## Abstract:

All along the period of socialist management of the economy, the state, which owned the means of production, intruded via its economic public sector in the entire economic sphere. However, this economic model based on the oil rent unfortunately proved to be a failure.

From the 1980s onwards, the public authorities implemented global and structural reforms of the national economy with a view to redefining the role of the public economic sector in the context of the state's disengagement from the economic sphere in favor of the market.

**Keywords:** public economic sector, public authorities, economic reforms, disengagement of the state.

**JEL Classification Codes:** L1, L5, O1.

## 1. مقدمة:

شغل القطاع العمومي الاقتصادي بعد استقلال الجزائر مكانة هامة في الاقتصاد الوطني نظراً لتبني السلطات العمومية آنذاك نموذجاً اقتصادياً يقوم على الأيديولوجية الاشتراكية المترجمة عبر مختلف المواثيق والدساتير الاشتراكية المتعاقبة لاسيما دستور 1963 ودستور 1976. فالدولة كانت تسيطر على ملكية وسائل الانتاج، لذلك وصفت بالدولة المقاوله، بحيث كانت تمارس نشاطها التجاري والصناعي بواسطة مؤسساتها العمومية التي أنشئت لهذا الغرض في إطار سياسة التخطيط المركزي الشامل للاضطلاع بمهمة التنمية بكل أبعادها. وازداد حجم القطاع العمومي الاقتصادي ابتداءً من سنة 1966 بفعل تأميم قطاعات حيوية كالمناجم وشركات التأمين، وفي سنة 1971، تم تأميم قطاع المحروقات، وذلك تجميعاً لوسائل الانتاج في نطاق ملكية الدولة.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: لكحل صالح، الإيميل: [s.lakehal@univ-bouira.dz](mailto:s.lakehal@univ-bouira.dz)

إن ضرورة مواجهة المشاكل الكبيرة للتنمية (فقر، عدم المساواة، نقص المنشآت)، يُفسّر أن معظم الدول السائرة في طريق النمو قد سلكت نموذجًا اقتصاديًا، أدّت فيه الدولة دورًا أساسيًا، سواء بواسطة النفقات العمومية، أو من خلال التدخل المباشر، أو التأثير على تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية (BELMIHOUB, 2001, p. 19).

أدّى تدخل الدولة في الحقل الاقتصادي إلى إقصاء وتهميش القطاع الخاص الذي لم يُترك له إلا مجالاً ضيقاً وهامشياً لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية. فالخيار الاشتراكي لتنظيم وتسيير الاقتصاد المتبنى في تلك المرحلة كان يُرسّخ فكرة الدور الريادي للدولة في تنفيذ خطة التنمية باعتبارها أن الدولة كانت تمثل العون الاقتصادي الوحيد القادر على تحقيق ذلك، في حين لم يعترف للقطاع الخاص بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، بحيث انحصرت فقط في الملكية الفردية ذات الاستعمال الشخصي أو العائلي، ممّا يدلّ في تلك المرحلة على رفض مبدأ حرية التجارة والصناعة المكرّس في الأنظمة الليبرالية.

وعلى الرغم من مساهمة القطاع العمومي الاقتصادي في تشكيل نسيج صناعي معتبر في فترة السبعينات، إلا أنه منذ مطلع الثمانينات بدأت تظهر معالم هشاشة الاقتصاد الوطني، وذلك بفعل عدم نجاعة أساليب التسيير الدولانية للقطاع العمومي الاقتصادي التي لم تخضع للمنطق الاقتصادي، بحيث تعذّر بلوغ المردودية المالية من قطاع اعتُبر الوجهة الكبرى لتدخل الدولة في الحقل الاقتصادي. كما أنه انطلاقاً من سنة 1986، تراجعت مداخيل العائدات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، ممّا ترتّب عنه عجز في ميزان مدفوعات الدولة، ذلك أن تصدير النفط كان يمثل أهم مداخيل الجزائر من العملة الصّعبة، الأمر الذي أجبر السلطات العمومية آنذاك إلى طلب الإعانات المالية من مؤسسات التمويل الدولية للخروج من الأزمة الاقتصادية مقابل الالتزام بجملة من الشروط المتمثلة لاسيما في تحرير التجارة الخارجية، رفع الدعم عن الأسعار، تحرير القطاع المصرفي وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

أدّت كل هذه العوامل إلى ضرورة تبني إصلاحات شاملة وهيكلية للاقتصاد الوطني انطوت على مجالات هامة وحيوية مثل البنوك، تسيير القطاع الفلاحي العمومي، المؤسسات العمومية، التخطيط، الاستثمارات الخاصة الوطنية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

بناء على ما تقدّم ذكره، تُطرح إشكالية البحث عن أثر التحوّلات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على دور وفعالية القطاع العمومي الاقتصادي؟

وكإجابة مسبقة لهذه الاشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- نجاح إعادة هيكلة القطاع العمومي الاقتصادي يعتمد على إصلاح شامل يمتدّ إلى إعادة النظر في النظام القانوني الذي يحكم مؤسسات هذا القطاع وتوفير المحيط التنافسي الملائم؛
- تفعيل دور مؤسسات القطاع العمومي الاقتصادي في تحقيق التنمية مرهون بتكريس استقلاليتها اتجاه الدولة؛
- تطوير وترقية القطاع العمومي الاقتصادي يقتضي الانتقال من اقتصاد الربع إلى اقتصاد منتج ومتنوع؛
- نجاح سياسة خصوصية القطاع العمومي الاقتصادي متوقفة على التشخيص الدقيق للمؤسسات القابلة للخصوصية وخلق مناخ اقتصادي مناسب لإجراء عمليات التنازل لصالح لقطاع الخاص استناداً إلى تكريس شفافية الوسائل القانونية والمؤسّساتية.

تهدف هذه الدراسة بالخصوص إلى محاولة معرفة الوجه الجديد الذي أصبح يتّسم به القطاع العمومي الاقتصادي من حيث إعادة تنظيمه وتحديد مكانته بعدما انتقل من مرحلة كان يخضع فيها إلى أساليب التسيير الاشتراكي وفقاً لمبادئ التخطيط المركزي إلى مرحلة جديدة ترتكز على أساليب ليبرالية في التسيير تماشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي. وللإجابة عن الاشكالية سالفة الذكر، و وصولاً للهدف من الدراسة، نعتمد على المنهجين التاريخي والتحليلي، وذلك للكشف أولاً عن المعالم والمظاهر الجوهرية للإصلاح الذي منّ القطاع العمومي الاقتصادي (2)، ثم قياس درجة قابلية هذا القطاع على الانفتاح أمام المبادرة الخاصة في ظلّ ما تفرضه مقتضيات عولمة المنافسة (3).

## 2. مظاهر إصلاح القطاع العمومي الاقتصادي:

ترتّب عن التحوّلات الاقتصادية إعادة تنظيم القطاع العمومي الاقتصادي من حيث البحث عن فعاليته الاقتصادية وبالتالي تحقيق المردودية المالية في خضم انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي. وترجمت هذه التحوّلات في جملة من الإصلاحات الجوهرية المتمثلة لاسيما في إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العمومي الاقتصادي (1.2) والتخلي عن أساليب التسيير الاشتراكي التي كانت تخضع لها تلك المؤسسات (2.2).

### 2.1 إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العمومي الاقتصادي:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال على غرار العديد من البلدان في طريق النمو تكريس سياسة الصناعات المصنّعة (Les industries industrialisantes)، بالاعتماد على الاستثمارات العمومية وفقا لنموذج الأقطاب الصناعية في قطاع الطاقة والصناعة التحويلية، وبناء على نظام التخطيط المركزي، حيث أدّت هذه الاستثمارات إلى تشكيل قطاع عمومي كبير يحتوي على أكثر من 480 وحدة ومركب مجمعين حول 15 شركة وطنية للإنتاج (SADI, 2006, p. 26). وكانت الموارد المالية الموجهة لهذه الاستثمارات مرتبطة بتقلبات سوق المحروقات، حيث اعتبرت الجباية البترولية المصدر الأساسي لتمويلها، تُضاف إليها القروض الخارجية (HAMAMDA, 2004, p. 72).

ومع نهاية السبعينات، أثبتت تلك السياسة قصورها لعدّة أسباب تتمثل لاسيما في ضعف إنتاجية القطاع الصناعي خارج المحروقات نظراً للارتفاع الكبير لنسبة العاملين غير المنتجين من مجموع القوى العاملة وضعف معدل استخدام الطاقات الانتاجية؛ التكاليف الزائدة الناتجة عن تأخر الانجاز والأعباء الضخمة للدراسات التقنية؛ التراجع الكبير لمعدل تغطية الطلب الوطني بالنتائج الصناعي المحلي الذي سجّل موازاة مع النمو المتزايد في مخصّصات الاستثمار الصناعي على مدار الفترة 1967-1978 تراجعاً مستمر، منتقلاً من 48% سنة 1967 إلى 38% سنة 1973 وصولاً إلى 26% سنة 1977 (عطالله، 2016، صفحة 95).

بناء على ما تقدّم ذكره، لجأت السلطات العمومية ابتداء من الثمانينات إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العمومي الاقتصادي، مهما كان نوعها أو قطاع نشاطها أو النظام القانوني الذي تخضع له وذلك بسبب ضعف تسييرها الداخلي، فضلاً عن كون الاقتصاد الوطني في تلك المرحلة تميّز بجهاز إنتاجي غير كفؤ وذو تكاليف مرتفعة (عدون، 1998، صفحة 170)، حيث لم تسمح هذه الأسباب في تلك الفترة للمؤسسات العمومية بتحقيق مصالحها الدّاتية، ذلك أنه كانت مطالبة بتحقيق المطالب الاجتماعية على حساب تحقيق الأهداف الاقتصادية حفاظاً على الاستقرار السياسي واستمراره.

توجت إعادة الهيكلة بصدر المرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980، المتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات (مرسوم رقم 80-242، 1980)، حيث أكّدت الفقرة الأولى المادة 2 منه على أن إعادة الهيكلة تهدف إلى: « (...) السعي نحو التلبية المتزايدة لتلبية احتياجات الاقتصاد واحتياجات المواطنين، في إطار إنجاز أهداف المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه، وذلك عن طريق:

(أ) تحسين ظروف سير الاقتصاد،

(ب) تحكم أكثر في جهاز الانتاج،

(ج) الالتزام بنتائج أنشطة المؤسسات على ضوء الأهداف التي رسمها التخطيط الوطني.»

أضافت الفقرة الثانية من المادة 2 سالفه الذكر، بأن إعادة هيكلة المؤسسات العمومية تستهدف ما يلي:

(أ) تشجيع المبادرات المبدعة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها بهدف الاستعمال العقلاني للكفاءات البشرية والتعبئة الفعلية لموارد المؤسسات المادية، سعياً لتحقيق أقصى ما يمكن من الانتاجية والمزيد من الانتاج الوطني كمّاً وكيفاً،  
(ب) دعم اللامركزية وتوزيع السلطة في تسيير الأنشطة الخاصة بإنتاج المواد وإسداء الخدمات بفضّل تحديد مستويات الاضطلاع بالمؤسسات على اختلاف أنواعها، ولاسيما على مستوى وحدات الانتاج،



(ج) إقامة علاقات تكاملية، سواء بين المؤسسات التابعة للقطاع الواحد، أو التابعة لقطاعات متعدّدة، على أساس تحديد تعاقدي في علاقاتها، مع مراعاة انسجام النسب والأهداف والأجل المخصّصة،  
(د) توكي الملاءمة القصوى بين حجم المؤسسة ومستوى عملها واختصاصها الاقليمي، مع الدور التكميلي المنوط بالمؤسسات المحلية،

(هـ) القيام بتمويل المؤسسات والسكان بانتظام وجودة، عن طريق التخطيط الدقيق والفعال للمبادلات عبر مجموع التراب الوطني، وذلك لمواجهة الاحتياجات والحتميات الناتجة عن تطبيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والتوازن الجهوي بصفة خاصة.»

ارتكزت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية على مرحلتين هامتين هما إعادة الهيكلة المالية وإعادة الهيكلة العضوية. فأما إعادة الهيكلة العضوية تتمثل في تغيير حجم المؤسسات العمومية بهدف التمكن من تسييرها، بحيث تم تفكيك العشرات منها إلى مئات من المؤسسات المتخصّصة، وفضلاً عن ذلك، أسفرت إعادة الهيكلة العضوية إلى تقسيم جغرافي للمؤسسات العمومية، حيث أحدثت مؤسسات ذات طابع جهوي في مجالات مختلفة مثل صناعة مواد البناء، الخشب، والنسيج. وبناء على ذلك، تزايد عدد المؤسسات العمومية من 70 مؤسسة في سنة 1980 إلى 375 في سنة 1983-1984 (TEBANI, 2011, pp. 36-1983).39)

وأما إعادة الهيكلة المالية تمثل المرحلة الأخيرة والحاسمة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، والتي تهدف إلى التطهير المالي والمحاسبي للمؤسسات حول وضعياتهم السلبية السابقة والمتعلقة لاسيما بالعجز المتراكم خلال المرحلة السابقة من جهة، كما تهدف من جهة أخرى إلى تشغيل مؤسسات جديدة ناتجة عن إعادة الهيكلة من أجل تحقيق الأرباح من الانتاج. ويمكن اعتبار كذلك بأن إعادة الهيكلة المالية مجموعة من التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل تجسيد فكرة التمويل الذاتي للمؤسسات وجعلها تتحمّل المسؤولية وفقاً لمبدأ الشفافية (TEBANI, 2011, pp. 36-39).

أدرج هذا الإصلاح في إطار تحسين سير الاقتصاد الاشتراكي وتنظيمه للرفع من معدّلات المردودية والانتاجية، غير أن إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، لم تحقق الأهداف المنتظرة، ذلك أن حجم المؤسسات العمومية لا يعدّ العائق الأكبر في تدهور معدّلات النمو، ولو كان الأمر كذلك فكيف تفسر نتائج الشركات العالمية الكبرى التي يفوق رقم أعمالها الانتاج الداخلي الخام لعدّة دول. ولذلك، يظهر بأن تدني مستوى إنتاجية وفعالية المؤسسات العمومية ناتج عن طريقة التسيير الرديئة المتمثلة بالأساس في الاستغلال السيء لموارد وطاقت المؤسسة. وفضلاً عن ذلك، فإن سياسة التمويل التي اعتمدتها السلطات العمومية لتمويل المؤسسات العمومية في تلك الفترة قد تزامنت مع الانخفاض الكبير لأسعار النفط، الأمر الذي نتج عن مديونية كبيرة للدولة (داودي، الصفحات 140-141).

وفضلاً لما تقدّم ذكره، فإن المقاربة الاصلاحية المتمثلة في إعادة الهيكلة الهادفة إلى التطوير الاقتصادي لم تعالج طبيعة النظام الوطني للتخطيط انطلاقاً من تموقع المؤسسة العمومية في آخر هرم السلطة حيث ظلّت المؤسسة العمومية تخضع في تسييرها للتعليمات والتوجيهات الصادرة من المركز (BENISSAD, 1994, p. 40)، ممّا أدّى بأحد الكتاب إلى وصف المؤسسات العمومية آنذاك بمثابة مرافق عمومية وكوحدات إنتاج في الوقت نفسه (عجة، 2006، صفحة 67).

بقيت المؤسسة العمومية خلال تلك الفترة تتخبّط في أزمة هيكلية اشتدّت حدّها بعد الأزمة النفطية سنة 1986 التي انجرّ عنها انخفاض في أسعار النفط في السوق الدولية، حيث لم تستطع الدولة أن تستمر في توفير التمويلات اللازمة لسيير نشاطات المؤسسة العمومية وتحمل أعباءها المتنامية، ممّا استدعى وضع مقاربة إصلاحية جديدة استهدفت المؤسسة العمومية فيما يخصّ تعديل علاقاتها بالدولة بإرجاعها إلى مسارها الحقيقي المرتبط أساساً بوظيفتها الانتاجية القائمة على فكرة استقلاليتها التي تجسّدت بموجب القوانين الصادرة في 12 يناير 1988 (بركنو، 2018، صفحة 584).

على هذا النحو، يتبين بأنه من بين الأسباب الجوهرية التي أدت إلى فشل سياسة إعادة الهيكلة يتعلق بالمؤسسات بحد ذاتها، بحيث كان لابد من اللجوء إلى تفعيل دور هذه المؤسسات في السوق باعتبارها متعاملاً اقتصادياً يتمتع بالاستقلالية اتجاه الدولة، وذلك من خلال إعادة النظر في النظام القانوني الذي يحكمها وفي طرق تسييرها، بدلاً من قصور الإصلاح على إعادة الهيكلة فقط دون أن يمتد إلى إصلاح شامل (SADI, 2006, p. 34) ويُرجع أحد الكتاب هذا القصور إلى كون إعادة الهيكلة في تلك الفترة ما هي إلا مرحلة تحضيرية للانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي، حيث زال التصور الموحد للتنمية داخل السلطة وبرز للعلن تيار ليبرالي ينتقد الوضع المهترئ للاقتصاد الوطني (عجة، 2006، صفحة 90).

بادرت السلطات العمومية بعد ذلك إلى تعميق الإصلاحات باللجوء إلى إعادة الهيكلة الصناعية بوصفها عنصراً مهماً في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني، حيث جاءت هذه العملية في إطار الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994. ويقصد بإعادة الهيكلة الصناعية تلك التدابير المتعلقة بإعادة تنظيم أداة الانتاج الوطنية وتوزيعها وتحديثها، قصد رفع فعاليتها وقدرتها التنافسية، وإدماجها في التقسيم الدولي للعمل. ومن بين أهم أهداف إعادة الهيكلة الصناعية، التركيز على النشاطات الرئيسية المنتجة، والتخلي عن النشاطات الثانوية غير المنتجة، حوكمة إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة، والتحكم في التقنيات الحديثة للتسيير واختيار أفضل الشركاء (الداوي، 2009، صفحة 268).

## 2.2 التخلي عن أساليب التسيير الاشتراكي للقطاع العمومي الاقتصادي:

نظراً لفشل نموذج الاقتصاد الوطني المنبثق من الأيديولوجية الاشتراكية والقائم على احتكار الدولة للملكية وسائل الانتاج من جهة والاعتماد على التخطيط الوطني للاضطلاع بالتنمية من جهة أخرى، لجأت السلطات العمومية منذ مطلع الثمانينات إلى تبني إصلاحات اقتصادية تهدف إلى التخلي عن أساليب التسيير الاشتراكي للقطاع العمومي الاقتصادي مقابل الاستعانة بأساليب التسيير الليبرالي المرتكزة على قواعد وآليات السوق ومبادئ الحرية الاقتصادية المتعلقة لاسيما بحرية الاستثمار والتجارة وحرية المنافسة.

تعتبر سنة 1988، بداية دخول المؤسسات العمومية مرحلة الإصلاحات الحقيقية، بحيث تخلصت من وصف المرفق العام الذي كان يميزها خلال مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث كانت آنذاك تعتبر بمثابة ملحقة إدارية وتمثل أداة في يد الدولة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية بكل أبعادها (عدون، 1998، صفحة 141)، نظراً لابتعاد تلك المؤسسات عن ممارسة النشاط الاقتصادي وتحقيق الثروات والأرباح، بحيث كانت تشكل مركزاً لتوفير مناصب العمل وتوزيع الدخل، مما أدى بأحد الكتاب إلى وصف الأجرة التي كان يتقاضها العامل آنذاك بالأجرة السياسية حفاظاً على السلم الاجتماعي (ZOUAIMIA, L'ambivalence de l'entreprise publique économique en Algérie, 1981, p. 156).

ترجمت الإصلاحات المتخذة سنة 1988، بصدر القانون رقم 01-88 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل والمتمم (قانون رقم 01-88، 1988)، ليصدر في مرحلة لاحقة الأمر رقم 25-95 المؤرخ في 25 سبتمبر سنة 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة (أمر رقم 25-95، 1995)، الملغى والمستبدل بالأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، المتمم (أمر رقم 04-01، 2001). وعلى هذا النحو، تغير جذرياً النظام القانوني للمؤسسات العمومية بما يتفق واعتبارها من قبيل الشركات التجارية.

أضفى المشرع صراحة الصفة التجارية على المؤسسات العمومية حيث ورد في المادة 2 من الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، على أن: « المؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات تجارية (...) ». وذلك خلافاً للوضع الذي كان سائداً في ظلّ التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث أنه على الرغم من اعتراف المشرع في تلك المرحلة بأن المؤسسة العمومية تُعدّ تاجرة في علاقاتها مع الغير، وذلك وفقاً لأحكام المادة الأولى من الأمر رقم 23-75 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي (أمر رقم 23-75، 1975)،

إلا أن تبعيتها الشديدة إزاء الدولة حال دون ترتيب النتائج القانونية لهذا الوصف (صبايحي، أثر الطبيعة العمومية للمؤسسة العمومية الاقتصادية على صفتها التجارية، 1996-1997، صفحة 56).

ونظراً لاعتبار شركة المساهمة معدّة للمشاريع الكبيرة، وكونها تعدّ من أهم أنواع الشركات في العصر الحديث، فضلاً عن كونها النموذج الرأسمالي المرتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية وسلطان الإرادة (بوزياب، 2003، صفحة 221)، أحوالت الفقرة الأولى من المادة 5 من الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات العمومية، تنظيمها وسيرها إلى الأحكام العامة التي تخضع لها شركات رؤوس الأموال المنصوص عليها في القانون التجاري. فالمؤسسة العمومية التي تأخذ شكل شركة مساهمة تدار عن طريق هيئة للتداول تتمثل في مجلس الإدارة وهيئة للتسيير تتمثل في رئيس مجلس الإدارة وذلك وفقاً لأحكام المواد 1/610 و635 من التقنين التجاري (أمر رقم 59-75، 1975).

يترتب على اكتساب المؤسسة العمومية صفة التاجر آثار قانونية تتمثل في احترافها للأعمال التجارية وخضوعها للالتزامات التجارية التي يخضع لها التجار. كما تتمتع بملكية المحل التجاري (Fonds de commerce)، ممّا يسمح لها باستغلاله بكل حرية. ولا يقتصر استغلال المؤسسة العمومية للمحل التجاري بنفسها باعتبارها تاجرة تمارس نشاطاً معيناً، إنّما يمكن أن تستغل هذا المحل التجاري باعتباره ملكية تجارية بمختلف الطرق المعروفة في نطاق القانون الخاص، والتي من شأنها أن تحقق ربحاً وذلك بالتصرف فيه عن طريق البيع، أو الدخول به كحصة في شركة، أو رهنه رهنأً حيازياً، أو إيجاره إيجاراً حرّاً (غانم، 1992، صفحة 189).

تجدر الإشارة كذلك إلى استرجاع المؤسسات العمومية لوظيفتها الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات قواعد السوق الحرة التي تفرض إتباع أنجع أساليب التسيير المالي والاقتصادي من أجل التصديّ للمنافسة، لتستعيد بذلك مكانتها على مستوى الأسواق الوطنية والدولية. ولذلك، أصبحت هذه المؤسسات تبحث على تحقيق الأرباح الكافية التي تضمن وجودها في محيط تنافسي تكون فيه ملزمة بأن تفرض نفسها. ولن يتأتى ذلك إلاّ باتباع أساليب التسيير المعمول بها لدى الشركات التجارية الخاصة، تختلف عن الأساليب المتبعة في إدارة المرافق العامة (صبايحي، أثر الطبيعة العمومية للمؤسسة العمومية الاقتصادية على صفتها التجارية، 1996-1997، الصفحات 94-95).

إن أداء المؤسسة العمومية لوظيفتها الاقتصادية على أكمل وجه مشروط بمدى استقلالية أجهزتها الإدارية في ممارسة مهامها. وبالفعل، تحرّرت المؤسسة العمومية من علاقة التبعية المفرطة التي كانت تربطها مع الدولة، بحيث أصبحت تتمتع بحرية المبادرة واسعة النطاق في مجال الإدارة والتسيير دون تدخل خارجي كما تنص عليه صراحة المادة 58 من القانون رقم 01-88، المؤرخ في 12 يناير سنة 1988، سالف الذكر، على أنه: «لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة أو تسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية، خارج الأجهزة المشكلة قانوناً والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها».

تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييراً ضمنياً وبترتّب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن.

يعترف المشرّع أيضاً للمؤسسة العمومية بحق الملكية على أموالها والتي تعتبر أساساً للاستقلالية المالية، والتي كانت نتيجة إدراج الحقوق والقيم المنقولة للدولة لصالح المؤسسات العمومية ضمن طائفة الأملاك الوطنية الخاصة، أي انفصالها عن الأملاك الوطنية العمومية طبقاً لأحكام المادة 18 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، المتضمن قانون الأملاك الوطنية، المعدل والمتمم (قانون رقم 90-30، 1990). فأصبحت أموال المؤسسات العمومية تخضع لقواعد القانون الخاص من حيث قابلية التصرف فيها وإمكانية التنفيذ عليها من قبل الدائنين وفقاً لقواعد القانون الخاص. وفي هذا المقام، يمكن أن نشير إلى الفقرة الثانية من المادة 4 من الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، التي تنص صراحة على أنه: «ويشكل رأسمالها الاجتماعي الرهن الدائم وغير المنقوص للدائنين الاجتماعيين».

وعلى هذا النحو، رُفعت الحماية التي كانت مقرّرة لأموال المؤسسة العمومية، حيث أصبحت تتحمّل مسؤولية تصرفاتها كغيرها من الشركات التجارية الخاصة (بولحبال، 2003، صفحة 29). وهكذا يتّضح الدفع الكامل لأموالها إلى التجارة والسوق قصد تحقيق المردودية المالية والفعالية، الأمر الذي يؤكّد ابتعادها عن النظرية الدومينية التقليدية سواء من زاوية التسيير، الطبيعة والحماية (كايس، 1992، صفحة 244).

إن اعتبار المؤسسة العمومية شركة تجارية من جهة وتكريس استقلاليتها اتجاه الدولة من جهة أخرى، يُنهي مبدئيًا مسؤولية الدولة حول تحمّلها لديون هذه المؤسسة في حالة انعدام السيولة المالية لمُدّة طويلة ومستمرّة. وهكذا تصبح المؤسسة العمومية مؤهلة لتحمل مسؤولية المخاطر الناجمة عن وظيفتها التجارية في السوق كغيرها من الشركات التجارية الخاصة، لتكون عرضة لإجراء الإفلاس، وذلك بإزالة خطرهما على الائتمان التجاري وفقا لما تملّيه متطلبات قواعد السوق والمنافسة.

نصّ المشرّع على جواز إعلان إفلاس المؤسسة العمومية لأول مرة بموجب المادة 1/36 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988، سالف الذكر، على خلاف الوضع خلال مرحلة التسيير الاشتراكي للمؤسسات، ذلك أن المادة 217 من التقنين التجاري لسنة 1975 قبل تعديلها قد استبعدت المؤسسات العمومية من تطبيق إجراء الإفلاس عليها، حيث كانت تنص على أنه: « لا تنطبق المادتان 215 و216 على:

1. المؤسسات الاشتراكية،
2. الاستغلالات الزراعية المسيرة ذاتيا، وعلى تعاونيات قدماء المجاهدين،
3. تعاونيات الثورة الزراعية للإنتاج أو مصالح الولايات أو البلديات،
4. الشركات ذات الاقتصاد المختلط ».

ولكن بعد تعديل المادة 217 المذكورة أعلاه بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل سنة 1993 (مرسوم تشريعي رقم 93-08، 1993)، أصبحت فقرتها الأولى تنص على مبدأ خضوع المؤسسات العمومية لنظام الإفلاس كلّما كانت في حالة توقف عن الدفع، أي انعدام السيولة المالية لمُدّة طويلة ومستمرّة. غير أن الفقرتين الثالثة والرابعة منها، أوردتا استثناء على هذا المبدأ، يُمكن الحكومة أن تحلّ محلّ المؤسسات العمومية للوفاء بالديون. فالحكومة تتكفّل عن طريق التنظيم بتسديد مستحقات الدائنين، ممّا يؤدّي إلى إقفال الإجراء القضائي الجاري، لانقضاء الديون طبقاً لأحكام المادة 357 من التقنين التجاري.

إن إفلات المؤسسة العمومية من جزاء الإفلاس يبيّن في حقيقة الأمر بأنها شركات تجارية غير عادية، انطلاقاً من أن تدخل الدولة بواسطة الإعانات المالية الدورية لصالح المؤسسة العمومية من شأنه أن يجعلها لا تخضع للمنافسة التي تقع على عاتق المتدخلين المنافسين لها من حيث الجهد المبذول فيما يخص النوعية والسعر من أجل فرض تواجدهم في السوق، الأمر الذي يعتبر إخلالاً بقواعد المنافسة، بل خرقاً لمبدأ حرية المنافسة بين المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة (ZOUAÏMIA, Les aides de l'Etat aux entreprises publiques économiques: une entrave au principe de libre concurrence?, 2017, pp. 19-20)

وانطلاقاً من بقاء الدولة ضامنة مالياً، حتّى في آخر المطاف، فإن الاستقلالية المالية للمؤسسات العمومية تعتبر شكلية على حدّ تعبير أحد الكتاب، ولذلك يبقى مسار استقلالية التسيير يحتفظ بمظهر غير مكتمل (CHIGNIER, 2009, p. 31). وبناء على ذلك، يتعيّن على المؤسسات العمومية من أجل الحفاظ على توازنها المالي وإثبات وجودها في السوق، أن تسعى إلى تنويع وتطوير منتوجاتها وتوسيع دائرة تدخلها على الصعيدين الوطني والدولي باستعمال مختلف الوسائل القانونية المتاحة مثل عقود التسيير والشراكة مع القطاع الخاص في ظلّ الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده الجزائر.

### 3. انفتاح القطاع العمومي الاقتصادي على المنافسة الحرة:

لم تعد الدولة تحتكر لوحدها ممارسة النشاطات الاقتصادية التي أصبحت مفتوحة على المنافسة، فمسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح يتقاسمها القطاع الخاص الذي يعتبر كشريك فعال لتحقيق هذا المسعى. وفي إطار تحرير النشاطات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص، شرعت السلطات العمومية في وضع الإطار القانوني والمؤسسي من أجل التنازل عن قطاعها العمومي الاقتصادي بتكريس سياسة الخصوصية بصفة تدريجية ابتداءً من خصوصية التسيير (1.3) وصولاً إلى خصوصية الملكية (2.3).

#### 1.3 خصوصية التسيير:

تعتبر خصوصية التسيير تكملة لمسار الإصلاحات التي عرفت المؤسسات العمومية، باعتبار أن أساليب التسيير التقليدية الجامدة ذات الطابع الإداري، لم تسمح لها من تحقيق فعاليتها الاقتصادية وبلوغ أهدافها كمؤسسات تسعى إلى تحقيق الربح. وعلى هذا الأساس، يتعين عليها أن تقوم بتسيير واستغلال ممتلكاتها وأموالها بما يتلائم واعتبارها من قبيل الشركات التجارية، وذلك باعتمادها على طرق التسيير الحديثة تقنياً وتكنولوجياً تحقيقاً للمردودية المالية وتصدياً للمنافسة الوطنية والأجنبية (كايس، 1992، صفحة 155)، والمتمثلة لاسيما في عقد التسيير (Contrat de management) الذي أدرجه المشرع سنة 1989 بموجب القانون رقم 01-89، المؤرخ في 7 فبراير سنة 1989، المتمم للتقنين المدني (قانون رقم 01-89، 1989).

عرّفت المادة الأولى من القانون رقم 01-89، المؤرخ في 7 فبراير سنة 1989، المذكور أعلاه عقد التسيير كما يلي: «عقد التسيير هو العقد الذي يلتزم بموجبه متعامل يتمتع بشهرة معترف بها، إزاء مؤسسة عمومية اقتصادية أو شركة مختلطة الاقتصاد، بتسيير كل أملاكها أو بعضها، باسمها ولحسابها مقابل أجر فيُضفي عليها علامته حسب مقياسه ومعايره، ويجعلها تستفيد من شبكاته الخاصة بالترويج والبيع».

تهدف خصوصية التسيير إلى نقل إدارة مؤسسات القطاع العمومي الاقتصادي إلى القطاع الخاص دون تحويل حقوق الملكية، وذلك راجع لعدم قدرتها على التسيير الفعال للمنشآت الاقتصادية وتحقيق المردودية المنتظرة منها والمنشودة وفقاً للتخطيط الاقتصادي الوطني طوال سنين عديدة. ويخول عقد التسيير للطرف المتعاقد (المسيّر) مع المؤسسة العمومية بصورة مستقلة الحق في ممارسة مهمة الاستغلال والإدارة للمال محل التسيير، فالملكية تبقى في يد المؤسسة العمومية أو شركة مختلطة الاقتصاد وما ينجرّ عن ذلك من حقها في جني الأرباح دون ضبط التسيير والتحكم فيه، فهو يبقى طوال مدة العقد في يد المسيّر الذي يتمتع بشهرة معترف بها (كايس، 1992، الصفحات 168-169).

وعلى هذا النحو، يتبين بأن خصوصية التسيير تستند على فكرة فصل الملكية عن الاستغلال والإدارة التي تُعهد للمسيّر، مع بقاء الملكية العامة للمشروع الخاضع لهذا النوع من الخصوصية قائمة من أجل أن يسهر المسيّر على تحسين المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة العمومية واقتحام الأسواق الخارجية لاسيما عن طريق رفع شأن المنتوجات والخدمات المقدّمة، مقابل أن يحصل المسيّر على أجر يُحدّد في العقد، وذلك وفقاً لأحكام المواد 4 و8 من القانون رقم 01-89، المؤرخ في 7 فبراير سنة 1989، سالف الذكر.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن إدراج عقد التسيير في القانون الجزائري تم في إطار انسحاب الدولة من دائرة تسيير أملاكها الاقتصادية لصالح متعاملين من القطاع الخاص يتمتعون بالشهرة في مجال التسيير والإدارة، بما يكفل للمؤسسات العمومية التكيف مع ظروف البيئة الاقتصادية المحيطة بها، ويجعلها قادرة على مواكبة أساليب التكنولوجيا التي تخرجها من حالة الركود إلى حالة الحركة لضمان استمراريتها بكفاءة اقتصادية مرتفعة، ممّا يمكنها من مواجهة قوى المنافسة في السوق (صبايحي، عقد التسيير آلية لتفعيل الجدوى الاقتصادية في المؤسسة العامة الاقتصادية، 2012، صفحة 413). ولذلك حرص المشرع في نص المادة الأولى من القانون رقم 01-89، المؤرخ في 7 فبراير سنة 1989، سالف الذكر، على أن يكون المسيّر

شخصاً يتمتع بشهرة معترف بها سواء كان مستثمراً وطنياً أم أجنبياً، ووفقاً لذلك تلتزم الشركة المالكة باختيار والتعاقد مع شخص تتوافر فيه الشهرة في النشاط الذي تتدخل فيه، لكن الملاحظ أن هذه الصفة لا تتوافر إلا في الشركات الأجنبية المعروفة على المستوى الدولي، وعليه فإن الشركة المالكة لا بد لها أن تهتم أكثر بالمنافسة الدولية لضمان الحصول على مسير يتمتع بشهرة معترف بها (منصور، 2012، صفحة 91).

يلاحظ بأن المشرع لم يحصر المسير في المستثمر الوطني أو الأجنبي، لكن الواقع العملي يكشف عن الطابع الدولي للعقد، ذلك أنه من بين الشروط الموضوعية في العقد تمتع الطرف المتعاقد مع المؤسسة العمومية بشهرة معترف بها، والذي يكون في غالب الأحوال من الشركات الأجنبية الكبرى التي تستطيع بناء على هذه الخاصية أن تعبر بالمؤسسة العمومية إلى الأسواق الدولية، الأمر الذي يمكنها من تحصيل الأرباح من العملة الصعبة (كايس، 1992، صفحة 169).

حصر المشرع من جهة أخرى الطرف مانح التسيير في المؤسسة العمومية الاقتصادية وشركة الاقتصاد المختلط فقط، بحيث استبعدت الأشخاص المعنوية من القانون العام والقانون الخاص من إمكانية اللجوء إلى إبرام عقود التسيير. والملاحظ أن عدم إدراج الشركات الخاصة كطرف في عقد التسيير، مردّه حسب أحد الكتاب، أنه في تلك المرحلة (سنة 1989) كان من الصعب الحديث عن قطاع خاص بمفهومه الحقيقي ويرجع ذلك إلى الوضعية الاقتصادية السائدة منذ 1962 والتي تعكس هيمنة القطاع العمومي على النشاطات الاقتصادية (منصور، 2012، صفحة 16).

وأما فيما يتعلق بالقطاع العمومي وعلى الرغم من عدم إدراجه كطرف في عقد التسيير، إلا أنه بالرجوع إلى المرسوم التنفيذي رقم 101-01 المؤرخ في 21 أبريل سنة 2001، المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه (مرسوم تنفيذي رقم 101-01، 2001) والمرسوم التنفيذي رقم 102-01 المؤرخ في 21 أبريل سنة 2001، المتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير (مرسوم تنفيذي رقم 102-01، 2001)، يتضح بأن هاتان الهيئتان العموميتان ذات الطابع الصناعي والتجاري، بإمكانهما في إطار تأدية مهامهما إنجاز بعض من برامجها عن طريق المناولة (Sous-traitance) أو الامتياز (Concession) أو التسيير (Management) أو بأي شكل آخر من أشكال الشراكة (Partenariat). وتعتبر هذه الصورة بوضوح التعارض الوارد بين نص تنظيمي يسمح للأشخاص المعنوية من القانون العام إبرام عقد التسيير ونص تشريعي يحصر مانح التسيير في المؤسسة العمومية الاقتصادية وشركة الاقتصاد المختلط، الأمر الذي يبيّن ظاهرة عدم انسجام القاعدة القانونية في القانون الجزائري (لكحل، 2018، صفحة 304).

صدر بعد ذلك الأمر رقم 22-95، المؤرخ في 26 غشت سنة 1995، المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية (أمر رقم 22-95، 1995)، حيث اعتبرت المادة الأولى منه، الخصوصية بأنها: «(...) القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد:

- إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها، أو كل رأسمالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين من القانون الخاص،

- وإما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين من القانون الخاص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية تحدّد كفاءات تحويل التسيير وممارسته وشروطه».

وبعد إلغاء الأمر رقم 22-95، المذكور أعلاه، بموجب الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، لم يدرج هذا الأخير ضمن نصوصه القانونية تعريفاً لخصوصية التسيير ضمن تعريفه للخصوصية بشكل عام، حيث اكتفت المادة 13 منه بالنص على أنه، يُقصد بالخصوصية كل صفقة تتجسد في نقل الملكية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص من غير المؤسسات العمومية، وتشمل هذه الملكية:

- كل رأسمال المؤسسة أو جزء منه، تحوزه الدولة مباشرة أو غير مباشرة و/أو الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العادي (Droit commun) وذلك عن طريق التنازل عن أسهم أو حصص اجتماعية أو اكتتاب لزيادة في الرأسمال،

- الأصول التي تشكّل وحدة استغلال مستقلة في المؤسسات التابعة للدولة.

يلاحظ ممّا سبق ذكره، بأنّ المشرّع قد تراجع عن تعريفه الشامل للخصوصية، الأمر الذي يُبيّن في الواقع بأنّ إرادة السلطات العمومية تتّجه بشكل واضح نحو خصوصية أصول ورأسمال المؤسسات العمومية (SAADOUN, 2012, p. 147). غير أنه في مرحلة لاحقة وبمناسبة صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 (أمر رقم 01-09، 2009)، نشهد تراجع خصوصية المؤسسات العمومية، بل عودة التواجد الواسع للقطاع العمومي الذي أثبت إعادة بروز الدولة المنتجة. ويتعلق الأمر بإعادة النظر في سياسة خصوصية المؤسسات العمومية واعتماد توجه آخر يتمثل في إعادة تأهيل المؤسسات العمومية بواسطة الإعانات المالية للدولة، ممّا أدّى بشكل مستمرّ إلى إثقال عبء الخزينة العمومية (ZOUAIMIA, Les aides de l'Etat aux entreprises publiques économiques: une entrave au principe de libre concurrence?, 2017, p. 17)

لم يستمر الوضع على تلك الحال، خاصة بعد الأزمة التي عاشتها البلاد انطلاقاً من سنة 2014، جرّاء الانخفاض الكبير للموارد الناجمة عن المداخيل النفطية في السوق الدولية، بحيث ترتّب على ذلك ركود اقتصادي كشف عن عدم فعالية نموذج اقتصاد الرّيع (Économie de rente)، حيث استدعى الأمر أن تُطرح من جديد مسألة استراتيجية تتعلق بالحوكمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (BESSAHA, 2020, p. 16). واعتباراً لذلك، اضطرت السلطات العمومية لإعادة النظر في سياساتها الحمائية، انطلاقاً من أن الخزينة العمومية ليس باستطاعتها الاستمرار في تحمّل تقديم الإعانات المالية للمؤسسات العمومية المعسرة والمتواجدة في حالة توقف عن الدفع (Cessation de paiement) لانعدام السيولة المالية لمُدّة طويلة، وهذا ما يُستنتج من أحكام قانون المالية لسنة 2016 (قانون رقم 15-18، 2016)، التي تؤكد على إعادة تفعيل مسار خصوصية المؤسسات العمومية، لكن لصالح المساهمة الوطنية المقيمة دون المستثمر الأجنبي، حيث تنص صراحة المادة 62 منه على أنه: « يجب على المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تنجز عمليات شراكة عن طريق فتح الرّأسمال الاجتماعي لفائدة المساهمة الوطنية المقيمة طبقاً للتشريع الساري المفعول، الاحتفاظ بنسبة 34% من مجموع الأسهم أو الحصص الاجتماعية.

يمكن للمساهمين الوطني المقيم، بعد انتهاء مدّة خمس (5) سنوات وبعد إجراء المعاينة قانوناً على احترام جميع التعهدات المكتوبة، رفع أمام مجلس مساهمات الدولة، خيار شراء الأسهم المتبقية. في حال موافقة المجلس، تتم عملية التنازل بالسعر المتفق عليه مسبقاً في ميثاق الشركاء أو بالسعر الذي يحدّده المجلس (...). » وأما فيما يخصّ المستثمر الأجنبي، فيمكنه بناء على أحكام الفقرة الأولى من المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016، إبرام عقد شراكة مع المساهمة الوطنية المقيمة فيما يتعلق بممارسة أنشطة السّلع والخدمات والاستيراد، وذلك من خلال تأسيس شركة لا تفوق نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي 49% من رأسمالها.

### 2.3. خصوصية الملكية:

تُعتبر خصوصية القطاع العمومي الاقتصادي مرآة عاكسة تُترجم إرادة الدولة في التّأقلم مع حركة تحرير الاقتصاد التي مسّت العديد من البلدان في طريق النمو، بل أصبحت الخصوصية منهجاً وأسلوباً اعتمدت عليه العديد من البلدان النامية والمتقدّمة للتخلّص من الحجم الزائد للقطاع العمومي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية بصفة عامة والكفاءة الإنتاجية في وحداته بصفة خاصة (فالح، 2010، صفحة 7).

وعلى الرّغم من مساهمة القطاع العمومي الاقتصادي في تنفيذ برامج كثيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ السّبعينات، إلّا أنه لم يثبت فعاليته في أداء النشاط الاقتصادي من حيث نقص الكفاءة الإنتاجية والمردودية المالية، الأمر الذي أدّى بالسلطات العمومية إلى تبني سياسة خصوصية ملكية المؤسسات العمومية (SADI, 2006, p. 79).

أفصح المشرّع صراحة عن فكرة خصوصية ملكية المؤسسات العمومية انطلاقاً من صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1994 (مرسوم تشريعي رقم 08-94، 1994)، حيث عدّلت المادة 24 منه أحكام المادة 20 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12

يناير سنة 1988، سالف الذكر، وأصبحت تنص على ما يلي : « تعد الأملاك التابعة للممتلكات الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية قابلة للبيع والتحويل والحجز حسب القواعد المعمول بها في الميدان التجاري باستثناء أملاك التخصيص وأجزاء من الأملاك العمومية التي تستغل عن طريق الانتفاع.

تحدد كليات تطبيق أحكام هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.».

وأما المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994، نصت على إمكانية فتح رأسمالها للمساهمين الخواص كما يلي : « المؤسسات العمومية الاقتصادية هي شركات ذات رؤوس أموال، تملك الدولة أو شخصيات معنوية تابعة للقانون العام الأغلبية المطلقة للأسهم أو حصص الشركاء.

تتم كليات الزيادة في رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية والتخفيض منه وكليات تعويض الاهتلاك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون التجاري.

تتم مساهمة شخصية طبيعية أو معنوية، تابعة للقانون العام أو الخاص، في رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية حسب الشروط والكليات المنصوص عليها في القانون التجاري وحسب النسب التي حددها القانون الأساسي للمؤسسة العمومية الاقتصادية.

يتم الانفصال والاندماج بابتلاع الشخصية المعنوية للمؤسسات العمومية الاقتصادية أو بدونه حسب الشروط والكليات المنصوص عليها في القانون التجاري.

لا تطبق أحكام هذه المادة على صناديق المساهمة.».

تزامن صدور قانون المالية لسنة 1994، إبرام الجزائر في السنة نفسها وفي شهر ماي اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لتمويل برنامج الاستقرار الاقتصادي بمبلغ 1.03 مليار دولار. ومن بين الشروط التي نص عليها الاتفاق تحرير الأسعار والتجارة الخارجية ودعم الإصلاحات. وبالفعل تم إبرام سنة 1995، اتفاقية ثانية بقدر 1.8 مليار دولار شرط وضع القطاع العمومي للخصوصية (SADI, 2006, pp. 48-50)، ليصدر بعد ذلك الأمر رقم 95-22، المؤرخ في 26 غشت سنة 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، سالف الذكر، المتمم بموجب الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس سنة 1997 (أمر رقم 97-12، 1997). غير أن تنفيذ برنامج الخصوصية لم يتم في تلك المرحلة نظراً للتنازع في الاختصاص بين عدة جهات تدخلت في عملية الخصوصية، إلى جانب نقص التنسيق بينها (SADI, 2006, pp. 112-113).

تطلب ضرورة تخطي مشكلة تعدد المتدخلين وتوضيح مهام الأجهزة المشرفة على عملية الخصوصية وضع إطار قانوني جديد يتمثل في الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصائصها، سالف الذكر، والذي شكل بداية للخصوصية الفعلية وأزال الكثير من العراقيل القانونية والمادية للخصوصية في توسيع نطاقها وموضوعية نصوصها وأصبغ القانون الاقتصادي الجزائري لأول مرة بميزة جوهرية تتمثل في ربط مصير المؤسسة العمومية بفكرة الخصوصية (صبايحي)، الخصوصية بنقل ملكية المؤسسات العامة الاقتصادية، 2009، صفحة 109). ومنذ سنة 2004، شهدت عملية الخصوصية انتعاشاً محسوساً، بحيث انتقلت من 20 عملية سنة 2003 إلى 58 عملية سنة 2004 لتصل إلى 110 عملية سنة 2007، مما يدل على انتعاش الخصوصية بالجزائر مقارنة بفترة التسعينات (ناصر، صفحة 120).

يلاحظ من جهة أخرى بأن الأمر رقم 04-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المذكور أعلاه، قد وسّع بموجب المادة 15 منه، من نطاق خصوصية المؤسسات العمومية التابعة لمجموع قطاعات النشاط الاقتصادي، وذلك على خلاف الأمر رقم 95-22، المؤرخ في 26 غشت سنة 1995، سالف الذكر، الذي حصر بموجب المادة 2 منه، وعاء الخصوصية في القطاعات التنافسية التي تمارس نشاطها في تسعة قطاعات كبرى هي: الدراسة والانجاز في مجالات البناء والأشغال العمومية وأشغال الري، الفنادق والسياحة، التجارة والتوزيع، الصناعات النسيجية والصناعات الزراعية الغذائية، الصناعات التحويلية في



المجالات الآتية: (الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيمياء، البلاستيك، الجلود)، النقل البري للمسافرين والبضائع، أعمال الخدمات المينائية والمطارية، التأمينات، الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة.

يرى أحد الكتاب بأن الغاية من حصر وعاء الخوصصة في القطاعات التنافسية دون غيرها، تمثلت في إرادة المشرع بعدم المخاطرة بالمؤسسات الاستراتيجية، نظراً لحدثة التجربة من جهة، والحيوية التي تتمتع بها هذه المؤسسات من جهة أخرى. فالخطأ في التقدير يولّد خطر من الصّعب تحمّله، على خلاف خوصصة القطاعات التنافسية التي قد لا يتأثر لفشلها الاقتصاد الوطني (عجة، 2006، صفحة 410)، في حين يُفهم من أحكام المادة 6 من الأمر رقم 04-01، المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، بأنه يمكن للمؤسسات العمومية التي يكتسي نشاطها طابعاً استراتيجياً، أن تخضع كذلك لعملية الخوصصة، ذلك أنه لا يوجد ما يمنع من تعديل قوانينها الأساسية التنظيمية بما ينسجم ومقتضيات اقتصاد السوق، والاتّجاه بالتالي للخوصصة، فالأمر متوقف على توجّهات الحكومة القائمة (صبايحي، الخوصصة بنقل ملكية المؤسسات العامة الاقتصادية، 2009، صفحة 225).

يظهر من جانب آخر بأن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، قد أدرج في الأمر رقم 03-01، المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار (أمر 03-01، 2001)، المادة 4 مكرّر/2 التي مفادها استبعاد الخوصصة الكلية للمؤسسات العمومية لفائدة المستثمر الأجنبي، بحيث لا يمكن أن تفوق مساهمة رأسماله نسبة 49 % من الرأسمال الاجتماعي. وتخضع للقاعدة نفسها، الاستثمارات الأجنبية المنجزة بالشراكة مع هذه المؤسسات، وأما فيما يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية لفائدة المساهمة الوطنية المقيمة، فإن مساهمة هذه الأخيرة لا تكون إلّا في حدود 66 % من رأس المال الاجتماعي.

بناء على ما تقدّم ذكره، يتّضح بأن تكريس المشرع قاعدة 49/51 %، تعني المعاملة التفضيلية لصالح المساهمة الوطنية على حساب المستثمر الأجنبي، ممّا يعدّ تعارضاً واضحاً مع مبدأ المساواة في معاملة المستثمر المكرّس في القانون الوطني لاسيما المادة 14 من الأمر رقم 03-01 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001، سالف الذكر، التي نصت على أنه: « يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار ».

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ».

وكذلك هو الأمر بالنسبة لقانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 (قانون رقم 09-16، 2016)، الذي احتفظ بمبدأ المساواة في معاملة المستثمر، حيث تنص المادة 21 منه على أنه: « مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخصّ الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم ».

تعارضت كذلك قاعدة 49/51 %، مع العديد من الاتفاقيات الثنائية المصادق عليها من قبل الدولة الجزائرية. فعلى سبيل المثال، تنص الفقرة الثانية من المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 404-06 المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2006، المتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 16 فبراير سنة 2006 (مرسوم رئاسي رقم 404-06، 2006)، على أنه: « تتمتع الاستثمارات المنجزة من قبل مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بمعاملة عادلة ومنصفة وبحمية وأمن شاملين وكاملين ». وفي السياق نفسه، تنص كذلك الفقرة الثانية من المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 469-06 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2006، المتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية فنلندا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر في 13 يناير سنة 2005 (مرسوم رئاسي رقم 469-06، 2006)، على أنه: « يمنح كل طرف متعاقد

على إقليمه لاستثمارات ومداخل استثمار مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، معاملة منصفة وعادلة وحماية كاملة ومستمرة».

يترتب على سن قاعدة 49/51، أثر سلبي على حجم تدفق الاستثمارات إلى الجزائر رغم الفرص الهائلة المتوفرة في كل القطاعات الاقتصادية، كما عطلت مسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة واندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي (زايدي، 2016، صفحة 221). ولهذه الأسباب، يظهر بأن المشرع قد تراجع عن إدراج قاعدة 49/51 في قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016، ولكن يظهر من جهة أخرى وجود قوانين خاصة تُدرج هذه القاعدة، بحيث تجعل من المساهمات الأجنبية في إطار الشراكة لا تفوق نسبة 49% من رأس المال. فعلى سبيل المثال تؤكد المادة 83 من الأمر رقم 03-11، المؤرخ في 26 غشت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم (أمر رقم 03-11، 2003)، على أنه: «لا يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال. ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء». وتبعاً لهذا التوجه، نشير أيضاً إلى ما تنص عليه المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016، على أنه: «ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة إنتاج السلع والخدمات والاستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها (...)».

إذا كان سبب إدراج قاعدة 49/51 مُجدّداً مردّه الحفاظ على السيادة الاقتصادية للدولة على مؤسساتها العمومية من سيطرة المستثمرين الأجانب في تسييرها، إلا أن مجال تطبيق هذه القاعدة يجب أن يقتصر عند الضرورة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الاستراتيجي فقط دون المؤسسات العمومية التنافسية الأخرى، لأن القول بخلاف ذلك يُعدّ عرقلة لمسار الإصلاحات الاقتصادية المتخذة منذ بداية الثمانينات والهادفة للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة، وعرقلة كذلك لمفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من جهة أخرى (لكحل، 2018، الصفحات 14-15).

#### 4. خاتمة

إن تحوّل النظام الاقتصادي في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الليبرالي رافقه إصلاح القطاع العمومي الاقتصادي بحثاً عن تحسين وتطوير أدائه التنافسي وتحقيقاً للنمو الاقتصادي الوطني في خضم ما تعيشه الجزائر على غرار معظم الدول من عوامة للاقتصاد. ولقد شكّل هذا التحوّل الاقتصادي منعرجاً هاماً في تاريخ القطاع العمومي الاقتصادي من حيث إعادة تنظيمه (Réorganisation du secteur public) باعتبار أن الدولة تحتفظ دائماً بحقها في ممارسة التجارة بواسطة مؤسساتها العمومية.

وعلى هذا النحو، تظهر إرادة السلطات العمومية في محاولة إعادة تفعيل الدور التنموي للقطاع العمومي الاقتصادي من أجل تقوية الاقتصاد الوطني في ظلّ المرحلة الجديدة المتمثلة في الدخول إلى اقتصاد السوق. غير أن هذا القطاع بقي يشكو من أزمة هيكلية عميقة تعكسها مؤشرات أدائه المتواضعة التي تبقى دون المستوى الذي يمكن من بناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحوّل الهيكلي والتنوع المفضيان إلى استدامة النمو بعيداً عن منطق الربح السائد في الوقت الراهن. كما أن القطاع العمومي الاقتصادي لم يعد قادراً لوحده على تحمّل أعباء التنمية الاقتصادية، حيث تراجعت الأنشطة الصناعية التحويلية في إطار سياسية فكّ التصنيع (Désindustrialisation)، دون أن يتمكن القطاع الخاص من شغل الفراغ الذي تركه القطاع العمومي الاقتصادي نتيجة توجه الرأسمال الخاص للاستثمار في قطاعات أخرى خدمية على وجه الخصوص نظراً للعديد من العوامل والعوائق (بركنو، 2018، صفحة 603).

يُفسّر هذا الوضع حالة عجز الدولة من الخروج عن منطق اقتصاد الربح والانتقال إلى اقتصاد منتج ومتنوع في ظلّ انفتاح اقتصاديات مختلف البلدان. وللخروج من هذا المنطق، يتعيّن على السلطات العمومية أن تسعى إلى وضع استراتيجية شاملة لتطوير قطاع عمومي اقتصادي متماسك وقادر على أن يفرض وجوده أمام المنافسة العالمية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات وتجسيد سياسة التنوع الاقتصادي من خلال إقحام الاستثمارات العمومية في قطاعات أخرى

(الفلاحة، الصناعة، السياحة، الصيد البحري، الطاقات المتجدّدة، الصناعات الكهربائية والإلكترونية...)، تتوفر على مشاريع مرتفعة العائد لا تقل أهمية عن قطاع المحروقات الذي نال الحجم الأكبر من المبيعات الجزائرية نحو الخارج في يناير سنة 2018، أي ما يعادل 93.84% من الحجم الإجمالي للمصادرات (Statistique du commerce extérieur de l'Algérie " période: moi de janvier 2018").

تجدر الإشارة من جهة أخرى بأن إصلاح القطاع العمومي الاقتصادي يندرج ضمن تكريس فكرة انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي لصالح السوق، بحيث تراجعت الدولة عن التحكم والسيطرة على مختلف أوجه النشاطات الاقتصادية والمرفقية لصالح المبادرة الخاصة، باعتبار القطاع الخاص أصبح شريكاً إلى جانب الدولة في خلق مناصب العمل والقيمة المضافة. وعلى هذا النحو، أصبح بإمكان القطاع الخاص الاستثمار وفقاً لآليات قانونية متعدّدة في مختلف النشاطات الاقتصادية والمرفقية التي أصبحت مفتوحة على المنافسة. غير أن الملاحظ في هذا الصدد، أن مسألة استقطاب الاستثمارات خاصة منها الأجنبية التي تمتلك الخبرة الفنية والتكنولوجيا الحديثة، تتطلب تجسيد في الواقع العملي رؤية اقتصادية واضحة وشفافة ترتكز على توفير مجموعة من العوامل المتكاملة بدءاً من توفير المناخ التنافسي الملائم للمستثمر الوطني والأجنبي وتحسين التنافسية الصناعية وصولاً إلى تحقيق الأمن والاستقرار القانونيين.

## قائمة المراجع باللغة العربية:

### أولا- الكتب:

- أبو عامرية فالح، (2010)، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- الجيلالي عجة، (2006)، المؤسسات العمومية الاقتصادية من اشتراكية التسيير إلى الخصخصة، دار الخلدونية، الجزائر.
- كمال آيت منصور، (2012)، عقد التسيير، دار بلقيس، الجزائر.
- ناصر دادي عدون، (1998)، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- سلمان بوذياب، (2003)، مبادئ القانون التجاري: التجارة والتاجر-المؤسسة التجارية-النظرية العامة للشركات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.
- علي بن غانم، (1992)، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.

### ثانيا- الرسائل الجامعية:

- ربيعة صبايجي، (2009)، الخصخصة بنقل ملكية المؤسسات العامة الاقتصادية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم، تخصص القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

### ثالثا- المذكرات الجامعية:

- نورة بولحبال، (2003)، تطوّر علاقة الدولة بمؤسساتها العمومية الاقتصادية في النظام الجزائري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.
- ربيعة صبايجي، (1996-1997)، أثر الطبيعة العمومية للمؤسسة العمومية الاقتصادية على صفاتها التجارية، أثر الطبيعة العمومية للمؤسسة العامة الاقتصادية على صفاتها التجارية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في قانون التنمية الوطنية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- شريف كايس، (1992)، النظام القانوني لأموال المؤسسات العامة الاقتصادية في الجزائر. تيزي وزو، مذكرة لنيل درجة الماجستير في قانون التنمية الوطنية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.

### رابعا- المقالات:

- الشيخ الداوي، (2009)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، الصفحات 255-283.
- أمال زايدي، (2016)، الأشكال القانونية المتاحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعد تطبيق قاعدة 51-49، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 01، الصفحات 208-226.
- بن مسعود عطالله. (2016). النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015، مجلة رؤى اقتصادية، الصفحات 94-112.
- داودي الطيب وعبد الحق ماني، (بلا تاريخ). تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر، مجلة الفكر، المجلد 3، العدد 1، الصفحات 134-154.

### خامسا- المداخلات:

- مراد ناصر. (بلا تاريخ). خصوصية المؤسسة العمومية - حالة الجزائر -، دراسات العدد الاقتصادي، عدد 1، الصفحات 94-114.

- سمير ميموني وقوسام بركنو، (28/27 نوفمبر، 2018)، تواضع حصيلة سياسات إصلاح القطاع الاقتصادي العمومي في تحليل وتقييم لسياسات الجزائر على مدار الفترة 1980-2017 تطوير القطاع الصناعي العمومي نموذجا، تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة البليدة، الجزائر.
- صالح لكحل، (27-28 نوفمبر 2018)، الأساليب القانونية المستحدثة لإشراك القطاع الخاص في تسيير القطاع العام الاقتصادي، تفعيل الدور التنموي للقطاع العام كآلية للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جامعة البليدة، الجزائر.
- ربعة صبايحي، (16-17 ماي 2012)، عقد التسيير آلية لتفعيل الجدوى الاقتصادية في المؤسسة العامة الاقتصادية، عقود الأعمال ودورها في تطوير الاقتصاد الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر.

#### سادسا- النصوص القانونية:

##### 1. الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بتونس في 16 فبراير سنة 2006، المصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 06-404 المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 2006، ج. ر. ج. ج. عدد 73، مؤرخ في 19 نوفمبر سنة 2006.
- الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية فنلندا حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر في 13 يناير سنة 2005، المصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 06-469 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2006، ج. ر. ج. ج. عدد 82، مؤرخ في 17 ديسمبر سنة 2006.

##### 2. النصوص التشريعية:

- أمر رقم 75-23 مؤرخ في 29 أبريل سنة 1975، يتضمن القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، ج. ر. ج. ج. عدد 38، مؤرخ في 13 مايو سنة 1975 (ملغى).
- أمر رقم 75-59 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجاري، ج. ر. ج. ج. عدد 101، مؤرخ في 19 ديسمبر سنة 1975، معدل ومتمم خاصة بالقانون رقم 88-04 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988 والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، ج. ر. ج. ج. عدد 2، مؤرخ في 13 يناير سنة 1988؛ مرسوم تشريعي رقم 93-08 مؤرخ في 25 أبريل سنة 1993، ج. ر. ج. ج. عدد 27، مؤرخ في 27 أبريل سنة 1993 (استدراك ج. ر. ج. ج. عدد 43، مؤرخ في 29 يونيو سنة 1993)؛ أمر رقم 96-27 مؤرخ في 9 ديسمبر سنة 1996، ج. ر. ج. ج. عدد 77، مؤرخ في 11 ديسمبر سنة 1996.
- قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ج. ر. ج. ج. عدد 2، مؤرخ في 13 يناير سنة 1988، معدل ومتمم؛ "نشير إلى أن المادة 28 من الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر سنة 1995، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ج. ر. ج. ج. عدد 55، مؤرخ في 27 سبتمبر سنة 1995 (ملغى)، قد ألغت جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر باستثناء البابين الثالث والرابع".
- قانون رقم 89-01 مؤرخ في 7 فبراير سنة 1989، يتم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، ج. ر. ج. ج. عدد 6، مؤرخ في 8 فبراير سنة 1989.

- قانون رقم 90-30 مؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، يتضمن قانون الأملاك الوطنية، ج. ر. ج. ج عدد 52، مؤرخ في 2 ديسمبر سنة 1990، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 08-14 المؤرخ في 20 يوليو سنة 2008، ج. ر. ج. ج عدد 44، مؤرخ في 3 غشت سنة 2008.
  - مرسوم تشريعي رقم 94-08 مؤرخ في 26 مايو سنة 1994، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، ج. ر. ج. ج عدد 33، مؤرخ في 28 مايو سنة 1994.
  - أمر رقم 95-22 مؤرخ في 26 غشت سنة 1995، يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، ج. ر. ج. ج عدد 48، مؤرخ في 3 سبتمبر سنة 1995، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 97-12 المؤرخ في 19 مارس سنة 1997، ج. ر. ج. ج عدد 15، مؤرخ في 19 مارس سنة 1997 (ملغى).
  - أمر رقم 95-25 مؤرخ في 25 سبتمبر سنة 1995، يتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ج. ر. ج. ج عدد 55، مؤرخ في 27 سبتمبر سنة 1995، (ملغى).
  - أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، ج. ر. ج. ج عدد 47، مؤرخ في 22 غشت سنة 2001، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006، ج. ر. ج. ج عدد 47، مؤرخ في 19 يوليو سنة 2006 (ملغى باستثناء أحكام المواد 6 و18 و22 منه بالقانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، ج. ر. ج. ج عدد 46، مؤرخ في 3 غشت سنة 2016).
  - أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخصوصيتها، ج. ر. ج. ج عدد 47، مؤرخ في 22 غشت سنة 2001، متمم بموجب الأمر رقم 08-01 المؤرخ في 28 فبراير سنة 2008، ج. ر. ج. ج عدد 11، مؤرخ في 2 مارس سنة 2008.
  - أمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 غشت سنة 2003، يتعلق بالنقد والقرض، ج. ر. ج. ج عدد 25، مؤرخ في 27 غشت سنة 2003، معدل ومتمم بالقانون رقم 10-04 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010، ج. ر. ج. ج عدد 50، مؤرخة في أول سبتمبر سنة 2010؛ متمم بالقانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017، ج. ر. ج. ج عدد 57، مؤرخ في 12 أكتوبر سنة 2017.
  - أمر رقم 09-01 مؤرخ في 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج. ر. ج. ج عدد 44، مؤرخ في 26 يوليو سنة 2009.
  - قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، ج. ر. ج. ج عدد 72، مؤرخ في 31 ديسمبر سنة 2015 (استدراك ج. ر. ج. ج عدد 05، مؤرخ في 31 يناير سنة 2016).
3. النصوص التنظيمية:
- مرسوم رقم 80-242 مؤرخ في 4 أكتوبر سنة 1980، يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، ج. ر. ج. ج عدد 41، مؤرخ في 7 أكتوبر سنة 1980 (ملغى).
  - مرسوم تنفيذي رقم 01-101 مؤرخ في 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، ج. ر. ج. ج عدد 24، مؤرخ في 22 أبريل سنة 2001.
  - مرسوم تنفيذي رقم 01-102 مؤرخ في 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للتطهير، ج. ر. ج. ج عدد 24، مؤرخ في 22 أبريل سنة 2001.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

**A- Ouvrages :**

- BENISSAD, H, (1994), *Algérie: Restructurations et réformes économiques (1979-1993)*, OPU, Alger.
- SADI, N.-E. (2006), La privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités et enjeux, OPU, Alger.
- TEBANI, A, (2011), Privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie, Editions Belkeise, Alger.

**B- Articles :**

- BELMIHOUB, M. C, (2001), Gouvernance et rôle économique et sociale de l'Etat: entre exigences et résistance, Revue *IDARA*, n° 21, pp. 7-36.
- BESSAHA Abdelrahmi, (2020), Tragédie humaine et effondrement économique en 2020: Retour lent à la normale en 2021, *El Watan*, n° 9214, pp. 16-17.
- HAMAMDA, T, (2004), Crise et transition à l'économie de marché en Algérie, Revue *Sciences humaines*, n° 21, pp. 69-83.
- ZOUAÏMIA, R, (1981), L'ambivalence de l'entreprise publique économique en Algérie. *RASJEP*, n° 1, pp. 145-157.
- ZOUAÏMIA, R, (2017), Les aides de l'Etat aux entreprises publiques économiques: une entrave au principe de libre concurrence? Revue *académique de la recherche scientifique*, volume 8, n° 1, pp. 7-30.

**C- Thèse et mémoire:**

- CHIGNIER, A, (2009), Les politiques industrielles de l'Algérie contemporaine, le développement en faillite des relations entre Etat et appareil de production dans une économie en développement, Mémoire soutenu dans le cadre du « Séminaire Economie Nationale du Monde Arabe », Institut d'Études Politiques, Université Lyon 2, France.
- SAADOUN, R, (2012), La privatisation des entreprises publiques économiques en Algérie: Analyse, histoire et développement, Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université Lumière, Lyon, France.

**D- Document:**

- Statistique du commerce extérieur de l'Algérie " période: mois de janvier 2018 ", Récupéré sur <http://www.mincommerce.gov>, consulté le 20/12/2020.

## واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية – صعوبات وتحديات -

## The reality of industrial marketing in Algerian industrial enterprises - difficulties and challenges

زاوي اسماء<sup>1</sup>، بوداود فاطمة الزهراء<sup>2</sup>، زاوي شرف<sup>3</sup><sup>1</sup> جامعة عمار ثلجي الاغواط، (الجزائر)<sup>2</sup> جامعة عمار ثلجي الاغواط، (الجزائر)<sup>3</sup> جامعة عمار ثلجي الاغواط، (الجزائر)

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، لأن المنتجات الصناعية تعتبر أكثر تعقيدا من المنتجات التقليدية، لذا يجب على المؤسسات الصناعية تبني مزيج تسويقي صناعي يعمل على تحقيق أهدافها من النجاح والتميز والاستمرارية؛ أظهرت نتائج الدراسة انه التطبيق الجيد لأساليب التسويق الصناعي يساعد المؤسسات الصناعية على معرفة حاجات ورغبات الزبائن الصناعيين ومن ثم توفير لهم منتجات تتوافق معها وبأسعار مناسبة. كلمات مفتاحية: التسويق الصناعي، المزيج التسويقي الصناعي، المؤسسات الصناعية الجزائرية.

تصنيفات JEL: M31

## Abstract:

This study aimed to know the importance of industrial marketing in Algerian industrial enterprises, because industrial products are more complex than traditional products , so the industrial enterprises most design an industrial marketing mix that works to achieve their goals of success and continuity ;

The results of the study showed, the good use of Industrial Marketing methods helps industrial Enterprises to know their needs and désires of indusrial customers and then provide them with products that are compatible with them at good prices.

**Keywords:** Industrial Marketing, Industrial Marketing Mix, Algerian industrial Enterprises.

**JEL Classification Codes:** M31

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: زاوي شرف، الإيميل: [charafzaoui06@gmail.com](mailto:charafzaoui06@gmail.com)



## 1. مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي تحرك الاقتصاد الوطني لأي بلد سواء كانت نامية أو متقدمة، ومع التطورات وتغيرات كبيرة وسريعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا البيئة التي تنشط فيها المؤسسات الصناعية و في ظل المنافسة الحادة بينها، أصبح من الضروري على هذه المؤسسات تبني ممارسات تسويقية في المجال الصناعي و التي تعتبر من أهم عوامل نجاحها وتميزها وبقائها في السوق، ودخول أسواق صناعية جديدة؛ كما أن التسويق الصناعي يساعد المؤسسات الصناعية على معرفة حاجات ورغبات زبائنهم الصناعيين وبالتالي توفير لهم منتجات صناعية حسب رغباتهم و بالتالي كسب رضاهم وتحقيق ولائهم.

### 1.1. إشكالية الدراسة:

إدراكا لأهمية التسويق الصناعي نرى اليوم أن مختلف المؤسسات الصناعية الناجحة سواء كانت صغيرة أو كبيرة، أصبحت تهتم بتبني الأساليب التسويقية في مختلف نشاطاتها الصناعية على غرار المؤسسات الصناعية الجزائرية و من هنا تتبلور الإشكالية التالية: ما واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية وما هي الصعوبات التي تواجهها؟ ومن هنا نطرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ما هو التسويق الصناعي؟
- هل المؤسسات الصناعية الجزائرية تتبنى فكرة التسويق الصناعي؟
- ما مدى إدراك المؤسسات الصناعية الجزائرية لمفهوم التسويق الصناعي؟

### 2.1. فرضيات الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق وللإجابة على التساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية:

- التسويق الصناعي هو نشاط يعمل على إشباع حاجات و رغبات المؤسسات من خلال تبادل السلع والخدمات؛
- مختلف المؤسسات الصناعية الجزائرية تتبنى فكرة التسويق الصناعي من اجل تحقيق التميز و الاستمرار؛
- المؤسسات الصناعية الجزائرية حققت نجاح لإدراكها الجيد لمفهوم التسويق الصناعي أهمية البحث؛

تتمثل أهمية الدراسة باهتمامها بأحد مواضيع الساعة، ألا وهو واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، إذ أصبح هذا الأخير محور اهتمام أغلبية المؤسسات الصناعية، لاسيما مع ازدياد شدة المنافسة.

### 3.1. أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى التعرف على:

- أبعاد مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتسويق الصناعي؛
  - التعرف على واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية؛
  - التعرف على أهم الآفاق المستقبلية للتسويق الصناعي في الجزائر.
- في إطار الإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:
- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتسويق الصناعي؛
  - المحور الثاني: المزيج التسويقي الصناعي؛
  - المحور الثالث: واقع التسويق الصناعي في الجزائر و أهم آفاقه المستقبلية.

### 4.1. الدراسات السابقة:

قبل التطرق إلى دراسة واقع التسويق الصناعي في الجزائر و آفاقه المستقبلية، تجدر بنا الإشارة إلى دراسات سابقة التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل، و هي تلخص في:

1. دراسة جعفر صوفيا، 2018، واقع التسويق الصناعي في المؤسسة الجزائرية-دراسة ميدانية لمجموعة المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص دراسات وبحوث التسويقية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم حول التسويق الصناعي و كذا تقديم أهم استراتيجيات المزيج التسويقي، كما قامت الباحثة بدراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية و استخدمت أداة الاستبيان و المقابلة، و من أهم نتائج هذه الدراسة تتحلّى المؤسسات الصناعية الجزائرية بسلوك الشراء الصناعي عند قيامها بشراء مستلزماتها المختلفة خاصة في حالة صفقات كبيرة و ذلك اعتمادا على مركز شراء يضم أعضاء من داخل المؤسسة و في بعض الحالات من خارجها؛

2. دراسة مفراد عبد الله، رقيق اسعد ادريس، 2018، التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية: دراسو مونوغرافية، مقال منشور في مجلة المالية و الاسواق، جامعة وهران، الجزائر، المجلد 05، العدد 9.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية الجزائرية باعتباره نشاط صناعي يواجه الكثير من الصعوبات للمؤسسات من حيث الأهداف و الاستراتيجيات و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو انه القصور في أداة أنشطة التسويق الصناعي يؤدي إلى توقف العملية الإنتاجية مما ينعكس سلبا على تلبية حاجات و رغبات الزبون الصناعي.

3. دراسة مزيان حمزة، فرحات عباس، 2017، خصوصيات الترويج الصناعي في الأسواق الصناعية، مقال منشور في مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 01.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم التسويق الصناعي بالأخص الترويج الصناعي لأنه يعتبر من أهم العوامل لجذب المستهلك الصناعي و بتالي تحقيق حاجات ورغبات المستهلك النهائي و من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هو انه التسويق الصناعي يعبر عن مجموعة الأنشطة والجهود الموجهة والهادفة لتسويق منتجات صناعية- تتدخل في العملية الإنتاجية لمؤسسات أخرى تستخدم هذه المنتجات لإنتاج أخرى. وقد تك ون هذه المنتجات مواد أولية، أو نصف مصنعة، أو مواد وسيطية ومختلف مستلزمات الإنتاج.

## 2. الإطار المفاهيمي للتسويق الصناعي:

يعد مصطلح التسويق الصناعي أهم المصطلحات الحديثة في مجال التسويق و المجال الصناعي، حيث سنتطرق في هذا المحور إلى:

### 1.2. تعريف التسويق الصناعي:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه من طرف الباحثين ولهذا كان لزاما علينا انه نقدم بعض التعريفات التي أعطيت لمفهوم التسويق الصناعي:

● يعرف كوتلر Kotler التسويق الصناعي على انه: " نشاط إنساني موجه نحو إرضاء حاجات و رغبات المنظمة من خلال توفير السلع والخدمات التي تلي حاجات الزبائن من خلال عملية شراء السلع الإنتاجية المناسبة لإنتاج السلع المطلوبة و بالمواصفات المحددة، و إيجاد الأسواق لتصريفها، و تحقيق النمو و البقاء للمنظمة من خلال عملية التبادل السلي و المحافظة على البيئة والمجتمع". (الصمدي وآخرون، 2011، ص 17)

في هذا التعريف نرى أن التسويق الصناعي يشمل مختلف أنواع الزبائن الصناعيين من مؤسسات وهيئات وحكومات بالإضافة إلى اخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي و المحافظة عليه.

● و يعرف الكاتب Philippe Maraval التسويق الصناعي على انه: "يعرف التسويق الصناعي أيضا: التسويق الصناعي يعبر عن مجموع المؤسسات التي تقوم بتجهيز مؤسسات أخرى إدارات، جماعات محلية بمختلف السلع والخدمات". (Maraval, 2009, p5).

● كما يعرف التسويق الصناعي على أنه: "نظام شامل لأنشطة المؤسسة التي تخص تخطيط وتسعير وترويج وتوزيع السلع التي تشبع حاجات المستعملين الصناعيين الحاليين والمحتمل التعامل معهم في المستقبل". (العسكري، 2015، ص16)

● يعرف كذلك التسويق الصناعي على انه: " تسويق المنتجات والخدمات لمؤسسات أخرى وهيئات حكومية. أي إنسياب السلع من مؤسسات صناعية نحو مؤسسات صناعية أخرى لتلبية حاجات الإنتاج. (مزيان، فرحات، 2017، ص157)

و من التعاريف السابقة يمكن القول أن التسويق الصناعي هو:

- التسويق الصناعي هو عملية تبادل السلع و الخدمات من اجل إشباع حاجات ورغبات الزبون الصناعي ومنه إشباع حاجات ورغبات الزبون النهائي؛
  - التسويق الصناعي لا يقتصر بتعامله مع المؤسسات الصناعية فقط بل يشمل أيضا المؤسسات الربحية والغير ربحية والهيئات الحكومية وغيرها؛
  - التسويق الصناعي نشاط يرى أن المستعمل الصناعي هو نقطة بداية أي لجميع الأنشطة التسويقية.
- و للمقارنة بين التسويق الصناعي و التسويق التقليدي فقد لخصنا أهم الاختلافات في الجدول التالي:

الجدول 01: المقارنة بين التسويق الصناعي والتسويق التقليدي

| أوجه المقارنة | التسويق الصناعي                          | التسويق التقليدي                                             |
|---------------|------------------------------------------|--------------------------------------------------------------|
| المنتجات      | معقدة<br>غير نمطية<br>خدمات ما بعد البيع | بسيطة<br>نمطية<br>خدمات بعد البيع متوفرة في بيض المنتجات فقط |
| السعر         | أسعار مستقرة<br>عقود تفاوضية             | أسعار متغيرة<br>أسعار معلنة                                  |
| التوزيع       | مباشرة، نقاط توزيع قليلة                 | غير مباشرة، نقاط توزيع متعددة.                               |
| الترويج       | البيع الشخصي                             | الإعلان                                                      |
| سلوك المستهلك | دوافع الشرائية عقلانية                   | دوافع الشراء عاطفية                                          |

المصدر: سالم عرفة، 2013، التسويق الصناعي، دار الراية للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، ص175 - بتصرف -

## 2.2. أهمية التسويق الصناعي وخصائصه:

### أ. أهمية التسويق الصناعي:

تبرز أهمية التسويق الصناعي من خلال: (العسكري، 2015، ص18)

-التسويق الصناعي يتمثل في توجيه كافة الأنشطة والأعمال بالشكل الذي يحقق ويلبي حاجات ورغبات الزبون الصناعي؛ ولا يمكن أن نضمن لهذا النشاط الاستمرار إلا إذا كان قادرا على الاستمرار في إشباع هذه الحاجات على نحو يحقق الكفاية للزبون الصناعي؛

- يساعد التسويق الصناعي على تحديد الإنتاج كما ونوعا ، بما يتناسب وقدرات المستعمل الصناعي وذلك من خلال تخطيط الطلب والتنبؤ به؛

- يساعد التسويق الصناعي علة اكتشاف الفرص التسويقية من خلال التحري عن الحاجات والرغبات لدى الزبون الصناعي والعمل على إشباعها؛
- يساهم التسويق الصناعي في تدفق السلع الصناعية من أماكن إنتاجها إلى أماكن استخدامها من قبل المؤسسات الصناعية وما يرافق ذلك تقديم الكثير من الخدمات سواء أكان ذلك ما قبل البيع أو ما بعده؛
- تبرز أهمية التسويق الصناعي من جانب آخر في خلق حالة الابتكار والتطوير وذلك بحكم احتكاكه المباشر مع السوق الصناعي والتعرف على توجهات المؤسسات الصناعية والاستفادة منها في ابتكار سلع جديدة؛
- يساهم التسويق الصناعي اقتصاديا في خلق فرص العمل وزيادة حجم العمالة في المجتمع؛
- يساعد التسويق الصناعي على حماية الاقتصاد القومي من مظاهر الكساد والتي من مظاهره هبوط الطلب على السلع والخدمات؛
- يساهم التسويق الصناعي في تحسين مستوى الدخل القومي من خلال مساعدته في إيجاد منافذ عديدة لتسويق السلع الصناعية مما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة الإنتاج في البلد، ومن ثم ارتفاع معدلات الدخل القومي؛
- يساعد التسويق الصناعي على تأسيس مؤسسات جديدة وتصنيع المواد الأولية، الأمر الذي يزيد معدلات النمو الاقتصادي وينعكس إيجابا على حياة المواطنين ويزيد استهلاكهم.

#### ب. خصائص التسويق الصناعي:

من الضروري على المؤسسات الصناعية أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية التسويق الصناعي، وتقوم بتكييف أدوات وتقنيات بما يتماشى مع هذه الخصوصيات، نتناول فيما يلي أهم خصائص التسويق الصناعي: (Francis, 2000, p18)

عدد محدود من الزبائن المحتملين: يتميز التسويق الصناعي بوجود عدد محدود من الزبائن الصناعيين والمهنيين، الذين يقدر عددهم بالعشرات أو بالمئات و نادرا ما يكون بالآلاف، وهذا في حد ذاته يشكل خطر الاعتماد المفرط على هؤلاء الزبائن و الذين يشكلون في نفس الوقت جزء كبير من رقم أعمال المؤسسة،

زبائن غير متجانسين: ما يميز الزبائن الصناعيين أنقاط مثل الحجم فهناك مؤسسات كبيرة وأخرى صغيرة، الاستخدامات قد يشري عدة زبائن صناعيين نفس المنتج ولكن استخدامه يكون مختلف بينهم؛

العلاقة القوية بين البائع و المشتري: هذا يعني تطوير روابط متبادلة على فترات طويلة من الزمن، تكون مرضية و مربحة للطرفين و يشكل الالتزام و الثقة اللبنة الأساسية للعلاقة المشتركة.

#### 3.2. أنواع الزبائن الصناعيين:

يمكن تعريف الزبائن الصناعيين على أنهم: "مجموعة من المؤسسات الخاصة والحكومية التي تشتري السلع من أجل استخدامها في إنتاج سلع أخرى"، حيث يمكن تقسيم الزبائن الصناعيين إلى ثلاثة أنواع وهم المؤسسات التجارية، المؤسسات الحكومية، زبائن المؤسسات والهيئات الأخرى. (لخضاري، 2018، ص305)

المؤسسات التجارية: ويقصد بها كل مؤسسات الأعمال التجارية التي تقوم بشراء منتجات الأعمال، وكذا الخدمات لاستعمالها، عدا بيعها مباشرة للمستهلك النهائي. وهناك ثالث أنواع رئيسية للمؤسسات التجارية في سوق الأعمال، وهي: مصنعي المعدات الأصلية؛

الزبائن المستخدمين، الذين يشترون السلع والخدمات لاستخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى؛

الموزعون الصناعيين، الذين يشترون السلع والخدمات بهدف إعادة بيعها.

ب. المؤسسات الحكومية: وتتمثل هذه المؤسسات: في المؤسسات البلدية، الحكومات المحلية، المحافظات، وغيرها من

المؤسسات الحكومية، حيث يمتاز هذا القطاع بطرق المختلفة، وأنماط شراؤه وحجم مشترياته .

ج- عملاء المؤسسات والهيئات الأخرى: والتي يكون شراؤها للسلع الصناعية بقصد إنتاج الخدمات ذات الصالح العام، مثل: المنظمات الوطنية، الجامعات، دور العبادة، المتاحف،...

### 3.3. صعوبات تطبيق التسويق الصناعي في المؤسسات:

تختلف صعوبات التي تواجه التسويق الصناعي من مؤسسة لأخرى ومن أهم هذه الصعوبات نجد: (robert, 2000, p55):  
اختلاف دوافع الشراء:

حيث يقوم المشتري الصناعي باتخاذ قرار شراء رشيد بنسبة مائة بالمائة بعد بحث وتمحيص ومقارنة للجوانب الفنية على خفض تكاليف الإنتاج عكس الاعتبارات النفسية التي تتدخل في تحديد قرار في السلع الاستهلاكية؛  
ضعف تكرار معدل الشراء:

وذلك مرده أيضا إلى طبيعة السلعة الصناعية التي تتميز بدورة حياة سلعية طويلة مقارنة بالسلعة الاستهلاكية ذات دورة الحياة الأقصر:

### تخصص وتمركز السوق الصناعي:

حيث تتواجد هذه الأسواق عادة في المناطق الصناعية التي غالبا ما تكون موجودة في ضواحي المدن مما يتطلب الوصول إليها توفر وسائل المواصلات المناسبة. وكذلك يجب الأخذ بالحسبان المشكلة المتعلقة بحجم و وزن السلع الصناعية التي تكون ثقيلة وكبيرة في غالب الأحيان مما يتطلب وجود معدات خاصة بالرفع والسحب تتلاءم مع هذه السلع وشاحنات كبيرة:  
الطلب المشتق:

من مميزات السلع الصناعية هو أن الطلب عليها قد يخضع إلى الطلب على بعض السلع الاستهلاكية التي تدخل في إنتاجها وهذا يشكل مشكلة حقيقية في بعض الأحيان نظرا لاعتماد المنتج الصناعي على الغير في هذا الخصوص مما يؤخر عملية الإنتاج أحيانا أو يزيد في سعر التكلفة في الأحيان الأخرى.  
إمكانية الإيجار:

تعتمد كثير من المؤسسات إلى استئجار بعض المعدات الصناعية الكبيرة أو غالية الثمن بدلا من شرائها وهذا يقلل من المنتجات الصناعية الخاصة كمية الإنتاج واستمراريتها ويمثل شيء من خيبة الأمل للمنتجين الصناعيين الراغبين ببيع منتجات.

### 3. المزيج التسويقي الصناعي:

#### أ. المنتج الصناعي:

يعرف كوتلر Kotler التسويق الصناعي على أنه: هو ذلك المنتج الذي يتم شراؤه من طرف المنظمات المختلفة للمزيد من التشغيل أو الاستخدام في تأدية الأعمال. (الصميدعي، ص156)  
و يعرف Stanton التسويق الصناعي على أنه: "مجموعة من الصفات الملموسة والغير ملموسة يضمنها غلاف و اللون و السعر و شهرة و سمعة و مكانة الشركة المنتجة و البائعة و خدمات المنتج و البائع التي يقبلها الزبون على أنها تشبع حاجاته و رغباته" (العبادي، سويدان، 2008، ص68)، و تتصنف المنتجات الصناعية إلى مجموعة من الأصناف و هي:

- السلع الإنتاجية المباشرة و هي السلع التي ينتج منها السلع النهائية؛
- السلع الإنتاجية الغير مباشرة و هي التي تساعد في تصنيع السلع الغير نهائية؛

#### دورة حياة المنتج الصناعي:

تتميز دورة حياة المنتجات الصناعية بقصر مدتها، حيث لها نفس دورة الحياة التي يمتلكها المنتج التقليدي، انطلاقا من التصميم ثم التقديم ثم نمو ثم نضج وحتى التدهور، لكن ما يميز المنتجات الخضراء في هذا العنصر هو دورة استعمالها أو استخدامها والتي تمر بالمراحل التالية:

- **مرحلة البحث و التطوير:** وفي هذه المرحلة يتم تصميم منتج يتلاءم وأهداف المؤسسة أي تحقيق التكامل بين ربحيتها، و هي مرحلة معقدة تبدأ بالبحث عن أفكار التي يمكن أن تتولد منها منتجات صناعية، و في هذه المرحلة يتم اختيار اسم المنتج و التغليف و السعر المناسب و طريقة التوزيع و الترويج؛(فيليب، 2010، ص15)
  - **مرحلة التقديم:** يتم من خلالها عرض المنتج في الأسواق الصناعية، بعدما يكون تم إعداد برنامج تسويقي شامل يتضمن فحص الأفكار، تطوير المنتجات، و في هذه المرحلة تتصف بضعف في المبيعات لان السوق جديد و غير معروف لدى الزبائن الصناعيين، و هنا تبدأ المؤسسة بترويج لمنتجاتها لجعله أكثر قبولا؛
  - **مرحلة النمو:** هذه المرحلة تبدأ بنمو المبيعات، أي أرباح، و ذلك لزيادة الطلب على منتج المؤسسة، و تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل لدى المؤسسة باعتبارها مرحلة تحقيق الأرباح؛(النسور، 2010، ص260)
  - **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة تصل مبيعات المؤسسة الصناعية إلى أعلى مستوياتها، وتمتاز هذه المرحلة بطول مدتها و شدة المنافسة، و التوسيع في قنوات التوزيع بالإضافة إلى زيادة في الجهود الترويجية و التركيز على تنشيط المبيعات و العلاقات العامة؛
  - **مرحلة التدهور:** تختلف مدة حياة المنتجات الصناعية من منتج لآخر، ففي هذه المرحلة يصبح المنتج الصناعي لا يلي حاجات و رغبات الزبائن، ففي هذه المرحلة تبدأ المبيعات بالانخفاض و كذا عدد الموزعين، كما يتم في هذه المرحلة تقلص العمليات الترويجية.
- و الشكل التالي يوضح تطور المبيعات خلال دورة حياة المنتج الصناعي:

الشكل 01: تطور حجم المبيعات خلال دورة حياة المنتج الصناعي



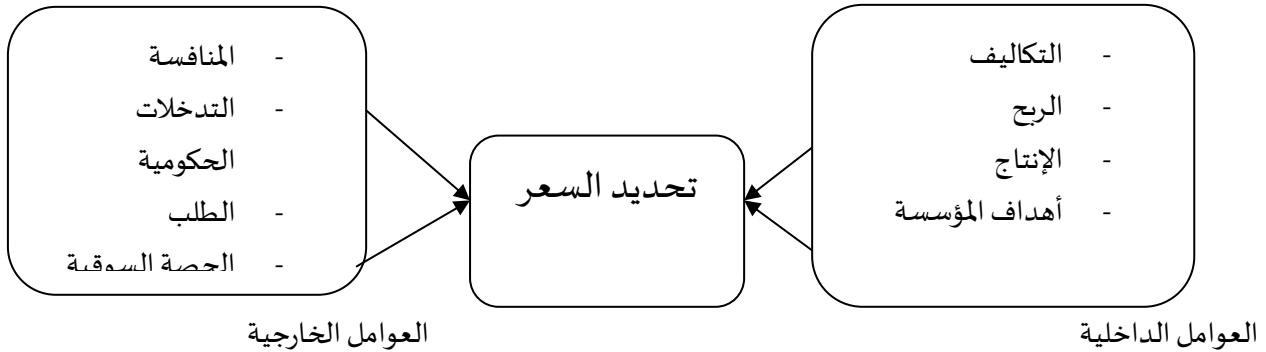
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة

## أ. السعر الصناعي:

يعرف على انه: القيمة النقدية أو العينية التي يدفعها المشتري مقابل الحصول على المنتج" (النسور، 2010، ص265)، تسعير المنتجات الصناعية يتأثر بمجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار من أهمها: الربح، الإنتاج، الحصة السوقية،

المنافسة، الطلب على المنتجات، التدخلات الحكومية... و في الجدول الموالي يمكن تحديد أهم العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر على المنتجات الصناعية:

الشكل 02: العوامل المؤثرة على تحديد السعر للمنتجات الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إيراد عبد الفتاح النور، (2010)، الأصول العلمية للتسويق الحديث، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان: الاردن

### ج. التوزيع الصناعي:

يعرف التوزيع الصناعي على انه: "نقل المنتجات الصناعية من المنتج إلى الزبون النهائي أو الزبون الصناعي" (مقراد، ادريس، 2018، ص 230)، حيث أن هناك طريقتان أساسيتان لتوزيع معظم السلع الصناعية: البيع المباشر من خلال قوى بيعية التسويق المباشر والبيع غير المباشر من خلال شبكات عملاء وموزعين والاتجاه السائد هو التحول من القوى البيعية المكلفة إلى التسويق المباشر المعتمد بشكل كبير على البريد والهاتف والفاكس. و تلخص اهم الاستراتيجيات للتسويق الصناعي في: (جعفر صوفيا، 2018، ص 106)

إستراتيجية التوزيع الكثيف: تقوم هذه الإستراتيجية على توزيع المنتجات الصناعية النمطية و ذات الأسعار المنخفضة و التي يتم شراؤها بشكل متكرر حيث يتم توفير هذه المنتجات في كافة المنافذ التوزيعية المتاحة في منطقة جغرافية معينة؛ إستراتيجية التوزيع الحصري او المحدود: تعني هذه الإستراتيجية اختيار منطقة جغرافية واحدة وضمن هذه الإستراتيجية يتم الاتفاق على توزيع السلعة من خلال أحد الوسطاء حيث يقوم في نفس الوقت بتوقع المؤسسة الوسيط ببيع المنتج و يلتزم بذلك على أن لا يبيع سلعة مشابهة للصناعة من الموزع الذي قامت باختياره القيام بمجهود بيعي كبير. وتناسب هذه الإستراتيجية أكثر المنتجات الصناعية المعقدة فنيا التي تحتاج إلى موزعين متخصصين مثل الآلات و المعدات؛

إستراتيجية التوزيع الانتقائي: تختار المؤسسة الصناعية في حال تبنت هذه الإستراتيجية عدد ها محدود من الموزعين الصناعيين يكون بين اثنان أو ثلاثة أو أكثر لمنطقة جغرافية معينة، ما يجعلها تقع بين إستراتيجية التوزيع الكثيف وإستراتيجية التوزيع الحصري، و هذا بطبيعة الحال يرجع إلى خصائص المنتج وحاجات الزبائن كما هو الحال في الإستراتيجيتين السابقتين، بالنسبة للمؤسسة الصناعية كلما كان عدد الموزعين قليل كلما كان من السهل عليها السيطرة عليهم و بناء علاقات قوية معهم

### د. الترويج الصناعي:

الترويج الصناعي فهو " تحقيق اتصال بين المؤسسة الصناعية و المشتريين الصناعيين للحصول على تجهيزاتهم من مستلزمات التشغيل بهدف خلق صورة جذابة عن المؤسسة و منتجاتها، من خلال إخبارهم و إعلامهم و حثهم على اتخاذ قرار الشراء" (جعفر صوفيا، 2018، ص 108).

يتكون مزيج الترويج الصناعي داخل المؤسسة الصناعية من عدة أدوات تشكل المزيج الترويجي منها ما هو خاص بقطاع الأعمال و منها ما هو مماثل لتقنيات الاتصال في التسويق الاستهلاكي. و يقع على عاتق مسؤول التسويق اختيار المزيج الترويجي

الأنسب حتى تحقق الإستراتيجية الترويجية أهدافها، و من المعروف أن هناك عدة أساليب خاصة يمكن للمؤسسة الصناعية استخدامها لتحقيق الاتصال المرغوب مع زبائنها المحتملين؛

يمثل البيع الشخصي أحد وسائل الاتصال بين المؤسسة الصناعية و زبائنها الحاليين والمحتملين، و هو أهم أدوات الاتصال التسويقي في السوق الصناعي، باعتبار المنتجات الصناعية تمتاز بالتعقيد الفني، و أهم ما يميز البيع الشخصي هو خاصية الاتصال المباشر مع الزبائن الصناعيين ما يمهّد الطريق أمام رجال البيع لخلق علاقة مميزة معهم و الحصول على تغذية عكسية سريعة حول مدى اقتناعهم بالمنتجات و الأسعار و غيرها من المعلومات.

#### 4. واقع التسويق الصناعي في الجزائر:

يعتبر القطاع الصناعي أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية، وكبديل استراتيجي للقطاع القائم على قطاع المحروقات، خصوصا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، ولاحظ قطاع الصناعي الجزائري تطورات مهمة خاصة في السنوات الأخيرة؛

كما أن القطاع الصناعي في الجزائر هو من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات : 8 ONS يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي :

- الطاقة والمحروقات؛
- المناجم والمقالع؛
- صناعة الحديد والصلب، والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية،
- مواد البناء، الفخار والزجاج؛
- الصناعة الكيماوية، المطاط والبلاستيك؛
- الصناعات الغذائية، التبغ والكبريت؛
- الصناعات النسيجية؛
- صناعة الجلود والأحذية؛
- صناعة الخشب والورق؛

و الجدول التالي يلخص تطور القطاع الصناعي خلال فترة 2014-2017:

الجدول 02: تطور القطاع الصناعي في الجزائر خلال فترة (2014-2017)

| نسبة التطور |      |      |      | تطور الإنتاج الصناعي |       |       |       |                |
|-------------|------|------|------|----------------------|-------|-------|-------|----------------|
| 2017        | 2016 | 2015 | 2014 | 2017                 | 2016  | 2015  | 2014  |                |
| 7.1         | 2.4  | 6.9  | 8.0  | 485.8                | 453.7 | 442.9 | 414.4 | المياه والطاقة |



|       |       |      |       |       |       |       |       |                                                       |
|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------------------------|
| 0.4-  | 0.3   | 3.1- | 9.6   | 127.5 | 127.9 | 127.5 | 131.5 | المحروقات                                             |
| 9.8-  | 3.1-  | 3.7  | 6.6   | 116.2 | 128.8 | 132.9 | 128.2 | المناجم والمقالع                                      |
| 6.3-  | 2.9-  | 1.3  | 14.4- | 47.6  | 50.8  | 52.3  | 51.7  | الصناعة<br>الحديدية<br>والميكانيكية<br>والكهربائية... |
| 5.5   | 5.2   | 3.8  | 0.1   | 117.5 | 111.3 | 105.9 | 101.1 | مواد البناء                                           |
| 8.7-  | 5.7   | 8.7- | 3.4-  | 50.2  | 55.0  | 52.0  | 57.0  | المواد الكيميائية<br>والمطاطية<br>والبلاستيكية        |
| 7.2   | 1.9   | 1.0- | 7.2   | 41.3  | 38.5  | 37.8  | 38.2  | الصناعات<br>الغذائية<br>والفلاحية                     |
| 1.6   | 2.9   | 10.6 | 0.3-  | 14.6  | 14.4  | 14.0  | 12.6  | الصناعات<br>النسيجية                                  |
| 8.5-  | 74-   | 8.9- | 12.6  | 5.2   | 5.6   | 6.1   | 6.7   | صناعات الجلود<br>والأحذية                             |
| 11.8  | 33.0  | 5.9- | 7.0-  | 19.2  | 17.1  | 12.9  | 13.7  | صناعة الخشب<br>والفلين والورق                         |
| 19.7- | 14.6- | 4.4  | 1.5-  | 6.0   | 7.5   | 8.8   | 8.4   | صناعات<br>مختلفة                                      |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على موقع الديوان الوطني للإحصائيات: <http://www.ons.dz> (2020/12/24): 17.28

يبين الجدول ان خلال الفترة 2014-2017 شهدت سيطرة ثلاث قطاعات وهي قطاع المحروقات والصناعة المياه والطاقة والصناعات الكهربائية والميكانيكية، حيث بلغ إجمالي المخصصات لهذه القطاعات أكثر من 50% بينما بقيت نسبة 50% موزعة على باقي الصناعات،

#### 1.4. متطلبات نجاح التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية:

من اجل نجاح تطبيق أساليب التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات وتتلخص في: (مخضار، 2018، ص56)

- أسلوب الإدارة فعال: إن وجود طقم إداري فعال و تشجيع المشرفين يعد من بين أهم الأسباب نجاح التسويق الصناعي في المؤسسة لأنه يساعد على التحفيز والإبداع، فالقيادة هي فن التعامل مع الآخرين والقدرة على كسب ثقتهم وتعاونهم وتشجيع الروح الإبداعية لدى المرؤوسين من خلال المشاركة في اتخاذ القرار ووضع آليات لتحفيز وتقدير. كما أن الروتين الشديد ومركزية القرار تجعل المرؤوسين أكثر إحساسا بمجهودات الإبداعية؛
- توفير نظام معلومات و اتصال: يجب إقامة نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية التي تعمل على توفير كل المعلومات للمؤسسة و تمكّنها من الحضور الدائم على كل المستويات، خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين. كما أن نظم الاتصال الفعالة لها الأثر الكبير على وجهات نظر العاملين والبيئة التكنولوجية لمعرفة كل حاجات ورغبات الزبائن الصناعيين، معلومات عن الأسواق، المنافسة ....؛

- الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة: تلعب إستراتيجية التسويقية للمؤسسة دورا هاما في تفعيل أساليب التسويق الصناعي، فإذا كانت المؤسسة تتخذ مصدرا لميزة التنافسية وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي في السوق فإنها تعمل جاهدة على استقطاب وضع إستراتيجية تنافسية ملائمة تعمل على تحقيق أهداف المؤسسة؛
- توفير الموارد البشرية اللازمة وتدريبها: ن بين أهم العناصر التي تساعد على نجاح التسويق الصناعي في المؤسسة خاصة في جانب إقناع الزبائن بمنتجات المؤسسة يجب توفير الموارد البشرية والكفاءات اللازمة وذلك يتطلب التركيز على تقديم الحوافز ، تدريبهم ،تشجيع الأفراد...؛

#### 1.4.عوائق تطبيق التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية:

- تواجه المؤسسات الصناعية الجزائرية مجموعة من العوائق في تطبيقها للتسويق الصناعي ومن أهم العوائق نجد:
- التنظيم الداخلي معظم المؤسسات ليس قاتما على أساس المنتجات و الخدمات أي ما يعرف بوحدة الأعمال أو مجالات النشاط، و إنما على أساس التقسيم الوظيفي التقليدي كالتأمين و التنمية و التطور الإنتاج و الهندسة، و المالية، ....؛
- عدو وجود إستراتيجيات تسويقية فعالة في المؤسسات الجزائرية لعدم وجود المنافسة في القطاع الصناعي لان الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات بصفة كبيرة؛
- يؤثر مستوى التطور الاقتصادي في بلد ما على مدى تطور التسويق و ممارسته من قبل المؤسسات الاقتصادية في هذا البلد بدليل أن اغلب المؤسسات الصناعية تبنت منهج التسويق الصناعي توجد في البلدان المتقدمة؛
- عدم التفرقة بين التسويق كفلسفة أو كثقافة تخص المؤسسة ككل والتسويق كوظيفة تقوم ببعض النشاطات مثلا الخلط بين وظيفتي التسويق و الخدمة ...؛
- في الوقت الحالي الجزم بأن هناك اهتمام فعلي بتطوير التسويق الصناعي نظرا لغياب إجراءات الدعم المقدمة من قبل الحكومة والتي تلعب دورا أساسيا في عملية دفع الصادرات خارج المحروقات، وذلك بإنشاء هيئة تضطلع بمتابعة الصادرات الصناعية وتتكفل بالاستماع إلى مختلف المشاكل التي يواجهها المصدرون الصناعيين لإبلاغها إلى الهيئات العليا في البلاد، كما تشمل كذلك إجراءات الدعم والمساعدة التي تقدمها الدولة للمصدرين الصناعيين خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي من خلال قروض التصدير والتكفل بمصاريف الدراسة والبحث عن الأسواق الخارجية؛

#### الخاتمة:

إن تطبيق أساليب التسويق الصناعي في المؤسسات الصناعية يعتبر من أهم عوامل نجاحها واستمرارها و تحقيق ميزة تنافسية و هي وظيفية لا يمكن استغناء عنها لأنها تشمل جميع الأساليب و التقنيات التي تعمل على معرفة حاجات و رغبات الزبائن الصناعيين و بالتالي تقديم لهم منتجات وفق هذه الحاجات و من هنا نحقق رضاهم و تكسب ولائهم.

نتائج الدراسة: من أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الدراسة هي:

- أغلب المؤسسات الصناعية الجزائرية لا تملك مصلحة خاصة أساليب و تقنيات التسويق الصناعي بل تعتمد فقط على المصلحة التجارية؛
- المؤسسات الجزائرية الصناعية بعيدة عن تبني مفهوم التسويق الصناعي لان الاقتصاد الجزائري لا زال تحت تبعية المحروقات؛

- يعمل التسويق الصناعي يعمل تطبيق أساليب من اجل معرفة حاجات ورغبات الزبائن الصناعيين وتلبيها؛
  - يساعد التسويق الصناعي المؤسسات على كسب ميزة تنافسية و بالتالي الاستمرار والبقاء في السوق المنافسة؛
  - التسويق الصناعي يركز على البيع الشخصي و علاقات العامة من اجل إعلام و إقناع الزبون بمنتجات المؤسسة وخدماتها؛
- التوصيات:**
- من اجل نجاح التسويق الصناعي في المؤسسات لابد من وضع إستراتيجية ملائمة تركز على تقديم منتجات صناعية تتوافق رغبات الزبائن الصناعيين مع سعر مناسب، و توفيرها عن طريق القنوات التوزيعية المناسبة، وبأحسن وسيلة ترويجية تزيد ثقة الزبون؛
  - يجب على المؤسسات الصناعية الجزائرية تبني فكرة تطبيق التسويق الصناعي لأنه يعتبر مفتاح نجاحها، لتحقيق ميزة تنافسية خاصة مع الأسواق الدولية؛
  - على المؤسسات الجزائرية وضع وظيفة خاصة بالبحث و التطوير لزيادة تنافسية المنتج الوطني؛
  - يجب مواكبة جميع التطورات في المجال الصناعي، و توفير احدث التقنيات التسويقية؛
  - الاهتمام بالمؤسسات الصناعية الجزائرية للرفع من النمو الاقتصادي الوطني و الابتعاد عن التبعية للمحروقات.

#### قائمة المراجع:

##### ● المؤلفات:

1. احمد شاكر العسكري، **التسويق الصناعي**، (2007)، دار الواصل للنشر والتوزيع، ط3، الأردن.
2. الصميدعي، محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، (2010)، **التسويق الصناعي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن؛
3. إياد عبد الفتاح النصور، (2010)، **الأصول العلمية للتسويق الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان:الأردن؛
4. العبادي سمير عزيز، سويدان نظام موسى، (2008)، **"تسويق الاعمال:مدخل للتسويق الصناعي"**، دار الواصل للنشر والتوزيع، الأردن؛
5. سالم عرفة، 2013، **التسويق الصناعي**، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان الاردن الأطروحات:
6. مخضار سليم (2018)، **"دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر-مقارنة ببعض الدول العربية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير جامعة تلمسان، الجزائر؛

7. جعفر صوفيا (2018)، "واقع التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصناعية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر؛

المقالات:

8. مزيان حمزة، فرحات عباس، (2017)، "خصوصيات الترويج الصناعي في الاسواق الصناعية" مجلة التنمية الاقتصادية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، (157.167)؛

9. لخضاري نسيم، (2018)، "المزيج التسويقي الصناعي الدولي بين الاستجابة لمتطلبات السوق والعوائق الكامنة-دراسة لواقع مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، (307.296)؛

10. مفراد عبد الله، رقيق اسعد إدريس، (2018) "التسويق الصناعي في المؤسسات الجزائرية -دراسة مونوغرافية- مجلة المالية والأسواق، جامعة وهران، المجلد 5، العدد 9، (224-239).

مواقع الانترنت:

11. موقع للديوان الوطني للإحصائيات، (<http://www.ons.dz>) (2020/12/24: 17.28)

المراجع باللغة الأجنبية:

11. Francis Léonard, *Stratégie de marketing industriel : concepts et pratique*, 1ere édition, presse Polytechnique et universitaires romande, 2000

12. Kotler P, Amstrang, G, « *Pricipales of Marketing* », 9th edn Prentice, Hall, 2004,

13. Robert R. Reeder, Edward G. Brierty, and Bely H. Reeder, "*Industrial Marketing, Analysis Planning*

*and Control*", 2nd ed., Prentice – Hall N.J. 1992.P55.

القطاع الخاص المنتج وأهم تحديات نموه وتطوره في الجزائر (التمويل - الفساد الإداري والمالي - العقار الصناعي)  
The private productive sector and the most important challenges of its growth and development in  
Algeria (finance - administrative and financial corruption - industrial real estate)

د. سعد مقص<sup>1</sup>، د. الطاهر جعمات<sup>2</sup>

Saad megas<sup>1</sup>, Taher djamate<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

**ملخص:**

يعتبر القطاع الخاص المنتج ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، وذلك انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنظر إلى تجارب العديد من الدول فإن القطاع الخاص المنتج هو الأكثر تأهيلاً لاستغلال الموارد المتاحة للمجتمع برشاده وعقلانية، كما يمكن اعتباره الأكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والجزائر على غرار تلك الدول قد حاولت تفعيل القطاع الخاص المنتج والاستفادة منه في مسيرة تنميتها الاقتصادية، إلا أنه لا يزال يواجه عديد العراقيل والتحديات التي تحد من نموه وتطوره، وسنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد أهم مفاهيم القطاع الخاص المنتج، وكذا أهم العراقيل والتحديات التي تواجهه في الجزائر. كلمات مفتاحية: القطاع الخاص المنتج، التمويل، الفساد الإداري والمالي، العقار الصناعي.

**Abstract:**

The private productive sector is a key pillar in the economic development process in most countries of the world, both developed and developing, based on its potential and characteristics to influence various economic and social spheres. We will try to identify the most important concepts of the productive private sector, as well as the most important obstacles and challenges facing it In Algeria.

**.Keywords:** Private productive sector, finance, administrative and financial corruption, industrial real estate.

المؤلف المرسل: سعد مقص، الإيميل: [saadmeg17@gmail.com](mailto:saadmeg17@gmail.com)

## مقدمة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يكتسبها القطاع الخاص المنتج في النشاط الاقتصادي وما يحققه من نتائج ملموسة تؤكدتها عديد المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذا القطاع لا يزال يشهد عديد العراقيل والصعوبات التي تحد من أدائه لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أكثر فعالية، ورغم الاهتمام الذي توليه الحكومة الجزائرية لهذا القطاع كأحد الاستراتيجيات الفعالة لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، ورغم كل ما تم تسخير من إمكانيات وإصدارها للعديد من القوانين والإجراءات، إلا أنه لم يحظ بعد بالعناية الكافية في معالجة المعوقات والصعوبات التي تواجهه.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الرئيسية: ما هو مفهوم القطاع الخاص المنتج والعوامل المحددة له؟ وماهي أهم العراقيل والتحديات التي تحد من تطوره ونموه في الجزائر؟ وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

أولاً- مفهوم القطاع الخاص المنتج.

1- تعريف القطاع الخاص المنتج.

2- العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص المنتج.

ثانياً- التحديات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

1- تحدي التمويل.

2- عراقيل الفساد الإداري والمالي وتحدياته.

3- عراقيل العقار الصناعي وتحدياته.

أولاً- مفهوم القطاع الخاص المنتج:

1- تعريف القطاع الخاص المنتج:

لا يكاد يكون هناك اختلاف كبير بين المفكرين في تحديدهم لتعريف القطاع الخاص المنتج إلا في بعض التفاصيل الجزئية، وسنسرده فيما يلي مجموعة من هذه التعاريف:

حيث تعرفه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (Escwa) بأنه عبارة عن خلية اقتصادية والتي تشكل علاقات وروابط مع قطاعات اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق، والقطاع الخاص المنتج هو جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزيع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح من وراء ذلك ويمكن أن تعرف كذلك بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج<sup>2</sup>.

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993 فهو القطاع الذي يشمل: المشروعات الخاص، القطاعات العائلية، والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين (أو غير المقيمين) للشركات الخاصة<sup>3</sup>.

وبناء على ما سبق فإن القطاع الخاص يمكن تقسيمه إلى قطاعين رئيسيين هما<sup>4</sup>:

- قطاع خاص منتج منظم: وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية.
  - قطاع خاص منتج غير منظم: يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية، التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة وغالبا ما تختلط الملكية بالإدارة لاسيما وأن ملكية المنشأة تكون عادة في متناول الفرد الواحد أو العائلة على أحسن تقدير وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات نظامية.
- تتفق مجمل التعاريف السابقة أن القطاع الخاص المنتج هو ذلك الجزء من الاقتصاد في شقيه المنظم وغير المنظم والذي يقوم على أساس الاستقلال مالي، والغير خاضع لسلطة الحكومة، تخصص فيه الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج وفقا لما تمليه قوى السوق الحرة، والذي يسعى إلى أقصى ربح ممكن، ومن خلالها خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

## 2- العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص المنتج:

تختلف العوامل المحددة نمو القطاع الخاص المنتج بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية والمؤسسية للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، وحتى بين الدول النامية نفسها فإنها تختلف لعدد الاعتبارات، فهناك من الدول النامية من تطرح عندها قضية الاستقرار السياسي، وأخرى قضية درجة الانفتاح على القطاع الخاص ... إلخ، لذلك سنكتفي بالعوامل المتفق عليها.

### 1-2- السياسات النقدية (طبيعة الأسواق المالية ودرجة تطورها):

تؤثر زيادة أسعار الفائدة على قرارات القطاع الخاص المنتج في الدول النامية من خلال زيادة التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك، وزيادة عائد الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات، بدلا من استثمارها في توسيع القاعد الإنتاجية، وتؤثر زيادة تكلفة استخدام رأس المال سلبا على حجم ومستوى الاستثمار الخاص بها.

وترجع أهمية العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة، وقرارات الاستثمار الخاص بسبب اعتماد تمويل الاستثمارات على الافتراض بشكل أساسي، عكس الدول المتقدمة الذي يتوقف فيها تمويل الاستثمار على التمويل الداخلي، من خلال الأرباح المحتجزة من جانب وعلى التمويل من خلال بيع حقوق الملكية (الأسهم من جانب آخر) أي أن علاقة الاستثمار بأسعار الفائدة الحقيقية وبحجم الائتمان المتاح له، وهو ما يصعب تطبيقها في الدول النامية، مما يتطلب دراسة أوضاع كل دولة وحدها<sup>5</sup>.

### 2-2- معدل نمو الناتج الإجمالي:

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة وقد قدم جرين وفيلانوف (Greene &

Villanueva 1991) دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي<sup>6</sup>.

### 3-2- سعر الصرف الحقيقي:

يؤثر سعر الصرف الحقيقي (الذي يتم قياسه بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الدولية) في الاستثمار الخاص من خلال قناتي العرض والطلب كما يلي<sup>7</sup>:

- جانب الطلب: يؤدي تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض في سعر الصرف الاسمي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص المنتج وبالتالي الإنفاق الخاص، وذلك خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع الشركات لمراجعة توقعاتها المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثمارات من خلال أثر المعجل.

- جانب العرض: نظرا لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من سعر المنتجات القابلة للتجارة الدولي (معبرا عنها بالعملة المحلية) بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للتجارة الدولي، ربما يشجع ذلك على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

ثانيا- التحديات والعراقيل التي تواجه القطاع الخاص المنتج في الجزائر.

### 1- تحدي التمويل:

شهدت عملية تمويل القطاع الخاص المنتج في الجزائر منعرجا حاسما أحدثه تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، خصوصا بعد اصدار قانون النقد والعرض 90-10 الذي أدخل إصلاحات عميقة في النظام البنكي والمالي الجزائري، كما ساهم بشكل كبير في تطور التمويل البنكي للقطاع الخاص الذي كان يعاني الاقصاء والتهميش، وعلى العكس من ذلك فقد استفادت مؤسسات القطاع العام من عديد البرامج الحكومية التي غطت العجز والمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسات العمومية جراء سوء التسيير في كثير من الأحيان، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 90-101 والمتعلق بتحويل ديون الخزينة العمومية المترتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها<sup>8</sup>، وفتح الحساب رقم 063-302 المسى "صندوق تطهير المؤسسات العمومية" لدى الخزينة والذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي للمؤسسات، وقانون المالية لسنة 1991 الذي سمح للخزينة العمومية بإعادة شراء الديون التي تحوزها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات العمومية.

لكن في المقابل لم يشهد القطاع الخاص المنتج الالتفاتة الحقيقية من حيث التمويل البنكي والقروض الموجه له سواء من البنوك العمومية أو الخاصة إلا مطلع الألفينات، حيث بدأ التمويل يأخذ نسيا تطورت من سنة لأخرى وتباينت بين القطاعين العام والخاص، لكنها نسب وإن تطورت لا تعكس دور ومساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، وعلى سبيل المثال مساهمته في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات التي فاقت بكثير مساهمة



القطاع العام، ولذلك يبقى التمويل هو المشكل الذي يعاني منه القطاع الخاص في الجزائر في ظل غياب التمويل عن طريق البورصة التي يعتمد عليها نظيره في كثير من دول العالم المتقدمة والنامية، والاعتماد على التمويل البنكي فقط، ولأكثر تفصيل حول تطور القروض الموجه للتمويل ندرج الجدول التالي الذي يظهر تطور القروض الموجه للقطاعين العام والخاص 2001-2017.

الجدول 01: تطور القروض الموجه للقطاعين العام والخاص (2001-2017). (مليار دينار)

| السنوات | مجموع القروض |                | القروض الموجه للقطاع العام |       | القروض الموجه للقطاع الخاص |       |
|---------|--------------|----------------|----------------------------|-------|----------------------------|-------|
|         | القيمة       | معدل النمو (%) | القيمة                     | (%)   | القيمة                     | (%)   |
| 2001    | 1078.2       | -              | 740.3                      | 68.6  | 337.9                      | 31.4  |
| 2002    | 1266.5       | 17.4           | 715.5                      | 56.5  | 551.0                      | 43.5  |
| 2003    | 1379.9       | 8.9            | 791.4                      | 57.3  | 588.5                      | 42.7  |
| 2004    | 1534.7       | 11.2           | 859.3                      | 56    | 675.4                      | 44    |
| 2005    | 1779.7       | 15.9           | 882.4                      | 49.6  | 897.3                      | 50.4  |
| 2006    | 1904         | 6.9            | 847.0                      | 44.5  | 1057.0                     | 55.5  |
| 2007    | 2204.9       | 15.8           | 988.9                      | 44.85 | 1216.0                     | 55.15 |
| 2008    | 2615.2       | 18.6           | 1201.9                     | 45.95 | 1413.3                     | 54.05 |
| 2009    | 3085.8       | 17.9           | 1485.2                     | 48.15 | 1600.6                     | 51.85 |
| 2010    | 3267.3       | 5.8            | 1460.6                     | 44.75 | 1806.7                     | 55.25 |
| 2011    | 3725.9       | 14             | 1742.4                     | 46.8  | 1983.5                     | 53.2  |
| 2012    | 4287.2       | 15             | 2040.2                     | 47.6  | 2247.0                     | 52.4  |
| 2013    | 5156         | 20.2           | 2434.0                     | 47.2  | 2722.0                     | 52.8  |
| 2014    | 6504         | 26.1           | 3382.3                     | 52    | 3121.7                     | 48    |
| 2015    | 7276.5       | 11.8           | 3688.2                     | 50.7  | 3588.3                     | 49.3  |
| 2016    | 7909.3       | 8.6            | 3952.2                     | 50    | 3957.1                     | 50    |
| 2017    | 8879.6       | 12.2           | 4311.3                     | 48.5  | 4568.3                     | 51.5  |

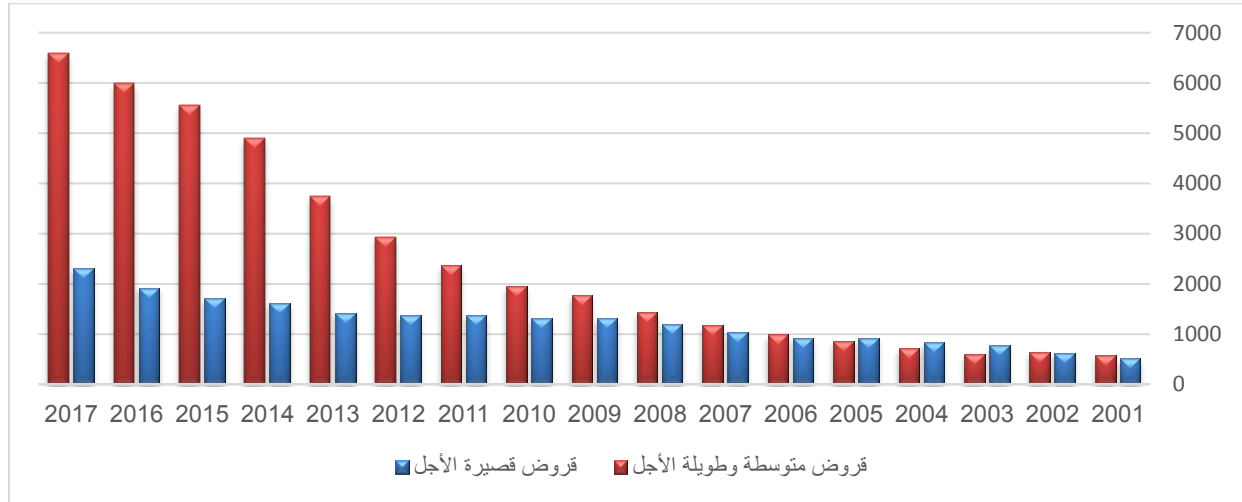
المصدر: تقارير بنك الجزائر (2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017).

<https://www.bank-of-algeria.dz/>

من خلال الجدول (01) أعلاه، نلاحظ تطور ونمو في حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني بنوعيه العام والخاص خلال الفترة 2001-2017، حيث تطورت من مبلغ قدره 1078.2 مليار دينار سنة 2001 إلى مبلغ قدره 8879.6 مليار دينار أي بنمو قدره 723.5%، وهو تطور عكس الطفرة المالية التي شهدتها الجزائر من ارتفاع لأسعار المحروقات في أسواق النفط العالمية مطلع الألفينات وعلى هذا الأساس نلاحظ تباين في نسب تطور التمويل بين سنوات الدراسة، فقد تطور تدريجيا من سنة 2001 ليصل إلى ما نسبته 18.6% بين سنتي 2007 و2008، وذلك ليواكب مشاريع البرامج الخماسية التي أطلقتها الحكومة وعلى سبيل المثال دعم مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل مشاريع (ansej) التي تكون فيها البنوك شريكا في التمويل، ثم انخفض إلى غاية 5.8% سنة 2010 من تبعات أزمة 2008 التي عصفت بأسعار المحروقات، ثم يتحسن تدريجيا في السنوات التي تليها ليصل معدل نمو

مقداره 26.1% بين سنتي 2013 و2014 وهي أعلى نسبة في تطور التمويل خلال فترة الدراسة، ثم يعيد تراجعه عقب أزمة انخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 ليصل إلى نسبة 12.2% بين سنتي 2016 و2017.

الشكل (01): تطور القروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل الممنوحة للقطاعين العام والخاص (2001-2017) (مليار دينار)



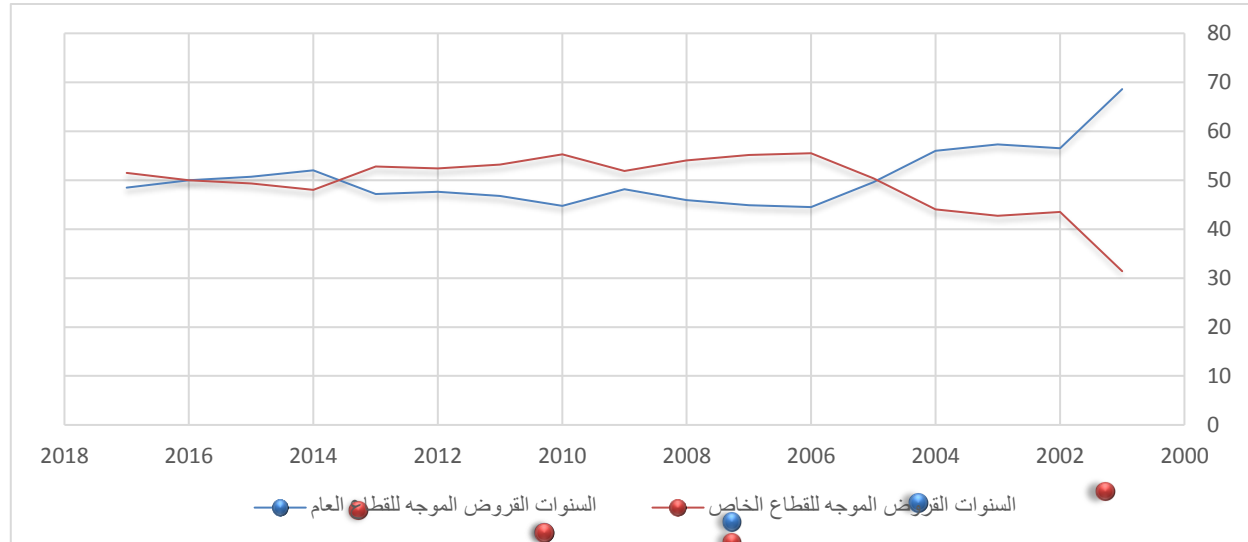
المصدر: نفس المرجع السابق.

ومن خلال الشكل (01) أعلاه، نلاحظ أنه طيلة الفترة بين 2001 و2007 كان هناك تقارب في النسب بين نوعي التمويل، وبأكثر تفصيل فقد تجاوزت نسب التمويل بالقروض قصيرة الأجل نسب التمويل بالقروض متوسطة وطويلة الأجل بنسب ضئيلة، وذلك خلال السنوات 2003 و2004 و2005 فنجد مثلاً نسبة التمويل بالقروض قصيرة الأجل لسنة 2003 تمثل 56% تقابلها نسبة تمويل 44% بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل، ونجد في سنة 2004 قد بلغت نسبة التمويل بالقروض قصيرة الأجل نسبة 54% من مجموع القروض في حين نجد أنه تقابلها نسبة 46% في التمويل بالقروض متوسطة وطويلة الأجل، وقد استفادت المشاريع الصغيرة والمتوسطة من هذا النوع التمويلي (القروض القصيرة الأجل)، التي توسعت وانتشرت في هذه الفترة بسبب البرامج الخماسية للحكومة، وعمليات الخصخصة التي انطلقت عقب الأمر 04-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي حمل في طياته جميع أنواع الخصخصة، وحرص على إعادة هيكلة عديد المؤسسات العمومية وتجزئتها إلى وحدات صغيرة.

إلا أنه من سنة 2008 بدأت تظهر القروض متوسطة وطويلة الأجل كنوع تمويلي مسيطر على طبيعة القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص، فنجد مثلاً أنه في سنة 2010 بلغت نسبة التمويل بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل نسبة 60% بما قيمته 1957.1 مليار دينار تقابلها نسبة تمويل 40% في القروض القصيرة الأجل بما قيمته 1311 مليار دينار، وقد تزايدت نسبة التمويل للقروض المتوسطة وطويلة الأجل خلال هذه الفترة إلى أن وصلت سنة 2017 إلى ما نسبته 74% بمقدار 6582 مليار دينار تقابلها نسبة 26% تمويل بالقروض القصيرة الأجل، وللإشارة فإن زيادة نسب القروض المتوسطة وطويلة الأجل راجع إلى تحول ديون القروض قصيرة الأجل إلى صيغة ديون قروض طويلة الأجل التي تم منحها سابقاً نظراً لعدم القدرة على السداد من عديد المشاريع التي شهدت تعثر في مواصلة نشاطها، ومن جهة أخرى توسع بعض مشاريع القطاعين العام والخاص وانعكاسها على نوع التمويل، الذي يكون فيه التمويل بالقروض المتوسطة وطويلة الأجل هو الأنسب.

كما شهد التمويل تباين واختلاف بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص، وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يظهر تطور القروض الموجهة لكلا القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2001-2017.

الشكل (02): تطور القروض الموجهة للقطاعين العام والخاص (2001-2017) (%)



المصدر: تم اعداده بناء على بيانات الجدول (01) السابق.

من خلال الجدول (01) والشكل (02) أعلاه، نلاحظ أنه طيلة الفترة 2001 إلى 2004 كان التمويل عن طريق القروض البنكية موجه بالأساس للقطاع العام في مقابل انخفاضه في القطاع الخاص وذلك بنسب متباينة، فعلى سبيل المثال نجد نسبة تمويل القطاع العام بالقروض لسنة 2001 قد وصل إلى 68.6% بما قيمتها 740.3 مليار دينار، تقابلها نسبة 31.4% بما قيمته 337.9 مليار دينار تمويل بالقروض للقطاع الخاص، ويتقاربا في النسبة في السنوات التي تليها، فنجد أن سنة 2004 قد وصلت نسبة تمويل بالقروض للقطاع العام إلى 56% بما قيمته 859.3 مليار دينار تقابلها نسبة 44% تمويل بالقروض للقطاع الخاص، وتجدر الإشارة أن القروض الموجهة للقطاع الخاص ورغم أنها بنسب أقل من الموجهة للقطاع العام، قد أشرفت عليها البنوك العمومية بنسبة كبيرة في مقابل اعراض من البنوك الخاصة وتخوفها من عدم قدرة مؤسسات القطاع الخاص على السداد.

كما شهدت الفترة ما بين 2005 و2013 تطورا ملحوظا في تمويل القطاع الخاص المنتج مقابل تراجعها في القطاع العام، فنجد مثلا سنة 2006 قد ارتفعت نسبة تمويل القطاع الخاص بالقروض إلى 55.5% بما قيمته 1057 مليار دينار تقابله نسبة 44.5% بما قيمته 847 مليار دينار تمويل بالقروض لصالح القطاع العام، محققة ثبات نسبي خلال السنتين التي تليها 2007 و2008، وينخفض سنة 2009 إلى 51.85% للقطاع الخاص بقيمة 1600.6 مليار دينار تقابله نسبة 48.15% للقطاع العام بقيمة 1485.2 مليار دينار، مواصلة الثبات النسبي أيضا لهذه النسب في السنوات التي تليها 2011 و2012 و2013، ثم يتحول التمويل بنسبة أكبر للقطاع العام سنة 2014 بنسبة 52% في مقابل 48% للقطاع الخاص.

وعلى العموم رغم أن القطاع الخاص المنتج في كثير من السنوات يتجاوز القطاع العام في التمويل بالقروض بنسب ضئيلة، إلا أن هذا القروض سواء من البنوك العمومية أو الخاصة لم تنصف القطاع الخاص كمساهم أساسي في الاقتصاد الوطني وبديل فعال خارج قطاع المحروقات، وهو ما أوضحته أرقام مساهمته في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة التي لا يساهم فيها القطاع العام خارج قطاع المحروقات إلا بنسب قليلة، وهو الأمر الذي يجعل القطاع الخاص يعاني من أهم مشكل وهو التمويل.

## 2- عراقيل الفساد الإداري والمالي وتحدياته:

جاء في تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي سنة 1997 بأنه في استبيان موجه لقرابة 150 مسؤولاً رئيسياً من 60 دولة نامية حول معوقات التنمية، كانت الإجابة أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية، ويعد الفساد الإداري أهم عوائق التقدم والتنمية عبر العصور، حيث كانت أساليبه تتطور طردياً مع التقدم الحضاري للأمم، ومن أجل هذا استأثرت ظاهرتاه بالاهتمام بإيجاد حل له لما يشكله من خطر عظيم على أي كيان يحل فيه، فهو وباء حقيقي، لذلك عمد المتخصصون في النظام الإداري على بيان حقيقته وتصويره، وبيان خصائصه وأسبابه وأثاره ليتمكنوا من وضع الوسائل المناسبة لعلاجها<sup>10</sup>.

والاتجاه الغالب في تعريف الفساد والأكثر رواجاً من الناحية العلمية ولاسيما بالنسبة للعاملين في حقول التنمية هو الذي ينظر إليه على أنه: "إساءة استخدام السلطة من قبل شخص في وظيفة عامة بهدف تحقيق نفع شخصي، أو فتوي وما إليهما"، وقد عرفه مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لمزية، أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها، أو تعرض عليه، أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو أثر قبول مزية ممنوحة بشكل سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر"<sup>11</sup>.

ويعتبر الفساد من أهم العراقيل التي تواجه القطاع الخاص المنتج في الجزائر، حيث صاحب الفساد الإداري والمالي مسيرة القطاع الخاص المنتج في الجزائر منذ بداية سياسة الخصخصة التي انتهجتها الجزائر كآلية لتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، فعملية الخصخصة في حد ذاتها لا تؤدي إلى الإضرار بمصالح الشعوب، ولكن الضرر يقع نتيجة للسياسات غير المتسقة التي تتبع عند تنفيذ تلك العملية، ففي العديد من الحالات تقوضت شرعية عمليات الخصخصة بسبب قيام الحكومات بتقديم مصالحها على مصالح شعوبها، وبسبب فساد مديري تلك الشركات، وانجراف بعض المسؤولين الحكوميين، الذين انصب اهتمامهم على زيادة ثرواتهم لا ثروات مؤسساتهم ومجتمعاتهم، مما أدى إلى فساد عمليات الخصخصة وترك الشركات في أيدي حفنة من الأفراد الذين نهبوا أصولها.

وقد حاولت الجزائر تفعيل وتجديد عديد المؤسسات والهيئات الرقابية من أجل محاربة الفساد بكل أنواعه، وذلك من خلال إبرامها لعدد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي أكدت في كل مرة على ضرورة مكافحة الفساد بكل أشكاله في القطاع الخاص بصفته جزء مهم من النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة

الجزائرية، على غرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد<sup>12</sup>، والتي افردت فيه الاتفاقية المادتين 21 و22 لمحاربة الفساد في القطاع الخاص، وذلك بتوصية الدولة الجزائرية باعتماد كل ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى من أجل تجريم أي أفعال فساد قد تصاحب القطاع الخاص عند مزاولته لنشاطه، والمادة 39 التي تنص على ضرورة التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص على مكافحة الفساد والتبليغ عنه.

وفي نفس السياق صادقت الجزائر على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته<sup>13</sup>، والذي نصت في مادته 11 فيما يخص القطاع الخاص على أن تلزم الدولة الجزائرية كل الأطراف بما يلي:

- اتخاذ إجراءات تشريعية وغيرها من الإجراءات لمنع ومكافحة أعمال الفساد والجرائم ذات الصلة التي يرتكبها موظفون في القطاع الخاص أو من قبله.

- إقامة آليات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في محاربة المنافسة غير العادلة واحترام إجراءات الصفقات وحقوق الملكية.

- اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تكون لازمة لمنع الشركات من دفع الرشاوى للفوز بمنح الصفقات.

وعلى الصعيد العربي فقد صادقت الجزائر أيضا على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد<sup>14</sup>، والتي أكد من خلالها على ضرورة التعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص في المادة 19 التي نصت على:

- تتخذ كل دولة طرف، وفقا لقانونها الداخلي ما قد يلزم من تدابير لضمان التعاون بين السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة وكيانات القطاع الخاص، وخصوصا المؤسسات المالية فيما يتصل بالأمرات المتعلقة بارتكاب أفعال مجرمة وفقا لهذه الاتفاقية.

- تنظر كل دولة طرف في تشجيع رعاياها وغيرهم من الأشخاص الذين يوجد مكان إقامتهم المعتاد في إقليمها على إبلاغ السلطات الوطنية المعنية بالتحقيق والملاحقة عن ارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية.

وعلى هذا الأساس وبموجب الاتفاقية السابقة، جندت الجزائر ترسانة من القوانين والتشريعات كان في مقدمتها القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المتمم بالأمر 05-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، والمعدل والمتمم بالقانون رقم 11-15 المؤرخ في أوت 2011، والأمر 07-01 المؤرخ في 01 مارس 2007 المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض المناصب والوظائف، والمرسوم الرئاسي 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، والمرسوم الرئاسي 06-415 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد كفاءات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 06 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وقد تضمنت هذه القوانين جملة من الإجراءات التنظيمية التي من شأنها أن تمنع القطاع الخاص في الضلوع في الفساد أو أن يمارس في حقه الفساد ويمنعه من تأدية دوره التنموي، وذلك من خلال ادراج جزاءات تأديبية واضحة وفعالة وردعية تترتب على من يقوم به، وقد أحدثت لهذه العملية عديد الهيئات والمنظمات وذلك بالإضافة إلى البرلمان بغرفتيه كأعلى الهيئات الرقابية في الدولة الجزائرية، فنجد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والذي أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 06-413

المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، والمعدل والمتمم بالمرسوم الرئاسي 12-64 المؤرخ في 07 فبراير 2012، وهو سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية دوره مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنوع، ومجلس المحاسبة الذي خوله الدستور صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية على الحالة الاقتصادية للدولة الجزائرية.

ورغم هذه الترسنة من الاتفاقيات والقوانين والتشريعات وما قابلها من هيئات وتنظيمات أنشأت بغرض مكافحة الفساد بكل أشكاله وأنواعه المالية والإدارية، إلا هذه الظاهرة لا تزال تنخر عضد الدولة الجزائرية اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما توضحه عديد المؤشرات الدولية المتفق عليها من المجتمع الدولي والمخابر والتنظيمات العالمية، والذي من بينها مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنويا منظمة الشفافية الدولية الذي ترتب من خلاله قرابة 180 دولة من دول العالم، وذلك حسب درجة الفساد من الرقم (0) الذي يعني فساد أكبر إلى الرقم (100) الذي يعني أكثر نزاهة، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية 2013-2018.

#### الجدول (02): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية (2013-2018).

| الدول العربية    | 2013    |        | 2014    |        | 2015    |        | 2016    |        | 2017    |        | 2018    |        |
|------------------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|---------|--------|
|                  | الترتيب | الدرجة | الترتيب | الدرجة | الترتيب | الدرجة | الترتيب | الدرجة | الترتيب | الدرجة | الترتيب | الدرجة |
| الامارات العربية | 26      | 69     | 25      | 70     | 23      | 70     | 24      | 66     | 21      | 71     | 23      | 70     |
| قطر              | 28      | 68     | 26      | 69     | 22      | 71     | 31      | 61     | 29      | 63     | 33      | 62     |
| السعودية         | 63      | 46     | 55      | 49     | 48      | 52     | 62      | 46     | 57      | 49     | 58      | 49     |
| الأردن           | 66      | 45     | 55      | 49     | 45      | 53     | 57      | 48     | 59      | 48     | 58      | 49     |
| تونس             | 77      | 41     | 79      | 40     | 76      | 38     | 75      | 41     | 47      | 42     | 73      | 43     |
| المغرب           | 91      | 37     | 80      | 39     | 88      | 36     | 90      | 37     | 81      | 40     | 73      | 43     |
| الكويت           | 69      | 43     | 67      | 44     | 55      | 49     | 75      | 41     | 85      | 39     | 78      | 41     |
| البحرين          | 57      | 48     | 55      | 49     | 50      | 51     | 70      | 43     | 103     | 36     | 99      | 36     |
| الجزائر          | 94      | 36     | 100     | 36     | 88      | 36     | 108     | 34     | 112     | 33     | 105     | 35     |
| مصر              | 114     | 32     | 94      | 37     | 88      | 36     | 108     | 34     | 117     | 32     | 105     | 35     |
| لبنان            | 127     | 28     | 136     | 27     | 123     | 28     | 136     | 28     | 143     | 28     | 138     | 28     |
| العراق           | 171     | 16     | 170     | 16     | 161     | 16     | 166     | 17     | 169     | 18     | 168     | 18     |
| ليبيا            | 172     | 15     | 166     | 18     | 161     | 16     | 170     | 14     | 171     | 17     | 170     | 17     |
| اليمن            | 167     | 18     | 161     | 19     | 154     | 18     | 170     | 14     | 175     | 16     | 176     | 14     |
| سوريا            | 168     | 17     | 159     | 20     | 154     | 18     | 173     | 13     | 178     | 14     | 178     | 13     |

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية (2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)

<https://www.transparency.org/research/cpi/overview>

من خلال الجدول (02) السابق، نلاحظ أن أغلبية الدول العربية تشهد استشراف واضح للفساد وترسخه في معدلات ثابتة خلال السنوات 2013-2018، وذلك لأن غالبية الدول العربية تعاني من عدم استقرار سياسي

واقتصادي أحدثتها موجات الربيع العربي، كما فسرتها من جهتها منظمة الشفافية الدولية أن هذه المعدلات هي نتيجة الأساليب القمعية التي تمارسها الحكومات العربية منذ عشرات السنين وعدم احترامها للعقد الاجتماعي بينها وبين مواطنيها، والتي أفرزت منظومة فساد لم تستطع جميع الأجهزة التي أنشأتها تلك الحكومات على مكافحة هذه الظاهرة والحد من تبعاتها.

أما فيما يخص الجزائر فهي تحتل مراتب أخيرة في مؤشر درجة الفساد تراوحت فيها مرتبة الجزائر دوليا بين 94 و 100 و 88 دوليا وذلك بدرجة 36 لجميع سنوات 2013 و 2014 و 2015، لتزيد درجة الفساد سنة 2016 بمعدل 34 درجة تجعل الجزائر في الترتيب الدولي 108 من مجموع 180 دولة وتزيد أكثر درجة الفساد سنة 2017 بمعدل 33 درجة تضع الجزائر في الترتيب الدولي 112، وتقل سنة 2018 بمعدل 35 درجة جعلت الجزائر في الترتيب 105 دوليا، وهي على العموم أرقام توضح توغل ظاهرة الفساد في الجزائر بدرجة عالية إذا ما تم مقارنتها بدول الجوار مثل تونس والمغرب، حيث تونس درجة الفساد فيها تتراوح بين 41 درجة سنة 2013 و 43 درجة سنة 2018، والمغرب الذي شهد تحسن ملحوظ في درجة الفساد، من الدرجة 37 سنة 2013 إلى الدرجة 43 سنة 2018، أما فيما يخص دول الخليج العربي فهي أحسن بكثير من حيث درجات الفساد و تنصدر دول العالم من حيث النزاهة على غرار الامارات العربية ودولة قطر، وبدرجة أقل البحرين والكويت، وذلك راجع لاستقرار نظام الحكم في هاته الدول، أما في الدول التي شهدت عدم استقرار سياسي على غرار العراق وليبيا واليمن وسوريا، فإن معدلات الفساد فهي كبيرة جدا، جعلتها في مؤخرة دول العالم من حيث النزاهة.

### 3- عراقيل العقار الصناعي وتحدياته:

بعد تخلي الجزائر عن التوجه الاشتراكي وتبنيها لنظام الاقتصاد الحر الذي فتح الباب واسعا للقطاع الخاص، ظهرت مشكلة من أكبر المشاكل التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي والقطاع الخاص بصفة عامة هي مشكلة العقار الصناعي، وما تكتنف هذه المشكلة من عديد الصعوبات والعراقيل، تبدأ من كيفية الحصول على العقار الصناعي في ظل تضارب الصلاحيات بين الهيئات التي تتمتع بصلاحيات التصرف في هذا الامتياز، إلى تسوية ملكيته بعد سلسلة طويلة من الإجراءات الإدارية المعقدة في ظل البيروقراطية الطاغية في الإدارة الجزائرية، وصولا إلى تجسيد المشروع الاستثماري المناسب عليه، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب تعريف العقار الصناعي في الجزائر وأهم القوانين التي تنظمه والهيئات المكلفة بتسييره وصولا إلى أهم العراقيل المصاحبة للحصول عليه من طرف المستثمر.

### 1-3- تعريف العقار الصناعي:

رغم عديد القوانين التي أصدرها المشرع الجزائري في كفاءات تنظيم العقار الصناعي وطرق الحصول عليه، إلا أنه لم يضع تعريف واضح ومحدد له، ماعدا الذي تم صياغته ضمن القانون المدني الذي عرف العقار بشكل عام ولم يخصص للعقار الصناعي تعريفا محددا، كما ميز العقار عن الأشياء المنقولة، وذلك في المادة 683 من القانون 58-75 المتضمن القانون المدني والتي تنص على "كل شيء مستقر بحيزه وثابت فيه ولا يمكن نقله من دون

تلف فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول"15، وقد بقي التعريف ساري المفعول حتى بعد التعديل الذي عرفه القانون المدني سنة 2007.

وقد اتفقت جل التعريفات التي سيق في تحديد مدلول العقار الصناعي، أنه يعتبر عقارا صناعيا كل أرض وجهت للاستثمار، وكل ما تصل بها أو رصد لخدمتها، سواء أكان عليها مباني أم لم يوجد وكانت مستغلة أم غير مستغلة، بما في ذلك ما تبقى من المؤسسات العمومية بعد حلها.

### 2-3- أهم القوانين التي نظمت العقار الصناعي والهيئات المكلفة بتسييره:

إن أول تجسيد لفكرة العقار الصناعي في الجزائر كان بصور المرسوم 45-73 المتضمن احداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية<sup>16</sup>، تكلف هذه اللجنة بجمع كافة عناصر الاعلام المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية في كافة التراب الوطني وتقديم كل رأي وعرض أي اقتراح وبصفة عامة بتقديم كل مساعدة ضرورية للقسم الوزاري المكلف بهندسة المدن، وذلك لترقية المناطق المذكورة على أحسن وجه وتنمية مناطق العمران المذكورة، وقد تم تحديد شروط إدارة هذه المناطق بموجب المرسوم 55-84 المتعلق بإدارة المناطق الصناعية<sup>17</sup>، والذي نص في مادته الأولى أنه تتولى إدارة المناطق الصناعية حسب إحدى الحالات التالية:

اما مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي أنشئت في إطار أحكام المرسوم رقم 200-83 المؤرخ في 19 مارس 1983، إذا أقيم في المنطقة الصناعية المعنية ما يأتي "أعمال ذات مصلحة محلية أو أعمال متعددة الصلاحيات ذات مصلحة وطنية تابعة لوصاية وزارات متعددة".

وإما مؤسسة ذات طابع اقتصادي أنشئت حسب كفاءات منصوص عليها في مرسوم، إذا أقيمت في المنطقة الصناعية المعنية أعمال ذات مصلحة وطنية أو نوعية تابعة لوصاية واحدة.

وإما وحدات متخصصة أنشئت في إطار قوانين وتنظيمات معمول بها إذا أقيمت في المنطقة الصناعية المعنية أعمال نوعية أو ذات مصلحة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

ومنذ 2007 قد دخلت حيز التنفيذ عديد القوانين والتشريعات التي سعت إلى تنظيم هذه المناطق وإدارتها، بعد أن شهدت عديد المشاكل والعراقيل من جراء تداخل المسؤوليات بين الهيئات الوصية خصوصا بعد تطبيق سياسة الخصخصة التي باشرتها الحكومة والتي حل بموجبها الكثير من المؤسسات العمومية الكبيرة، فقد أسندت مهمة تسيير هذه المناطق إلى الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقارية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 07-18119، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، ويمكن أن تنشأ من خلالها هياكل محلية في أي مكان من التراب الوطني، وقد أسندت لها عديد المهام حددها نفس المرسوم السابق يتمثل أهمها في:

- تتولى الوكالة مهمة تسيير حافظتها العقارية وترقيتها بهدف ترميمها في إطار ترقية الاستثمار.
- يمكن للوكالة أن تتولى أيضا مهمة الوساطة العقارية وعلى هذا الأساس فهي تسيير وفقا لاتفاقية ولحساب المالكين للعقارات بكل أنواعها.



- تتولى الوكالة مهمة الملاحظة فيما يخص العقار الاقتصادي العمومي وتقديم لهذا الغرض المعلومات للهيئة المقررة المختصة محليا حول العرض والطلب العقاري وتوجهات السوق العقارية وآفاقه.

- تعد الوكالة جدول أسعار العقار الاقتصادي الذي تقوم بتحيينه كل ستة (06) أشهر، وتعد دراسات ومذكرات دورية حول توجهات السوق العقارية، ويمكن أن تشكل الأسعار المتضمنة في جدول الأسعار مرجعا بالنسبة للأسعار الاقتصادية عند عمليات الامتياز أو التنازل.

وقد دعمت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري بلجنة تم تنظيمها للمساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وذلك بموجب المرسوم 19120-07، ولتسهيل عمل هذه الهيئات فقد صدر مرسوم تنفيذي آخر هو 121-07 المتضمن تطبيق أحكام الأمر رقم 11-06 المؤرخ في 30 أوت 2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، وقد حددت شروط يجب أن تتوفر في الأوعية العقارية التي يمكن أن تكون محل حق امتياز أو تنازل في إطار هذا المرسوم وهي:

- تابعة للأمالك الخاصة للدولة.

- غير مخصصة وليست في طور التخصيص لفائدة مصالح عمومية للدولة لتلبية حاجياتها.

- واقعة في قطاعات معمرة أو قابلة للتعمير كما هو محدد في أدوات التهيئة والتعمير.

وفي هذا الإطار أيضا صدر مرسومين تنفيذيين الأول المرسوم التنفيذي 152-09 المؤرخ في 02 ماي 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، والثاني هو المرسوم التنفيذي 153-09 المؤرخ في 02 ماي 2009 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول الفائضة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وكلاهما وضعا نفس الشروط السابقة لعمليات التنازل عن الأوعية العقارية، مع ادراج عديد الضوابط للمستثمرين لإلزامهم باستغلال العقار ضمن الأنشطة الاقتصادية المصرح بها.

### 3-3- الصعوبات المصاحبة لاستغلال العقار الصناعي من القطاع الخاص:

تعددت الصعوبات وتنوعت، منها ما تعلق بالقوانين والتشريعات المنظمة للعقار الصناعي، ومنها ما تعلق بالهيئات المسيرة لهذا القطاع وعدم التنسيق بينها، وكثيرا من الصعوبات الأخرى، فقد اختلفت وتنوعت هذه الصعوبات إلا أنها اجتمعت في عرقلة القطاع الخاص والاستثمار، وجعل أهم العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين الخواص هي صعوبات العقار الصناعي، وفيما يلي أهم هذه الصعوبات والمشاكل:

- المشاكل الفنية والتقنية:

تواجه الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري إشكاليات عديدة في مجال توفيرها العقار وتسييره فعلى سبيل المثال ترتبط الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في حصولها على تراخيص للأراضي وتخصيصها

كمناطق صناعية، بهيئتين رئيسيتين هما الجماعات المحلية للأراضي التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتار، وترتبط بوزارة الصناعة في الأراضي التي تتعدى مساحتها 10 هكتار، وارتباط الوكالة بهاتين الجهتين يطرح عديد المشاكل في طريقة حصولها على الأراضي المناسبة لإقامة المناطق الصناعية، فخضوع الجماعات المحلية للاعتبارات السياسية أكثر منها اقتصادية أو اجتماعية، يجعلها لا تراعي الأبعاد البيئية في توفير الأراضي التي ستقام عليها مناطق صناعية، أما بخصوص وزارة الصناعة والتي تهتم بتطوير الجانب الصناعي دون الجوانب الأخرى، والمكلفة بمنح أراضي ذات المساحات الواسعة لتخصيصها كمناطق صناعية، فلا تراعي في الغالب طبيعة الأراضي التي تعدت إلى الأراضي ذات طبيعة فلاحية، ومن جهة أخرى تواجه عديد العقارات الصناعية مشكل عدم التسوية القانونية لها، حيث في كثير من الأحيان تم منح أراضي كعقار صناعي للمستثمرين للنشاط عليها وهي لاتزال في حالة اشكال قانوني، وعلى هذا الأساس سيواجه المستثمر عقار لا يتلاءم في الغالب مع طبيعة نشاطه ناهيك عن عقار تصاحبه إشكالات قانونية.

إن عدم التوجه نحو إجراء مسح وطني لكل الأوعية العقارية الموجودة في البلاد، من أجل تسوية الوضعية القانونية لها، ومن ثم العمل على تأسيس بنك وطني للمعلومات العقارية تكون قاعدته الأساسية معطيات السجل العقاري بالمحافظة العقارية على المستوى اللامركزي، هذا من أجل تفعيل دور العقار الصناعي خدمة للاستثمار بطريقة مباشرة وفعالة، هذا الذي تطرق له صندوق النقد الدولي في تقريره الخاص بالجزائر لسنة 1998، الذي كشف العجز المسجل في عملية المسح العقاري، وبالضرورة الإسراع في ذلك.20

#### - المنازعات في تسوية الوضعية القانونية للعقار الصناعي:

وضع المشرع الجزائري عديد الصيغ في منح العقار الصناعي بغية تشجيع المستثمرين لتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تطورت التشريعات المنظمة للعقار الصناعي في محاولة لإيجاد الصيغة المناسبة للاستغلال الأمثل للعقار الصناعي عبر عديد المراحل التي تطور فيها الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وكانت أول صيغة أقرها المشرع في هذا المجال هي التنازل أو عقد البيع والذي كان بموجب القانون 81-01 المؤرخ في 07 فيفري 1981 المتضمن التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري، مروراً بعدة نصوص القانونية نظمت العقار الصناعي تنوعت فيها الصيغة بين التنازل بالتراضي وبين البيع في المزاد العلني، إلى اعتماد صيغة عقد الامتياز وذلك بموجب المرسوم التنفيذي 94-322 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار، وقد استمر العمل بعقود التنازل وعقود الامتياز لعدة سنوات وأكدت عديد التشريعات، على غرار الأمر 06-11 المؤرخ في 30 أوت 2006 والذي حدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، وقد أقر هذا الأمر في مادته 10 على إمكانية تحويل العقار من عقد الامتياز إلى عقد التنازل بطلب من صاحب الامتياز، وقد صاحب هذه الامكانية عديد النزاعات تنوعت بين عدم الاتفاق على أسعار التنازل ونزاعات ارتبطت بعدم استكمال إجراءات التنازل من طرف الإدارة لاستخراج سندات الملكية ونزاعات فسخ عقد التنازل عند عدم استيفاء شروطه، وكلها نزاعات أثرت سلباً على مسار الاستثمار أدت في بعض الأحيان إلى توقف النشاط.

إلا أن الأمر 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، والمحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، قد ألغى بالكلية صيغة التنازل وحافظ على صيغة عقد

الامتياز كصيغة وحيدة لاستغلال العقار الصناعي، وهي الصيغة التي ترى فيها الحكومة ضمان لعدم استنزاف الممتلكات واستمرارية في امتلاك الدولة لثرواتها، لكن من جهة أخرى يرى المستثمرين عكس ذلك، حيث أن هذه الصيغة تعد من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين والقطاع الخاص عموماً ولا تشجعهم على المضي قدماً في مزاوله نشاطهم واستقراره، وقد تم إلغاء الكثير من المشاريع كان مزعم انجازها من طرف المستثمرين لعدم وجود سندات الملكية، وكذا عديد المشاريع التي تم رفض منح عقود الامتياز لأصحابها رغم وضوح القوانين بهذا الخصوص لكنها خضعت لحسابات سياسية أكثر منها اقتصادية، كما شهدت هذه المشاريع نزاعات بعد منح عقد الامتياز تمثلت في عدم مشروعية قرار المنح أو عدم قبول التجديد عقد الامتياز للمستثمر أو سحبه أو فسخه وقد شهد القضاء الإداري والعادي العديد من هذه الحالات وأخرى كان بالغ الأثر نشاط المستثمرين، مما جعل العقار الصناعي من المشاكل الصعبة التي يعاني منها المستثمرين الخواص.

#### - ضعف السياسة التشريعية الموجهة للعقار الصناعي:

يلاحظ المتتبع للشأن العقاري في الجزائر وجود مضاربات كبيرة ومنظمة استهدفت هذا القطاع بحيث اتخذت صوراً وأشكالاً عدة، جعلت من سعر العقار يرتفع بجنون، ومن الجانب القانوني نرى أن سبب ذلك هو تلك الثغرات القانونية الموجودة في التشريع العقاري في الجزائر، الأمر الذي شكل مصدر للثراء والربح السريع على حساب دفع عجلة الاستثمار الوطني وعديد المشاريع التنموية العالقة، والخسائر التي تتكبدها خزينة الدولة 21، ومن الأسباب التي زادت من حدة المضاربة في قطاع العقار ما يلي:

- الثغرات القانونية التي تتخلل التشريعات المنظمة للعقار في الجزائر.
- عدم وجود قاعدة بيانات للأوعية العقارية تحدد طبيعة الأراضي في الجزائر، في مقابل قلة التنسيق بين الهيئات المعنية (وزارة الفلاحة، وزارة السكن والعمران، وزارة الصناعة، ... إلخ)، لذلك كثيراً ما تم تحويل الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة إلى مناطق حضرية أو صناعية.
- النشاط الكثيف لمافيا العقار، في مقابل الفساد الإداري الذي تشهده العديد من الهيئات المشرفة على تسيير هذا القطاع.

#### الخاتمة:

يواجه القطاع الخاص المنتج في الجزائر مجموعة من العراقيل والصعوبات التي تضعف من مساهمته في النشاط الاقتصادي وتحد من سير أنشطته وتوسعه، منها ما هو مالي كسياسة الإقراض ومدى توفير التمويل اللازم، حيث لاحظنا أن القطاع العام ورغم النتائج السلبية التي يحققها في كثير من الأحيان إلا أنه يلقى دعماً وتمويلاً أكبر من نظيره القطاع الخاص، ومنها ما يتعلق بالفساد الإداري والمالي حيث تشهد عديد المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية اصطداماً بالعقبات البيروقراطية واستثناء الفساد الذي يثنى عنها عن إتمام هذه المشاريع أو تحقيقها لأهدافها، بالإضافة إلى مشكل العقار الصناعي والذي يعتبر من العقبات التي قد تلغي المشروع من أساسه.

## المراجع والمصادر:

- <sup>1</sup> إسماعيل علي شكر ومجيد جواد مهدي، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 22.
- <sup>2</sup> أحمد الكواز، "بيئة ممارسة أنشطة العمال ودور القطاع الخاص"، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 28، جوان 2008، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 07.
- <sup>4</sup> إكرام مياشي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 105.
- <sup>5</sup> منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013، ص 32.
- <sup>6</sup> مولاي لخضر عبد الرزاق وبونوة شعيب، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر-"، Les cahiers du mecas، المجلد 4، العدد 1، ديسمبر 2008، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 390.
- <sup>7</sup> عادل عبد العظيم، "اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات"، مجلة جسر التنمية، العدد 67، نوفمبر 2007، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 14.
- <sup>8</sup> المرسوم التنفيذي 90-101 المؤرخ في 01 رمضان 1410 الموافق لـ 27 مارس 1990، المتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية إلى قيم منقولة وتجميدها، ج ر، العدد 14، 04 أبريل 1990.
- <sup>9</sup> مصطفى يوسف كافي، الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 23.
- <sup>10</sup> محمود محمد معابرة، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية -دراسة مقارنة بالقانون الإداري-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص 71.
- <sup>11</sup> نفس المرجع السابق، ص 73.
- <sup>12</sup> المرسوم الرئاسي 04-128 المؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق لـ 19 أبريل 2004، المتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ج ر، العدد 26، 25 أبريل 2004.
- <sup>13</sup> المرسوم الرئاسي 06-137 المؤرخ في 11 ربيع الأول 1427 الموافق لـ 10 أبريل 2006، المتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، ج ر، العدد 24، 16 أبريل 2006.
- <sup>14</sup> المرسوم الرئاسي 14-249 المؤرخ في 13 ذو القعدة 1435 الموافق لـ 8 سبتمبر 2014، المتضمن التصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ 21 ديسمبر 2010، ج ر، العدد 54، 21 سبتمبر 2014.
- <sup>15</sup> المادة 683 من الأمر 75-58 المؤرخ في 20 رمضان 1395 الموافق لـ 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج ر، العدد 78، 30 سبتمبر 1975.
- <sup>16</sup> المرسوم 73-45 المؤرخ في 25 محرم 1973 الموافق لـ 28 فبراير 1973، المتضمن احداث لجنة استشارية لهيئة المناطق الصناعية، ج ر، العدد 20، 09 مارس 1973.
- <sup>17</sup> المرسوم 84-55 المؤرخ في 30 جمادى الأولى 1404 الموافق لـ 3 مارس 1984، المتعلق بإدارة المناطق الصناعية، ج ر، العدد 10، 06 مارس 1984.
- <sup>18</sup> المرسوم التنفيذي 07-119 المؤرخ في 05 ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 23 أبريل 2007، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، ج ر، العدد 27، 25 أبريل 2007.

<sup>19</sup> -المرسوم التنفيذي 120-07 المؤرخ في 05 ربيع الثاني 1428 الموافق لـ 23 أفريل 2007، المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، ج ر، العدد 27، 25 أفريل 2007.

<sup>20</sup> -إسماعيل بوقرة، "العقار الصناعي كعائق أمام تشجيع وتطوير الاستثمار بالجزائر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، جوان 2019، جامعة الوادي، الجزائر، ص 526.

<sup>21</sup> -مرجع سابق ذكره، ص 527.

## استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية

### التجربة الماليزية

## INDUSTRIAL EXPORT DEVELOPMENT STRATEGY

### THE MALAYSIAN EXPERIENCE

بن هكوفاطمة الزهراء<sup>1</sup>، بن عطالله عائشة<sup>2</sup>

BENHAKOU Fatima Zahra<sup>1</sup>, BENATALLAH Aicha<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عمار ثليجي (الغواط)

<sup>2</sup> جامعة عمار ثليجي (الغواط)

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى توضيح استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية في ماليزيا، وذلك بتسليط الضوء على مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات وابرار برامجها، وايضا معرفة اهم ملامح نجاح الصادرات الصناعية الماليزية، والخطط التنموية التي وضعتها منذ عام 1965 لأجل العناية بالصناعة وتطويرها لتحقيق اقتصاد صناعي من خلال وضع استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير هي الاكثر ملائمة بهدف النهوض بتنميتها الاقتصادية، ويمكن ان تكون فعالة فقط اذا كانت الظروف الخارجية (الطلب) مواتية، ويجب اتخاذ خطوات لتكملة هذه الاستراتيجيات مع التدخل الحكومي المناسب في جانب العرض والتوجه نحو الخارج من خلال محاولة اختراق السوق الدولي وخلق طلب اضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو ويدعمها. والوصول اليها امر حيوي لتسهيل التصنيع الموجه للتصدير، كان قطاع التصنيع الماليزي موجه في الغالب نحو استبدال الواردات، وبعد ذلك كان اكثر توجها نحو التصدير، الجانب المثير للاهتمام حول ماليزيا هو انها استراتيجية تطوير التكتل لقطاع التصنيع، هذا يتتبع تطوير التصنيع من خلال بناء القدرات ونقاط القوة في العديد من التنوع في الصناعات قدر الامكان.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الاستراتيجية، القطاع الصناعي، ماليزيا.

تصنيف JEL: F10, L10, L16.

#### Abstract:

This study aims to clarify the strategy of industrial export development in Malaysia, by highlighting the concept of export development strategy and highlighting its programs, as well as knowing the most important features of the success of Malaysian industrial exports, and the development plans it has developed since 1965 to take care of the industry and develop it to achieve an industrial development economy through the development strategy of export oriented manufacturing is the most appropriate in order to promote its economic development, and can be effective only if external conditions (demand) are favorable, and steps must be taken to complement these strategies with appropriate government intervention in The supply and outward-oriented side by trying to penetrate the international market and create additional demand for the domestic product, in a way that enhances and supports growth opportunities.

Keywords: Exports, Strategy, Industrial Sector, Malaysian.

Jel Classification Codes: F10•L10•L16.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: بن هكوفاطمة الزهراء، الإيميل: [f.benhakou@lagh-univ.dz](mailto:f.benhakou@lagh-univ.dz)

## 1. مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي.

ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دولياً في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابلياتها على الاستمرار في المدى الطويل"، كما اكتساب قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

تعد ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية، فقد شهدت ومازالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث بدأت بوادر تلك الطفرة في بداية السبعينيات، وتشكلت سماتها في تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى انتعاش النظام الاقتصادي الماليزي، الذي أدى بدوره إلى الاستقرار بكافة أنواعه، وأدى ذلك للقضاء على التوترات العرقية في الدولة. وعليه فقد أصبحت التجربة الماليزية تجربة فريدة من نوعها ولها خصوصياتها، حيث جذبت أنظار النظام الدولي لها بوصفها تجربة رائدة ذات طفرة تنموية اقتصادية، استطاعت تحقيق الاستقرار على مستوى الشأن الداخلي، والخارجي، وذلك في ظل سياستها الخارجية مع الدول الأخرى.

بحيث تحظى دولة ماليزيا بقطاع صناعي حيوي ومتطور، حيث تشتمل البلاد على العديد من المجالات الصناعية، فالدولة منفتحة على مختلف أنواع القطاعات التي من شأنها تطوير وتنمية الاقتصاد، وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا نحو 26.83% إذ يحتل بذلك المرتبة الثانية في قائمة أكبر القطاعات المساهمة في اقتصاد البلاد بعد قطاع الخدمات. باعتباره العمود الفقري للاقتصاد الماليزي، فهو يساهم بحوالي 58.7% من إجمالي الناتج المحلي.

تعتبر الصناعة جزءاً من عملية التنمية في ماليزيا، وتهدف الخطط التنموية التي توالى منذ عام 1965 إلى العناية بالصناعة وتطويرها لكي تحقق البلاد تنوعاً في الإنتاج، وتخلق فرص عمل لعدد السكان المتزايد بالإضافة إلى رفع الناتج المحلي وتحسين المستوى المعيشي.

وتعد الصناعات الماليزية بمختلف أشكالها من أهم دعائم الاقتصاد الماليزي، وسجلت الصادرات الماليزية التي تصدر كل عام ارتفاعاً مطرداً، إذ بلغت نسبته منذ البداية 13.6% لتصل إلى 88.93 مليار رنجيت ماليزي، وبالمقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 فتعتبر هذه أعلى قيمة للصادرات، مما أدى إلى نمو مجمل التجارة الماليزية بلغت قيمته 155.88 مليار رنجيت سنة 2020، هناك 260 مؤسسة مصدرة أي 46% وحسب القطاع الصناعة 48%.

اشكالية الدراسة: في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية

الماليزية؟

## 1.1- أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية البحث في كونه يتطرق الى التجربة الماليزية التي تعتبر من اهم الدول النامية التي تقوم بتنمية القطاع الصناعي والنهوض به، من خلال اتخاذ استراتيجية التصنيع التي تقوم بها الدولة لتطوير القطاع الصناعي والنهوض بتنميتها الاقتصادية، مما يفتح لها المجال اما توسيع الاسواق وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

## 2.1- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى:

- أ- إبراز مكاسب ونجاح تنمية الصادرات؛
  - ب- التطرق الى اساسيات تنمية الصادرات الدول النامية والعقبات التي تواجهها؛
  - ج- التعرف على عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية؛
  - د- التوصل الى بعض نتائج لتفعيل دور الصادرات الصناعية للصعود الاقتصادي.
- ## 3.1- هيكل الدراسة: للإجابة على اشكالية الدراسة سنتطرق الى المحاور التالية:

❖ الاطار النظري لاستراتيجية تنمية الصادرات؛

❖ التجربة الماليزية في تنمية الصادرات الصناعية.

## II - الاطار النظري لاستراتيجية تنمية الصادرات:

تلعب استراتيجية الصادرات دورا بارزا في تطوير تجارة التصدير سواء من حيث الكم أو النوع، حيث تسعى الى تقديم الاعانة للمصدرين وتوفير الهياكل الاساسية التي تساعد على نمو الصناعات الموجهة للتصدير، ورفع قدرتها التنافسية والتنظيمية والتقنية، وهذا يتحقق بالتنوع في مكونات هذه الصادرات وبالتالي تنميتها على النحو الذي يؤدي الى، مما ينكس بدوره على معدلات النمو الاقتصادي.

## 1.1- مفاهيم عامة حول استراتيجية تنمية الصادرات:

### 1.1.1- مفهوم استراتيجية تنمية الصادرات: هناك عدة تعاريف نطرحها كما يلي:

أ- حدد كروجر مفهومها في: "انها مجموعة من الاجراءات والوسائل التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة."

ب- بلاصا وباغواتي فقد عرفها بانها: "تلك الاستراتيجية التي تهدف الى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز

سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات." <sup>1</sup> (محمود حامد، 2006، صفحة 34)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف استراتيجية تنمية الصادرات على انها: "تنفيذ مجموعة من الاجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف تأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي الى زيادة قدرتها التنافسية للمنتجات المحلية في الاسواق العالمية."

### 1.1.2- مكاسب وملاح نجاح استراتيجية تنمية الصادرات: تتعدد وتنوع المكاسب التي يمكن جنمها من خلال انتهاج

استراتيجية تنمية الصادرات والتوجه نحو الخارج، من خلال محاولة اختراق السوق الدولي وخلق طلب اضافي على المنتج المحلي، بالشكل الذي يعزز فرص النمو ويدعمها. وفي حقيقة الامر يمكن النظر لهذه المكاسب من خلال زاويتين او من على مستويين. مكاسب محققة على المستوى الكلي، ومكاسب محققة على المستوى الجزئي اي على مستوى المؤسسة.

أ- المكاسب المحققة على المستوى الكلي: وعلى هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب المتأتية من التصدير فيما يلي:

✓ التغلب على ضيق السوق المحلي، وبالتالي امكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.



✓ استغلال المزايا النسبية المتوفرة محليا، مع تطوير اساليب الانتاج الصناعي، واعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة.

✓ المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.

✓ تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

✓ اعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع اداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.

✓ دخول الاسواق الدولية والمنافسة عليها، يوفر للمنتجات المحلية معلومات عن تلك الاسواق، والمنتجات المنافسة، ومدى التطور التكنولوجي الحاصل، وامكانية الاعتماد على التكنولوجيا في تحسين اداء المنتج المصدر الى السوق العالمي.

✓ تحقيق مدخرات اضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.

ب- المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة: وفي هذا الجانب يمكن ان نسجل عدة مكاسب للتصدير، تتمثل في:

✓ رفع قيمة رقم اعمال المؤسسة، فاذا كانت المؤسسة قوية، فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع اسواقها وتحقيق عوائد من جراء ذلك. فضلا على انه يمكن للمؤسسة ان تجد في السوق الخارجي فرصا لتسويق منتج خاص او نادر او ما يعرف ب

Rare ou unique Produit

✓ يتيح التصدير للمؤسسة امكانية تنوع المنتجات المصدرة بغرض الحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد، او زبون واحد، في حال ما اذا حدث ركود او تراجع الطلب في السوق المحلي، فان هذا التراجع يمكن تعويضه بالثبات النسبي في الطلب الخارجي.

✓ تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الاجنبية، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية والزمن.

✓ تحقيق مردودية قصوى، ذلك انه في حال ما اذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال العمليات المحلية، او من خلال وسائل تمويلية اخرى، فان ارباح التصدير يمكن ان ترتفع بسرعة.<sup>2</sup> (معيوف و بن عباس، 2017، الصفحات 3-4)

1.3- برامج تنمية الصادرات: ان تنمية الصادرات لا بد وان تركز منذ البداية على استراتيجية واضحة ومتكاملة واعداد برامج لتنمية الصادرات تكون اداة هامة لتنمية الصادرات بحيث يحدد برنامج الاهداف الرئيسية لجهود تنمية الصادرات كما يحدد الاجراءات التنفيذية لتحقيق هذه الاهداف بالإضافة الى تحديد مسؤوليات للقطاع الحكومي والقطاع العام والقطاعات الاخرى لتنفيذ هذه المسؤوليات، ولهذا فان تحديد برامج تنمية الصادرات يتطلب ما يلي:

أ- تحليل موقف الصادرات: وذلك بان يتم اجراء تحليل كامل للموقف التصدير لكل قطاع ولكل صناعة بحيث يعطي هذا التحليل صورة واضحة للإمكانيات التصديرية وذلك بالنسبة لكل من امكانيات الانتاج القائم والقادرة على انتاج سلع للتصدير وكذلك تحديد الامكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة والتي يمكن ان تنتج جزءا من انتاجها للتصدير، كذلك يجب دراسة الاسواق الخارجية خاصة الاسواق التي تقدم تفضيلات جمركية كما يجري تحليل لكل سوق من هذه الاسواق من ناحية اتجاهات الصناعة بحيث يعطي هذا التحليل صورة واضحة للإمكانيات التصديرية وكذلك بالنسبة لكل من امكانيات الانتاج القائمة والقادرة على انتاج سلع للتصدير وكذلك تحديد الامكانيات الاستثمارية في المصانع الجديدة والتي يمكن ان تنتج جزءا من انتاجها للتصدير، كذلك يجب دراسة الاسواق الخارجية خاصة الاسواق التي تقدم تفضيلات جمركية

كما يجري تحليل لكل سوق من هذه الاسواق من ناحية اتجاهات الطلب، المنافسة، الرسوم الجمركية، القيود غير الجمركية، اسعار الصرف الاجنبي ومنافذ التوزيع للصادرات.

ب- تحديد الاولويات السلعية: والتي تقوم على الاختيار والانتقاء وغالبا ما تتضمن اختيار عدد من الصناعات او اوجه النشاط التي تتطلب من الدولة رعاية خاصة وذلك باختيار عدد من السلع غير التقليدية للتصدير وخاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة تنافسية.

ج- تحديد الاولويات الجغرافية: وهذا الامر يتطلب ضرورة اعداد البحوث التسويقية لوضع اولويات جغرافية للصادرات في ضوء الاولويات السلعية، ويهدف الى ان يأخذ المنتج في حسابه اذواق الاسواق الخارجية واحتياجاتها واستعمالاتها للسلعة وتوفير الصيانة للسلع الصناعية التي تتطلب ذلك.<sup>3</sup> (يغياني، 2019، صفحة 10)

د- الأنشطة والخدمات التصديرية: وتتمثل فيما يلي:  
\* الحوافز: وتشمل على:

- حوافز ضريبية والتي تكون على هيئة استرجاع لجزء من ضرائب الانتاج.

- حوافز مالية وهي عبارة عن مساعدات مالية لتقديم للمصدرين لتمويل دراسات السوق والبحوث التسويقية...الخ.  
\* تمويل الصادرات: ويتمثل في توفير التمويل بشروط مناسبة وذلك من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير.

بحيث تكون بأسعار وشروط تفضيلية كما ينصرف التمويل التصديري الى نوعين من النشاط، فالأول هو تمويل النشاط الخارجي للتجارة سواء قبل او بعد التصدير والثاني هو توفير تمويل متوسط وطويل الاجل لإنشاء مشروعات تصديرية جديدة او التوسع في المشروعات القائمة.

\* اقامة نظام للمعلومات التجارية: اذ لا يمكن اتخاذ قرارات دون توفر قدر معين من المعلومات وبالتالي يجب ان يوجد نظام معلومات يغذي الحكومة وقطاع الاعمال وهذا اساسي لنجاح اي سياسة لتنشيط الصادرات بحيث توفر المعلومات امكانية الانتاج المحلي والفرص التسويقية بالأسواق الخارجية.

\* تامين تمويل الصادرات: ان المنافسة في السوق الدولية ادت الى الاتجاه نحو اعطاء مزيد من التسهيلات في الدفع للمستورد الاجنبي اذ اصبحت هذه الاخيرة احد عناصر التسويق الخارجي (التصدير).

\* دراسات السوق والبحوث التسويقية: اذ تهتم دراسات السوق بالمعلومات الخاصة بالعرض لمعرفة ظروف الانتاج وامكانيات التصدير وتحليل تلك الامكانيات واهم المشاكل التي تعوقها وحجم الانتاج الحالي، في حين ان المعلومات الخاصة بالطلب تختص باتجاهات الاسواق الخارجية و الحالة التنافسية للسلعة والمعلومات عن المستهلك الخارجي من حيث خصائص وطبائع وطرق التسويق...الخ.

\* الخدمات التنظيمية والتسويقية الاخرى: وتشمل الاعلام الذي يعتبر وسيلة اتصال بين المنتج و المستورد (المستهلك النهائي) ويمكن ان يوجه الاعلام لكل من السوق الداخلي والسوق الخارجي، فعلى المستوى الداخلي يكون اهتمامه ببرنامج تنمية الصادرات من خلال خلق الوعي لدى المصدرين، اما على المستوى الخارجي فيكون اهتمامه بالمستهلك وخصائص السلعة والفوائد التي تعود على المستهلك جراء استخدامها، بالإضافة الى اهمية الاشتراك في الاسواق والمعارض الدولية وذلك لتنمية الصادرات و فتح اسواق جديدة والبيع المباشر للمستهلكين ودراسة السوق واختيار السلع المراد تسويقها.

\*الخدمات الاستشارية: اذ تقدم في الأنشطة المختلفة مثل التأمينات واختيار وسائل المواصلات وترتيب بعض خدمات

الشحن او تحسينها وتسهيلات التخزين.<sup>4</sup> (محمود، الصفحات 324-325)

1.1-4- اهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات: لمعرفة ما اذا كانت السياسات المنتهجة بغرض تنمية الصادرات مجدية في تحقيق اهدافها ام العكس ذلك. فانه يستدل على ذلك من خلال جملة من الملامح، التي بتوفرها تكون هذه السياسات ناجحة. ومن هذه الملامح ما يلي:

✓ مدى التطور الفعلي للهيكل السلي و هيكل الخدمات المصدرة ،وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد ضئيل من السلع والخدمات الرئيسية ،اضافة الى هذا مدى مراعاة هذا التطور لعوامل الطلب والعرض العالميين من جهة وعوامل التكلفة والامكانات المتاحة من جهة اخرى.

✓ مدى التنوع الفعلي في الاسواق الخارجية والابتعاد عن الاعتماد على عدد محدود من الاسواق وما يصحب ذلك من ضغوط اقتصادية وسياسية .

✓ مدى القدرة على تحقيق زيادة متوالية في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية و غير تقليدية، بالشكل الذي لا يرفع من التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل ومستلزمات الانتاج النادرة نسبيا.

✓ مدى استقرار وانتظام التصدير الى مختلف الاسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الاسواق ويساعد على زيادة حصتها فيها.

2.1- استراتيجة التصنيع للتصدير: لقد تم الاخذ باستراتيجية التصنيع للتصدير بسبب النتائج السلبية التي ترتبت على الاخذ باستراتيجية الاحلال محل الواردات، فضلا عن كون الصادرات هي مصدر اضافة الى الدخل المحلي في كل بلد يأتي اليه النقد الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية، والاهتمام بالصادرات يفتح المجال امام توسيع الاسواق والاخذ بالإنتاج الكبير، وما يتولد عن هذا الانتاج من انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، كما تقوم الصادرات ايضا بدور هام في تحسين وتطوير اساليب الانتاج في الصناعة المحلية.

2.1-1- مضمون استراتيجة التصنيع: فهي تهدف الى التركيز على انشاء صناعات معينة تتوافر فيها فرص تصدير ناتجها او جزء منه الى السوق الخارجي، ويعني هذا ان تلك الاستراتيجية تقوم اساسا على تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية التي تشق طريقها الى السوق الخارجي، وبالتالي فان هذه الاستراتيجية تعطي اهمية كبيرة للتصدير حيث تعتبر المسؤول الاول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية، وهذا يكون لصالح الدول النامية عن طريق التقليل بقدر المستطاع من تصدير السلع الاولى بشكلها الخام والاتجاه نحو تصنيعها بهدف الاسراع بخطى التنمية ،وتسعى الدول التي تتبع استراتيجية التصنيع للتصدير باقتصاديات التوجه الخارجي.

من خلال ما سبق يتضح لنا ان استراتيجة التصنيع للتصدير هي الاكثر ملائمة للدول النامية بهدف النهوض بتنميتها الاقتصادية، ونتيجة ذلك نجد ان غالبية الدول النامية اتبعت هذه الاستراتيجية ،بل حتى ان مركز التجارة الدولي يقوم بمساعدة الدول النامية لتدعم هذه الاستراتيجية عن طريق تنمية صادراتها الصناعية.<sup>5</sup> (علاوي، 2007، صفحة 150)

2.2-2- معلومات المرتبطة بتطوير القطاع الصناعي وترقية الصادرات الصناعية: هناك جملة من المعلومات المتعلقة بتطوير القطاع الصناعي والتي تهدف بشكل اساسي الى تطوير الصادرات الصناعية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ المواصفات الفنية لقطع غيار المعدات المستخدمة، ومواقع توفرها داخل البلد وخارجه، وتكلفتها ووسائل الوصول اليها.

✓ المواصفات والمعايير المحددة قانونيا سواء محليا او دوليا، للسلع المنتجة والخدمات التي تقدمها المؤسسة، وماهو ضروري في اسواق التصدير.

✓ معلومات عن مؤسسات البحث والتطوير المحلية ذات العلاقة بالتصنيع، امكاناتها، تكلفتها، مردودها، الخدمات التي تقدمها.

✓ نظم براءات الاختراع وحقوق الملكية الصناعية، وحقوق الماركات المسجلة، وقوانينها ومؤسساتها، ومدى الالتزام بها محليا وفي اسواق التصدير وتأثيرها على عمليات الانتاج للمؤسسة الصناعية.<sup>6</sup> (برواين، صفحة 6)

II-2-3- أساسيات تنمية الصادرات في الدول النامية: تتطلب استراتيجية تنمية الصادرات في الدول النامية جملة من الأساسيات، والتي تتمثل في:

أ- تدخل الدولة لتأدية دور واضح في عملية التنمية: ويكون هذا التدخل لأجل امرين اثنين، الامر الاول يتمثل في ازالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الانشطة التي سوف تزيد من الصادرات. اما الامر الثاني فيكون بالتدخل لإزالة الاضطرابات الناجمة عن الانظمة التجارية المتطلعة للداخل وخاصة الصناعات البديلة للاستيراد.

ب- العمل على تنمية الصادرات كما وكيفا: وذلك بتنوع التركيبة السلعية لهذه الصادرات لضمان استقرار حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وزيادة قدرات الانتاج في المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي، وخلق وحدات جديدة للإنتاج من اجل التصدير، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعات التصديرية من اجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الاسواق الخارجية، وهنا تبرز ضرورة الربط بين الانتاج المحلي و التصدير. ففتح اسواق خارجية امام المنتجات الصناعات المحلية يزيد من الطلب على هاته المنتجات، ويؤدي ايضا الى تشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل. غير ان هذا الامر بالنسبة للدول النامية يتطلب من هذه الاخيرة ان تركز اولاً على المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية في برنامجها الصناعي.

ج- العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات: يجب على النامية ان تعمل على توزيع اسواقها واعطاء اولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها. بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، مما يضمن تحرير علاقات التبادل التجاري من سيطرة الاقتصاديات الرأسمالية والتخلص من التبعية لها. على ان تنتقل هذه الدول في مرحلة متقدمة من الانتاج الى برنامج صناعي يركز على انتاج وسائل التنمية، المتمثلة اساسا في السلع الانتاجية الاساسية كالآلات والمعدات والاجهزة الصناعية.<sup>7</sup> (سماي و قشرو، صفحة 10)

II 2-4- العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية للدول النامية: يمكن ان نقسم العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية الى قسمين فرعيين، يتجه القسم الاول الى تحليل العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب الطلب، في حين يتعرض القسم الثاني الى طائفة العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب العرض، وفيما يلي تحليلا مختصرا لهذه العقبات:

أ- العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب الطلب: تنقسم العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية للدول النامية من جانب الطلب الى مجموعتين: تشير المجموعة الاولى الى العقبات الحمائية بكافة اشكالها سواء كانت تعريفية او غير تعريفية، وما يرتبط بها من اثار كبيرة في درجة تدفق الصادرات الصناعية من الدول النامية الى الدول المتقدمة، اما المجموعة الثانية فتختص ببيان تحديات المنافسة الخارجية التي تواجهها الصادرات الصناعية للدول النامية عند محاولتها دخول الاسواق العالمية.

فبالنسبة للحماية التجارية التي تواجه الصادرات الصناعية للدول النامية عند دخولها اسواق الدول المتقدمة، نجد ان هيكل الحماية التعريفية للدول المتقدمة يختص بمجموعة من الخصائص تشكل في مجموعها عقبات تحول دون نمو الصادرات الصناعية للدول النامية في اسواق هذه الدول المتقدمة خاصة في الفترات التي سبقت جهود منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية الانكساد للتخفيف من وطأة هذه الصور الحمائية من خلال اتباع الدول المتقدمة لفكرة النظام المعمم للتفضيلات الجمركية، وتتلخص اهم الخصائص الحمائية في ثلاث خصائص اساسية:

اولاً: ارتفاع معدلات التعريف الاسمية على الواردات من الدول النامية مقارنة بمعدلات التعريف التي تفرض الواردات من دول اخرى، ويعتبر ذلك تحيزاً في هيكل تعريفات الدول المتقدمة ضد الواردات الصناعية من الدول النامية.

ثانياً: تزايد معدلات الحماية الفعلية عن الاسمية بالنسبة للواردات من السلع الصناعية للدول النامية، مع ملاحظة ان الحماية المفروضة على السلع المستوردة من الدول النامية تكون اعلى من مثيلاتها المستوردة من الدول المتقدمة الاخرى.

ثالثاً: التصاعد التعريفي، حيث توجه نزعة واضحة في هيكل التعريف للدول المتقدمة نحو التصاعد بارتفاع درجات التصنيع للمنتجات، ويعني التصاعد التعريفي بارتفاع درجات التصنيع على وجود تحيز ضد صادرات الدول النامية من السلع المصنعة، اما في مجال الحماية الغير التعريفية وهي عبارة عن الممارسات التي اتبعتها الدول المتقدمة في شكل تطبيق نظم كمية وادارية وصحية للحماية عرفت اصطلاحاً بالحماية الجديدة، ومما سبق يمكننا القول ان صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة قد خضعت للعديد من القيود غير التعريفية بجانب القيود التعريفية، مما ادى الى انخفاض معدلات نمو الصادرات الصناعية للدول النامية.

اما المجموعة الثانية من العقبات المتعلقة بجانب الطلب، فإنها تتعلق في المقام الاول بالتحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعاني منها الصادرات الصناعية للدول النامية عند محاولتها الولوج في اسواق الدول المتقدمة والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتي خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في الاسواق العالمية بين المنتجات العالمية بين المنتجات الصناعية للدول النامية والمنتجات المماثلة للدول المتقدمة في جانبي السعر والجودة، وفي واقع الامر نلاحظ ان الاتجاه العالمي نحو خفض او الغاء القيود التعريفية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة.<sup>8</sup> (زرقين و شوقي، 2008، صفحة 35)

ب- العقبات التي تواجه الصادرات الصناعية من جانب العرض: تعاني الدول النامية من مجموعة من العقبات الخاصة بتنمية صادراتها الصناعية من جانب العرض، وترتبط هذه العقبات بالموصفات الفنية للإنتاج، ومستويات التكلفة، والجودة، والسعر، وعلى غرار ما اتبعناه من قبل يمكن تقسيم هذه العقبات الى عدد من المجموعات الفرعية التالية:

- هيكل الانتاج الصناعي.

- التبعية التكنولوجية.

- السياسات والاجراءات الخاصة بالصادرات.

- انشطة التسويق الدولي.<sup>9</sup> (بن الديب، 2003، صفحة 100)

### III- التجربة المأليزية في تنمية الصادرات الصناعية:

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة بالإضافة الى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية.

#### 1.III- استراتيجية تطوير الصادرات الصناعية:

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية اعداد الخطط، كما ان ماليزيا طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تعتمد على كثافة راس المال وتحديدًا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيره، وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي: أ- مرحلة صناعات إحلال الواردات: بدأت هذه المرحلة في مطلع الستينيات، اذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى اساسها قامت صناعات صغيرة الحجم واخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيميائيات، وتم اصدار قانون تشجيع الاستثمار عام (1968) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

ب- مرحلة الصناعات التصديرية: بدأت هذه المرحلة في مطلع السبعينيات، اذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغريه واصدار تراخيص منتجات اجنبيه وانشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الانتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الاجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامه دون اشتراط المساهمة المحلية.<sup>10</sup> (عباش و واخرون، 2019، الصفحات 128-129)

ج- مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية: بدأت هذه المرحلة في مطلع الثمانينيات، اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلي القيمة المضافة للقطاع الصناعي و تستوعب(40%) من العمال.

ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية.

د- مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة: بدأت هذه المرحلة في بداية التسعينيات، اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

إن الفترة (1980-2000) شهدت توسعاً في استثمارات القطاع الصناعي اذ قام اكثر من (15) الف مشروع صناعي بأجمالي راس مال وصل الى (800 مليار ريغت ماليزي) اي ما يعادل (246) مليار دولار شكلت فيها المشروعات الأجنبية (54%) و(46%) مشروعات محليه، ووفرت المشروعات هذه مليوني وظيفة الى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة و ايجاد قنوات تسويقية جديدة.<sup>11</sup> (احمد، صفحة 10)

### 2.III- عوامل نجاح التجربة الصناعية الماليزية: من أهم عوامل نجاح الصناعية الماليزية ماييلي:

-الاتجاه شرقاً: الأول الاخذ بالقيم الشرق أسيوية كالانضباط بالعمل والتطبيقات الادارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والاخلاص، والثاني التحديث والتصنيع بحلول (2020) اذ وضع ذلك في تصور رؤيا استشرافية للمستقبل لتكون ماليزيا عاصمة المعلوماتية ودولة عظمى في العالم.

- التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى بطريقة "التصنيع العنقودي" الذي يقوم على أساس وجود علاقات ترابط على شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، وتمثلها ثلاثة عناصر هي (الصناعات والموردون وخدمات الاعمال)، وذلك في اطار منظومة من البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.<sup>12</sup> (RIZWAN & author, 2014, p. 06)

- دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية: هناك العديد من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها:

\* الهيئة المالية للتنمية الصناعية (MIDA).

\* الهيئة الإنتاجية القومية.

\* هيئة تنمية التجارة الخارجية المالية.

\* هيئة التصنيع الثقيل المالية. 13 (SILEM AHMED & ALBERTINI(J.M), p. 22)

\* على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية 2005.1996 التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا المالية MTDC التي تم إقامتها عام 1997 من أجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية المالية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل، وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، ثم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجيا الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.<sup>14</sup> (زايدى، 2010، صفحة 267)

### III- التجربة المالية في مجال تنمية الصادرات الصناعية:

سيختص هذا المحور من البحث بعرض التجربة المالية في مجال تنمية الصادرات الصناعية، لاعتبارها من أبرز التجارب الدول النامية في القطاع الصناعي.

#### 1.III- مؤشرات تنمية الصادرات الصناعية:

نجاح الدولة المالية من خلال اعتماد على صادرات القطاع الصناعي بشكل كبير وهذا ما يوضحها الجداول التالية:

\*MTDC : Malaysian Technology Development Corporation.

\*MIDA: Malaysian Investment Development Authority.

الجدول 01: أهم خمس اسواق لصادرات المالية لسنة 2020

| الاسواق | الصين | سنغافورة | هون كونغ | الولايات المتحدة الأمريكية | اليابان |
|---------|-------|----------|----------|----------------------------|---------|
| القيمة  | 12.07 | 10.15    | 5.88     | 5.31                       | 3.87    |
| النسبة  | 4.2   | -16.3    | -8.2     | -31.1                      | -28.4   |

المصدر: (MITI.GOV)

من خلال قراءة بيانات الجدول نلاحظ أن الصين تأتي بالمرتبة الأولى كأهم زبون لصادرات المالية بنسبة قدرها 4.2 % لسنة 2020 يرجع ذلك إلى سهولة النفاذ إلى الأسواق. وتحتل كل من سنغافورة وهونغ كونغ المرتبة الثانية بنسبة 16.3- و 8.2- % ووم أ في المرتبة ما قبل الأخيرة بنسبة 31.1- و 28.4- % في اليابان أين يكون معدل نمو المبيعات منخفضا.

الجدول 02: تطور الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للفترة ما بين (2010-2019)

الوحدة: مليار دولار امريكي

| السنوات                | 2010   | 2011   | 2012   | 2013   | 2014   |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الناتج المحلي الاجمالي | 255.02 | 297.95 | 314.44 | 323.28 | 338.06 |
| السنوات                | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   |
|                        | 301.35 | 301.26 | 318.96 | 358.58 | 364.7  |

المصدر: (البنك الدولي)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في الناتج المحلي الاجمالي بدءا من سنة 2010، وفي سنة 2012 كان اقتصاد ماليزيا ثالث اكبر اقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا بعد اندونيسيا وتايلاند، احتلت ماليزيا باقتصادها المرتبة 25 ضمن اكثر الدول تنافسية في العالم وذلك بين عامي 2018 و2019. تتميز باقتصاد سوقي صناعي، اذ يعتبر مفتوحا وموجها نحو الدول. يعتبر الاقتصاد الماليزي متينا ومتنوعا للغاية اذ بلغت في عام 2019 قيمة الصادرات المتطورة تكنولوجيا 57.258 مليار دولار امريكي.

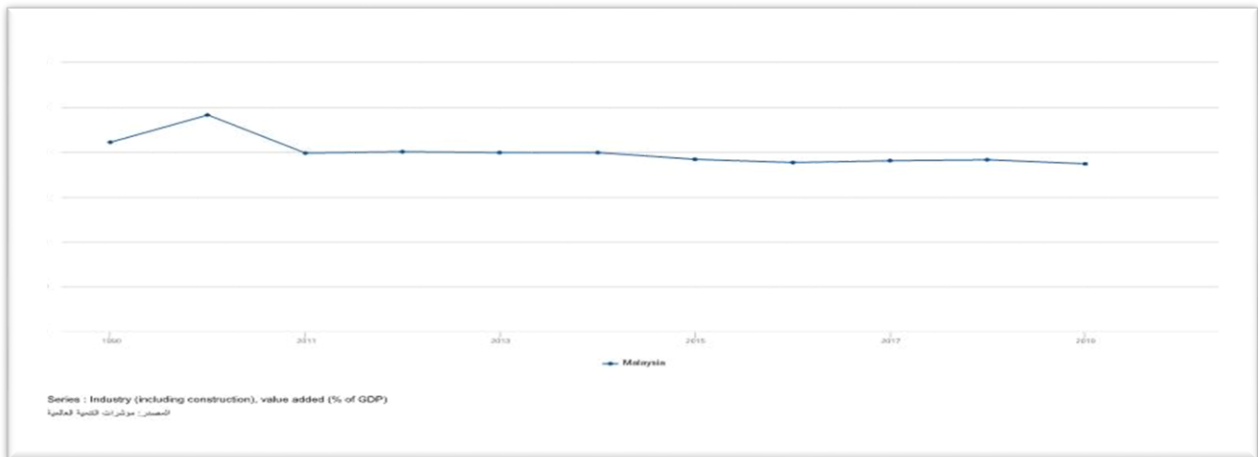
الجدول 03: نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا%

| السنوات | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  |
|---------|-------|-------|-------|-------|-------|
| النسبة  | 40.50 | 39.82 | 40.14 | 39.83 | 39.92 |
| السنوات | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |
|         | 38.45 | 37.68 | 38.13 | 38.30 | 37.42 |

المصدر: (البنك الدولي)

لقد نجحت ماليزيا من خلال الاعتماد الشديد على السلع الاولية عن طريق تنفيذ تدابير السياسة الوطنية الرئيسية واعتماد "متعدد القطاعات"، اي استراتيجية التكتل، اكد هذا على وضع التكتل في تطوير التصنيع.

الشكل 01: نسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا



المصدر: البنك الدولي



الجدول رقم 04: توزيع العمالة حسب القطاع الاقتصادي (1970-2020) %.

| القطاع الاقتصادي<br>السنوات | القطاع الزراعي | القطاع الصناعي | القطاع الخدمات |
|-----------------------------|----------------|----------------|----------------|
| 1975-1970                   | 7.4            | 107            | 42.9           |
| 1980-1976                   | 0.2            | 21.2           | 16.1           |
| 1985-1980                   | 2.2            | 9.7            | -19.9          |
| 1995-1990                   | 4.4            | 50.8           | -16.2          |
| 2000-1995                   | -17.8          | 53.9           | -15.6          |
| 2005-2000                   | -1.2           | 22.1           | -19.1          |
| 2010-2005                   | 14.22          | 27.47          | 58.04          |
| 2015-2010                   | 12.45          | 27.52          | 60.01          |
| 2020-2015                   | 10.09          | 26.83          | 63.08          |

المصدر: (statista.com).

ان الرؤية الماليزية 2020 كانت دافعا كبيرا نحو جذب الاستثمارات الاجنبية و بالتالي توفير مناصب الشغل، والتي فاضت في الكثير أسيا جذبا للعمالة، حيث سجلت ثاني ادنى نسبة للبطالة بين دول رابطة الآسيان بعد سنغافورة وضمن ال 20 دولة الاقل بطالة في العالم، شملت الخطة الاقتصادية ثلاث قطاعات هي الزراعة والصناعة والخدمات، والتي لقيت اهتماما خاصا لترويج الانتقال الى أنشطة القيمة المضافة في المجالات الخاصة بتلك القطاعات و بالإضافة الى الخطط العامة فان الحكومة وضعت خطة تنمية تستهدف اصلاح قطاع التصنيع وتسمى الخطة الصناعية الرئيسية. والتي تهدف الى جعل ماليزيا واحدة من كبر الدول التجارية والى بناء اقتصاد الدولة ورأسمالها البشري.

الجدول رقم 5: التطور السنوي لإجمالي الصادرات الصناعية خلال الفترة 1960-2020 %.

| السنوات  | 1970 | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| اجمالي   | 21.7 | 21.9 | 22.4 | 32.8 | 58.8 | 79.6 | 81.1 | 80.3 | 67   |
| الصادرات | 2015 | 2020 |      |      |      |      |      |      |      |
|          | 66.4 | 70.1 |      |      |      |      |      |      |      |

المصدر: (البنك الدولي)

ماليزيا سجلت نسبيا مرتفعة في مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات منذ عام 1970-2020 تتراوح النسب بين 66 و 70% وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، اضافة الى الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في ترقية هذا القطاع.

#### IV. خاتمة:

تعتبر التجربة الماليزية من احدى التجارب الفريدة التي يقوم اقتصادها على التنوع، والفضل يعود في ذلك الى اهتمام الحكومة الماليزية على التصدير للسلع والتقنية الصناعية، وباعتبارها الاولى في مجال الصادرات في جنوب شرق آسيا، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة، فضلا عن تنوع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحقت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة وتخفيض نسبة المديونية، ويعود ذلك الى اهمية الاستراتيجية التصنيع في تنمية الصادرات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وتوسيع الاسواق الخارجية، وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي.

#### 1.IV-توصيات الدراسة: وفي الختام توصي الدراسة بما يلي:

- توسيع نطاق القاعدة الصناعية.
- الانضباط بالعمل والتطبيقات الادارية مع التركيز على العمل الجاد والاخلاص.
- وضع منظومة من البنية التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل و التأمين ونظام الحوافز.
- الدور الهام التي تلعبه الجامعات والمعاهد البحثية هي انسب لترجمة ونقل الافكار الابداعية الى الصناعة.
- منح تسهيلات في الدفع للمستورد الاجنبي.
- التنوع الفعلي في الاسواق الخارجية.
- التنوع في البنية الصناعية.
- اقامة نظام للمعلومات التجارية لنجاح اي سياسة لتنشيط الصادرات.
- اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي احدى القواعد والاسس الاساسية للمستقبل الصناعي والحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتطويرها.
- تنوع الصادرات يتطلب تنوع اسواق التصدير، وفي هذا الشأن يجب ان يلعب القطاع الخاص دوره الى جانب الجهود التي سوف تبذلها الحكومة لان الاعتماد على الصادرات هو افضل سبل دعم النمو.
- تمويل الصادرات في توفير التمويل بشروط مناسبة وذلك من خلال توفير موارد مالية كافية لأغراض التصدير.
- ازالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الانشطة التي سوف تزيد من الصادرات.

## قائمة المراجع:

- Consulté le 11 10, 2020, sur MITI.GOV: <https://www.miti.gov.my/miti>
- . Consulté le 11 15, 2020, sur البنك الدولي.
- (s.d.). Consulté le 11 20, 2020, sur البنك الدولي.
- Consulté le 12 15, 2020, sur .statista.com: <https://www.statista.com/statistics/319036/employment-by-economic-sector-in-malaysia>
- . Consulté le 12 11, 2020, sur البنك الدولي: <https://databank.albankaldawli.org/>
- RIZWAN, & auther. (2014). THE MALAYSIAN EXPERIENCE IN DIVERSIFYING MANUFACTURING. ECONOMIC DEPARTEMENT, BANK NEGARA MALAYSIA .
- SILEM AHMED , & ALBERTINI(J.M). (s.d.). L'EXIQUE D'2CONOMIE (éd. 4). DALLOZ.
- شهرزاد برواين. العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 5(9)، الصفحات 190-161.
- عباش واخرون. (2019). ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلي في الخلفيات الاسس والافاق. برلين: المركز الديمقراطي العربي مالي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- عبد الرشيد بن الديب. (2003). تنظيم وتطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر ( اطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
- عبد السلام زايددي. (2010). اهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مقدمة ضمن ملتقى وطني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر. بومرداس: جامعة احمد بوقرة.
- عبود زرقين، و جباري شوقي. (2008). مشكلة اختيار استراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل. مقدمة ضمن ملتقى الوطني الاول حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر. الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
- علي احمد. التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. مجلة بابل، 23(3).
- علي سماي، و فتيحة قشرو. اهمية المعلومات في تنمية الصادرات الصناعية-قراءة في تجربة سنغافورة. Revue de Recherches et Etudes Scientifiques، 9(2)، الصفحات 205-177.
- عمر لعلاوي. (2007). تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الاسواق. مقدمة ضمن الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي (الصفحات 10-25). بيروت: المنظمة العربية للتنمية الادارية.
- محمود عبد الرزاق محمود حامد. (2006). تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية. القاهرة: مكتبة الحرية.

مصطفى محمود. التصدير والاستيراد علميا وعمليا. القاهرة: دار النهضة العربية.  
هدى معيوف، و شامية بن عباس. (10 02, 2017). التصدير كاستراتيجية جزائرية للتوجه نحو الاسواق الفريقية من  
اجل الخروج من الازمة الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصفحات 236-250.  
وئام بغياني. (6, 2019). تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية والمالية. بحوث جامعة الجزائر 01، الصفحات 10-  
35.

## مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع الصناعي بالجزائر

مراد علة<sup>1</sup>، سعيدة ضيف<sup>2</sup>Mourad Alla<sup>1</sup>, Saida Dif<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة الجلفة (الجزائر)<sup>2</sup> جامعة الجلفة (الجزائر)

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي الجزائري، حيث حاولنا أولاً تسليط الضوء على القطاع الصناعي الجزائري، وإبراز أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ومن عدم تنميته وتطوره رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة لتطويره، ثم ألقينا نظرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إبراز أهم تعريفاتها ومختلف خصائصها ومجالات أنشطتها، وأخيراً حاولنا التعرف على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تنمية وتطوير القطاع الصناعي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً هاماً في تنمية القطاع الصناعي فالكثير من الدول المتقدمة وحتى النامية منها اعتمدت على هذا النوع من المؤسسات لتنمية القطاع الصناعي ومن ثمة تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – الصناعة – القطاع الصناعي.

تصنيفات JEL: L60، O25.

## Abstract:

This study aims to highlight the role that small and medium enterprises play in the development of the Algerian industrial sector, where we first tried to shed light on the Algerian industrial sector, highlighting the most important problems that this sector suffers from and its lack of development and development despite the efforts made by the state to develop it, then we took a look On the Small and Medium Enterprises, by highlighting their most important definitions, various characteristics and areas of their activities, and finally we tried to identify the extent of the latter's contribution to the development and development of the industrial sector.

This study concluded that small and medium enterprises play an important role in the development of the industrial sector. Many developed and even developing countries have relied on this type of institutions to develop the industrial sector and thus achieve comprehensive economic development.

**Keywords:** - Small and Medium Enterprises -Industry - Industrial Sector.

**JEL Classification Codes:** L60, O25.

## 1. مقدمة:

يعتبر القطاع الصناعي أحد الجوانب الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، إذ لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دون تطوير وتنمية القطاع الصناعي، أي أن عمليتي التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن القطاع الصناعي يلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني، ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وتسعى الجزائر على غرار العديد من دول العالم إلى دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تمثل هذه الأخيرة محركا هاما لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، إذ أنها تساعد على توفير مناصب الشغل وتنويع الإنتاج الوطني، وتوفير حاجيات المجتمع، هذا ما جعلها محور اهتمام اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، حيث تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم لها لأجل المساهمة في نمو وانتشار هذا النوع من المؤسسات والتي تعتبر اليوم الوسيلة الرئيسية للنهوض بالقطاعات التي تنشط فيها.

**1.1. إشكالية الدراسة:** بناء على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية أدرجنا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري؟ وما هي أهم خصائصه؟
- ما هي أهم المشاكل التي تواجه تطور القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ماذا يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما تكمن أهميتها وخصائصها؟
- ما هي مجالات أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- كيف يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطب يعول عليه اقتصاديا للتنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟

**2.1. أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير ودعم القطاع الصناعي في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل المشاكل والمعوقات التي تمس هذا القطاع من أجل وضع خطط مستقبلية في مجال الصناعة في الجزائر.

**3.1. أهداف الدراسة:** نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- محاولة الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أهمية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.
- التعرف على مختلف الصعوبات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية تنمية القطاع الصناعي في الجزائر.

**4.1. المنهج المتبع:** للإجابة على الإشكالات الرئيسية وتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة، وهذا بمراجعة ما ورد من أدبيات اقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والقطاع الصناعي، والمنهج التحليلي من خلال تحليل العلاقات والتفاعلات وتقصي الأسباب، للوصول إلى نتائج قيمة تقيد البحث العلمي والواقع العملي.

## 2. القطاع الصناعي في الجزائر

يعد القطاع الصناعي أحد أهم وأبرز البدائل الاقتصادية التي تبنى عليها الاقتصادات القوية والمتقدمة، وهذا ما هو غائب عن الاقتصاد المحلي، فالجزائر بلد مستهلك للواردات بعيد عن التصدير، بالإضافة إلى عدم امتلاكها رؤية استشرافية في مجال النهوض بالصناعة المحلية، رغم وجود المخططات والبرامج التي سطرت إلا أن الواقع يوجي بأنها باءت بالفشل.

### 1.2. مفهوم الصناعة

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب استخدامها، فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي قد يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية. وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة، الخدمات.

من جهة أخرى قد يقصد بـ "الصناعة" وحدة النشاط داخل القطاع الصناعي، ولذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة، أو تستخدم نفس مادة الخام أو نفس طريقة الصنع... الخ. ضمن هذا التعريف فإننا نقسم قطاع الصناعة إلى عدة صناعات مثل: صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية وصناعة الكيماويات... الخ. (نذير، 2010، ص 07)

يمكن تعريف الصناعة على أنها: «مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها البعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك». وعلى سبيل المثال، فإن الألواح المعدنية أو البلاستيكية المستخدمة في بناء جسم السيارة يعتبر كل منها بديلا دقيقا للآخر. وبالرغم تقنيات الإنتاج المختلفة، فإن المؤسسة المتخصصة في تصنيع ألواح الجسم المعدنية تندرج ضمن نفس مجال الصناعي مثلها مثل المؤسسات التي تقوم بتصنيع ألواح الجسم البلاستيك، إذ أنهما يخدمان نفس حاجات المستهلك. (جونز، 2001، ص 131)

### 2.2. بنية القطاع الصناعي الجزائري

يتشكل القطاع الصناعي من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فإذا كان تحليل الهيكل الصناعي على أساس العملية الإنتاجية فإنه يمكننا تقسيم الصناعات إلى إستخراجية وتحويلية، فالصناعات الاستخراجية هي التي تتولى استخراج المواد الخام من الطبيعة دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها، أما الصناعات التحويلية فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتوجات نهائية أو نصف مصنعة كصناعة الحديد والصلب، صناعة النسيج، الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية، وحسب الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية يمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهما القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة. (مخضار، 2018، ص 98)

ويتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد، من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وغيرها. الإنتاج الصناعي أصلها في الغالب صناعات غذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإلكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى (11%) منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل (06%) من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

ويرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في: صناعات غذائية، صناعات إلكترونية، كهرومائية وميكانيكية وكيمياء البلاستيك والمطاط، في حين أن القطاع الخاص يتركز هو الآخر على فرعين من الصناعات، الصناعة

الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وما يمثل ما نسبته (42%) من إجمالي إنتاج القطاع الخاص، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية، 14 محجرة رملية، 27 محجرة، 91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل حاليا سوى (05%) بالمقارنة مع (44%) لقطاع المحروقات أي أقل من هذه الأخيرة، في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة هي الأخرى تعرف انخفاضا مستمر قدر بـ (4.3%) سنة 2008 بالمقارن مع ارتفاع قدر بـ (2.8%) سنة 2006، ويمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة. (بن نينة، فكاشة، بدون سنة نشر، ص 10-09)

### 3.2. أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري في انتاجه سياسة التصنيع لما لها من دور في التنمية من خلال الأهداف المسطرة التالية: (هيشر، 2017، ص 147)

- ✓ المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي وعلاج عجز الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.
- ✓ المساهمة في علاج مشاكل البطالة، التي يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل لأن غالبية الدول النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة أو بطالة اختيارية.
- ✓ يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى، مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمددها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه.
- ✓ المساهمة في تنوع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية، لتجنب البلد التعرض لتقلبات أسعارها أو تقلب الطلب الخارجي عليها، حيث موجات الفساد أو الرواج الذي تشهده البلدان المتقدمة من حين لآخر ينعكس على طلبها لتلك المواد، كما أن معدل نمو الطلب الخارجي على بعض المواد الأولية بميل الانخفاض بسبب اعتماد الصناعة لديها على التحديث التقني والتكنولوجي.
- ✓ يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.

### 4.2. خصائص القطاع الصناعي في الجزائر

يتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بالعملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر وتتجلى هذه الخصائص في: (سلامة، ولية، 2018، ص 142-143)

- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة لم تستطع التخصص فيها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية وهكذا اضطرت الصناعة المحلية- خاصة التحويلية - إلى أن تكون سجيئة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتواجد داخل حدوده محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه لأجل بقاءها، لأنها بقيت تنتج بناء على الطلب المتوفر فيه مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.



✓ **الحماية وضعف القدرة على المنافسة:** لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبياً جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، وزيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهر بعض السلبيات غير المشجعة مثل توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إداري لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة، والمطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين، كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية.

✓ **العلاقة مع السوق الخارجية:** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاق العملية التنموية وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

✓ **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع:** تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها من مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية.

✓ **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييراً جذرياً في عامل الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، ولا يقتصر دور التكنولوجيا في إحداث تغييرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغييرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحديثه التكنولوجي في عامل الصناعة من تغييرات جذرية، وبذلك فغن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجيا، وما يرتبط بها من معرفة وبحث علمي، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة ومكلفة جداً للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

## 5.2. مميزات القطاع الصناعي الجزائري

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصرياً للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنهياً لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي: (قوريش، 2008، ص 93)

✓ **قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي،** بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.

✓ **مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية** ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.

✓ **ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي** بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.

✓ تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.

✓ ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي. (عروب، بوسبعين، بدون سنة نشر، ص 10)

### 3. الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن النسيج المؤسسي في الاقتصادات العالمية لا يخلو من عنصر حيوي ينشط فيه، ويساهم بشكل فاعل في خلق القيمة، ونمو هذه الاقتصادات، ونحن هنا بصدد الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالجزائر كسائر دول العالم حاولت جاهدة ترقية هذه المؤسسات من أجل الوصول بها إلى الأهداف والغايات المرجوة منها.

وتتميز هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، وقد أهلتها هذه الخصائص لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية، وذلك من خلال رفع قدراتها الإنتاجية والاندماج في السياق الاقتصادي العالمي.

#### 1.3. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي، ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا.

وفيما يلي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول:

✓ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1953 بكونها: "تلك المؤسسات التي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا يسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في التعريف بها، وذلك وفق ما يلي: (مشري، 2011، ص 09)

✓ مؤسسة الخدمات والتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

✓ مؤسسة التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

✓ المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل.

وفي تعريف آخر لنفس البلد، عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية

| المعيار      | الصف                |
|--------------|---------------------|
| عدد العمال   |                     |
| مؤسسة مصغرة  | من 01 إلى 09 عامل   |
| مؤسسة صغيرة  | من 10 إلى 199 عامل  |
| مؤسسة متوسطة | من 200 إلى 499 عامل |
| مؤسسة كبيرة  | 500 عامل فأكثر      |

المصدر: (محمد الناصر مشري، 2011، ص 09)

✓ تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرفت اليابان هذا النوع من المؤسسات سنة 1963 وذلك حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي عدل في 1999 على أساس معيار عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

| طبيعة النشاط                                                  | عدد العاملين    | رأس المال (مليون ين) |
|---------------------------------------------------------------|-----------------|----------------------|
| المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي | 300 عامل أو أقل | 100 مليون ين أو أقل  |
| مؤسسات التجارة الجملة                                         | 100 عامل أو أقل | 30 مليون ين أو أقل   |
| مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات                                | 50 عامل أو أقل  | 10 مليون ين أو أقل   |

المصدر: (جاسر عبد الرزاق النصور، 2006، ص 04)

✓ تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتلخص في القانون رقم (18-01) الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 7.6.5 منه لتبيين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات: (جغوط، سماش، 2018، ص 153)

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري.

✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

✓ بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار (25%) فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعات مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد حينت الجزائر هذا القانون (18-01) حيث سنت قانون توجيهي جديد في 22 جانفي 2017، لتطوير وترقية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وجاء تعريف هذا القانون لهذه الأخيرة كما يلي: (الجريدة الرسمية، 2017، ص 05) تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

✓ تشغل من شخص وحيد إلى 250 شخص.

✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار، أو حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.

✓ تستوفي معايير الاستقلالية.

إن اختلاف التعريفين يكمن في رفع سقف رقم الأعمال من جهة، بالإضافة إلى اعتماده بعد التشغيل، والهدف من تحديث القانون (18-01) واستبداله بالقانون (17-02)، هو تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين التنافسية وقدرتها على التصدير، وكذلك تحسين نسبة الإدماج الوطني وترقية نشاطها الصناعي. ويتضمن النص، عدة إجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات، لاسيما ما يتعلق بإنشائها، والبحث والتطوير، الابتكار.

الجدول رقم (03): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

| الصنف         | عدد الاجراء | رقم الأعمال                    | مجموع الميزانية السنوي           |
|---------------|-------------|--------------------------------|----------------------------------|
| مؤسسات مصغرة  | 09-01       | أقل من 20 مليون دج             | أقل من 10 مليون دج               |
| مؤسسات صغيرة  | 49-10       | أقل من 200 مليون دج            | أقل من 100 مليون دج              |
| مؤسسات متوسطة | 250-50      | من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج | من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج |

المصدر: (شريعة العابد برينيس، 2013، ص 169)

## 2.3. أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه

المشاريع في الآتي: (درديرة، 2005، ص 02)

✓ تشكل نواة للمشروعات الكبيرة.

- ✓ توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- ✓ عامل مهم لتنمية المناطق الريفية ، وتقليل الهجرة من الأرياف – إلى المدن (الحضر)، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- ✓ تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- ✓ تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- ✓ دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.

ولا يختلف اثنان في أن هذه النوعية من المؤسسات كانت ولا زالت تلعب دورا بارزا في اقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يوجد ما يقارب 9 مليون منشأة صغيرة قيمة إنتاجها حوالي (30%) من إجمالي الناتج القومي، أما اليابان فقد عددها حوالي 6 مليون مؤسسة بها حوالي (81%) من مجموع العمالة. وعليه فإن المشاريع الصغيرة تحقق مزايا اقتصادية واجتماعية عديدة يمكن تعدادها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (04): الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| الأهمية الاقتصادية                                                                                         | الأهمية الاجتماعية                                                                                                 | الأهمية السياسية                                       |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| - جذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج.                                                            | - تخفيض نسبة البطالة.                                                                                              | - تعتبر الوسيلة الأساسية لتطبيق                        |
| - توفير سلع وخدمات الاستهلاك النهائي للاقتصاد الوطني.                                                      | - رفع نسبة المشاركة الشعبية في مصطلح الرأسمالية الشعبية الذي يهدف لمنع تركيز الثروة في أيدي طبقة أقلية من المجتمع. |                                                        |
| - والتوسيط، وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.                                                            | - التوظيف الأمثل للموارد البشرية.                                                                                  |                                                        |
| - تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المتوازن للسكان من خلال توطيد الصناعة في مختلف المناطق.                   | - تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوزيع                                                                               | - الإسهام في تحقيق مبادئ الأمن الغذائي وكفاية الإنتاج. |
| - المساهمة في تنمية الصادرات.                                                                              | - تنمية المواهب والابتكارات.                                                                                       |                                                        |
| - تعمل على زيادة معدل دوران رأس المال وتعبئة هذه الأموال.                                                  |                                                                                                                    |                                                        |
| - تقضي على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة وامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي. |                                                                                                                    |                                                        |

المصدر: (عبد القادر طاري، فضيل بلمختار، 2017، ص 99)

### 3.3. أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يرمي إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.
- ✓ استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة و هو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- ✓ استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي، و قد بينت دراسة أجريت على مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز و الأشغال الكبرى أنه يمكن عن طريق التخلي و الاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.
- ✓ يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، مما يجعلها أداة هامة لترقية و تهيئة الثروة المحلية، و إحدى وسائل الاندماج و التكامل بين المناطق.
- ✓ يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام نفس المدخلات.
- ✓ تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة و لكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها و مستخدميها، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات و الضرائب المختلفة.
- ✓ تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم و العائلي.

#### 4.3. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، ببساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع ، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية. (يوسف، 2002، ص 27)
- ✓ سهولة التكوين: حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات من قبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق، بالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانات الكبيرة والهائلة. (الغالي، 2009، ص 27)
- ✓ صغر الحجم: مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق. (شلابي، 2010، ص 267)
- ✓ المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكيف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت المناسب مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها. (شلابي، 2010، ص 269)
- ✓ انخفاض رؤوس الأموال: حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين .

✓ **التجديد:** الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدايل الجديدة للمنتج الناتجة عن نهاية دورة حياته.

✓ **أنماط الملكية:** يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة ملكيته، والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

✓ **انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع:** تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو "وفورات التجمع". وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية. (لخلف، 2004، ص 30)

#### 5.3. تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ **انعاش النمو الاقتصادي.**
- ✓ **ادراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي**
- ✓ **تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها**
- ✓ **ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و الاقتصادي و المني و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **تشجيع كل الاعمال الرامية الى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **تحسين اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **الحث على وضع انظمة جبائية قارة و مكيفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **ترقية اطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **تبني سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية تفضل و تشجع الابداع و التجديد و ثقافة التقاؤل**

✓ **تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الادوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها**

✓ **تحسين الاداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

✓ **تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الوطنية بالتيار العالي للمناولة**

✓ **ترقية عمليات الشراكة مع كبار ارباب العمل سواء اكانوا وطنيين ام اجانب**

✓ **تنسيق نشاطات بورصات المناولة و الشراكة الجزائرية فيما بينها**

✓ **تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.**

#### 4. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي

لمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي لابد علينا بتحليل نشاط هذه المؤسسات بمعنى ما هي الأنشطة التي توجه إليها، وهذا على حسب طبيعتها بمعنى مؤسسات صغيرة ومتوسطة معنوية أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة طبيعية، باعتبار أن لكل طبيعة خاص بها.

لا يمكن الحديث عن قطاع صناعي قوي بشكل عام، دون وجود هياكل خلافة لهذه القوة، وهذه الأخيرة لا يمكن أن تؤدي دورها المرجو منها في ظل وجود العراقيل والمشاكل التي تكبح عملها في مجال الصناعة، وعليه ترقية القطاع الصناعي

الجزائري لا يبدأ من خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد ركيزة التنمية الصناعية في الدول المتقدمة، إنما تنطلق من حل جميع المشاكل والمعوقات، سواء كانت مالية اقتصادية، تشريعية، وحتى اجتماعية، وهذا بهدف تفجير طاقات الابداع لدى هذه المؤسسات والرفع من تنافسيتها محليا، وتنافسية الصناعة الوطنية دوليا.

#### 1.4. مجالات أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمارس هذه المشاريع أنشطتها داخل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي سواء الصناعي أم التجاري أو الزراعي أو التجاري أو المقاولات ويمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (حاو شين، بوعينة، بدون سنة نشر، ص 05-08)

#### ✓ مشاريع التنمية الصناعية

يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع أو تجهيز المواد كاملة الصنع وتعبئتها وتغليفها وتوسع أنشطة القطاع الصناعي لتقدم مجالات عديدة لنشاط مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، يمكن توضيحها .

- الصناعات التي تكون مدخلاتها منتشرة في أماكن متعددة، مثال صناعة الألبان والمطاحن، وتقطيع الحجارة والمنتجات الحجرية وأعمال المقاولات، وأية أنشطة تقل فيها عملية نقل المواد وتكاليفها إلى حد كبير جدا نتيجة لقيام الصناعات الصغيرة قريبا في أماكن وجود المواد الخام، وبالتالي يمكن أن ينشأ أكثر من مصنع بحجم صغير في أماكن مختلفة لإنتاج السلعة ذاتها، ويتوطن كل مصنع بالقرب من أماكن وجود المواد الخام أو المدخلات التي يعتمد عليها.

- الصناعات التي تنتج منتجات سريعة التلف (صناعات الألبان ومنتجاتها وصناعات الثلج والخبز والحلويات) لأن هذه المشاريع تعتمد على الإنتاج يوما بيوم للسوق، وتكون فترة التخزين لمنتجاتها محدودة لأنها تنتج لتغطي احتياجات السوق في المنطقة المحلية التي تتوطن فيها. وهذا يبرر أن تكون هذه المشاريع قريبة من أسواق المستهلكين.

- الصناعات ذات المواصفات الخاصة للمستهلكين (منتجات النجارة من أبواب ومنافذ وأثاث وأنواع الطوب وخياطة الملابس..).

- الصناعات التي تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي (مشغولات الذهب والماس والملابس المطرزة وصناعات الفخار والخزف والصيني وصناعات الأواني الزجاجية والمنتجات النحاسية..).

#### ✓ نشاط التعدين: ومنها:

- المشاريع الصغيرة في مجال التعدين (المنجم الفردي الصغير): تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر والملاحات، معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية وتستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند اكتشافها أو تقييمها أو استخراجها أو تجزئتها، عمليات تكنولوجية معقدة، ولا تحتاج إلى آلات ومعدات متقدمة أو باهظة التكاليف.

ومن أهم ميزات هذه المشاريع:

- الاعتماد على نشاط الاستخراج دون غيره من أنشطة التنقيب والاستكشاف.
- لا تستغرق المشاريع التعدينية الصغيرة والمتوسطة فترة طويلة لتنميتها، مما يسمح للقائمين عليها بتحقيق تدفقات مالية سريعة ومن ثم عوائد مالية في أقرب وقت.
- غالبا ما تكون هذه المشاريع حلقة أولى ترتبط بحلقات أخرى للتنقية والتجهيز.
- لا تتطلب الإدارة الفنية والتنظيمية والمالية لهذه المشاريع خبرات عالية ويمكن إعداد العاملين في هذه المجالات خلال فترة زمنية قصيرة كما يمكن تطوير خبرات عمالها سريعا من خلال دورات تدريبية قصيرة على رأس العمل.

- المناجم المتوسطة: تتوضع في المناطق التي تكون فيها الخامات مركزة على سطح الأرض أو في أعماق قريبة... ويتم فيها الإنتاج ضمن مساحات أوسع من تلك التي تتم في المناجم الصغيرة وفيها تتم أنشطة الاستخراج والتقسيم والتجهيز دون الدخول في عمليات تكنولوجية معقدة.
- المناجم الكبيرة: التي تتمتع باستثمارات ضخمة وتحتاج عملياتها إلى تجهيزات فنية عالية الثمن، معقدة تكنولوجيا وتعتمد على إجراء العديد من الأنشطة العملية لتجهيز الخامات وإنتاجها في صورة واحدة أو صور متعددة. وغالبا ما تكون هذه المناجم سلسلة في نشاط إنتاجي واحد يبدأ من الاستكشاف إلى التنقيب والحفر إلى التحليل الكيميائي والتقييم الاقتصادي والفني للخامات إلى استغلال الخامات وتنقيتها وإنتاجها بالصورة المطلوبة للاستخدام المحلي أو التصدير.

#### ✓ مشاريع التنمية الزراعية: وتتمثل في:

- مشاريع الثروة الزراعية: إنتاج الفواكه والخضار أو الحبوب أو المشاتل أو البيوت الزراعية المحمية.
- مشاريع الثروة الحيوانية: كتربية الأبقار أو الأغنام أو الدواجن أو المانحل أو الألبان ومشتقاتها .
- الثروة السمكية: كصيد الأسماك أو إقامة بحيرات صناعية لمزارع الأسماك.
- ✓ مشاريع الخدمات: وتتمثل في الخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية، الترفيهية ، خدمات التدريب، خدمات الصيانة، والتشغيل أو خدمات النظافة وحماية البيئة من التلوث وخدمات النقل والتحميل والتفريغ، خدمات الدعاية والنشر والاعلان أو خدمات الكمبيوتر، الخدمات الاستشارية، إقامة الورش ذات التقنية الحديثة، أو المستودعات والمخازن المبردة لخدمات الغير، أو الأسواق المركزية والمراكز التجارية أو المطاعم المتميزة. كذلك: المطابع والتصوير والآلة الكاتبة والدهان والطلاء وإصلاح السيارات وقطع الغيار وعمليات الصيانة الدورية.
- ✓ نشاط المقاولات: يقصد بالمقاولات اعتياد المتعهد أو المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مناسب لأهمية العمل مثل:

- مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني أو تركيب المباني الجاهزة أو المطارات أو الطرق أو الجسور أو السدود أو الموانئ أو شبكات المياه والمجاري .
- مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء أو شبكات نقل وتوزيع التيار الكهربائي أو الالكترونيات.
- مقاولات المشاريع الميكانيكية لمحطات تحلية المياه أو المصانع.

#### ✓ النشاط التجاري: يعتبر من أهم أنشطة مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ، أهمها مجال التجزئة:

- متاجر عامة: التي تباع سلعا كثيرة متنوعة وهي صغيرة الحجم .
- متاجر الأقسام: متاجر كبيرة تقع غالبا في الأحياء التجارية وفي وسط المدن، وتخصص بمجموعة من مجموعات السلع.
- المتاجر المتخصصة: تتخصص في نوع معين من السلع مثل الأثاث، الأدوات المكتبية، الأطعمة، الحقائق.
- متاجر السوبرماركت: متجر يقدم تشكيلات مختلفة من البضائع والسلع والمواد الغذائية، وتتعامل مع المنتج مباشرة وبها إمكانات كبيرة لتخزين البضائع والمواد الغذائية.
- متاجر الخدمات: التي تعتمد على الثقة والشهرة في تقديم الخدمات التي تعتمد على العمل مثل (التنظيف، الكي، صالونات الحلاقة... إلخ).

#### 2.4. المشاكل التي تواجه تطور القطاع الصناعي في الجزائر

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنويع ورقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، وهو ما يتجلى من خلال: (بوخاري، خليفة، 2018، ص 10-08)



✓ **المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات:** قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج الأمر الذي يستدعي تجديدها أو صيانتها، فأغلبها يعود إلى السبعينات الثمانينات، علاوة على الامتلاك المعنوي لكثير من التجهيزات الإنتاجية نتيجة التقادم التكنولوجي، وهذا بسبب ضعف الاستثمارات التي عرفها القطاع منذ منتصف الثمانينات، أضف إلى ذلك الوضعية المالية الصعبة التي لم تسمح لها بتجديد عتادها بإعتبارها تعاني من تبعية كبيرة نحو الخارج سواء فيما تعلق بمنتجات التجهيز أو مدخلات الإنتاج لكثير من الصناعات.

✓ **المشاكل المتعلقة بالمواد الخام:** تعتمد معظم الصناعات على الموارد الطبيعية، وخاصة الصناعات الاستخراجية فأساسا تعتمد على استخراج الموارد الطبيعية المتوفرة في البلاد، وأيضا صناعة البتر وكيمياويات الجزائرية والتي تعتمد على مقومات طبيعية أهمها المواد الأولية المتمثلة في الغاز الطبيعي والمشتقات النفطية والمتوفرة بأسعار تنافسية، وبالتالي يمكن تحويل هذه الميزة النسبية إلى قدرات تنافسية تسمح لها بالتنافس عالميا.

✓ **مشكل العقارات الصناعية:** يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر، حيث توقفت العديد من المشاريع المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية كلها أعاق نمو القطاع الصناعي في الجزائر.

✓ **مشاكل تتعلق بنقص التمويل:** يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب جهاز مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر هام ورئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما ترتب عليه قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاؤها.

✓ **مشاكل متعلقة بالتسويق:** تعتبر مشاكل التسويق من أبرز المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال تسويق وتصدير المنتجات المصنعة، ومن أهم تلك المعوقات المرتبطة بالتسويق ما يلي:

- صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين وبالنظر إلى وضعية الطلب الحقيقي وقدرة المؤسسات الصناعية على التكيف مع المعطيات الجديدة للسوق بالنسبة إلى تشكيلة المادة التي تصنعها ومع المحيط الجديد للإنتاج.

- المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية ومنتجات الصناعة الأجنبية حيث فتحت السوق الجزائرية على مصراعها للسلع والمنتجات الأجنبية التي تدخل بدون أية قيود زعما أن الجزائر تتبع اقتصاد السوق الحر.

✓ **مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي:** تتمثل فيما يلي:

- عدم كفاءة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية مما يعني زيادة تكلفة الإنتاج أو قد تقام بعيدة عن توافر المواد الأولية. أو تقام بعيدة عن المنافذ البحرية.

- اعتمدت على التكنولوجيا المستوردة ومشروعات تسليم المفاتيح في اليد، كما أن الإنفاق على البحث والتطوير لا يزال ضعيف وبعيدا عن احتياجات الصناعة، أضف إلى ذلك أن نظام التدريب مازال تقليدي أو يعاني من قصور في التنسيق مع احتياجات الصناعة، وعدم خلق رابطة قوية بين الصناعة ومعاهد البحوث والجامعات حتى تساهم في تطوير العمليات الإنتاجية.

✓ **ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية:** ضعف درجة الاندماج ما بين الفروع وكذا التنمية الضعيفة لنشاطات المقاولات من الباطن، إذ نجد تبعية اتجاه الأسواق الخارجية قصد ضمان التمويل بالمدخلات والتجهيزات، كما نجد هناك العديد من العوائق التي تحول دون قيام شبكات وشراكات بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتعاونها فيما بينها، وباستثناءات قليلة، فإن الصناعات الجزائرية مبعثرة جغرافيا وقطاعيا، ومن النادر أن نجد تحيزا

لشركات صغيرة في موقع واحد أو على أساس قطاعي وهناك العديد من المناطق الصناعية في الجزائر، لكن الشركات القائمة في تلك المناطق لا تتعاون فيما بينها، ورغم ذلك فقد يتم أحيانا تجميع عدد صغير من المشاريع قطاعيا في منطقة واحدة، وعنده ينشأ قدر صغير من التعاون بين هذه الشركات إلا أن التنافس هو العامل السائد بين تلك الشركات، والثقة بين مالكي تلك الصناعات ضعيفة نسبيا، وهناك عدد قليل من الاتحادات غير قائمة على أساس قطاعي، والصناعات منعزلة عموما، وتقتصر أسواقها على المنطقة الموجودة فيها، وهي منعزلة أيضا في ما يتعلق بتوافر معلومات على المنافسين والموردين والتكنولوجيا الجديدة وأسواق التصدير، والمشكلة الرئيسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي في الانعزال وليس الحجم.

✓ ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالتنوع: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية.
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية خاصة في القطاع العام.
- الإنتاجية الضعيفة للعمالة.
- الإرتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار.

### 3.4. المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المشاكل والعوائق التي تحد من عملية نشاطها ومن بين هذه

المشاكل ما يلي: (الصعيدي، قاسمي، 2018، ص 68-70)

✓ مشاكل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية: عملت السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول خاصة النامية منها على إهمال أوضاع السياسات الصغيرة والمتوسطة وذلك إذا قارنا الاهتمام الكبير الذي أعطي لإنشاء الكيانات الكبرى، كما أن معظم الدول النامية لم تقم بتقديم أية برامج من أجل توجيه وتنظيم الصناعات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها من الناحية المالية والفنية، وكل هذا يؤثر سلبيا على أنشطة أصحاب هذه المؤسسات.

✓ مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية: من بين المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشكل النقل، حيث تواجه صعوبات في نقل خدماتها الأولية أو منتجاتها النهائية من المصدر إلى السوق بتكاليف مناسبة. كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها في الأرياف والمناطق النائية خاصة تواجه مشكل نقص المياه وخدمات المجاري المائية والطاقة الكهربائية وعدم تواجد الأرضية المناسبة لممارسة أنشطتهم، وهذا ما يؤدي ببعض المؤسسات وفي بعض الأحيان بممارسة طرق غير رسمية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي الاستدانة.

✓ مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكل التخزين نتيجة لعدم وجود أماكن مخصصة لتخزين المواد الأولية والمواد الخام المتعلقة بالمدخلات أو تلك المتعلقة بالمخرجات، كما تواجه أيضا مشكل عدم التسيير الجيد للمخزون من حيث الأجل، الكمية والانتظام الذي يلزم توفر تحكم جيد في الدورة التخزينية هذا يؤدي إلى نقص أو زيادة المخزون وبالتالي تذبذبه مما يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة في العمليات التخزينية بدلا من زيادة استثمارها في العمليات الإنتاجية والتسويقية. كما أن الاختلال في المخزون كنقصه مثلا من شأنه أن يؤدي إلى فقدان ثقة العملاء في هذه المؤسسات والتوجه إلى مؤسسات أخرى واحتمال فقدانهم نهائيا، كما تواجه المؤسسات الصغيرة منافسة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة وحتى المؤسسات الأجنبية.

✓ مشاكل نقص العمالة المدربة: تعمل المؤسسات الكبرى على جذب العمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة كبيرة وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- تتميز المؤسسات الكبيرة في دفع أجور مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على دفع أجور عالية للعمال ما يؤدي بتوجههم إلى طلب فرص العمل في المؤسسات الكبرى.
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فرص ترقية محدودة مقارنة بالمؤسسات العمومية.
- تواجد شبح الفشل ومخاطر التوقف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قلة المكافآت والامتيازات والحوافز في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة

✓ مشكل التمويل والائتمان: إن صعوبة شروط الاقتراض وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التسديد، إضافة إلى طلب ضمانات عينية من قبل البنوك تعتبر من بين أهم العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن البنوك تفضل تمويل أنشطة التجارة الخارجية كالتصدير والاستيراد بدل الأنشطة الإنتاجية باعتبار أن عملية تمويل هذه الأخيرة محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل غياب ضمانات تقوم بتغطية مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بينت دراسة البنك العالمي الخاصة بالدول النامية أن (80%) من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة (100%) وهو ما يؤدي إلى صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي والمالي بفعل شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.

✓ إشكالية العقار: يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجود أرضية مناسبة وهذه من بين العوائق التي تواجهها، حيث أصبح العقار في الجزائر يحد من نشاط المؤسسات الوطنية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، فقد كشفت دراسة للوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم أنه إلى غاية 2001 ومن مجموع (411) قطعة أرض سلمت لتطوير المناطق الصناعية توجد (3233) قطعة أرض غير مسواة قانونيا مقابل تسوية (978) قطعة أرض.

✓ صعوبات جبائية: تعتبر الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على تنشيط التنمية الاقتصادية كالإعفاء الضريبي معقدة مقارنة بتلك المقدمة للكيانات الكبرى، وهذا من شأنه أن يعيق عمل هاته المؤسسات والتوجه بها إلى ما يسمى بالأنشطة الموازية مما يترتب عنه التهرب الضريبي، كما أن ارتفاع الرسوم والضرائب على أنشطة هذه المؤسسات وخاصة في طورها الاستغلالي يؤدي إلى إيقاف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، إضافة إلى وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف إدارة الجمارك التي لم تستطع التكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية.

✓ عدم استقرار النصوص القانونية: إن عدم استقرار النصوص القانونية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من بين العوائق التي تحدها عن العمل لمواكبة التطورات والتغيرات السريعة في التكنولوجيا وعوامل المنافسة المتصاعدة يوما بعد يوم، إضافة إلى طول المدة التي تستغرقها بعض النصوص في معالجة مشكل هذه المؤسسات وتفشي أيضا ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

#### 4.4. استراتيجية الجزائر لتنمية القطاع الصناعي

إن الجزائر وضعت برامج متعددة في ترقية وتنمية الصناعة، وكل هذه البرامج لاقت مصيرا مجهولا يتراوح بين العجز عن الانطلاق فيها، وعن فشلها جملة وتفصيلا، وهذا راجع إلى غياب الرؤية الاستراتيجية بعيدة الأجل في هذا القطاع الاستراتيجي، وقد وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة لتنمية الصناعة، تركز على أربع محاور كبرى تتمثل في: (جغوط، سماش، 2018، ص 157)

- الانتشار القطاعي للصناعة.
- انتشار وتوسع حيز الصناعة.

## - سياسة التطور الصناعي.

إن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تجسد على أرض الواقع دون الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن إقامة مؤسسات كبيرة لتجسيد هذه الاستراتيجية من جهة نفقات الأموال الباهظة، ومن جهة أخرى البعد الزمني بالاعتماد على تلك المؤسسات يدخل الجزائر في دوامة أخرى خاصة في ظل الطرف الراهن (أزمة النفط)، كما أن معدلات تطوير الصناعة تكمن في الابداع الذي تخلقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار التجربة اليابانية والأمريكية في هذا المجال. آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصبة في الجزائر، فهناك قطاعات صناعية يمكن لهذه المؤسسات أن تتبناها على غرار الصناعات الغذائية والبلاستيكية والكيمياويات الزراعية بشكل كلي، وتركيز المؤسسات الكبرى على الصناعات التي تتطلب تكنولوجيا ورؤوس أموال كبيرة جدا مثال ذلك صناعة السيارات والكهرو منزليات...، كما أن اعتماد المقاولات من الباطن على غرار المناولة، ترفع من حركية وتنافسية هذه المؤسسات، بالإضافة الى تنوع أنشطة الصناعة المحلية وتوسيع سلة المنتجات الوطنية.

وعليه فالدولة الجزائرية مجبرة على الاعتماد على هذه الطاقات لإنشاء قطاع صناعي تنافسي، بهدف الى تحقيق الاكتفاء الصناعي المحلي، ثم يرمى الى التصدير ودخول الأسواق العالمية، بالإضافة الى فك جميع القيود في وجه المؤسسات الصناعية على وجه التحديد، وتشجيع الابداع والابتكار في هذه الهياكل الحيوية.

### 5. خاتمة:

تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي، حيث وجدنا أنه وبالرغم من اختلاف الآراء والتوجهات حول وجود تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا المعايير المستعملة في تصنيفها فإن هناك اتفاقا حول أهميتها ودورها الريادي في تنمية القطاع الصناعي، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن عمليتي التصنيع وتحقيق التنمية الاقتصادية عمليتين متلازمتين.

### 1.5. النتائج: بناءً على ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- الاقتصاد الصناعي هو فرع من علم الاقتصاد والذي يتناول المشاكل الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات والصناعات، وعلاقتها مع المجتمع. وهو معروف في الأدبيات الاقتصادية بعدة أسماء مع اختلافات هامشية مثل "اقتصاديات الصناعة"، "الصناعة والتجارة"، "التنظيم الصناعي والسياسي"، "التجارة"، "الأعمال الاقتصادية"... إلخ.
- يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية، وذلك للدور الذي يلعبه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة بمجموعة من الخصائص من بينها: مرونة الإدارة - سهولة التكوين، صغر الحجم، التجديد، أنماط الملكية.. إلخ.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جملة من المشاكل الإدارية والمالية والاقتصادية، التي تكبح بدورها عمل هذه المؤسسات وتمثل عقبات في طريق نموها.
- إن الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وترقية القطاع الصناعي مهم جدا، وذلك من خلال تنوع المنتجات المحلية، وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- حتى تتمكن الجزائر خصوصا والدول المعتمدة في صادراتها على النفط بشكل أساسي عموما من تحسين مركزها التنافسي في مجال الصناعات خارج قطاع النفط لابد من تشجيع البحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصناعية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات والأساليب الإنتاجية الحديثة مع تطويرها محليا، من أجل صنع منتجات تنافسية وبأقل التكاليف.

## 2.5. التوصيات: انطلاقاً من النتائج السابقة، قمنا باقتراح مجموعة من التوصيات، منها:

- ضرورة إنشاء مراكز دراسات وأبحاث متخصصة في مجال القطاع الصناعي من أجل التحسين وتعزيز الثقافة الابتكارية.
- ضرورة تبني الجزائر إستراتيجية ملائمة تتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة من أجل نجاح القطاع الصناعي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية.
- ضرورة إقامة دورات تكوينية تهتم بتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- على الدول التوجه الى إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الصناعي والتقليل من المؤسسات ذات الطابع الخدمي والتجاري نظراً لتشبع الاقتصاد المحلي بهذا القطاع.
- العمل على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في مجال القطاع الصناعي، نظراً للدور الذي تلعبه هذا الأخيرة في دفع عجلة التنمية.

## 6. المراجع المعتمدة:

### المؤلفات:

1. توفيق عبد الرحيم يوسف (2002)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
2. شارلز وجاريت جونز (2001)، الإدارة الإستراتيجية "مدخل متكامل"، ترجمة رفاعي محمد رفاعي ومحمد سيد أحمد عبد المتعال، الجزء الأول، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية.
3. طاهر محسن منصور الغالي (2009)، إدارة واستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن.

### الأطروحات:

4. محمد الناصر مشري (2011)، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تيسة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر.
5. مياح نذير (2010)، السياسات الصناعية في قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1989 – 2008 "الأهداف والأدوات"، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
6. سليم مخضار (2018)، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر.
7. عثمان خلف (2004)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

### المقالات:

8. حمد تيجاني هيشر (2017)، قياس العلاقة الاقتصادية بين النمو الاقتصادي والإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1970/2014: اختبار فرضية كالدور، مجلة دراسات، العدد (30).
9. عبد الرزاق جغوط، كمال سماش (2018)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في تنمية القطاع الصناعي الجزائري (الواقع والآفاق)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد (0)، العدد (0).

10. عمار شلابي (2010)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد (05).
  11. نصيرة قوريش (2008)، أبعاد وتوجهات إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، الجزائر، 04 (05).
  12. نصيرة الصعدي، محمد ميلود قاسمي (2018)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة، الجزائر، 03 (01).
  13. وفاء سلامة، وردة ولهة (2018)، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 13 (01).
  14. عبد القادر طاري، فضيل بلمختار (2017)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية بالجزائر: حالة عينة تجارب بعض الدول، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 20(03).
  15. شريفة العابد برينيس (2013)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة: حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 04 (01).
- المداخلات:
16. حميد بن نينة، سفيان فكارشة (بدون تاريخ نشر)، دور القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة 02، الجزائر.
  17. رتيبة عروب، تسعديت بوسبعين (بدون تاريخ نشر)، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائرية، حقائق وأفاق...، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استثمارية... أم قطيعة، جامعة الجزائر.
  18. سمية بوخاري، أحلام خليفة (06-07 نوفمبر 2018)، واقع القطاع الصناعي في الجزائر - المشاكل والحلول، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي: 06-07.
  19. صالح يوسف درديرة (25-27 جويلية 2005)، دور اتحاد عام غرف التجارة والصناعة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لندوة: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، طرابلس، ليبيا.
  20. جاسر عبد الرزاق النسور (17-18 أبريل 2006)، المنشآت الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.

## النشرات والتقارير:

21. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 11 جانفي 2017.

## مواقع الانترنت:

22. ابتسام حاو شين، سليمة بوعويونة (بدون سنة نشر)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر، الجزائر، متوفرة على الموقع: <https://univ-blida2.dz/seminaireco/wp-content/uploads/sites/24/2018/11/%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9->

[%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%86-](#)

الاطلاع: تاريخ [،%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%A92018.pdf](#)

2020/12/21، على الساعة: 15:00.

## المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات دعمها وتمويلها

### Small and medium enterprises and their support and financing mechanisms

#### دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة نموذجاً

#### Case study: The National Agency for Youth Employment Support, Ouargla Branch, as a model

د/بن مويزة أحمد.

جامعة عمارثليجي الأغواط، الجزائر.

ahmedbenmouiza@yahoo.fr

د/الهلة محمد.

معهد التكنولوجيا بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

[elhellamohamed08@gmail.com](mailto:elhellamohamed08@gmail.com)

#### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مساهمة أجهزة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب باعتبارها أحد أجهزة الدعم الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة: 2015-2020، بالنظر للدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في الرفع من المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال الزيادة في الناتج الوطني الخام والتقليص من حدة ظاهرة البطالة والفقر، ومن النتائج المتوصل إليها نذكر الآتي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص ويساهم في التنمية؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدارس للتكوين باعتبار ذلك يؤدي دوراً هاماً في زيادة عدد أصحاب الأفكار؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتبر أحد الأجهزة التي وضعتها الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة.
- الكلمات المفتاح: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تمويل، وكالة وطنية لدعم وتشغيل الشباب، دعم مالي.

#### Abstract:

This study aimed to highlight the contribution of agencies in financing small and medium enterprises within the framework of the National Agency for Supporting Youth Employment as one of the current support devices for small and medium enterprises during the period: 2015-2020, given the role that these institutions play in raising the economic and social level through The increase in the gross national product and the reduction in the severity of the phenomenon of unemployment and poverty:

- Small and medium enterprises are the primary vehicle through which the private sector is active and contributes to development;
- Small and medium enterprises are considered as schools of training, as this plays an important role in increasing the number of owners of ideas.



## 1. مقدمة:

لقد أخذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم؛ حيث تمثل جزءاً كبيراً من قطاع الإنتاج في مختلف اقتصاديات الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن تطور مثل هذه المشاريع ودعمها وتشجيع إقامتها يعد من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام والدول النامية بشكل خاص؛ حيث أصبحت منذ تسعينيات القرن الماضي البديل الأمثل أمام العديد من الاقتصاديات باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، وهذا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خصائص.

تعد إشكالية التمويل إحدى أكبر عقبات إنشاء ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يواجه أصحابها صعوبة كبيرة في توفير التمويل اللازم سواء لإنشاء المؤسسة أو لاستمرار وتوسيع القدرة الإنتاجية لها، والجزائر من بين الدول التي عرفت السياسة الاقتصادية فيها تحولات عميقة وتغيرات هامة خاصة في هيكل الاقتصاد الوطني؛ مما أدى إلى التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يسهل تمويلها وتوسيع وتنويع النشاطات الممارسة من قبلها.

## - مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم إجابة للتساؤل التالي: ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في دعمها وتمويلها بالمنطقة؟

للإجابة على سؤال الإشكالية الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وفيما يتمثل واقع ومكانة هذا القطاع في الجزائر؟
- ما هي العراقيل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما هي الهياكل والأجهزة التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة؟ وفيما تتمثل صيغ التمويل التي تقترحها على الشباب لتمويل مشاريعهم؟

## - فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- 1- يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية.
  - 2- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وفي مقدمتها التمويل أثناء نشأتها وتطورها.
  - 3- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة.
- أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

- 1 - التعرف على مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- 2 - الوقوف على مستجدات قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 02 - 17 والقوانين الأخرى ذات الصلة؛
- 3 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقليص حدة ظاهرتي الفقر والبطالة.
- 4 - إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الاستثمار بغية تقليص حدة ظاهرتي البطالة والفقر.

#### - أهداف الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بغية تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؛
- 2 - تحديد أهم الصعوبات والعوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إيجاد حلول لها؛
- 3 - التعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كجهاز داعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### - منهج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيس واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في دراسة الجانب التطبيقي.

#### - مرجعية الدراسة:

أثناء القيام بانجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع التالية:

- اعتماد المراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو الأجنبية.
- الاستعانة بشبكة الانترنت بغية الحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

#### - حدود الدراسة:

يتم من خلال هذه الدراسة مكانيا دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة؛ أما زمنيا ستتم دراسة المعطيات المتعلقة بنشاط الوكالة خلال الفترة: 2015-2020.

إن هذا الموضوع ضخم ومتشعب، ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث مبسط، إلا أننا حاولنا تحديد بعض جوانبه الرئيسية وبشكل موجز وواضح؛ حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- 2- الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 3- آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 4- دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.

#### - الجانب النظري:

#### 2 - الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتم التطرق في هذا المحور لكل من مفهوم وأهمية ومعايير وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكانتها ومتطلبات النجاح والعوائق التي تواجهها في ظل الاقتصاد الجزائري.

#### 2 - 1 - ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مفهوم ومعايير، وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### أ - مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنظر للمعايير الموجودة، فالمعايير الكمية تهتم بتصنيف المؤسسات اعتماداً على مجموعة السمات الكمية التي أبرزت الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشاريع مثل: حجم العمالة وقيمة رأس المال رقم الأعمال... الخ، في حين تهتم المعايير النوعية في تصنيف المؤسسات بصورة موضوعية استناداً إلى عناصر التشغيل الرئيسية مثل: نمط الإدارة والملكية والتقنية المستخدمة<sup>(1)</sup>؛ أما التشريع الجزائري فعرفها على أنها: "كل مؤسسة

إنتاج السلع أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما تتوفر على استقلالية بحيث لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>(2)</sup>.

#### ب - معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من أهمها الآتي:  
وضع الاتحاد الأوروبي تصنيف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 والذي كان موضوع توصية لكل الدول الأعضاء؛ بحيث نرى أنه ميز بين مختلف المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال، بالإضافة إلى الحصيلة السنوية، ثم أجريت بعض التعديلات على ذلك حسب المادة الثانية من التوصية في: 2003/05/06 والتي تم تطبيقها ابتداء من: 2005/01/01، وتظهر تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا معطيات الجدول رقم: 1 الموالى<sup>(3)</sup>؛ أما في الجزائر فيوجد تصنيف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توضحه معطيات الجدول رقم: 2 الموالى.

#### ج - خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص يمكن ذكرها مختصرة في الآتي:<sup>(4)</sup>

1 - سهولة الإنشاء والتأسيس: تكمل هذه السهولة في صغر حجمها وقلة حجم التمويل الذي تستوجبه، بالإضافة لسهولة الدراسات التي يجب القيام بها قبل تأسيسها مثل: الجدوى الاقتصادية وسهولة تنفيذ منشأتها وتركيب خطوطها الإنتاجية من آلات ومعدات وبساطة الإجراءات الإدارية... الخ.

2 - سهولة الإدارة: غالبا ما يتم تسيير هذا النوع من المؤسسات من طرف رجل واحد، الذي هو في نفس الوقت مالكا ومسيرها ويقوم بمعظم الوظائف الإدارية من تحديد الأهداف والإستراتيجية والقرارات التكتيكية والتشغيلية؛ مما يؤدي إلى مرونة وسهولة اتخاذ القرارات.

3 - استغلال الطاقة الإنتاجية: عادة ما يتمكن مسيري هذه المؤسسات من استغلال طاقتها الإنتاجية بكفاءة وذلك لعدم تعقد عملياتها الإنتاجية؛ مما يزيد من إمكانية تحقيق الأرباح.

4 - الاعتماد على السوق المحلي: غالبا ما يتركز نشاط مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حيز جغرافي صغير نوعا ما، وهذا ما يساعدهم على اكتساب خبرة ومعرفة معمقة بسلوك الممولين والموردين، والعملاء وأذواقهم وهذا ما يجعلهم قادرين على إشباع حاجياتهم وتلبية طلباتهم الحالية والمستقبلية.

5 - خلق فرص عمل: يعتمد مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تقنيات بسيطة عند القيام بنشاطها، وعدد مرتفع من العمال نسبيا بالمقارنة بمجموع إمكانياتها المالية؛ فهي أداة جيدة للحد من ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

6 - المرونة العالية وسرعة التكيف مع المتغيرات: تتميز هذه المؤسسات في الغالب بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات المؤثرة على وظائفها وسياساتها في كل من الإنتاج والتسويق والتمويل والتزاماتها تجاه المجتمع.

#### د - أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد:

تتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد من عدة جوانب ومن أهمها الآتي:<sup>(5)</sup>

1 - الحد من المشكلات الاجتماعية: يتم ذلك من خلال ما توفره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو لغيره؛ مما يساهم في التقليل من مشكلة البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة إلى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمان.

2 - إشباع رغبات واحتياجات الأفراد: تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إعطاء فرصة للأفراد لإشباع حاجياتهم من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم، وتطبيقاتها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق القوة والسلطة.

3 - زيادة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية: تعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية عن طريق الشعور بالانفراد في اتخاذ القرارات دون سلطة وهمية، والشعور بالحرية في العمل دون شروط، والإحساس بالتملك والسلطة وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المؤسسة والسهر على استمرارية نجاحها.

4 - تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدارس للتكوين: إن التكوين التطبيقي يؤدي دوراً في بروز عدد كبير من أصحاب الأفكار والإبداعات، ونجاعة التكوين الذي تقدمه تكون في غالب الأحيان أحسن من التكوين الرسمي.

5 - مستوى التكنولوجيا: إن مستوى التكنولوجيا التي تستخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس عالياً خاصة في الدول النامية، إلا أنها في حالات كانت تحقق إنتاجية أعلى من المؤسسات الكبيرة ذات التكنولوجيا الحديثة، وعلى ذلك فإن الاهتمام بتنمية هذه المؤسسات من جانب البحث عن تقنيات أقل تكلفة حتى ولو كانت أقل تكنولوجيا، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الإنتاجية.

6 - التكيف مع المحيط: تعني قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع التقلبات التي يشهدها المحيط الذي تنشط فيه، لكسبها القدرة على رد الفعل بالنظر لما تتميز به من درجة عالية بين مستوياتها التنظيمية<sup>(6)</sup>.

## 2 - 2 - مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت زيادة هذا القطاع في السنوات الأخيرة في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني إلى نقص البطالة بتحسين محسوس لمناخ وبيئة أعمال هذا القطاع نتيجة دعم مختلف المؤسسات والهيئات المنجزة لهذا الغرض وحجم القروض والتسهيلات المقدمة؛ فهذه الزيادة المستمرة في القطاع تؤكد نجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال الموكلة إليهم<sup>(7)</sup>؛ ويمكننا توضيح تطور المؤسسات والعمالة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني؛ وإن تطورها في الجزائر اتخذ منحى متزايد وهذا ما يوضحه الجدول رقم: 3 الموالى؛ الذي من خلاله نلاحظ أن أعلى عدد تطور سنة 2020 بمقدار: 1467893؛ مما يعني أن القطاع الخاص حظي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية وهذا بالنظر للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في تنمية الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية في السنوات القادمة؛ والتوجه نحو اقتصاد السوق؛ مما تطلب من الدولة رعاية مثل هذه المؤسسات بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه ظاهرة العولمة العالمية؛ أما فيما يخص المؤسسات العمومية فنجدتها تعرف استقرار نسبي وانخفاض طفيف في عددها يعود لخصوصية مؤسسات القطاع العام؛ أما بخصوص مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم سياسة التشغيل فيمكن توضيحها من خلال معطيات الجدول رقم: 4 الموالى الذي يوضح تطور عدد العمال في المؤسسات الخاصة سواء في عدد الأجراء أو أرباب العمل ب: 1671473 و 1193093 على التوالي لسنة 2020، ما يفسر تناسبا طرديا بين الزيادة في عدد العمال والزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أما المؤسسات العامة فنجدتها تساهم بنسبة ضئيلة جداً في

توفير مناصب الشغل مقارنة مع المؤسسات الخاصة: أما مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فيوضحها الجدول رقم: 5 الموالى الذي من خلاله يتضح لنا أن هذه الأخيرة في الجزائر تساهم بما فيه الكفاية من حيث تزايد عددها حسب الحجم؛ وحسب تزايد وتنوع القطاعات وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أن نسبة المساهمة هذه في تزايد مستمر من سنة لأخرى.

## 2- 3 – متطلبات النجاح والعوائق التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

يمكننا تلخيص المتطلبات والعوائق التي تواجه تطور هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

### أ – متطلبات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

تتمثل أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:<sup>(8)</sup>

- وضع خطة شاملة للمشروع تتضمن ما يكفي من الوقت للتعامل مع صعوبات غير متوقعة في حالة ظهورها؛  
- السيولة الكافية لتمويل المشاريع؛

- سهولة إقامة مشروع مصغر مقارنة بمشروع كبير؛ لأن هذا الأخير يتطلب أموال ضخمة يصعب توفيرها؛

- القدرة على امتلاك رؤية كلية لتفاصيل سير العمل في المؤسسة الصغيرة مقارنة بالمؤسسة الكبيرة؛

- القدرة على جذب عمال أكفاء والمحافظة عليهم من المسيرين في المؤسسات الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

### ب – العوائق التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

توجد عدة عوائق تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر من أهمها الآتي:<sup>(9)</sup>

- 1- عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع المستوردة: أمام ظاهرة الفوضى التي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخ يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسات الجزائرية الصغيرة الناشئة.
- 2- صعوبة التمويل: أغلب المؤسسات تمول حكومياً عن طريق الإقراض البنكي، غير أن هذه الأخيرة تشتت الضمانات مقابل ذلك؛ وأصحاب هذه المؤسسات لا يملكون ذلك بالإضافة لانعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في الميدان.
- 3- معوقات إدارية وتنظيمية وقلة الكفاءات: إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة المعالم.
- 4- مشكلة العقار الصناعي: من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروع علمي؛ مما يتطلب من أغلبهم إلى تحويل مسكنه الشخصي إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك.
- 5- مشاكل العمالة والتسويق: من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نقص اليد العاملة المؤهلة؛ حيث تلجأ هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها والمزايا والفرص الكبيرة للترقية.
- 6- العامل التكنولوجي: انخفاض التكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

## 3 – آليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم التطرق في هذا المحور لكل من ماهية التمويل التقليدي وخصائصه والأجهزة الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى عوائق تمويلها.

## 3 - 1 - ما هية التمويل التقليدي وخصائصه:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مفهوم التمويل وخصائصه بالإضافة إلى مصادره وأهدافه.

## أ - مفهوم وخصائص التمويل:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مفهوم التمويل وخصائصه وفق الآتي:

## 1أ - مفهوم التمويل: توجد عدة تعاريف للتمويل نذكر منها الآتي:

يعرف التمويل على أنه: "انتقال رؤوس الأموال من الفئات ذات الفائض المالي بما فيها المؤسسات والأفراد والبنوك التجارية الذين يتصفون بأن مجموع مداخيلهم يفوق مجموع نفقاتهم وهم يسعون إلى إيجاد أفضل طريقة لتوظيف أموالهم إلى فئات ذات العجز المالي الذين يتصفون بأن مجموع نفقاتهم يفوق مجموع مواردهم الذاتية وهم الطرف الذي يتصف بأنه هو الطرف الذي هو في حاجة إلى التمويل" (10).

ويعرف أيضاً بأنه: "هو اختيار وتوفير احتياجات المؤسسة من الأموال حتى تتمكن من الحصول على متطلباتها المالية سواء كانت هذه الأموال ذاتية أو غير ذاتية." (11)

وعرف عمر حسن التمويل بأنه: "توفير النقود في الوقت الذي نحن في أمس الحاجة إليها، ويوفر إمكانية الأفراد من الاستهلاك بأكثر مما ينتج في فترات معينة من الوقت." (12)

انطلاقاً مما سبق فإنه يمكن القول بأنه رغم تعدد وتنوع التعاريف إلا أنها تصب في منبع واحد ألا وهو كيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 2أ - خصائص التمويل: للتمويل أربعة خصائص يمكن إجمالها ملخصة في الآتي: (13)

- ميعاد الاستحقاق: يميز في هذا الإطار بين نوعين:

1 - أن أموال الاقتراض لها موعد محدد بأجل، وأي تأخر عن الدفع في الوقت سيترتب عنه تشويه سمعة المؤمن.

2 - أموال ملكية ليس لها أجل محدد، بل يحدد أجلها حياة المشروع؛ حيث لا يستطيع المالك استرداد أمواله قبل نهاية عمر المشروع فإذا أراد ذلك فعليه بيع حصته.

- الحق في الدخل: توجد ثلاث مظاهر تميز أموال الملكية عن أموال الاقتراض من حيث الحق في الدخل وهي:

1- نوع التسمية: يعتبر الدخل الذي تحصل عليه أموال الملكية ربحاً؛ أما الذي تحصل عليه أموال الاقتراض فائدة.

2- الأولوية: يتم القيام بتسديد الالتزامات على المؤسسة في اتجاه دائنيها أولاً وبعدها يتم توزيع الأرباح على المالكين.

3- المقدار: إن الفائدة التي تحصل عليها أموال الاقتراض تحدد قيمتها مسبقاً عند عقد الاقتراض؛ ويتأثر هذا المقدار بمقدار الأرباح التي يحققها المشروع وحسب الاتفاق على توزيعها على أصحاب المشروع.

- الحق في الأصول: تتمثل الأصول في الموجودات التي يمتلكها المشروع والتي تنتج عن إدارتها بشكل جيد دخلاً جيداً الذي يهم كل من أصحاب أموال الملكية الذين ينظرون للمشروع بنظرة استثمارية؛ مما يساعد على نمو وازدهار المشروع وتحقيق الربح؛ أما أصحاب أموال الاقتراض فينظرون للدخل الناجم عن التوظيف الجيد للأصول على أنه ملك يهمهم زيادته ومن ثم زيادة حقوقهم.

- السيطرة والإدارة: تعتبر الإدارة حقاً أساسياً لأصحاب الملكية في جميع المشاريع مهما اختلف شكلها القانوني؛ أما الدائنين فليس لهم الحق في الإدارة وإن كان بعضهم يشترطون التدخل فيما يتعلق بالقرض الذي يمنحونه.

## ب - مصادر وأهداف التمويل:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مصادر وأهداف التمويل في الآتي:

### ب1 - مصادر التمويل: يوجد مصدران التمويل هما:

- مصادر التمويل الداخلية: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية نشاطها كغيرها من المؤسسات على مصادر داخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية والتي نجدها تتمثل في الآتي:

1- رأس المال الخاص: يعرف أيضاً بالأموال الخاصة؛ ونجده يتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل: العائلة والأصدقاء، بالإضافة إلى مساهمة الشركاء.

2 - التمويل الذاتي: يعد من أهم مصادر التمويل وأكثرها استعمالاً من طرف المؤسسة بالنظر لما يتميز به من مرونة في تلبية الاحتياجات التمويلية وجاهزيته عند الطلب باعتباره بديلاً تمويلياً أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية<sup>(14)</sup>.

- مصادر التمويل الخارجية: يتجسد هذا النوع في مصادر التمويل التالية:

1- الائتمان التجاري: يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة قصيرة الأجل للسلع التي تتجاوز فيها أو تستخدمها في العملية الصناعية، وتعتمد المنشآت على هذا المصدر في التمويل بدرجة كبيرة من اعتمادها على الائتمان المصرفي<sup>(15)</sup>.

2- الائتمان المصرفي: يتمثل في تلك الثقة التي يولها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفان، ويقوم المقرض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته مقابل فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك<sup>(16)</sup>.

3- التمويل عن طريق البورصة: يكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة؛ ويعتبر المشاركة في رأس المال أو عن طريق التمويل بإصدار السندات عند تمويل بالمديونية طويلة الأجل.

4- التمويل الإيجاري: هو عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر والمستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة مقابل التزام المستأجر بدفع الأقساط.

5- الهيئات والمؤسسات المتخصصة: أحياناً تدخل القروض الممنوحة من طرف الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية والتي لا تهدف لتحقيق الربح وإنما المصلحة العامة<sup>(17)</sup>.

6- قروض طويلة الأجل: إذا كان ما ذكر فيما سبق يخص الأجل القصير، فإن المؤسسات قد تلجأ إلى القيام باستثمارات لأجل طويل؛ مما يتطلب لجوئها للبنوك لطلب قروض طويلة الأجل لتمويل استثماراتها والتي يمكن أن يمتد تمويلها من 7 إلى 20 سنة مثل: الحصول على عقارات كالأراضي والمباني... الخ<sup>(18)</sup>.

ب2 - أهداف التمويل: تؤدي الإدارة المالية دور هام في مختلف الأنشطة الاستثمارية للمؤسسة من حيث الآتي<sup>(19)</sup>:

- توفير الأموال اللازمة للمؤسسة عند الحاجة في الوقت المناسب؛

- متابعة مصادر التمويل واختيار المصدر المناسب بما يتماشى مع سياسة المؤسسة؛

- متابعة سير العمليات الاستثمارية للمؤسسة وتنظيم استخدام الأموال بالشكل المناسب؛

- تسديد الأموال المترتبة على المؤسسة في الموعد المحدد لتفادي المشاكل التي قد تؤدي إلى إفلاسها؛



- تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة؛ وتطوير المستوى المعيشي للأفراد؛ مما يساهم في التقليل من حدة البطالة<sup>(20)</sup>.

### 3 - 2 - الأجهزة الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تطبيقاً للإجراءات القانونية المسجلة في القانون رقم: 01-18 المؤرخ في: 12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم هذه المؤسسات ومرافقتها وترقيتها بهدف تحسين محيط الاستثمار فيها لخلق فرص إضافية لإنشائها بغية إيجاد مناصب شغل جديدة.

#### أ - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم: 96-234 والمرسوم التنفيذي رقم: 296 المؤرخ في: 08/09/1998 والذي يتضمن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويحددها القانون الأساسي والمرسوم المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم: 03 - 288 المؤرخ في: 06/09/2003؛ وقد تم تغيير اسمها يوم الثلاثاء: 15/12/2020 إلى الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية (ANADE)؛ إذ تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ونجدها توضع تحت سلطة رئيس الجمهورية، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، والتي تقدم مساعدات إلى الشباب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين تقل أعمارهم عن 40 سنة؛ ومن مهامها الآتي<sup>(21)</sup>:

- تقديم الاستشارة والدعم للشباب ومرافقتهم في مختلف مراحل المشروع؛
- إبلاغ الشباب ذوي المبادرات بمختلف الإعانات التي تقدم لهم، والامتيازات المختلفة؛
- متابعة المشاريع التي يقوم بها الشباب خلال الإنشاء أو أثناء النشاط أو في حالة التوسع؛
- دعم المؤسسات الصغيرة في مواجهة المصاعب المرتبطة بمحيطها؛
- التكوين الداعم للشباب أصحاب المشاريع.

#### ب - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM):

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة؛ حيث أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في: 22/01/2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، ولم ينطلق نشاط الوكالة إلا في منتصف 2005؛ حيث يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات بالبيت، وتتراوح قيمته هذه القروض ما بين: 50000 و 400000 دج؛ ومن مهامها الآتي<sup>(22)</sup>:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهم؛
- منح السلف بدون فوائد؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.

#### ج - الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

أنشأ هذا الصندوق سنة 1995، مهمته تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية؛ إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا 36 شهر على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد، لا يقتصر دور هذا الجهاز



على التكفل بتعويض ضحايا التسريح والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم وتكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم<sup>(23)</sup>.

#### د - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

أنشئت هذه الوكالة سنة 2001 بموجب الأمر رقم: 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات التي حلت مكان وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار؛ وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامها:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار وهو هيئة يرأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارة مكلفة باستقبال شكاوى المستثمرين والفصل فيها؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 60 يوم إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛ ومراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- الحرص على تنفيذ الاتفاقيات مع المؤسسات (الجمارك، الضرائب... إلخ) فيما يخص قرارات تشجيع الاستثمار.

3 - 3 - عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجد عدة عوائق تحد من تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نذكر بعضها بعجالة في هذا المجال ومنها:<sup>(24)</sup>

- عدم تخفيض نسبة القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة على المستوى الوطني من قبل البنوك التجارية؛
- تعقد إجراءات الحصول على القروض أدى بالعديد منها للموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض؛
- مشكل العقار الذي يعد أساسياً في الحصول على الترخيص لإنشاء مؤسسة صغيرة؛
- نقص الخبرة والكفاءة لدى الإطارات البنكية في إجراء دراسات جدوى للمشاريع المعروضة عليهم؛
- عملية منح القروض تمر بعدة مراحل بيروقراطية؛ مما جعل المستثمرين يحجمون عليها لتجسيد مشاريعهم؛
- المبالغة في المطالبة بالضمانات؛ وصعوبة الحصول على القروض من خلال عزوف البنوك على إقراض المؤسسات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها؛
- البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات التمويل من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إيداعها على مستوى البنوك بالنظر للإجراءات المتبعة خاصة في البلدان النامية؛
- ضعف قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية؛ وعدم قدرتها على اللجوء إلى الأسواق المالية باعتبارها تمثل ميزة تمويلية هامة.

- الجانب التطبيقي:

#### 4 - دراسة ميدانية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ورقلة):

نحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أحد أجهزة الدعم التي وضعت من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة بالجزائر ألا وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة من خلال إطارها العام؛ وشروط الحصول على التمويل والامتيازات من خلالها؛ بالإضافة إلى الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها الفرع، ومراحل الحصول على التمويل وفق الآتي:

4 - 1 - الإطار العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من نشأة وتعريف الوكالة وأهدافها وفق ما يلي:

## أ - نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تعد الوكالة من أهم الأجهزة المسخرة من طرف الدولة لتوفير الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96 - 296 المؤرخ في: 24 ربيع الثاني عام 1417 هـ الموافق لـ: 1996/09/08، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي<sup>(25)</sup>؛ إذ نجدها تحتوي على شبكة مكونة من 52 ملحقة وطنية، وهي تعرف بأنها هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة لجميع نشاطاتها، وللوكالة الحق في إحداث فرع محلي أو جهوي بناء على قرار مجلسها التوجيهي.

## ب - مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب طبقا للمرسوم التنفيذي رقم: 96/296 بالمهام التالية:<sup>(26)</sup>

- دعم وتقديم المشورة للشباب الراغب في العمل وتنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- تقديم أموال وطنية لدعم وتشغيل الشباب وفقا للتشريعات والمراسيم؛
- دفع منحة شهرية تمكن البطال من الاستمرار من تأدية وظائفه بصورة عادية؛
- إعلام الشباب بمختلف المنح المقدمة من الصندوق الوطني لتشغيل الشباب والفوائد الأخرى التي حصلوا عليها؛
- مرافقة الاستثمارات التي يقوم بها الشباب عن طريق ضمان الالتزام بالبنود التي تربطهم بالوكالة؛
- الوكالة الوطنية مسؤولة عن الإتاحة للمتعهدين الشباب جميع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتشريعات التنظيمية المتعلقة بممارسة أنشطتهم؛
- الدخول في اتفاقيات مع أي منظمة أو مؤسسة إدارية عامة هدفها تنفيذ برامج تدريبية للشباب نيابة عن الوكالة.

## ج - أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- تهدف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق عدة أهداف من أهمها ما يلي:<sup>(27)</sup>
- تهدف إلى تشجيع الشباب البطال على إنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة في إنتاج السلع والخدمات؛
- مرافقة أصحاب المشاريع بتقديم مساعدة تقنية؛ والتكفل بالدراسات والاستعانة بالخبرات؛
- تشجيع كل التدبير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب خاصة منها برامج التكوين، والتشغيل، والتوظيف.

## 4 - 2 - شروط الحصول على التمويل والامتيازات المقدمة من طرف الوكالة:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من شروط تمويل الوكالة وامتيازاتها وفق ما يلي:

## أ - شروط الحصول على التمويل من طرف الوكالة:

تتمثل شروط التأهيل من قبل الوكالة الوطنية في الآتي:<sup>(28)</sup>

- أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة؛
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة بالمشروع؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

## ب - مراحل المرافقة:

تتم المرافقة لصاحب المشروع من خلال إتباع الخطوات التالية:<sup>(29)</sup>

فكرة المشروع – استقبال وتوجيه – إعداد المشروع – المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء وتمويل المشاريع – موافقة البنك – تكوين صاحب المشروع – تمويل المشروع – الانطلاق في النشاط – متابعة النشاط.

ويمكن توضيح مراحل المرافقة السابقة من خلال الشكل البياني رقم: 1 الموالى.

4 – 3 – الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

للجهاز ثلاث صيغ للتمويل هي: صيغة التمويل الثلاثي، صيغة التمويل الثنائي، صيغة التمويل الذاتي.

أ – صيغة التمويل الثلاثي:

تتم وفق المراحل التالية:

أ<sub>1</sub> – طريقة التمويل:

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من الشباب المستثمر، والبنك والوكالة؛ ويتكون من: (30)

1 – المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

2 – قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3 – قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100%؛ ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

أ<sub>2</sub> – الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

يتم التمويل وفق هذه الصيغة على أساس المستويين الموالين اللذان يوضحهما الجدول رقم: 6 الموالى.

أ<sub>3</sub> – الإعانات المالية:

تمنح للشباب أصحاب المشاريع ثلاثة قروض إضافية وفق الآتي:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون... إلخ) لإنشاء مكاتب جماعية.

أ<sub>4</sub> – الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية: (31)

1 – في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع نقل الملكية على الاكتسابات العقارية.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

2 – في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات (لمدة: 3 سنوات، أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات للمناطق الجنوب).

- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال (مدة: 3 سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط أو 6 سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي كما يلي:

70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.

50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.

25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

#### ب - صيغة التمويل الثنائي:

يتم التمويل وفق هذه الصيغة من خلال إتباع الخطوات التالية:

##### ب1 - طريقة التمويل:

تشكل التركيبة المالية وفق هذه الصيغة مما يلي:

1 - المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.

2 - قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

##### ب2 - الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

يتم التمويل وفق هذه الصيغة على أساس المستويين الموالين اللذان يوضحهما الجدول رقم: 7 الموال.

##### ب3 - الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية سواء في مرحلة انجاز المشروع أو في مرحلة استغلاله بنفس لطريقة التي سبق ذكرها في التمويل الثلاثي.

#### ج - الهيكل المالي للتمويل الذاتي:

عند إنشاء مؤسسة مصغرة يتم التمويل على أساس الصيغة التي يوضحها الجدول رقم: 8 الموال.

#### د - الإمتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية؛ حيث نجدها نفسها في صيغ التمويل الثلاثي والثنائي والذاتي السالفة الذكر والتي يوضحها الجدول رقم: 9 الموال؛ حيث:

- التمويل الثلاثي: يعد هذا النوع أكثر الصيغ قبولا من طرف الشباب المستثمر نتيجة للأسباب التالية:

1/ المساهمة الشخصية للمستثمر الشاب تكون قليلة بما يعادل: 1% أو 2% على حسب مستوى النشاط.

2/ وجود تخفيض في نسبة فائدة القرض البنكي في صيغة التمويل الثلاثي بنسبة: 100% بالنسبة لكل القطاعات.

3/ وجود إعانات مالية تمنح للشباب أصحاب المشاريع وفق ثلاثة قروض إضافية التي سبق توضيحها عند التطرق لصيغة التمويل الثلاثي.

- التمويل الثاني: وجود انخفاض كبير في عدد الشباب المقدم على الاستثمار وفق هذه الصيغة بالنظر لما يلي:
- 1/ أن المساهمة الكبيرة من الاستثمار تعود لصاحب المشروع وهي: 71% و 72% في كل مستوى على الترتيب.
  - 2/ لا يوجد في هذه الصيغة الإعانات المالية للإيجار وعربة ورشة بالمقارنة مع ما هو موجود في الصيغة السابقة.
- التمويل الذاتي: هذه الصيغة لم يتم الإقدام عليها من طرف الشباب المستثمر في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة نتيجة لطبيعة الصيغة التي مفادها أن الشباب المستثمر ينبغي أن يكون لديه رقم أعمال كبير من أجل تمويل مشروعه بنفسه وهذا غير متوفر؛ وعليه لم يتم الإقدام على هذه الصيغة إلى غاية اليوم بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة.
- أما فيما يخص مساهمة الوكالة في توفير مناصب الشغل خلال فترة الدراسة فنجدتها موضحة من خلال معطيات الجدول رقم: 10 الموالي: الذي من خلاله نلاحظ ما يلي:
- 1/ عدد مناصب الشغل متاحة للجنسين بأعداد متفاوتة.
  - 2/ وجود انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى؛ وهذا راجع لعدم إقبال الشباب على الاستثمار نتيجة ضعف روح المقاولاتية لديهم، وبسبب ارتفاع معدلات الفائدة المطبقة.
  - 3/ ساهمت الوكالة بشكل واضح في التقليل من نسبة البطالة في أوساط الشباب بورقلة من خلال المشاريع الممولة كل على حسب طبيعتها؛ مع العلم أن المؤسسات الإنتاجية قد استوعبت عدد كبير من اليد العاملة مقارنة بالنشاط الخدمي؛ أما فيما يخص تطور الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيتم توضيحها وفق معطيات الجدول رقم: 11 الموالي: الذي من خلاله نلاحظ أن انخفاض الإقدام من طرف الشباب المستثمر على عملية الاستثمار في كل من قطاع الفلاحة والأشغال العمومية بالمقارنة مع قطاع الصناعة والخدمات يعود للأسباب التالية:
  - 1/ قطاع الفلاحة والإشغال العمومية يتطلبان جهد ووقت كبيرين في تحقيق المردودية المطلوبة؛ في حين يعود إقدام الشباب المستثمر على القطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات) لتحقيق الربح السريع.
  - 2/ عدم وجود خبرة وكفاءة في ميادين الفلاحة والأشغال العمومية لدى الشباب المستثمر؛ مما يؤدي بهم إلى عدم الإقدام على الاستثمار في هذه القطاعات دون غيرها.

##### 5 - نقد الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تنص الفرضية على ما يلي:
- " يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من طرف الدولة الجزائرية."
- انطلاقاً مما سبق رأينا بأن الدولة الجزائرية تهتم بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبغية النهوض بهذا القطاع استحدثت العديد من الأجهزة الداعمة لهذا القطاع ومنها: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛ إذ نجد أن هذه الأجهزة تعنى بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المؤسسات، وعليه تقبل الفرضية.
- الفرضية الثانية: تنص الفرضية على ما يلي:
- " تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وفي مقدمتها التمويل أثناء نشأتها وتطورها."

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وفي مقدمتها التمويل الذي يعد الركيزة الأساسية والعصب المحرك لتنمية هذا القطاع والاقتصاد ككل؛ لذلك يتوجب إعداد سياسات تمويل تأخذ في الحسبان كأساس لنقائص واحتياجات وخصائص القطاع؛ وتكون متضمنة لصيغ أو أساليب تمويلية جديدة ذات فعالية في التمويل من جهة ولها القدرة على تعبئة المدخرات من جهة ثانية؛ وعليه تقبل الفرضية.

- الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على ما يلي:

"تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنطقة."

تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة وهذا من خلال مساعدتها للشباب على الاستثمار عن طريق إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة بغية التقليل من حدة البطالة المتفشية في أوساط الشباب سواء خريجي الجامعات أو معاهد التكوين، أو غير الحاملين للشهادات؛ وهذا من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تلائم تكوينهم العلمي والميداني، لتشكل أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم، وعليه فإن هذه الوكالة أولت لها الدولة أهمية بالغة وأصبحت جهاز دعم مثلها مثل أي هيئة داعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ومنه تقبل الفرضية.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية:

- الجدول رقم 1: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا

| تصنيف المؤسسة     | اليد العاملة السنوية | رقم الأعمال السنوي بالأورو | مج الميزانية السنوية بالأورو |
|-------------------|----------------------|----------------------------|------------------------------|
| المؤسسات المتوسطة | أقل من 250 عامل      | من 10 إلى 50 مليون         | أقل من 43 مليون              |
| المؤسسات الصغيرة  | أقل من 50 عامل       | أقل من 10 مليون            | أقل من 10 مليون              |
| المؤسسات المصغرة  | أقل من 10 عامل       | أقل من 2 مليون             | أقل من 2 مليون               |

- المصدر: محمد قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص156

- الجدول رقم 2: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

| تصنيف المؤسسة     | اليد العاملة السنوية | رقم الأعمال السنوي دج    | مج الميزانية السنوية بالدينار الجزائري |
|-------------------|----------------------|--------------------------|----------------------------------------|
| المؤسسات المتوسطة | من 50 إلى 250        | من 200 مليون إلى 2 مليار | من 100 إلى 500 مليون                   |
| المؤسسات الصغيرة  | من 10 إلى 50 عامل    | من 20 إلى 200 مليون      | أقل من 100 مليون                       |
| المؤسسات المصغرة  | أقل من 10 عامل       | أقل من 20 مليون          | أقل من 10 ملايين                       |

- المصدر: عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص19.

- الجدول رقم 3: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة: 2015-2020

| السنوات          | 2015   | 2016   | 2017   | 2018   | 2019   | 2020   |
|------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| طبيعة المؤسسات   |        |        |        |        |        |        |
| المؤسسات المعنية | 537901 | 575906 | 595810 | 628219 | 659573 | 671267 |

|         |         |         |         |         |        |                   |          |
|---------|---------|---------|---------|---------|--------|-------------------|----------|
| 521829  | 243759  | 223195  | 220516  | 211083  | 178994 | المهن الحرة       | المؤسسات |
| 274554  | 268369  | 241494  | 243699  | 235242  | 217142 | المؤسسات الحرفية  | الخاصة   |
| 243     | 244     | 262     | 264     | 390     | 532    | المؤسسات العمومية |          |
| 1467893 | 1171945 | 1093170 | 1060289 | 1022621 | 934569 | المجموع           |          |

- الوحدة: مليون دينار جزائري.

- المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الإجمالية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

- الجدول رقم 4: تطور عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة: 2015-2020

| 2020    | 2019    | 2018    | 2017    | 2016    | 2015    | السنوات<br>نوع المؤسسة |          |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|------------------------|----------|
| 1671473 | 1594614 | 1575003 | 1517990 | 1489443 | 1393256 | الأجراء                | المؤسسات |
| 1193093 | 1107453 | 1093170 | 1060289 | 1022231 | 934037  | أرباب العمل            | الخاصة   |
| 21085   | 22197   | 22073   | 23679   | 29024   | 43727   | المؤسسات العمومية      |          |
| 2885651 | 2724254 | 2690246 | 2601958 | 2540698 | 2371020 | عدد مناصب الشغل        |          |

- الوحدة: مليون دينار جزائري.

- المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الإجمالية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

- الجدول رقم 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم وقطاعات النشاط خلال الفترة: 2015-2020

| 2020    | 2019    | 2018    | 2017    | 2016   | 2015   | السنوات<br>البيان        |         |
|---------|---------|---------|---------|--------|--------|--------------------------|---------|
| 1157599 | 1136787 | 1068027 | 1035891 | 993170 | 907659 | مؤسسات مصغرة             | التوزيع |
| 31027   | 30471   | 21863   | 21202   | 26281  | 24054  | مؤسسات صغيرة             | حسب     |
| 4773    | 4688    | 3280    | 3196    | 3170   | 2855   | مؤسسات متوسطة            | الحجم   |
| 367100  | 614375  | 338266  | 316044  | 302564 | 277379 | قطاع الخدمات             | التوزيع |
| 190170  | 185137  | 182501  | 177727  | 174848 | 168557 | البناء والأشغال العمومية | حسب     |
| 103693  | 99938   | 97803   | 92804   | 89597  | 83701  | الصناعة التحويلية        | قطاع    |
| 7481    | 7168    | 6973    | 6392    | 6130   | 5625   | الزراعة والصيد البحري    | النشاط  |
| 3066    | 2985    | 2938    | 2843    | 2767   | 2639   | خدمات الصناعة            |         |

- المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية الإجمالية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

## - الجدول رقم 6: الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

| المستويات      | قيمة الاستثمار                      | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمات الشخصية | القرض البنكي |
|----------------|-------------------------------------|--------------------------------|-------------------|--------------|
| المستوى الأول  | حتى: 5.000.000 دج                   | %29                            | %1                | %70          |
| المستوى الثاني | من: 5.000.001 دج إلى: 10.000.000 دج | %28                            | %2                | %70          |

- المصدر: صالح مدور، مكلف بالإعلام والاتصال على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/02 (مقابلة شخصية).

## - الجدول رقم 7: الهيكل المالي للتمويل الثنائي

| المستويات      | قيمة الاستثمار                      | القرض بدون فائدة (وكالة أنساج) | المساهمات الشخصية |
|----------------|-------------------------------------|--------------------------------|-------------------|
| المستوى الأول  | حتى: 5.000.000 دج                   | %29                            | %71               |
| المستوى الثاني | من: 5.000.001 دج إلى: 10.000.000 دج | %28                            | %72               |

- المصدر: مبارك طبشي، إطار في التسيير الإداري على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/03 (مقابلة شخصية).

## - الجدول رقم 8: الهيكل المالي للتمويل الذاتي

| قيمة الاستثمار     | المساهمات الشخصية |
|--------------------|-------------------|
| حتى: 10.000.000 دج | %100              |

- المصدر: سفيان قادري، مرافق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/11/28 (مقابلة شخصية).

## - الجدول رقم 9: تطور الحصيلة الإجمالية للتمويل حسب الصيغ الثلاث خلال الفترة: 2015 - 2020

| السنوات         | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | إلى غاية: 2020/12/14 | المجموع |
|-----------------|------|------|------|------|------|----------------------|---------|
| صبيغ التمويل    |      |      |      |      |      |                      |         |
| التمويل الثلاثي | 134  | 41   | 29   | 24   | 38   | 37                   | 303     |
| التمويل الثنائي | 01   | 01   | 01   | 01   | 07   | 01                   | 12      |
| التمويل الذاتي  | 00   | 00   | 00   | 00   | 00   | 00                   | 00      |
| المجموع         | 135  | 42   | 30   | 25   | 45   | 38                   | 315     |

- المصدر: نور الإسلام ميموني، تقني سامي في الإعلام الآلي على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 03/2020/12 (مقابلة شخصية).

## - الجدول رقم 10: مساهمة الوكالة في توفير مناصب الشغل خلال الفترة: 2015 - 2020

|      |      |      |      |      |      |
|------|------|------|------|------|------|
| 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 |
|------|------|------|------|------|------|



| البيان          | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء | رجال | نساء |
|-----------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الملف المالي    | 109  | 26   | 34   | 08   | 20   | 10   | 17   | 08   | 31   | 14   | 25   | 11   |
| عدد مناصب العمل | 272  | 98   | 91   | 20   | 80   | 36   | 68   | 20   | 105  | 35   | 68   | 22   |

- المصدر: خير الدين كبدي، إطار مكون على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/01 (مقابلة شخصية).

- الجدول رقم (11.1): تطور الحصيلة الإجمالية لتمويل المؤسسات الصغيرة حسب القطاعات خلال الفترة: 2015 – 2020

| المجموع | إلى غاية:<br>2020/12/14 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | القطاعات<br>السنوات |
|---------|-------------------------|------|------|------|------|------|---------------------|
| 20      | 00                      | 04   | 01   | 04   | 01   | 10   | الزراعة             |
| 62      | 03                      | 04   | 07   | 08   | 13   | 27   | الصناعة             |
| 69      | 14                      | 09   | 07   | 03   | 10   | 29   | الخدمات             |
| 30      | 02                      | 05   | 06   | 02   | 02   | 13   | الأشغال العمومية    |
| 181     | 19                      | 22   | 18   | 17   | 26   | 79   | المجموع             |

- المصدر: نور الإسلام ميموني، تقني سامي في الإعلام الآلي على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 05/12/2020 (مقابلة شخصية).

## 6 - الخاتمة:

بالنظر للتطورات الأخيرة التي عرفها الاقتصاد العالمي والتي جعلت الجزائر تتوجه من خلالها لانتهاج الاقتصاد الحر بديلاً للاقتصاد الموجه: مما جعلها تطرق باب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة بالنظر للدور الحيوي لهذا القطاع؛ غير أن تمويل هذه المؤسسات يمثل دوماً الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات أو السلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، لذلك أصبحت هذه المشكلة تمثل أحد أهم المحاور الأساسية لسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو الشأن بالنسبة للدول النامية؛ وعلى الرغم من التطور الذي أحدث في وسائل التمويل غير أن هذه الأخيرة لم تستطع بعد الوصول إلى حل المشاكل المطروحة على مستوى تمويل مشاريعها رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة من خلال الهيئات التي أنشأت خصيصاً لتنمية هذا القطاع ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومحاولة إزالة العقبات التي تقف أمام الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ويبقى المخرج لهذا النوع من المشاريع من الناحية التمويلية مرهون باستيعاب الوسائل التمويلية المتاحة بالقدر الذي يسمح لها من المقارنة بين البدائل المعروضة.

## - الاستنتاجات والتوصيات:

نتطرق فيما يأتي لكل من الاستنتاجات والتوصيات في هذه الورقة البحثية باختصار.

## - النتائج النظرية:

من أهم النتائج النظرية نذكر الآتي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منفذا خصباً لتدعيم اقتصاديات الدول عامة والدول النامية بصفة خاصة؛
- تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معوقات تعترض طريقها كصعوبة التمويل ونقص كفاءة أصحاب المشاريع؛
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص ويساهم في التنمية؛
- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في توفير سلع منخفضة السعر لفائدة ذوي المداخيل المنخفضة.

#### - النتائج التطبيقية:

من أهم النتائج التطبيقية نذكر الآتي:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعد أحد الأجهزة التي وضعتها الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة؛
  - تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدارس للتكوين؛ مما يساهم في زيادة عدد أصحاب الأفكار والإبداعات؛
  - تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تسويق الأفكار الإنتاجية للمؤسسات في حالة توفر الإمكانيات لتطبيقها؛
  - تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مشكلة العمالة غير المدربة؛
  - غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توزع على مناطق الشمال بنسبة تفوق 70% مما يؤثر على التنمية الجهوية؛
  - ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في إيجاد مناصب عمل جديدة أدت لتقليص حجم البطالة نسبياً.
- التوصيات:

من خلال الاستنتاجات السابقة نتقدم بالتوصيات التالية:

- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض بغية تقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم المالي؛
- المرافقة الميدانية للمستفيدين في كل مراحل الدعم حتى يتمكنوا من إنجاز مشاريعهم واسترجاع القروض؛
- الاستمرار في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع برامج تتماشى والوضع الاقتصادي للبلاد؛
- الاهتمام بتقديم الدعم للقطاعات المنتجة بمنحها تسهيلات وامتيازات أكبر من قطاع الخدمات؛
- تقديم الإرشاد والتوجيه للراغبين في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تكتيف عدد الأيام الإعلامية والتحسيسية فيما يخص التركيبات المالية والتغيرات التي تطرأ في الإعانات التي تقدمها الأجهزة الداعمة.

#### - قائمة المراجع والإحالات المعتمدة:

- <sup>1</sup> - سمية بوراس، تقييم التمويل المهيكل من طرف الدولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ما ستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 19.
- <sup>2</sup> - عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 18.
- <sup>3</sup> - محمد الصغير قريشي، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 155.
- <sup>4</sup> - محمد رقامي، أثر عقوبات التأخير على التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 27 - 28.
- <sup>5</sup> - بختي هدار، دور معايير السلامة والصحة المهنية في تحسين أداء العاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ما ستر إدارة الأعمال، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 57.
- <sup>6</sup> - ما لكية أحميدة، محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ما ستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009، ص 28.

- 7- جمعة مفاتيح، دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ما ستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 15.
- 8- بختي هدار، مرجع سابق، ص 58 – 59 (بتصرف).
- 9 - مالكية أحميدة، مرجع سابق، ص 34 (بتصرف).
- 10 - محمد رقامي، مرجع سابق، ص 41.
- 11 - مليكة كاملي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الايجاري، مذكرة لبسانيس، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2010، ص 27.
- 12 - صورية قشيدة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (3)، 2012، ص 75.
- 13 - هبة خليقاتي، صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ما ستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص 36 (بتصرف).
- 14 - سمية بوراس، مرجع سابق، ص 22.
- 15 - جمعة مفاتيح، مرجع سابق، ص 22.
- 16 - سمية بوراس، مرجع سابق، ص 23.
- 17 - شريف ربحان، إيمان بمود، بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي بجامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص 4 – 5.
- 18 - جمعة مفاتيح، مرجع سابق، ص 25.
- 19 - مليكة كاملي، مرجع سابق، ص 28.
- 20 - عبد الله خبايا، مرجع سابق، ص 206.
- 21 - صورية قشدة، مرجع سابق، ص 68 - 69.
- 22 - سمية بوراس، مرجع سابق، ص 25 (بتصرف).
- 23 - حايث سي حايث شيراز، دليلا بركان، إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي بجامعة محمد بضياف، المسيلة، الجزائر، 2011، ص 23 (بتصرف).
- 24 - سمية بوراس، مرجع سابق، ص 23 (بتصرف).
- 25 - خير الدين كبدي، اطار مكون على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ملحقة ورقلة، بتاريخ: 2020/12/05 (مقابلة شخصية).
- 26 - بكير أبانو، رئيس مصلحة المتابعة والتحصيل والمنازعات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/07 (مقابلة شخصية).
- 27 - موسى شعال، مرافق رئيسي بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/08 (مقابلة شخصية).
- 28 - محمد السعيد حجاج، رئيس ملحقة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بورقلة، بتاريخ: 2020/12/09 (مقابلة شخصية).
- 29 - نذير دونان، عون استقبال وتوجيه على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ملحقة ورقلة، بتاريخ: 2020/12/10 (مقابلة شخصية).
- 30 - صالح مدور، مكلف بالاعلام والاتصال على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ورقلة، بتاريخ: 2020/12/12 (مقابلة شخصية).
- 31 - [WWW.ansej.org.dz](http://WWW.ansej.org.dz) (18/11/2020) (11<sup>H</sup>:45).

دور التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع صناعة البترول والغاز: إنشاء بنوك إسلامية للطاقة

## The Role of Islamic Finance in Financing Oil and Gas Industry Projects: establishment of Islamic Energy Banks

عصماني عبد القادر<sup>1</sup> بن علقمة مليكة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Osmani Abdelkader

<sup>1</sup> جامعة سطيف 1 (الجزائر)

<sup>2</sup> benalkama Malika

<sup>2</sup> جامعة سطيف 1 (الجزائر)

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مختلف الطرق المتاحة أمام شركات البترول والغاز في مجال تمويل مشاريعها حيث تتطلب هذه الصناعة مستويات عالية من رأس المال والمصاريف التشغيلية، كما أن لإدارة وتمويل المشاريع أهمية كبيرة في هذه الصناعة بالنظر لطبيعة مراحل السلسلة الإنتاجية وتعقدها. وعلى الرغم من التقدم الذي تشهده صناعة التمويل الإسلامي، إلا أن وجودها في قطاع البترول والغاز لا يزال متواضعا إلى حد كبير وسيكون لإنشاء بنوك إسلامية للطاقة الأثر الكبير والواضح.

كلمات مفتاحية: شركات البترول والغاز، تمويل المشاريع، التمويل الإسلامي، بنوك إسلامية للطاقة

تصنيفات JEL: F2,3 G11, G21, L95, Q4

### Abstract:

This study aims to shed light on the various methods available to oil and gas companies in the field of financing their projects, as this industry requires high levels of capital and operational expenses, and project management and financing has great importance in this industry given the nature and complexity of the stages of the production chain

In spite of the progress the Islamic finance industry is witnessing, its presence in the oil and gas sector is still largely modest and it will be to create more large and clear Islamic energy banks.

**Keywords:** Oil and Gas Companies, Project Finance, Islamic Finance, Islamic Energy Banks.

**JEL Classification Codes :** F2,3 G11, G21, L95, Q4

### 1. مقدمة:

تشير التقديرات إلى أن قيمة مشاريع البترول والغاز والبتروكيماويات، التي يجري العمل في تنفيذها أو تلك المخطط لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتجاوز مليارات الدولارات، هذا إلى جانب العديد من المشاريع التي يجري الانتهاء من تطويرها وذلك في ظل استعداد المنطقة لمواجهة الزيادات المتوقعة في الطلب على الطاقة خلال العقدين المقبلين، ومواجهة تأثيرات أزمة وباء كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي.

يدفع التوسع في الطلب على البترول والمنتجات البتروكيماوية عجالات الاستثمار في كامل أنحاء العالم، كما أن التقنيات المتطورة ونمو سكان العالم وزيادة الإنفاق الاستهلاكي كلها عوامل تجتمع لخلق طلب جديد على الطاقة.

كما يبرز في الآونة الأخيرة اهتمام كبير بتطوير موارد نفطية جديدة بالتزامن مع مواصلة المنتجين زيادة القيمة المستمدة من حقول الإنتاج الحالية، سواء البرية أو البحرية، بالإضافة إلى الاستثمار في تطوير كل من البنية التحتية والمنتجات المكررة

وتنوعها لإنتاج مزيد من المنتجات وفتح قنوات جديدة تزيد العوائد المالية خاصة مع مواصلة أسعار النفط انخفاضها، وهنا تبرز أهمية صناعة التمويل الإسلامي كمصدر لا يستهان به في قطاع صناعة البترول والغاز التي تعتبر واحدة من كبريات الصناعات التي يتم الاستثمار فيها على مستوى العالم.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث بالنظر للتغيرات الديناميكية التي تحدث في صناعة قرارات الاستثمار والتمويل في صناعة البترول والغاز على المستوى الإقليمي والدولي، فضلاً عن الشراكات القائمة بين مختلف الشركات العالمية الكبرى على امتداد سلسلة القيمة في القطاع والاستفادة من الفرص التجارية الناشئة التي تخلقها تلك الاستثمارات، خاصة مع بروز التمويل الإسلامي كداعم لهذه الصناعة.

أهداف البحث: تسعى هذه الورقة البحثية لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء على مفهوم صناعة البترول والغاز؛
  - ✓ إبراز أهم مصادر التمويل في صناعة البترول والغاز؛
  - ✓ إبراز أهمية التمويل الإسلامي لصناعة البترول والغاز؛
  - ✓ التعرف على تجربة إنشاء بنوك إسلامية للطاقة، كبنك الطاقة الإسلامي القطري
- منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مراحل صناعة البترول والغاز وإبراز أهمية تمويل المشاريع الكبرى لهذه الصناعة سواء من الناحية التقليدية أو من الناحية الإسلامية.

## 2. مفهوم صناعة البترول والغاز

ينصرف مفهوم صناعة البترول والغاز إلى مجموعة الفعاليات والنشاطات والعمليات الانتاجية المرتبطة باستغلال الثروة البترولية، بدءاً من عمليات الكشف والتحري والتنقيب مروراً بعمليات الاستخراج والنقل حتى وصول سلعة البترول إلى المستهلك النهائي، وتعتبر هذه الصناعة من أهم الصناعات في العالم.

### 1.2 تعريف صناعة البترول والغاز: تعرف صناعة البترول والغاز: على أنها:

- "مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، سواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك إلى منتجات سلعية صالحة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الانسان". (الدوري، 2003، صفحة 6):

- "الصناعة التي تتضمن عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة، فصناعة البترول والغاز تشمل إنتاج البترول والغاز والنقل والتكرير والتسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات البترولية أو "البتروكيماوية" (عبد الرضا، 2011، صفحة 40) :

### 2.2 خصائص صناعة البترول والغاز:

إن لهذه الصناعة عموماً خصائص تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى، من أهمها (عبد الرضا، 2011، صفحة 40):

- تتطلب صناعة البترول والغاز توفير رؤوس أموال ضخمة من أجل استغلال الثروة البترولية بسبب تعدد مراحل صنعها وطبيعتها، حيث أن ضخامة رؤوس الأموال في هذه الصناعة تتباين من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى؛
- تتطلب وسائل ومعدات إنتاج متطورة ومعقدة تكنولوجيا تتسم بسرعة تغير استخدامها، ما يؤدي إلى تغير حجم النفقات بتغير وقت بدء الإنتاج؛

- تتميز صناعة البترول والغاز بالتكامل العمودي، حيث تتداخل مراحل انتاج البترول بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل والمراحل الأخرى، ويمكن تلخيص هذه المراحل في: البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب والاستخراج والإنتاج والتجميع والنقل والتخزين والتقطير والتنقية والتكرير والمنج والتركيب والتصنيع والتوزيع والتسويق؛

- تعتمد بصورة كبيرة على العمل المركب، أي العمل المتطلب مهارات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم مما يؤدي إلى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة البترولية وخاصة المرحلة الأولية (المنبع)، وبالتالي ضخامة حجم النفقات الثابتة؛

- تنسم هذه الصناعة بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم مراحلها الانتاجية وخاصة مرحلة البحث والتنقيب وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري كبير ومرتفع ولفترات زمنية ليست بالقصيرة؛

- يعد البترول مادة ناضبة وغير متجددة ومهاجرة أي أن هذه الصناعة تكون لفترة زمنية محدودة ومعلومة، وعليه فهي تتوقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياطي منها؛

- تتميز بطول فترات الإنتاج مما يزيد من آثار سرعة تغير كل من التكنولوجيا وطبيعة سوق كل عنصر من عناصر الانتاج وطبيعة سوق البترول، واختلاف الملكية أو الاحتكارات وتغير السعات الإنتاجية، وصعوبة حساب تغيرات أسعار صرف العملات المستخدمة في حساب النفقات، واتساع نطاق نشاطها وتوزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول؛

- نتيجة لكون البترول مادة إستراتيجية فإن المنتجين يفضلون الاحتفاظ بحجم نفقات الانتاج في سرية تامة مما يعني لجوء الدارسين والمهتمين بالطاقة إلى التقديرات.

### 3. مراحل صناعة البترول والغاز

تمر صناعة البترول والغاز بالعديد من المراحل، حيث تتواجد خمس مراحل أساسية ومرحلة سادسة مكملتها يمكن دمجها أو فصلها عن المراحل السابقة وهي مرحلة التصنيع البتروكيماوي، ويمكن إدراج جميع مراحل استغلال النشاط الصناعي البترولي تحت مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع ومرحلة المصب.

كما يمكن تقسيم مراحل صناعة البترول والغاز إلى أنشطة أولية وأنشطة متوسطة وأنشطة نهائية، وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 1: أنشطة صناعة البترول والغاز

| النشاط        | الوصف                                                                                                                                                          | الأهمية                                                                                                                                                          |
|---------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أنشطة الصناعة |                                                                                                                                                                |                                                                                                                                                                  |
| الأولية       | التنقيب: مسح المواقع البرية والبحرية<br>لاكتشاف الموارد؛ وحفر آبار<br>استكشافية؛ وتحديد الامكانيات<br>الكامنة في الموقع.<br>الإنتاج: استخراج البترول من الموقع | تحديد كمية البترول الذي ينتجه<br>البلد<br>تتميز بالكثافة الشديدة لرأس المال<br>تنطوي على مخاطر مالية وبيئية<br>وسياسية كبيرة<br>يحتمل أن تولد موارد كبيرة للدولة |
| المتوسطة      | النقل: استعمال الأنابيب أو الناقلات<br>لنقل الموارد داخل وخارج البلد<br>التخزين: تخزين الموارد غير المنقولة                                                    | تتطلب التعاون داخل البلاد وخارج<br>الحدود الوطنية<br>تنطوي على مخاطر بيئية وأمنية                                                                                |
| النهائية      | التكرير: تحويل البترول أو الغاز إلى<br>منتجات نهائية<br>التسويق: بيع المنتجات النهائية                                                                         | يمكن أن تنطوي على مخاطر بيئية<br>كبيرة                                                                                                                           |

المصدر: مركز العمليات الانتقالية الدستورية، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014، ص: 34.

### 1.3 مرحلة المنبع (Amont /up Stream):

تسمى هذه المرحلة أيضا بالمرحلة العليا، وتتضمن ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة البحث والاستكشاف، ومرحلة الحفر والتنقيب، ومرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي. (التنير، 2008، الصفحات 46-47):

- مرحلة البحث والاستكشاف: ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن البترول هي المسح الجيولوجي والمسح الجيوفيزيائي؛
- مرحلة الحفر والتنقيب: تعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن البترول وأكثرها كلفة، وتتفاوت تكلفة التنقيب والعثور على البترول تفاوتاً كبيراً من شركة لأخرى، كما تتفاوت داخل الشركة الواحدة من سنة لأخرى، وحسب حجم الشركة كبرى أو متوسطة أو صغيرة الحجم، وتبعاً للخبرة والتقنية المتقدمة المستخدمة؛
- مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي: تهدف هذه المرحلة إلى استخراج البترول الخام ليكون جاهزاً أو صالحاً للنقل والتصدير والتصنيع... الخ. (مطلق الراوي، 2011، الصفحات 33-34)، تعتمد مرحلة استخراج البترول اعتماداً كاملاً ومباشراً على المرحلتين السابقتين. وتنقسم عمليات الإنتاج والاستخراج في صناعة البترول والغاز إلى عمليات الإنتاج والاستخراج من البر وعمليات الإنتاج والاستخراج من البحر: (Devold, 2013, pp. 7-8)

- إنتاج واستخراج البترول والغاز من البر أو اليابسة (onshore): يمكن استخراج البترول والغاز من باطن الأرض؛
- إنتاج واستخراج البترول والغاز من البحر (offshore): تتم عمليات استغلال واستخراج البترول والغاز من البحر والذي أصبح جزءاً أساسياً من إمدادات الطاقة العالمية، لكنه يتطلب خبرات وتقنيات خاصة مع تكاليف استخراج أكبر؛

### 2.3 مرحلة المصب (Aval/Down Stream):

تأتي هذه مرحلة مباشرة بعد مرحلة المنبع وتسمى أيضاً بالمرحلة الدنيا، وتقوم هذه المرحلة على مجموعة من المراحل المتسلسلة ومتكاملة عمودياً فيما بينها، وهي (التنير، 2008، الصفحات 46-47):

#### 3.3 مرحلة نقل البترول:

تهدف إلى نقل البترول الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه؛

#### 4.3 مرحلة التكرير أو التصفية البترولية: ت

تهدف إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى منتجات بترولية متنوعة أو استخدامه في عمليات تصنيعية أخرى لاحقة متعددة؛

#### 5.3 مرحلة التسويق والتوزيع:

تهدف إلى تسويق وتوزيع البترول بصورته خاماً أو منتجات بترولية إلى مناطق استعماله واستهلاكه على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي؛

#### 6.3 مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:

تهدف إلى تحويل وتصنيع المنتجات البترولية إلى منتجات بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة، وتضم هذه المرحلة عدداً كبيراً وغير محدود من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية.

#### 4. الخيارات الاستثمارية لشركات البترول والغاز

1.4 تتبع شركات البترول والغاز استراتيجيات استثمارية مختلفة وعلى عدة مستويات وهو ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول 2: بناء الاختيار الاستثماري في شركات البترول والغاز

| المستوى | تمكين                                                                                                                               | أمثلة في البترول والغاز                                                                                                                                                                                           |
|---------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الشركات | جانب قانوني وهيكل رأس المال قابل للتكيف<br>ميزانية قوية<br>الولوج لمصادر وأنواع مختلفة لخيارات التمويل<br>حوكمة وأدوات اتخاذ القرار | شراكة محدودة رئيسية ومشاريع مشتركة<br>تنوع في التغطية الجغرافية ومزيج العملاء<br>وهياكل التعاقد<br>رفع مالي منخفض/قدرة اقتراضية عالية<br>التمويل بالسندات وتمويل المشاريع<br>الكبرى وتمويل متوسط المخاطر، الإقراض |
| المحفظة | محفظة مشاريع متوازنة<br>بناء مرونة في مجموعة المواهب<br>تحالفات الرفع لتوسيع وتنويع المحفظة<br>أداء شفاف وأمثل للمحفظة              | أصول متنوعة: جيولوجية وجغرافية<br>وتقنية وأدوار مرحلة الاستحقاق<br>أصول غير مشغلة<br>المشروعات المشتركة والتحالفات<br>التكنولوجية<br>برمجيات اختيار المحفظة المثلى باستخدام<br>تقنيات البرمجة الخطية              |
| المشروع | وضوح طيلة مدة المشروع والتكلفة<br>هيكلية تجارية وتعاقدية مكيفة<br>التحرك المبكر في دورة حياة المشروع قبل تخصيص<br>الأموال           | تكنولوجيا/أدوات إعداد التقارير<br>والتخطيط<br>مراقبة تغير العقود وإدارة المخاطر<br>مشروع التأمين/الفحوصات الطبية                                                                                                  |

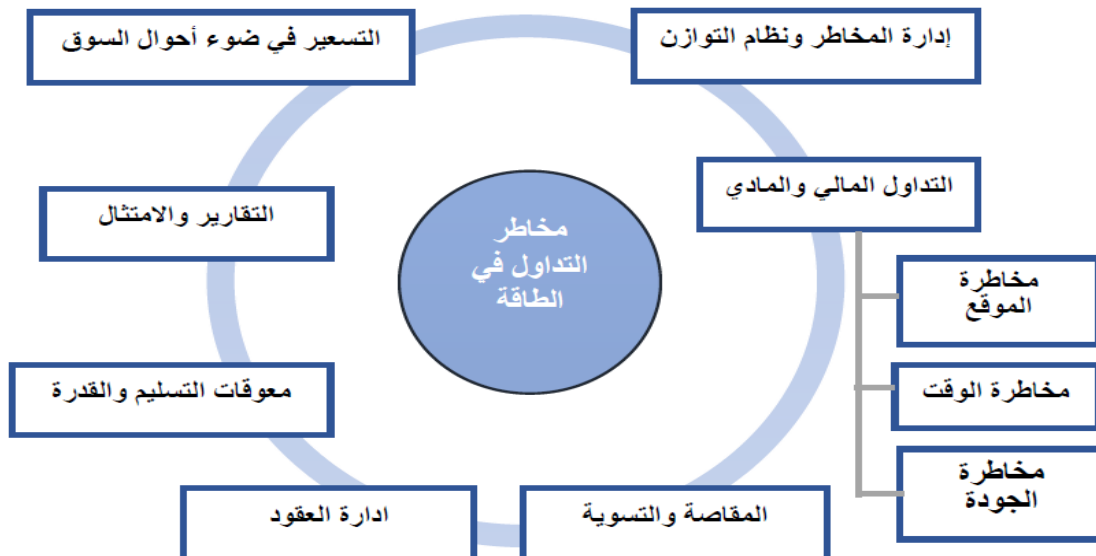
Source: EY Building a better working world (2015), p: 3.

#### 2.4 التداول في الطاقة وإدارة المخاطر (ETRM) Energy Trading & Risk Management

"هو نظام يتضمن صنع القرار التجاري وأداء السوق باستخدام نظام متكامل يوفر تبادل المعطيات بين ردهة التداول والعمليات والعقود والائتمان والوظائف المحاسبية"، فهو نظام يتضمن العديد من المتغيرات والتي تؤثر على الخيارات الاستثمارية. (NAPCO Conference , 2013, p. 23)

ويوضح الشكل الموالي مخاطر التداول في الطاقة:

الشكل 1: مخاطر التداول في الطاقة





**Source:** NAPCO Conference Scottsdale, AZ, CRA Charles River Associates (2013), p: 24.

### 5. مصادر التمويل الرئيسية لقطاع البترول والغاز

في ظل بيئة الطاقة المتقلبة اليوم، تعد مسألة التمويل أمرا في غاية الأهمية والصعوبة في آن واحد، وأصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تتم الإحاطة بأهم مصادر التمويل المتاحة أما أضخم أنواع الصناعات وهي صناعة البترول والغاز. تتنوع مصادر التمويل لهذا القطاع الضخم، وذلك تبعا لتنوع مراحل هذه الصناعة، يمكن أن تكون المراحل الاستكشافية الأولى لمشاريع المنبع، حيث لا يوجد لدى الأطراف ضمانات لخيارات الإنتاج المجدية تجاريا وقتا صعبا بالنسبة لأصحاب الأسهم لجمع التمويل. وعادة ما يكون هناك فارق زمني بين بدء أنشطة الحفر الأولية واسترداد التكاليف من الإنتاج. (International Energy Agency, 2019, pp. 116-117)

1.5 هناك عدد من مصادر التمويل المحتملة لمشاريع التكرير والنهوض والتكامل في قطاعي البترول والغاز، وعادة ما تتبع هذه الأنواع من المشاريع مسار تمويل المشروع متعدد المصادر.

يتم جمع حوالي 300 مليار دولار أمريكي من ديون تمويل المشاريع سنويا عبر العديد من القطاعات كثيفة رأس المال بما في ذلك البترول والغاز والطاقة والبنية التحتية والتعدين وتمثل صناعة البترول والغاز حوالي 30% من سوق تمويل المشاريع العالمي. (Clews, 2016, p. 45)

ويمكن توضيح هذه المصادر من خلال الجدول الموالي:

الجدول 3: أهم مصادر التمويل لصناعة البترول والغاز

| الاستكشاف والتنقيب                                                     | التطوير والإنتاج                | توسيع المحفظة الاستثمارية                                                                                                                 |
|------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الاكتتاب العام                                                         | الإقراض القائم على الاحتياطات   | التدفقات النقدية من العمليات                                                                                                              |
| التمويل عن طريق حقوق الملكية                                           | الاكتتابات العامة الأولية       | القروض المصرفية                                                                                                                           |
| تمويل مضمون من طرف ثالث (مساهمين جدد)                                  | تسهيلات قروض الشركات            | السندات العامة                                                                                                                            |
| المبيعات الآجلة/تسييل المخزون (عن طريق اللجوء للشركات ذات الغرض الخاص) | السندات العامة                  | صناديق الاستثمار وصناديق البنية التحتية                                                                                                   |
| مدفوعات الإنتاج الحجمي                                                 | سندات التجزئة                   | عائدات سحب الاستثمارات                                                                                                                    |
| القروض المعبرية                                                        | تمويل المشاريع                  | شراء تشكيلة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والمهيكلية                                                                                  |
| سندات المشروع                                                          | التوظيف الخاص                   | مبادلات تمويل مشاريع البترول والغاز المهيكلية وهي: "توريق التدفقات المستقبلية" وبرامج الدفع والإنتاج                                      |
| الأسهم الخاصة                                                          | الأوراق المالية القابلة للتحويل | الحجمي المسبق الدفع" والتي تضم هياكل تمويل المشاريع المهيكلية ومصادر الأموال، و"سندات إيرادات إمدادات الغاز ومدفوعات الإنتاج الحجمي" VPP. |
|                                                                        | بنوك التنمية متعددة الأطراف     |                                                                                                                                           |
|                                                                        | تمويل متوسط المخاطر             |                                                                                                                                           |
|                                                                        | Mezzanine finance               |                                                                                                                                           |
|                                                                        | التمويل الاسلامي                |                                                                                                                                           |

زيادة القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية واستحقاق الأعمال

**Source:** Andy Brogan, 2014, p: 2.

تعد الاستثمارات الضمان الحقيقي لشركات البترول والغاز للوفاء بالتزاماتها خصوصا فيما تعلق بالعسر المالي في اتمام المشاريع الانتاجية خصوصا في النشاطات الهامة كنشاطات المنبع والنشاطات الوسيطة.

2.5 بغض النظر عن مسألة الحصول على الأموال لمشاريع صناعة البترول والغاز، إلا أن هناك بعض الاعتبارات الإضافية التي قد تراعيها الأطراف خلال عمر المشروع وتمويله، وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 2: اعتبارات خاصة بتمويل مشاريع البترول والغاز

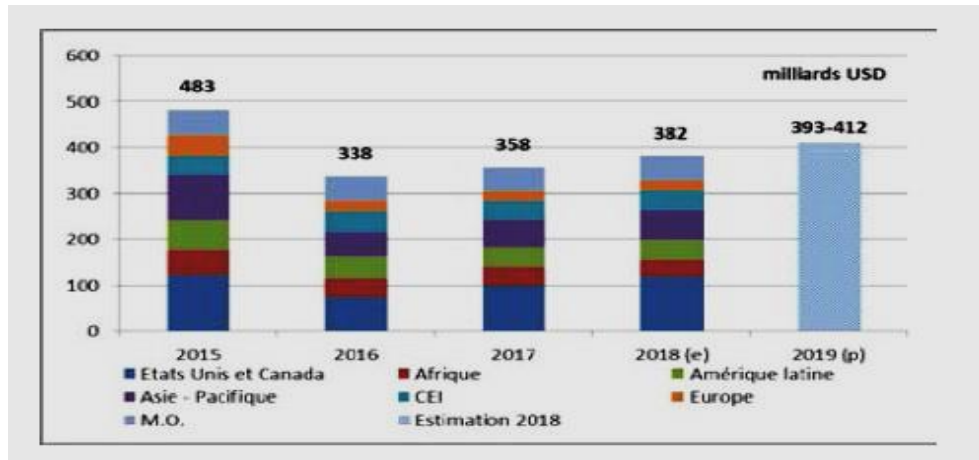
**المصدر: من إعداد الباحثين**

3.5 أثرت الصدمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة Covid-19 بشكل واسع النطاق على الاستثمارات في قطاع الطاقة استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة لوكالة الطاقة الدولية. ويوفر استثمار الطاقة العالمي لعام 2020 التابع لوكالة الطاقة الدولية منظورا فريدا وشاملا حول كيفية إعادة تشكيل تدفقات رؤوس أموال الطاقة بسبب الأزمة، بما في ذلك تقديرات العام الكامل للاستثمار العالمي في الطاقة في عام 2020.

تأتي التأثيرات على الاستثمار في الطاقة في هذا السيناريو من اتجاهين. أولا خفض الإنفاق بسبب انخفاض الطلب الكلي وانخفاض الأرباح، وكان هذا الانخفاض كبيرا بشكل خاص في صناعة البترول، حيث انهارت الأسعار. وثانيا الاضطراب العملي للنشاط الاستثماري بسبب الإغلاق والقيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع. (International Energy Agency, 2020).

يوضح الشكل الموالي حجم الاستثمار في الطاقة خلال الفترة 2015-2019.

الشكل 3: الاستثمار في الطاقة خلال الفترة 2015-2019



Source: International Energy Agency (2019), World Energy Investment

#### 6. التمويل الإسلامي لمشاريع البترول والغاز

لعل من أبرز التحديات لصناعة البترول والغاز هي تباطؤ نمو الطلب على البترول، والتحولت المحتملة في السياسات الأمريكية الداخلية والخارجية والضغط المستمر على الصناعة لمعالجة معضلة تغير المناخ. بالإضافة إلى عدم ثقة أسواق الأسهم في الأسهم المرتبطة بالطاقة وانخفاض مستويات التمويل لمشاريع الغاز الطبيعي. العالم اليوم بحاجة ماسة إلى مستويات كافية من التمويل لمشاريع الغاز الطبيعي والغاز المسال نظراً لأنه سيلعب دور الوقود الانتقالي للحفاظ على ثبات إمدادات الطاقة في مزيج من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على المستوى العالمي. 4- (Szczetnikowicz & Dewar, 2018, pp. 5)

تمثل صناعة التمويل الإسلامي مصدراً مهماً في قطاع صناعة البترول والغاز التي تعتبر واحدة من كبريات الصناعات التي يتم الاستثمار فيها على مستوى العالم. وتقدر الاستثمارات في مجال الصناعات الأولية فقط بأكثر من 4 تريليونات دولار في السنوات الخمس والعشرين المقبلة؛ فيما يتجاوز إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع 16 تريليوناً. (الاقتصادية، 2010) وعلى الرغم من أن تلك الصناعة تحتاج إلى رأس مال ضخم، إلا أن التمويل الإسلامي في هذا القطاع لا يزال معزولاً جغرافياً، وعلى الرغم من عدم توافر أرقام دقيقة إلا أنه من الواضح أن إسهام التمويل المطابق للشريعة في مجال البترول والغاز لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من إجمالي سوق التمويل في المجال بما لا يتناسب وحجم تلك الاستثمارات، ولا تزال أغلبية تلك الاستثمارات تعتمد على التمويل التقليدي. (Al-Ketbi & Nobanee, 2020, pp. 3-4)

تؤدي صناعة التمويل الإسلامي تلعب دوراً داعماً في مشاريع الطاقة في منطقة الخليج العربي، إلا أن هذا الدور يقتصر في الغالب على كونه دوراً تكميلياً لعمليات التمويل التقليدية. وهذا الدور يتركز في المشاريع ذات رؤوس الأموال الضخمة مثل معامل تكرير البترول ومحطات إسالة الغاز ومصانع البتروكيماويات، وقد أسفرت المبادرات التي اتخذت في مجال التمويل الإسلامي للاستثمار في قطاع الطاقة بشكل عام عن أمثلة ناجحة إلا أنها جميعاً محصورة في منطقة الشرق الأوسط ولم تتعد حدود قطاع الصناعات الأولية. (RICHARDSON, 2007, pp. 123-128)

#### 1.6 صيغ التمويل الملائمة لقطاع البترول والغاز

هناك عدة صيغ للتمويل الإسلامي تلائم قطاع البترول والغاز، أول هذه الصيغ هي الإجارة، حيث يمكن توظيف تلك العقود في هذا القطاع. وتعد الإجارة آلية مثالية لتمويل عقود التأجير الضخمة للمعدات الكبيرة المستخدمة في حقول البترول وبصفة خاصة معدات الحفر والمعدات المستخدمة في الحقول البحرية. يوضح الجدول الموالي، كل صيغة واستخداماتها في صناعة البترول والغاز:

الجدول 4. صيغ التمويل الإسلامي واستخداماتها في قطاع البترول والغاز

| الصيغة | استخداماتها                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
|        | تعد الصيغة الإسلامية الأنسب في قطاع البترول والغاز، وبهذه الطريقة تقوم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بشراء الأصول الرأسمالية التي تحتاجها شركات النفط والغاز وإقراضها لهم من خلال عقد تمويل الإيجار، والذي بموجبه يمكن لتلك الشركات الاستفادة من الأصول المؤجرة مقابل دفع مبلغ إيجار ثابت. عقد هبة مستقل فيما يتعلق بأصل رأس المال المستأجر للشركة، وهذا يعتمد على دفع الشركة لمبلغ الإيجار بالكامل وعد الهبة فيما يتعلق بأصل رأس المال المستأجر للشركة بمجرد أن تدفع الشركة مبلغ الإيجار بالكامل الوعد ببيع الأصل المستأجر للشركة بمجرد سداد مبلغ الإيجار بالكامل بالسعر المتفق عليه معها. |

## الاجارة

إعطاء الشركة خيار شراء الأصل المؤجر بسعر السوق بمجرد انتهاء فترة الإيجار، بعد أن دفعت الشركة بالكامل جميع أقساط الإيجار المستحقة خلال تلك الفترة  
منح الشركة الحق في ممارسة خيار امتلاك الأصل المؤجر في أي وقت تشاء: يجوز بيع الأصل المؤجر إلى الشركة في الوقت المناسب بسعر السوق بموجب عقد جديد، أو حسب الاتفاق مع الشركة في وقت البيع على سبيل المثال مشروع Dolphin Gas

يمكن استخدامهما لتمويل مشاريع البترول والغاز الأولية  
تقوم شركات البترول والغاز بالإدارة والتشغيل وتوفير الخبرات اللازمة، وتزيد عليها بتقديم جزء من رأس المال في حالة المشاركة.

المشاركة المنتهية بالتمليك: يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تمويل شركات البترول والغاز من خلال التمويل الجزئي لرأس مال الشركة، وتمول الشركة الجزء الآخر، يحق للشركة عندئذٍ شراء حصة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً لجدول زمني، الحصول على الملكية مع انسحاب البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتخصيص الملكية بالكامل للشركة  
تأسيس وامتلاك أسهم شركات البترول والغاز: تقوم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء أو شراء أسهم في الشركات التي تستثمر في قطاع البترول والغاز.

يمكن للبنوك الإسلامية من خلال تأسيس الشركات أن تمتلك حصة في أسهمها وأن تعرض الجزء المتبقي للاكتتاب العام وهذا ما سيوفر تمويل كبير طويل الأجل.

كما أن موارد هذه البنوك والمؤسسات الأخرى سيتم توجيهها نحو الاستثمار المباشر في قطاع البترول والغاز، في واحد أو أكثر من مراحل الإنتاج والتوزيع. علاوة على ذلك، فإن إنشاء أو شراء أسهم في الشركات ينشط أسواق رأس المال.

## المضاربة والمشاركة

وبذلك تساهم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال تنفيذ المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع ذي الأهمية الحيوية، في تحقيق أهدافها التنموية

توفر صيغة المضاربة لشركات البترول والغاز التمويل النقدي، وبذلك تقدم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التمويل اللازم لها في مرحلة أو أكثر من مراحل الإنتاج والتوزيع

يتفق الطرفان على تقسيم أي ربح قد ينشأ من الاستثمار وفقاً للأسهم المحددة بينهما، والأمر متروك للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لوضع شروط تضمن استخدام تمويلها بشكل صحيح. في حالة حدوث خسائر، فإن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بشكل أساسي بتحملها، شريطة عدم وجود تقصير أو إهمال مثبت من جانب الشركة؛ وفي حالة حدوث خسائر، لن تحصل الشركة على أي شيء على الإطلاق مقابل جهودها مهما كانت.

صناديق استثمار النفط والغاز: في الوقت الذي تقوم فيه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء صناديق استثمارية، فإنها تجمع الأموال من صغار المستثمرين بقدر ما يتم جمعها من اللاعبين الكبار، ثم يتم استثمار هذه الصناديق في قطاع البترول والغاز - في مرحلة أو أكثر من مراحل الإنتاج والتوزيع - إما من خلال الاستثمار المباشر (أي الاستثمار المادي) أو من خلال الاستثمار غير المباشر (أي من خلال الاستثمار في أسهم هذا القطاع).

يتم إصدار الصندوق مقابل أموال المستثمرين على شكل وثائق استثمارية وفقاً لنظام المضاربة المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                         |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------|
| <p>الوسيلة الأشهر لتمويل مشاريع البنية التحتية الضخمة؛ تستخدم هذه الصيغة لتمويل عمليات التكرير وإنشاء مصانع البتروكيماويات وما شابهها؛ تمويل شراء المعدات الضخمة في قطاع الصناعات الأولية مثل المنصات البحرية التي تستخدم في عمليات التنقيب البحري؛ إنشاء الأصول الوسيطة مثل أنابيب نقل النفط والغاز، وأنظمة التجميع، ومنشآت التخزين يمكن للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أن تبرم عقد الإستصناع بينها وبين شركات توزيع البترول والغاز (العميل) بموجبها تلتزم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بتسليم مشتقات البترول بعد التكرير أو الغاز الذي تم معالجتها لشركات التوزيع وفق مواصفات محددة، في تاريخ تسليم محدد وبسعر متفق عليه يدفع على أقساط، ثم تقوم البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بعقد عقد مستقل مع شركات تكرير النفط أو معالجة الغاز يتطلب من الشركة المعنية تصنيع أو إنتاج البضائع بدلاً من العقد الأول، وتسليمها خلال فترة زمنية محددة لها الأسبقية على المدة المنصوص عليها في العقد الأول، وبسعر أقل من السعر الأول بهامش يمثل العائد إلى البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية حسب العقد وبذلك تمكنت "الإستصناع" من إنشاء دائرة مثالية تدمج أولئك الذين لديهم الخبرة مع أولئك الذين لديهم رأس المال. إنها توفر لشركات تكرير النفط أو معالجة الغاز المصروفات الرأسمالية لاحتياجاتها الإنتاجية، بينما تسدد هذا الدين من خلال منتجاتها عن طريق تسليم أي سلع تم الاتفاق عليها للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. علاوة على ذلك، فإن نظام الإستصناع يمكن البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من تحقيق وظيفة وغرض مزدوج في تمويل وتوسيع قاعدة المستفيدين عن طريق تمويل كل من البائع والمشتري.</p> | <p>الإستصناع</p>        |
| <p>بواسطتها يمكن للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تمويل احتياجات السلع للشركات في قطاع البترول والغاز مقابل هامش ربح على السعر الذي تم شراء السلعة من أجله. يتم شراء النفط الخام ثم بيعه للمصافي عن طريق مرابحة، يتم شراء النفط المكرر ثم بيعه لموزعي النفط بالمرابحة. يتم شراء متطلبات شركات النفط والغاز، سواء في شكل أصول ثابتة (تمويل رأس المال) أو في شكل معدات إنتاج وتشغيل (تمويل رأس المال العامل)، عن طريق المرابحة، فيما يتعلق بأي مرحلة قد تكون (استكشاف والحفر أو الاستخراج أو تكرير النفط أو معالجة الغاز أو توزيعه). وبهذه الطريقة توفر المرابحة لشركات النفط والغاز كل ما تحتاجه في شكل أصول ثابتة أو متداولة</p> <p>Malaysia's PETRONAS Oil Company<br/>Turkish PETROL OFISI Company</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>المرابحة</p>         |
| <p>تساهم الصكوك في انتشار واسع لصناعة التمويل الإسلامي، ولا سيما في قطاع البترول والغاز (الصكوك الخضراء)، صكوك تمويل البنى التحتية لصناعة البترول والغاز: صكوك (B.O.T)، (B.O.O.T) (B.R.O.T) الإسلامية تعمل المنشآت الخاصة بقطاع البترول والغاز كأصول أساسية تدعم إصدار الصكوك يستخدم الموارد المالية في أعمال التنقيب أو الإنتاج أو التطوير الصفقات المطابقة للشريعة المدعومة بالأصول الغربية في قطاع البترول والغاز خارج دول الشرق الأوسط تطوير منتجات استثمارية فريدة تختص بقطاع الطاقة.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | <p>الصكوك الإسلامية</p> |

**المصدر:** من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

-Ali Abusalah Elmabrok, Ng Kim-Soon (2014), **Islamic Finance Instruments: Experiences in the Oil and Gas Sector**, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 4, Issue 6, p: 3-5.

- CHRISTOPHER F. RICHARDSON, **Islamic Finance Opportunities in the Oil and Gas Sector: An Introduction to an Emerging Field**, Texas International Law journal, Vol 42, 2007, pp: 119-120.

## 2.6 إنشاء بنك الطاقة الاسلامي

تم الإعلان عن تأسيس البنك في ظل طفرة يشهدها التمويل الإسلامي عالمياً، حيث من المتوقع أن تبلغ أصول قطاع التمويل الإسلامي نحو 3.24 تريليون دولار في العام 2020 ونحو 3.8 تريليون دولار بحلول 2023، وذلك بالتزامن مع نمو الطلب على المصادر المختلفة لمشاريع الطاقة. (euronews, 2019)

وأفاد أن الإعلان عن تأسيس البنك يأتي في ظل الطفرة المتوقعة للتمويل الإسلامي؛ إذ تشير توقعات مؤسسات التمويل الدولية إلى بلوغ أصول القطاع

النجاح الذي تشهده التمويلات الإسلامية حول العالم سيضاعف فرص نجاح بنك الطاقة الإسلامي القطري في تحقيق أهدافه. كما يأتي تأسيس البنك يأتي ضمن استراتيجية قطر لتطوير قطاع الطاقة القطري.

سيضم البنك مستثمرين من كل أنحاء العالم، ليبدأ أعماله برأس مال مصرح قيمته 10 مليار دولار، بدأ العمل خلال الربع الأخير من سنة 2019، برأس مال مدفوع قيمته 2.5 مليار دولار، مبيناً أن المستثمرين اختاروا دولة قطر مقراً رئيسياً للبنك بالنظر إلى الوضع المستقر للقطاعين المالي والمصرفي، وبالنظر إلى التشريعات والقوانين المحفزة والتي ستساهم في إنجاحه.

أ-التعريف بالبنك: بنك الطاقة "مؤسسة استثمارية إسلامية دولية مقرها قطر، تهدف إلى إيجاد تمويل لتمكين مشاريع الطاقة التقليدية والمتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

بنك الطاقة سيعمل كمؤسسة مالية مرخصة من مركز قطر للمال ومقره في الدوحة، ليكون أكبر بنك من نوعه في العالم، بمكاتب تمثيلية في عدد من البلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول العالم. (ياسين، 2019).

ب- خدماته:

سيقدم البنك خدمات استثمارية مصرفية عالمية المستوى في مجالات البترول والغاز والبتروكيماويات وصناعة الطاقة المتجددة، وفقاً لقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

يعتمد في تقديم خدماته على التمويل الإسلامي الذي يوفر فرص تمويل أقل تكلفة وأكثر مرونة، ولا يفرض شروطاً معقدة على المستثمرين.

يمثل بنك الطاقة الأول المزود المثالي لها في تلبية احتياجاتها. وسيقوم البنك كذلك بحصد عوائد ممتازة للمستثمرين من خلال التركيز على مجموعة من مشروعات الصناعات الأساسية والتحويلية والنقل والبتروكيماويات ومحطات توليد الطاقة ومشروعات الماء والطاقة المستقلة.

البنك سوف يضطلع بمشاريع ضخمة بعد دراستها بشكل جيد، لافتاً إلى أن البنك يمتلك هيئة استشارية مهمتها دراسة كل المشاريع المطروحة في الأسواق العالمية، لدراسة كل مشروع على حدة مع دراسة تقلبات أسواق الطاقة والمخاطر المحتملة في السوق

يضم البنك نخبة من الخبراء المتخصصين في مجالي الطاقة والبنوك، لتوفير مجموعة منتجات وخدمات مصرفية تمكن شركات الطاقة من تلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية المتزايدة، خاصة وأنه سيوفر منتجات تنافسية ومبتكرة، وخططاً تمويلية للشركات والمشاريع، بالإضافة إلى خدمات إدارة الأصول.

انضمام أول مصرف إسلامي للطاقة في دولة قطر إلى مركز قطر للمال، يندرج في إطار التزام المركز بتطوير نظام بيئي مالي صلب يتميز بالخدمات ذات المستوى العالمي، كما يتماشى مع الاستراتيجية التي أعلن عنها المركز مؤخراً، والتي تسلط الضوء على القطاع المالي بشكل عام وقطاع التمويل الإسلامي بالتحديد، ولا يأتي هذا فقط محلياً بل أيضاً عالمياً. ما يميز بنك الطاقة القطري أنه يعتمد التمويل الإسلامي الذي يوفر فرص تمويل أقل تكلفة وأكثر مرونة، ولا يفرض شروطاً معقدة على المستثمرين.

يوفر المصرف الجديد فرص تمويل جيدة لمشاريع الطاقة المتجددة مع التوجه إلى الحد من الانبعاثات الحرارية عالمياً. 7. تحليل النتائج.

في ضوء الطبيعة المكثفة لرأس المال لمشاريع البترول والغاز ودرجات المخاطرة المتفاوتة التي يتعرض لها أصحاب المصلحة (تبعاً لمرحلة تطوير المشروع وعملياته)، يحتاج مستثمرو الأسهم عادة إلى مصادر تمويل مختلفة على مدى حياة المشروع. وتشمل خيارات التمويل الرئيسية المستخدمة:

- ✓ مصادر حقوق الملكية وقروض المساهمين واشتراكات الأسهم؛
- ✓ منتجات تمويل الطرف الثالث: قروض الشركات، الإقراض القائم على الاحتياطي، القروض المعبرية، تمويل المشاريع، أسواق رأس المال والتمويل الهجين والتحوط؛
- ✓ مصادر أخرى: التدفق النقدي التشغيلي الحالي أو المستقبلي وجمع الأموال من خلال التصرف في الأصول.
- كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الكبيرة الأخرى، فإن العوامل التي تؤثر تقييم المخاطر لمشروع البترول والغاز، وبالتالي توفر التمويل، تشمل:
- ✓ نوع المشروع وطبيعة المعاملة؛
- ✓ موقع المشروع وما يترتب عليه من اعتبارات سياسية وقانونية وتنظيمية واقتصادية واجتماعية وبيئية؛
- ✓ الجدارة الائتمانية والالتزامات القائمة والحقوق والالتزامات التعاقدية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع والمشاركين، بما في ذلك الجهات الراعية والمتعهدين وموردي المواد الأولية والمنظمين والمقاولين وموردي المرافق والمشغلين (حسب الاقتضاء)؛
- ✓ توفر التغطية التأمينية؛
- ✓ المتطلبات المؤسسية الفردية (على سبيل المثال، مخصصات احتياطي رأس المال) والرغبة في المخاطرة (على سبيل المثال، مخاطر الدولة والمسؤولية البيئية والاجتماعية ومصدر الأموال وأنظمة العقوبات).

## 8. خاتمة:

تعد مشاريع الطاقة هي الأكبر على مستوى العالم وأكثر حيوية، بسبب الطلب المتزايد على منتجاتها من عام إلى آخر. شهدت صناعة البترول والغاز تحولاً عميقاً في السنوات الأخيرة نتيجة التغير السريع في الظروف الجيوسياسية وتنامي المخاوف البيئية واستمرار نمو الطلب العالمي على البترول الخام والغاز الطبيعي والتقلبات الحادة في أسعار المحروقات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في القطاع.

ساهمت ثلاث مجالات رئيسية للنشاط بشكل كبير في نمو صناعة البترول والغاز في السنوات الأخيرة، وهي: البترول والغاز في أعماق البحار والزيوت الثقيلة والمحروقات غير التقليدية؛ حيث يتطلب مثل هذا التطور الحفر والمعدات وخاصة فرق

الحفر المتخصصة وإكمال الآبار المؤهلة، ومرافق معالجة البترول والغاز قبل النقل وخطوط الأنابيب للنقل إلى الأسواق أو المصافي.

تحتاج شركات البترول والغاز كباقي نشاطات الأعمال ذات رأس مال كبير لأخذ قرارات تكتيكية وتشغيلية وإستراتيجية حول أصولها مقابلتها بمواردها واحتياجاتها والمصانع (المباني والتجهيزات) والآبار أو منشآتها.

تدعم صناعة البترول والغاز العديد من الاقتصادات الوطنية من خلال: تزويدها بالطاقة للصناعة والمستهلك النهائي المحلي. تصدير واستيراد المواد الخام والمنتجات المشتقة المصنعة والمكررة. خلق فرص العمل. توليد الإيرادات تعزيز الروابط الحكومية والروابط التجارية توليد الإتاوات والدخل الضريبي.

تتنوع الاستثمارات في شركات البترول والغاز بتنوع أنواعها وأحجامها: فهناك استثمارات مادية كالأصول الثابتة والاستثمارات الموجهة لتوسيع القدرة الانتاجية عن طريق الاستكشاف في مناطق جديدة أو الموجهة لتنمية حقول سبق اكتشافها ولم تتم تنميتها بعد، والاستثمارات المالية خاصة بالفوائض المالية الضخمة التي يتميز بها هذا النوع من الشركات، ووفقا للمكان فهناك استثمارات محلية وأخرى خارجية وحسب التوقيت الزمني لها فهناك استثمارات حالية وأخرى آجلة.

يؤدي التمويل الإسلامي دورا أساسيا في صناعة البترول والغاز بالنظر لتنوع صيغه والتي تناسب مختلف مراحل هذه الصناعة، خاصة وأن شركات البترول والغاز من بين أهم المتعاملين في أسواق رأس المال كمستثمرين، كما يمنحها التمويل الإسلامي فرصة سانحة للمواءمة بين جانبي الأصول والخصوم، وبالتالي بناء نظام إسلامي لإدارة الأصول والخصوم لهذه الشركات التي هي في سعي دائم لإيجاد سياسة استثمارية مرنة تتوافق ومختلف التزامات المالية والإنتاجية، ولعل أهم السياسات الاستثمارية المعتمدة هي سياسات متنوعة تعتمد على عدة أدوات ومنهجيات كنظرية الافتراضية لإدارة محافظها الاستثمارية.

## 9. قائمة المراجع

- 1- Al-Ketbi, A.-Y., & Nobanee, H. (2020, 3 10). *ssrn*. Récupéré sur Islamic Finance and Renewable Energy <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3538658>
- 2- RICHARDSON, C. (2007, 6 4). Islamic Finance Opportunities in the Oil and Gas Sector: An Introduction to an Emerging Field. (T. I. JOURNAL, Éd.) VOL. 42:119, pp. 123-128.
- 3- Szczetnikowicz, S., & Dewar, J. (2018). *Financing options in the oil and gas industry*, Thomson Reuters. Toronto, Canada: Thomson Reuters.
- 4- Devold, H. (2013). *oil and gas production handbook, an introduction to oil and gas production, transport, refining and petrochemical industry*. Zurich, Västerås: ABB Oil and Gas.
- 5- euronews. (2019, 12 9). *euronews*. Récupéré sur Qatar to launch energy-focused Islamic bank with \$10 billion capital: [www.euronews.com/2019/03/19/qatar-to-launch-energy-focused-islamic-bank-with-10-billion-capital/](http://www.euronews.com/2019/03/19/qatar-to-launch-energy-focused-islamic-bank-with-10-billion-capital/) 09/12/2019
- 6- International Energy Agency. (2019). *World Energy Investment*. paris: International Energy Agency.
- 7- NAPCO Conference . (2013). *The State of Enterprise Risk Management for Power Companies*. Boston: Charles River Associates.
- 8- الاقتصادية. (2010, 7 1). الاقتصادية. تم الاسترداد من تمويل النفط والغاز.. القطاع المنسي في صناعة المصرفية الإسلامية: [https://www.aleqt.com/2010/07/01/article\\_414152.html](https://www.aleqt.com/2010/07/01/article_414152.html)



- 9- حنين ياسين. (2019, 3 26). *الخليج أونلاين*. تم الاسترداد من عبر أكبر بنك إسلامي للطاقة.. قطر تقود استثمارات النفط والغاز عالمياً: [alkhaleejonline.net/اقتصاد/عبر-أكبر-بنك-إسلامي-للطاقة-قطر-تقود-استثمارات-النفط-والغاز-عالمياً](http://alkhaleejonline.net/اقتصاد/عبر-أكبر-بنك-إسلامي-للطاقة-قطر-تقود-استثمارات-النفط-والغاز-عالمياً)
- 10- سمير التنير. (2008). *التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم-ماضيا وحاضرا* (المجلد الجزء الثاني). بيروت: دار المنهل اللبناني.
- 11- عبد الخالق مطلق الراوي. (2011). *محاسبة النفط والغاز*. الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- 12- محمد أحمد الدوري. (2003). *مبادئ اقتصاد النفط*. ليبيا: دار شموع الثقافة.
- 13- نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). *اقتصاد النفط*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر في ظل الخصخصة وغياب القوانين المنظمة للقطاع دراسة تحليلية  
للفترة: 2002-2018

The reality of partnership between the public and private sectors in Algeria in the light of  
privatisation and the absence of laws regulating the sector \_ analytical study for the period:  
2002 – 2018

عبد الجبار مختاري<sup>1</sup>، مفتاح غزال<sup>2</sup>

Mokhtari abeldjabar<sup>1</sup>, ghezal meftah<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة عمار ثلجي بالأغواط (الجزائر)

<sup>2</sup>جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

#### ملخص:

نتيجة اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، تسببت أزمة انخفاض أسعار البترول لسنة 1986 بتدني احتياطات الدولة من العملة الصعبة مما أدى إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة، وعدم القدرة على ترشيد النفقات العمومية، وزيادة عبء خدمة الدين الخارجي. ونتيجة لذلك قامت الحكومة الجزائرية بحزمة من الإجراءات لخلق مناخ استثماري يساهم في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وأصدرت العديد من القوانين الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية وصناديق المساهمة، تسيير حسب القانون التجاري. كلمات مفتاحية: القطاع العام، الخصخصة، قانون الخصخصة، الشراكة، واقع الشراكة.

تصنيفات JEL : K11 ، L05 ، L32

#### Abstract:

Algeria's dependence on the hydrocarbon sector led to the 1986 crisis, resulting in a budget deficit, inability to rationalise public spending and an increase in the burden of servicing external debt.

The Algerian government has taken a number of measures to create an encouraging investment climate to encourage domestic and foreign investment. It has issued several economic laws relating to the independence of public institutions and contribution funds, which are governed by commercial law.

**Keywords:** Public Sector, Privatization, Privatization Law, Partnership, Partnership Reality.

**JEL Classification Codes** K11 , L05 , L32

<sup>1</sup>المؤلف المرسل: عبد الجبار مختاري، الإيميل: [Mokhtari\\_abg@yahoo.com](mailto:Mokhtari_abg@yahoo.com)

## 1. مقدمة :

شهدت الجزائر خلال منتصف الثمانينات أزمة كبيرة بسبب انخفاض أسعار البترول، والتي تسببت بعجز كبير في ميزانية الدولة أدت بها إلى اللجوء إلى العالم الخارجي و الاستدانة لتغطيته، مما زاد في حجم المديونية، لكن الإستدانة لم تكن دون مقابل وإنما اشترط الدائنون وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي و نادي باريس، أن تقوم الجزائر بمجموعة من الإصلاحات، تمثلت في برامج التصحيح الهيكلي، والذي تم التخطيط له و متابعته من طرف صندوق النقد الدولي، والذي كانت أهم مظاهره تطبيق سياسة التقشف، ورفع الدولة لدعمها عن الكثير من المؤسسات العمومية والتي أشهرت إفلاسها، وقامت بتسريح عشرات الآلاف من العمال الجزائريين.

أمام هذا الوضع المتأزم تبنت السلطات جملة من الإصلاحات، ركزت في مجملها على سن قوانين تشريعية تنظيمية تخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة الشركات العمومية، حيث فتحت من خلالها المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وسنحاول من خلال هذا البحث إلى إظهار واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص بالجزائر في إطار عملية الخصخصة، من خلال الإشكالية التالية:

ما هو واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في ظل الخصخصة بالجزائر وغياب القوانين المنظمة للقطاع؟

وللإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع سنقوم بطرحه من خلال محورين أساسيين وهما:

### أ. ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص:

1. مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

2. أنواع الشراكات بين القطاع العام والخاص.

3. فوائد ومزايا الشراكة.

### أ. واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر في إطار الخصخصة:

1- الخصخصة في الجزائر.

2- ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

3- واقع الشراكة في الجزائر.

## 2. ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص:

### 1.2 مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص:

طرح الباحثون والهيئات المتخصصة الرسمية مجموعة من التعريفات تهدف في مجملها إلى توضيح مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وسنتطرق إلى أهمها من خلال التالي:

- "يشير مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى التعاون والأنشطة المشتركة بين القطاعين بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى، بحيث تكون الإمكانيات لكلا القطاعين مستخدمة معا وذلك بالطريقة التي تؤدي إلى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل شريك" (صلاح، 2015، صفحة 39)

- "يمكن تعريف الشراكة بأنها تعنى بأوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص، المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية، والمالية، والإدارية، والتنظيمية، والتكنولوجية، والمعرفية على أساس المشاركة، والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة، والمسائلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة، وتحقيق وضع تنافسي أفضل".

- "هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعين العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلاد".

- تعريف اللجنة البريطانية للشراكة بين القطاعين العام والخاص "هي علاقة مشاركة بالمخاطرة بين القطاعي العام والخاص بناء على طموح مشترك من أجل تحقيق هدف مأمول للسياسة العامة للبلد". (الرشيد، 2007، صفحة 4)

### 2.2 أنواع الشراكات بين القطاع العام والخاص:

هناك أنواع من أشكال التعاون في مجال الشراكة بين القطاع العام، والقطاع الخاص والتي يتم إبرامها وفق عقود محددة، والتي سنوضحها من خلال ما يلي: (بن نعمان وبوزيدة، 2016، صفحة 186)

#### أ- عقود الخدمة:

تقدم المؤسسات الخاصة خدمات، بناء على عقود مع الجهة العمومية وتكون هذه العقود لمدة قصيرة، كجمع القمامة، تنظيف الشوارع، بستنة الحدائق العامة، وأبرز أشكال هذه الشراكة هو أن تضع المؤسسة الخاصة موارد مادية وبشرية تحت تصرف الجهة العمومية المتعاقدة بحكم الخبرة في مجال النشاط المتعاقد عليه والذي هو من اختصاص السلطات العمومية وذلك بمقابل مالي.

#### ب- عقود الإدارة:

يكون المتعاقد من القطاع الخاص مسؤولاً عن إدارة الخدمة التي يقوم بتزويدها إلى القطاع العام، ولكن لا تكون مسؤولاً عن الجوانب التمويلية المتعلقة بالعمليات أو الصيانة أو الاستثمار في التسهيلات اللازمة لتوصيل الخدمة، ويحصل المتعامل الخاص على مقابل مرتبط بكفاءة الإدارة، وتتراوح مدة العقد ما بين ثلاث إلى خمس سنوات.

**ج- عقود الإيجار:**

يستأجر المتعاقد الخاص أصول المرفق وكون مسؤولاً عن تكاليف تشغيل وإصلاح وصيانة هذه التجهيزات، كما يمكن أن يكون مسؤولاً عن جمع العوائد من المستفيدين من الخدمة وتحمل المخاطرة الناجمة عن ذلك، ولكنه لا يكون مسؤولاً عن أية استثمارات إضافية قد تلزم لإحلال هذه التجهيزات بأخرى جديدة في حالة اهتلاكها أو عدم صلاحيتها وتراوح مدة العقد ما بين 8 و15 سنة.

**ج- عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T):**

وهي عقود امتياز حيث يُمنح متعامل خاص امتياز تقديم خدمة ما ويتعهد بتمويل وتصميم وبناء التجهيزات اللازمة لتزويد الخدمة وصيانتها وإصلاحها، وعند انتهاء مدة العقد يقوم بتحويل ملكيتها إلى القطاع العام. وبموجب العقد يتم الاتفاق على كيفية تحصيل المتعامل الخاص للعوائد من المستفيدين من الخدمة مقابل استثماراته طويلة مدة العقد التي تكون عادة لمدة طويلة.

**د- شراكة استشارية:**

وهو مستوى الشراكة الأقل درجة وفيه تطلب الهيئة العمومية كالمدينة مثلاً، تطلب المشورة في مجال ما من أشخاص أو مؤسسات، بحكم الخبرة في المجال فتحصل بذلك على معلومات وأفكار لتحسين جودة الخدمات المقدمة. فهذا المستوى من الشراكة تكون سلطة اتخاذ القرار بيد الهيئة العمومية بذلك فإن المؤسسات الخاصة هنا لا تتدخل في اتخاذ القرار إلا عن طريق التأثير والإقناع فقط وليس لها الحق في فرض آراء معينة.

**هـ- شراكة مساهمة:**

هو التزام الشريك بتقديم دعم غالباً ما يكون مالياً في نشاط لا تطلب تدخلاً لشريك بشكل مباشر على مستوى التنفيذ، وعليه لا يلعب الشريك دوراً مباشراً في اتخاذ القرار.

**و- شراكة عملياتية (شراكة وظيفية):**

يتميز هذا الشكل من الشراكة بتقاسم العمل لأكثر من تقاسم سلطة اتخاذ القرار ويتطلب أحياناً تجميع موارد الشركاء، فيتم تنسيق نشاطات الشركاء بتوزيع المهام وتبادل وجهات النظر وبشكل عام فإن هذا النوع من الشراكة يقوم على تقاسم التمويل والإنتاج وبدرجة أقل التخطيط.

**ز- التحالف:**

في هذا الشكل من الشراكة يتقاسم الطرف السلطة اتخاذ القرار وكذا الموارد والجهود المبذولة فيكون لكل طرف نفس سلطة اتخاذ القرار، ويتم تجميع مختلف الموارد من معلومات، موارد مالية، وموارد بشرية لتحقيق الأهداف المطلوبة.

**3.2 فوائد ومزايا الشراكة:**

يمكن حصر فوائد الشراكة المرجوة من هذه خلال هذه الإستراتيجية، في مجموعة من النقاط تهدف إلى تحقيق ما يلي: (دكروري، 2009، الصفحات 10-11)

- توزيع المخاطر الناجمة عن إقامة المشاريع بين أكثر من طرف هم أطراف الشراكة؛
- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من المعرفة والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسماً فيها وتقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذها وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة؛
- تخفيف الوطأة المالية التي يعاني منها القطاع العام وخلق القيمة المضافة التي توفرها المرونة المالية مع تحسين القدرة الإدارية للقطاع العام؛
- إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حده من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم لبعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع الموارد المالية نتيجة تعاون الأطراف فيما بينها؛
- تعزيز مبادئ الإفصاح والمساءلة في كيفية إدارة الموارد؛
- تبني مناهج عمل أكثر إستراتيجية من قبل الشركاء ممثلاً في تزويد أفكار إستراتيجية أفضل، منهج تنسيقي أفضل، وصياغة وتنفيذ أفضل؛
- تولية البعد الاقتصادي اهتماماً أوسع في السياسات ذات العلاقة وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية؛
- التوصل إلى الحلول المرنة التي تستجيب للسياسات التنموية والتطويرية، حيث يسهل الشريك المحلي مواءمة البرامج التي تشملها هذه السياسات لغرض توصلها إلى المشاكل المحددة، والفرص المتاحة لأسواق المعمل؛
- إعطاء الشرعية والمصادقية للمشروع من خلال مشاركة الجماعات؛
- تحقيق النجاح والتوسع في الأعمال من خلال التحفيز والإلهام والنظرة المستقبلية وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها تخلق الحوافز المستحدثة؛
- خلق بيئة عمل ديناميكية للتغيير داخل البيروقراطيات الحكومية المحصنة وتسمح الشراكة للحكومات بتنفيذ التغيير دون التأثير في أعمالها الحقيقية المتعلقة بتطوير السياسة الاجتماعية والتوجه المستقبلي وإدارة تقييم الخدمات؛
- الشراكة هي التي تحمي المستهلكين من إساءة استعمال السلطة الاحتكارية؛
- الشراكة تفتح حيز اقتصادي لدخول ليس فقط الشركات الكبيرة بل أيضاً الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق كانت مستبعدة منها أو غير مستقرة؛
- الشراكة هي التي بإمكانها تشجيع المنافسة والابتكار.

### 3. واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر في إطار الخصوصية:

#### 1.3 الخصوصية في الجزائر:

تمثل الخصخصة مظهرًا هامًا من مظاهر الإنفتاح الإقتصادي، فوجودها وتشجيعها وتسهيل عملها يعتبر من أهم مقومات النظام الاقتصادي الحر. يمكن النظر للخصخصة من زاويتين أساسيتين، الأولى متمثلة في نجاح المؤسسة محل الخصخصة على المستوى الجزئي، والثانية هل يمكن للقطاع الخاص أن يشط في البلد المعني وهو ما يهيمما وسنتطرق إليه من خلال عرض بيئة الجزائر وتحليلها. ن يمكن عرض النصوص القانونية التي أدخلها المشرع الجزائري من خلال المراحل التالية: (محفوظ، 2001، صفحة 152)

أ - المرسوم القانوني رقم 93 \_ 8 المؤرخ في 25 أفريل 1993:

جاء هذا المرسوم كتعديل للقانون رقم 88 \_ 4 وجاء بأحكام جديدة موجهة لمجال التنمية، والتيتعمل على تقليص تدخل الدولة، حيث تم في هذا القانون إلغاء صناديق المساهمة، وتم إعادة تنظيم القطاع الإقتصادي العمومي وإنشاء المؤسسات القابضة، وكذلك تم التطرق في هذا المرسوم لمجال توسيع نشاط المؤسسات العمومية الاقتصادية وإعادة هيكلتها، شمل هذا المرسوم الملكية وتسيير الرأس المال العمومي عن طريق:

- مؤسسات عمومية تابعة للدولة مباشرة أو لأشخاص معنويين آخرين من القطاع الخاص (مثل المؤسسات الصناعية والتجارية، المؤسسات العمومية المحلية، المؤسسات العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري)؛
- شركات رؤوس أموال عمومية، أو مؤسسات عمومية غير مباشرة يتسنى لها إمتلاك الأسهم كلية إثر إلغاء صناديق المساهمة، حيث يكون مصدر تلك الأسهم: الدولة؛ أشخاص معنويين آخرون من القطاع الخاص؛ شركات رؤوس أموال عمومية.

ب- المادة 25 من المرسوم القانوني رقم 94 \_ 8 المؤرخ في 26 ماي 1996:

وحسب هذا المرسوم فقد تم تعريف المؤسسات العمومية الاقتصادية من الناحية القانونية بأنها شركات رؤوس أموال تملك الدولة أو أشخاص معنويين آخرون من القطاع الخاص الأغلبية القصوى من الأسهم أو الحصص الإجتماعية، وفي هذه الحالة تكون الشركة:

- ملكا بنسبة 51% للمساهمين المتمثلين، إما في الدولة أو الأشخاص المعنويين من القطاع العمومي أو شركات الرأس المال العمومي المحض؛

- ملكا بنسبة 49% للمساهمين الخواص، الأشخاص الماديين و / أو المعنويين من القطاع الخاص (وطنيين أو أجانب).

ج- الأمر رقم 59 \_ 22 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995:

ينهي هذا الأمر تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة، ويكمن التعديل الذي أدخله هذا الأمر في تشكيل شركات عمومية قابضة، وهذه الشركات تملك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

د- المراسيم التنفيذية رقم 96 \_ 104 و 96 \_ 105 و 96 \_ 106 المؤرخ في 11 مارس 1996:

وهذه المراسيم الثلاثة على التوالي تتعلق بتسيير ومهام كل من:

- مجلس الخوصصة؛

- لجنة مراقبة عمليات الخوصصة؛

- الهيئة المكلفة بتنفيذ الخوصصة.

هـ- المرسوم رقم 97 \_ 329 المؤرخ في 10 سبتمبر 1997؛

وفي هذا المرسوم تم تحديد شروط المنح أو الإمتيازات الإيجابية النوعية أو المختصة وكذلك لكيفية الدفع بالقسط لأرباح المشترين للمؤسسات العمومية الإقتصادية المخصصة.

و- القانون التشريعي المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية؛

وتشمل عملية الخوصصة حسب هذا القانون ما يلي:

- رؤوس الأموال التجارية التي تحوزها بصفة مباشرة أو غير مباشرة الدولة والأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام، والمؤسسات العمومية الإقتصادية؛

- الأصول التي تحوزها الهيئات والمؤسسات العمومية.

كما يشمل هذا القانون المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لكافة قطاعات النشاط الإقتصادي، ويتولى الوزير المكلف بالخوصصة تنشيط هذا البرنامج وتنفيذ هو متابعته، وفي حالة خوصصة مؤسسة عمومية والتي كانت هذه الأخيرة تضطلع بمهمة الخدمة العمومية فتكفل الدولة بعد خصخصتها بضمان إستمرار الخدمة العمومية، ويمكن للدولة الإستفادة من السهم النوعي ( السهم النوعي هو سهما من رأس المال الشركة التي تنشأ عن طريق خصخصة مؤسسة عمومية اقتصادية و تقيد بحقوق خاصة يحددها القانون الأساسي للشركة و تحتفظ الدولة بواسطتها بحق التدخل من أجل المصلحة الوطنية )، خلال مدة لا تتعدى ثلاث سنوات.

تم بموجبه تأسيس مجلس إستثماري للخوصصة لدى رئيس الحكومة، حيث يقوم هذا الأخير بإقتراح على الحكومة مناهج الخوصصة وإجراءاتها الصناعية للشفافية والحفاظ على مصالح المجموعة الوطنية، ويسهر هذا المجلس على إحترام التكنولوجيات المعتمدة عامة فيما يخص التقويم وعلى أحسن تنفيذ لعمليات الخصخصة.

ومن خلال هذا القانون الجديد سينتفع الأجراء القدماء للمؤسسة العمومية بحق الشفعة في 20 % على الأقصى من الأسهم المعروضة على السوق، وبتخفيض قدره 10 % من سعر البيع.

### 2.3 ميثاق الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر:

كأرضية لبعث وتنويع الاقتصاد يمثل ميثاق شراكة الشركات الموقع عليه بالجزائر العاصمة من قبل الحكومة والاتحاد العام للعمال الجزائريين وأرباب العمل، إطارا يهدف إلى بعث وتنويع الاقتصاد الوطني حسب الوثيقة المتضمنة لهذا الميثاق. (ANDI, 2019).

وقع على الميثاق كل من الوزير الأول السابق أحمد أويحيى عن الحكومة، الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي سعيد وكذا رؤساء منظمات أرباب العمل الموقعين على العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي للنمو.



جرت مراسم التوقيع بحضور عدة وزراء هم على التوالي وزير المالية عبد الرحمان راوية ووزير الطاقة مصطفى قيطوني، وزير الصناعة والمناجم يوسف يوسف، وزير السكن والعمران والمدينة عبد الوحيد تمار، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مراد زمالي، وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغني زعلان والموارد المائية حسين نسيب. كما سجل أيضا حضور الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك عبد المؤمن ولد قدور والرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز محمد عرقاب، إلى جانب رئيس جمعية البنوك والمؤسسات المالية.

وتحدد الوثيقة المتضمنة لهذا الميثاق أساسا الأحكام العامة لشراكة الشركات ومجال تطبيقها والمتدخلين في مسار الشراكة وأسس بروتوكول اتفاق مشاريع الشراكة والحالات الخاصة لعمليات دمج-امتصاص. وبتفاصيل أكثر يحدد الميثاق أيضا الشركاء المحتملين من الشركات وأشكال الشراكة وتمويل عمليات الشراكة وشفافية الإجراءات.

وحرصا منهم على الحفاظ على هذا المكسب ومواجهة الرهانات والتحديات الاقتصادية يلتزم الموقعون من خلال الميثاق المتعلق بشراكة الشركات بتطوير ومرافقة الشراكة بين المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة في كنف الاحترام الصارم لقاعدة 34-66% من جهة، وبين هذه الأخيرة والشركاء الأجانب في كنف الاحترام الصارم لقاعدة 49-51%.

كما يلتزم الموقعون بترقية الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص حول برامج انجاز منشآت قاعدية سواء لتمويلها أو بنائها. إلا أن ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص "وثيقة مرجعية" بحاجة إلى قانون وهو ما أكدده وأوضح الوزير الأول السابق احمد أو يحيى، حيث قال إن ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو "وثيقة توجيهية"، مبرزا أن "الدولة تسيّر بالقوانين". (APS, 2018)

ومن هنا نستنتج أنه لا يوجد قانون بالجزائر ينظم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

### 2.3 واقع الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر:

في هذا الصدد لسنا في إطار تقييم عملية الخوصصة في حد ذاتها وإنما نريد إبراز مدى إمكانية نشاط القطاع الخاص والذي يتم التضييق عليه في الاقتصاد الموجه. إن حرية النشاط الاقتصادي الخاص يمكن أن توفر بيئة اقتصادية مشجعة للاستثمار بصفة فردية، أو عن طريق الشراكة مع المستثمرين المحليين، وسنحاول الوقوف على واقع القطاع الخاص في الجزائر وذلك من خلال الآتي:

الجدول 1: تطور عدد المشاريع ونسبتها وقيمتها من الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة 2002-2015

| السنة | عدد المشاريع | القيمة: مليون دج |
|-------|--------------|------------------|
| 2002  | 495          | 89655            |
| 2003  | 1628         | 396209           |
| 2004  | 876          | 241768           |
| 2005  | 836          | 198839           |

|          |       |         |
|----------|-------|---------|
| 486035   | 2102  | 2006    |
| 664782   | 4257  | 2007    |
| 1327946  | 6538  | 2008    |
| 439577   | 6932  | 2009    |
| 379834   | 5564  | 2010    |
| 1331711  | 5688  | 2011    |
| 754025   | 6077  | 2012    |
| 1861048  | 7991  | 2013    |
| 2192530  | 9904  | 2014    |
| 1743000  | 7950  | 2015    |
| 10372871 | 66838 | المجموع |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

شهد عدد المشاريع في الجزائر تذبذبا خلال مرحلة الدراسة 2002-2015 أين سجل ما مجموعه 66838 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 10372,871 مليار دينار جزائري وهو مبلغ معتبر جدا، وكانت سنة 2014 سجلت أكبر عدد من المشاريع المسجلة والتي بلغت 9904 مشروع بنسبة 21,14 %، في حين سجلت أقلها سنة 2002 بـ 495 مشروع بنسبة 0,74 % من إجمالي الاستثمارات.

كما يبين الجدول لسابق الاتجاه التصاعدي لعدد المشاريع المنجزة خلال فترة الدراسة، أين كانت المشاريع تزداد من سنة لأخرى فيما عدى بعض، الفترات لكن ما لبثت أن استقرت الزيادة خاصة بين سنتي 2010 و2014، لينخفض بشكل لافت 2015، والسبب هو نقص مداخل الدولة بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

إن الجداول الإحصائية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2017 تتكون من المعلومات الحية المبينة أعلاه من سنة 2002 - 2015 من قاعدة بيانات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار منقحة ومصححا في ضوء المشاريع الملغاة، وعليه يكون:

الجدول 2: تطور عدد المشاريع ونسبتها وقيمتها من الإجمالي في الجزائر

خلال الفترة 2002-2019

| السنة     | عدد المشاريع | القيمة: مليون دج |
|-----------|--------------|------------------|
| 2002-2017 | 63235        | 14300664         |
| 2018      | 4125         | 2519831          |
| المجموع   | 67360        | 16820495         |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يتبين لنا من الجدولين رقم (01) ورقم (02) أن عدد المشاريع الملغاة بين 2015 و 2017 هو: 66838 – 63235 = 3603 مشروع. وهو ما نرجعه إلى إفلاس الكثير من المشاريع التي كانت قد نشأت في غالبيتها من خلال مشاريع *ANSE* و *ANGEM*، كما أن المشاريع المسجلة في سنة 2018 والمقدرة ب 4125 مشروع بقيمة 2519831 عرفت ارتفاعا بالرغم من الأزمة المالية التي تعيشها البلاد نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

إلا أن عملية التمويل جاءت على حساب قيمة الدينار الجزائري، حيث عملت الخزينة إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي واستطاعت أن توفر حوالي 4000 مليار دينار جزائري، دون أن يقابلها احتياطي من العملة الصعبة ولا زيادة في الإنتاج الأمر الذي انعكس على المستوى العام للأسعار، والتي عرفت زيادة كبيرة.

الجدول 3: الحالة القانونية للاستثمار بالمشاريع ونسبتها وقيمتها من الإجمالي بالجزائر

| الحالة القانونية | عدد المشاريع | النسبة % | القيمة مليون دج | النسبة % | مناصب الشغل | النسبة % |
|------------------|--------------|----------|-----------------|----------|-------------|----------|
| الخاص            | 66028        | 98.02    | 10290752        | 63.69    | 1188123     | 86.41    |
| العمومي          | 1211         | 1.80     | 4624484         | 28.62    | 135826      | 9.88     |
| المشترك          | 121          | 0.18     | 1241578         | 7.68     | 50965       | 3.7      |
| المجموع          | 67360        | 100      | 16156814        | 100      | 1374914     | 100      |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال بيانات الجدول رقم (03) يتبين لنا ما يلي:

- يمثل الاستثمار الخاص خلال الفترة بين 2002 – 2018 نسبة 98.02% من إجمالي الاستثمارات وهي نسبة تدل على أن الجزائر خطت خطوات كبيرة في مجال الخوصصة، بعد أن كانت تقيد هذا القطاع من خلال نظام مركزي اشتراكي، كما أنه ساهم في تشغيل 1188123 عامل، مساهما بنسبة 86.41%.

- الاستثمار العمومي أصبح يشكل 1.80 % من إجمالي الاستثمارات، بقيمة إجمالية قدرت ب 4624484 دينار جزائري، كما أنه ساهم في تشغيل 135826 عامل، وهي أرقام متواضعة جدا، تدل على تقلص دور الدولة لصالح القطاع الخاص.

- أما فيما يخص الشراكة بين القطاع العام والخاص فكان تواجهه بشكل فعلي بنسبة 0.18%، وبقيمة مالية قدرت ب: 1241578 مليون دينار جزائري، وشغل 50965 عامل، وهي حصة ضعيفة جدا من إجمالي الاستثمارات في الجزائر، من حيث نسبة المساهمة وقيمة المشاريع، وهذا راجع لعدم وضوح الرؤية في هذا القطاع لعدم وجود قوانين منظمة له، وتقييد حرية التملك بنسبة 34% لصالح القطاع العام بنسبة 66%.

#### 4. خاتمة:

تسعى المؤسسات العمومية والخاصة في ظل اقتصاد السوق جاهدة للعمل يميزها عن غير ها سواء من ناحية تقديم السلع المتميزة. ويتحقق لها ذلك بزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج واستغلالها أحسن استغلال، وزيادة حصتها السوقية.

إن توفير بيئة استثمارية ملائمة ومشجعة للاستثمار في مختلف المجالات الاقتصادية، يتطلب توفير قانونية تسمح بحرية إنشاء مؤسسات عامة، خاصة، أو مشتركة بين القطاعين، بشكل يمنحها وفق رؤية القائمين على تسييرها من التخصص وتقسيم العمل لتقليل التكاليف وتخفيف المنافسة في ما يخص التمويل بالمواد الأولية وكذا تنظيم عملية التسويق وتبادل المعلومات والخبرات الواجب توفرها لزيادة تنافسية المؤسسات لتوفير السلع والخدمات من جهة، وتحسين فرص التصدير من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي إلى الوصول لتنمية اقتصادية واجتماعية والتخلص من مشكل البطالة. وعليه وبناء على ما سبق نقدم جملة من التوصيات، نرى من خلالها أداة لمواكبة حرية قيام مؤسسات تتبنى أي شكل تراه مناسباً لطبيعة عملها، لمواكبة التسارع في وتيرة المنافسة العالمية وهي:

- توفير البيئة التشريعية والقانونية والتنظيمية اللازمة لإنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يجب أن تكون مرنة وتتجاوب مع مختلف التغيرات التي تطرأ على البيئة التي تعمل بها المؤسسة؛

- التخفيف من عبئ الضرائب بشكل يحفزها على زيادة نشاطها وإظهار مركزها المالي بشكل شفاف يساعدها على طلب التمويل من خلال مختلف البدائل المتعلقة بسوق رأس المال أو البنوك؛

- الاستفادة من التجارب الناجحة للبلدان، وإشراك الجامعة ومخابر البحث في تدعيم عملية الشراكة؛

- تثمين اليد العاملة المتخصصة، والمعارف ومحاولة توثيقها؛

- العمل على تنمية الموارد البشرية والتدريب وتشجيع الابتكار في هذا المجال؛

- تنظيم عملية التسويق وتبادل المعلومات والخبرات الواجب توفرها لزيادة تنافسية المؤسسات لتوفير السلع والخدمات، بشكل يؤهل المؤسسات لدخول المنافسة على المستوى الدولي.

## 5. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- الرشيد، ع. م. (2007). *إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: المفاهيم، النماذج، التطبيقات ط2*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- دكروري، م. م. (2009). *دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية*. مصر: وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة العامة للبحوث، إدارة بحوث التمويل.

### الأطروحات:

- صلاح، م. (2015). *دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية*. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الشلف. الجزائر.
- محفوظ، م. (2001). *التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص: حالة الجزائر*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر. الجزائر.

### المقالات:

- بن نعمان وبوزيدة، ح. و. (2016). *دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية*. جامعة الوادي: مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية مجلد 2- العدد 9. الصفحات: 181-192.

### مواقع الانترنت:

- ANDI. (2019, 02 08). <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relevance-et-la-diversification-de-l-economie>. Récupéré sur <http://www.andi.dz>
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1457-charte-sur-le-partenariat-societaire-une-plateforme-pour-la-relevance-et-la-diversification-de-l-economie> 18:10 08/02/2019.
- APS. (2018, 01 20). [www.aps.dz/ar/economie](http://www.aps.dz/ar/economie). Récupéré sur [www.aps.dz](http://www.aps.dz/ar/economie/52320-2018-01-20-11-17-49): <http://www.aps.dz/ar/economie/52320-2018-01-20-11-17-49>
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015> 25/09/2015 22:00 pm.
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018> 25/02/201 9 22:00 pm.

## قراءة تشخيصية لواقع القطاع الصناعي في الجزائر

### Diagnostic reading of the reality of the industrial sector in Algeria

يحياوي عبد الحفيظ<sup>1</sup>، عيسات فطيمة الزهرة<sup>2\*</sup>

Yahiaoui Abd Elhafid<sup>1</sup>, Aissat Fatima Zohra<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة زيان عاشور - الجلفة - (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة- (الجزائر)

#### ملخص:

تسعى الدراسة لمحاولة التعرف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر، في ظل سياسة التنويع الاقتصادي، ويعتبر القطاع الصناعي من أولويات الحكومة الجزائرية وباعتباره بديل استراتيجي للقطاع الريعي . وقد توصلت الدراسة إلى أن هذا القطاع مر بإصلاحات كثيرة ركزت على إنعاشه وتفعيله لكن بالرغم من جهود الحكومة، إلا أنه لم يرتقي للمستوى المطلوب، وتوصي الدراسة بالبحث على حلول جذرية عن طريق استثمارات صناعية لترقية المناولة الصناعية وإعادة انعاش الاقتصاد الوطني . كلمات مفتاحية: قطاع صناعي، تنمية اقتصادية ، تنويع اقتصادي.

تصنيف JEL : O25, O14, L52

#### Abstract:

The study seeks to try to identify the reality of the industrial sector in Algeria, in light of the economic diversification policy, and the industrial sector is considered one of the Algerian government's priorities and as a strategic alternative to the rentier sector.

The study found that this sector has gone through many reforms that focused on reviving it and activating it, but despite the government's efforts, it did not rise to the required level, and the study recommends research on radical solutions through industrial investments to upgrade industrial handling and revive the national economy.

**Key words:** industrial sector, economic development, economic diversification.

**Jel Classification Codes:** L52·O14 ·O25

\* المؤلف المرسل : عيسات فطيمة الزهرة، الايميل : [f.aissat@univ-bouira.dz](mailto:f.aissat@univ-bouira.dz)

## 1. مقدمة:

أدركت معظم الدول لاسيما الريفية أن استنادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصادياتها، حيث سعت على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها والذي يتعلق بمستقبل تنمية اقتصادياتها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تبني حزمة السياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات وخاصة قطاع الصناعات التحويلية التي تعد رائدا دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

والجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى التي تعيش صدمة نفطية أثرت سلبا على النفقات العمومية الأمر الذي جعلها مجبرة على تبني سياسة التنويع الاقتصادي للرفع من قيمة مصادر تمويل الخزينة العمومية لتطوير اقتصادها وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويعد القطاع الصناعي من ضمن هذه البدائل فهو مفتاح نمو وتنوع كل القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك لما له من دور فعال في رفع مستوى الإنتاج، وتوليد الدخل، وتوفير مناصب عمل وغير ذلك.

**1.1 إشكالية الدراسة:** عملية البحث عن البدائل المناسبة لتنويع قاعدة الاقتصاد الجزائري أمر أكثر من ضروري، باعتبار أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية استنزافية للثروة البترولية، وهذا على حساب الاستراتيجيات الأخرى، الأمر الذي أثر عليه، فانتهاج سياسة التنويع الاقتصادي تتمحور حول ضرورة تبنيها لاستراتيجيات تنمية لعدة قطاعات أبرزها القطاع الصناعي الذي يساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتمكين من النفاذ إلى الاقتصاد العالمي، ومن خلال ما سبق تبلور لنا معالم الإشكالية التي تم صياغتها على النحو الآتي:

**مامدى مساهمة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الوطني في ظل التحولات الراهنة ؟**

ولتبسيط هذه الإشكالية نستعين بالأسئلة التالية:

- فيما تمثل مقومات القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هي وضعية القطاع الصناعي بعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية؟
- فيما تمثل العراقيل التي تحول دون تنمية القطاع الصناعي في الجزائر؟
- ما هي سبل ترقية القطاع الصناعي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة؟

## 2.1 فرضيات الدراسة :

- يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من ابرز القطاعات الرائدة في التنمية الاقتصادية .
- الاهتمام الكبير للدولة بالقطاع الصناعي من خلال ضخ اموال طائلة من اجل النهوض به.
- سوء الادارة و الفساد وغياب القوانين و التشريعات الداعمة من العراقيل التي تحول دون تنمية القطاع الصناعي.

**3.1 أهمية الدراسة:** تأتي هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي يزخر بها القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن هذا القطاع يعتبر قطاع ما بعد المحروقات، وقد سعت العديد من دول العالم جاهدة للعمل على وتنميته باعتباره نقطة ارتكاز لتنمية الشاملة والمستدامة. ومن ضمنها الجزائر.

## 4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح أهم خصائص ومميزات القطاع الصناعي في الجزائر؛

- التعرف على مكانة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؛
- إبراز أهم التحديات والعوائق التي حالت دون تنمية وتطوير القطاع الصناعي؛
- تقديم جملة من التوصيات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

## 2. واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يتطلب تشخيص واقع الصناعة الجزائرية الحالي الوقوف عند مميزات ومخلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية في تلك المراحل:

1.2 مميزات القطاع الصناعي في الجزائر: منذ سنوات كان الإنتاج الصناعي موجه للسوق المحلية فقط، لكن مع انتهاء الجزائر لسياسة تحريرية أعطت للقطاع الخاص الجزائري دور في التنمية الاقتصادية دفعت بهذا القطاع للولج بقوة في الاقتصاد الوطني، مما ساهم وبشكل كبير في إعطاء دفع قوي للقطاع الصناعي، وكانت الصناعة الجزائرية تتميز ب (بزارية، 2015، صفحة 138):

- قدرات إنتاج هائلة بدون استغلال نتيجة لعوامل من بينها عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال، مما ساهم في ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية؛
- ضعف معدلات النمو مرده كبير إلى ضعف تنافسية القطاع نتيجة لسياسة الحماية الشبه المطلقة المعتمدة سابقا، وانحصار عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي؛
- ساهمت التكنولوجيا المستوردة والغير حديثة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج في هذا القطاع مما ساهم في ضعف نوعية منتجاته؛
- تقادم معدات الإنتاج لكثير من المصانع الجزائرية؛
- عدم الاهتمام بمستوى جودة المنتجات وتحقيق جودة الأداء؛
- ضعف مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع حاجات المستهلكين ومتطلبات السوق.

2.2 تطور السياسات الصناعية في الجزائر: الجزائر من بين البلدان التي قامت بإرساء قواعد للتنمية الصناعية منذ الاستقلال، بحيث يمكن تلخيص تطور السياسة الصناعية في الجزائر من خلال المراحل الآتية (بن حمود، 2013، صفحة 13):

1.2.2 السياسة الصناعية 1967-1989: انتهجت الجزائر عدة مخططات تنموية من 1967-1989 حيث اعتمدت على أسلوب التخطيط المركزي والشامل خلال الفترة 1967-1979، ثم التخطيط اللامركزي أو التوازني للفترة 1980-1989، وخلال هذه الفترة تبنت جملة من الإصلاحات مست بالقطاع الصناعي العمومي، كما عرفت الصناعة خلالها توسعا قويا من مخطط إلى آخر فيما يخص إرساء قواعد للصناعة الثقيلة أو الصناعة المصنعة، أما الصناعات الخفيفة فلم تحظ باهتمام كبير، حيث عرفت هذه المرحلة نتائج إيجابية حيث ساهمت في تدعيم الأسس الهيكلية للاقتصاد الوطني، سخرت الجزائر نحو الصناعات المصنعة (الحديدية، الميكانيكية، البتروكيمياوية ومواد البناء) والتي ساهمت في إرساء قاعدة صناعية متطورة، تكوين الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، كما عملت على تحسين مستوى المعيشي للأفراد وزيادة التشغيل بحوالي خمس مرات في القطاع الصناعي 1966-1980، في المقابل نتج عنها نتائج سلبية:



- لم تتمكن المخططات التنموية من تحقيق الأهداف المنتظرة في ميدان تحريك عملية النمو إذا بقيت معدلات النمو المحققة عموما بعيدة عن ما هو مخطط؛
- غياب التنسيق وضعف الالتزام وعدم احترام الأولويات المقررة أدى على توظيف الاستثمارات في غير مجالها؛
- التبعية للأسواق الخارجية وخاصة القطاع الصناعي الذي أصبح يعتمد على الاستيراد بصفة تقريبا كاملة؛
- الاعتماد على القطاع العام وتهيش القطاع الخاص؛
- تسرب اليد العاملة من الزراعة للصناعة للحصول على امتيازات أكبر.

لقد حصلت عدة تغيرات خلال الثمانينات في السياسة الاقتصادية الجزائرية، فالنمو الكبير في القطاع الصناعي المتكون من الصناعات الثقيلة ثم التراجع عنه في القطاع الخدماتي، كما أقرت الحكومة عدة إصلاحات منها إعادة الهيكلة العضوية والمالية، استقلالية المؤسسات، التطهير المالي، وهذا فيما يخص الفترة الأولى للاقتصاد الموجه أو المخطط.

2.2.2 برنامج التعديل الهيكلي: ويدخل ضمن الفترة الثانية فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق، فبعد فشل الإصلاحات التي شرعت الدولة فيها منذ بداية الثمانينات وخاصة بعد الصدمة البترولية سنة 1986، أدت إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من نظام التخطيط الموجه، حيث عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت وتوجت ببرامج إعادة الديون الخارجية والتعديل الهيكلي تضمن برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي. 1994 إلى 1995، وبرنامج التصحيح الهيكلي 1995-1998 والذي يهدف لإنعاش الاقتصاد الوطني ومواصلة الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية)، وقد نتج عن برنامج الإصلاح حالة الانكماش التي أصيبت مختلف القطاعات وأكثر ضرار القطاع الصناعي والذي تميز بانخفاض في الإنتاج وتدني معدلات استغلال القدرات الإنتاجية، وتدهور المؤسسات المالية وتم حل العديد منها (بن حمودة، 2010، الصفحات 60-61).

3.2.2 إعادة الهيكلة الصناعية: جاءت سياسة إعادة الهيكلة الصناعية لتنظيم وتنويع وعصرنة أداة الإنتاج الوطنية والرفع من قدرة تنافسية الاقتصاد وإدماجها في التنظيم الدولي للعمل.

4.2.2 إصلاح وخصوصية مؤسسات القطاع العام: حتى بداية التسعينات تمثل النسيج الصناعي بالجزائر أساسا في القطاع العمومي، إذ كان حوالي 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فتمثل بنسب قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية، غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بدورها الهام في الاقتصاد الوطني (الشكري، 2016، صفحة 123)، حيث لم تحقق الإصلاحات التي شرع فيها منذ 1988 النتائج المرجوة لذلك جاءت عملية صلاح القطاع العام وخصوصية مؤسساته، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سنة 1995 حيث ظهر أول برنامج للخصوصية في أفريل 1996 مدعوما من قبل البنك الدولي، وبتاريخ 12/31/1997 تم حل 76 مؤسسة من أصل 1481 ونتج عنه تسريح حوالي 160000 عامل، ولقد تم توخي الحذر في الجزائر عند تطبيق سياسة التحرير والخصوصية والذي نتج عن ارتفاع معدلات البطالة والتوقف عن الإنتاج مع بقاء القطاع الصناعي يسجل معدلات سالبة.

5.2.2 القطاع الصناعي في إطار الصناعة الأوروبية: تبلور مفهوم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة، وقد تم التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ الفتح من سبتمبر 2005 تضمن الاتفاق على إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في حدود 12 سنة تلي 01 سبتمبر 2005، وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي

المتوالي أو التخفيض الفوري على السلع الصناعية، كما خصص الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-1999 في إطار برنامج دعم الشراكة الأورو جزائرية MEDA1 مبلغ 164 مليون أورو، وقد وجه لتدعيم خيار اقتصاد السوق، أما الفترة 2004-2006 فقد خصص برنامج MEDA2 مبلغ 106.2 مليون أورو وقد وجه لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها الجزائر لضمان السير الحسن للاقتصاد، نتجت عن هذه الاتفاقية الاستفادة من التطور التكنولوجي النسبي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية، وتوسيع الأسواق الخارجية، وتطوير الصناعة من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن آثاره السلبية المنافسة المتزايدة التي أثرت على الصناعة الجزائرية، وهدف الاتحاد الأوروبي بإغراق السوق الجزائرية بمنتجاته ذات الجودة والأسعار المنخفضة، إضافة لعوائق غير مباشرة كمعايير الصحة والسلامة المهنية، وحماية البيئة والتي تعد من أهم العوائق.

6.2.2 إستراتيجية الإنعاش صناعي: تم عقد عدة جلسات وطنية عقدت عدة أيام 27، 26 و 28 فيفري 2007، حول سياسات واستراتيجيات انعاش الصناعة الجزائرية، حيث تم تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية، وضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات (رتيبة عروج، تسعديت بوسبعين، 23 و 24 أبريل 2012، صفحة 5).

كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، ومن ضمن المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية (الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، نقلا عن الرابط: [www.andi.com](http://www.andi.com)):

- انتشار القطاعي للصناعي: وهذا من خلال تهمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية الصناعات الجديد، انتشار وتوسع حيز الصناعة، خلق تعاون من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها، ووضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة، إضافة إلى استحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات؛
- سياسة التطور الصناعي: وهذا من خلال التركيز إعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية، الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي، تطوير الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الفروع الإستراتيجية: المتمثلة في صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرومنزلية، الكيمياء الصناعية، الصيدلانية، الميكانيك وقطاع السيارات، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث).

### 3. ركائز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

اتبعت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي يمكن التعرض لها على النحو الآتي (صباغ، 6 و 7 نوفمبر 2018):

1.3 تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية: التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية:

- الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر: (البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء)؛
- الصناعات المحققة للقيمة المضافة: (الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)؛

- الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي: (صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية)

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تامين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا. أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية هي:

- منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، بلدية، مستغانم، برج بوعريريج، الاغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابة، بومرداس؛

أقطاب تكنولوجية:

- المرحلة الأولى: الجزائر العاصمة، (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس — المرحلة اللاحقة: تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف؛

- مناطق متخصصة: ارزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة؛

- مناطق متعددة النشاط: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية، أنماط التكوين المتوفرة فيها، غير أنه ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية.

2.3 تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي: في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين التي تهدف لإنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.3 حظر الاستيراد: أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلستيك والألمنيوم، والفواكه الخضرة والحبوب واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاتة والاسمنت وكذا مواد أخرى. كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقالة والمشروبات والمكملات الغذائية و بطاقات التعبئة و بطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

4.3 تأهيل المؤسسات: لقد وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية لمرافقة مؤسساتها الاقتصادية، حيث سطرت لذلك ثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تتمثل هذه البرامج في:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: وهو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005 هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي ظل هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية، والذي يقدم مساعدات مالية مباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية شرط أن تكون لها صلة بالصناعة، وهذه المساعدات المالية تغطي النفقات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي الشامل وهياكل الدعم التي تساهم في تحسين

الجودة المتعلقة بالمعايرة و التقييس الصناعي، في التكوين والبحث والتطوير وترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.

- برنامج الدعم (EDPME) لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: هو برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية، يسيره خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 5 سنوات ، والهدف منه هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع المجالات (التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال، والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير. علما أن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحوي على ثلاث أشكال من المساعدة المالية: مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ومساعدات للهيكل الوسيطية والخدمات الدعم العمومي والخاص.

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة ، و يخص أيضا تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات وكذا هياكل دعمها فهدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة.

5.3 تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة: نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة ، والقطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره نذكر أهمها في النقاط التالية (صباغ، 6 و 7 نوفمبر 2018):

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية؛

- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية؛

- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.

#### 4. مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمكن توضيح مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال التعرف على مساهمته في الناتج الداخلي الخام، التشغيل، و ترقية الصناعة الخارجية على النحو الآتي:

1.4 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2019، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية بقي ضعيفا ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة، وقد عرفت القيمة المضافة للصناعة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا ملحوظا على مدار الفترة 1990-2019، حيث أن أعلى نسبة لها سنة 2006 قدرت ب 58.88 % بعدها عرفت انخفاضا ملحوظا وصل إلى 34.87 % سنة 2016، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: تطور القيمة المضافة الصناعية من الناتج الداخلي الخام للفترة (1990-2019)

| السنة          | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  | 1997  | 1998  | 1999  |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة المضافة | 44.03 | 48.23 | 45.92 | 45.03 | 44.94 | 45.83 | 47.06 | 48.15 | 42.25 | 45.36 |
| السنة          | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 2008  | 2009  |
| القيمة المضافة | 54.37 | 50.11 | 49.19 | 50.82 | 52.30 | 57.33 | 58.88 | 57.67 | 58.62 | 47.90 |

| السنة          | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| القيمة المضافة | 50.50 | 49.62 | 47.85 | 44.25 | 42.31 | 35.66 | 34.87 | 37.40 | 39.60 | 37.41 |

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

وما يمكن الإشارة إليه أن القطاع الصناعي يبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى ومصدرا للرقى التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع (محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، صفحة 331).

2.4 مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل: العاملون أو الموظفون هم الأشخاص الذين يعملون بالحكومة أو القطاع الخاص ويتلقون تعويضات على شكل أجور، رواتب، أو عمولات أو تعويضات عينية، وبالتالي فإن هذا المتغير يمكن أن يكون ذا تأثير واضح على القيمة المضافة في القطاع الصناعي وبالتالي على نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للبلد (الشكري، 2016، صفحة 126)، والجدول الآتي يبين تطور نس العاملين في القطاع الصناعي الجزائري من مجموع العاملين في الاقتصاد الجزائري كما يلي:

الجدول رقم 2: تطور مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة للفترة (1990-2019)

| السنة      | 1990  | 1991  | 1992  | 1993  | 1994  | 1995  | 1996  | 1997  | 1998  | 1999  |
|------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| النسبة (%) | -     | 25.39 | 25.33 | 25.17 | 25.04 | 24.99 | 24.90 | 24.84 | 25.01 | 24.88 |
| السنة      | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  | 8200  | 2009  |
| النسبة (%) | 24.80 | 25.01 | 24.82 | 24.68 | 25.51 | 26.35 | 27.05 | 27.87 | 28.53 | 29.44 |
| السنة      | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  | 2018  | 2019  |
| النسبة (%) | 30.14 | 30.86 | 30.80 | 30.80 | 30.86 | 30.99 | 30.96 | 30.99 | 30.81 | 30.73 |

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة العاملين في القطاع الصناعي قد عرفت زيادة مستمرة خاصة في الفترة 2004 إلى غاية 2019 من 25.51 % إلى 30.73 % وهذا راجع للامتيازات والسياسات التحفيزية التي تم منحها للعاملين في هذا القطاع. فالسياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة إلى تحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي، حيث تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال إستراتيجية وطنية طمّح، بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام. وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية. (صباغ، 6 و 7 نوفمبر 2018، صفحة 11) كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي إلى نسبة 30.73%.

3.4 مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية: يعتبر التوجه نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية التي تحضى باهتمام كبير ضمن السياسات الاقتصادية في جميع دول العالم، ويرجع الاهتمام الكبير بتنويع الصادرات والتوجه نحو تنمية وتطوير الأنشطة التصديرية في أدبيات النمو والتنمية الاقتصادية إلى العلاقة الطردية بين نمو الصادرات وتطور الإنتاجية، زيادة عن مساهمة الصادرات في توفير العملات الأجنبية والتأثير بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على المدى الطويل بشكل متزايد ومستمر، كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن وتزايدت الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتقدمة والتقنيات الإنتاجية المتطورة، زيادة عن ذلك فإنه ينتج عن إستراتيجية تنمية وتشجيع الصادرات فتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى الاستفادة من وفورات الحجم في الإنتاج، وبما أن الصادرات غالبا ما تتحقق تحت ضغوطات قوى المنافسة فإن الصناعات الموجهة نحو التصدير تستخدم طرق إنتاج أكثر كفاءة وبالجودة المطلوبة وفق المقاييس الدولية مما يمكنها من الصمود على مواجهة المنافسة الحادة في الأسواق العالمية. من أجل تحليل مدى قدرة القطاع الصناعي الجزائري خارج المحروقات على اختراق الأسواق الأجنبية، (مخضار، 2020، صفحة 212) والجدول الآتي يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات كما يلي:

الجدول رقم 3: تطور مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية: (1990-2019)

| السنة                                     | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|-------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 2.6  | 2.2  | 3    | 3.5  | 2.7  | 3.7  | 6    | 2.8  | 2.6  | 2.8  |
| السنة                                     | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 2.3  | 2.9  | 3.2  | 2.1  | 2    | 1.3  | 1.2  | 1.5  | 1.6  | 1.6  |
| السنة                                     | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 |
| نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات | 1.8  | 2    | 2.2  | 2.5  | 3.5  | 4.7  | 4.6  | 4.3  | -    | -    |

المصدر: (إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22)

سجلت الجزائر مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث عرفت تذبذبا ملحوظا من سنة 1997 إلى غاية 2009، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف القدرات التصديرية للمنتجات الصناعية خارج المحروقات، لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2009، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الهام في التنمية الاقتصادية.

## 5. مكان الخلل للقطاع الصناعي في الجزائر

بالرغم من وجود مزايا عديدة في قطاع الصناعة الجزائرية لكننا لا يمكننا إخفاء أو لا مبالاة بالمشاكل والمعوقات التي تواجهه، والتي حالت دون تطويره ونموه، وبالتالي أدت إلى زيادة ارتباطه بالعالم الخارجي في استيراد كل ما هو متعلق بهذا القطاع وتعميق تبعيته له، و يمكن عرض المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر على النحو الآتي (ساعو، 2017، الصفحات 83-87):

- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: يواجه القطاع الصناعي انخفاض في نسبة الكفاءة الإنتاجية من جانب وارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب قدم معظم الآلات والمعدات المستخدمة في المصانع وتخلّفها التكنولوجي، ما يترتب عنها تعطل في كثير من الأحيان وزيادة تكلفة الصيانة، فالإنتاج الوطني لا يستجيب لمقاييس النوعية المطلوبة ويحمل بصعوبة متزايدة عبئ المنافسة بسبب الاستثمارات والتأهيل والعصرنة؛
- عدم ملائمة مواقع الصناعة: مواقع الإنتاج لمعظم المؤسسات الصناعية الجزائرية تقع داخل المدن الكبرى وخاصة في المناطق الساحلية، وهي موزعة ومشتتة في المناطق التجارية والسكنية، ما يتطلب التفكير في إعادة إنشاء المناطق الصناعية لإعادة التوطن الصناعي في مواقع خارج التجمعات، السكانية؛
- مشاكل متعلقة بالخدمات: مشاكل المياه، الكهرباء، المجاري، الاتصالات، النقل، وكل الخدمات أصبحت ضرورية للنهوض بالقطاع الصناعي، إضافة كمشكلة اختيار طريقة تصريف منتجاتها والوصول لأفضل قناة توزيع وهو ما تتكلف الوظيفة التسويقية ببحته واتخاذ القرار المناسب؛
- مشكل العقارات الصناعية: عدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها، كما أن غياب سوق عقاري فعال أدى لوجود الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي؛
- مشاكل تتعلق بنقص التمويل: يواجه الجهاز الإنتاجي صعوبات إيجاد مصادر التمويل وهذا نتيجة لغياب مصرفي قادر على تمويل إقامة صناعات جديدة أو صناعات قائمة وبالتالي حرم القطاع الصناعي من مصدر مهم ورئيسي لتنميته، وقد نتج عن ذلك اعتماد المؤسسات الصناعية على التمويل الذاتي مما يترتب عنه قلة حجم الاستثمارات في هذا القطاع وصغر حجم المصانع التي تم إنشاءها.
- مشاكل متعلقة بالمواد الخام: ارتفاع أسعار المواد الأولية بحكم الانخفاض القوي للعملة الوطنية، وأيضا لجوء بعض فروع الصناعة إلى الاعتماد على السوق الأجنبية في استيراد بعض المواد الخام.
- مشاكل متعلقة بالتسويق: صغر حجم السوق المحلية وعجزها عن استيعاب الإنتاج المحلي مع تدهور الوضع المعيشي والمالي للمستهلكين، والمنافسة غير العادلة الملحوظة بين المنتجات المحلية والأجنبية، فالجزائر من ضمن الدول التي فتحت على مصراعها دخول المنتجات الأجنبية دون قيود رغم إتباع الجزائر اقتصاد السوق الحر.
- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي: نظرا لنقص مؤسسات التعليم التقني والتطبيقي والمعاهد الفنية المتخصصة التي كان يمكن الاعتماد عليها في إخراج العمالة المدربة اللازمة، وكذا ضعف التعاون ما بين مراكز البحث والتطوير والجامعات وهذه المؤسسات، هذا بالإضافة لغياب التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الصناعية وغياب التخطيط.

- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين: لا توجد برامج تنموية صناعية في الجزائر حتى وإن وجدت فهي برامج وخطط غير واضحة الأهداف والمعالم، ما يسبب في عمل عشوائي للقطاع الصناعي في ظل غياب القوانين والتشريعات التي تنظم عمل هذه الأخير، بالإضافة إلى العراقيل الإدارية في دراسة الملفات الخاصة بإقامة المشاريع الجديدة في مجال الصناعة.

6. سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر: تسعى الجزائر إلى تطوير القطاع الصناعي، ومن أجل ذلك وضعت عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع و النهوض به، و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي (وردة ولهة، وفاء سلامة، 2018، الصفحات 149-150):

1.6 تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية: وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال :

- إنشاء و تطوير هياكل التسهيل و الدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية؛
- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية و التحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

2.6 إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني: لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحويلات الدولية الراهنة والقدرات التنافسية الكبرى للدول الناشئة، وظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلى زيادة حدة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية، وذلك من خلال استغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة، والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج مصدر حمولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فلا بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية و توجيه الاستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية و المتخصصة.

3.6 تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات: إن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لا بد من عدم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص.

4.6 التكنولوجيا عنصر مهم لتطور الصناعة: الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصال على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، ولذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، والتطور الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع يف البلدان النامية من بينها الجزائر.



## 7. خاتمة:

من خلال هذا المقال الذي تناول أداء القطاع الصناعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري في ظل سياسة التنوع، يمكن القول أن القطاع الصناعي أن العديد من الدول النفطية ومن بينها الجزائر تواجه العديد من التحديات الاقتصادية كبيرة الناتجة عن تركيز اقتصادياتها عن اعتماد على استغلال الموارد الطبيعية، فالنفط له تأثير كبير علة هه الاقتصادات، باعتباره المورد الرئيسي لتمويل ميزان مدفوعات، ضمن سياق ما تنسم به تقلبات أسعار النفط الحادة، تستلزم اتباع سياسة التوجه نحو التنوع الاقتصادي الذي يضمن تحسين وتفعيل أداء الاقتصاد وتعزيز استقراره، واستدامته، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- التحولات العالمية والتغيرات في البيئة الاقتصادية، أجبرت الجزائر على انتهاز سياسة اقتصاد السوق والانفتاح على السوق العالمي هذه المتغيرات أثرت على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وخاصة المؤسسات الصناعية تأثيرا كبيرا؛
- رغم الجهود المعتبرة للحكومة الجزائرية من أجل إحداث تغييرات في القطاع الصناعي منذ فترة الاستقلال بهدف تحقيق عملية التنوع الاقتصادي الذي يضمن ويساهم بشكل كبير في تنوع مصادر الدخل، فما يزال قطاع المحروقات لحد الآن هو ركيزة والمحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري ما سبب في نقص في تنوع الصادرات، فالسياسات التي تم إتباعها تميزت في الغالب بالظرفية، إذ تغيب عزيمة متابعة الإستراتيجية مع تحسن الموارد النفطية؛

- يتوفر القطاع الصناعي في الجزائر على عدة مقومات وقدرات كبيرة يمكنه بأن يكون بديل استراتيجي فعال يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه ما تم ملاحظته ضعف نسب مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني رغم مقوماته، وهذا راجع لعدة عراقيل ومشاكل تحد من فعاليته كضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، مشكل والعقارات الصناعية، التمويل نقص الخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي وغير ذلك.

وفي ظل النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن تطور الصناعة الجزائرية يستلزم بالضرورة العمل على تجاوز المشكلات التي تعترض تطورها والذي يتضمن بعض من الحلول الآتية:

- من الضروري انتقاء أفضل للقدرات الإدارية والتنظيمية وتنميتها بشكل مستمر بغرض رفع أداء المؤسسات الصناعية؛
- البحث عن حلول جذرية من خلال استثمارا صناعية تساهم في تخليص الجزائر من تُخلّص تبعيتها لقطاع المحروقات؛
- ضرورة إتباع إستراتيجية طويلة المدى للتنوع الاقتصادي، والابتعاد كل البعد عن الاستراتيجيات الظرفية والمؤقتة ومتابعتها بشكل مستمر؛
- ترقية المناولة الصناعية وإعادة بعث النسيج الصناعي من خلال خلق قيمة مضافة داخل البلد وتلبية الطلب المحلي وبالتالي تخفيض فاتورة الاستيراد.

## 8. قائمة المراجع:

### المقالات:

- امحمد بزارية. (2015). الخيارات المتاحة لتطوير الجزائرية-الاستفادة من التجربة التركية-. *مجلة الاقتصاد الجديد. الجزائر. جامعة خميس مليانة. الجزائر. 2 (13)*.
- باية ساعو. (جوان 2017). القطاع الصناعي الجزائري المشاكل والحلول. *مجلة معارف. الجزائر. جامعة البويرة. 12 (22)*.
- سكينة بن حمودة. (2010). تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر3*.
- سليم مخضار. (2020). تحليل أثر الصادرات الصناعية خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL. *مجلة المالية والأسواق. الجزائر: جامعة مستغانم، 7 (1)*.
- عبد العظيم عبد الواحد الشكري. (2016). القيمة المضافة في القطاع الصناعي الجزائري والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2000-2015. *دراسة قياسية باستخدام أساليب إحصائية حديثة. مجلة القاديسية للعلوم التجارية والاقتصادية. العراق: جامعة القاديسية. 18 (4)*.
- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي. (2005). أثار انضمام الجزائر إلى OMC بين التفاؤل والتشاؤم. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. الجزائر. جامعة الشلف. (2)*.
- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي. (2012). السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية الفترة (2001-1999). *العراق. مجلة جامعة تكريت للعلوم جامعة تكريت. العراق. 19*.
- وردة ولبة، وفاء سلامة. (2018). واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره. *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (13)*.
- الدزائر: جامعة ورقلة.

### المداخلات:

- رتيبة عروج، بوسبعين تسعديت. (23 و 24 أفريل 2012). أهمية تاهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر، حقائق وآفاق. *الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية في الجزائر/استمرارية أم قطيعة. الجزائر: جامعة مستغانم*.
- رفيقة صباغ. (6 و 7 نوفمبر 2018). استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. *المؤتمر الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: جامعة البليدة 2*.
- سكينة بن حمود. (13 ماي 2013). مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق. *الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة للتقييم. الجزائر: جامعة الجزائر3*.

### مواقع الانترنت:

- إحصائيات البنك الدولي تحديث 2020/08/22. الرابط: <https://www.albankaldawli.org>.
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، نقلا عن الرابط: [www.andi.com](http://www.andi.com).

## النفقات العامة تقسيماتها، إجراءات تنفيذها ودورها في بعث الاستثمارات العمومية

### Public expenditures divisions, procedures for their implementation and their role in the revival of public investments

أحمد بوجلالة<sup>1</sup>، يحي جفيل<sup>2</sup>، عبد العالي بشير<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

#### ملخص:

يكشف نشاط الدولة عن نفسه في واقع الحياة الاجتماعية عن طريق ما تقوم به من (إنفاق عام). وبالتالي فإنه يمكننا من خلال دراسة النفقات العامة التعرف على طبيعة هذا النشاط وأهميته، خاصة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، حيث أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها.

كلمات مفتاحية: النفقات العامة – نفقات التسيير – نفقات الإستثمار.

#### Abstract:

Thus, through the study of public expenditure, we can identify the nature of this activity and its importance, especially with the growing role of the state and the expansion of its powers and increase its involvement in economic and social life o the fact that it is the tool used by the state through its economic policy to achieve the objectives it seeks, as it reflects all aspects of public activities and how to finance them

**Keywords:** Public expenditure - Steering expenses - Investment expenses.

#### 1. مقدمة:

تمثل دراسة النفقات العامة جانبا حيويا في الدراسات المالية، حيث تطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي و السياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة أهدافها من خلال الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين برنامج الدولة في شتى الميادين على شكل أرقام واعتمادات مخصصة من أجل تلبية الحاجات العامة وسعيا وراء تحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة، ومع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة تطورت نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها وتحديد أنواعها وتقسيماتها المختلفة والقواعد التي تحكمها، ومن خلال ما سبق سنحاول إعطاء لمحة عامة عن النفقات العمومية وإجراءات تنفيذها في الجزائر، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما المقصود بالنفقات العامة وما هي مختلف تقسيماتها وإجراءات تنفيذها في الجزائر ؟

وتندرج ضمن الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في :

ماهية وطبيعة النفقات العمومية .

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: أحمد بوجلالة، الإيميل: [boudjellal.ahmed@gmail.com](mailto:boudjellal.ahmed@gmail.com)

التقسيمات المختلفة للنفقات العامة في الجزائر .

إجراءات تنفيذ النفقات العامة .

أولاً : لمحة عامة عن النفقات العمومية

إنَّ طبيعة النفقات العمومية و تطور هذه النفقات عبر الزمن، أوجد لها عدّة تعاريف، وكل تعريف يبرز جانباً من جوانب النفقات العمومية، و بالتالي وجب علينا معرفة مختلف تعاريفها.  
توجد عدّة تعاريف نذكر منها :

النفقة العامة تعتبر بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق النفع العام؛<sup>1</sup>  
تعرف النفقات العامة بأنّها مبلغ من المال يخرج من الذمة العامة للدولة (خزينة الدولة)، إحدى المؤسسات التابعة لها ويؤدي بهدف إشباع حاجة عامة.

فالنفقات العامة هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير مبلغ سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

تمثل النفقات العمدة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف هيئاتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام، بمهامها و واجباتها في إشباع الحاجات العمدة للمواطنين.<sup>3</sup>

يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من النقد ينفقه شخص عام، بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة.<sup>4</sup>

( يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة).<sup>5</sup>  
و تعد نفقات عمومية بالمفهوم التقليدي، النفقات التي تنجزها الهيئات العمومية باعتبارها أشخاصاً معنوية عامة (خاضعة للقانون العام).

هذا المفهوم للنفقات العمومية له محتوى قانوني بالأساس، حيث أنّ الطابع العمومي للنفقات يستمد من الصفة القانونية للهيئات التي تلتزم بها، وهي الهيئات العمومية، وليس غرضها أو المستفيدين منها.

النفقات العمومية بهذا المفهوم لها نفس الغرض الأساسي والدائم، وهو ضمان سير المرافق العمومية، ومن ثمة فإن الاهتمام كان منصباً دوماً على حجم هذه النفقات (مبالغها) والموارد اللازمة لتغطيتها، وبما أنّ النفقات العمومية كانت كلها ذات طبيعة إدارية، فإنّ تصنيفها كان يستند بصفة عامة إلى الدوائر الوزارية التي تلتزم بها.

لكن مع توسع النشاط العمومي و امتداده إلى مختلف المجالات، ظهر ما يسمى بالمفهوم الاجتماعي والاقتصادي للنفقات العمومية، فبازدياد تدخل الدولة وغيرها من الهيئات العمومية من أهم الوسائل المستعملة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج العمومية، كما أصبح لها دور هام في المجال الاقتصادي.

بعد هذه الفكرة العامة عن مفهوم النفقات العمومية في الدراسات النظرية للمالية العامة ويمكن تعريف هذه النفقات ضمن مجال المحاسبة العمومية كما يلي :

النفقات العمومية هي عبارة عن الديون المستحقة على الهيئات العمومية؛

هي النفقات المنجزة بواسطة الأموال العمومية؛

هي مجموع الأعباء المقررة في ميزانية هيئة عمومية ما.

ثانياً: النفقات العامة في الجزائر

تحدد الجزائر في إطار الميزانية العامة، وتماشياً مع التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة طبيعة موارد الأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها، بضبطها بقانون المالية السنوي، والذي يصنف النفقات العامة للدولة والضرورية لتسيير المصالح والمرافقة العمومية والتي تضمن السيولة الاجتماعية، وتشكل النفقات

العبء الذي يطغى على الإيرادات، لذا تسعى كل حكومة إلى الإنقاص منها و تتبنى طرقاً عديدة لتقليص نفقات بعض القطاعات ولتحقيق الفائض بالنسبة للإيرادات حتى تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و النفقات في الجزائر كغيرها من الدول تكتسي طابعاً خاصاً لتعدد مجالات إنفاقها، وهي تقسم إلى:

#### 1- تقسيم النفقات العامة في الجزائر حسب المعايير الوضعية:

##### 1-1- التقسيم الهيكلي الإداري :

توضح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية، تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار، تخصص هذه الاعتمادات وتوزيع حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقاً لمدونات تحدد عن طريق التنظيم<sup>6</sup>.

وتشمل ميزانية التسيير للدولة على أربعة أبواب وعناوين، كما تجمع في أبوابها وعناوينها على قسمين : الأول يتمثل في ميزانية الأعباء المشتركة التي تحتوي على الباب الأول، والثاني وجزء من الباب الثالث والرابع.

أما الثاني فهو ميزانية الحكومة الموزعة، أي ميزانيات الوزارات المتكونة من الباب الثالث و الباب الرابع، والموزعة عن طريق مراسيم التوزيع، وترتبط مدونة ميزانية التسيير للدولة بوحدة قاعدية مندمجة مع بعضها البعض وهي: العنوان، القسم، الفصل، المادة، الفقرة.

##### 1-الفصل : يمثل الفصل الوحدة الأولية لتخصيص الاعتمادات وهو يبوب النفقات حسب طبيعتها أو أغراض

استعمالها.<sup>7</sup>

إن فكرة تخصيص الفصل تعبر عن التصور الذي يتم بموجبه كل الاعتمادات التي تسمح بتسوية النفقات التي لها طبيعة واحدة في عمود واحد لوزارة معينة.

مثلاً: الفصل 01-31 في ميزانية التسيير لوزارة ما، يجمع كل الاعتمادات المخصصة للتعويضات الأساسية للموظفين العاملين في الإدارة المركزية، ولا يحتوي على أي اعتماد موجه لهدف آخر.

##### 2-المواد وال فقرات : تقسم الفصول أو الأبواب بدورها إلى مواد وفقرات، ويستخدم هذا التقسيم إلى مواد وفقرات

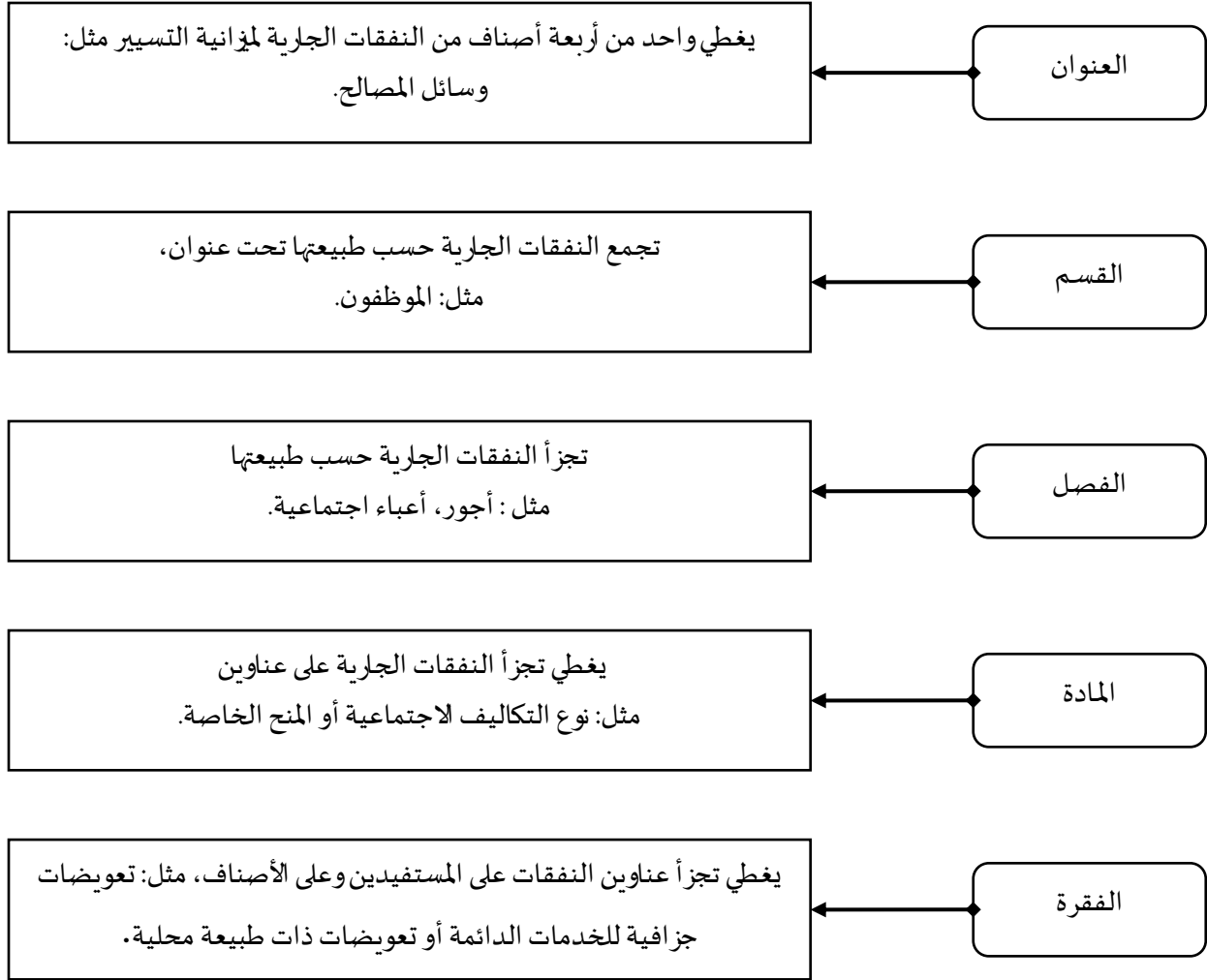
من قبل الوزارات من أجل التسيير الحسن لرخصة الميزانية، ويجب الإشارة إلى أن التزامات الدفع تتم حسب المواد.

##### 3-العنوان : يناسب تجميع الاعتمادات في عناوين للعرض التأليفي للنفقات العامة، بما يسمح بمواجهة التقسيم

المعمول به على مستوى الفصول، و زيادة على ذلك فإنه عبر هذا التقديم لنفقات الميزانية العامة للدولة حسب العناوين، يتم تكريس وجود النظرة الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة في ثلاثة أصناف كبيرة هي: نفقات تسيير المصالح العمومية، نفقات التحويل و نفقات رأس المال.

##### 4-الأقسام : و يوزع العنوان إلى أقسام تتناسب مع معايير متنوعة، إدارية، وظيفية، اقتصادية أو قطاعية، ويساعد

التبويب إلى أقسام سهولة التمييز بين مختلف أصناف النفقات، ولكنه يسمح أيضاً بمتابعة أهداف محددة تتغير حسب طبيعة النفقات. شكل : يوضح مدونة ميزانية التسيير :



المصدر: جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 57

## 2-1 - التقسيم الوظيفي :

يبين هذا التصنيف على أساس دورة الدولة في تحمل مسؤولياتها وطبيعة نشاطها، وتكون هذه الحالة نفقات عدّة وزارات في مجموعة واحدة، فمثلاً نقول نفقات ثقافية فإننا نجمع بين نفقات الوزارات التالية: التعليم العالي و البحث العلمي، وزارة الاتصال والثقافة، وزارة التربية الوطنية، كذلك الأمر عندما نتكلم عن النفقات الاقتصادية فإننا نقصد نفقات جميع الوزارات هذا القطاع وهي : الهيكل الطاقة والمناجم، الفلاحة والصيد البحري، التجهيز والتهيئة العمرانية، وهكذا...

## 2 : تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات الإستثمار:

### 2-1 - نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة ومعدّات المكاتب... الخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أيّ قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنّها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، فهذا النوع

من النفقات موجه أساساً لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دوايب مختلف الأوجه، حيث تتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة للدولة.

و ما دام أنها تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى أيضاً بالنفقات الاستهلاكية، وتظهر نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي: 8

أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات؛

تخصصات السلطات العمومية؛

النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

التدخلات الحكومية.

من حيث ما يتعلق بالباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الرابع والخامس فيتعلق بالدوائر الوزارية، ويتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع، بتقسيم الباب إلى أقسام و يتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية لتوزيع اعتمادات الميزانية 9، ونقطة الارتكاز في المراقبة المالية، في الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخصيص نفقات التسيير ما دامت غير منتجة، وتمثل تدميراً للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب وهذا حسب الكلاسيك.

لكن لما ندقق التحليل، نلاحظ أن الزيادة بالقيمة المطلقة لهذه النفقات لا يمكن تجنبه، فهي تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى وبصفة إجبارية مضمونة.

إنّ ازدياد عدد الموظفين و ارتفاع حجم الأجور و عصرنة المصالح المدنية، هي عوامل شاركت في زيادة نفقات التسيير، يجب أن نشير كذلك إلى إنجاز تجهيزات هامة يدفع إلى ظهور نفقات تسيير أخرى في شكل مصاريف صيانة هذه المنشآت الجديدة. 10

## 2-2- نفقات الاستثمار:

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، و تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات :

الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة : وتشمل النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك الهيئات العمومية وشبه العمومية؛

إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجية كبيرة، ما دامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالشهرة التي تحظى بها هذه النفقات تجد جذورها في تحاليل الاقتصاد البريطاني "جون مينارد كينز"، الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي تقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين (بناء طريق سيارة)، خلال فترة أزمة اقتصادية، فالمنفعة العامة (الاستثمارية) ستسمح بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، يوجه عندها الزبائن والموردين المداخل المحققة لشراء سلع استهلاكية أو تجديد مخزوناً مهم، فيمنحون بالتالي مداخل جديدة للتجار، المنتجين، الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخل.

ما يمكن ملاحظته أنّ عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج مباشرة من النفقة العاملة الأولية، وبالتالي ينتشر تجدد النشاط إلى مجمل الهيكل الاقتصادي، لكن قوة أثر المضاعف تابع لـ"الميل نحو الاستهلاك"، للمستفيدين المتتاليين للمداخل المنشأة، فإذا قام هؤلاء بالادخار عوض الاستهلاك فإنهم بذلك قدموا مداخل منقرضة،

و يعطون لفترة غير محددة مدة الدفع الاقتصادي الناجم عن نفقة الاستثمار، مما أدى إلى نشوب تحفظات تجاه نفقات الاستثمار، مما أدى بدوره إلى الاعتقاد بأن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة، لذا وجب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء فقط على التي لها منفعة قصوى، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة.

يسمح هذا التقسيم لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة لمعالم نشاط الدولة الاستثماري، حيث يميّز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال، لذلك يمكننا عد و ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الطاقة و المناجم، الفلاحة و الري، الخدمات المقدمة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية و التكوين، المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية.

و يتوزع القطاع إلى قطاع فرعي الذي يتجزأ بدوره على أنشطة محددة، هذه الأخيرة تعتبر ميداناً ضمن الاقتصاد الوطني، يمكن تشخيصه بحيث يميّز بخصائص ويمكن تعيينه بدقة ويخضع توزيع الاعتمادات على الفروع والأنشطة إلى الاختصاص التنظيمي.<sup>11</sup>

و من خلال ختامنا لدراسة مختلف التقسيمات للنفقات العامة في الجزائر، فمن الملاحظ أنه أياً كان الشكل الذي تأخذه النفقات العامة في التقسيمات المقدمة بنوعها، فإنها تنتمي إلى مجموعة من المجموعات التالية :  
إما نفقات موجهة لإنتاج سلع و خدمات، البعض من هذه السلع والخدمات تتخلّى عنها الدولة للأفراد في مقابل رسم أو ثمن عام، والبعض الآخر توزعه عليهم مقابل نقدي، كخدمة التعليم إذا استفاد الأفراد منها بالمجان.  
ثالثاً : الترخيص الميزاني لتنفيذ النفقات

إنّ الترخيص بإنجاز النفقات لا يتطلب سوى المصادقة على ميزانية الهيئة العمومية المعنية فإنه لا يتضمن بالنسبة للنفقات سوى فكرة السماح بإنجازها ضمن حدود الاعتمادات المفتوحة في الميزانية، حيث أنّ عدم القيام بذلك لا يعتبر في حدّ ذاته تقصيراً من جانب الأمرين بالصرف (الإلتزام بالنفقات متروك مبدئياً لسلطتهم التقديرية).

فالترخيص الميزاني للنفقات يعتبر شرطاً شكلياً و ضرورياً لإنجازها، لكن ليس هو مصدر نشوئها، إذ أنّ هذا المصدر يتمثل في وجود الديون العمومية التي يتم إثبات هذا المصدر يتمثل في وجود الديون العمومية التي يتم إثبات نشوئها و إبرائها في حدود ترخيصات الميزانية، و وفقاً للإجراءات المقررة قانوناً، أي أنّ نشوء الديون العمومية يعتبر الشرط الموضوعي الأساسي لإنجاز النفقات.

عملياً يتبلور الترخيص الميزاني في كل اعتمادات (مبالغ مالية) مقابلة لمختلف أنواع النفقات المقررة في الميزانية، و توزع على فصول أو أبواب (كتقسيم رئيسي).

و تطبيقاً لقاعدة تخصص الاعتمادات، يجب أن تنفذ النفقات في حدود الغرض والمبلغ المقرر لها في الميزانية، حيث أنّ الاعتمادات المفتوحة تكون ذات طابع حصري (أو تحديدي)، أي أنّه لا يمكن مبدئياً تجاوز مبلغها المحدد في الميزانية<sup>12</sup>.

لكن عند الضرورة، يمكن تعديلها وفقاً للإجراءات التنظيمية المعمول بها بالنسبة لميزانية الدولة، إضافة إلى الاعتمادات الحصرية، هناك نوعان آخران من الاعتمادات هما:  
-الاعتمادات التقييمية (التقديرية) :

التي تفتح للوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية أو اتفاقيات مبرمة قانوناً، أو لتسديد تكاليف العدالة والتعويضات المدنية، والمبالغ المحصلة بغير حق، و الإعفاءات من الضرائب والرسوم، والمبالغ المستردة<sup>13</sup> ، حيث يمكن تجاوز التقديرات الميزانية لهذه الاعتمادات عند صرف النفقات المتعلقة بها.<sup>14</sup>



#### -الاعتمادات الوقتية :

التي تفتح للنفقات الملتزم بها بموجب قانون أو مرسوم، والتي لا يمكن لمبلغها أن يتناسب بدقة مع المخصص الميزاني لها المقرر في قانون المالية، الذي يحدد قائمة الفصول التي تكتسي مخصصاتها طابعاً وقتياً، فالأمر بدفع تلك النفقات يجب أن يكون في حدود الاعتمادات المفتوحة التي يمكن إتمامها بواسطة الاقتطاع من الاعتماد الإجمالي المخصص لهذا الغرض في ميزانية الدولة.15

و يجب ملاحظة أن ترخيص النفقات لا يشمل سوى الفترة المقررة قانوناً لتنفيذ ميزانية الهيئة العمومية المعنية، وهي السنة المالية التي توافق مبدئياً، السنة المدنية (من أول جانفي إلى 31 ديسمبر)، وعليه فإن اعتمادات التسيير المفتوحة لسنة معينة لا تخول الحق، كقاعدة عامة، في تجديدها (أو ترحيل المبالغ غير المستخدمة منها)، للسنة المالية التالية، غير أنه طبقاً للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، هناك بعض الاستثناءات التي ترد على هذه القاعدة، ويتعلق الأمر خاصة بالإعانات أو التخصيصات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والتي تبقى مكتسبة لها في حالة عدم استخدامها بعد قفل السنة المالية، كما أنّ الاعتمادات المسجلة في ميزانيات الجماعات المحلية والتي لم يتم استعمالها خلال السنة المالية المعنية ترحل إلى ميزانيات السنة الموالية.

أما بالنسبة للإعتمادات الخاصة بنفقات التجهيز العمومي، ونفقات الاستثمار، والنفقات بالرأسمال، فإنّ رخص البرامج المتعلقة بها تبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم استعمالها أو إلغائها (المادة 06 من قانون المحاسبة العمومية).

#### 1 : المرحلة الإدارية لتنفيذ النفقات العمومية

المرحلة الإدارية، هي من صلاحيات الأمرين بالصرف وتتم بثلاث خطوات وهي :

##### 1-1- الالتزام :

يعرّف الالتزام بالنفقة، عادة بأنه التصرف الذي بمقتضاه تنشأ هيئة عمومية ما أو تثبت عليها التزاماً ينتج عنه عبء أي هو «الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين».16

و بناء على ذلك يمكن أن القول إن الالتزام (كتصرف قانوني أو فعل مادي)، هو مصدر النفقات، قبل أن يكون إجراء لتنفيذها، وهو ما يؤدي إلى التمييز بين الالتزام القانوني بهذا المعنى والالتزام المحاسبي الذي يعني تخصيص اعتماد من الميزانية لتنفيذ نفقة .

و الالتزام يكون غالباً بمبادرة من مسؤول المصلحة الإدارية الذي تنسب إليه صفة الأمر بالصرف.

معنى الالتزام : له ثلاث معان:

هو نتيجة قرار تتخذه السلطة الإدارية المعنية شريطة أن تنتج عليه نفقة عمومية، وفي المجال المحاسبي عملية

الالتزام تؤدي إلى تخصيص الأموال بحسب المبلغ الذي يغطي الالتزام وهي تتم من طرف الأمر بالصرف؛

الالتزام غالباً ما يتسبب إما بتطبيق نظام قانوني مطبق مسبقاً أو إنشاء التزام تعاقدي؛

وجوب وجود قرار إداري صريح من طرف الأمر بالصرف المعني بالالتزام.

إجراءات الالتزام :

نشأة الالتزام : ينشأ بقرار فعلي للأمر بالصرف على وثيقة مكتوبة تثبت وتمثل تعهداً من الأمر مثل تحرير صفقة

عمومية أو سند طلب أو مقرر تسمية موظف.

الملف الخاص بالالتزام : هو الوثيقة المعلنة أو المثبتة على سبيل المشروع أي بصفة ممضية من طرف الإدارة (الأمر

بالصرف) على سبيل الاحترام.

وثيقة الإلتزام: تحدد البند الخاص بالإلتزام في الميزانية، كما يعلن على الرصيد السابق والرصيد الموالي مهمة في الإلتزام.

## 1-2- التصفية :

لا تصبح النفقة الملتزم بها فعلياً إلا بعد تنفيذ الإلتزام المرتبط بها والذي يترتب عنه دين في ذمة الهيئة العمومية، وعليه فإنّ موضوع التصفية هو التحقق من وجود الدين وضبط مبلغ النفقة.

فالتصفية - كمرحلة مستقلة عن الإلتزام - تعتبر تطبيقاً لقاعدة هامة في نظام المحاسبة العمومية، وهي "قاعدة أداء الخدمة" أو "قاعدة الحق المكتسب"، أي أنّه لا يمكن صرف النفقات العمومية إلاّ بعد تنفيذ موضوعها (الهيئات العمومية لا تدفع مسبقاً)، باستثناء حالات قليلة جداً ومقررة قانوناً (مثل التسبيقات على الصفقات العمومية).

و هكذا فإنّ التحقق من وجود الدين هو إثبات أداء الخدمة من طرف الدائن، ومطابقة هذا الأداء لشروط الإلتزام بالنفقة، ففي حالة صفقة أشغال مثلاً، يتم التأكد من إنجاز الأشغال ومطابقتها لبنود الصفقة.

و بما أنّ مبلغ النفقة القابل للدفع لا يمكن في كثير من الحالات تحديده بدقة أثناء الإلتزام (يكون تقديراً)، فإنّ التصفية تسمح بضبطه على أساس الإثباتات التي تمت أثناء التحقيق في أداء الخدمة، ففي المثال السابق يتم حساب مبلغ الأشغال التامة التنفيذ (أي مبلغ النفقة القابل للدفع)، عن طريق ضرب الكميات المنجزة بأسعار الوحدة لها المنصوص عليه في الصفقة (بافتراض أنّ سعر الصفقة يدفع بناء على قائمة سعر الوحدة).

عملياً تتمثل التصفية في الإقرار الخطي الذي يضعه الأمر بالصرف على سند إثبات النفقة (فاتورة، وضعية أشغال...) وهو بصدد الأمر بدفعها، شاهداً بذلك على تمام أداء الخدمة موضوع النفقة وصحة مبلغ هذه الأخيرة، وهذا الإقرار هو الذي يعتد به قانوناً، أي يمكن الاحتجاج به ضد الهيئة العمومية فيما يخص إثبات وجود الدين والمطالبة بتسديده، ومن هنا أساس المسؤولية العامة للأمين بالصرف على تنفيذ النفقات، فهم « مسؤولون على الإثباتات الكتابية التي يسلمونها » 17.

**أهداف التصفية :**

- 1- التصفية تثبت بصفة نهائية وجود دين عمومي
  - 2- التأكد من نوعية و كمية السلع المشتراة من طرف الإدارة .
  - 3- مقارنة الأشياء الموجودة و محتوى الإلتزام
  - 4- التأكد من صلاحية المشتريات قبل الدفع.
  - 5- شرعية الإنفاق و نزاهته : المراقب المالي يراقب مدى توفر الاعتمادات، أما المحاسب العمومي فله مهمة رقابية أوسع نوعاً ما، أما الأمر بالصرف فله دراية بشرعية العملية لأنه يعيش واقعها وله معطيات لا يمكن توفرها في الملف (نية الأمر بالصرف في تنفيذ هذه النفقة).
  - 6- تحديد المبلغ النهائي الفعلي.
  - 7- التأكد من وجود اعتمادات كافية لصرف النفقة .
  - 8- تحديد صفة الدائن الفعلي : يجب على الأمر بالصرف أن يتحقق من الممون
  - 9- تسجيل المشتريات على دفتر الجرد : دفتر الجرد هو الوثيقة التي تسجل فيها جميع منقولات الإدارة.
- 3- الأمر بالصرف : و هو عبارة عن قرار إداري يعطى بموجبه الأمر إلى المحاسب العمومي المخصص لدفع النفقة المصفاة، فالتصفية و إن كانت تقرر حق الدائن في استيفاء دينه، إلا أنّها تبقى بدون قوة تنفيذية قبل صدور الأمر بصرف النفقة، و هنا تبدي السلطة التقديرية للأمر بالصرف بصفته مديراً أو مسيراً قبل كل شيء، حيث يستطيع أن يرفض الأمر بالدفع النفقة إذا قدر أن ذلك هو الأنسب.

و الأمر بالصرف هو اختصاص مطلق للأميرين بالصرف، فلا يمكن مثلاً للأعوان الذين هم تحت سلطتهم القيام به إلا عن طريق تفويض رسمي بالتوقيع وتحت مسؤوليتهم (أي تحت مسؤولية الأميرين بالصرف الأصليين).  
و فيما يخص آجال قفل الأمر بالصرف (إصدار أوامر أو حوالات الدفع)، فهي محددة بـ 25 ديسمبر من السنة المعنية بالنسبة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. 18

## 2 المرحلة المحاسبية لتنفيذ النفقات العمومية :

-الدفع : هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي (المادة 22 من قانون المحاسبة العمومية)، وهو المرحلة المحاسبية في تنفيذ النفقات العمومية، حيث أنّ أوامر أو حوالات الدفع التي يصدرها الأمرون بالصرف ترسل إلى المحاسبين العموميين المختصين، أي المكلفين دون غيرهم، بدفع مبالغها.

هذه المرحلة من اختصاص المحاسب العمومي، وهي خاصة بالخطوة الأخيرة في جانب تنفيذ النفقات العمومية، و المتمثلة في عملية "الدفع"، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي. 19

و هو المرحلة المحاسبية في تنفيذ النفقات العمومية، حيث أنّ أوامر أو حوالات الدفع التي يصدرها الأمرون بالصرف ترسل إلى المحاسبين العموميين المخصصين، أي المكلفين دون غيرهم، بدفع مبالغها ودور المحاسبين هنا و دور هنا لا يقتصر فقط على إنجاز العمليات المالية المتمثلة في إخراج النقود من الصندوق لتسديد النفقات المقبولة من طرفهم للدفع، أي أنهم ليسوا مجرد أعوان الصندوق، بل أن دورهم أهم من ذلك بكثير، إذ أنّهم يتمتعون في هذا المجال بنوع من السلطة الرقابية على عمليات الأميرين بالصرف، والتي تعتبر إحدى أهم نتائج تطبيق مبدأ الفصل بين الأميرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

لكن المحاسبين لا يمارسون هذه الرقابة، التي تعد التزاماً مفروضاً عليهم، إلا في حدود صلاحياتهم، وطبقاً للإجراءات المقررة قانوناً، و تبعاً لذلك فهم لا يملكون أي سلطة تقديرية أثناء القيام بها، فإذا تحققوا من شرعية النفقات المأمور صرفها، وجب عليهم دفعها في الآجال المحددة. 20 و أيضاً إشعار الأميرين بالصرف برفض الدفع المعلن وفي الآجال المحددة. 21

و عليه فإنّ المحاسبين ملزمون بمسؤولياتهم المالية الشخصية، بالتحقق من شرعية النفقات قبل قبول دفعها، أي إجراء كل عمليات الرقابة المفروضة عليهم قانوناً والمتمثلة فيما يلي:

- صفة الأمر بالصرف أو المفوض عنه
- توفر الاعتمادات .
- صحة حسم النفقة
- وجود تأشيرات الرقابة القبلية
- تبرير أداء الخدمة :و يتعلق الأمر بمراقبة تصفية النفقة في شقها الموضوعي، وهذا بالتحقق من أنّ مبلغ النفقة المطالب بتسديده يمثل ديناً في ذمة الهيئة العمومية
- صحة حساب عمليات التصفية : على المحاسب أن يراجع كل عمليات حساب مبلغ النفقة التي قام بها الأمر بالصرف أثناء التصفية ليتأكد من صحتها .
- الصحة القانونية للدفع : يجب أن يكون لعملية دفع النفقة طابع إبرائي.
- توفر أموال الخزينة : باستثناء الدولة صاحبة السيادة (ممثلة هنا في الخزينة العمومية) والتي يعتبر صندوقها دائماً ذا وفرة مالية.

التسخير: 22 التسخير هو إعطاء أمر لشخص غير موجود في النظام السلمي هذا الأمر الذي يعطيه الأمر بالصرف للمحاسب العمومي (الذي لا يوجد ضمن السلم الإداري للأمر بالصرف)، لكي ينفذ عملية دفع كان قد رفض تنفيذها رغم وجود أمر بالدفع أو حوالة دفع سابقة.

شروط عملية التسخير :

أ- موضوعة :- وجود رفض للدفع من طرف المحاسب العمومي : « إذا رفض المحاسب العمومي القيام بالدفع، يمكن للأمر بالصرف أن يطلب منه كتابياً وتحت مسؤوليته أن يصرف النظر عن هذا الرفض حسب الشروط»، أي لابد من تقديم طلب مسبق

-التسخير موجه للمحاسب العمومي المختص الذي قام باعتماد الأمر بالصرف.

-أن تخرج الحالة عن مجموع الحالات التي لا يجوز فيها التسخير :

عدم وجود اعتمادات كافية في الخزينة ما عدا بالنسبة لدولة؛

انعدام تأشيرة المراقب المالي أو تأشيرة الصفقات عند الضرورة.

ب- شكلية :

1. يجب أن يكون التسخير مكتوباً لإثبات إعفاء المحاسب العمومي .

2. يجب أن يتضمن التسخير فكرة " المحاسب مسخر ليدفع".

3. يجب أن يحتوي التسخير أسباب لجوء الأمر بالصرف إليه.

الخاتمة :

تعد النفقات العمومية بفهومها العام هي تلك النفقات التي تنجزها الهيئات العمومية بإعتبارها أشخاص معنوية عامة ( خاضعة للقانون العام )، هذا المفهوم للنفقات العمومية له محتوى قانوني بالأساس، حيث أن الطابع العمومي للنفقات يستمد من الصفة القانونية للهيئات بها، وهي الهيئات العمومية، وليس من غرضها أو المستفيد منها، والنفقات العمومية هي عبارة عن الديون المستحقة على الهيئات العمومية، أو النفقات المنجزة بواسطة الأموال العمومية، وهياً أيضاً عبارة عن مجموع الأعباء المقررة في ميزانية الهيئات العمومية، كما يعتبر الترخيص الميزاني للنفقات شرطاً شكلياً ضرورياً لإنجازها، لكن ليس هو مصدر نشوئها، إذ ان المصدر يتمثل في وجود الديون العمومية التي يتم إبرائها في حدود ترخيصات الميزانية، ووفقاً للإجراءات المقررة قانوناً.

## الهوامش والمراجع :

1. عادل أحمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، 1992، ص 63.
2. علي خليل ، سليمان أحمد اللّوزي ، المالية العامة ، دار زهران للنشر و التوزيع، 2000، ص 89.
3. حمد أحمد حجازي ، المحاسبة الحكومية ، إدارة المالية العامة ، ص 267.
4. غازي عناية ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار البيارق، الأردن ، 1998، ص 178.
5. حسن الصغير ، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية ، الجزائر ، 1998، ص 36.
6. المادة 20 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية
7. جمال عمارة ، منهجية الميزانية العامة للدولة ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 56 .
8. المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية.
9. يرمز للفصل بأربعة أرقام : الأول يخص الباب الثاني بالقسم، الرقمين الأخيرين يعينان الفصل.
10. محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 77 .
11. محمد عباس محرز، إقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 80
12. المادة 25 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية.
13. المادة 27 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية.
14. المادة 29 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية.
15. المادة 29 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984، و المتعلق بقوانين المالية.
16. المادة 13 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
17. المادة 31 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية
18. المادة 28 من المرسوم التنفيذي 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991، المتضمن إجراءات المحاسبة التي يمسكها الأمر بالصرف و المحاسبون العموميون.
19. المادة 22 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
20. المادة 03 المرسوم التنفيذي رقم 93-46 المؤرخ في 06 فيفري 1993 المحدد لأجال دفع النفقات و تحصيل أوامر الإيرادات و البيانات التنفيذية و إجراء قبول القيم المدومة.
21. المادة 04 المرسوم التنفيذي رقم 93-46 المؤرخ في 06 فيفري 1993 المحدد لأجال دفع النفقات و تحصيل أوامر الإيرادات و البيانات التنفيذية و إجراء قبول القيم المدومة.
22. المادة 48 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

## مستقبل الصناعات الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر من خلال مخطط الخماسي لدعم الفلاحة

2014-2010

### The future of food industries and food security in Algeria through the five-year plan to support agriculture 2010-2014

العمودي محمد الطاهر<sup>1</sup>، سالمي رشيد<sup>2</sup>

Lamoudi Mohamed taher<sup>1</sup>, Salmi Rachid<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة ورقلة (الجزائر)

<sup>2</sup> المركز الجامعي تمنراست (الجزائر)

#### ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تحليل واقع الصناعات الغذائية في الجزائر من خلال مخرجات المخطط الخماسي لدعم الفلاحة 2010-2014، و الذي عرف طفرة إنفاقية كبيرة زامنت و طفرة المداخيل الخارجية للجزائر ، الأمر الذي تحديا للاقتصاد الوطني في تحقيق أمن غذائي مبني على تطوير الصناعات الغذائية كون الجزائر من أكبر الدول إسيرادا للغذاء.

و لقد خلصت الدراسة إلى أن للجزائر القدرة على النتائج لذي يحقق الفائض ، و الذي من خلاله يتم إستغلاله في إنشاء صناعة غذائية تقوم على النوعية و الكمية مما يحقق لها تنافسية على صعيد التجارة الخارجية، إلا أن ذلك لا يتم إلا من خلال دعم خاص لهذه الصناعة من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية المختلفة ، وكذا تنظيم التشريع بما يتوافق مع خصوصيات و تنافسية الصناعة الغذائية.

كلمات مفتاحية: التخطيط..الأمن الغذائي..الصناعة الغذائية..التصدير..الانتاج الزراعي.

تصنيفات JEL: Q1، Q3، L6.

#### Abstract:

The research paper aims to analyze the reality of the food industries in the sector through the outputs of the five-year plan for agricultural support 2010-2014, which defined a major spending boom that coincided with the surge of foreign income of Algeria, which transformed the national economy in achieving food security based on the development of food industries as Algeria One of the largest countries in the world is food.

The study concluded that Algeria has the ability to produce a surplus product, through which it is exploited in the establishment of a food industry based on quality and quantity, thus achieving its competitiveness in terms of foreign trade, but this can only be done through special support for this industry. Through concluding various trade agreements, as well as organizing legislation in line with the peculiarities and competitiveness of the food industry.

**Key words:** planning, food security, food industry, export, agricultural production.

**JEL Classification Codes:** Q1, Q3, L6

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: العمودي محمد الطاهر، الإيميل: taher.lamoudi@yahoo.com

## مقدمة :

زاد الإهتمام بالإقتصاد المالي الذي يعتمد على تداول الأوراق المالية في البورصة، مما أدى إلى خلل في التوازنات الاقتصادية الكلية على حساب النشاطات الحقيقية هذه الخبرة تعتبر الأساس لتحقيق الرفاهية المستمرة و التنمية الاقتصادية الصحيحة، ولذلك فقد أدت الإزمات المالية خاصة أزمة 2008 إلى الرجوع إلى الحديث و مراجعة السياسات الاقتصادية الحقيقية، وأم نقاط المرتجعة هي كيفية تحقيق أمن غذائي في إطار التنمية المستدامة، أي استراتيجية طويلة الأمد تقوم على توفير الحاجات الضرورية بالوسائل المتاحة عبر التخطيط الأمثل لإستغلال الموارد الطبيعية دون إهمال الجانب البيئي فيها، تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتميز بحجم موارد طبيعية و مالية كبيرة إلا أن موضوع الأمن الغذائي لا يزال ضعيفا من حيث التحقيق الفعلي و المستدام، حيث مر الإقتصاد الجزائري في فترة ما بعد الاستقلال بسياسة التخطيط قصير الأجل المعتمد على القرارات المركزية. إلا أن الظروف المتسارعة أدت بتغيير التوجهات الاقتصادية إلى تبني سياسة التخطيط متوسط و بعيد المدى في بعض المجالات الإقتصادية، حيث حظي القطاع الاقتصادي ببرامج متوسطة المدى آخرها برنامج الدعم الفلاحي و التنمية الريفية للخماسي 2010/2014 و المنتظر منه العمل على تحقيق أمن غذائي يحقق الإكتفاء الذاتي، و السؤال الذي يطرح في هذه الدراسة هل أن برنامج الدعم الفلاحي و التنمية الريفية في الجزائر يحقق أمن غذائي مستمر؟

ولمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام:

## القسم الأول. الإطار النظري للأمن الغذائي

## القسم الثاني: الزراعة والأمن الغذائي

## القسم الثالث: برنامج الدعم الفلاحي و التنمية الريفية والأمن الغذائي للخماسي 2010/2014

## الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية الزراعية المتواصلة، برامج الدعم الفلاحي

## 1- الإطار النظري للأمن الغذائي:

الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس و الموارد و الامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وبالتالي تحقيق اكتفاء ذاتي دون الحاجة إلى الآخرين، والذي يؤمن الحماية من المخاطر التي تفرضها الظروف الخارجية و التي تؤدي إلى انفاق أموال في اوجه النفقات خارجية كان من الممكن أن توجه نحو التنمية الداخلية ولعل تسارع التطورات و الظروف الخارجية خاصة (العال، 1984): (2)

الاساس الاول : خصائص المجتمع المرتبطة بالمستوى المعيشي للسكان، و المتعلقة بنوعية الحاجيات الاستهلاكية المتنوعة التي يجب أن تتوفر لتحقيق المنفعة للمجتمع من الناحية الغذائية حيث أن المعيار القياسي للتغذية الفردية الكاملة تصل إلى 2345 سعرة حرارية للفرد، وبالتالي السعي من خلال الأمن الغذائي إلى توفير سلة من المواد الغذائية التي تحقق المنفعة الغذائية المذكورة.

الاساس الثاني: جعل الأمن الغذائي هدف قومي حيث يتم ذلك من خلال الوصول إلى نقطة توازن بين قدرات الدولة و مجالات الاستغلال الأمثل للإمكانيات و مستويات المعيشة التي يعبر عنها بنوعية الحاجيات التي تحقق القفيمة الغذائية الصحية، حيث أن التجارب في بعض الدول التي حقق توازن نسبي بين الموارد و الحاجيات كان ذلك على حساب الثمن الإقتصادي و الإجتماعي و التي جاء نتيجة الظروف الخارجية.

وعليه فإن من جملة التحديات التي تواجه تحقيق الهدف القومي المتمثل في الأمن الغذائي ما هو خارجي و ما هو داخلي :

الداخلي: و الذي يعبر عن محدودية الموارد الزراعية و هي غالبا ما تكون نسبية مهما كان حجم الدولة، و الذي يضع المسؤولين و واضعي القرارات الاستراتيجية أمام تحدي في كيفية استثمار الامكانيات المحدودة بما يكفل حقوق جميع الأجيال.

الخارجي: و المتمثل في العولمة الاقتصادية و خاصة المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر الضلع الأساسي في زيادة تحريري المبادلات و العلاقات الاقتصادية العالمية، و التي من شأنها أن يسبب تدفق المنتجات بدون قيد أو شرط مما ينتج عنه اعباء

من تنافسية المنتجات المحلية في الدول ضعيفة الانتاجية و الجودة ,ولأن تلك المبادلات من شأنها ان توفر مستلزمات و حاجيات المجتمع الغذائية إلا ان ذلك يتم على حساب تعطيل الموارد و زيادة النفقات الخارجية.

كما يعتر التقدم التكنولوجي عامل مؤثر على مستويات التطور الانتاجي الذي يساعد على استغلال الموارد الطبيعية بدقة اكبر و اكبر مردودية ,والمهم في ذلك عامل الزمن الذي توفره الآلة على حساب اليد العاملة البشرية,الذي يسمح بتقليص الفجوة الزمنية بين استغلال الموارد و توفير الحاجيات .

عموما فإن الهدف الاساسي من تحقيق أمن غذائي هو قدرة المجتمع على ضمان الحد الأدنى من الإحتياجات الضرورية و بانتظام,و التي تجعل الوصول الى امن غذائي اما العمل على احدى الاستراتيجيتين الآتيتين (السيد، 1993)3⊕:

1-1- عن طريق الانتاج المحلي التام : و ابلي تعتمد على قدرة الموارد الطبيعية المتاحة في توفير الحاجيات الضرورية من خلال التوظيف الكامل لعناصر الانتاج المحلية ,التي تحقق توازن بين استغلال الموارد و مستويات المعيشة او نوعية الحاجيات .

1-2- الإنتاج النسبي: أي انتاج جزء من الاحتياجات الضرورية محليا و بالإمكانات المتوفرة وإستيفاء باقي الإحتياجات من العالم الخارجي,وهنا يجب التركيز على نقطة هامة وهي إن عملية الاستيفاء من العالم الخارجي لا يجب ان تكون معتمدة على نفقات قد تضر بالتنمية المحلية أو تعطل جزء من الموارد الداخلية ,بل يجب ان تكون تلك العملية مبنية على قاعدة المبادلة التجارية وفق النظرية النسبية للتجارة الخارجية\*,و التي تقوم على استيراد منتجات يمكن انتاجها محليا لآكن نفقات انتاجها تكون مرتفعة مقارنة بمزايا الانتاج بالعالم الخارجي و بالمقابل تكون عملية التصدير للمنتجات المصنعة محليا و التي تتمتع بمزايا تنافسية في السوق الدولية .من جانب آخر فان الجوء الى العالم الخارجي محفوف بالمخاطر في ظل العولمة الاقتصادية لنا تتعرض لها الأسواق من تقلبات غير متوقعة و التي تعتبر الأزمة المالية العالمية سنة2008 اقرب مثال على ذلك,حيث تأثرت مستويات النمو و برامج التنمية في جل بلدان العالم نظرا للتشابك الاقتصادي وعولمة انتقال رؤس الاموال و حركة الاستثمار الأجنبي.

لكن يبقى الإنتاج النسبي أحد البدائل المطروحة في ظل شح الموارد الطبيعية ,لكن تتوقف عملية نجاح هذا التوجه على عاملين اساسين هما :

الاول :طبيعة السلع الموجهة للتصدير و السلع التي تلبى حاجيات مفقودة محليا و التي يتم توفيرها عن طريق الإستيراد,حيث يعتمد هذا العامل على جودة و سعر السلع المتبادلة و مراقبة الميزان التجاري .

الثاني: طبيعة قنوات التوزيع حيث ان طبيعة المبادلات الثنائية اقل خطرا من المبادلات الدولية في ظل المنظمة الدولية للتجارة خاصة للبلدان النامية حيث أن هذه الأخيرة شروطها ملزمة بالإتفاق لكن على العكس أن الاتفاقيات الثنائية قابلة للتعديل او الفسخ في حالة وجود ضرر لأحد الأطراف.

## 2- الزراعة والأمن الغذائي

ذإن تحقيق أمن غذائي مرتبط بمدى تلبية الحاجيات الغذائية الضرورية لأفراد المجتمع ,حيث لا تتم تلبية الحاجيات فقط لأفراد الجيل الحالي من المجتمع لكن يجب ضمان موارد تلبى حاجيات الأجيال المستقبلية وهذا ما يسعى بالأمن الغذائي المتواصل,المبنية أسسه على قواعد التنمية المستدامة ذات الأبعاد الاقتصادية ,الإجتماعية و البيئية .



إن استمرارية تلبية الحاجيات الضرورية للأجيال المتعاقبة، أساسه ضمان مردودية وحسن إستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من التلوث وقلة المردودية وبالتالي يؤدي بنا الحديث الى أن القطاع الزراعي هو القطاع المستهدف والذي يعد أساس تحقيق أمن غذائي متواصل أو ما يسمى بالزراعة المستدامة.

تعرف الزراعة المستدامة على أنه الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية الزراعية التي تضمن الوفاء بإحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على البيئة وتحسينها، وكذا صيانتها والتي تقوم على خمس أسس نذكرها فيما يلي (الزراعية، 2011) (4)

- الإدارة: و التي تشمل القرارات السياسية التي من شأنها أن تؤثر على مقومات الزراعة و مردوديتها، و التي تشمل جميع مستويات دوائر إتخاذ القرار و المساهمة فيه بدءا من الحكومة وصولا الى القاعدة الشعبية.

- النجاعة: و التي تعتمد على قدرة النظام الإنتاجي الزراعي في توليد دخلا كافيا و الذي يعطيه صفة القابلية و البقاء إقتصاديا.

- المواد الزراعية: وهي جميع المدخلات التي تكون من خارج القطاع الزراعي من آلات ومواد كيميائية للمعالجة ..

- الإحتياجات المتغيرة للإنسان: و التي تفترض حدوث تغير مستمر لحاجيات المجتمع كما ونوعا بحسب الأذواق و مستويات المعيشة الإقتصادية و الإجتماعية و المؤثرات الخارجية ...

- المحافظة على نوعية البيئة: و التي تلزم أصحاب الإدارة بضرورة الحفاظ على البيئة المرتبطة بالموارد الطبيعية ابلتي تؤثر في عملية إنتاج المنتجات الغذائية أي المحافظة على موارد القطاع الزراعي و بصفة مستمرة.

## 1-2- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

وهي تلك المحددات التي لها علاقة بما يمكن لها أ، تؤثر على على القطاع الزراعي، بناءا على مقومات نجاح الإدارة الزراعية وهي كما

يلي (العال، 1984): (5)

- الاستقرار السياسي: وهو عنصر هام لأي تنمية إقتصادية ناجحة، و الذي يؤمن العمل على برامج ثابتة وذات الصلة وبصفة مستمرة .

- ملكية الأرض الزراعية: إن طرق حيازة الأرض الزراعية و إمتلاكها يؤثر على انتاجيتها، حيث نرى أن مردودية الأرض في النظام الإشتراكي تختلف على مردوديتها في النظام الرأسمالي لأن الأول ملكية الأرض كانت للدولة، أما الثاني فكانت الملكية خاصة مما جعل ملكها يتفانى في تحقيق انتاج وفير .

- المناخ الأقتصادي: هو النظام الأقتصادي و التشريعات و القوانين ذات الصلة بالقطاع الزراعي و التي تؤثر على حجم و نوعية مخرجاته .

- توفير مستلزمات الإنتاج: ان توفير عناصر الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي يزيد من قدرته على الوفاء بتوفير الإحتياجات الضرورية الغذائية للمجتمع، خاصة الأرض و اليد العاملة المؤهلة و التكنولوجيا الحديثة .

## 2-2- البناء التنظيمي لبرامج التنمية الزراعية المستمرة القومية :

هو البناء التنظيمي الذي يحدد مستويات العناصر التي لها علاقة بهيكل البرنامج العام، بمختلف توجهاتها و التي هي عبارة عن: (thomas, 1979) (6)

## 1-2-2- القاعدة الأساسية للبرنامج :

- أنشطة البحوث و التطوير: التي تهتم بها المؤسسات البحثية العلمية سواء الحكومية التابعة لوزارة الزراعة أو المؤسسات الجامعية وفروعها من مخابر بحث و دراسات فردية أكاديمية, في بعض الأحيان يكون للقطاع الخاص دورا في هاته العملية .
  - الإرشاد الزراعي: وهي عملية المرافقة التقنية لعملية الإنتاج الزراعي و التي تركز على دعم تكنولوجيا الإنتاج و تطبيق نتائج الأبحاث و الدراسات العلمية .
  - المؤسسات الخدمية: وهي مؤسسات مساعدة على توفير عناصر الإنتاج وفق القوانين و التشريعات الإقتصادية, كإستصلاح الأراضي, تأجير الآلات و المعدات, توفير اليد العاملة و تدريبها...
- 2-2-2- عملية الربط:**
- وهي المرحلة التي تتم فيها ربط أهداف البرنامج الزراعي بمكونات القاعدة الأساسية, و باتالي توفير مناخ إقتصادي مشجع و متناسق مع جميع أطراف البرنامج مما يساعد على دعم جهود الوصول الى أمن غذائي حقيقي.
- 3- برامج الدعم الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر 2010/2014**
- تتمتع الجزائر بميزة طبيعية هائلة مما جعلها تتوفر على إمكانيات زراعية يمكن من خلالها أت تحقق أمنا غذائيا مستمرا, كذلك عرفت السنوات الأخيرة وفرة مادية من رؤوس أموال مكنها من توفير المعدات اللازمة بالقطاع الزراعي و التي نستعرض أهمها في مايلي:
- 3-1- المناخ الطبيعي وطبيعة الأراضي الزراعية المتاحة:**
- تبلغ مساحة الجزائر حوالي 238174100 هكتار تمثل 80% منها مناطق جافة و نصف الجافة, إلا أ، المساحة الزراعية المتاحة و القابلة للزراعة تمثل حوالي 17.8% من إجمالة المساحة تستغل منها 20 بالمائة أي ما يقارب 8.4 مليون هكتار في الزراعة تحت زراعة الحبوب المرتبة الأولى نظرا لطبيعة الاراضي الاكثر ملائمة و الاكثر مساحة من الاراضي المخصصة للخضر و الفواكه. وعموما يمكن تشخيص الامكانيات الطبيعية في الجزائر في النقاط التالية (2009, www.andi.dz): (7)
- تنوع الأقاليم مما يسمح بتنوع المناخات الطبيعية, و بالتالي تنوع المحاصيل الزراعية فهناك المناخ الصحراوي, التلي و الساحلي .
  - تنوع جودة و خصوبة الأراضي الزراعية, مما يؤدي الى تنوع المنتجات الزراعية, فهناك التربة الطينية البنية في منطقة القبائل و التربة الطينية السوداء في سهول متيجة و التربة الصحراوية نصف الجافة في الواحات كل منها تنج محاصيل خاصة و متنوعة .
  - إن طول الساحل الذي يبلغ 1200 كم يسمح بقدرة الجزائر على توفير المنتجات السمكية كذلك يسمح بزيادة المنتجات التي تتطلب مناخا ساحليا مما يعزز قدرة الجزائر على تنوع المنتجات الفلاحية .
- 3-2- الموارد البشرية :**
- إزداد عدد الفلاحين في الجزائر من 15.6 الى 17 بالمائة ما بين سنتي 2000 و 2004 من إجمالي اليد العاملة الا انها تمتاز بنقص التأطير و عدم تحكمها في التكنولوجيا الحديثة, هذا نظرا لنقص مؤسسات التأطير و المساعدة المتخصصة في تأهيل اليد العاملة حيث أن المساعدة تتم في الجانب المالي أكثر من الجانب البشري, (<http://madrp.gov.dz/ar/>) (2011). (8)

## 3-3- الإمكانات المادية :

تتوفر في الجزائر على ما يفوق 10000 جرار مما يجعلها في المرتبة 42 عالميا و الأولى عربيا بمعدل جرار لكل 42 هكتار، كما تتوفر على أكثر من 1000 حاصدة و 155 ألف محراث آلي، حيث ان معظم الجرارات يتم إنتاجها محليا، كما أ، احتياجات الصرف التي فاقت 138 مليار دولار يعطي للجزائر القدرة على استيفاء نقائص المعدات من الخارج، رغم كل ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات زراعية طبيعية و مادية مالية و غير المالية إلا أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني تبقى ضعيفة و غير مستقرة يرجعها البعض الى عامل المناخ المتذبذب و البعض الآخر الى ضعف برامج التأهيل و التطوير، كما أن مشكل العقار الفلاحي بقي قائما في ظل برامج السكن و المنشآت القاعدية، حيث إنخفضت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي من 17 بالمائة سنة 2001 الى 4 بالمائة سنة 2004 (serie special agriculture , 2013)(9)

## 4- برنامج دعم الفلاحة و التنمية الريفية للخماسي 2010-2014 على الصناعة التحولية الغذائية

يتمثل برنامج الدعم الفلاحي في ما أطلق عليه بسياسة التجديد الفلاحي و التنمية الريفية، إذ تتمثل محاور البرنامج في كيفية وضع إستراتيجية عمل لمدة خمس سنوات تهدف الى العمل على تحقيق أمن غذائي، وذلك بءا بدراسة الوسائل و الإمكانيات المتاحة في المدى المتوسط الأجل، و التي تؤدي الى العمل على تدعيم قدرة القطاع الفلاحي في تحقيق أمن غذائي و تغيير هيكلية في مكونات هذا القطاع، كما ركزت الإستراتيجية على وضع قائمة للحاجيات الضرورية التي يهدف البرنامج الى توفيرها بطاقة انتاجية ووفرة، ويأتي هذا فس سياق تعهد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2008 وذلك في إطار فعاليات الملتقى الوطني حول الفلاحة و التنمية الريفية والتي أعلن فيها عن الأهداف الرئيسية للبرنامج و التي تتمثل في (الريفية، 2010): (9)

- تنمية و تطوير الانتاج الوطني، خاصة في مجال السلع الواسعة الاستهلاك لتصل الى تغطية 75 بالمائة من الطلب المحلي.
- تطوير و تحديث وسائل الانتاج بإدخال التكنولوجيا الحديثة في السقي الحرث الحصاد المعالجة الكيميائية.
- تحديد مهام مؤسسات الدعم و الارشاد الفلاحي بما يكفل التوزيع و انتاج أمثل للسلع واسعة الاستهلاك.
- وضع نظام يحدد مهنية العمل الفلاحي، خاصة مزارعي المنتجات واسعة الاستهلاك.
- الإعتماد على التمويل الذاتي في توفير المواد الأولية من بذور و أسمدة.
- تنمية و تطوير المساحات الخضراء في الريف بشكل متوازن و مستمر.
- أما عن ابعاد الإستراتيجية و برنامج الدعم و التجديد الرفي في ثلاث ابعاد رئيسية :
- اولا: التنمية الريفية و التي تركز على عدة اهداف هي :
- إطلاق برنامج تطوير و هيكلة القطاع الفلاحي الذي يهدف الى زيادة النمو خاصة في المجالات الاستراتيجية كالحبوب و اللحوم و الخضار .
- وضع سياسة حمائية للمنتوج الوطني و سياسة تنظيمية للسلع واسعة الاستهلاك.
- خلق مناخ إقتصادي مشجع للعمل الفلاحي خاصة في مجال منح القروض معدومة الفوائد و القروض الاجارية للآلات و المعدات الفلاحية.

- التقليل من الأخطار المتعلقة بالعملية الانتاجية وذلك بدعم البحوث و الدراسات التي تساعد على دعم النشاط الانتاجي و تطويره.

ثانيا: تطوير القدرات الانتاجية التي تهدف الى استعمال التكنولوجيا الحديثة في مجالات العمل الفلاحي ,كذلك تطوير المهارات البشرية الموجهة لخدمة القطاع الفلاحي بما فيها تحديث اساليب التسيير الادارية ,بما يعزز قدرات الادارة في المساندة و المراقبة النوعية و الكمية لنو القطاع الفلاحي.

#### ثالثا: التنمية الريفية

تهدف هذه الخطوة الى تطوير المناطق الريفية التي تتوفر على اراضي قابلة للزراعة و التي تعتمد على اسلوبين الاول هو توافر برنامج معلوماتي حول كيفية تطوير تلك الاراضي الثاني هو كيفية معالجة تلك المعلومات التي تستخدم في اتخاذ القرار الذي من شأنه أن يحافض على انتاجية الارض الريفية ,وعوما فان التنمية الريفية في هذا البرنامج تهدف الى تحقيق عدة نتائج هي :

- مكافحة التصحر الزاحف نحو الأرياف و الشمال عموما.

- تهيأت الأحواض المائية التي تعتبر شريان الحياة في الأرياف.

- زيادة مردودية الأرض و خصوبتها.

- تنمية المناطق الغابية .

#### 1-4- أهداف برنامج الدعم الفلاحي للخماسي 2010-2014

لتحقيق الأهداف الآتية ذكرها في البرنامج الخماسي 2010-2014 تم رصد غلاف مالي قدر ب1000 مليار دينار جزائري ,بمعدل 200 مليار دينار في السنة وحيث و إضافة الى تجنيد مؤسسات الدولة فإن هذا الغلاف -النفقات- سوف تعطي للقطاع الخاص ايضا فرصة في المساهمة في تحقيق الأهداف التي تتمثل في : (10)

- زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني المحلي بعدما كان معدله لا يتجاوز 6بامائة سوف سياهم بنسبة 8.33بالمائة كمعدل مساهمة كلية ما بين 2010-2014.

- الوصول الي تلبية حاجيات المجتمع من مواد ضرورية -الطلب المحلي- و التي تتمثل في 45مليون قنطار من الحبوب و 3ملايير لتر من الحليب.

- القيام بتهيأت المناطق الريفية بما فيها تطوير الأراضي الفلاحية عبر 2174منطقة ب10200مشروع,شملت أيضا المناطق الصعبة الجبلية و الصحراوية بمساحة قدرها 8.2هكتار.

- تطوير الصناعات الغذائية عبر تشجيع استحداث مؤسسات صغيرة و متوسطة مختصة في مجال الصناعة الغذائية كأداة لمواجهة الطلب المحلي.

- الوصول الى استحداث اكثر من 1200000منصب عمل خاصة في المناطق النائية .

#### 2-4- أهم نتائج البرنامج الخماسي 2010/2014

من خلال كل الامكانيات التي سخرتها الجزائر والتي تهدف الى تحقيق جملة من الاهداف المذكورة سالفا فإن البرنامج فق اتى بشماره من نواحي و أخفق في أخرى تخلصه من إحصئيات الديوان الوطني للاحضاء حول القطاع الفلاحي وما ارتبط بهمن الفترة ما بين 2010و2014,نعرضها في نقاط :

أولاً: في إطار الاستغلال الأمثل و الواسع للأراضي الزراعية فإن زيادة عدد الهكتارات التي تم إستغلالها لغرض الانتاج لم تعرف زيادة كبيرة وهذا ما تفسره البيانات التي تدل على ان عدد الأراضي التي تم استغلالها قفز خلال الفترة ما بين 2009 الى 2011 من 1056284 الى 107022 هكتار .

ثانياً : الانتاجية , سجل انخفاض محسوس في الانتاجية حيث انخفضت كمية الانتاج من الحبوب من 40021 مليون قنطار الى 37280 مليون قنطار ,والخضر من 7777 مليون قنطار الى 7237 مليون قنطار ذلك خلال الفترة ما بين 2009 و2011.

ثالثاً: التشغيل , عرفت نسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة ارتفاعاً محسوساً في المناطق الحضرية عند فئة الذكور والتي قفزت من 5.5 بالمائة سنة 2010 الى 11.9 بالمائة سنة 2013 عموماً القطاع الفلاحي يستوعب ما نسبته 10.6 بالمائة من اليد العاملة الاجمالية مقارنة ب 11.7 بالمائة سنة 2010.

رابعاً : كحوصلة شهدت أسعار المواد الفلاحية طبيعية و مصنعة ارتفاعاً محسوساً في المدن الكبرى ,حيث قفزت بنسبة 10.6 بالمائة في الخضر الطازجة في الفترة ما بين مارس 2014 ومارس 2015, أما المنتجات الفلاحية المصنعة فقد شهدت ارتفاع قدرة 6.7 بالمائة في نفس الفترة .

#### 3-4- الصناعة الغذائية والأمن الغذائي

يعتبر الفائض الذي حققه الانتاج الفلاحي في الجزائر , مؤشراً على إمكانية قيام صناعات تحويلية في المجال الغذائي, ذلك أن الجزائر تعتبر من أكبر الدول إستيراداً للغذاء بما يقارب 75 بالمائة من إحتياجاتها , خاصة المنتجات واسعة الاستهلاك (الحبوب بأنواعها, الحليب , اللحوم), الأمر الذي يستوجب توجه الجزائر نحو تشجيع إنشاء مؤسسات تقوم على إستغلال الفائض المتنوع من المنتجات الفلاحية .

ذلك أ، الفرد الجزائري يعد من الافراد الكثر إستهلاكاً للحبوب ( 200 كغ), (تفات، 2013) وكذا الحليب، في ظل توفر الجزائر على الامكانيات التي تجعلها في غنى عن إستيراد غذائها من الخارج، تعد الفترة ما بعد مراحل الانعاش الاقتصادي ، بداية تحول الاستثمارات الى المجالات الغذائية ، و التي قد أدت إلى إستقطابها للعمالة النشطة و المقدرة بـ 40 بالمائة من عمالة القطاع الصناعي ، و ان مخرجات مخطط الانعاش في المجال الفلاحي قد ادي الى تحقيق فائض في بعض المنتجات على غرار البطاطا 235 بالمائة، الخضروات 184 بالمائة للحوم 100 بالمائة، الحمضيات 115 بالمائة فيما عرفت بعض المنتجات ذات الاستيراد المدعم مثل الحليب تحسناً ب 69 بالمائة سنة 2016.

ويمتاز النشاط الفلاحي بقدرته على التنافسية من خلال (<http://madrp.gov.dz/ar>، 2009):

- تعدد البيئة المناخية للزراعة.
- إستخدام كميات مخفضة من المواد الكيماوية.
- السوق الكبيرة (المحلية، الإقليمية، الدولية).
- إمكانية توفير و تزويد السوق على مدار السنة حتى في غير الموسم.

إن برنامج الدعم الجديد للدولة الجزائرية لهذا النشاط يقوم على:

- المحافظة على جهود دعم و توسيع و توسعة القاعدة الإنتاجية.
- تكييف آليات الدعم و التأطير للمنتوج الفلاحي.
- متابعة تعزيز الطاقات البشرية و الدعم التقني.

#### 1-3-4- تطور الصناعة الغذائية ما بعد المخطط

إن النتائج التي حققها المخطط 2010-2014 أعطى دفعة قوية للإنتاج الفلاحي الوطني، الامر الذي جعله من القطاعات التي خلقت قيمة مضافة في مستويات متقدمة على باقي الصناعات الأخرى بإستثناء الطاقة جدول رقم 01 القيمة المضافة للقطاع الصناعي للغذاء 2016-2017.

| السنة          | 2016     | 2017     | 2018     | 2019     |
|----------------|----------|----------|----------|----------|
| القيمة المضافة | 332841.8 | 357323.3 | 377943.6 | 389025.3 |

المصدر: عبد الحق بن تفات، مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الإقتصادية في الجزائر، مجلة الاجتهاد، المركز الجامعي تمنراست، 2018.

هذا وقد عرفت المؤسسات التي تنشط في مجال الصناعة الغذائية إستقرار من حيث نسبة مشاركتها في النشاط الصناعي الإجمالي، بمتوسط 29.5%، في الفترة ما بين 2006-2016. كما شهد النشاط الصناعي تطورا في السداسي الأول من سنة 2019 بـ 4.9% مقارنة بسنة 2018، و 6.2% للسداسي الاول من سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. وعلى الصعيد الخارجي فإن إرتفاع مستويات النشاط الصناعي و الفلاحي للمنتجات الزراعية قد أدى إلى توجه الدولة نحو تخفيض إستيراد المنتجات الفلاحية و التي إنخفضت من 685.4 مليار دينار سنة 2010، إلى 500 مليار دينار سنة 2020 (السداسي الأول). غير أن هذا لم يمنع بأن يكون للمنتجات الغذائية المستوردة النسبة الأكبر في التجارة الخارجية للجزائر بنسبة 23% سنة 2020 (السداسي الأول)، بعدما كانت 17% سنتي 2018-2019 على التوالي (ons، 2020). ويبقى للجزائر إمكانية التخلص من التبعية للخارج في هذا المجال من خلال :

1- الشراكة الأجنبية والتصدير: حيث يطمح المستثمرون العرب خاصة و الاجانب عامة بالاستثمار في الصناعات الغذائية في الجزائر حيث عبر حوالي 63 متعاملا عربيا عن رغبتهم في الاستثمار في عدة مجالات زراعية ومن خلال الصناعة خاصة في المناطق الجنوبية من الوطن. مما يبرهن عن قوة الجذب الاستثمارية التي يتمتع بها القطاع.

وعلى صعيد التجارة الخارجية فقد نمت صادرات الجزائر بسبة 80% سنة 2018 مقارنة بسني 2016-2017، بقيمة قدرها 87 مليون دولار. تشمل الخضرة و الفواكه و كذا التمور، و لترقية التصدير و جب على الجزائر تشجيع ودعم التصدير من خلال :

- منح تراخيص الدعم الفني للمنتجات من خلال منح تراخيص المخابر التي تدعم تنافسية المنتج.
- التسريع في إمضاء الاتفاقيات المعطلة خاصة الافريقية منها.
- تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية .

2- تلبية الطلب الداخلي: حيث تراوحت نسبة إنتاج الحليب 4 ملايين لتر سنة 2019 بعد ما كان 1.5 مليار لتر في 2005، الامر الذي يشير إلى قدرة الانتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي، تحتل منتجات الحبوب مكانا إستراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017 ، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار ، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة ، بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017 ، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار ، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).

ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010-2017.

الأمر الذي يعطي مؤشرا على إمكانية وجود صناعات تحويلية في مجال الغذاء خاصة التغليف والتعليب ، في ظل توجه الدولة نحو دعم هذه الصناعة و الذي أقره التوجه الجديد القائم على إمكانية تمويل المشاريع الصناعية الغذائية تصل لـ 90٪.

#### الخاتمة:

عاشت الجزائر عدة تجارب في مجال التخطيط الإقتصادي، شملت مبادئ الاشتراكية ثم مرحلة الإصلاحات لتمر الى سياسة الاقتصاد الحر ، محاولة منها في الوصول الى اقتصاد متوازن يتمشى و التطورات الحالية و المستقبلية ، حيث أن الظروف الحالية للإقتصاد العالمي اعطى لموضوع الأمن الغذائي أهمية بالدرجة الأولى إضافة الى التنمية المستدامة و بالتالي أمن غذائي مستدام ، حيث تبقى تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات أهم التحديات التاريخية التي تواجه الجزائر .  
لقد عرضت الدراسة التي قمنا بها الى الاطار النظري لبناء هيكل تنظيمي لبرنامج الامن الغذائي ، و الدراسة العملية لبرنامج الدعم الفلاحي بالجزائر نرى انه يتقارب الى حد ما مع المفاهيم النظرية في بناء خطة عمل تهدف الى تطوير القطاع الفلاحي الا اننا سجلنا بعض الثغرات أهمها:

- نقص الاهتمام ببرامج التأهيل البشرية حيث ان برامج التأهيل شملت الأرض اكثر من الإنسان .
- وككل مرة يتصدر الحديث على برنامج معين في الجزائر القدرات المالية دون الحديث على ما يقابلها من امكانيات غير مادية خاصة الرأس مال البشري و أجهزة الدولة المساعدة .
- تفتقر الخطة الى نظرة طويلة المدى مما يؤثر على سير المراحل القادمة ما بعد الخماسي محل الدراسة .
- تشير بعض الأرقام الى ان الإنتاج المحلي فاق 100 بالمائة\* لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل هذه النتائج المحققة قادرة على الاستمرارية في ظل مبدأ الزراعة المستدامة.
- ضعف دور المراكز البحثية في صنع القرار خاصة الجامعة التي تضل الدراسات المنجزة قيد الأرشيف.

المراجع والمصادر:

- (2009). Consulté le 10 12, 2020, sur <http://madrp.gov.dz/ar/>.
- (2011). Consulté le 2020, sur <http://madrp.gov.dz/ar/>.
- ons. (2020). *indice de la production industrielle*. algerie: ons.
- serie special agriculture . (2013). *magazin ELDJAZAIR* , p. 7.
- thomas, D. (1979). national agricultural research programme. 11.
- [www.andi.dz](http://www.andi.dz). (2009). Consulté le 2020
- الريفية, و. ا. (2010). برنامج التنمية الريفية و الدعم الفلاحي. 2010-2014.
- الزراعية, ا. ا. (2011). *الآثار المتوقعة من تحرير التجارة الزراعية الدولية علة الزراعة العربية* .
- السيد, ع. ا. (1993). *الامن الغذائي في الوطن العربي سلبية عالم المعرفة*. (230), p. 51.
- العال, ز. م. (1984). *النهوض بإنتاج القطاعات الزراعية المختلفة. البحوث و الدراسات الزراعية*. (p. 7),
- تقات, ع. ا. (2013). *مساهمة الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر. الإجتهد للدراسات القانونية و الاقتصادية*, 04, 284.



## دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية

-دراسة حالة مؤسسة حليب النجاح بمغنية-

### The role of strategic vigilance in achieving competitive advantage in Algerian industrial enterprises

- A case study of the Milk Success Foundation of Maghnia -

أوبختي نصيرة<sup>1</sup>، بوريش أحمد<sup>2</sup>

Oubekhti Nassira<sup>1</sup>, Bouriche Ahmed<sup>2</sup>

<sup>11</sup> معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بمغنية، الجزائر

<sup>2</sup> معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بمغنية، الجزائر

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث تمت الدراسة على عينة مكونة من 40 موظف في مؤسسة حليب النجاح بمغنية، حيث اعتمدنا في جمع البيانات على الاستبيان وفي تحليلها على البرنامج الاحصائي SPSS. حيث توصلت الدراسة الى أن مؤسسة النجاح تهتم بتطبيق اليقظة الاستراتيجية ومشاركة الموظفين الفعالة في تجسيد ابعاد اليقظة الاستراتيجية لاكتساب المؤسسة ميزة تنافسية مما يعطيها أسبقية عن بقية منافسيها في الاستحواذ على أكبر حصة سوقية وتوصلت الدراسة أيضا الى أن اليقظة التنافسية ليست المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية وإنما هناك عدة عوامل أخرى أساسية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فيها منها اليقظة التكنولوجية وكذا البيئة الاقتصادية بالإضافة لليقظة التجارية وغيرها.

**الكلمات المفتاحية:** اليقظة الإستراتيجية، اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة البيئية، الميزة التنافسية.

تصنيف JEL : M15

**Abstract :** This study aims to analyze the role of strategic vigilance in achieving competitive advantage in Algerian industrial enterprises, as the study was conducted on a sample of 40 employees in the Milk Success Foundation in Maghnia, where we relied on collecting data on the questionnaire and in its analysis on the statistical program SPSS. Where the study found that the success institution is concerned with the application of strategic vigilance and the effective participation of employees in embodying the dimensions of strategic vigilance in order for the institution to gain a competitive advantage, which gives it a precedence over the rest of its competitors in the acquisition of the largest market share. There are several other basic factors that directly or indirectly affect it, including technological vigilance, as well as the economic environment, in addition to commercial vigilance and others.

**Key words:** strategic vigilance, competitive vigilance, technological vigilance, commercial vigilance, environmental vigilance, competitive advantage.

**Jel Classification Codes :** M15.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: أوبختي نصيرة، الإيميل: [nassiraoubekhti@yahoo.fr](mailto:nassiraoubekhti@yahoo.fr)

## 1. مقدمة :

تعتبر اليقظة الاستراتيجية أسلوب منظم في الإدارة الاستراتيجية للمؤسسة، فهي تختص بالتسيير الأمثل للمعلومات التي تساعد صناع القرار على تطوير المؤسسة وضمان نشاطها وتحسين تنافسيتها وهذا من خلال خطوات عمل مدروسة بداية من جمع المعلومات (من محيط المؤسسة) ومعالجتها وتحليلها ثم نشرها واستخدامها من أجل استغلال الفرص المتاحة وتجنب المخاطر المحتملة وكل هذا في طابع استباقي توقعي لمسيرة المتغيرات الخارجية.

كما أصبح موضوع القدرة التنافسية خلال السنوات الأخيرة يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي، ويعود ذلك إلى مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف يمكن لليقظة الاستراتيجية أن تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة الصناعية الجزائرية؟**

كإجابة مبدئية على إشكالية الدراسة أعلاه خصصنا الفرضيات التالية:

**الفرضية الرئيسية الأولى:** تهتم مؤسسة حليب النجاح (مغنية) بتطبيق اليقظة الاستراتيجية.

**الفرضية الرئيسية الثانية:** اليقظة التنافسية تعتبر المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية عند مستوى معنوية ( $\alpha$ ) (05% = من بين المحددات الأخرى).

**الفرضية الرئيسية الثالثة:** توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ( $\alpha = 5\%$ ) بين أبعاد اليقظة الاستراتيجية (اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التجارية، اليقظة البيئية) والميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح (مغنية).

## 2. الإطار النظري حول اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية :

### 1.2. مفهوم اليقظة الإستراتيجية :

تعددت التعاريف المتعلقة باليقظة الإستراتيجية وهذا لاختلاف آراء الباحثين ونذكر منها ما يلي:

فيرى Reix أن اليقظة هي الاستعلام عن سلوكيات المنافسين والابتكارات التكنولوجية ومراقبة الاستراتيجيات التجارية ومعرفة الرغبات الجديدة للمستهلكين وبصفة عامة مراقبة البيئة، فكل هذه الأنشطة تدخل ضمن اليقظة الإستراتيجية التي تعني تنظيم مهام ملاحظة المعلومات واختبارها وتأويلها ونشرها بغرض تحسين القرارات المهمة في المؤسسة. (REIX Robert, 2000, p. 56)

- كما تعرف بأنها " العملية الاستعلامية المقصودة التي تبحث المؤسسة بها عن المعلومات ذات الطابع السبقي لمحيطها الاجتماعي والاقتصادي سعيا إلى خلق الفرص وتقليص المخاطر " (مزبودة، 2006، صفحة 91)
- وتعرف بأنها رادار المنظمة من خلال استشعارها لمختلف التطورات المحيطة بالمنظمة لأجل فتح فرص الإبداع وتقليل المخاطر المرتبطة بعدم اليقين. (Ciheam, 2002, p. 6)

وبالتالي يمكن القول بأن اليقظة الإستراتيجية عملية مستمرة تهدف لرصد وإستشعار التغيرات بالمؤسسة داخليا وخارجيا من خلال الملاحظة والبحث والجمع والتخزين التحليل و الإستنتاج و أخيرا نشر النتيجة المتوصل إليها لتحقيق أهداف المؤسسة أي إستباق الأحداث من خلال إقتناص الفرص و تجاوز التهديدات و من ثمة اتخاذ القرار الإستراتيجي الأمثل و الأفضل للمؤسسة.

**2.2. أنواع اليقظة الاستراتيجية:** باعتبار أن اليقظة الإستراتيجية تعمل على استباق التغيرات التي تحدث في بيئة المؤسسة، ونظرا لتعدد مكونات هذه البيئة؛ فإنّ هناك مجالات لليقظة الإستراتيجية تتماشى مع تعدّد مكونات هذه البيئة.

**1.2.2. اليقظة التكنولوجية:** يختص هذا المجال بالتغيرات التكنولوجية في محيط المؤسسة وبيئتها التنافسية، وتزداد أهمية اليقظة التكنولوجية للمؤسسة إذا كانت تنشط مثلاً في الصناعات التي تتميز بتغيرات سريعة في المنتجات، طرق الإنتاج وكذا وسائل الإنتاج. وسنستعرض هنا بعض التعاريف المتعلقة باليقظة التكنولوجية باختصار:

تعرف اليقظة التكنولوجية حسب F.Jakobiak على أنها مراقبة وتحليل المحيط العلمي التقني والتكنولوجي و التأثيرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية، من أجل توقع المخاطر والتهديدات وفرص التطوير. وبالتالي فهي اليقظة التي تركزها المؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة لتطوير التكنولوجيات مع كل ما يحمله هذا المصطلح من: اكتشافات علمية (أبحاث أكاديمية وتطبيقية)، ابتكار منتجات أو خدمات، تطوير مراحل وعمليات التصنيع، تطوير معدات وآلات جديدة وحتى تطوير أنظمة المعلومات. (داودي، 2007، صفحة 13)

ويعرفها ناصر دادي عدون على أنها: مجموع النشاطات التي تسمح بمراقبة محيط المؤسسة ومتابعة الإبداعات التكنولوجية، جمع المعلومات عن التطورات والابتكارات التكنولوجية ومعالجتها، وفي الأخير إيصال هذه المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرار في المؤسسة.

**2.2.2. اليقظة التنافسية:** تبحث اليقظة التنافسية في جمع المعلومات حول أنشطة المنافسين وتحليلها واستباق التغيرات التي تحدث في البيئة التنافسية التي تعمل فيها المؤسسة ويحدد Michel Porter المعلومات التي تحتاج المنظمة لجمعها حول المنافسين في خمسة نقاط أساسية (Pateyron, (1994), p. 19): الكفاءات الحالية للمنافسين، إستراتيجيات المنافسين، الأهداف الجديدة للمنافسين، قدرات المنافسين والفرضيات و القرارات التي يمكن أن يلجأ إليها المنافسون.

**-اليقظة التجارية:** على المؤسسة أن تطور نوع ثالث من اليقظة إلى جانب كل من اليقظة التنافسية واليقظة التكنولوجية، والمتمثل في اليقظة التجارية والذي يهتم عمومًا ب: (حديد، 2005، صفحة 25)

✓ **الزبائن (الأسواق):** ويتعلق الأمر بالاهتمام بتطور احتياجات الزبائن على المدى الطويل، وكذلك بتطور العلاقة بين الزبائن والمؤسسة.

✓ **الموردون:** يجب تتبع تطوّر وعرض المنتجات الجديدة، تطور العلاقة بين الموردين والمؤسسة، وإمكانية المورد فيما يخص انتقاء المنتجات

**3.2.2. اليقظة الاجتماعية:** وتعني اليقظة الاجتماعية إدراك مختلف التغيرات التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع بأسرع وقت ممكن، والتي يمكن لها أن تعرض المنظمة لخطر الاضطراب وتأثر على علاقتها بالمحيط.

ويدخل ضمن التغيرات الاجتماعية مثلاً: التطورات الديمغرافية، تغيرات أذواق المستهلكين، التّروح إلى التجمعات السكنية. كما يمكن أن تدخل تغيرات مفاجئة في علاقة المجتمع ككلّ مع المؤسسة، ومثال ذلك ما حدث لمؤسسة الاتصالات "جيزي" في الجزائر أثناء أحداث مقابلة كرة القدم بين الجزائر ومصر.

**4.2.2. اليقظة القانونية والبيئية:** وتتمثل في رصد وتتبع تطوّر القوانين والتشريعات والأنظمة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، وليس فقط المعايير القانونية و إنما المعايير التقنية التي غالباً ما تكون حاسمة في نجاح الأعمال التجارية، فالمؤسسات الصناعية مثلاً مهما كان موقعها الجغرافي لابدّ عليها من معرفة الأنظمة الموجودة والسائدة في المنطقة أو البلد وكذا تطوّر المؤسسات التشريعية. (Henry Samier, (2002), p. 125) وتعني اليقظة البيئية كلّ ما يتبقّى من مجالات خاصة تلك المتعلقة بالمجالات البيئية كالتلوث والتنوع البيولوجي... الخ.

**3.2. مفهوم الميزة التنافسية:** يوجد العديد من المقاربات في تعريف الميزة التنافسية، نجد من بينها:

- ينظر إلى الميزة التنافسية على أنها «قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى والعاملة في نفس النشاط والتي تتحقق من خلال الاستغلال الأفضل للإمكانات والموارد الفنية، المادية،

التنظيمية، بالإضافة إلى القدرات والكفاءات والمعرفة وغيرها التي تتمتع بها المؤسسة والتي تمكنها من تصميم وتطبيق استراتيجياتها التنافسية". (أبو بكر، 2004، صفحة 13)

-كما تعرف الميزة التنافسية على أنها: "المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه المنافسون ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه الآخرون" (السلي، 2000، صفحة 104).

-كما تعرف الميزة التنافسية أيضاً على أنها: "ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة إتباعها لإستراتيجية معينة للتنافس". (خليل، 1998، صفحة 48)

-بينما يرى (Porter) "هي القيمة التي تستطيع المؤسسة تحقيقها لعملائها بما تسمح لها بتكاليفها وقدرتها المالية بخلقها حيث يكون العملاء مستعدون لدفع المال للحصول عليها هذه القيمة محصلة باستخدام طرق متعددة كالسعر المنخفض" (Michel Porter, 1997, p. 13)

**3.2. دور اليقظة الاستراتيجية في تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة الصناعية :** يعتبر إرساء نظام فعال لليقظة الإستراتيجية بالمؤسسة الاقتصادية الصناعية من إحدى الدعائم الجوهرية لإرساء قواعد المنافسة في الوقت الآني ، وذلك لما تسخره لها من معلومات عن التحولات و التطورات الحاصلة في بيئتها الكلية لاسيما البيئة التنافسية وخاصة لما أصبح استقرار الميزات التنافسية يقل يوما بعد يوم وسرعان ما تقلد من طرف المنافسين وهذا راجع إلى العولمة وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساهمت في

تسهيل الحصول على المعلومات وتعدد مصادرها. كما تتجلى أهمية اليقظة الإستراتيجية في أنها تلعب دورا متكاملًا في المؤسسة، حيث يمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف أساسية وهي: التوقع، الاكتشاف المراقبة، التعلم

- ✓ **التوقع:** وهو توقع للتغيرات البيئية ولنشاط المنافسين.
  - ✓ **الاكتشاف:** اكتشاف منافسين جدد أو محتملين، مؤسسات التي يمكن شرائها أو إقامة معها شراكة من أجل التطوير، اكتشاف فرص جديدة في السوق.... إلخ.
  - ✓ **المراقبة:** مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تستهدف النشاط، التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.
  - ✓ **التعلم:** تعلم خصائص الأسواق الجديدة، التعلم والاستفادة من أخطاء ونجاح المنافسين، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير بناء نظرة موحدة للمسيرين.
- فمن خلال الدور المنوط لليقظة نستخلص أنها عملية متكاملة تبدأ بالتنبؤ وإنذار المؤسسة الصناعية لما قد يحدث في بيئتها الكلية بالإضافة إلى متابعة وترصد التطورات الحاصلة، ومن هذا يمكن ذكر أهم ما تقدمه اليقظة الإستراتيجية من عوائد وقيم مضافة للمؤسسة الصناعية فيما يلي:
- تسمح اليقظة من الناحية المالية بتحقيق الوفرة، كل المعلومات التي تم جمعها قادرة على التحسين من الخصائص التقنية للمنتج، جودته، والتخفيض من كلفته.
  - تسمح بمرور جيد للمعلومة عبر مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة، كما تسمح لها أيضا بمراقبة مستمرة ومتواصلة لبيئتها.
  - تسمح بالتحذير والتنبؤ للعراقيل المستقبلية التي سوف تواجهها المؤسسة.
  - تسمح اليقظة بتطوير منتجات وخدمات جديدة تتلاءم مع رغبات المستفيدين المتزايدة والتي من خلالها تكسب رضا وولاء الزبون.

وبالتالي من خلال ما ذكر آنفا يمكن القول أن اليقظة الإستراتيجية تساهم إلى حد كبير في تدعيم ورفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية الصناعية وذلك من خلال النقاط التالية:

➤ تختلف ممارسة اليقظة الإستراتيجية باختلاف درجة المنافسة وحدتها وحسب طبيعة نشاط المؤسسة مقارنة مع المؤسسات المنافسة، حيث تزيد المؤسسة في توسيع عملية اليقظة الإستراتيجية في حين تعقد نشاطها وتطورها، والذي يتطلب منها تبني إستراتيجيات جديدة تمكنها من تحقيق التميز بالاعتماد على نتائج اليقظة، حيث تمكن معلومات اليقظة الإستراتيجية المؤسسة من تحاشي تهديدات واعتداءات المنافسين، وذلك بتحفيز المسيرين على تأمين المؤسسة من المخاطر البيئية المباشرة بتبني إستراتيجيات ملائمة لتصدي ومواجهة المنافسين.

➤ تمكن اليقظة الإستراتيجية من معرفة المعلومات اللازمة عن كل المنافسين الحاليين والمحتملين حول: منتجاتهم أو خدماتهم، خططهم وإستراتيجياتهم التسويقية والتجارية، السعر والنوعية، الجودة، الموارد، الكفاءات ... إلخ، ما يساهم في تحديد الإستراتيجية التنافسية المناسبة للمؤسسة والملائمة لمواجهة المنافسين ومحاولة التفوق عليهم.

➤ اليقظة تمكن المؤسسة من رصد التطورات الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأخر التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة، حيث تصبح السباق في تطبيقها والتفوق على منافسيها بخلق مزايا جديدة وتتفادى بذلك تقليدها من طرف منافسيها.

➤ تتقرب المؤسسة بدراسات معمقة عن تغيرات أذواق المستهلكين، تطور رغباتهم واحتياجاتهم عبر الزمن، مما يمكنها من تقديم منتجات متميزة وفي القمة لتحقيق رضا زبائنها، من خلال تلبية حاجاتهم والاستجابة لرغباتهم بتطوير طرق التوزيع، حيث يساهم هذا الأخير بإنشاء القيمة بالخدمات التي يقدمها للزبون والمتمثلة في المنفعة المكانية، والزمانية التي تجعل المنتج أو الخدمة في المكان والزمان المناسبين وبالكميات المطلوبة، وما يجعلها تتفوق على منافسيها وترفع مركزها التنافسي في السوق وتضمن بذلك تحقيق تنافسية دائمة .

➤ توفر اليقظة للمؤسسة معلومات حول البيئة التنافسية، فتساعدها على تحقيق كفاءة تخصيص الموارد، استخدامها، تشجيع الإبداع والابتكار، مما يؤدي على تحسين الإنتاجية، الارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء . تحسين آليات حل المشكلات التنظيمية المعقدة، بهدف خلق بيئة مناسبة للابتكار والإبداع، إرساء الثقافة التنظيمية المحفزة بتوظيف المعرفة السلوكية، تطبيق تقنيات التدخل بهدف التصدي لمختلف أشكال المنافسة وتحسين الأداء التنافسي.

➤ تلعب اليقظة دور بارز في تحقيق استمرارية الأداء التنافسي، وذلك بفضل المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة حول كل ما يخص ويؤثر على إستراتيجياتها التنافسية واستمرارية أدائها، وفعالية اليقظة تظهر باعتبارها عامل أساسي في استمرارية الأداء الإستراتيجي ، حيث أن جمع المعلومات تقوم المؤسسة بمعالجتها وتحويلها إلى معلومات ذات دلالة ومعنى، وتوجه لمستخدميها لاتخاذ القرارات واعداد الإستراتيجيات ، تستطيع المؤسسة متابعة كل التحركات التي تحدث ببيئتها الخارجية وبذلك تكون قد ساهمت في إنجاز أداء تنافسي فعال، وهذا ما يساعد المؤسسة على توسيع حصتها السوقية والتي تعد هدفا إستراتيجيا تسعى غالبية المؤسسات لبلوغه بحيث تعتبر أحد المؤشرات الهامة المعززة لمركزها التنافسي. فالمؤسسة التي تملك أكبر حصة سوقية تكون ذات مركز تنافسي أقوى. (داودي،، 2007، صفحة 14)

### 3. الطريقة والأدوات :

#### 1.3. تقديم عام لمؤسسة حليب النجاح

تعتبر مؤسسة حليب النجاح من المؤسسات حديثة النشأة ، تما تأسيسها القانوني في 05-09-1999 تحت رقم 99/B/ K026243788 ، في صيغة مؤسسة ذات المسؤولية المحدودة-SARL-، نشاطها الاساسي انتاج الحليب ومشتقاته، انشائها مجموعة من الشركاء باستثمار قدر ب31.000.000 دج كالاتي: 13% عبارة عن اعانة الدولة في اطار التنمية الفلاحية،

32% عبارة عن قروض بنكية، و55% عبارة عن حصص مساهمة الشركاء، بحيث قامت المؤسسة بتوسيع رأسمالها بمساهمة تقدر بـ 37.600.000 دج ليصل اجمالي رأسمالها الاستثماري الى 68.600.000 دج، تتربع على مساحة  $9000m^2$  الواقعة في حي بلال 13300 مغنية ولاية تلمسان، بدأت نشاطها الفعلي في 15-02-2002، وتضم 57 موظفاً بين مختلف المناصب، حيث تستقبل المؤسسة حوالي 30000 لتر من حليب الابقار و تقدر طاقتها الانتاجية بحوالي 60000 لتر في اليوم بنظام العمل المتعاقب (8/2 سا)، وسعت نشاطها بإضافة مراكز جديدة في 16-03-2004، وهي حالياً بصدد توسيع نشاطها و ذلك بإضافة منتجات جديدة.

وفي 31 ديسمبر 2017 تم انفصال بعض الشركاء عن المؤسسة فانخفض رأسمالها الى 50.000.000 دج.

### 2.3. منهجية الدراسة الميدانية

بعد تحديد إشكالية البحث ووضع الفرضيات وتحديد أهداف الدراسة في النسق النظري، سنحاول من خلال هذه الدراسة الميدانية لمؤسسة حليب النجاح –مغنية- إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا. مثلها مثل أي بحث علمي آخر يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما أن هذا يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث وصف مجتمع وعينة الدراسة ومن ثم تحديد الأدوات المستعملة في جمع البيانات وأساليب التحليل المستعملة في دراستنا الميدانية.

### 3.3. مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

كون الظاهرة المدروسة تتعلق بدور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية فإن المجتمع المقصود من هذه الدراسة هو كل العمال الذين يعملون في مؤسسة حليب النجاح –مغنية- والذي بلغ عددهم 58 عامل سنة 2020. وان اختيار عينة الدراسة تم بصفة عشوائية خاصة وأنها تعتبر من الخطوط الهامة لإجراء دراستنا الميدانية، وعلى هذا الأساس فقد تم توزيع 40 قائمة استبيان على الإطارات الثلاثة في المؤسسة واسترجع منها فقط 31 استبانة صالحة للتحليل.

### 4.3. ثبات أداة الدراسة :

يقصد بالثبات الدرجة التي يحقق فيها مقياس البحث (الاستبانة) النتائج نفسها في حال تكرار الاختبار أي أن نتحصل على نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستبانة على نفس العينة في نفس الظروف وفي أوقات مختلفة أو بمعنى آخر أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات، وقد استخدمنا اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس مدى تناسق عبارات الاستبانة وانسجامها، حيث يعتبر المعامل مقبول إذا كانت نسبته أكبر من 60% وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كان ثبات الاستبانة قوي. ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي.

جدول رقم (01): نتائج اختبار معامل (Cronbach's Alpha) لقياس ثبات الإستبانة

| المجال                            | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ |
|-----------------------------------|-------------|--------------------|
| الجزء الأول: اليقظة الاستراتيجية  | 12          | 0,933              |
| المحور الأول: اليقظة التنافسية    | 3           | 0,860              |
| المحور الثاني: اليقظة التكنولوجية | 3           | 0,909              |
| المحور الثالث: اليقظة التجارية    | 3           | 0,871              |
| المحور الرابع: اليقظة البيئية     | 3           | 0,904              |
| الجزء الثاني: الميزة التنافسية    | 12          | 0,893              |
| جميع الفقرات                      | 24          | 0,893              |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0 حيث يتضح أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات حيث بلغ معامل الثبات بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير اليقظة الإستراتيجية 93.3% بينما بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير الميزة التنافسية كانت 89.3%، أما فيما يتعلق بمعامل الثبات للمتغيرات التي تدخل ضمن تشكيل عناصر اليقظة الإستراتيجية فقد بلغت 86% و90.9% و87.1% و90.4% وهي كلها أكبر من 60% وهو ما يدل على ثبات الاستبانة.

#### 4. النتائج ومناقشتها:

##### 1.4. الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية

تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لعينة الدراسة. وفيما يلي يتم تحليل بالتفصيل خصائص وسمات عينة الدراسة والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

| المتغير          | الحالة                    | التكرار | النسبة (%) |
|------------------|---------------------------|---------|------------|
| الجنس            | ذكر                       | 24      | 77,4       |
|                  | أنثى                      | 7       | 22,6       |
|                  | المجموع                   | 31      | 100        |
| العمر            | أقل من 30 سنة             | 11      | 35,5       |
|                  | من 30 إلى 39              | 10      | 32,2       |
|                  | من 40 إلى 49              | 4       | 12,9       |
|                  | أكثر من 50                | 6       | 19,4       |
|                  | المجموع                   | 31      | 100        |
| المستوى التعليمي | ابتدائي                   |         |            |
|                  | متوسط                     | 3       | 9,7        |
|                  | ثانوي                     | 7       | 22,6       |
|                  | تكوين وتمهين              | 2       | 6,5        |
|                  | جامعي                     | 19      | 61,3       |
|                  | المجموع                   | 31      | 100        |
| الخبرة المهنية   | أقل من 05 سنوات           | 11      | 35,5       |
|                  | من 05 إلى أقل من 10 سنوات | 12      | 38,7       |
|                  | من 10 إلى أقل من 15 سنة   | 3       | 9,7        |
|                  | 15 سنة فأكثر              | 5       | 16,1       |
|                  | المجموع                   | 31      | 100        |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0 أظهرت لنا نتائج الجدول رقم (02) أن نسبة الذكور تبلغ 77,4% من أفراد عينة الدراسة، أي أن النسبة الأكثر لمبحوثي الدراسة تغلب عليها فئة الذكور بينما تمثل الإناث ما نسبته 22,6% ويمكن أن نرجع هذا الاختلاف النسبي بين الجنسين إلى طبيعة البيئة الجزائرية وثقافة المجتمع التي تلعب دوراً كبيراً، حيث أن معظم الإناث ليس عندهن الاهتمام بتطوير المسار

الوظيفي والوصول إلى مراكز قيادية بسبب الانشغال والاهتمام بالأسرة. أظهرت لنا نتائج الجدول رقم (02) أن الفئة العمرية أقل من 30 سنة هي الغالبة بنسبة 35,5% وتليها الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة التي بلغت نسبة 32,2%، بينما تساوت نسبة أفراد العينة الذين تتجاوز أعمارهم 50 سنة ثم تليها الفئة العمرية من 40 إلى 49 سنة بنسبة 12,9%، وهذا يشير إلى أن الفئة الشبابية هي من تصدر المناصب في مؤسسة حليب النجاح وهي من يعتمد عليها في بناء الإستراتيجيات المستقبلية فيها وما تحمله هذه الفئة من يقظة وتطلع نحو المستقبل.

وتشير نتائج الجدول رقم (02) إلى أن النسبة الأكبر لأفراد عينة الدراسة هي الفئة الحاصلة على الشهادات الجامعية التي بلغت 61,3% تليها نسبة 22,6% المستوى الثانوي، أما المستوى المتوسط فهم يمثلون 9,7%، في حين أن النسبة الضعيفة هي الأفراد الذين يحملون يمارسون تكوين وتمهيد بنسبة 6,5%. هذه النتائج تدل على حرص مؤسسة حليب النجاح -مغنية- على أن يتمتع موظفيها بمؤهلات علمية حسب متطلبات المنصب، وهو ما يوفر لها فرص نجاح أكبر واستثمار للفرص، الشيء الذي يؤثر إيجاباً على اتخاذ القرارات والقدرة على الاستجابة لمتغيرات المحيط الخارجية. من حيث توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات خبرتهم المهنية، فقد تبين أن 35,5% منهم تقل عدد سنوات خبرتهم المهنية عن 05 سنوات بمؤسسة حليب النجاح في حين أن 16,1% هم من فئة التي تفرق خبرتهم المهنية أكثر من 15 سنة، أما أفراد العينة الذين تتراوح سنوات الأقدمية لديهم من 10 إلى أقل من 15 سنة تبلغ نسبتهم 9,7% أما فئة المستجيبين ممن تزيد أقدميتهم عن 5 إلى أقل من 10 سنة هي تمثل أعلى بنسبة 38,7%، مما يساعد المدراء بالمؤسسة المبحوثة على أن يكونوا مؤثرين ويتحكمون بزمam العمل في المؤسسة ومواجهة التحديات التي تواجههم، وتزيد من قدراتهم على التعامل مع المستجدات واتخاذ قرارات تتوافق وأخلاقيات العمل والمؤسسة.

#### 2.4.2. الاختبار الإحصائي لفرضيات الدراسة

##### 1.2.4. نتائج تحليل ومناقشة الفرضية الأساسية الأولى

-الفرضية الأولى من دراستنا تنص على مدى تطبيق مؤسسة حليب النجاح (مغنية) اليقظة الاستراتيجية، ولاختبارها سيتم استخدام اختبار T مجموعة واحدة (One Sample T Test) حيث أن هذا الاختبار يعتمد فقط على فرضين وهما الفرض الابتدائي والفرض البديل وتكون هذه الفروض غالباً حول متوسط أو تباين مجتمع...إلخ، والجدول الآتي سيوضح نتائج الاختبار.

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا تهتم مؤسسة حليب النجاح (مغنية) بتطبيق اليقظة الاستراتيجية.

الفرضية البديلة:  $H_1$ : تهتم مؤسسة حليب النجاح (مغنية) بتطبيق اليقظة الاستراتيجية.

جدول رقم (03): نتائج اختبار One Sample T Test لاختبار الفرضية الأساسية الأولى

| المتغير             | قيمة الاختبار   |             |                         |                   | قيمة T الجدولية   |             |
|---------------------|-----------------|-------------|-------------------------|-------------------|-------------------|-------------|
| اليقظة الاستراتيجية | قيمة T المحسوبة | درجة الحرية | القيمة الاحتمالية (Sig) | الفرق بين الوسطين | فترة ثقة الاختبار |             |
|                     |                 |             |                         |                   | الحد الأدنى       | الحد الأعلى |
|                     |                 |             |                         |                   | لفترة الثقة       | لفترة الثقة |
|                     | 2,722           | 30          | 0,011                   | 0,40860           | 0,1021            | 0,7151      |

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0

تم استعمال اختبار T Test بناءً على قيمة الوسط الحسابي للمتغير والتي تساوي ... كما هو موضح في الجدول رقم (03)، حيث من خلال هذا الأخير نلاحظ أن قيمة T المحسوبة بلغت 2,722 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تبلغ قيمتها 0,4988 حسب توزيع Student وذلك عند درجة حرية (Degré de liberté) (v= 30) ، كما من خلال نتائج الاختبار المبينة في ذات الجدول يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي (0,011) وهي أقل من قيمة الدلالة المعنوية 5%، مما يقود إلى رفض



الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الفرعية لدراستنا التي تنص على أن مؤسسة حليب النجاح (مغنية) تهتم بتطبيق اليقظة الاستراتيجية. وهو ما يؤكد أن مؤسسة النجاح تحاول الاعتماد على اليقظة الاستراتيجية في تسييرها رغبة منها في مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، وكذا مواجهة تحديات البيئة التي تعيش فيها التي تتميز بمنافسة شديدة، والتي من خلالها تتمكن المؤسسة من السيطرة على أكبر حصة سوقية ممكنة وضمان استمراريتهما على المدى البعيد وهو الذي يسمح لها بتجسيد اهداف المؤسسة المستقبلية.

#### 2.2.4. نتائج تحليل ومناقشة الفرضية الرئيسية الثانية:

الفرضية الثانية من دراستنا تنص على أن اليقظة التنافسية هي من أهم المحددات الأساسية في تشكيل اليقظة الاستراتيجية، ولاختبارها سيتم استخدام معامل Pearson الذي يقيس قوة الارتباط بين اليقظة الاستراتيجية ومحدداتها حيث أن هذا الاختبار يعتمد فقط على فرضين وهما الفرض الابتدائي والفرض البديل، والجدول الآتي سيوضح نتائج الاختبار.

-الفرضية العدمية  $H_0$ : اليقظة التنافسية لا تعتبر المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية عند مستوى معنوية  $(\alpha = 05\%)$  من بين المحددات الأخرى.

-الفرضية البديلة  $H_1$ : اليقظة التنافسية تعتبر المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية عند مستوى معنوية  $(\alpha = 05\%)$  من بين المحددات الأخرى.

الجدول رقم (04): قوة الارتباط بين اليقظة الاستراتيجية ومحدداتها باستخدام معامل Pearson

| المتغيرات المدروسة | المتغيرات المعزولة                                        | معامل الارتباط                       | اليقظة الاستراتيجية    |
|--------------------|-----------------------------------------------------------|--------------------------------------|------------------------|
| اليقظة التنافسية   | اليقظة التكنولوجية<br>اليقظة التجارية<br>اليقظة البيئية   | معامل الارتباط<br>مستوى الدلالة<br>N | 0,842**<br>0.000<br>31 |
| اليقظة التكنولوجية | اليقظة التنافسية<br>اليقظة التجارية<br>اليقظة البيئية     | معامل الارتباط<br>مستوى الدلالة<br>N | 0,916**<br>0.000<br>31 |
| اليقظة التجارية    | اليقظة التكنولوجية<br>اليقظة التنافسية<br>اليقظة البيئية  | معامل الارتباط<br>مستوى الدلالة<br>N | 0,839**<br>0.000<br>31 |
| اليقظة البيئية     | اليقظة التكنولوجية<br>اليقظة التنافسية<br>اليقظة التجارية | معامل الارتباط<br>مستوى الدلالة<br>N | 0,921**<br>0.000<br>31 |

\*\* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $(\alpha = 1\%)$

\* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة  $(\alpha = 5\%)$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0 عند عزل تأثير محددات اليقظة الاستراتيجية، يتضح أن محدد اليقظة البيئية لديه ارتباط قوي بمتغير اليقظة الاستراتيجية بمعامل ارتباط جزئي قدره  $(0,921^{**})$  عند مستوى الدلالة  $(0,000)$  وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى. مقارنة بمحدد اليقظة التنافسية كما هو موضح في نتائج الجدول رقم (04) وهذا يدل على أن اليقظة التنافسية ليست المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية وإنما هناك عدة عوامل أخرى أساسية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فيها منها اليقظة التكنولوجية وكذا البيئة الاقتصادية بالإضافة لليقظة التجارية وغيرها.

## 3.2.4. نتائج تحليل ومناقشة الفرضية الرئيسة الثالثة

تنص الفرضية الأساسية الثالثة على أن هناك علاقة تأثير معنوي بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح (مغنية) حيث يمكن اختبار معنوية الانحدار البسيط باستخدام الاختبار التالي:

الفرضية العدمية  $H_0$ : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح (مغنية).

الفرضية البديلة  $H_1$ : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح (مغنية).

فيما يلي سنقوم بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام برنامج SPSS v21 قصد اختبار الفرضية الأساسية الثانية لدراستنا، ونتائج الاختبار يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل التباين للانحدار الخطي البسيط لتأثير اليقظة الاستراتيجية على الميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح (مغنية)

| الميزة التنافسية   |                     |                    |                                                    |                |              |                |               | المتغير             |
|--------------------|---------------------|--------------------|----------------------------------------------------|----------------|--------------|----------------|---------------|---------------------|
| معامل الارتباط     | معامل التحديد $R^2$ | مستوى الدلالة sig  | المحسوبة F قيمة                                    | متوسط المربعات | درجات الحرية | مجموع المربعات | النموذج       | اليقظة الاستراتيجية |
| 0,758 <sub>a</sub> | 0,575               | 0,000 <sup>a</sup> | 39,231                                             | 7,074          | 1            | 7,074          | الانحدار      |                     |
| 0,42438            |                     |                    | خطأ التقدير                                        | 0,180          | 29           | 5,223          | الخطأ المتبقي |                     |
| 4.17               |                     |                    | الجدولية عند F قيمة<br>$\alpha = 05\%$ مستوى دلالة | -              | 30           | 12,297         | المجموع       |                     |

\* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ( $\alpha = 05\%$ )

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0 من الجداول أعلاه يتضح بأن معامل التحديد  $R^2 = 0,575$  وهي قيمة عالية نسبياً. حيث أن هذه القيمة توضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير التابع أي نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، بعبارة أخرى يعني أن 57.5% من التغير في الميزة التنافسية يعود إلى التغير في تطبيق اليقظة الاستراتيجية في مؤسسة حليب النجاح والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع (الميزة التنافسية).

كما يمكن القول بأن اليقظة الاستراتيجية يقوم بتفسير نسبة 75.8% من النموذج. وهي نسبة مرتفعة تدل على أن لمتغير اليقظة الاستراتيجية دوراً كبيراً وتأثير معنوي في التأثير على الميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح، وأن خطأ التقدير قيمته 0,42438 وكلما اقتربت قيمته من الصفر كان أفضل.

من الجدول أعلاه يمكن اختبار معنوية الانحدار وذلك باستخدام الاختبار التالي:

الفرضية العدمية  $H_0$  الانحدار البسيط ما بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية غير معنوي عند مستوى معنوية 5%.

الفرضية البديلة  $H_1$  الانحدار البسيط ما بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية معنوي عند مستوى معنوية 5%.

نقوم بمقارنة القيمة الاحتمالية (Sig)، وبما أنها تساوي (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ( $\alpha=05\%$ ) فبذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل وهذا معناه أن الانحدار معنوي. وبالتالي يمكن استنتاج بأن لمتغير اليقظة الاستراتيجية تأثير ذو دلالة إحصائية على الميزة التنافسية وذلك عند مستوى ثقة 95%. ويمكن تقدير الانحدار من خلال الجدول الآتي.

جدول رقم (06): نتائج تحليل التباين للمعالم المقدرة لنموذج الانحدار الخطي البسيط (Veille-AdvCon)

| القيمة<br>الاحتمالية<br>T<br>(Sig) | المحسوبةTقيمة  | المعادلات<br>النمطية | المعادلات الغير نمطية                                                                               |       | النموذج                |
|------------------------------------|----------------|----------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------------------------|
|                                    |                | Beta                 | الخطأ المعياري<br>Std.Error                                                                         | B     |                        |
| 0.005                              | 3.052          | 0.758                | 0.325                                                                                               | 0,992 | ثابتConstant           |
| 0.000                              | 6.267          |                      | 0.093                                                                                               | 0.581 | اليقظة<br>الإستراتيجية |
| N=31                               | %درجة الثقة 95 |                      | قيمة T الجدولية تقدر 1.688 عند درجة حرية (n-2=28) ومستوى دلالة (α =05%) وذلك حسب جدول توزيع Student |       |                        |

\* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ( $\alpha=05\%$ )

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0

أن قيمة F المحسوبة 60,375 أكبر من قيمتها الجدولية. وبما أن مستوى الدلالة يساوي صفر وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة المعتمد، فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائمة على وجود أثر دال إحصائيا لتطبيق اليقظة الاستراتيجية على الميزة التنافسية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

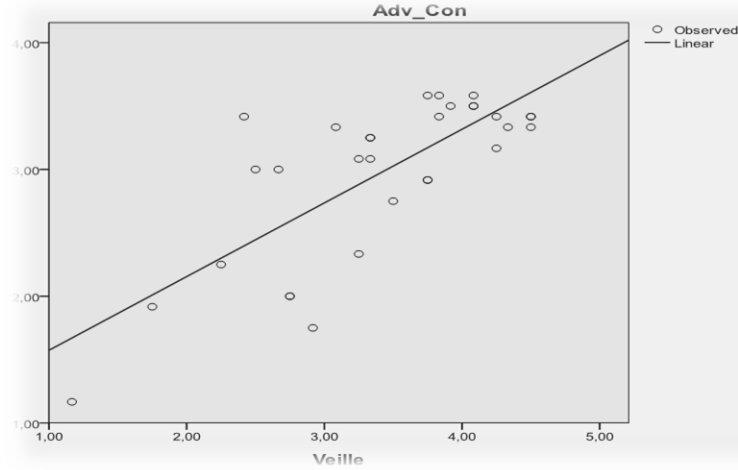
وهذا دليل على أن اليقظة الاستراتيجية يلعب دورًا هامًا في دعم الميزة التنافسية، حيث تعمل اليقظة الاستراتيجية على الحصول على المعلومات الاستباقية من خلال الرصد البيئي وذلك برصد إشارات ضعيفة حول البيئة التي تعيش فيها المؤسسة خاصة التي تهتم بالجوانب التقنية المتعلقة باستخدام ونقل وتخزين المعلومات والاستثمار فيها، من خلال تحليل وتصميم أجهزة رصد خاصة باستشعار المعلومات داخل وخارج المؤسسة من أجل تفعيل دور التحليل الإستراتيجي فيها، لتحديد مكامن القوة والضعف وكذا التعرف على الفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، وعلى هذا الأساس تولي المؤسسة بالقرارات الإستراتيجية الأمر الذي يشمل فحص مختلف البدائل وإستبعاده ما يمكن إستبعاده لمواجهة شدة المنافسة الذي يشهدها قطاع صناعة الحليب، وهو ما دفع المؤسسة إلى تعزيز ميزتها التنافسية من خلال الاهتمام بالزبون وهذا بإتباع خليط من الإستراتيجيات (التركيز، التميز، القيادة) للاستقطاب أكبر عدد من الزبائن.

كما يمكن استنتاج معادلة الانحدار الخطي بين تطبيق اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح من خلال الجدول الأخير، والتي يمكن صياغتها كما يلي:

$$\text{AdvCon} = 0.992 + 0.581 \cdot \text{Veille}$$

كما يمكن تمثيل العلاقة الخطية ما بين متغيري الدراسة من خلال الشكل الموالي الذي تم استخراجه من البرنامج الإحصائي SPSS.

الشكل رقم (01): منحنى الانحدار الخطي البسيط (AdvCon-Veille)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 21.0 يمكن ملاحظة من خلال الشكل أعلاه أن النقاط تقريبا على خط واحد وهذا ملائم للانحدار، الشيء الذي يدل على أنه بالفعل هناك علاقة قوية موجبة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع لدراستنا أي ما بين متغير اليقظة الاستراتيجية ومتغير الميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح بمغنية، حيث من خلال ما تقدم تم إثبات العلاقة المعنوية التأثيرية ما بينهما من خلال اختبار الانحدار الخطي البسيط.

من خلال هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها حاولنا معرفة دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الصناعية وأخذ مؤسسة حليب النجاح-مغنية-كنموذج حيث تم إجراء عدة مقابلات مع مسؤولي المؤسسة وكذا توزيع مجموعة من الاستبيانات على الموظفين للوقوف على مدى تطبيق مفهوم اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن مؤسسة حليب النجاح تهتم بتطبيق اليقظة الاستراتيجية ومشاركة الموظفين الفعالة في تجسيد أبعاد اليقظة الاستراتيجية لاكتساب المؤسسة ميزة تنافسية مما يعطيها أسبقية عن بقية منافسيها في الاستحواذ على أكبر حصة سوقية و توصلت الدراسة أيضا إلى أن اليقظة التنافسية ليست المحدد الرئيسي في تشكيل اليقظة الاستراتيجية وإنما هناك عدة عوامل أخرى أساسية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر فيها منها اليقظة التكنولوجية وكذا البيئة الاقتصادية بالإضافة لليقظة التجارية وغيرها.

##### 5.الخاتمة :

فبعد دراستنا لموضوع دور اليقظة الاستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الصناعية تبين لنا مدى أهمية اليقظة الاستراتيجية بالنسبة للمؤسسة على اختلاف نشاطاتها والقطاعات التي تنتمي إليها تبين أن لليقظة الاستراتيجية دور كبير في ضمان استمرارية المؤسسة وتطورها حيث تكمن أهميتها بكونها تعتمد على المورد البشري الذي يمثل ركيزة أساسية في رصد المعلومات ومتابعة كل التغيرات الحاصلة في محيط المؤسسة والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية مما يمكن متخذي القرار من اتخاذ قرارات صائبة التي تساهم في نجاح المؤسسة بحيث أنها أصبحت خيارا استراتيجيا وضرورة حتمية لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة . وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-تطبيق الموظفين لمفهوم اليقظة الاستراتيجية وإدراكهم لها بمختلف أنواعها (اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية واليقظة التجارية، اليقظة البيئية) بدرجة عالية في المؤسسة.

-مدى تركيز المؤسسة على اكتساب ميزة تنافسية عن بقية منافسيها ودلالة معامل ارتباطها مع اليقظة الاستراتيجية.

-حرص مؤسسة حليب النجاح -مغنية- على أن يتمتع موظفيها بمؤهلات علمية حسب متطلبات المنصب، وهو ما يوفر لها فرص نجاح أكبر واستثمار للفرص، الشيء الذي يؤثر إيجابا على اتخاذ القرارات والقدرة على الاستجابة لمتغيرات المحيط الخارجية.

- تركيز مؤسسة حليب النجاح على الفئة الشبانية وهي تعتمد عليها في بناء استراتيجيات المستقبلية لما تحمله هذه الفئة من يقظة وتطلع نحو المستقبل.
- سعي المؤسسة الى ان يكون مدراءها ذو خبرة مما يسمح لهم ان يكونوا مؤثرين ويتحكمون بزمam العمل في المؤسسة ومواجهة التحديات التي تواجههم، وتزيد من قدراتهم على التعامل مع المستجدات واتخاذ قرارات تتوافق واخلاقيات العمل.
- تهتم مؤسسة حليب النجاح بتطبيق اليقظة الاستراتيجية، وهو ما يؤكد ان المؤسسة تحاول الاعتماد على اليقظة الاستراتيجية في تسييرها رغبة منها في مواكبة التطورات الحاصلة في البيئة العالمية، هذا ما سعيانا لإثباته في الفرضية الاساسية الاولى.
- هناك علاقة قوية موجبة ما بين المتغير المستقل والمتغير التابع لدراستنا أي ما بين متغير اليقظة الاستراتيجية ومتغير الميزة التنافسية في مؤسسة حليب النجاح وهذا ما سعيانا لإثباته في الفرضية الاساسية الثانية التي تنص على ان هناك تأثير معنوي بين اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية في المؤسسة.
- وكخلاصة القول لهذه النتائج تبين ان مؤسسة حليب النجاح تولي اهتماما كبيرا بتطبيق اليقظة الاستراتيجية وسعيها منها الى تحقيق علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية.

## 6. قائمة المراجع:

1. الطيب داودي،. (2007). "اليقظة التكنولوجية كأداة لبناء الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية". مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المازيا التنافسية للبلدان العربية (صفحة 13). جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر.
2. رتيبة حديد. (2005). اليقظة التنافسية وسيلة تسييرية حديثة لتنافسية المؤسسة. المؤتمر العلمي الدولي: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،، (صفحة ص25). جامعة ورقلة، الجزائر.
3. عبد الصمد مزبودة،. (2006). التسيير الاستراتيجي للمؤسسات. جامعة محمد خيضر بسكرة(04)، 91.
4. علي السلي. (2000). إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية. مصر: دار غريب.
5. مصطفى محمود أبو بكر. (2004). الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"،. مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. نبيل مرسي خليل. (1998). "الميزة التنافسية في مجال الأعمال". مصر: الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
7. Ciheam, I. (2002). L'information un outil de gestion stratégique pour l'entreprise, veille stratégique et réseau Internet des outils et méthodes à maitrise. France: Paris.
8. Henry Samier. ( (2002)). La veille stratégique sur l'internet". paris: éditions hermès science.
9. Michel Porter. (1997). L'avantage concurrentiel. paris, France: traduit par Philippe du vergne, édition Dunod.
10. Pateyron, E. ((1994)). Le management stratégique de l'information. Paris: Edition Economica,.
11. REIX Robert, , (2000). Systèmes d'information et Management des Organisation (éd. 3eme édition,). (Vuibert, Éd.) Paris.

## التنوع الاقتصادي في الجزائر منظور تحليل فضاء المنتج

## Economic Diversification in Algeria A Product Space Analysis Perspective

أمين حواس<sup>1</sup>، أحلام هواري<sup>2</sup>Amine Haouas<sup>1</sup>, Ahlem Houari<sup>2</sup><sup>1</sup> مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)<sup>2</sup> جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

## ملخص:

تهدف الدراسة إلى إيجاد الفرص المتاحة لتنوع صادرات الجزائر بالبحث عن المزايا النسبية الظاهرة والمحتملة للمنتجات المصدرة خارج المحروقات. يتم مراجعة الأدبيات الحديثة حول السياسة الصناعية مع تحديد وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتدخل الحكومة في عملية التنوع الاقتصادي. تستخدم الدراسة تحليل فضاء المنتج الذي يوفر أساساً جيداً للسياسة الصناعية تؤكد على القدرات التصديرية التي يسهل الاستفادة منها ولديها إمكانات أكبر نسبياً لتحقيق النمو الاقتصادي. اعتماداً على تحليل فضاء المنتج، يمكن إظهار المنتجات المركزية والمحيطية التي تصدرها الجزائر، والمساعدة على كشف الفرص التصديرية تمكن الاقتصاد الوطني من تنوع صادراته والتحول من تصدير أحادي إلى متعدد المنتجات.

كلمات مفتاحية: التنوع الاقتصادي، السياسة الصناعية، فضاء المنتج، الجزائر.

تصنيفات JEL: F1، F14، L16، L52.

## Abstract:

This study aims to explore the opportunities to diversify Algeria's exports through searching the revealed comparative advantages, and estimated potential products that can be exported (except oil and gas sector). It revisits the modern literature on industrial policy and identifies the different version about the rationale for government intervention in economic diversification. The study uses product space analysis as good basis for the industrial policy to emphasise capabilities that are easier to tap and have relatively larger potential for growth. Based on product space, we can show the core and peripheral products exported by Algeria, and help to explore the export opportunities that enable the national economy to diversify and shift from one to multiple commodity producer.

**Keywords:** Economic Diversification, Industrial Policy, Product Space, Algeria.

**JEL Classification Codes :** F1, F14, L16, L52.

## 1. مقدمة :

هناك اعتراف واسع النطاق بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية للاقتصاد ولدينا الآن أدلة قوية بأن الأنشطة الاقتصادية لا تمارس التأثيرات نفسها على عملية التنمية (على سبيل الزراعة التقليدية مقابل الصناعة التحويلية الحديثة وقطاع الخدمات). في الواقع، يجب أن نفهم أن التنمية الاقتصادية تتعلق بثلاثة أبعاد رئيسية: تنوع الاقتصاد، زيادة درجة تطور أو تعقيد المنتجات/الخدمات ونقل الموارد (رأس المال والعمل) نحو الأنشطة الأكثر إنتاجية في الاقتصاد. السؤال الرئيسي بالنسبة للبلدان النامية حاليا هو ما مدى السرعة التي تحدث بها هذه العملية لأن التجارب التاريخية تظهر لنا—مع بعض الاستثناءات القليلة—أنها عملية بطيئة و تابعة لمسار Path-Dependent. و يعتبر التحول الهيكلي عملية بطيئة و ليست طبيعية لأنه مشهور بفشل السوق Market Failures إلى جانب افتقار العديد من البلدان النامية إلى القدرات التنظيمية Organisational Capabilities و بالتالي لدى الحكومة رغبة طبيعية و قدرة على التعجيل بهذه العملية عبر تبني سياسات صناعية تقوم على التعاون بين القطاعين الخاص و العام—يمكن للحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص أن تؤدي دورا هاما في معالجة أوجه القصور في التأثيرات الخارجية للتنسيق و للمعلومات (مظاهر فشل السوق) و الافتقار إلى القدرات من أجل التنوع، و يشكل هذا التعاون ركيزة أساسيا من ركائز السياسة الصناعية.

يريد صناع القرار والسياسات في جميع أنحاء العالم (بهدف تحقيق مستويات دخل مرتفعة) دائما معرفة السبيل إلى تحقيق التصنيع السريع، تحويل وإعادة هيكلة وتنوع اقتصادياتها، الانتقال عبر سلسلة أو سلم القيمة وتحديد الصناعات التي ينبغي رعايتها ودعمها، أي ما هي السياسات الصناعية الأكثر نجاحا وكيف ينبغي عليهم تصميمها وتنفيذها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد على حدا.

يعلمنا التاريخ أن التنوع الاقتصادي عملية مدفوعة من قبل السياسة، لكن في المقابل من المستحيل (تقريبا) اقتراح قائمة موحدة عالميا حول سياسات التنوع الاقتصادي: ما هو متفق عليه عالميا هو تجنب عدم اتساق السياسات. في هذا السياق، نسعى من خلال هذا الورقة البحثية تشخيص واقع وأفاق عملية التنوع الاقتصادي في الجزائر كخطوة أولى نحو تحديد ما يجب القيام به لتصميم سياسة صناعية مناسبة. حقيقة، يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة لأنه جاء تزامنا مع محاولة الكثير من البلدان الغنية بالموارد (خصوصا النفط) على غرار الجزائر بعد الأزمات الكبيرة والمتتالية التي عرفها سوق النفط عالميا (خصوصا منذ منتصف عام 2014) أن تضع سياسات وبرامج للتنوع من أجل تقليص التبعية لقطاع المحروقات وتنوع مصادر الدخل الوطني، وتبني سياسات صناعية بغية ترقية صناعات معينة لأسباب مختلفة. في الواقع، اختارت الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 اتباع سياسة الصناعات المصنعة كركيزة لتحقيق التنمية وبناء اقتصاد وطني يرتكز على الصناعات الثقيلة (وبدرجة أقل الصناعات الخفيفة)، مع الأسف حققت نتائج جيدة لكنها مؤقتة (خلال السبعينات) بسبب ارتكازها بشكل مطلق على القطاع العام وعدم الاستمرارية مما ضيع على الجزائر فرصة حقيقية للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

كان هناك فشل ذريع في تنوع الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات. في الواقع، انخفضت حصة الزراعة من الناتج الداخلي الخام (اختصارا GDP) من 13 إلى 9% منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، لكن الصناعة التحويلية بقيت عند مستوى حوالي 5% من GDP خلال نفس الفترة. القطاع الوحيد الذي شهد توسعا—باستثناء قطاع المحروقات—هو قطاع الخدمات الذي يمثل في الوقت الراهن نسبة 46% من GDP، لكن هذا القطاع يتكون أساسا من خدمات منخفضة الانتاجية مثل القطاع العام، الفنادق، المطاعم، الأشغال العمومية... إلخ. في المقابل، تهيمن المحروقات على إجمالي الصادرات بنحو 98%، وما يقارب 50% من GDP و 60% من الإيرادات الحكومية.... يبدو أن الاقتصاد واقع في مصيدة (فخ Trap) ليس قادرا فيها على التنوع بعيدا عن اعتماده على مورد طبيعي وحيد ذو قيمة. و في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط و ما ترتب عنه من إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية و المالية العامة و تدني مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر (معدلات نمو



متواضعة، ارتفاع معدلات التضخم ، انخفاض أسعار الصرف، ارتفاع البطالة...) إلى جانب إضعاف الحكومة و نوعية المؤسسات في الجزائر ، يمكن القول أن التخلي تدريجيا على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير و موازين الدولة يتطلب من الحكومة اعتماد نموذج اقتصادي يسعى نحو تحقيق تنوع في هيكلها الاقتصادي بعيدا عن التركيز عن النفط و يتعين على الحكومة أيضا أن تزن خياراتها بعناية فائقة و تعي أنه "بدون تبني سياسة صناعية سليمة سيكون نمط التنمية الاقتصادية بطيئا جدا و قد يحكم على الجزائر البقاء في هذا المأزق(الفخ)لفترة طويلة".

في هذا السياق، شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة افتتاح مجموعة من المشاريع الصناعية وعلى رأسها مصانع تركيب السيارات لشركات عالمية من فرنسا، ألمانيا وكوريا الجنوبية. وكذلك هناك توسع كبير في صناعة الاسمنت وصناعة الحديد والصلب وغيرها من المشاريع. لكن هل ستجرح هذه السياسة الصناعية المتبعة على المدى الطويل، وما هو الأساس المنطقي لتصميمها وتنفيذها؟ حقيقة هناك أسئلة رئيسية ينبغي أن تتداول في أذهان صناع السياسات الصناعية في الجزائر (وغيرها من البلدان) باستمرار: من الذي يقوم باختيار الصناعات؟ ما هو الأساس المنطقي لاختيار القطاع في الجزائر؟ وما هي أهداف السياسة الصناعية؟ ما هي الأدوات الرئيسية المستخدمة لتعزيز القطاعات في الجزائر؟

الغرض الرئيسي لهذه المقالة هو إحياء النقاش حول السياسة الصناعية وعملية التنوع الاقتصادي في الجزائر والإجابة على هذه الأسئلة من خلال تسليط الضوء على الأسس النظرية لكيفية اختيار القطاعات ورعايتها بشكل مناسب والأهداف المرجو تحقيقها من خلال مناقشة الأفكار التي يوفرها الإطار العلمي لـ "فضاء المنتج Product Space". ينظر إلى نهج فضاء المنتج أنه فعال ودقيق ويرتكز على مبررات سليمة ونقاط انطلاق متينة، كما يمكنه مساعدة صانعي السياسات في تصميم وتنفيذ خطط التنمية ومناقشتها مع القطاع الخاص. يستند تحليل فضاء المنتج على فكرة أن المنتجات التي يصدرها بلد ما بميزة نسبية مكشوفة يجب أن تجسد قدرات ذلك البلد، وتوجه هذه النظرية رسالة إلى البلدان النامية مفادها استهداف المنتجات التي تستخدم فيها قدرات مماثلة موجودة بالفعل وتطوير قدرات جديدة تسمح لها بالوصول إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

يتم تنظيم هذه الورقة كالآتي: يقدم القسم الأول مراجعة لتاريخ النقاش حول السياسة الصناعية وتسلط الضوء على مختلف الأسس النظرية والأكثر تطورا للسياسة الصناعية، في حين يشرح القسم الثاني الأفكار الرئيسية لتحليل فضاء المنتج. يسعى القسم الثالث إلى تطبيق تحليل فضاء المنتج على الجزائر من أجل تشخيص واقع مجال التنوع والتعرف على الفرص المحتملة لتوسيع وتنوع المنتجات التصديرية للجزائر في المستقبل.

## 2. السياسة الصناعية من منظور تاريخي

تعتبر السياسة الصناعية أكثر المواضيع سخونة وإثارة للجدل والنقاش في الاقتصاد منذ أيامه الأولى، على الرغم من أن مصطلح السياسة الصناعية لم يستخدم على نطاق واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية. تاريخيا، هناك أربع مراحل رئيسية في تاريخ النقاش حول السياسة الصناعية.

### 1.2 المرحلة الأولى:

بدأت المرحلة الأولى من نقاش السياسة الصناعية مع فجر الرأسمالية بخبراء اقتصاديين أمثال Antonio Serra ، Giovanni Botero و James Stewart الذين دعموا الترويج الحكومي المتعمد لقطاع التصنيع. مع ذلك، تسارعت هذه الوتيرة مع Alexander Hamilton أول وزير خزانة للولايات المتحدة.

حتى قبل أن يطور David Ricardo نظرية الميزة النسبية، طور Hamilton حجة الصناعة الوليدة Infant Industry ضد المبدأ السائد في التجارة الحرة. وكما هو معروف، تستند هذه النظرية إلى رؤية بسيطة لحد ما (لكنها قوية) مفادها أن الدولة التي تسعى للحاق بالركب تحتاج إلى حماية صناعاتها الوليدة ضد منافسة المنتجين الأجانب المتفوقين بنفس الطريقة التي نحني بها أطفالنا قبل إرسالهم إلى العالم الخارجي (Cohen & DeLong, 2016).

يعتقد عدد من الباحثين أن Hamilton استخدم نظريته فقط لتبرير الحماية الجمركية أو مبدأ الحمائية ضد التجارة الحرة، لكنه مع ذلك أوصى بمجموعة من تدابير السياسة الصناعية الأخرى مثل اعانات للصناعات الاستراتيجية، تخفيضات الرسوم الجمركية على المدخلات المستخدمة للتصدير، حظر تصدير المواد الخام الرئيسية وفرص معايير المنتج من قبل الحكومة. ويبدو أن هذه التدابير ترتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاديات "معجزة" شرق آسيا، بل أهم من ذلك استخدمت من قبل بريطانيا في عهد الوزير الأول Robert Walpole (1721-1742) (Chang, 2002). كما أوصى Hamilton بمجموعة من السياسات التي لا تعد سياسة صناعية بالمعنى المعتاد لكنها تدعم عملية التصنيع مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية (مثل الاستثمارات الحكومية في الطرق والسدود) والتمويل (مثل تطوير القطاع المصرفي وسوق سندات الحكومة). لاحقاً، تم تطوير نظرية الصناعة الوليدة من قبل Friedrich List الذي أثر على أجيال من صناعات السياسة الصناعية في مجموعة واسعة من البلدان: من الولايات المتحدة والسويد في القرن التاسع عشر إلى اقتصاديات معجزة شرق آسيا في أواخر القرن العشرين. بطبيعة الحال، على طول الطريق كانت هناك مناقشات ساخنة لأسماء كبيرة مثل Gustav Bertil Ohlin و Frank Taussig ، John Stewart Mill، Schmoller.

لسوء الحظ، لم تركز أدبيات المرحلة الأولى حول السياسات الصناعية على العديد من القضايا النظامية ذات الصلة بالتوازن بين مختلف قطاعات الاقتصاد (خاصة بين الصناعة والزراعة)، التوازن بين القطاعات المختلفة في الصناعة التحويلية (خاصة بين قطاعات السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية). كذلك، لم يكن هناك أي مناقشات حول المزايا النسبية لمختلف أدوات السياسة الصناعية (على سبيل المثال التعريفات الجمركية، الاعانات والتنظيم)، ولا تلك القضايا المتعلقة بتنفيذ السياسة (مثل الهيكل الإداري، القدرات البيروقراطية، الآليات المؤسسية أو الفساد).

## 2.2 المرحلة الثانية:

بدأت المرحلة الثانية أوائل إلى منتصف القرن العشرين مع النقاش الدائر حول نمط التصنيع السوفياتي (Ellman, 1960; Erlich, 1979) وتم تطويرها بشكل كبير بين الأربعينات و الستينات من قبل اقتصاديي التنمية "الكلاسيك" المهتمين بقضايا تنمية اقتصاديات ما بعد الاستعمار في أمريكا اللاتينية، الهند، أوروبا الشرقية، آسيا و إفريقيا: و تتضمن الأسماء المهمة كل من Ragnar Paul Rosenstein – Rodan ، Han Singer ، Raul Prebisch، Arthur Lewis، Celso Furtado، Simon Kuznets ، Nurkse ، Michael Kalecki ، Albert Hirshman و Alexander Gerschenkron.

كثيراً ما أجريت مناقشات السياسة الصناعية هذه المرحلة على مستوى "نظامي" لاسيما موقفها بشأن توليد ونقل الفائض من القطاع الزراعي إلى الصناعي. ومع ذلك، جلبت تلك المناقشات انتباهاً أيضاً لعدد من القضايا المحددة ذات الصلة بالسياسة الصناعية.

أولاً، تم التأكيد على الطبيعة الديناميكية لقطاع التصنيع بشكل كبير جداً على الرغم من أن هذه القضية كانت أساس حجة الصناعة الوليدة، إلا أن الموجة الثانية قدمت تفسيرات أكثر منهجية لهذه الظاهرة: من خلال نشر مفاهيم مثل مرونة الدخل، اقتصاديات الحجم والمنافسة الاحتكارية.

ثانياً، تعكس هذه الموجة تأثيرات المدرسة الكلاسيكية والماركسية، حيث تم تسليط الضوء على الأدوار المختلفة التي يلعبها قطاع السلع الرأسمالية والاستهلاكية في الصناعة التحويلية، وأحياناً يتم تقسيم هذه الأخيرة إلى قطاعات سلع الأجر والسلع الكمالية. وقد أظهرت هذه الفروق أن الصناعات المختلفة تمارس تأثيرات مختلفة على تراكم رأس المال، التضخم، النمو الاقتصادي، توزيع الدخل ومستويات المعيشة.

ثالثاً، سلطت المرحلة الثانية بشكل كبير على اعتماد الاقتصاديات المختلفة على استيراد السلع الرأسمالية والقيود الناجمة التي يفرضها نقص النقد الأجنبي على سرعة الاستثمار المادي، التغير التكنولوجي والنمو الاقتصادي. وقد شدد البعض لاسيما Prebisch على أهمية التصدير (والسياسات الرامية لتعزيزه) في التغلب على هذه القيود.

أخيرا وليس آخرا، أكدت نظريات المرحلة الثانية بشكل كبير على الترابط الموجود بين مختلف فروع الصناعات التحويلية من حيث التقنيات والمتطلبات (خصوصا حجة "الدفعة الكبيرة Big Push" وحجة "الترابط Linkage" Hirshman). هذه النظريات ترى أن صانعي السياسة يمكنهم استغلال بشكل متعمد هذه الترابطات (الاعتماد المتبادل) لتعجيل عملية التصنيع.

تعرضت أفكار الموجة الثانية لانتقاد شديد من قبل النيوكلاسيك منذ السبعينات و ذلك من منطلقين أساسيين: أولا، اتهم النيوكلاسيك مفكري الموجة الثانية بتقديم توصيات مضللة و تشاؤهم المفرط حول التجارة الدولية- لاسيما التركيز على استراتيجية احلال الواردات لتطوير صناعة السلع الرأسمالية و التنمية المشتركة لقطاعات انتاج السلع النهائية و تلك التي توفر السلع الرأسمالية و الوسيطة لها (الدفعة الكبيرة أو النمو المتوازن). كل هذه المشاكل سوف تختفي- كما يرى النقد النيوكلاسيكي- إذا استطاعت الاقتصاديات المتخلفة أن تكسب ما يكفي من التبادلات الأجنبية عبر الصادرات، و سيتم تعزيز قدرتها على التصدير (بدورها) إذا اتبعت تلك البلدان ميزتها النسبية الأمر الذي يتطلب من الحكومة عدم تبني أي سياسة صناعية- أو على الأكثر توفير البنية التحتية، التعليم و أنشطة R&D. ثانيا، اتهم النيوكلاسيك منظري المرحلة الثانية بأنهم ساذجون حول نية و قدرة الدولة في الاقتصاديات المتخلفة: فالسياسيون و البيروقراطيون الذين يديرون السياسة الصناعية في تلك البلدان لا يعتزمون بالضرورة (أو بالأحرى لا يحاولون) تعزيز المصالح الوطنية بل يستخدمون السياسة الصناعية لتعزيز مصالحهم الخاصة (على سبيل المثال يتمتع البيروقراطيون بمزيد من السلطة عندما يكون هناك مزيد من اللوائح على أنشطة القطاع الخاص) أو مؤيديهم (على سبيل المثال عندما يخضع السياسيون لضغوط الصناعيين أو نقابات حماية الصناعات غير الفعالة). وقد قيل أن "فشل الحكومة Government Failure" أكثر خطورة من "فشل السوق Market Failure"، على الرغم من أن المدافعين عن السياسة الصناعية في المرحلة الثانية كانوا على علم بوجود مشكلة فشل الحكومة إلا أنهم لم يعترفوا تماما بأهمية هذه القضية (Chang, 1994; Toye, 1987).

### 3.2. المرحلة الثالثة:

بشكل متداخل جزئيا مع المرحلة الثانية، بدأت المرحلة الثالثة من النقاش حول السياسة الصناعية أواخر السبعينات أين دار جدل ساخن في الولايات المتحدة بين أولئك الذين يرون وجوب أن تتبنى الولايات المتحدة سياسة صناعية على النمط الياباني من أجل وقف تراجعها الصناعي وأولئك الذين يرون أن هذه السياسة لم تكن سببا للصعود الصناعي لليابان أو لا يمكن تطبيقها على حالة الولايات المتحدة (Badaracco & Yoffie, 1983). في الثمانينات، نوقشت أيضا السياسات الصناعية للاقتصاديات المتقدمة على غرار السياسة الصناعية الفرنسية التي كانت تعتبر أحد عناصر "التخطيط الدلالي Indicative Planning" الفرنسي و جلبت الانتباه لتشابهها جزئيا مع السياسة اليابانية (Cohen S., 1977). كما تمت مناقشة السياسات الصناعية للاقتصاديات الأوروبية الصغيرة لاسيما ذات الطابع التفاوضي (بدلا من الموجه) على نقيض النمط الفرنسي أو شرق آسيوي (Katzenstein, 1985)، كما تم لفت الانتباه للسياسات الصناعية الأقل وضوحا من قبل الحكومات المحلية في ألمانيا وإيطاليا (Piore & Sabel, 1984; Best, 1990). وفي أواخر الثمانينات، خضعت ممارسات السياسة الصناعية (وتأثيرها على النجاحات الاقتصادية) في اقتصاديات شرق آسيا الأقل تقدما ككوريا الجنوبية وتايوان للفحص والتمحيص (Amsden, 1989).

استطاعت كتابات المرحلة الثالثة من النقاش حول السياسة الصناعية كشف مدى سرعة وانتشار السياسة الصناعية خصوصا في اقتصاديات شرق آسيا، لذلك أصبح من الصعب انكار وجود سياسات صناعية على أرض الواقع. لكن مع ذلك، ركزت الانتقادات على مدى فعالية السياسة الصناعية في بلدان شرق آسيا نفسها أو حتى جدوى استخلاص الدروس من تلك البلدان في أماكن أخرى بالنظر إلى الطبيعة "الخاصة" لتاريخ وسياسة ومؤسسات تلك البلدان (Rodrik, 2004; WB, 1993; Lall, 1994; Chang H. J., 2011).

لقد غطت المرحلة الثالثة بطبيعة الحال القضايا التي أثّرت في المراحل السابقة من النقاش: منطق الصناعة الوليدة مقابل نظرية الميزة النسبية، ترويج الصادرات مقابل احلال الواردات، فشل الدولة مقابل فشل السوق. ومع ذلك، طرحت هذه الموجة عددا من القضايا الجديدة: أولا، لفت انتباهنا نحو قضايا المنافسة والتعاون بين الشركات المحلية من خلال تسليط الضوء على التنظيم الجيد للمنافسة بينها فيما يتعلق بالاستثمار، التصدير والأنشطة الأخرى، لأنه في المراحل السابقة نوقشت مسألة المنافسة في إطار تعرض الشركات المحلية (المتخلفة) إلى منافسين أجانب (متفوقين). ثانيا، أكدت الموجة الثالثة على أهمية قضايا التطبيق؛ فبالإضافة للإرادة السياسية للقيادة و قدرات السياسات التنفيذية للبروقراطيين، تم لفت الانتباه نحو المؤسسات التي تستخدم في تنفيذها، الطريقة التي تنظم بها الحكومة (حجم التنسيق بين مختلف الوزارات)، كيفية تنظيم القطاع الخاص (فيما اذا كانت هناك روابط جيدة على المستويات الوطنية، الاقليمية و القطاعية)، كيف تتفاعل الدولة مع القطاع الخاص (فيما اذا كانت هناك آلية للتبادل المنتظم للآراء بين صانعي السياسة وقادة الأعمال، و ما اذا كانت هناك مؤسسات وسيطة في القطاع العام توفر المدخلات الهامة مثل R&D نحو القطاع الخاص

( Chang H. J., 2011).

#### 4.2. المرحلة الرابعة:

منذ منتصف بداية الألفية الجديدة، دخلنا مرحلة رابعة من النقاش حول السياسة الصناعية المعروفة بالتيار السائد حاليا. خلال هذه الفترة شهدنا ظهور بعض الحجج الهامة التي تبرر السياسة الصناعية على أساس نهج الاقتصاد النيوكلاسيكي: أولا، هناك حجة "التأثيرات الخارجية للمعلومات Informations Externality" الذي يقترحه Ricardo Hausmann و Dani Rodrik (Rodrik, 2004; Hausmann & Rodrik, 2002). بدلالة هذه الحجة وبالإضافة لوجود فشل السوق لتنسيق الاستثمارات بين الصناعات ذات الصلة (الدفعة الكبيرة وفي توفير السلع العامة مثل القواعد والمعايير وأنشطة R&D)، ينظر إلى التأثيرات الخارجية للمعلومات أنها عقبة أمام التنوع الصناعي في البلدان النامية، حيث يشير Hausmann and Rodrik أن الشركة التي تدخل صناعة جديدة قبل الآخرين تولد معلومات جديدة حول جدوى الصناعة لغيرها من الوافدين المحتملين، لكن لا يتم تعويضها عن المخاطر المحتمل أن تواجهها كونها "الرائد Leader". والنتيجة سيكون هناك دخول أقل من مستوى الأمثلية نحو الصناعات الجديدة مما يعوق التنوع الصناعي وبالتالي التنمية الاقتصادية. وبناءا على ذلك، سيكون التدخل الحكومي "مبررا" لتعويض الشركات الرائدة (أو المبتكرة) من خلال منحها إعانات مستهدفة في شكل قروض و ضمانات قروض (إلى جانب توفير السلع العامة على شكل تدريب و R&D). وينصح Hausmann and Rodrik بعدم حماية التجارة أو دعم الصادرات لأنه على أرض الواقع لا يمكن التمييز بين المبتكر والمقلد. مع ذلك، وعلى الرغم من عدم القدرة على التمييز لصالح الرواد، فإن إعانات التصدير أفضل من حماية الواردات كونها لا تفيد إلا الشركات الأفضل القدرة على الدخول للأسواق الدولية.

ثانيا، طور Justin Lin ما يسمى "الاقتصاد الهيكلي الجديد New Structural Economics" وإطار تطبيقي في أيدي صناع السياسة الصناعية باسم منهج "تحديد وتيسير النمو (أو GIF)" (Lin, 2012). وفي الوقت الذي يتمسك فيه Lin بالمفهوم النيوكلاسيكي للميزة النسبية القائمة على هبة العوامل، يوصي GIF البلدان النامية أنه لا ينبغي أن تلتزم ببساطة بأنماطها الحالية للميزة النسبية بل يجب أن تحاول توقع مستقبلها وتطوير صناعات تناسبها. ويوصي Lin أيضا حكومات البلدان النامية بأن تستهدف أنشطة بلدان أخرى تنمو بشكل ديناميكي ذات هيكل هبات مماثل ونصيب فرد من دخل أعلى منها بنسبة 100 بالمئة نجح في عملية التصدير خلال 15 إلى 20 سنة الماضية (Lin, 2012, p. 161). وتتمثل الحجة أن البلد المعني بالمقارنة لديه هيكل مماثل ووفرة للموارد في الصناعات التي أصبح تنافسيا فيها قبل 20 سنة، وبالتالي من المرجح أن يتمكن البلد التابع من تطوير قدرات إنتاجية بسهولة في الأنشطة التي تمتلك ميزة نسبية كامنة في هذا البلد. ومع نمو اقتصاد البلد "المرجع

Reference "سترتفع الأجور في الصناعات التي تصبح ناضجة مما يجعل التخلي عنها لصالح الاقتصاد "التابع Fellow" وبالتالي تتطلب السياسة الصناعية إجراء مرحلتين: أولاً، العثور على اقتصاد "مرجع" ذو دخل غير بعيد جداً عن البلد "التابع"، ومن ثم تحديد القطاعات في البلد المرجع التي يمكن للاقتصاد التابع تبنيها للتصدير بنجاح (Lin J., 2017).

ثالثاً، نظرية فضاء المنتج المطورة من قبل Cesar Hidalgo و Ricardo Hausmann هي تطبيق عملي لنظرية الشبكة Network Theory والتي تصور شبكة من المنتجات المتصلة مع بعضها البعض والتي تميل أن يتم تصديرها بشكل مشترك (Hidalgo & Hausmann, 2009). ويعرض "فضاء المنتج" جميع المنتجات التي تم تصديرها وكيف هي متصلة مع بعضها البعض. بدلالة فضاء المنتج، تتطلب المنتجات "القريبة" قدرات إنتاجية متشابهة للإنتاج التنافسي، كما أن بلداً ما يتخصص في سلع قريبة من الأخرى سيجد سهولة في تنوع سلة صادراته. ويظهر Hidalgo et al. (2007) أن التنوع الصناعي يحدث بخطوات صغيرة والذي يعني أن المنتجات الجديدة التي يمكن أن تحقق فيها البلدان ميزة نسبية محتملة هي منتجات تتطلب قدرات مماثلة لتلك التي تم اتقانها بالفعل، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المنتجات التي يصدرها البلد بميزة نسبية. من جانب آخر، لا يدعي Hidalgo et al. (2007) أنه يجب على أي بلد ترقية أو دعم المنتجات "القريبة" أي أن هذا النهج ليس مصمماً "لاختيار الفائزين" كمرشحين للحصول على إعانات التصدير أو أشكال الدعم الأخرى، ما يظهره التحليل هو أي مدى تكون هذه الصادرات الجديدة المحتملة قريبة من سلة التصدير الحالية و اقتراح المجالات التي ينبغي على الحكومات و المنتجين التعامل معها لتحديد القيود التي يجب التغلب عليها كإصلاح السياسات، البنية التحتية العمومية أو الاستثمار في التدريب و تخصيص القروض للسماح بظهور الصادرات التنافسية. أما المنتجات "الأبعد" فهي (تتطلب قدرات لا يملكها البلد) الأصعب لتطوير ميزة نسبية فيها. وهذا لا يعني بالضرورة أنه يجب على أي بلد أن يتجنب تطويرها، لكن يجب أن يكون مفهوماً أن هناك مفاضلة واضحة بين المخاطر والعوائد وأن الاختيار يجب أن يتم بناءً على أهداف السياسة الصناعية والقدرات التنظيمية للبلدان.

### 3. نظرية فضاء المنتج

يعتبر النمط الحالي للتجارة والتخصص مهماً في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. فمن المرجح أن تتحرك البلدان على المدى القصير في إنتاج السلع التي تتطلب مهارات وتكنولوجيات وأصولاً رأسمالية مماثلة لتلك التي تمتلك فيها ميزة تنافسية بالفعل. وهناك أدلة أنه ضمن المنتجات واسعة النطاق (مثل المنسوجات والملابس) هناك تنوع كبير جداً من حيث المحتوى التكنولوجي للمنتجات والعلامات التجارية مما يعني أن السعر، هوامش الربح وأفاق الطلب تختلف بين المنتجات... هذا يوفر مجالاً للبلد للارتقاء إلى فئات ذات قيمة أعلى ضمن قائمة واسعة من المنتجات.

في الواقع، إحدى الطرق البسيطة لتحديد أولويات التخطيط هو النظر في السلع التي يقوم الاقتصاد بتصديرها بنجاح في الوقت الحاضر والنظر ضمن فئات المنتجات حيث توجد خيارات لتصدير السلع ذات مستوى أعلى من التطور أو الانتاجية. على سبيل المثال، ضمن فئة HS84 للمنسوجات والملابس تتراوح درجة PRODY (بأسعار عام 2006) من 5316 دولار أمريكي (الملابس الداخلية HS8464) إلى 11066 دولار أمريكي (الملابس المجهزة الأخرى HS82) وبالتالي سيكون هناك مجال واسع لتحسين الإنتاج في القطاعات من خلال التحول إلى منافذ ذات قيمة أعلى (UNIDO, 2013).

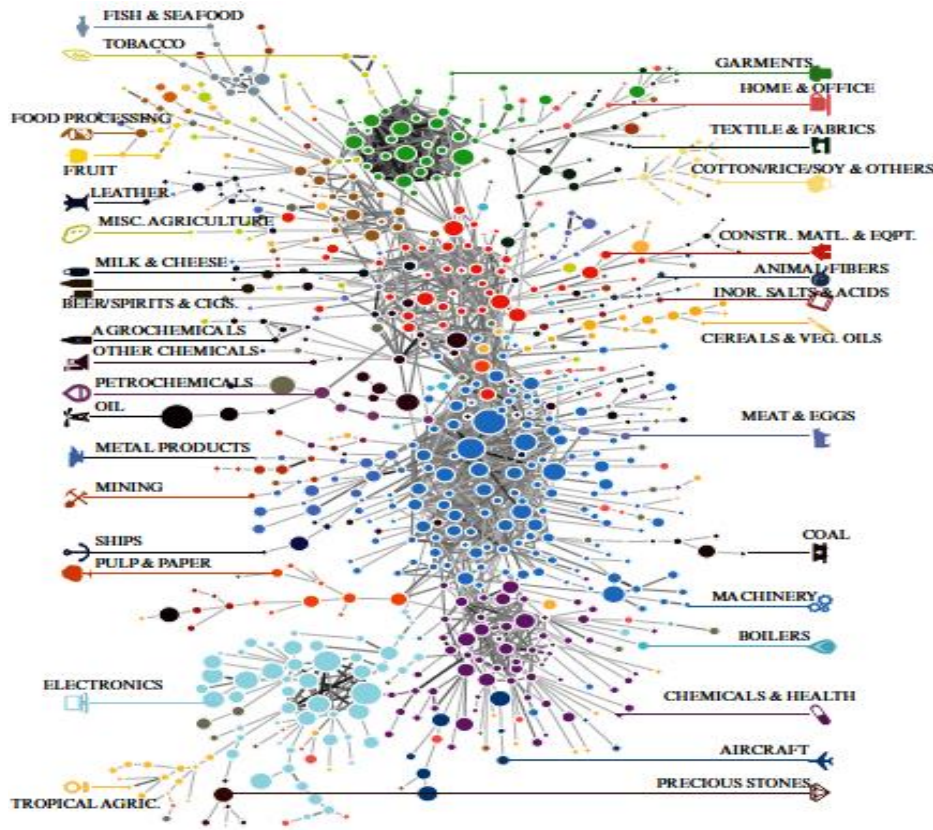
نظرية فضاء المنتج هي تطبيق عملي لنظرية الشبكة Network Theory والتي تصور شبكة من المنتجات المتصلة مع بعضها البعض والتي تميل أن يتم تصديرها بشكل مشترك، ويعرض "فضاء المنتج" جميع المنتجات التي تم تصديرها وكيف هي متصلة مع بعضها البعض (الشكل 01). من المهم أن نفهم ما هو فضاء المنتج، المعلومات التي توفرها وكيف ينبغي تفسيرها. في الواقع، تم إنشاء فضاء المنتج باستخدام بيانات قطاعية غير مجمعة على مستوى المنتج في النسخة الأصلية التي نشرها Hidalgo et al. (2007)، ويتم استخدام تمثيل لبيانات نحو 800 منتج (بالمعنى الدقيق للكلمة، فئات المنتجات) كما يستخدم

الباحثون الصادات (بدلا من الناتج) لأن مجموعة بياناتها أكثر شمولا. وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل التي يقرها الباحثون إلا أن هذا لا يفسد أو يقوض قوة التحليل.

يوضح الشكل 1 نسخة أحدث من فضاء المنتج باستخدام 1240 منتجات (Hausmann, et al., 2011). تصور كل دائرة منتجا ما يتناسب حجمها مع حصتها في التجارة العالمية، ويتم تمثيل كل مجموعة منتجات بألوان مختلفة. يوضح الشكل أيضا مدى "قرب" المنتجات مع بعضها البعض، حيث تعكس فكرة "Proximity" إذا ما يتم تصديرها بشكل مشترك أم لا. وهذه الطريقة، يمكن للمرء أن يحسب احتمال تصدير المنتج (A) بالنظر إلى أن البلد يصدر المنتج (B) (و العكس بالعكس): أي الاحتمالات الشرطية  $P(A/B)$  أو  $P(B/A)$ .

وتكمن الفكرة وراء هذه الاحتمالات الشرطية أن المنتجات تتطلب قدرات لصنعها والتي تشمل جميع المعارف الضمنية اللازمة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة. إن التشابه بين القدرات المطلوبة لإنتاج منتجين يتم استنتاجها من خلال احتمالية التصدير المشترك (يفترض إذا كانت سلعتان تشتركان في عدد كبير من القدرات، سيقوم البلد الذي يصدر سلعة واحدة بتصدير السلعة الأخرى أيضا والعكس بالعكس). وبالتالي، فإن المنتجات التي تشترك في قدرات قليلة هي أقل عرضة للتصدير المشترك وعليه ترتبط المنتجات بناء على تشابه القدرات المطلوبة لإنتاجها. على سبيل المثال، الرابط بين القمصان والسراويل أقوى من الرابط الموجود بين القمصان وأجهزة iPads. في الحقيقة، يكمن الأساس المنطقي في الفكرة القائلة إنه إذا احتاجت السلعتان إلى قدرات مماثلة، يجب على البلد أن يظهر احتمالية عالية لتصدير كلتا السلعتين بوجود ميزة نسبية.<sup>1</sup> وبالتالي، تكون الحواجز التي تحول دون الدخول في منتجات جديدة أقل ملائمة للمنتجات التي تستخدم قدرات مماثلة. ومن ثم، يحدد مسار التنمية قدرته على مراكمة القدرات اللازمة لإنتاج سلة بضائع أكثر تنوعا وتعقيدا.

الشكل 2. فضاء المنتج



Source : Hausmann et al.(2011).

يظهر Hidalgo et al. (2007) أن التقدم يحدث بخطوات صغيرة والذي يعني أن المنتجات الجديدة التي تحقق فيها البلدان ميزة نسبية محتملة هي تلك المنتجات التي تتطلب قدرات مماثلة لتلك التي تم إتقانها بالفعل، والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من المنتجات التي يصدرها البلد بميزة نسبية.

ينقسم فضاء المنتج إلى "مركز Core" و"محيط Periphery" حيث تشمل المنتجات المركزية المنتجات الكيماوية، الآلات، المنتجات المعدنية، في حين تتضمن المنتجات المحيطية النفط، المواد الخام، الزراعة الاستوائية والمنتجات الحيوانية، الحبوب والسلع كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال. لا بد من الإشارة أن المنتجات المركزية هي أكثر تعقيدا من المنتجات المحيطية، كما أن هذه الأخيرة ترتبط بشكل ضعيف مع بعضها البعض مقارنة بالروابط القوية الموجودة في المركز. وهذا يعني أنه من الصعب للغاية بالنسبة لبلد مرتبط بمنتجات تصديرية في المحيط أن ينتقل إلى منتجات المركز-والتي تمثل معضلة التنمية. وقد أظهر الباحثون أن بعض المنتجات "قريبة مع بعضها البعض" لأنها تتطلب قدرات مماثلة وبالتالي من السهل جدا القفز من منتج لآخر وتصدير منتجات جديدة ذات ميزة نسبية، ومع ذلك هذا أمر صعب بالنسبة للمنتجات المحيطية.

تطرح هذه المناقشة سؤالاً هاماً: ما هي المنتجات الجديدة المحتملة التي يمكن للبلد أن يطور فيها ميزة نسبية بالنظر إلى سلة صادراتها الحالية؟ من ناحية، يجب أن تكون هذه المنتجات "قريبة" من المنتجات التي تصدرها بالفعل بميزة نسبية لأن هذه الصادرات المحتملة تتطلب قدرات مماثلة لتلك المستخدمة في المنتجات المصدرة، ومن الممكن ترتيب جميع المنتجات التي لم يتم تصديرها وفقا لقرىها من سلة التصدير الحالية. من جانب آخر، لا يدعي Hidalgo et al. (2007) أنه يجب على أي بلد ترقيّة أو دعم المنتجات "القريبة" أي أن هذا النهج ليس مصمما "لاختيار الفائزين" كمرشحين للحصول على إعانات التصدير أو أشكال الدعم الأخرى، ما يظهره التحليل هو إلى أي مدى تكون هذه الصادرات الجديدة المحتملة قريبة من سلة التصدير الحالية و اقتراح المجالات التي ينبغي على الحكومات و المنتجين التعامل معها لتحديد القيود التي يجب التغلب عليها كإصلاح السياسات، البنية التحتية العمومية أو الاستثمار في التدريب و تخصيص القروض للسماح بظهور الصادرات التنافسية.<sup>2</sup> أما المنتجات "الأبعد" فهي (تتطلب قدرات لا يملكها البلد) الأصعب ليتم تطوير ميزة نسبية فيها. وهذا لا يعني بالضرورة أنه يجب على أي بلد أن يتجنب تطويرها، لكن يجب أن يكون مفهوما أن هناك مفاضلة واضحة بين المخاطر والعوائد وأن الاختيار يجب أن يتم بناء على أهداف السياسة الصناعية والقدرات التنظيمية للبلدان.

تجدر الإشارة أن المنتجات التصديرية المحتملة التي تنشأ من هذا التحليل التفصيلي تغطي عادة نطاقا واسعا يتوافق غالبا مع التوقعات المسبقة. بالنسبة لرواندا على سبيل المثال، تم تحديد 72 فئة محتملة لمنتجات قابلة للتصدير عند مستوى 4 digit التي تمثل موادا محلية ذات كثافة العمالة وتقل عن متوسط تكلفة النقل (Hausmann & Chauvin, 2015). وتم تصنيف هذه المجالات ذات الأولوية إلى ثلاث مجموعات من الفئات (1) المنتجات الزراعية المجهزة، المشروبات، التبغ والكيماويات الزراعية (2) المنسوجات والملابس الجاهزة (3) مواد البناء والمنتجات المعدنية والخشبية. تستند هذه هي المجالات التي يمكن اقتراحها من خلال التحليل إلى مراجعة بسيطة لهيكل الصادرات أو تحليل الصناعات "الأولية" القائمة على الاتجاهات الدولية.

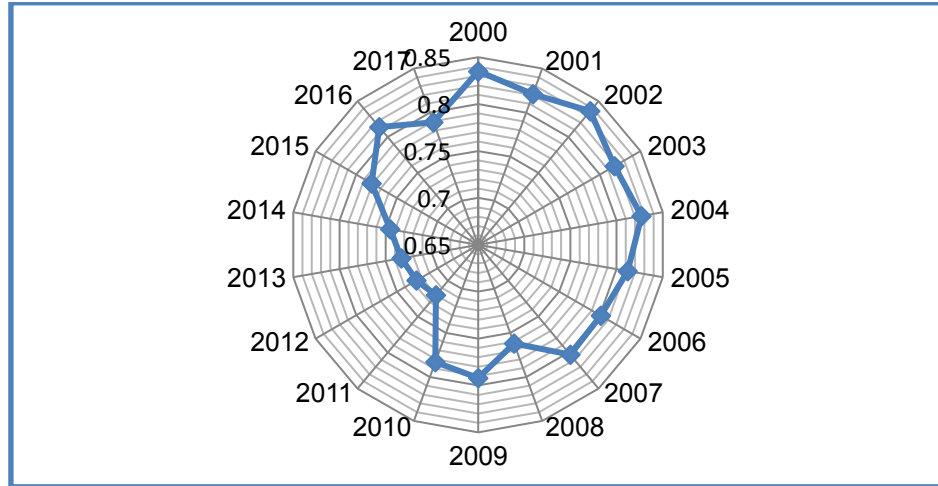
#### 4. واقع تنوع الصادرات في الجزائر

يتم في هذا العنصر قياس درجة تنوع صادرات الجزائرية باستخدام عدد من المقاييس.

##### 1.4. مؤشر تركيز وتنوع الصادرات الجزائرية

يظهر الشكل 3 اقتراب المؤشر من 1 مما يدل على تركيز الصادرات الجزائرية، وذلك ناتج على اعتمادها الكبير على المحروقات.

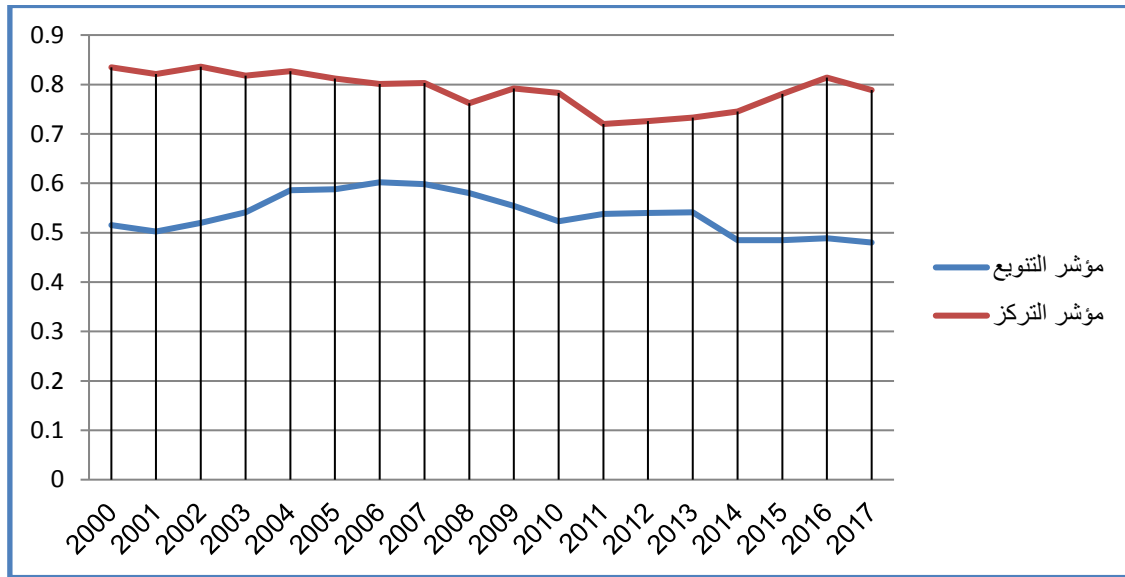
الشكل 3. مؤشر التركيز للصادرات الجزائرية، 2000-2017.



Source : UNCTAD dataset.

أما الشكل 4 فيبين تراوح مؤشر تنوع الصادرات بين 0.4 و 0.5 مما يدل على غياب تنوع الصادرات، فهو يسير بالتوازي مع مؤشر التركيز، وان دل على شيء فإنما يدل على غياب كلي لتنوع الصادرات طيلة سنوات الدراسة.

الشكل 4. مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية، 2000-2017



Source : UNCTAD dataset.

#### 2.4. مؤشر التحول الهيكلي (STI)

يتم الوصول الى هذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة اسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، اذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني (الاسكوا، 2001، ص 12).

يعبر عنه بالصيغة التالية:

$$SCI = \frac{1}{2} \sum_{i=1}^n |X_{it} - X_{is}|$$



حيث:  $X_{it}$ ,  $X_{is}$  هي حصص القطاع  $i$  في السنوات  $t$ ,  $s$ . تعبر السنوات عن القيم المتوسطة لخمس سنوات تجنباً للتغيرات والتقلبات الاستثنائية في معدلات مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي. بهدف تتبع مسار القطاعات التصديرية نقوم بحساب المؤشر للسنوات من 2000 إلى غاية 2018، باستخدام برنامج Excel. وباعتماد على إحصائيات الجمارك الجزائرية، والنتائج موضحة في الجدولين التاليين للسنوات من 2000-2018:

الجدول 1: التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية، 2000-2009

| 2009  | 2008  | 2007  | 2006  | 2005  | 2004  | 2003  | 2002  | 2001  | 2000 |                          |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|--------------------------|
| 0.177 | 0.077 | 0.073 | 0.061 | 0.073 | 0.111 | 0.122 | 0.113 | 0.073 | 0    | السلع الغذائية           |
| 0.276 | 0.321 | 0.181 | 0.257 | 0.191 | 0.180 | 0.103 | 0.171 | 0.093 | 0    | المنتجات الخام           |
| 0.289 | 0.182 | 0.367 | 0.459 | 0.434 | 0.262 | 0.064 | 0.408 | 0.261 | 0    | السلع النصف مصنعة        |
| 0.028 | 0.028 | 0.028 | -     | -     | -     | 0.027 | 0.023 | 0.027 | 0    | سلع وعتاد فلاحي          |
| 0.060 | 0.064 | 0.068 | 0.066 | 0.067 | 0.033 | 0.045 | 0.026 | 0.010 | 0    | سلع وعتاد صناعي          |
| 0.029 | 0.005 | 0.268 | 0.014 | 0.004 | 0.003 | 0.046 | 0.046 | 0.006 | 0    | سلع استهلاكية غير غذائية |
| 0.209 | 0.167 | 0.281 | 0.304 | 0.403 | 0.171 | 0.021 | 0.560 | 0.304 | 0    | محروقات                  |

Source : Authors' Calculations.

الجدول 2: التحول الهيكلي للقطاعات التصديرية، 2010-2018

| 2018  | 2017  | 2016  | 2015  | 2014  | 2013  | 2012  | 2011  | 2010  |                          |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------------|
| 0.833 | 0.919 | 1.101 | 0.605 | 0.440 | 0.546 | 0.365 | 0.410 | 0.479 | السلع الغذائية           |
| 0.123 | 0.107 | 0.179 | 0.205 | 0.074 | 0.067 | 0.133 | 0.119 | 0.064 | المنتجات الخام           |
| 1.667 | 0.948 | 1.144 | 1.247 | 0.811 | 0.066 | 0.007 | 0.037 | 0.129 | السلع النصف مصنعة        |
| -     | -     | -     | 0.028 | 0.027 | -     | -     | 0.028 | -     | سلع وعتاد فلاحي          |
| 0.002 | 0.004 | 0.016 | 0.079 | 0.094 | 0.085 | 0.084 | 0.082 | 0.080 | سلع وعتاد صناعي          |
| 0.015 | 0.003 | 0.006 | 0.009 | 0.017 | 0.011 | 0.011 | 0.014 | 0.001 | سلع استهلاكية غير غذائية |
| 2.048 | 1.353 | 1.616 | 1.450 | 0.842 | 0.160 | 0.045 | 0.013 | 0.051 | محروقات                  |

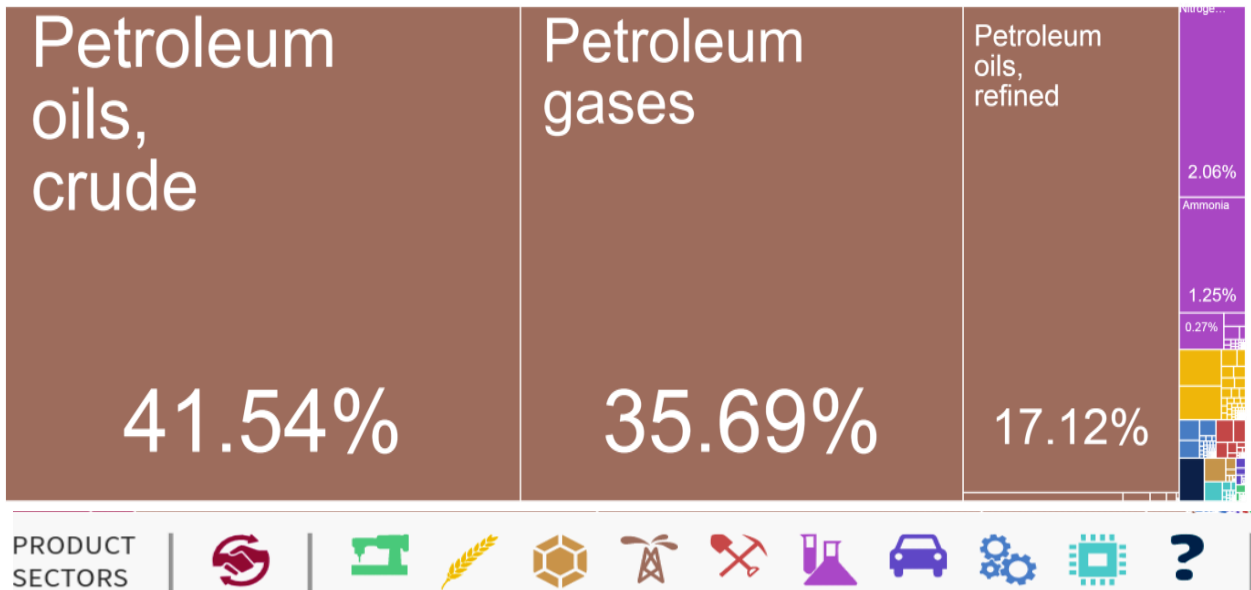
Source : Authors' Calculations.

تظهر النتائج أن مؤشر التحول الهيكلي لجميع القطاعات أقل من الواحد، وهذا راجع لغياب تحول هيكلي لحصة القطاعات في التجارة الخارجية طيلة سنوات الدراسة، لكن نلاحظ ارتفاع المؤشر لكل من المنتجات النصف مصنعة 1.247 سنة 2015 و 1.144 سنة 2016، والسلع الغذائية 1.101 سنة 2016، وهذا بالتوازي مع ارتفاع المؤشر بالنسبة للمحروقات 1.450 سنة 2015 إلى 2.048 سنة 2018. وعليه فإن ارتفاع المؤشر يدل على زيادة الحصة السوقية لصادرات القطاعات موازاة مع زيادة حصة المحروقات، وبالتالي غياب التحول الهيكلي.

##### 5. فضاء المنتج في الجزائر

تظهر سلة المنتجات التي تم تصديرها من الجزائر عام 2018 مع نسبة كل منها في الشكل التالي، والذي يبين أن أكبر نسبة لقطاع المحروقات (يظهر باللون البني) حسب المفتاح أسفل الشكل: بينما لا تمثل باقي القطاعات سوى نسب ضئيلة.

الشكل 5. منتجات مصدرة من الجزائر، 2018

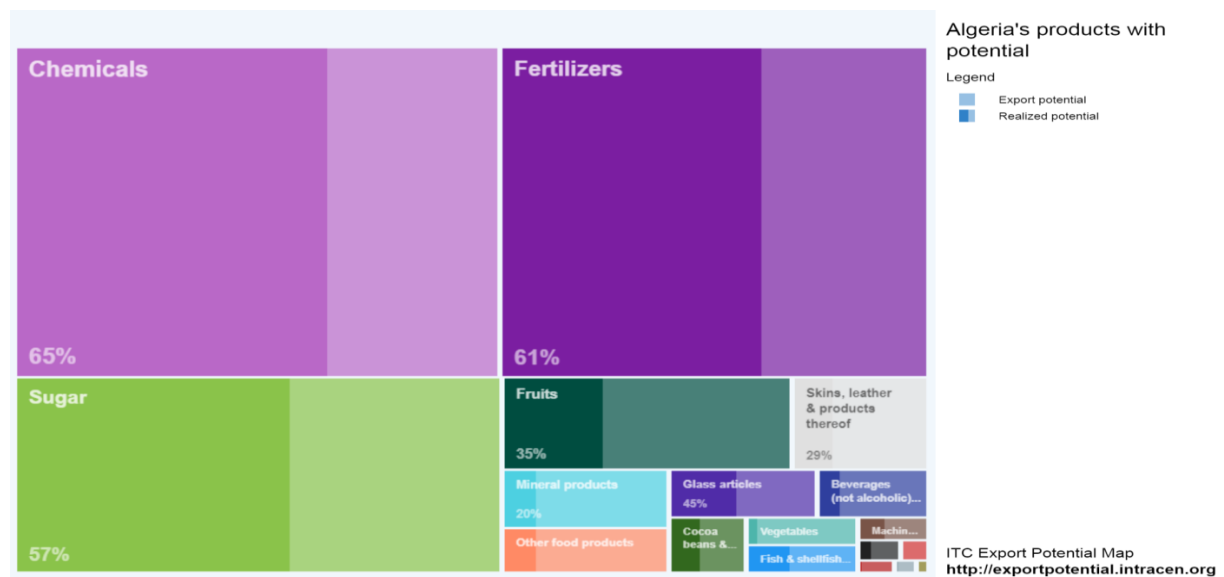


Source : <http://atlas.cid.harvard.edu/>

أما المنتجات المحتملة لزيادة فرص التصدير وبالتالي قيمة الصادرات يظهرها الشكل 6 حيث يبين الصادرات الحالية والمحتملة، وفي الغالب هي منتجات ذات ميزة نسبية ظاهرة. تتمثل في:

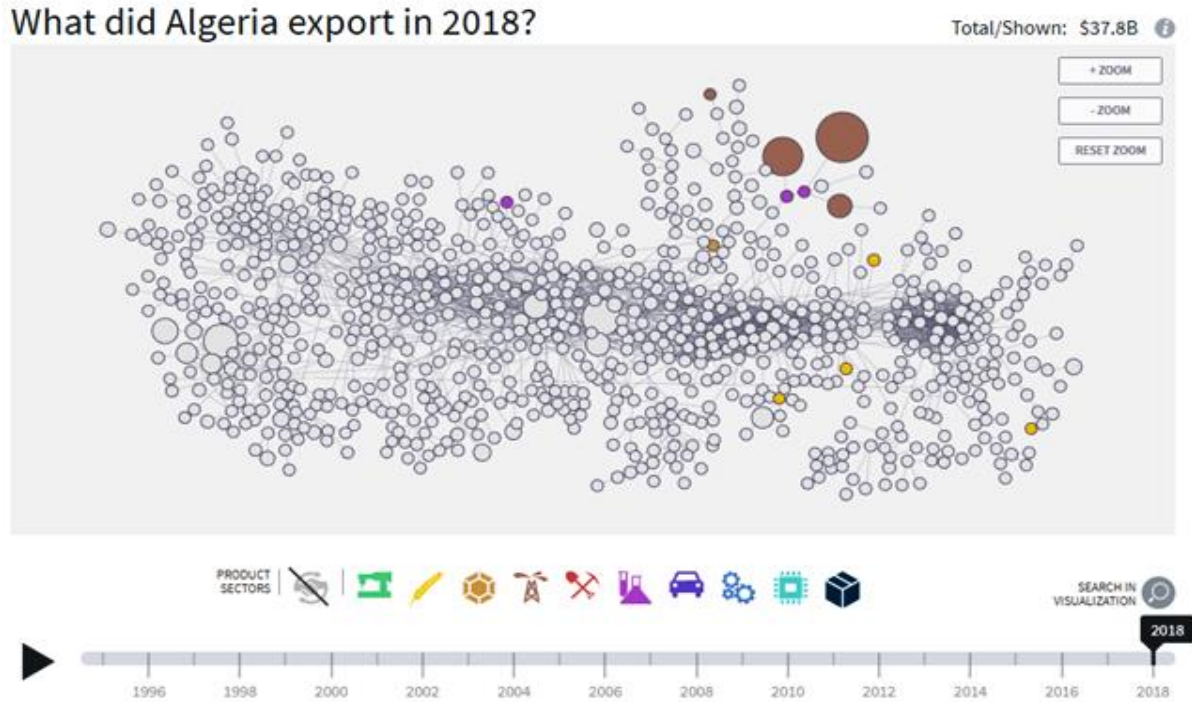
- ✓ بالنسبة للمنتجات النصف مصنعة: الأمونيا اللامائية، اليوريا، لوحات من الجبس، الزجاج المصقول، زجاج الامان الرقيق، الميثانول "الكحول الايثيلي"، الغازات النادرة، البنزين، الجلود الكبيرة للأبقار والخيول، جلود الأغنام والماعز غير المجففة، حبيات جلود الأبقار أو الخيول.
- ✓ المنتجات الغذائية: خروب وقصب السكر، تمر طازجة وجافة وفواكه، أسماك مثل الأخطبوط وسرطان البحر والروبيان وأسماك أخرى حية، مشروبات غير كحولية وماء، زبدة وزيت الكاكاو، فطر، الباستا والكسكس،
- ✓ سلع وعتاد صناعي: الغسالات المنزلية الأوتوماتيكية.

الشكل 6. منتجات محتملة التصدير من الجزائر.



Source : <http://exportpotential.intracen.org/>

يقوم موقع الأطلس للتركيب الاقتصادي لجامعة هارفارد بنشر بيانات تستخدم لاستكشاف ديناميكيات التجارة العالمية بغرض إيجاد فرص جديدة للنمو لكل بلد من العالم. وقد نشر مؤخرا فضاء المنتج للجزائر لسنة 2018. الشكل 7. فضاء المنتج في الجزائر، 2018.



Source : <https://atlas.cid.harvard.edu/explore/network?country=66&year=2018&productClass=HS&product=undefined&startYear=undefined&target=Product&partner=undefined>

تظهر المحروقات باللون البني القاتم وهي الدوائر ذات الحجم الكبير، لكن لديها ارتباطات مع منتجات أخرى مثل: الأمونيا HS 2814، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية ذات التصنيف HS 3102، والغاز له رابط أولي مع الأمونيا أيضا والكبريت، بينما الدائرة البنية الصغيرة التي تظهر في الأعلى لفوسفات الكالسيوم والذي يرتبط بحمض الفوسفات وغيرها من الأحماض الكيميائية؛ أما الدائرة البنية الأفقية قليلا التي في الأسفل خاصة بالقضبان والأعمدة الملفوفة على الساخن بشكل غير منتظم من حديد أو صلب غير مسبك HS 7213 ترتبط مع HS 7214 قضبان وأعمدة أخرى من الحديد أو الصلب غير المسبك التي لم تشكل على الساخن، وقضبان وأعمدة أخرى من سبائك الصلب، زوايا، أشكال ومقاطع من سبائك الصلب، قضبان مجوفة HS 7228؛

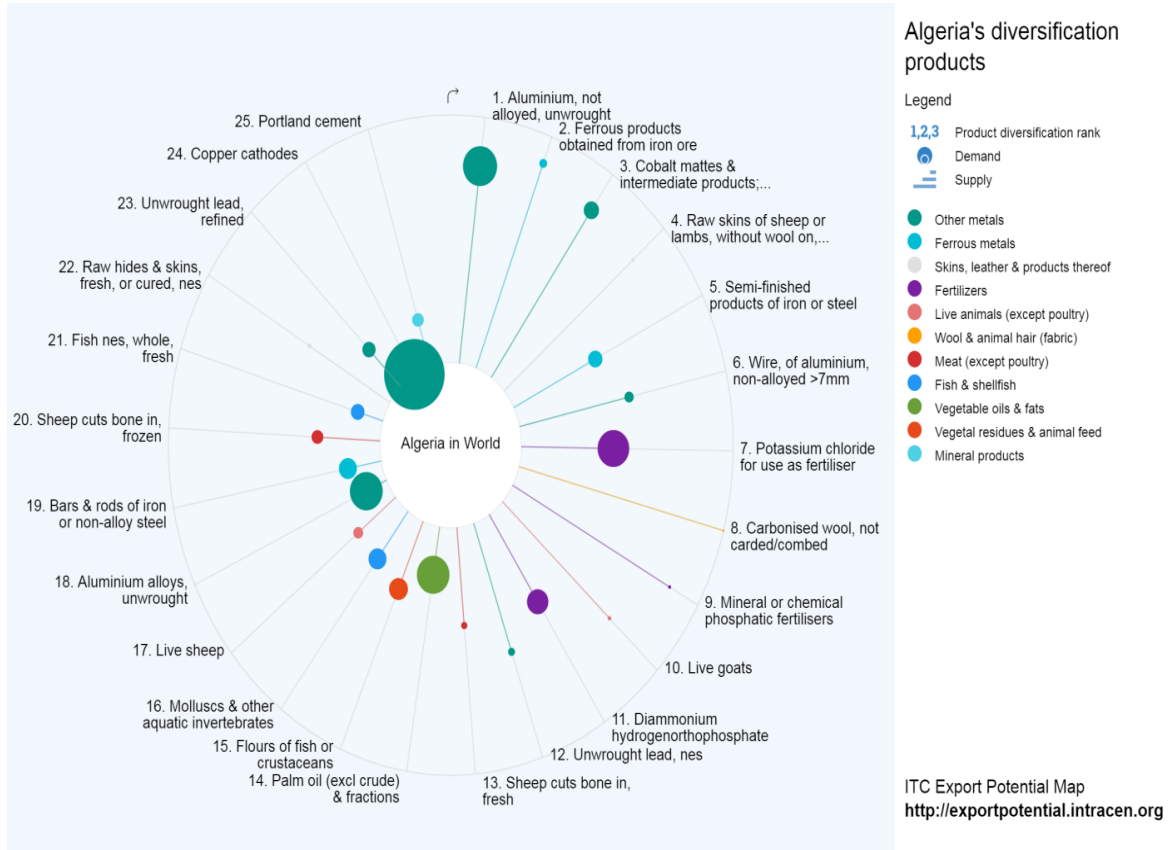
بالنسبة للدوائر ذات اللون الأصفر أول دائرة أسفل المحروقات تتمثل في قصب السكر HS 1701، والذي له ارتباط أولي مع HS 2523 الاسمنت بأنواعها، بينما الدائرة التي أسفلها مباشرة خاصة بالتمور وغيرها من الفواكه حسب التصنيف السلعي HS 0804 والذي له ارتباط أولي مع خضر أخرى HS 0709 والبطيخ HS 0807. بينما الدائرة الصفراء السفلي على اليسار تخص الجلود HS 4105، ترتبط مع جلود الأغنام غير المدبوغة ذات التصنيف السلعي HS 4102، والجلود المدبوغة HS 4106، والذهب HS 7108 (شبه مصنع أو مسحوق). والتي في أقصى اليمين خاصة بالأعشاب البحرية وغيرها من الطحالب وبنجر السكر وقصب السكر وغيرها من المنتجات النباتية ذات التصنيف السلعي HS 1212، والتي ترتبط مع الصنف 1202 HS الفول السوداني غير المحمص سواء مقشر أو لا.

أما الدوائر البنفسجية والتي تخص المنتجات الكيميائية فالتى على اليمين الأمونيا HS 2814 ترتبط مع الزيوت وزيوت البترول المتحصل عليها من المواد المعدنية الخام HS 2709، والغازات البترولية والهيدروكربونات الغازية الأخرى HS 2711 الكحول غير الحلقي ومشتقاته المهلجنة أو المسلفنة، الأسمدة المعدنية أو الكيميائية النيتروجينية HS 3102؛ أما التي

على اليسار تخص الأسمدة HS 3102 ترتبط مع HS 2306 المخلفات المطحونة أو على شكل كريات ناتجة عن استخلاص الدهون أو الزيوت النباتية، بخلاف تلك الداخلة في البند 2304 أو 2305؛ وترتبط أيضا مع HS 2710 زيوت النفايات وزيوت البترول المتحصل عليها من المعادن عدا الخام، تحتوي بالوزن على 70 في المائة أو أكثر من زيوت البترول أو زيوت مستخلصة من معادن قارية، وهذه الزيوت هي المكونات الأساسية للمستحضرات؛ وأيضاً يرتبط مع الأمونيا اللامائية HS 2814. أما التي على اليسار فهي تخص الهيدروجين والغازات النادرة HS 2804 وترتبط مع ذات التصنيف السلي HS 8112 البريليوم، الكروم، الجرمانيوم، الغاليوم وغيرها من مصنوعات هذه المعادن بما في ذلك النفايات والخردة.

ولتوضيح المنتجات التي يمكن استغلالها لزيادة فرص التصدير وبالتالي تنوع الصادرات خارج المحروقات، نعرض الشكل التالي الذي يبين 25 منتجا يمكن تصديره، وهذا بعد الاعتماد على كثافة القرب النسبي بين المنتجات التي يتم تصديرها بميزة نسبية ظاهرة وكشفت عن منتجات جديدة، باعتماد منهجية فضاء المنتج. بالنظر الى جانب العرض في مؤشر إمكانات التصدير. بحيث تتوافق إجمالي الطاقة التصديرية حسب البلد (لجميع المنتجات) مع قيمته التصديرية المتوقعة المحسوبة على أساس الصادرات الحالية ونمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، وأن إجمالي طاقة التصدير حسب المنتج (لجميع البلدان) يتوافق مع الطلب العالمي المتوقع على هذا المنتج.

الشكل 8. تنوع منتجات الجزائر



Source : <http://exportpotential.intracen.org/>

أفضل الخيارات لتنوع صادرات الجزائر تتمثل في 25 منتجا مرتبة في الجدول التالي مع التصنيف السلي لسته

أرقام HS 06:

الجدول 3. المنتجات المحتملة لتنوع الصادرات

| الرقم | التصنيف<br>HS06 | السلعي                                         | المنتج |
|-------|-----------------|------------------------------------------------|--------|
| 1     | HS760110        | ألمنيوم غير مخلوط أو مشكل                      |        |
| 2     | HS720310        | المنتجات الحديدية المحصل عليها من الحديد الخام |        |
| 3     | HS810520        | عناصر كوابل ومنتجات وسيطة                      |        |
| 4     | HS410222        | جلود الخراف أو الحملان بدون صوف                |        |
| 5     | HS 760511       | أسلاك الألمنيوم غير مخلوط أقل من 7 ملم         |        |
| 6     | HS 720711       | منتجات نصف مصنعة من الحديد والصلب              |        |
| 7     | HS 310420       | كلوريد البوتاسيوم للاستعمال كسماد              |        |
| 8     | HS 510130       | صوف بالكربون غير مندوف أو ممشط                 |        |
| 9     | HS 31039        | الأسمدة الفوسفاتية المعدنية أو الكيميائية      |        |
| 10    | HS 010402       | الماعز الحي                                    |        |
| 11    | HS 310530       | ديامونيوم الهيدروجين أو الفوسفات               |        |
| 12    | HS 780199       | الرصاص متنوع                                   |        |
| 13    | HS 020422       | الأغنام المقطعة الطازجة                        |        |
| 14    | HS 151190       | زيت النخيل (معدا الخام) والقطع                 |        |
| 15    | HS 230120       | السّمك المطحون                                 |        |
| 16    | HS 03XXX        | الرّخويات واللافقاريات الأخرى                  |        |
| 17    | HS 010410       | الأغنام الحية                                  |        |
| 18    | HS 760120       | سبائك الألمنيوم                                |        |
| 19    | HS 721420       | قضبان من الحديد غير مسبك                       |        |
| 20    | HS 020442       | الأغنام مقطعة مجمدة                            |        |
| 21    | HS 0302xd       | سمك متنوع كامل، طازج                           |        |
| 22    | HS 410390       | الجلود الكبيرة والصغيرة الخام والمعالجة        |        |
| 23    | HS 780110       | الرصاص المكرر                                  |        |
| 24    | HS 740311       | أقطاب النحاس                                   |        |
| 25    | HS 252329       | إسمنت                                          |        |

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الشكل السابق.

## 6. خاتمة

من خلال هذه الدراسة، قمنا باستخدام تحليل فضاء المنتج من توضيح المنتجات المركزية والمحيطية التي تصدرها الجزائر، والكشف عن الفرص التصديرية للجزائر والتي تمكنها من تنويع الصادرات، والتحول التدريجي من تصدير أحادي القطاع إلى تصدير متعدد القطاعات، وتنويع مصادر الدخل والاقتصاد عموماً. لكن مع ذلك، لا بد من الإشارة أن التقنية التي تم استعراضها في هذه المراجعة (نهج فضاء المنتج) لـ Hausmann et al. لا تقدم أكثر من مجرد مؤشرات (أكثر دقة) للإمكانيات المحتملة في مناطق الإنتاج الواسعة نسبياً، ومع ذلك القرارات التي يتخذها المنتجون في نهاية المطاف هي التي ستحدد المنافذ المحتملة لمنتجات التصدير مع قيام الحكومات بتقديم الدعم والاقتراحات. وما لم تكن لدى الحكومة الموارد اللازمة والتزام ببرنامج استثماري للقطاع العام في الأنشطة القابلة للتداول على المستوى الدولي، فإن هذه القرارات ستأخذ من قبل القطاع الخاص وتقوم الحكومة بالتأثير لكن دون فرض قرارات الاستثمار في أي مجال محدد.

## قائمة المراجع

- Amsden, A. (1989). *Asia's Next Giant*. New York: Oxford University Press.
- Badaracco, J., & Yoffie, D. (1983). *Industrial Policy : It Can't Happen Here*. *Harvard Business Review*.
- Best, M. (1990). *The New Competition. Institutions of Industrial Restructuring*. Cambridge: Polity Press.
- Chang, H. (1994). *The Political Economy of Industrial Policy*. Basingstoke: Macmillan.
- Chang, H. (2002). *Kicking Away the Ladder – Development Strategy in Historical Perspective*. London: Anthem Press.
- Chang, H. J. (2011). *Industrial Policy: Can We Go Beyond an Unproductive Confrontation*. Dans J. Lin, & B. Pleskovic, *Annual World Bank Conference on Development Economics 2010, Global: Lessons from East Asia and the Global Financial Crisis* (pp. 83-108). Washington, DC: World Bank.
- Cohen, S. (1977). *Modern Capitalist Planning: The French Model*. Berkeley: of California Press.
- Cohen, S. (1977). *Modern Capitalist Planning: The French Model* (Vol. 2). Berkeley: University of California Press.
- Cohen, S. a. (2016). *Concrete Economics*. Harvard: Harvard Business Review Press.
- Cohen, S., & DeLong, J. (2016). *Concrete Economics*. Harvard: Harvard Business Review Press.
- Ellman, M. (1979). *Socialist Planning*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Erlich, A. (1960). *The Soviet Industrialization Debate, 1924-28*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.
- Hausmann, R., & Chauvin, J. (2015). *Moving to the adjacent possible :discovering paths for export diversification in Rwanda*. Harvard : Centre for International Development.
- Hausmann, R., & Rodrik, D. (2002). *Economic Development as Self-discovery*. National Bureau of Economic Research.

- Hausmann, R., Hidalgo, C., Bustos, S., Coscia, M., Chung, S., & Jimenez, J. (2011). *The Atlas of Economic Complexity: Mapping Paths to Prosperity*. MIT Press: Cambridge.
- Hidalgo, C., & Hausmann, R. (2009). The Building Blocks of Economic Complexity. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, 106, 10570-10575.
- Katzenstein, P. (1985). *Small States in World Markets*. Ithaca: Cornell University Press.
- Lall, S. (1994). The East Asian Economic Miracle: Does the Bell Toll for Industrial Strategy? *World Development*, 22(4), 645-654.
- Lin, J. (2012). *New Structural Economics : A Framework for Rethinking Development*. Washington,DC: World Bank.
- Lin, J. (2017). Industrial policies for avoiding the middle-income trap: a new structural economics perspective. *ournal of Chinese Economic and Business Studies*, 5(1), 5-18.
- Piore, M., & Sabel, C. (1984). *The Second Industrial Divide*. New York: Basic Books.
- Rodrik, D. (2004). Industrial Policy for the Twenty-First Century. *UNIDO Working paper*.
- Toye, J. (1987). *Dilemmas of Development*. Oxford: Blackwell.
- UNIDO. (2013). *Strategic Directions on Industrial Policy in Mongolia*. Vienna: UNIDO.
- WB. (1993). *The East Asian Miracle – Economic Growth and Public Policy*. New York: Oxford University Press.

<sup>1</sup> - بدلالة فضاء المنتج، تتطلب المنتجات "القريبة" قدرات إنتاجية متشابهة للإنتاج التنافسي، كما أن بلدا ما يتخصص في سلع قريبة من الأخرى سيجد سهولة في تنوع سلة صادراته (Hausmann, et al., 2011).

<sup>2</sup> - بما أن القدرات اللازمة للإنتاج التنافسي في نطاق المنتجات المحددة لا تختلف كثيرا عن تلك المطلوبة في المجالات التي يتم تحقيق التخصص الناجح بالفعل، فإن الدعم العام في هذه المجالات يمكن أن يساعد على خلق ميزة نسبية جديدة أو ديناميكية.

## قراءة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر

### Study of traditional industries and crafts sector in Algeria

ماريف منور<sup>1</sup>Marif Menouer<sup>1</sup><sup>11</sup> جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أحد القطاعات الصناعية المتمثل في قطاع الصناعات التقليدية، وذلك من خلال التعرف على هذا القطاع بالتحديد والظروف التي مر بها، ومدى مساهمته في التنمية المحلية للبلاد، والتي يمكن إرجاعها إلى الأهمية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذا القطاع. كما توصلنا إلى أن قطاع الصناعات التقليدية مر بفترات عصيبة، توالها مجموعة من الاستراتيجيات التي كانت منبثقة من مجموعة من البرامج ذات الفعالية؛ سواء على مستوى الهيئات المخولة أو الحرفيين. كلمات مفتاحية: الصناعات التقليدية، الحرف، الحرفي، التنمية المحلية، التنمية الاقتصادية.

تصنيفات JEL: F63، A11

## Abstract:

This study aims to identify one of the industrial sectors represented in the traditional industries sector, by getting acquainted with this sector in particular and the circumstances it went through, and the extent of its contribution to the local development of the country, which can be traced back to the importance that the Algerian state has attached to this sector.

We concluded that the traditional industries sector went through difficult periods, followed by a set of strategies that emerged from a set of effective programs. Whether at the level of authorized bodies or craftsmen.

**Keywords:** Traditional industries; crafts; crafts; local development; economic development.

**JEL Classification Codes:** F63, A11

## 1. مقدمة:

يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات ذات الأهمية البالغة في الجزائر، حيث له كانت مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية، ودورا ايجابيا في التنمية المحلية، وعنصرا مكملا لبعض القطاعات الأخرى التابعة للقطاع الصناعي ككل، الأمر الذي جعل هذا القطاع سريع التكيف مع المستجدات، بتعبير أدق؛ إمتلاكه لقدرة كبيرة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته الفعلية في مجالات متعددة، سواء على مستوى التوظيف، أو الانتاج والاستثمار، بالإضافة إلى توفيره للاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع بالنظر لمرونته في الانتشار. غير أن الاهتمام به كقطاع مجد في الجزائر تراجع لسنوات عديدة.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: ماريف منور، الإيميل: [maarifmenouer@gmail.com](mailto:maarifmenouer@gmail.com)



إن القصد من هذا التراجع؛ هو المعاناة التي عرفها القطاع سواء على المستوى مؤسساته التابعة للقطاع الخاص أو العام. لقد عرف أزمات جراء فقدانه للكثير من الموارد البشرية منها والمادية، حدث ذلك خلال مطلعي سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، وذلك بسبب عدم الاهتمام به كقطاع من القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية، والذي أرجعه الباحثون المتخصصون إلى التحول نحو اقتصاد السوق، حيث انجر عن هذا الوضع اندثارا أو انقراضا لمجموعة من الحرف والصنائع والخدمات، الأمر الذي جعل ممتنهم؛ خاصة الحرفيون يعانون الكثير من المعوقات والمشاكل التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المبتغاة.

إنه وبالرغم من الأزمات التي مر بها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، إلا أنه عرف استفاقة وحضورا من خلال تبنيه لمجموعة من الاستراتيجيات، حيث تم الاهتمام بتنميته من خلال ضمن القطاعات الأخرى الفاعلة في الاقتصاد الوطني. حدث ذلك انطلاقا من المشاركات الايجابية للمقاولين للحرفيين وممثلهم، من خلال تبني لاستراتيجيات قامت على مبدأ التشاركية والتشاور و الاستماع إلى المشاكل والمعوقات في الجلسات الوطنية التي انعقدت في السنوات 1994، 1997، 2009 أو من خلال انعقاد ندوات وطنية وجهوية سنة 2011. وهو ما استحسنه كل الفاعلين في القطاع.

وبالتالي فقد عرفت الصناعات التقليدية والحرفية قفزة نوعية أدى إلى تحفيز الحرفيين والانتقال بهم إلى تعميق التفكير (بن عزوز، 2014). لقد تم اعتبار هذه المقاربة التشاركية أو كما تُسمى بـ "مقاربة طرح الحلول والمقترحات" إحدى المقاربات المجدية، إلا أن الأمر لم يعد يتوقف على سرد المعوقات والمشاكل، نظرا لاختلال التوازنات وابتعاد التصور الخاص بالحرفيين، بالتصور لدى القائمين على القطاع الذي أصبح تصورهم ذو طابع إداري محض، وهو ما أحدث نوعا من اللاتوازن بين الطرفين لمرات عديدة ومتوالية.

لقد تم الاهتمام إلى أنه من الأهمية بمكان مشاركة الحرفيين وممثلهم إلى جاني القائمين على التسيير، بحكم ارتباطهم الوثيق بقضايا المجتمع، ومعرفتهم بخبايا الوضع من خلال التجارب التي مروا والحنكة التي يمتلكونها، وبالتالي أصبح من الضروري اعتبارهم أحد أعمدة الفعل التنموي، خاصة بعدما أصبح يُنظر إلى الصناعة التقليدية كطرف مساهم في التنمية وأحد الحلول للنهوض بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. الإشكالية:

يعتبر القطاع الصناعي الجزائري من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد، وذلك للدور الذي يؤديه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالرغم من ذلك نجد أن العديد من المؤسسات الصناعية لم تقم بوضع دراسات جادة اقتصادية، بل مرد الاخفاق حسمها يعود إلى سوء التسيير والفساد، حيث تم الاعتماد على تكنولوجيا قديمة تمخض عنه ضعف على مستوى أداء الموارد البشرية؛ المتمثل في اليد العاملة الغير مؤهلة، الذي أدى إلى تدن في مستوى الانتاج وجودته أيضا.

ركود أثبتته إحصائيات الديوان الوطني للقطاع الصناعي العمومي خلال السنوات (2000-2005) والعجز التي تم تسجيله سنة 2006، وهذا بالرغم من الإمكانيات المالية المسخرة خلال عشرينيتين من الزمن. هي صورة في اعتقادنا مناقضة للطموحات والأهداف الكبيرة والمسطرة ضمن البرامج التنموية للبلاد. لقد تأكد هذا التراجع المستمر منذ الثمانينات من خلال مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام التي لم تتجاوز 15% خلال عقد الثمانينات و 6% فقط سنة 2005.

ولأجل النهوض بالقطاع الصناعي، فقد سارعت الدولة ولأجل النهوض بالقطاع الصناعي إلى البحث عن الحلول الكفيلة، و الاهتمام بكل قطاع على حدة، ومن بين القطاعات التي سنقف عندها من خلال الأوضاع التي مر بها والانتعاش الذي عرفه جراء الأزمات التي مر بها هو قطاع الصناعات التقليدية والحرف، باعتبار قطاعا هاما، وأحد حلقات القطاع الصناعي، وأحد القطاعات المساهمة في التنمية الاقتصادية، ومحورا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

تزداد أهميته لكونه يحتل مكانة هامة على مختلف الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (سعيدة حمادي، 2020): أي أحد المكونات المنعكسة للموروث الحضاري والثقافي للهوية الوطنية، وهو ما جعل الدولة الجزائرية توليه أهمية بالغة، بشتى الأشكال والاستراتيجيات؛ سواء من خلال استحداث مناصب شغل أو خلق مشاريع ضمن المؤسسات المصغرة والهيئات والمؤسسات العمومية، أو على مستوى التأطير والتنظيم أو الترقية والتطوير.

إن تبني الجزائر لاقتصاد السوق في السنوات الأخير دفع بها إلى الاعتراف وإعادة الاعتبار لكل أنواع النشاطات الاقتصادية؛ بما فيها الصناعات التقليدية والحرف وإدارجها كطرف مساهم مثله مثل القطاعات الأخرى. يتضح في اعتقادنا هذا الاهتمام انطلاقا من سعي الدولة نحو بعث حركية فعالة للنشاطات الحرفية على جميع المستويات من خلال تسطير مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية لأفاق 2020 المتضمنة لعدة محاور أهمها؛ تطوير التشغيل في قطاع الصناعات التقليدية والحرف، والمساهمة في التصدير خارج قطاع المحروقات، وتطوير العمل المنزلي؛ لا سيما في أوساط المرأة الريفية، عن طريق تحسين النوعية من خلال الدورات التكوينية في تقنيات الانتاج والتصميم في مختلف فروع الصناعة التقليدية. (مصطفى، 2019، الصفحات 43-60)

إن مصدر الأزمات التي مر بها قطاع الصناعات التقليدية والحرف، مرده غيابا شبه كلي تجاه الصناعة التقليدية والحرف، وحتى القائمين عليه على مستوى الهيئات، أو الحرفيين بمختلف تخصصاتهم. إن غياب النظرة لقطاع الصناعة التقليدية كقطاع اقتصادي تأخر لسنوات عديدة، الذي قد يرجع في اعتقادنا إلى مخلفات الأزميتين الاقتصادية والأمنية التي مرت بها البلاد، أدى بالأساس إلى اضمحلال في الموارد البشرية؛ المتمثلة في الفاعلين في القطاع، وأصحاب الحرف، ثم الموارد المادية المتمثلة في موارد العمل، ناهيك عن غياب خطة عملية واضحة قائمة على المنظور الاقتصادي.

وبالتالي نستنتج؛ أنه بالرغم من أهمية قطاع الصناعات التقليدية والحرف فقد عرف تقلبات تأرجحت بين النظرة الايجابية من جهة، ونظرة سلبية من جهة أخرى، ولكلا الوضعيتين أسبابها، هو الأمر الذي دفعنا للوقوف وتشخيص وضعية هذا القطاع، خاصة وأننا اشتغلنا بأحد مؤسسات هذا القطاع مدة طويلة، كان لنا فيها احتكاك عن قرب بالفاعلين فيه (الحرفيين، أصحاب المشاريع...)، أو على مستوى التسيير (المسؤولين على القطاع)، أو التكوين (الأساتذة المكونين للتخصصات ذات الطابع التقليدي والحرف، والشباب المعنيين بتعلم هذه الحرف في إطار الإعلام والتوجيه) أو الهيئات الولائية خلال الاجتماعات التنسيقية والتشاورية للبحث عن الحلول الناجعة، خاصة ما تعلق بانشغالات الحرفيين والتكوين في التخصصات الحرفية، من خلال طرحنا للتساؤل التالي:

كيف يمكننا قراءة واقع الصناعات التقليدية والحرف في ظل الظروف التي مرت بها البلاد؟ وما موقع هذا القطاع ضمن مختلف المتطلبات والمستجدات المتطلبة للتنمية المحلية؟ وما هي الآليات التي تم اللجوء إليها لأجل تخطي معيقاته؟

## 2. ضبط المفاهيم:

من الصعوبة تقديم تعريف للصناعة التقليدية والحرف، كونه قطاعا غير متجانس يضم مجموعة من الأنشطة المتنوعة التي لا تخضع لنفس الخصائص والغرض، بحيث نجد عدة مقاربات:

## 1.2. مفهوم الصناعة التقليدية والحرف:

2.1.1. المقاربة التشريعية: تعرف الصناعة التقليدية والحرف حسب المادة 05 من الأمر 01-96 المؤرخ في 10-1-1996 الجريدة الرسمية رقم 3/1996 المحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف على "أنها كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليه العمل اليدوي ويمارس بصفة رئيسية ودائمة وفي شكل قار أو متنقل أو بالبيت أو معرضي في أحد مجالات النشاطات التالية: (الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية، الصناعة التقليدية والحرفية لإنتاج المواد، الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات)، وحسب الكيفيات إما فرديا أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو ضمن مقالة للصناعة التقليدية والحرف" (بن هراوة، 2019، الصفحات 23-24)

وهذا ما يعني أن الانضمام إلى قطاع الصناعات التقليدية والحرف لا يتطلب من الفرد رأسمال مادي ضخم حتى يمارس أحد الصنائع أو تقديم بعض من الخدمات، كما أن المهارات المطلوبة لها يمكن تعلمها بسهولة دون الحاجة المعرفية والعلمية، وأما ممارستها فقد تكون في مختلف الأوساط أيضا، بما فيها الوسط الريفي، بحيث يجد صاحبها توفر الاستقلالية المادية والحصول على مورد عيش دون الاتكالية أو الوقوع في البطالة.

2.1.2. المقاربة الاجرائية: هي كل المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي، وهذا باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية ودون تحديد الكمية، حيث يمكن أن تكون هذه المنتجات جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، أو رمزية. (Unesco, 2016)

2.2. مفهوم الحرفي: يعرف حسب المادة 10 من الأمر 01-96 أن الحرفي هو كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعة التقليدية والحرف يمارس نشاطا تقليديا، يثبت تأهिला ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته. (الأمر رقم 01-96)

3. الحرفة: هي العمل الذي يزاوله الفرد، يستلزم لأدائه توفر مؤهلات يتم اكتسابها بعد قضاء عدة سنوات في تلقي التعليم والخبرة اللازمة (شارلوت سيمور، 1998، صفحة 688)

3. تصنيف وخصائص الصناعات التقليدية والحرف: تُصنف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الممارس إلى:

- الصناعات التقليدية والصناعة التقليدية الفنية: هي كل منتج يغلب عليه العمل اليدوي، يستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات بسيطة، وذلك لصنع أشياء نفعية أو تزيينية ذات طابع حرفي، تكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين:

- الصناعة التقليدية الفنية ذات طابع تزييني: تتميز بالأصالة والطابع الانفرادي والابداع، تتطلب مهارات فنية، وتأهيلا عاليا للحرفي، وتخصصا في الحرفة، تقتضي فترة صناعية طويلة، ومواد أولية رفيعة، تتمثل الوظيفة الأساسية لمنتجاتها في الوظيفة التزيينية أساسا، بحيث تعكس مجمل التعابير المتعلقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.

- الصناعة التقليدية الاستعمارية الوظيفية: فهي لا تتطلب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث غالبا ما تكون التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط، يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الانتاج، الوظيفة الأساسية فيها هو تلبية الحاجيات اليومية (بن عبد العزيز، 2019).

- الصناعة التقليدية الحرفية لانتاج المواد: وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة، وهي كل صنع لمواد استهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا، توجه للعائلات وللصناعة وللزراعة، تتميز باعتمادها على درجة أكبر من التخصص، وغير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معين، منتشرة في كل دول العالم، وتعرف بالصناعات الصغيرة.

- الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات: وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تقدم خدمة خاصة بالصيانة أو التصليح أو الترميم الفني. (سهيلة، كريمة، 2016، الصفحات 41 - 59).

كما تُعتبر الصناعات التقليدية بمثابة منتج على مدار عدة سنين من التفاعل بين المجتمعات المحلية وبين المجتمعات الأخرى، بإمكانه التحول إلى مكون أصيل للذاكرة، ومخزون للامكانيات الانتاجية الذاتية داخل كل مجتمع محلي. في السياق نفسه، تنظر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى الصناعات التقليدية والحرف من وجهة نظر تسويقية إلى رؤى متعددة ومنها:

- الحرف التقليدية الجميلة: هي التي تعبر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي، حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتُصنف ضمن الأعمال الفنية. كما تُعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية، ويتم شراؤها من قبل محبي جمع الآثار.

- الحرف التقليدية: هي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا باستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجية. يكمن الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة في كون أن الحرفيين يلجؤون إلى مصممين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلبات السوق، مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية.

- الحرف التجارية: تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا، ومكيفة حسب احتياجات وأذواق السوق، وبدرجة عالية، ننحو نحو "الموضة" وتُخصص للمشتريين الأجانب، يتم إنتاجها بكميات كبيرة، باستخدام وسائل كبيرة ومتنوعة، وتعرض في المتاجر المتخصصة والمحلات التجارية.

- الحرف المصنعة: تمثل كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة الآلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام كبيرة، وقد لا يلتزم المنتجون فيها بالطابع التقليدي في بعض الأحيان. (UNIDO, 2005, pp. 29 - 30)

أما الطابع المميز للصناعات التقليدية والحرف فيمكن حصرها في كونها تعتمد في الغالب على:

- الانفرادية: بمعنى أن يكون للصناعة التقليدية طابعها المعبر عن الموضوع، الأصالة والثقافة وحضارة الصانع، بحيث يستحيل التقليد.

- الإتقان اليدوي والجمال: حيث تكتسب طابع يدوي، بعيدا عن المنتجات المتقنة آليا، وهو ما يعطيها نوعا من الجمالية، اعتمادا على أشكال زخرفية أو ألوان معبرة.

#### 4. مراحل تطور الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

إن الحديث عن مراحل الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر قائم على مدى الرؤية المعتمدة على التخطيط في إطار التنمية الاقتصادية، ومنه يمكن حصر هذه المراحل في محطات هي:

- مرحلة إعادة التأسيس (1992-2002): ويمكن حصرها في مرحلتين:

\* المرحلة الأولى/ التأسيس (1992-1996): تميزت هذه المرحلة الجزئية بإنشاء غرف الحرف والغرفة الوطنية للحرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، الهدف منها تكوين نواة صلبة من الحرفيين قصد التعرف الأولي على الواقع الميداني للعمل الحرفي.

\* المرحلة الثانية/ التنظيم (1996 – 2002): تم في هذه المرحلة إصدار الأمر 96/01 الذي أوضح الإطار المحدد لأجل التطوير والنهوض بالقطاع، والذي كان من إجراءاته (إلغاء معيار الجنسية لمزاولة أي نشاط في الجزائر، والتكريس القانوني للعمل المنزلي وتحويل سجل الصناعات التقليدية والحرف من البلديات إلى غرف الصناعات التقليدية والحرف، بالإضافة إلى منح عدة تسهيلات مادية وجبائية.

مرحلة تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف (2002-2009): تعتبر هذه المرحلة بمثابة التطوير الحقيقي لقطاع الصناعات التقليدية من خلال إعطائها البعد الاقتصادي وإحاقها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث خرجت نشاطها من الركود وربطها بالديناميكية الشاملة للتنمية الاقتصادية، وإحداث ما يقارب 340 ألف منصب عمل وتحقيق 117 مليار دينار في الناتج الداخلي الخام.

مرحلة تعزيز مكانة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الاقتصاد الجزائري (2010-2015): تم سنة 2010 إلحاق قطاع الصناعة التقليدية والحرف بوزارة السياحة، حيث عرف القطاع انعقاد مجموعة من الندوات تم على إثرها وضع استراتيجيات مستقبلية للتنمية في القطاع لأفاق 2020 خاصة على المستوى الاقتصادي، من خلال دعم الحرفيين على الانتاج الكمي والنوعي وتشجيع مهاراتهم قصد المنافسة الدولية، بغية تحقيق تصدير منتجات خاصة بالصناعات التقليدية والحرف. (بوحديد، شراف، 2019، صفحة 180)

#### 5. أهمية المؤسسة الحرفية والصناعات التقليدية:

تعد المؤسسة الحرفية من المؤسسات الهامة في معظم دول العالم، وذلك لكونها تفتح الأفاق لتنشيط المجال الاقتصادي والاجتماعي والتطور التكنولوجي؛ كما تعتبر أحد اللبنات الأساسية للنسيج الاقتصادي الجزائري، ومن بين ركائزه المتينة حيث تشكل مجالا استثماريا تنمويا هاما، ظهر دوره بشكل متنامي كقطاع اقتصادي واعد وكمركز لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التوفيق، عبد الكريم، 2017، صفحة 159).

تكمن أهمية قطاع الصناعات التقليدية في كونه أحد القطاعات المساهمة في ترقية القطاع السياحي، حيث يمثل 10% من إيرادات السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة. (عوينات سعدية. 2017. ص. 65)، كما يعتبر قيمة مضافة

مرتفعة وذلك بالنظر لسهولة خلق المشاريع فيها، نظرا لقلة التكاليف والأعباء المساهمة في إنشائها لكونها تعتمد على العمل اليدوي واستغلالها لمواد محلية فقط.

كما نلمس أهميتها انطلاقا من مواقع ممارستها وكيفية ممارستها، حتى من خلال ورشات في البيت، بحيث لا تتطلب تنقلا إلى الورشة أو المصنع. واعتمادها على اليد العاملة البسيطة والمؤهلة؛ أي أنها تتميز بسهولة وبساطة متطلبات إنشاء مشاريعها فيها لا تتطلب أدوات كبيرة باهضة الثمن، وطابع أداء العمل فيها يعتمد على اللارسمية، حيث أن الكثير من الحرفيين غير مسجلين في السجل التجاري، بل هي أعمال غير مصرح بها غالبا.

قد تنتمي للقطاع الخاص أو العام، وتتميز باعتمادها على السوق المحلية عن طريق إشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى:

- أن إنشائها لا يحتاج لرأسمال كبير بالمقارنة بمنشآت الصناعات الحديثة الصغيرة.

- ذاتية النشأة، أي أن الغالبية العظمى ممن يعملون بالصناعات المنزلية وأصحاب الورش والمصانع الصغيرة هم أبناء المجتمع المحلي.

- تعتمد على الخامات المحلية، أي المكونات والعناصر المتوفرة محليا

- تتميز بالمرونة العالية وإمكانية التغيير السريع التي تساعد على تحقيق الاستجابة السريعة للطلب الجديد، والمرونة العالية في مكان العمل. (بن بادة، 2007)

## 6. دور الصناعة التقليدية والحرف في التنمية المحلية:

يعتبر تفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من بين اهتمامات التنمية المحلية لكونها تسعى إلى التوفيق بين المقتضيات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، انطلاقا من ضرورة الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، والنهوض بالاقتصاد الوطني، لهذا فقد سعى القائمون على تشخيص القطاع لأجل إعداد مجموعة من الاجراءات للتكفل به، ومن هذه التدابير المتخذة:

- وضع قطاع الصناعات التقليدية والحرف أحد اهتمامات الاقتصاد الوطني، سواء تلك التي تنتمي إلى القطاع الخاص أو العام.

- تكوين الفئات الشبانية بمختلف مستوياتهم العلمية والاجتماعية دون قيد لأي شرط من الشروط، أي أن تعلم أي حرفة من الحرف لا تتطلب أي مستوى دراسي خاصة ذلك الذي تنهجه مراكز التكوين المهني لتكوين الشباب في مختلف الحرف، خاصة ذات الطابع التقليدي.

- التمثيل الدولي والوطني من خلال تنظيم معارض متخصصة حسب طبيعة المنطقة وما تشتهر به من حرفة أو صناعة، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات وطنية بمشاركة الباحثين والقائمين على القطاع، مع إشراك كل الحرفيين الراغبين في المشاركة من مختلف أنحاء الوطن على شكل ورشات عمل. (سعيدة، نبيلة، 2020، صفحة 82)

- تخصيص دورات تكوينية لفائدة النساء الحرفيات الماكثات في البيوت لأجل تحسين مستواهم في إتقان الحرفة، أو الأخذ بالمبادرات الفردية لأجل التعميم على كل من ترغبن في التعلم.

- برمجة دورات تكوينية من طرف مراكز التكوين المهني خاصة بالمرأة الماكثة في البيت بالتكوين في إحدى التخصصات ذات الطابع الحرفي أو التقليدي.

- تقديم الدعم بمختلف أنواعه وأشكاله للحرفيين وممتهني الصناعات التقليدية (كالنحاس، الجلود والفخار...) من أجل خلق تشجيع وتنافس بين أصحاب الحرف.

انطلاقا من محتويات ومغزى الصناعات التقليدية والحرف، لا شك أنها تساهم في اعتقادنا بشكل كبير في التنمية المحلية للبلاد، من خلال عدة أبعاد وهي:

البعد التاريخي: حيث تعمل الصناعات التقليدية والحرف على المحافظة على الذاكرة الماضية المتعلقة بالتراث المادي، والمحافظة على موروث الأسلاف وعدم اندثاره. انطلاقا من توارث الأجيال.

البعد الرمزي: حيث تمثل الصناعات التقليدية والحرف الرموز الثقافية المتمثلة؛ في القيم وكيفيات توارث هذه الحرف وطرائق تعلمها، والتي لاقت دراسات متعددة من طرف الباحثين في علم الأنثروبولوجيا.

البعد الاقتصادي: وذلك انطلاقا من مدى مستوى المساهمة التي يقدمها قطاع الصناعات التقليدية لاقتصاد البلاد، والدخل الذي يعود به على المداخل العامة للبلاد. بالإضافة إلى الحد أو التقليل من حجم التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، وتشجيع التصدير خارج المحروقات. يتضح البعد الاقتصادي أيضا من خلال ما يحققه من مداخل على الحرفيين والارتقاء بمستواهم المعيشي ورفع أدائهم الحرفي.

البعد الاجتماعي: انطلاقا من الاسهام الفعلي في رفع الدخل الحقيقي للأفراد، والقضاء الفقر من خلال إحداث مناصب شغل فعلية، أو الممارسات الشخصية القائمة على المهوبة. وتحقيق الاستقرار في المجتمع وإحداث التوازن في الأنشطة بين المحيط الريفي والمحيط الحضاري.

البعد السياحي: حيث يعتبر مجال الصناعات التقليدية والحرف إحدى مصادر المداخل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره عند عودته لبلده، وهذا في حد ذاته يعتبر ترويجا غير مباشر للمنطقة أو للبلد الأصلي للمنتج.

يشكل القطاع السياحي قطبا للنمو من خلال استحداث ديناميكية اقتصادية مرغوبة لتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من خلال الاستثمار والتوسع في طاقاته الاستيعابية، كما يمثل سوقا للمنتجات التقليدية والحرف، باعتباره المحدد لقدرات توسع هذا القطاع من خلال نسبة الطلب (سعدون، 2003).

## 7. إسهامات الدولة في قطاع الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر:

سعت الجزائر في هذا الشأن إلى النهوض بمجال الصناعات التقليدية والحرف من خلال تبني بعضا من التدابير، خاصة بعد الأزمات التي مر بها القطاع، حيث عرف قفزة نوعية منذ تسعينات القرن الماضي، راعت فيه مجموعة من الجوانب وعلى مستويات مختلفة ومنها:

- على المستوى التشريعي والتنظيمي: اتضح الاهتمام بالصناعات التقليدية والحرف انطلاقا من صدور نصوص تطبيقية، تناولت الكشف عن النشاط الحرفي باعتماد قدرات مادية خاصة به، بالإضافة إلى وضع أشكال مزاولة هذا النشاط وذلك من خلال الأمر 01-96.

- على مستوى التخطيط الاستراتيجي: تمثل ذلك انطلاقا من إحداث برنامجين عمل مطلع سنة 2010 و 2020، حيث تم تجسيدهما في المخططين الأول والثاني، على إثرهما تم رصد التطورات التي مرت بها وضعيات الصناعات التقليدية والحرف، تمخضت عنها وضع رؤية مستقبلية وجملية من الأهداف الاستراتيجية.

- على مستوى التنوع في الأنشطة وتجسيدها: تمثلت في مشاركة جميع أشكال النسيج المؤسساتي التابع لقطاع الصناعات التقليدية، ورسم خطط من أجل التنمية المستدامة ابتداء من سنة 2003 إلى سنة 2014 وهو ما أحدث توسعا في الأنشطة الحرفية، حيث ارتفع عدد الأنشطة من 79,850 نشاطا حرفيا سنة 2003 إلى 377,327 نشاطا حرفيا سنة 2014. (آيت بشير، لعيداني، 2016، صفحة 58)

- على مستوى إحداث مناصب العمل: عرف قطاع الصناعات التقليدية توفير مناصب عمل لمجموعة من الأفراد في مختلف أنواع الصناعات التقليدية والحرف، تراوحت من 32717 سنة 2008 إلى 188229 سنة 2014 (آيت بشير، لعيداني، 2016، صفحة 60)

على مستوى الترويج، التسويق والدعم المالي: لقد أولى القائمون على قطاع الصناعات التقليدية والحرف اهتماما كبيرا للحرفيين من خلال استحداث حصص يحق لهم فيها الحصول على دعم من مختلف الهيئات (الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية، أجهزة التشغيل، الإعفاء الضريبي) بالإضافة إلى تقديم مساعدات في إطار اقتناء أجهزة وأدوات العمل الخاصة للحرفيين بحوالي 1668 حرفي على مستوى الوطن.

أما على مستوى الترويج فقد حظي هذا القطاع بإعطاء إمكانيات للمشاركة في المعارض الوطنية والدولية في إطار برامج وطنية ودولية أيضا، وهو ما أعطى نوعا من التعرف على المنتج المحلي للحرفيين، ومنافسته لبعض المنتوجات حتى خارج الوطن.

على مستوى الهياكل: عرف قطاع الصناعة التقليدية قفزة نوعية في مجال تعدد الهياكل وتوسعها، انطلاقا من تبني مخطط دعم النمو الاقتصادي، حيث تم إنجاز (89) هيكلا للتنشيط والتكوين على مستوى الوطن. (بن زعرور، 2009)

على المستوى الإعلامي: تم في هذا الإطار تأسيس منظومة إعلامية خاصة بالصناعات التقليدية والحرف، قائمة على تطوير المعلومات بشكل دقيق وفعال، وهو ما أعطى مرجعية قادرة على تلبية متطلبات رسم السياسات وصناعة القرارات، حيث أوكلت هذه المهمة لغرف الصناعات التقليدية، حيث برزت أهميتها في مجال توجيه الدعم وتطوير الخدمات، مما يجعلها موردا لتحليل المعطيات الخاصة بالتنمية القطاعية المحلية.

على مستوى المرافقة وتطوير المقاولاتية: منذ سنة 2004 تم تبني إستراتيجية المرافقة الاقتصادية لذوي المشاريع المهنية ذات الطابع الحرفي، خاصة ما تعلق بالتكوين، حيث تم تكوين 45 مكونا في مجال إنشاء وتسيير المقاولات تحت إشراف المكتب الدولي للتشغيل.



على مستوى التكوين والتأهيل: لقد كان لقطاع التكوين المهني والتمهين دورا كبيرا في تأطير مختلف الأنشطة الحرفية، من خلال إشراف حرفيين؛ هم أساتذة ينتمون إلى قطاع التكوين في مختلف التخصصات ذات الطابع التقليدي والحرفي، وبمختلف أنماط التكوين الاقامي والتمهين، حيث يشرف هؤلاء على تقديم معارف أساسية لها علاقة بخبراتهم في مجال تخصصهم، وهو ما يسعى إليه هذا القطاع دائما نحو الصناعة التقليدية والحرف انطلاقا من مراكز ومعاهد متخصصة في هذه التخصصات.

كما يكتسي تلقين المعارف عن طريق اتفاقيات بين وزارتي التكوين المهني والسياحة والصناعة التقليدية والتي تنص في مادتها الأولى أن موضوع الاتفاقية أدى إلى تحديد إطار التشاور والشراكة والتنسيق بين القطاعين، وكان أهم محاور هذه الاتفاقية ما يلي:

إدماج فروع الصناعة التقليدية على مستوى مراكز التكوين المهني

ترقية نمط التكوين عن طريق التمهين، إدماج الحرفيين المعلمين في برامج التكوين والتمهين.

ملائمة البرامج وتحسينها وتكوين المؤطرين.

كما تعتبر غرف الصناعة التقليدية والحرف بمثابة الوسيط المنفذ لبرامج التمهين المسطرة على مستوى الوصاية، وذلك بالاتصال المباشر مع الحرفيين المعلمين من جهة ومراكز التكوين المهني من جهة أخرى، حيث يمكن الحصول على شهادة تأهيل مهني عن طريق التمهين لدى حرفي في حالة التمهين أو اكتساب مهارة شخصية (آيت سعدي، 2013)

#### 8. موقع الصناعات التقليدية والحرف من سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشير الإحصائيات الخاصة بالصندوق الوطني لتأمين العمال غير الأجراء عن توقف 17.718 مؤسسة عن النشاط بداية سنة 2018 من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 11.315 مؤسسة تابعة للصناعة التقليدية والحرف، حيث تعتبر من أكثر المؤسسات اختلالا، وتفيد تقارير أخرى تابعة لوزارة الصناعة والمناجم أن نسبة توقف المؤسسات التابعة لهذا القطاع في تزايد مستمر، وهو ما يعكس ضعف الإستراتيجية الحكومية لمرافقة هذا القطاع والاستجابة لانشغالاته.

أما من حيث تمويل المشاريع تحتل الصناعة التقليدية والحرف مكانة مرموقة بالنظر لقائمة المشاريع الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، حيث تشير الإحصائيات أن الصناعات التقليدية والحرف احتلت المرتبة الرابعة بإجمالي بلغ 12.938 مشروعا ممولا بقيمة 41.074 مليون دج، كما ساهمت في استحداث 33.900 منصب شغل، بنسبة 11% من إجمالي المناصب (مصطفى، 2019، صفحة 52)، كما تحتل المرتبة الثالثة بحصوله على 72.212 شهادة تأهيل و245 شهادة مطابقة بنسبة 11,30 % مذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بينما نجد مساهمة للصندوق الوطني للتسيير المصغر إلى غاية السداسي الأول من سنة 2018 في تقديم منحة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف قدرت بـ 148.260 ما نسبته 17,55% وهي نسبة قليلة إذا ما تمت مقارنتها بقطاع النقل الذي استفاد من 331.023 ما نسبته 39,18%، من جهة أخرى فقد بلغ إجمالي التمويل 53,94 مليار دج منها 15,99 مليار دج و15,65 مليار دج لقطاعي النقل على التوالي، فيما لم يستفد قطاع الصناعات التقليدية سوى 8,09 مليار دج أي ما نسبته 15% (مصطفى، 2019، صفحة 53)، في حين عرف استحداث مناصب عمل اختلالا ملحوظا خلال فترة 2012 – 2018، علما أنها عرفت انتعاشا سنة 2014 بنسبة 33%

إن تحليل النسيج المؤسساتي للمشاريع الحرفية منذ بداية تنفيذ الاستراتيجية سنة 2003 إلى نهاية 2010 يضعنا في قراءة، نقر من خلالها توسعا في عدد الأنشطة الحرفية من خلال تعداد المشاريع والتطور الكبير في ظرف سبع (07) سنوات، حيث توسعت القاعدة الحرفية بنسبة 131,49 % بما يعادل 105.000 مشروع جديد ، بالإضافة إلى تزايد أنشطة جديد في القطاع وصلت إلى أكثر من 13 % ، ما نسبته 15.000 مشروع جديد سنويا.

عرف أيضا حجم الاستثمار تطورا وارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، ما يعادل نسبة 90% في حجم الاستثمار رافقها أيضا ارتفاعا في حجم الانتاج بزيادة قدرت بحوالي 117% خلال ست سنوات، أي ما يعادل إرتفاع سنوي قيمته 19.5%. (بن العمودي، 2018، الصفحات 287-288)

بالرغم من وجود هذه الاحصائيات فقد تشير الدراسات إلى عدم ضبط الأرقام بشكل دقيق، نظرا لاعتماد هذا الشكل على الأعمال الغير الرسمية التي يتم أصحابها التصريح بها، حيث نجدهم يمارسون بعض الأعمال في بيوتهم مع أفراد عائلاتهم، خاصة تلك الخدمات والصناعات التقليدية البسيطة، أو تشغيل دون التصريح بالتعاقد للمؤسسات العنية كصندوق التأمينات الاجتماعية.

9. معوقات العمل الحرفي: على الرغم من التقدم الملحوظ لواقع الصناعات التقليدية والحرف فإنه لا زال يعرف بعضا من المعوقات، انطلاقا من النظرة الدونية التي يعاني منها أرباب الحرف أو ممتني هذه الحرف؛ خاصة ذات الطابع التقليدي، حيث أصبحت نوعا من الركود واختلال في التطوير على مستوى الهياكل والأنشطة الحرفية والحرفيين.

- على مستوى الهياكل: يتضح اختلال قطاع الصناعات التقليدية في هذا الجانب انطلاقا من:

\* صعوبة الحصول على محلات لممارسة الحرفة.

\*نقص كفاءة غرف الصناعة التقليدية والحرف واعتمادها على الإدارة المركزية، مع ظهور في بعض الأحيان لصراعات بين ممثلي الحرفيين والإدارة.

\* استحداث طرق حديثة في العمل التقليدي، أدى إلى نقص الطلب على المنتج المصنوع باليد، بالرغم من المشاق التي يعانيها الحرفي أثناء الانجاز.

\*عزوف بعض الحرفيين عن إقامة تعاونيات ومقاولات بالرغم من المزايا الممنوحة لهم.

-على مستوى الأنشطة الحرفية: تتضح نقاط الضعف في هذا الجانب خاصة في مجال تطوير الأنشطة الحرفية في:

\*انعدام عدالة في توزيع المساعدة التقنية والمالية، حيث تمثل نسبة 15 % من المسجلين مقارنة بحرف الخدمات التي تمثل 55%

\*اعتبار مدونة نشاطات الصناعات التقليدية والحرف مجالا مستقلا عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى الخاضعة للسجل التجاري.

\*انعدام صيغ واضحة في إطار التسويق للمنتجات ذات طابع الصناعة التقليدية، وعدم تكييفه، ما أوجد بعض الحرف في وضعية مهددة بالانقراض أو منها من انقرضت تماما.

- على مستوى التموين: وتتمثل في مشكلة انعدام الدعم بشكل تقني وإداري واضح من خلال:

\* صعوبة الحصول على التمويل من صندوق ترقية النشاطات الحرفية.

\* إقتصار التمويل على عمليات الإنشاء وعدم تمويل العمليات الترويجية للمنتجات الحرفية، أو في بعض الأحيان نقص أو انعدام التموين بالمواد الأولية ووجود صعوبات في توفرها بجودة مقبولة وأسعار مناسبة.

\* انعدام المرافقة في مجال إنشاء المؤسسات الحرفية المصغرة، حيث لا تستغل أموال الدعم حقيقة في تحسين وزيادة إنتاجية الأنشطة الحرفية.

\* صعوبة الحصول على القروض الميسرة، وهوما أدى بالحرفيين إلى الممل والاستياء من الوضع، لانعدام العائد المادي.

بالإضافة إلى وجود سوق موازية تعمل بشكل غير رسمي في السوق الموازية مقابل ممارسات قانونية للبعض الآخر من الحرفيين والتي ينجر عنها تهرب ضريبي، وهو ما جعل بعض الحرفيين الذين في الإطار الرسمي إما بتغيير النشاط أو التحول إلى السوق الموازية.

لقد عرقلت هذه الصعوبات وأخرى العمل الحرفي، وهو ما جعل منه مردودية ضعيفة غير متكيفة مع المستجدات، وانتقلت إليه نفس معضلة القطاع الصناعي بمؤسساته الكبيرة، بالإضافة إلى الأزمات التي تعرض لها والتي أفقدته موارده البشرية، حيث تم الانتقال من النشاط الحرفي إلى النشاط التجاري أو العمل المأجور.

أما الامتيازات التي يستفيد منها الحرفيون فهي ما أقره الأمر رقم 01/96 والمتمثلة في: (يامن، صليحة، 2019، الصفحات 536 - 537)

إشراك مختلف الفاعلين في مجال الحرف من حرفيين، سواء في إطار مقاولات أو تعاونيا في مختلف النشاطات المنظمة من قبل غرفة الصناعة التقليدية والحرف.

استفادة كل الفاعلين في المجال الحرفي بشتى الأشكال (مقاولات، تعاونيات..) والذي يمارسون نشاطهم في الصناعة التقليدية من امتيازات مرتبطة بمجال الجباية والقرض والتموين والتكوين.

تدعيم واتخاذ كل التدابير التشجيعية لوضع الهياكل والشبكات الخاصة التي تسمح لتنظيمات الصناعة التقليدية والحرف بتنظيم تموينها بنفسها بالمواد الأولية والتجهيزات والأدوات.

## 10. الخاتمة:

نخلص من خلال هذه القراءة إلى أن قطاع الصناعات التقليدية والحرف ممثلا في المؤسسات الحرفية؛ كان له دورا كبيرا في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛ سواء من خلال خلق مناصب عمل والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى سهولة الإدماج بالنظر لامكانية الممارسة وانعدام الرأسمال المادي بقيمة كبيرة، وإمكانية ممارسته في كل المناطق.

كما نجده قد مر بمراحل عديدة كان لها من الأثر البالغ على سياق نموها وتطورها، بدءا بتحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة نشاطه الحرفي، وتحديد الكيفيات وميادين الأنشطة المتعلقة بالصناعات التقليدية، إضافة إلى التحول الإيجابي بعد حصوله على القاعدة التشريعية المفقودة من خلال ترسيم الهيئات التابعة لها المتمثلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث استفاد جرائها المقاولون الحرفيون من مجموعة من التدابير والآليات التي ساهمت في الحفاظ على النسيج القاعدي المكون من المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الحرفي.

وبالرغم مما حققه قطاع الصناعات التقليدية فلا يزال يعرف العديد من النقائص القائمة، تعمل على الحد من التحكم في التنظيم المجدي لأنشطة المقاولين الحرفيين، الأمر الذي دفع بالقائمين على القطاع بالتفكير في استراتيجيات مكملّة تتماشى مع المستجدات الجديدة، بغية تحقيق تنمية مستدامة لأفاق مستقبلية على مستوى المدى القريب.

#### الاقتراحات:

يعد الاهتمام وتفعيل قطاع الصناعات التقليدية والحرف من بين الاهتمامات التي تولي لها الدولة والقائمين على القطاع أولوية بالغة الأهمية، وذلك بالنظر لما يحققه هذا القطاع من عوائد سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، أو الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، لهذا فإن الأمر يتطلب التشخيص والوقوف على نقاط الضعف ومن بين هذه الإجراءات:

المحافظة والاهتمام بقطاع الصناعات التقليدية والحرف، واعتماده أحد مصادر الاقتصاد الوطني من خلال تبني استراتيجيات تشمل القطاعين العام والخاص.

تحسين ظروف ممارسة العمل الحرفي من خلال الرفع من فرص الحرفيين في الحصول على المحلات والأراضي وكذا القروض لتوسع نشاطاتهم.

توافق برامج وسياسات التكوين والتأهيل مع احتياجات القطاع الداخلية، وذلك لرفع قدرات ومؤهلات الحرفيين وبالتالي تحسين جودة المنتج. (سعيدة، نبيلة، 2020، صفحة 84)

إشراك كل الفاعلين المهنيين ذوو الخبرة في مجال الصناعات التقليدية والحرف في القرارات والإجراءات المتخذة، سواء في مجال التسويق أو الانجاز.

خلق تسهيلات للحرفيين في اقتناء المواد الأولية، كمنح قروض بنكية، خاصة وأن مواد بعض الحرف باهضة الثمن. مثل (النحاس، الجلود، الفخار...).

تنظيم دورات تكوينية لفائدة النساء الحرفيات من أجل الارتقاء بالمنتج والوصول به إلى مستوى الجودة.

## قائمة المراجع:

- Unesco. (2016). *Artisanat et design, construire la confiance: l'artisanat pour le developpement*.
- UNIDO. (2005). *Creative industries and micro and smale scale entreprise developpement a contribution to poverty*. Vienna Austria.
- بلمرداسي، عشي يامن، صليحة. (2019). واقع التشغيل في قطاع الصناعة التقليدية - حالة ولاية باتنة- .مجلة البشائر الاقتصادية (01).
- بوعقل مصطفى. (2019). مجلة /المقاولاتية والتنمية المستدامة ، 01 (02).
- بوعقل مصطفى. (2019).
- بوعقل مصطفى. (2019). تشخيص موقع الصناعة التقليدية والحرف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة /المقاولاتية والتنمية المستدامة (02)، 43 - 60.
- بوكابوس سعدون. (2003). واقع الصناعات التقليدية. جامعة بشار.
- جليلة بن العمودي. (2018). واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ودوره في تعزيز التنمية المحلية. مجلة إضافات اقتصادية ، 01 (03).
- حمادي، عرقوب سعيدة، نبيلة. (2020).
- حمادي، عرقوب سعيدة، نبيلة. (2020). الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي (05).
- سميث شارلوت سيمور. (1998). موسوعة علم الانسان: المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية. المجلس الأعلى للثقافة.
- شكري بن زعرور. (2009). الندوة الرابعة حول تنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية. تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009. دمشق.
- شكري بن عزوز. (2014). تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009. دمشق: المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين.
- عبد الجبار، حاجي سهيلة، كريمة. (2016). واقع الصناعة التقليدية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال ، 02 (01)، 41 - 59.
- فاطمة بن عبد العزيز. (2019). إعادة التدوير الفني في قطاع الصناعة التقليدية. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 08 (01).
- فوزي آيت سعدي. (2013). دور غرف الصناعة والحرف في ترقية قطاع الصناعة التقليدية والحرف. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 02.
- كرمية، المومن التوفيق، عبد الكريم. (2017). الصناعة التقليدية ودورها في التنمية المحلية. مجلة التنمية الاقتصادية (03).
- ليلى، عقون بوحديد، شراف. (2019). واقع الصناعة التقليدية في الجزائر وآليات ترقيتها. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، 05 (01).
- ليندة، نعيمة آيت بشير، لعيداني. (2016). مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 05 (01).

- ليندة، نعيمة آيت بشير، لعيداني. (2016). تشخيص واقع قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، 05 (01).
- محمد أمين بن هراوة. (2019). أجهزة الدعم وشركاء قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحقيق التنمية المحلية. مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، 02 (01)، 23-24.
- مصطفى بن بادة. (2007). وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.
- نبيلة عرقوب سعيدة حمادي. (2020). الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي .
- شكري بن عزوز. (2014). تجربة الجزائر في تنمية الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009. دمشق: المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين.
- نبيلة عرقوب سعيدة حمادي. (2020). الصناعة التقليدية والحرف كمدخل استراتيجي لتنمية القطاع السياحي. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي .

## الإطار القانوني المنظم لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في القطاع الصناعي

The legal framework regulating the exploitation of state real estate assets  
in the industrial sector

د. لمين لعريط

Dr. Lamine Larit

جامعة يحيى فارس- المدينة (الجزائر)

## ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على الإطار القانوني لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في القطاع الصناعي، من خلال التطرق لمختلف النصوص القانونية في هذا الصدد، وذلك منذ الإستقلال إلى غاية صدور الأمر 04-08 المؤرخ في 01/09/2008، والتنظيم المطبق له، وذلك وفق آخر التعديلات التي وردت عليه بحيث كان آخرها القانون 07-20 المؤرخ في 04/06/2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020. حيث اعتمد المشرع الجزائري بالنظر لهذه النصوص، عدة آليات مختلفة لاستغلال هذا النوع من الأوعية العقارية، تتراوح بين التنازل، الإيجار، الترخيص بالإمتياز، عقد الإمتياز القابل للتحويل إلى تنازل، ثم أخيرا تم اعتماد عقد الامتياز غير القابل للتحويل إلى تنازل، كآلية وحيدة لاستغلال هذه الأوعية العقارية. كلمات مفتاحية: وعاء عقاري؛ قطاع صناعي؛ استغلال؛ عقد امتياز؛ استقرار تشريعي.

تصنيفات JEL: N6، K4، L5

## Abstract:

This research paper aims to shed light on the legal framework for the exploitation of the state's real estate assets in the industrial sector, by addressing the various legal texts in this regard, from independence until the issuance of Order 08-04 of 01/09/2008, and the regulation applied to it. According to the latest amendments received, the latest of which was Law 20-07 dated 06/04/2020 containing the Complementary Finance Law of 2020.

In view of these texts, the Algerian legislature adopted several different mechanisms for exploiting this type of real estate assets, ranging from assignment, Leasing, Concession contract transferable to assignment, and then finally the The concession contract that is not transferable to a waiver, was adopted for a waiver, as the only mechanism for exploiting these assets Real estate.

**Keywords:** Real estate asset; Industrial sector; Exploit; concession contract; Legislative stability.

**JEL Classification Codes:** L5، K4، N6

## مقدمة:

تعد الأوعية العقارية التابعة للأموال الخاصة للدولة، بمثابة الأساس الذي يتم من خلاله انجاز مختلف المشاريع الاستثمارية، لاسيما بعد تخلي المشرع عن فكرة وحدة أملاك الدولة، والإلتجاء لفكرة ازدواجية الأملاك الوطنية المكرسة دستوريا بموجب دستور 1989، والمقررة قانونيا بموجب القانون رقم 90-30 المتضمن قانون الأملاك الوطنية، حيث تم تقسيم الأملاك الوطنية إلى صنفين، أملاك وطنية عمومية، وأملاك وطنية خاصة، وذلك وفق سياسة تشريعية ترمي أساسا إلى تثمين الأملاك الوطنية الخاصة، وتنمية مردوديتها، والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل، وذلك من خلال توجيه أوعيتها العقارية للاستثمار، كنشاط منتج للثروة و داعم للنمو الاقتصادي الوطني.

وبالتالي أصبح لهذه الأوعية العقارية دور هام في تحفيز الاستثمار في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الصناعي، إذ يمكن اعتبارها أحد العوامل الأساسية لترقية هذا القطاع، وهذا ما يقتضي منا البحث عن ماهية النظام القانوني لاستغلال هذه الأوعية في المجال الصناعي، ومدى مساهمتها فعلا في جذب المستثمرين، وتحقيق التنمية الإقتصادية عموما. وانطلاقا مما سبق، فإننا نطرح الإشكالية التالية : فيم يتمثل الإطار القانوني لاستغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة؟ وبالتالي : هل وفق المشرع الجزائري في وضع نظام قانوني فعال يضمن الإستغلال الأمثل لهذه الأوعية العقارية بما يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني ؟

و في سبيل الإجابة على هذه الإشكالية فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال التطرق لمختلف النصوص ذات الصلة بالموضوع، وجمع المعلومات الكافية عنها، مع الإستعانة بالمنهج التحليلي بغرض تحليل هذه النصوص وتمحيصها من أجل معرفة الثغرات والنقائص التي تعترها.

مع العلم أن تتبع النصوص القانونية المنظمة لاستغلال الأوعية العقارية الصناعية، يعدّ من الأمور الأكثر صعوبة نظرا لتعدد هذه النصوص وتشتتها في عدة نصوص مختلفة، فضلا عن كثرة التعديلات التي ترد عليها في كل مرة. وللمعالجة هذا الموضوع فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، بحيث نتناول في البداية تطور التشريعات المنظمة لاستغلال الأوعية العقارية في مجال القطاع الصناعي منذ الاستقلال (المبحث الأول)، ثم نتطرق لمجال و كفاءات تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في إطار استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة (المبحث الثاني)، وندرس في الأخير الحقوق والمزايا الممنوحة للمستثمر في مجال استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة (المبحث الثالث).

#### المبحث الأول/ تطور التشريعات المنظمة لاستغلال الأوعية العقارية في مجال القطاع الصناعي منذ الاستقلال

يمكن دراسة هذا التطور التشريعي من خلال تقسيمه لمرحلتين، نتناول في البداية مرحلة النظام الاقتصادي الموجه والتي اعتمدته الجزائر منذ الاستقلال لغاية نهاية الثمانينات (المطلب الأول)، ثم نتطرق بعدها مرحلة نظام اقتصاد السوق أو ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي، وذلك منذ بداية التسعينات لغاية يومنا هذا (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول/ مرحلة النظام الاقتصادي الموجه

اهتم المشرع الجزائري بمسألة العقار الصناعي منذ الاستقلال نظرا لأهميته، وذلك بشكل يتماشى مع سياسة النظام الاشتراكي الذي يكرس الملكية الجماعية على حساب الملكية الفردية، حيث ظهر في هذه المرحلة بعض النصوص القانونية في هذا الإطار، ولكننا نذكر منها 03 نصوص قانونية مفصلة، يمكن التطرق لها كما يلي :

#### أولا/ المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 18/02/1973

يتعلق المرسوم رقم 73-45 المؤرخ في 18/02/1973 بإحداث لجنة استشارية لهيئة المناطق الصناعية (جريدة رسمية عدد 20، 1973) ، حيث يعتبر هذا المرسوم أول تنظيم قانوني للعقار الصناعي من خلال فكرة تقسيمه إلى مناطق، وتعرف المناطق الصناعية بأنها "تلك المساحة في الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزيع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها، واحتياجاتها من المرافق والخدمات" (بن.منصور، 2010، صفحة 75)، وفي هذا الإطار تم تحديد 77 منطقة صناعية على مستوى الوطن (معطاء الله، 2015، صفحة 182)،

#### ثانيا/ المرسوم رقم 84-55 المؤرخ في 03/03/1984

حيث يتعلق المرسوم رقم 84-55 المؤرخ في 03/03/1984 بإدارة المناطق الصناعية (جريدة رسمية عدد 10، 1984)، وذلك من طرف هيئات ومؤسسات عمومية متعددة، بحسب الصناعات التي تضمها هذه المناطق، فيما إذا كانت ذات مصلحة محلية، أم ذات مصلحة وطنية تابعة لوصاية وزارات مختلفة، أم تابعة لوصاية واحدة أم لمؤسسة واحدة، وهذا طبقا للمادة الأولى من نفس المرسوم (جريدة رسمية عدد 10، 1984).



أما صاحب المشروع فيستمر في القيام بمهامه بصرف النظر عن هذه الهيئات والمؤسسات، لاسيما بخصوص تسيير الاستثمار، وشراء الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع التي تتكون منها المنطقة وبيعها، وكذا تعديل برنامج المنطقة إن اقتضى الحال، سواء فيما يتعلق بنوع الصناعات المقامة وحجمها، أم فيما يتعلق بالهيئات التكميلية. وهذا ما نصت عليه المادة 06 من نفس المرسوم (جريدة رسمية عدد 10، 1984).

ثالثا/ المرسوم رقم 84-56 المؤرخ في 1984/03/03

تكفل المرسوم رقم 84-56 المؤرخ في 1984/03/03 بتنظيم مؤسسات تسيير المناطق الصناعية و عملها، والذي تنص المادة 02 منه على أن مؤسسة تسيير المنطقة الصناعية تنشأ بمرسوم يحدد الوصاية عليها ومقرها (جريدة رسمية عدد 10، 1984)، وعلى العموم فإن مهمة مثل هذه المؤسسات تتمثل في تلقي العقارات واكتساب الملكية للأراضي المكونة لهذه المناطق، والتي قد تكون تابعة للدولة أو تابعة للخواص، وبعد القيام بأعمال التجزئة للعقارات والتهيئات، تتم عملية التنازل عليها أو إعادة التنازل بحسب الحالة، وذلك بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين (بوجردة، 2006، صفحة 15، 62، 63).

غير أنه ما يلاحظ على هذه النصوص أنها أخلطت بين المفاهيم المتعلقة بالهيئة و الإدارة والتسيير، فأخضعت ذلك لعدة هيئات ومؤسسات بصلاحيات متداخلة، دون تحديد الطبيعة القانونية لهذه المؤسسات بدقة، مما أفرز عدة مشاكل في الواقع العملي لاسيما فيما يتعلق بالوضعية القانونية للملكية في هذه المناطق، وغيرها من الإشكاليات التي أثرت بعدها. وما تجدر الإشارة إليه، أن الأسلوب المتبع في هذه الفترة لاستغلال الأوعية العقارية الصناعية، هو أسلوب التنازل أو كما سمته بعض النصوص إعادة التنازل أو البيع، والحقيقة أن أسلوب التنازل أو البيع أشارت إليه أيضا بعض النصوص المتفرقة بعد صدور المرسوم 73-45 السابق الذكر، ولكن دون أن تذكر العقار الصناعي صراحة، نذكر منها على وجه الخصوص، المادة 151 من القانون 84-21 المؤرخ في 1984/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 1985 (جريدة رسمية عدد 72، 1984)، والتي جاءت في إطار تطبيق أحكام القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (جريدة رسمية عدد 34، 1982)، هذا بالإضافة إلى المرسوم رقم 86-05 المؤرخ في 1986/01/07 الذي يحدد شروط بيع الأراضي العقارية التي تملكها الدولة وتعد ضرورية لإنجاز برامج الاستثمارات الخاصة المعتمد قانونيا، كما يحدد كفاءات هذا البيع (جريدة رسمية عدد 01، 1986)، ثم القانون 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 المتضمن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية (جريدة رسمية عدد 28، 1988).

#### المطلب الثاني/ مرحلة نظام اقتصاد السوق

نتيجة عجز مؤسسات تسيير المناطق الصناعية، عن القيام بمهامها كما ينبغي، وعن إيجاد حلول للمشاكل التي أثرت على دور هذه المناطق في التنمية الاقتصادية، حاولت السلطات العمومية رد الاعتبار للعقار الصناعي في الجزائر، خصوصا بعد تخلي الدولة عن نظام الاقتصاد الموجه، و الإتجاه نحو نظام اقتصاد السوق، والذي تكرر بموجب دستور 1989 فصدرت عدة نصوص قانونية وفق هذا المسعى، يمكن إجمالها تباعا كما يلي:

أولا/ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 و التنظيم المطبق له

يعتبر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار (جريدة رسمية عدد 64، 1993)، أول النصوص التشريعية التي استحدثت آلية الإمتياز كأسلوب لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في المجال الصناعي، سواء في إطار المناطق الحرة التي نظمها المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 1994/10/17 (جريدة رسمية عدد 67، 1994)، أو في إطار المناطق الخاصة التي تم تحديد شروط تعيينها وضبط حدودها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 1994/10/17 (جريدة رسمية عدد 67، 1994)، وقد تم تنظيم منح الإمتياز على هذه الأخيرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 1994/10/17 (جريدة رسمية عدد 67، 1994).

حيث يقصد بالمناطق الحرة "مناطق مضبوطة الحدود، تمارس فيها نشاطات صناعية أو خدماتية أو تجارية، وتتميز بكونها لا تخضع كليا أو جزئيا للنظام القانوني الجمركي الذي تخضع له بقية النشاطات الممارسة على الاقليم الوطني ويمكن أن تشتمل المنطقة الحرة على مطار أو ملك وطني مينائي، كما يمكن أن تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية، وهذا بغرض تسهيل وتفادي أعباء النقل والتسويق والتصدير" (بن.مبارك، 2016، صفحة 39)، حيث يتم استغلال هذه المناطق عن طريق آلية الامتياز، غير أن ما يميز هذا الامتياز أنه عبارة عن رخصة أو ترخيص إداري ولا يصل إلى درجة العقد، فهو مجرد قرار إداري يرخّص للمستغل باستعمال أملاك الدولة، باعتبار أن الأملاك التي تشملها المناطق الحرة هي أملاك عامة للدولة وليست خاصة (بوجردة، 2006، صفحة 75)، كما أن الامتياز الوارد على هذه المناطق يُمنح للأشخاص المعنوية فقط سواء كانت عامة أم خاصة، وهذا حسب المادة 04 من المرسوم التنفيذي 94-320 (جريدة رسمية عدد 67، 1994).

أما فيما يتعلق بالمناطق الخاصة فقد نظم المشرع الجزائري العقار الصناعي في هذه المناطق على شكل نوعين من المناطق، هما: المناطق المطلوب ترقيتها، و مناطق التوسع الاقتصادي، وهي عبارة عن أملاك خاصة للدولة، تخضع لعقد امتياز، ولكنه في الحقيقة عقد إيجار من نوع خاص مبني على فكرة الانتفاع وليس الاستغلال (بوجردة، 2006، الصفحات 75-76)، حيث يبرم هذا العقد لمدة معينة بين الإدارة و شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الخاص أو مؤسسة عمومية اقتصادية لتستعمل تلك الأرض أساسا في إقامة مشروع استثمار في منطقة خاصة، وهذا وفقا لما نصت عليه المادة الأولى من دفتر الشروط النموذجي الملحق بالمرسوم التنفيذي 94-322 السابق الذكر (جريدة رسمية عدد 67، 1994) والجدير بالذكر هنا أن المستثمر "صاحب عقد الامتياز" يمكن ان يتم التنازل لصالحه بمقابل مالي عن الأوعية العقارية الصناعية، وذلك بمجرد انتهاء المشروع الذي تعينه قانونا السلطة المؤهلة لذلك، بمعنى إمكانية أن يتحول الامتياز إلى تنازل عند انجاز المشروع المقرر، وهذا ما نصت عليه المادة 06 فقرة 02 من نفس المرسوم التنفيذي (جريدة رسمية عدد 67، 1994).

#### ثانيا/ الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001

بالنسبة للأمر 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار (جريدة رسمية عدد 47، 2001)، نجد أنه قد تم التمييز بين نوعين من التصرفات القانونية الممكن ابرامها في إطار استغلال الأوعية العقارية الصناعية، أحدهما يتمثل في عقد منح الامتياز ويتم ابرامه عن طريق عقد اداري موثق ومشهر، وثانيهما يتمثل في الرخصة وتتم عن طريق مقرر أو قرار إداري، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه "يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات ... التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة".

حيث يتم اعتماد أسلوب الامتياز أو الرخصة بحسب الحالة، فإذا تعلق الأمر بأوعية عقارية تابعة للأملاك الخاصة للدولة فإنه يتم ابرام عقد منح امتياز، أما إذا تعلق الأمر بأوعية عقارية تابعة للأملاك العمومية للدولة، فإن الإدارة تمنح بشأنها ترخيص باستعمال واستغلال هذه الأملاك لشغل الأمكنة، حيث يتم هذا الاستغلال عن طريق الرخصة على أساس أن هذه الأملاك بحكم طبيعتها غير قابلة للحجز أو اكتسابها بالتقادم أو التنازل عليها .

#### ثالثا/ الأمر 06-11 المؤرخ في 30/08/2006 والتنظيم المطبق له

فيما يخص الأمر رقم 06-11 المؤرخ في 30/08/2006 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية (جريدة رسمية عدد 53، 2006)، فقد تم الاعتماد على أسلوب الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل كآلية لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة. حيث تنص المادة 03 من نفس الأمر على أن منح الامتياز أو التنازل يكون بالنسبة للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة، ولفائدة كل من المؤسسات والهيئات العمومية أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، وذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية، وبشرط احترام قواعد التهيئة والتعمير المعمول بها (جريدة رسمية عدد 53، 2006).

ويكون تحويل الامتياز إلى تنازل، بعد انقضاء مدة 20 سنة، وهي المدة المحددة لهذا الإمتياز، وذلك بطلب من المستثمر بشرط الانجاز الفعلي للمشروع الاستثماري، وفقا لبنود وشروط دفتر الشروط، و بعد بدء النشاط، حيث يجب أن تتأكد من ذلك قانونا الهيئات والإدارات المؤهلة في هذا الصدد، ويتم هذا التحويل على أساس القيمة التجارية التي تحددها مصالح أملاك الدولة عند إبرام عقد منح حق الامتياز، ولكن مع خصم المبلغ الاجمالي للأتاوى المدفوعة في إطار منح حق الامتياز بالتراضي، أو على أساس سعر تنازل يمثل 20 مرة مبلغ الإتاوة السنوية الناتجة أصلا عن المزداد العلني، مع خصم المبلغ الاجمالي للأتاوى المدفوعة في إطار منح حق الامتياز عن طريق المزداد العلني، حيث تطبق هذه الأحكام في حالة طلب التحويل إلى تنازل في أجل سنتين بعد المدة المحددة لانجاز المشروع، أما في حالة عدم احترام هذا الأجل، فإن هذا التحويل يتم على أساس القيمة التجارية للقطعة الأرضية التي تحددها مصالح أملاك الدولة وبدون أي خصم، وفي كل الأحوال يتم التنازل بموجب عقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة، وهذا مانصت عليه المواد 10، 11، 12، 13 من المرسوم التنفيذي 07-121 المؤرخ في 23/04/2007 المتضمن تطبيق الأمر 06-11 (جريدة رسمية عدد 27، 2007).

وما يلاحظ على هذا الأمر أنه قدم تسهيلات و تحفيزات هامة لجذب المستثمرين في مجال القطاع الصناعي، ولكن هذا كان على حساب الحظيرة العقارية للأملاك الخاصة للدولة، والتي تعرضت إلى استهلاك معتبر للاحتياجات العقارية للدولة، بحيث أصبحت هذه الأخيرة غير قادرة على التحكم في تخصيص العقار حسب مقتضيات الاقتصاد الوطني واحتياجاته، فضلا عن عدم وجود أي انعكاسات إيجابية لهذا الأمر في مجال تطوير وترقية الاستثمار.

رابعا/ الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01/09/2008 (المعدل والمتمم) والتنظيم المطبق له

نتيجة للنتائج السلبية التي شهدتها عمليات التنازل عن الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، في مجال العقار الصناعي، قام المشرع الجزائري بإصدار الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01/09/2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية (جريدة رسمية عدد 49، 2008)، من خلال اعتماد أسلوب الامتياز غير القابل للتحويل إلى تنازل، حيث تخلق المشرع الجزائري بموجب هذا الأمر عن آلية التنازل، مع رفع مدة الامتياز إلى 33 سنة كحد أدنى، وهي مدة قابلة للتجديد لمدة أقصاها 99 سنة وهذا طبقا للمادة 04 من نفس الأمر (جريدة رسمية عدد 49، 2008).

وفي إطار تطبيق هذا الأمر، صدر المرسوم التنفيذي رقم 09-152 المؤرخ في 02/05/2009 المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة، و الموجهة لانجاز مشاريع استثمارية (جريدة رسمية عدد 27، 2009)، هذا بالإضافة إلى العديد من المذكرات و التعليمات الوزارية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الأمر 08-04 المذكور أعلاه، قد شهد عدة تعديلات وتتمت، وذلك بداية بالقانون رقم 11-11 المؤرخ في 18/07/2011 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 (جريدة رسمية عدد 40، 2011)، ثم القانون رقم 14-10 المؤرخ في 31/12/2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 (جريدة رسمية عدد 78، 2014)، بالإضافة إلى الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23/07/2015 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (جريدة رسمية عدد 40، 2015)، ومؤخرا تم تعديل هذا الأمر بالقانون 20-07 المؤرخ في 04/06/2020 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020 (جريدة رسمية عدد 33، 2020).

و من خلال جملة هذه النصوص القانونية والتعديلات الكثيرة التي وردت عليها، فإننا نستخلص وجود عدم استقرار في التشريع والتنظيم المتعلق باستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في مجال القطاع الصناعي، وهذا ما يؤثر سلبا على فعالية نظام الاستثمار الصناعي في الجزائر، و سياسة التنمية الاقتصادية عموما.

المبحث الثاني / مجال وكيفيات تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في إطار استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة

نقصد بالتشريع والتنظيم المعمول به في مجال استغلال الأوعية العقارية الصناعية، على الخصوص، كل من الأمر 08-04 المعدل والمتمم المذكور أعلاه، وكذا التنظيم المطبق له، حيث سنقوم بدراسته من حيث النطاق ومجال التطبيق (المطلب الأول) ثم نتطرق للكيفيات التي جاء بها في هذا الصدد من خلال تبيان مجمل الإجراءات المقررة (المطلب الثاني).

#### المطلب الأول/ مجال تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في إطار استغلال الأوعية العقارية الصناعية

يتحدد نطاق تطبيق استغلال الأوعية العقارية الصناعية، لاسيما من خلال تحديد الشروط القانونية الواجب توفرها في هذه الأوعية حتى تكون محلاً لتطبيق التشريع والتنظيم المعمول به، غير أنه وبالرجوع للأمر 08-04 المذكور أعلاه، نجد أن المشرع الجزائري لم يحدد هذه الشروط وإنما نص في هذا الشأن على أصناف الأراضي المستثناة من مجال تطبيق أحكام هذا الأمر، وبقي الأمر كذلك إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي 09-152 السابق الذكر، والذي تضمن الشروط التي يجب أن تتحقق في الأوعية العقارية لتكون محلاً لحق الإمتياز، وعليه سنقوم في هذا المطلب بدراسة الشروط القانونية الواجب توفرها في الأوعية العقارية الصناعية محل الاستغلال (الفرع الأول)، ثم نتطرق للأوعية العقارية المستثناة من هذه الأحكام (الفرع الثاني).

#### أولاً/ الشروط القانونية الواجب توفرها في الأوعية العقارية الصناعية محل الاستغلال

حددت المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 09-152 السابق الذكر، الشروط التي يجب توفرها في الأوعية العقارية التي يمكن استغلالها وفق آلية الإمتياز، وهي تتمثل فيما يلي : (جريدة رسمية عدد 27، 2009) - أن تكون تابعة للأمولاك الخاصة للدولة.

- أن تكون غير مخصصة و ليست في طور التخصيص لفائدة مصالح عمومية تابعة للدولة لتلبية حاجياتها، - أن تكون واقعة في قطاعات معمرة أو قابلة للتعمير كما هو محدد في أدوات التهيئة والتعمير باستثناء المشاريع الاستثمارية التي يستلزم تركزها خارج هذه القطاعات بسبب طبيعتها.

وبناء على ما سبق، نستنتج أن الأوعية العقارية للدولة المعدة للاستغلال في القطاع الصناعي، يجب أن تكون تابعة للأمولاك الخاصة للدولة، وفي هذا الصدد نجد أن المشرع الجزائري قد فرق بين الأملاك العامة للدولة، والأملاك الخاصة لها ويقصد بهذه الأخيرة تلك الأملاك التي تؤدي عادة وظيفة ذات طابع تملكي ومالي فهي تخضع مبدئياً لأحكام القانون الخاص غير أن هذا لا يستتبع التطبيق الكلي لقواعد القانون الخاص على هذه الممتلكات، لكونها تشكل ملكية خاصة لشخصية قانونية عمومية (حمدي، 2009، صفحة 11)، وقد عرفتها المادة 03 فقرة 02 من القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01/12/1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية - المعدل و المتمم- كما يلي " ... أما الأملاك الوطنية الأخرى غير المصنفة ضمن الأملاك العمومية، والتي تؤدي وظيفة امتلاكية ومالية فتمثل الأملاك الوطنية الخاصة " (جريدة رسمية عدد 52، 1990).

وفي هذا الإطار، يجب كذلك أن تكون هذه الأوعية غير مخصصة و ليست في طور التخصيص لفائدة مصالح عمومية تابعة للدولة لتلبية حاجياتها، و التخصيص هو قرار يوضع بموجبه عقار أو منقول تابع للأملاك الوطنية الخاصة تحت تصرف مصلحة عمومية قصد تمكينها من أداء مهمتها فيبين هذا القرار المصلحة أو المصالح أو الهيئات التي تتحصل على المال و أوجه استعماله (سلطاني، 2010، صفحة 192)، كما عرفت المادة 82 فقرة 01 من القانون رقم 90/30 المعدل والمتمم، حيث جاء في نص المادة مايلي "يعني التخصيص باستعمال ملك عقاري أو منقول يملكه شخص عمومي في مهمة تخدم الصالح العام للنظام ويتمثل في وضع أحد الأملاك الوطنية الخاصة التي تملكها الدولة أو الجماعة المحلية الإقليمية تحت تصرف دائرة وزارية أو مصلحة عمومية أو مؤسسة عمومية تابعة لأحدهما، و قصد تمكينها من أداء المهمة المسندة إليها ..." (جريدة رسمية عدد 52، 1990).

وأخيراً يجب أن تكون هذه الأوعية واقعة في قطاعات معمرة أو قابلة للتعمير، كما هو محدد في أدوات التهيئة والتعمير ويقصد بأدوات التعمير كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذا مخطط شغل الأراضي، المحددة بموجب القانون

رقم 90-29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير- المعدل والمتمم- (جريدة رسمية عدد 52، 1990)، ولكن المشرع استثنى هنا المشاريع الاستثمارية التي يستلزم تركزها خارج هذه القطاعات بسبب طبيعتها، حيث يمكن منح امتياز استغلال هذه الأخيرة رغم أنها خارج القطاعات المعمرة أو تلك القابلة للتعمير.

#### ثانيا/ الأوعية العقارية المستثناة من الاستغلال في القطاع الصناعي

تطرق المادة 02 من الأمر رقم 04-08 المعدل والمتمم المذكور أعلاه، إلى تعداد أصناف الأراضي المستثناة من نطاق تطبيق أحكام هذا الأمر وهي كما يلي :

- الأراضي الفلاحية
  - القطع الأرضية المتواجدة داخل المساحات المنجمية
  - القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات البحث عن المحروقات واستغلالها، ومساحات حماية المنشآت الكهربائية والغازية
  - القطع الأرضية الموجهة للترقية العقارية المستفيدة من إعانة الدولة
  - القطع الأرضية المتواجدة داخل مساحات المواقع الأثرية والثقافية
  - القطع الأرضية الموجهة لمشاريع الترقية العقارية التجارية، والتي تخضع لصيغة منح امتياز القابل للتحويل إلى تنازل عند الإنجاز الفعلي للمشروع، طبقا لأحكام دفتر الشروط، والمثبت قانونا بموجب شهادة مطابقة.
- وتجدر الإشارة إلى أن المطة الأخيرة أضيفت بموجب المادة 61 من القانون رقم 14-10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 السابق الذكر، في إطار تعديل أحكام المادة 02 من الأمر رقم 04-08 المذكور أعلاه (جريدة رسمية عدد 78، 2014).
- وقد جاء استثناء المشرع الجزائري للأوعية العقارية المذكورة في المادة 02 أعلاه، لكون استغلال هذه الأخيرة يخضع لأطر قانونية خاصة لا علاقة لها بالقطاع الصناعي، وذلك خارج حق الامتياز المكرس بموجب الأمر رقم 04-08 السابق الذكر، وكذا التنظيم المطبق له.

#### المطلب الثاني: كفاءات تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في إطار استغلال الأوعية العقارية الصناعية

إن التطرق لكفاءات تطبيق التشريع والتنظيم المعمول به في مجال استغلال الأوعية العقارية الصناعية، يقتضي منا تبين جميع الإجراءات التي نص عليها المشرع الجزائري في هذا الصدد، بالموازاة مع المراحل التي يمر بها منح عقد الامتياز وذلك كما يلي:

##### أولا/ الإجراءات القانونية المتعلقة بمرحلة ما قبل طلب التعاقد

قبل تقديم طلب منح امتياز لاستغلال وعاء عقاري صناعي تابع للأموال الخاصة للدولة، لابد من اتباع مجموعة من الإجراءات القانونية لتحضير هذا الوعاء العقاري، والتي تبدأ بتحديد الطبيعة القانونية وأصل الملكية للوعاء العقاري الصناعي المعني، وذلك من خلال القيام بعملية تحقيق ميداني عن طريق البحث والتحري في أرشيف إدارة أملاك الدولة والمحافظة العقارية المختصة إقليميا، بغرض التأكد من مدى تبعيته للمحافظة العقارية للأموال الخاصة للدولة، تفاديا لأي نزاع حول أصل الملكية العقارية، وبعدها يتم تقييم هذا الوعاء العقاري من قبل مصالح إدارة أملاك الدولة، من خلال القيام بزيارة ميدانية له من طرف هذه المصالح، حيث يتم تسجيل كل المعلومات الخاصة بالوعاء العقاري، بما في ذلك الصنف والنوع الذي ينتهي إليه العقار، وبعد تحديد القيمة التجارية الحقيقية له حسب السوق العقارية الحرة، تقوم مصالح إدارة أملاك الدولة بتحديد قيمة الإتاوة الإيجارية السنوية، والتي تمثل مقدار 33/1 من القيمة التجارية للقطعة الأرضية محل منح عقد الامتياز، مع وجوب تحيين مبالغ هذه الإتاوات بعد انقضاء كل فترة 11 سنة من اعتمادها، وهذا حسب ما جاء في نص المادة 62 من القانون رقم 14-10 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 السابق الذكر، وذلك في إطار تعديل أحكام المادة 09 من الأمر رقم 04-08 السابق الذكر (جريدة رسمية عدد 78، 2014).

هذا مع الأخذ بعين الاعتبار للتخفيضات التي نصت عليها المادتان 08 و 09 من الأمر رقم 04-08 التي تم تعديلها بموجب المادة 15 من القانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 السابق الذكر (جريدة رسمية عدد 40، 2011)، حيث تخضع الإتاوة الإيجارية السنوية التي تحددها مصالح أملاك الدولة لتخفيض يطبق كما يلي :

- 90 بالمائة خلال فترة إنجاز الاستثمار التي يمكن أن تمتد من سنة إلى 03 سنوات.
- 50 بالمائة خلال فترة الاستغلال التي يمكن أن تمتد كذلك من سنة إلى 03 سنوات.
- الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات، و ترتفع بعد هذه المدة إلى 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في الولايات التي استعملت لتنفيذ برنامجي الجنوب والهضاب العليا.
- الدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 15 سنة، و ترتفع هذه المدة إلى 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة بالنسبة للمشاريع المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

#### ثانيا/ الإجراءات القانونية المتعلقة بطلب التعاقد

طبقا للتعليمية الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 2015/08/06، والمتضمنة الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ الأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز على العقارات التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية ، فإنه يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو القانون الخاص، يرغب في الحصول على امتياز بالتراضي على عقار موجه للاستثمار، يجب أن يقوم بتكوين ملف موجه للمدير الولائي المكلف بالاستثمار المختص إقليميا، يتكون هذا الملف من الوثائق التالية : (موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية، 2017).

- طلب منح حق الامتياز
  - دراسة جدوى المشروع (دراسة تقنية اقتصادية). (05 نسخ)
  - مخطط الكتلة 1/500 (05 نسخ)
  - مخطط الموقع للأرضية 1/2000 أو 1/5000 (05 نسخ)
  - في حالة شخص معنوي: القانون الأساسي للمؤسسة أو شهادة حجز التسمية مسلمة من طرف مصالح السجل التجاري (نسختين)
  - وثيقة بنكية : شهادة إثبات الموارد المالية ، أو موافقة البنك لتمويل المشروع.
- حيث وبعد إيداع الطلب مرفقا بالوثائق المذكورة أعلاه، يقوم المدير الولائي المكلف بالاستثمار بدراسة الملف، كما يستشير المديرية الولائية المعنية بالمشروع، ويلزم المديرون الولائيون الذين تتم استشارتهم بإبداء رأيهم في أجل 08 أيام وبعدها يتم تحويل الملف إلى للوالي مرفقا بتقرير تقييبي معمل في أجل 08 أيام من تاريخ تلقي آراء المديرية التي تمت استشارتها، ليتخذ قراره بخصوص الملف.

وفي حالة الموافقة، فإنه يقوم بإصدار قرار يرخّص فيه بالقابلية للحصول على عقد امتياز، حيث تلزم إدارة أملاك الدولة باستكمال إجراءات التوقيع مع المستفيد على دفتر الأعباء في أجل 08 أيام من استلامها للملف، ويحدد أجل شهر واحد لإنجاز عقد الامتياز، أما في حالة رفض الملف، يلتزم المدير الولائي المكلف بالاستثمار بإعلام المعني، في أجل 15 يوم، عن طريق مراسلة مبررة. (موقع وزارة الداخلية، 2019).

والجدير بالذكر أن الترخيص بإبرام عقد الامتياز كان يتم من طرف جهات متعددة، وذلك إلى غاية تعديل المادة 05 من الأمر رقم 04-08 السابق الذكر، بموجب القانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 المذكور أعلاه والذي جعل الترخيص يتم فقط من طرف الوالي المختص إقليميا (جريدة رسمية عدد 40، 2011)، ثم صدر بعدها القانون رقم 15-01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، حيث جاءت المادة 48 منه بتعديل ثاني للمادة 05 السابقة بخصوص الهيئات

التي يخولها القانون اقتراح هذا الترخيص، حيث أصبح الترخيص الذي يمنحه الوالي، في ظل هذا التعديل يتم بناء على اقتراح الهيئات التالية (جريدة رسمية عدد 72، 2015) :

- المدير الولائي المكلف بالاستثمار
- الهيئة المكلفة بتسيير المدينة الجديدة، على الأراضي الواقعة داخل محيط المدينة الجديدة
- الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، على الأراضي التابعة لمنطقة التوسع السياحي، وذلك بعد موافقة الوزير المكلف بالسياحة.

ومؤخرا تم تعديل ثالث لنفس المادة، بموجب القانون رقم 07-20 المؤرخ في 04/06/2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث تم إضافة الهيئة المسيرة للحظائر التكنولوجية، إلى جانب الهيئات التي يخولها القانون اقتراح الترخيص بمنح الامتياز، وذلك بالنسبة للأراضي الواقعة داخل محيط هذه الحظائر، وذلك بعد موافقة الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة (جريدة رسمية عدد 33، 2020).

غير أننا نتساءل عن جدوى تعليق اقتراح كل من الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، وكذا الهيئة المسيرة للحظائر التكنولوجية، على موافقة الوزير المعني، حسب الحالة، بل بالعكس سيؤدي ذلك إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية وتكريس البيروقراطية في التسيير، ويؤثر سلبا على المناخ الاستثماري في الجزائر، مما يتعين معه البحث عن نية المشرع الجزائري في هذا الخصوص، لاسيما وأنه لم يشترط ذلك بالنسبة للهيئات الأخرى.

#### ثالثا/ الإجراءات القانونية المتعلقة بإبرام عقد الامتياز

طبقا للمادة 10 من الأمر 04-08 المعدل والمتمم السابق الذكر فإن عقد امتياز استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للأموال الخاصة للدولة، يكرس بعقد إداري تعده إدارة أملاك الدولة مرفقا بدفتر أعباء يحدد بدقة برنامج الاستثمار وكذا بنود وشروط منح الامتياز (جريدة رسمية عدد 49، 2008).

وقد كان الإمتياز يمنح وفق أحد صيغتين، إما بالمزاد العلني سواء المفتوح أم المقيد، وإما عن طريق التراضي، وذلك وفقا للمادة 03 من الأمر 04-08 السابق الذكر، غير أنه وبعد تعديل هذه المادة بموجب المادة 15 من القانون رقم 11-11 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011، أصبح هذا الإمتياز يمنح وفقا لصيغة وحيدة هي صيغة التراضي، وهو أسلوب تقوم الإدارة بمقتضاه بالتعاقد مباشرة مع شخص معين أو شركة معينة متمتعة في ذلك بحرية كبيرة في اختيار المتعاقدين معها، لا يقيد بها في ذلك سوى اعتبارات الصالح العام (عبد.الباسط، 2006، صفحة 106، 107).

ولا شك في أن الإقتصار على صيغة التراضي كطريقة وحيدة لمنح عقود الامتياز، بدون ضوابط محددة سيفتح الباب لبعض الممارسات السلبية واستفحال المحاباة والمحسوبية بعيدا عن الشفافية، ولكن في المقابل لا يمكننا إنكار أن التخلي عن إجراء المزاد العلني، من شأنه تسريع إجراءات الإستثمار في هذا المجال، على اعتبار ما تم تسجيله في السابق من وجود تأخير في إنطلاق عدة مشاريع استثمارية في هذا الخصوص، بسبب قلة إقبال المستثمرين على صيغة المزاد العلني، من جهة بالإضافة إلى طول إجراءاتها وعدم جدواها في كثير من الحالات من جهة أخرى.

مع الإشارة إلى أن عقد الإمتياز يجب أن يخضع لإجراء التسجيل بمفتشية التسجيل و الطابع لدى إدارة الضرائب كما يجب أن يخضع كذلك لإجراء الشهر العقاري بالمحافظة العقارية المختصة إقليميا، وذلك باعتبار أنه عقد منشأ لحق عيني عقاري على الأوعية العقارية الصناعية الممنوحة في إطار الامتياز، وهذا ما يستخلص من نص المادة 14 من الأمر 04-08 السابق الذكر (جريدة رسمية عدد 49، 2008).

المبحث الثالث/ الحقوق والمزايا الممنوحة للمستثمر في مجال استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة  
يهدف تشجيع استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة، وجذب المستثمرين في هذا الصدد، قرر المشرع الجزائري بعض الحقوق و المزايا في هذا الصدد، منها ما نص عليه الأمر رقم 04-08 السابق الذكر، والتنظيم المطبق له

بخصوص الحقوق التي يخولها منح الإمتياز على هذه الأوعية (المطلب الأول)، ومنها ما نص عليه القانون رقم 09-16 المؤرخ في 2016/08/03 المتعلق بترقية الاستثمار (جريدة رسمية عدد 46، 2016)، و يتعلق ذلك أساسا بالمزايا الممنوحة في هذا المجال، وهي عبارة عن تحفيزات نص عليها المشرع الجزائري بهدف جذب المستثمرين و تشجيعهم على الاستثمار .

### المطلب الأول/ الحقوق التي يخولها منح امتياز إستغلال العقار في القطاع الصناعي

حيث تتمثل الحقوق التي يتمتع بها المستثمر صاحب الإمتياز ، فيما يلي:

#### أولا/ الحق في الحصول على رخصة البناء

تنص المادة 11 من الأمر رقم 04-08 السابق الذكر ، على أنه " يخول منح الامتياز للمستفيد منه، الحق في الحصول على رخصة البناء ... " .

والحقيقة أن الإعترااف بحق حصول المستفيد من أراضي تابعة للملكية الخاصة للدولة، على رخصة البناء، لم يؤسسه الأمر رقم 04-08 المذكور أعلاه، وإنما كرسه لأول مرة، الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 1995/12/30 المتضمن لقانون المالية لسنة 1996 في مادته 148 فقرة 02 (جريدة رسمية عدد 82، 1995).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ضرورة احترام التشريع والتنظيم المعمول به في مجال التعمير والبناء، حيث أنه وفي هذا الصدد، تنص المواد 13، 17، 18 من المرسوم التنفيذي 91-175 المؤرخ في 1991/05/28 المحدد للقواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء ، على ضرورة مراعاة بعض المسائل بالنسبة للبنىات ذات الاستعمال الصناعي لمنح رخصة البناء، نذكر منها مايلى (جريدة رسمية عدد 26 ، 1991) :

- يجب تزويد البنىات المنجزة بالماء الصالح للشرب والتطهير، و يُنجز صرف المياه المرسبة الصناعية وتصفيتها وإبعادها ضمن نفس الشروط.
- يجب ضمان صرف مياه الأمطار دون ركود، ويجب أن تكون أراضيات الساحات منحدرية بصفة كافية ومنظمة ولها الترتيب الضرورية لصرف سريع للمياه، وفي هذا الصدد، يمكن صرف مياه الأمطار والمياه الراسبة الصناعية والمياه المستعملة من كل نوع الآتية من التجزئات الصناعية أو من المؤسسات الصناعية، في الشبكة العمومية للتطهير شريطة معالجة ملائمة.
- يمكن أن تتوقف رخصة بناء مؤسسات صناعية على فرض حتمية معالجة ملائمة معدة لتصفية كل أنواع الدخان والتسربات الغازية، من كل المواد الضارة بالصحة العمومية، ويمكن فضلا عن ذلك اشتراط تدابير ترمي إلى التقليل من مستوى الضجيج .

#### ثانيا/ الحق في إنشاء رهن رسمي

طبقا للمادة 11 من الأمر 04-08 ، فإنه و علاوة على الحق في الحصول على رخصة البناء، يُسمح كذلك للمستفيد من الامتياز، بإنشاء رهن رسمي لصالح هيئات القرض، على الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز، وكذا على البنىات المقرر إقامتها على الأرض الممنوح امتيازها، وذلك لضمان القروض الممنوحة لتمويل المشروع الذي تمت مباشرته فقط.

وهذا الحق كرسه هو الآخر ، الأمر رقم 95-27 المتضمن قانون المالية لسنة 1996 طبقا لنفس المادة، حيث تنص هذه الأخيرة على أنه " يمكن أن تمنح هيئات عمومية أو معترف بمنفعتها العمومية ، وجمعيات غير الجمعيات التي لها طابع سياسي، ومؤسسات عمومية ذات طابع اقتصادي، وأشخاص طبيعيين أو معنويون خاضعون للقانون الخاص، أراض تابعة للأمالك الخاصة للدولة من أجل سد حاجات تكتسي على وجه الحصر طابع الصالح العام، ولاسيما انجاز مشاريع التجهيز أو الاستثمار المقررة في إطار سياسة التنمية الوطنية .. يخول المنح فق الفقرة السابقة، المستفيد، الحق في الحصول على رخصة البناء طبقا للتشريع المعمول به، كما يخوله زيادة على ذلك تأسيس رهن لصالح هيئات القرض على القطعة الأرضية الممنوحة بشمل الحق الحقيقي العقاري الناجم عن المنح، وكذا على البنىات المشيدة عليها، وهذا لضمان القروض الممنوحة خصيصا لتمويل المشروع المقرر ... " (جريدة رسمية عدد 82، 1995).



## ثالثا / الحق في ملكية البنايات المنجزة من المستثمر

تنص المادة 13 من الأمر 04-08 ، على أنه " عند إتمام مشروع الاستثمار، تكرر إجباريا ملكية البنايات المنجزة من المستثمر على الأرض الممنوح امتيازها وجوبا بمبادرة من هذا الأخير و بعقد موثق " (جريدة رسمية عدد 49 ، 2008). كما تنص المادة 18 من المرسوم التنفيذي 152-09 السابق الذكر، على أنه " عند اتمام البنايات المقررة في المشروع الاستثماري المعينة قانونا بناء على شهادة المطابقة، تكرر إجباريا ملكية البنايات المنجزة من طرف المستثمر على الأرض الممنوح امتيازها، بمبادرة من هذا الأخير بعقد موثق " (جريدة رسمية عدد 27 ، 2009).

ومنه نستنتج أن المستثمر المستفيد من امتياز استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للأمالك الخاصة للدولة له الحق في تملك البنايات المنجزة من طرفه، وهذا تفاديا للنزاعات التي قد تنشأ حول ملكية البنايات المنجزة من صاحب الامتياز، ومن خلال المادتين السابقتين، يتبين لنا أن هذا التملك لا يكون إلا بعد توفر مجموعة من الشروط وهي :

- ضرورة إتمام المشروع الاستثماري المتعلق بالأوعية العقارية الصناعية التابعة للأمالك الخاصة للدولة
- أن تتعلق الملكية حصرا بالبنايات المنجزة من طرفه على الأراضي الممنوح امتيازها، دون تملك الأرض المقام عليها هذه البنايات.
- ضرورة الحصول على شهادة مطابقة لهذه البنايات.
- يجب أن يكون هذا التملك بمبادرة من صاحب الامتياز ، وبطلب منه .
- ضرورة توثيق عقد الملكية الذي يخص هذه البنايات.

## رابعا / الحق في التنازل عن ملكية البنايات المنجزة وعن الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز

حيث أنه وفي هذا الصدد، ووفقا لأحكام المادة 14 من الأمر 04-08، تكون ملكية البنايات والحق العيني العقاري الناتج عن حق الامتياز، قابلة للتنازل فور الانجاز الفعلي لمشروع الاستثمار والبدء في النشاط، بعد المعاينة الفعلية من طرف الهيئات المؤهلة (جريدة رسمية عدد 49 ، 2008)، وغني عن البيان أنّ التنازل المقصود هنا يتم من المستثمر للغير وهو يتعلق بملكية البناية و الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز، ولا يقصد به تنازل الدولة عن عقاراتها للمستثمر، إذ أن هذا النوع من التنازل تم التخلي عنه كما سبق توضيحه.

وحسب المادة 19 من المرسوم التنفيذي 152-09 السابق الذكر، فإنه يشترط للتنازل عن ملكية البنايات وعن الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز للمدة المتبقية، مايلي (جريدة رسمية عدد 27 ، 2009) :

- إنجاز البنايات المقررة في المشروع الاستثماري المعينة قانونا بشهادة المطابقة المسلمة من مصالح التعمير.
- بدء النشاط المعين قانونا من الجهات المختصة بذلك، وبالنسبة للمشاريع التي تكون موضوع تصريح بالإستثمار ، يجب أن يكون بدأ النشاط معان كذلك قانونا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- يجب إعلام إدارة أملاك الدولة ، تحت طائلة البطلان، بأي معاملة يحتمل إجراؤها على حق الامتياز.

## خامسا / الحق في منح أجل إضافي والتعويض

تطبيقا للمادتين 21 و 22 من المرسوم التنفيذي 152-09 السابق الذكر، فإنه وفي حالة عدم تمكن المستثمر صاحب الامتياز من إتمام مشروعه الاستثماري في الأجل المحدد في العقد، فإنه يستفيد من أجل إضافي يتراوح من سنة واحدة إلى 03 سنوات، حسب طبيعة وأهمية المشروع، وذلك بشرط احترام طبيعة المشروع والبرنامج المحدد في دفتر الشروط، و رخصة البناء.

كما يمكن أن يستفيد المستثمر من تعويض تدفعه الدولة جزاء إسقاط حق الامتياز، نتيجة عدم اتمام المشروع عند انتهاء الأجل الإضافي الممنوح والمذكور أعلاه، ويتم التعويض شريطة مطابقة البنايات المنجزة مع البرنامج المحدد و /أو رخصة البناء، ويكون التعويض مقابل فائض القيمة التي أتى بها المستثمر على القطعة الأرضية من خلال الأشغال المنجزة بصفة

نظامية، دون أن يتجاوز هذا المبلغ قيمة المواد وسعر اليد العاملة المستعملة، مع اقتطاع نسبة 10 بالمائة على سبيل التعويض، حيث يتم تحديد فائض القيمة من طرف المصالح أملاك الدولة المؤهلة إقليمياً، أما في حالة عدم مطابقة البنائيات فإن المستثمر يفقد حقه في التعويض، حتى ولو تم إنجاز البنائيات في الآجال المحددة.

#### المطلب الثاني/ المزايا الممنوحة في مجال استغلال العقار الصناعي

تنص في الإطار الفقرة 02 من المادة 08 من القانون رقم 09-16 المذكور أعلاه، و المتعلق بترقية الاستثمار، على أنه "يجسد التسجيل بشهادة تسلم على الفور، تمكنّ المستثمر من الحصول على المزايا ... " (جريدة رسمية عدد 46، 2016). ويمكن تصنيف هذه المزايا والتحفيزات إلى مزايا استغلال مشتركة، بحيث تشترك فيها جميع الاستثمارات القابلة للاستفادة؛ ومزايا استغلال إضافية، تكون لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و /أو المنشئة لمناصب الشغل؛ ومزايا استغلال استثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني، وذلك كما يلي.

#### أولاً/ مزايا الإستغلال المشتركة

ميز المشرع الجزائري بخصوص هذه المزايا، بين مرحلة الإنجاز و مرحلة الإستغلال، وذلك طبقاً للمادة 12 من القانون رقم 09-16 السابق الذكر، فبالنسبة لمرحلة الإنجاز تتمثل المزايا الممنوحة فيما يلي (جريدة رسمية عدد 46، 2016) :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية المرتبطة بالسلع المستوردة التي تدخل بصفة مباشرة في إنجاز الإستثمار.
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات المستوردة أو المقتناة محلياً التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
  - الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح.
  - تخفيض بنسبة 90 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.
  - الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
  - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- هذا بالنسبة لمرحلة الإنجاز، أما بالنسبة لمرحلة الإستغلال، فتكون بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة 03 سنوات، وهي تتمثل فيما يلي .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
  - تخفيض بنسبة 50 بالمائة من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- أما بالنسبة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا فقد خصها المشرع الجزائري بمزايا تفوق المزايا السابق ذكرها ، وقد حددها المشرع الجزائري في المادة 13 من نفس القانون (جريدة رسمية عدد 46، 2016).

#### ثانياً/ مزايا الإستغلال الإضافية

حيث أن المزايا المذكورة أعلاه وفقاً للمادة 12 و 13 من القانون 09-16 السابق الذكر، لا تلغي المزايا و التحفيزات الجبائية والمالية المنشأة بموجب الأنظمة والتشريعات المعمول بها، والمتعلقة بالنشاطات ذات الإمتياز، بما في ذلك النشاطات الصناعية، بالإضافة إلى النشاطات السياحية، وكذا النشاطات الفلاحية، حيث تعتبر كمزايا استغلال إضافية وفي حالة

وجود مزايا من نفس الطبيعة، فإن المستثمر يستفيد من التحفيز الأفضل، كما تستفيد الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا، من مزايا إضافية عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم في الفترة الممتدة من تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر، حيث ترفع مدة المزايا إلى 05 سنوات بدلا من 03 سنوات في باقي المشاريع والنشاطات الأخرى، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 15 و16 من نفس القانون (جريدة رسمية عدد 46، 2016).

#### ثالثا/ مزايا الإستغلال الاستثنائية

وفقا للمادة 17 من القانون رقم 09-16 السابق الذكر، فإن مزايا الإستغلال الاستثنائية تتعلق بالإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، حيث تتم الاستفادة من هذه المزايا على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتصرف باسم الدولة، وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار وقد حددت المادة 18 - بند رقم 01 - من نفس القانون، هذه المزايا الاستثنائية كما يلي (جريدة رسمية عدد 46، 2016):

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 أعلاه لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات .
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها.

وعلى العموم فإن الاستفادة من مزايا الاستغلال المقررة قانونا يتم بموجب محضر معاينة المشروع، في مرحلة الاستغلال تعدد المصالح الجبائية المختصة إقليميا، وذلك بناء على طلب المستثمر ، وهذا حسب ما نصت عليه المادة 10 من نفس القانون (جريدة رسمية عدد 46، 2016).

#### خاتمة:

شهد النظام القانوني لاستغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة، عدة تطورات على مستوى النصوص القانونية المنظمة لهذه العملية، وذلك منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، كان آخرها القانون رقم 04-08 المعدل والمتمم والتنظيم المطبق له، والذي أقر الشروط والكيفيات التي يتم من خلالها إستغلال هذه الأوعية العقارية، والذي لم تختلف توجهاته عن التوجهات التي جاء بها فيما بعد القانون رقم 09-16 المتعلق بترقية الإستثمار.

حيث قام المشرع الجزائري في نهاية المطاف باعتماد آلية الإمتياز غير القابل للتحويل إلى تنازل، وهذا لما يتضمنه من منافع متبادلة بين المستثمر صاحب حق الامتياز، وبين الدولة المانحة للإمتياز، حيث يستفيد المستثمر من الريح الذي تدره هذه المشاريع، ومن المزايا والإعفاءات التي يمنحها القانون في هذا المجال، وبالمقابل تستفيد الدولة من عوائد مالية لصالح الخزينة العمومية، مع احتفاظها بملكية رقبة هذه الأوعية، مما يمكنها من إعادة استثمارها من جديد كلما أرادت ذلك، وهذا من شأنه حماية أملاكها من الإستهلاك والاستنزاف، وكذا ترقية وتطوير الإستثمار في الجزائر.

وعليه ومن خلال ما تضمنته هذه الورقة البحثية يمكن استخلاص النتائج التالية :

- ❖ يتميز الإطار القانوني المنظم لاستغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في المجال الصناعي، بكثرة النصوص القانونية وتعرضها المستمر للتعديل في فترات قصيرة، وفي نصوص مشتتة بين قوانين المالية المتعاقبة، و قوانين الإستثمار، وكذا بعض النصوص الخاصة، وهو ما يؤثر على مبدأ هام في الإستثمار، وهو مبدأ الإستقرار التشريعي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى احجام المستثمرين على الإستثمار في مناخ يسوده عدم الإستقرار.
- ❖ تميزت النصوص القانونية المنظمة لاستغلال هذه الأوعية العقارية، بغياب واضح للسلطة التشريعية مقارنة بالسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، التي سيطرت على النشاط التشريعي في هذا المجال، حيث أن جل

هذه النصوص هي عبارة عن أوامر رئاسية، في حين كان المفروض أن تكون تشريعات صادرة عن البرلمان، باعتبار أن الأصل في التشريع هي القوانين العادية و ليس أوامر رئيس الجمهورية التي تعد استثناء على الأصل العام.

❖ سجلنا ببطء بعض الاجراءات المتعلقة باستغلال هذه الأوعية العقارية، على غرار اشتراط موافقة الوزير المعني على الاقتراح الذي تقدمه للوالي كل من الوكالة الوطنية لتطوير السياحة، وكذا الهيئة المسيرة للحظائر التكنولوجية بخصوص الترخيص بإبرام عقد الامتياز، وهذا ما يؤدي بلاشك إلى تعطيل المشاريع الاستثمارية وتكريس البيروقراطية في التسيير.

❖ غياب سياسة تشريعية واضحة في مجال استغلال الأوعية العقارية التابعة للدولة في المجال الصناعي، من خلال اعتماد عدة آليات مختلفة ومتباينة تتراوح بين التنازل، الإيجار، الترخيص بالإمتياز، عقد الإمتياز القابل للتحويل إلى تنازل، ثم أخيرا عقد الامتياز غير القابل للتحويل إلى تنازل.

❖ تخلى المشرع الجزائري عن إجراء المزايا العلني الذي كان معمولاً به في السابق، واقتصر على التراضي كإجراء وحيد لمنح الإمتياز على الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة، وهو ما يمثل سلاح ذو حدين.

❖ قام المشرع الجزائري بمنح عدة حقوق و مزايا مالية واستثمارية في صورة إعفاءات وتخفيضات مختلفة ومتنوعة وهذا وإن كان الهدف منه تشجيع الإستثمار في جميع المجالات، بما في ذلك استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة، إلا أنه بالمقابل سيشكل ضغطاً إضافياً على مصادر تمويل الخزينة العمومية. وانطلاقاً من النتائج المذكورة أعلاه، يمكن تقديم الإقتراحات التالية :

- ضرورة إقرار إطار قانوني موحد وشامل بما يعكس السياسة التي تنتهجها الحكومة في مجال استغلال الأوعية العقارية الصناعية التابعة للدولة، بما يضمن توفير الإستقرار التشريعي اللازم للنهوض بالقطاع الصناعي وتحقيق التنمية الإقتصادية المنشودة.

- العمل على إعادة الإعتبار لدور السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان، في سن النصوص القانونية لاسيما في المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية، ونخص بالذكر هنا المجال الإقتصادي، حتى تخضع هذه النصوص للمناقشة الكافية وتقدم بشأنها الإقتراحات المناسبة.

- القضاء على مختلف العوائق البيروقراطية من خلال الإبتعاد عن المركزية في إتخاذ القرار، قدر الإمكان.
- ضرورة وضع ضوابط محددة تتم من خلالها صيغة التراضي باعتبارها كطريقة وحيدة لمنح الإمتياز على الأوعية العقارية التابعة للدولة.

- اعتماد سياسة رشيدة في منح المزايا والإعفاءات، حتى لا تشكل عبئاً إضافياً على الخزينة العمومية.

## قائمة المراجع:

- باشا عمر حمدي. (2009). *نقل الملكية العقارية*. الجزائر: دار هومة.
- جريدة رسمية عدد 01. (1986).
- جريدة رسمية عدد 02. (1988).
- جريدة رسمية عدد 10. (1984).
- جريدة رسمية عدد 20. (1973).
- جريدة رسمية عدد 26. (1991).
- جريدة رسمية عدد 27. (2007).
- جريدة رسمية عدد 27. (2009).
- جريدة رسمية عدد 28. (1988).
- جريدة رسمية عدد 33. (2020).
- جريدة رسمية عدد 34. (1982).
- جريدة رسمية عدد 40. (2011).
- جريدة رسمية عدد 40. (2015).
- جريدة رسمية عدد 46. (2016).
- جريدة رسمية عدد 47. (2001).
- جريدة رسمية عدد 49. (2008).
- جريدة رسمية عدد 52. (1990).
- جريدة رسمية عدد 53. (2006).
- جريدة رسمية عدد 64. (1993).
- جريدة رسمية عدد 67. (1994).
- جريدة رسمية عدد 72. (1984).
- جريدة رسمية عدد 72. (2015).
- جريدة رسمية عدد 78. (2014).
- جريدة رسمية عدد 82. (1995).
- بن مبارك، راضية. (2016). *تنظيم وتسيير المناطق الصناعية في الجزائر*، أطروحة لنيل شهادة كتوراه في الحقوق، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
- سلطاني، عبد العظيم. (2010). *تسيير وإدارة الأملاك الوطنية في التشريع الجزائري*. الجزائر: دار الخلدونية.
- عبد الباسط، محمد فؤاد. (2006). *العقد الإداري (المقومات، الإجراءات، الآثار)*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- معطالله، محمد. (2015). *المناطق الصناعية وأثرها على واقع الصناعة الجزائرية*، مجلة آفاق فكرية. العدد 02. ص ص 176-188.
- بوجردة، مخلوف. (2006). *العقار الصناعي (الإصدار 02)*. الجزائر: دار هومة.

- بن منصور، موسى. (17 و 18 ماي 2010). البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية. *اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر، دراسة حالة المنطقة الصناعية بوعرييج، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي البشير الابراهيمى، برج بوعرييج، الجزائر*
- موقع مديرية الصناعة والمناجم لولاية المدية. (2017). *إجراءات منح عقار اقتصادي صناعي وفقا للتدابير الجديدة لترقية الإستثمار*.  
<https://www.investis-medea.org/index.php/component/k2/item/83>  
. تاريخ الإطلاع 2020/12/29
- موقع وزارة الداخلية. (2019). *الأحكام الجديدة فيما يخص الاستفادة من العقار الموجه للاستثمار*.  
<https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/الاستثمار-المحلي>.  
الجماعات-الإقليمية/جهاز-الاستثمار-المحلي  
تاريخ الإطلاع 2020/12/29

## عقد الاستصناع كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Istisna'a contract as a mechanism for financing small and medium enterprises

بدر اوي يحيى<sup>1</sup> . بلاغ سامية<sup>2</sup> - طلحة محمد<sup>3</sup>

1 جامعة الجلفة

2 جامعة البليدة

3 المركز الجامعي آفلو

## ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية استخدام عقد الاستصناع - كأحد صيغ التمويل الإسلامي - كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحقيق ذلك قمنا بالتطرق إلى طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بحثنا في عقد الاستصناع هل هو عقد مسي قائم بذاته، أم هو مجرد عقد تابع لعقد السلم يشترط لتطبيقه توافر شروط هذا العقد، وما هي أهميته الاقتصادية، وما يحيط به من مخاطر عند تبني البنوك الإسلامية هذه الصيغة التمويلية في تعاملها مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وخلصت الدراسة إلى أن عقد السلم عقد قائم بذاته، حتى وإن اكتنفته العديد من المخاطر إلا أن العلماء استطاعوا أن يجدوا لها مخارج بما يوافق الشرع الإسلامي، فتستفيد البنوك الإسلامية من استثمار أموالها، وتجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية ضالتها بالحصول على مصدر تمويلي خال من الربا.

## Abstract :

This study aimed to find out the extent to which the Istisna'a contract could be used - as one of the forms of Islamic financing - as a mechanism for financing small and medium enterprises, and to achieve this we touched upon the nature of small and medium enterprises, then we discussed the Istisna'a contract whether it is a stand-alone contract, or is it just a contract subordinate to a contract Peace requires its implementation to fulfill the terms of this contract, its economic importance, and the risks surrounding it when Islamic banks adopt this financing formula in their dealings with small and medium enterprises. The study concluded that the contract of peace is a stand-alone contract, even if it was surrounded by many risks, that scholars were able to find ways for them to be in accordance with Islamic law, so that Islamic banks benefit from investing their money, and small and medium-sized industrial enterprises find their way to obtain a financing source free of usury.

.مقدمة:

<sup>1</sup> المؤلف المرسل : بدر اوي يحيى الايميل : [BADRAOUIYAHIA@GMAIL.COM](mailto:BADRAOUIYAHIA@GMAIL.COM)

تقدم البنوك الإسلامية صيغا تمويلية توافق الشريعة الإسلامية ، تغطي جميع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، تنضوي هذه الصيغ تحت ثلاثة عقود معروفة في فقه المعاملات المالية الإسلامية ، هي : عقود المعاوضات ، وعقود المشاركات ، وعقود التبرعات .

عدد العلماء أربعة عشر صيغة مالية إسلامية ، وهي بذلك أوسع بكثير من وسائل التمويل التقليدي ، الذي يكمن في صيغة واحدة هي القرض بفائدة ، وهي ربا النسيئة ( الزيادة في الدين نظير الأجل ) ، الذي توعد الله سبحانه وتعالى مقترفه بحرب من الله ورسوله .

كما تكتنف هذه الصيغ التمويلية العديد من المخاطر لا مندوحة من تجنبها ، بل يكفي التكيف معها ، والحد منها . ومن بين الصيغ الإسلامية التي عملت المصارف الإسلامية على بعثها من جديد ، عقد الاستصناع الذي يعد بحق من أهم الصيغ التمويلية الإسلامية ، الذي عرفه الناس في الجاهلية وأقره الإسلام بعد أن وضعه في نصابه ، وكان وراء ظهوره أن البيع والشراء لسلع جاهزة لم يكن ليلبي احتياجات الناس المختلفة ، لاختلاف الرغبات والأذواق والمطالب ، فكان لزاما التفكير في حالة من بيع المعلوم ، كمشراء مصنوعات يوصى عليها لدى بعض المصانع لا تتوفر فيها خصائص يرغب فيها الزبون ( المستصنع ) يفتقدوها في ما هو جاهز من مصنوعات ، حتى توافق رغبته وذوقه وهو .

وبين فقهاؤنا العظام منذ بداية القرن الثاني الهجري أهمية عقد الاستصناع وضوابطه وفروعه ومسائله ، كل ذلك يحدث في الوقت هذا المبكر ، بينما الغرب لم يقننوا عقد الاستصناع إلا في وقت متأخر جدا ، حيث نرى أن دافيد يستغرب جدا عن عدم وجود تنظيم لعقد الاستصناع في التقنين المدني الفرنسي الذي صدر عام 1804م ، مرد ذلك إلى أن مشرعي هذا القانون لم يكونوا يعرفون هذا العقد بصورة كاملة ، وذلك بسبب عدم ظهور هذا العقد آنذاك .

فقد يكون ما يرغب فيه المشتري ( المستصنع ) من سلعة لا يتيسر أبدا أن تصنع قبل وجود مشتر معين لها يلتزم بشرائها حال صناعتها ، ففي هذه الحالة يمكن للمشتري شرعا أن يتولى تمويل البائع ( الصانع ) ، والذي نعده هنا في بحثنا هذا مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، فيعجل له الثمن .

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة عقد الاستصناع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما هي أهم مخاطر التمويل بهذه الصيغة الإسلامية ؟ ، وكيف يمكن الحد من هذه المخاطر والتكيف معها ؟

وعليه يمكن اقتراح المحاور التالية :

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

طبيعة عقد الاستصناع وشروط تطبيقه ؛

مخاطر تطبيق عقد السلم ، والحلول المقترحة للحد من هذه المخاطر .

فرضيات البحث : يعد عقد الاستصناع صيغة مالية إسلامية ، تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على مورد مالي خال من الربا ، تستثمر من خلاله البنوك الإسلامية أموالها وتحقق عوائد مالية معتبرة جراء ذلك ، دون تعرضها إلى مخاطر كبيرة .

أهداف البحث : يهدف البحث إلى التعرف على :

➤ عقد الاستصناع هذه الصيغة الإسلامية التمويلية ، التي تعد بديلا أمثلا لتمويل المؤسسات التي يرغب أصحابها في

الحصول على مصدر تمويلي غير البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا ؛

➤ كيفية تطبيق هذا العقد ، ومعرفة شروط صحته ؛



➤ كيفية التغلب على المخاطر التي تحف تطبيق هذا العقد .

المنهج المستخدم : استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ، لأنه يناسب هذا النوع من البحوث.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : المؤسسة وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد المادية والمعنوية والموارد البشرية اللازمة للإنتاج الاقتصادي بشقيه الخدمي أو السلعي ، كما أنها قد تهدف إلى الربح ، وقد لا تهدف إليه كما هي المؤسسات العمومية .

مرت المؤسسة منذ نشأتها بمراحل عدة تدرجت فيها من حيث الحجم ومجال النشاط من مؤسسات فردية بسيطة تنشط على المستوى الأسري والمحلي غرضها تحقيق الاكتفاء الذاتي الأسري ، إلى مؤسسات ضخمة تنشط على المستوى العالمي تفوق ميزانياتها ميزانيات العديد من الدول مجتمعة .

اتخذت العديد من المعايير لتصنيف وفقها المؤسسات ، فصنفت وفق المعيار الاقتصادي إلى مؤسسات القطاع الأول ، وهي المؤسسات الفلاحية وتوابعها ، ومؤسسات القطاع الثاني ، ويشمل المؤسسات الصناعية ، والقطاع الثالث ، ويشمل القطاع الخدمي ، كما صنفت أيضا وفق معيار طبيعة الملكية إلى مؤسسات خاصة وعمومية ومختلطة ، وصنفت أيضا وفق المعيار القانوني إلى مؤسسات فردية وشركات .

ولعل المعيار الأكثر شيوعا في تصنيف المؤسسات هو معيار الحجم " ويعد تصنيفها من حيث الحجم المعيار الأكثر انتشارا في كل دول العالم " (الحكيم، 2007) ، وصنفت وفقه المؤسسات إلى مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة وكبيرة .

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين بلدان العالم ، وقد يكون ذلك راجع للتباين الكبير في اقتصادياتها ، فهناك بلدان نامية وأخرى متقدمة ، فما تكون مؤسسة كبيرة في دولة نامية قد تكون في دولة متقدمة مجرد مؤسسة مصغرة ، كما أن هناك عدم اتفاق أيضا على تسمية هذه المؤسسات في الدولة الواحدة يختلف من قطاع إلى آخر " وذلك بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها المؤسسة : تجارية أو صناعية أو خدمية " (أرميص، 2006) .

" قد أظهرت الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين من تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والعديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات " (هل، 1998) .

ولعله من الأسباب الرئيسية التي حالت دون اعتماد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي : اختلاف مستويات النمو بين الدول ، واختلاف طبيعة النشاط الممارس من طرف المؤسسات ، فالمقارنة بين أحجام المؤسسات يجب أن تتم بين المؤسسات التي تزاوِل أنشطة متماثلة تنتمي إلى أحد القطاعات الثلاثة ، فلا يمكن مقارنة حجمي مؤسستين إحداهما تنشط في القطاع الصناعي وأخرى تنشط ضمن قطاع الخدمات ، وكذلك تعدد المعايير التي تصنف وفقها المؤسسات حسب حجمها ، إذ يستند المهتمون إلى العديد من المعايير منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي ، فيقع هنا الاختلاف في التمييز بين الأحجام المختلفة للمؤسسات ، فهناك مؤسسات كثيفة العمل ولا تمتلك استثمارات ضخمة وأخرى كثيفة رأس المال وتمتلك استثمارات ضخمة لكنها قليلة الاعتماد على العمل البشري بسبب اعتمادها على التكنولوجيا. فهنا يكون معيار عدد العمال غير مميز لحجم المؤسسة .

إن أول تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "قد وضعته الكونفدرالية الشاملة في 1945م ، عرفت بأنها تلك المؤسسات التي تكون فيها الإدارة مخولة لمسيرها شخصيا ويزاولون المسؤولية المالية والتقنية مهما كانت صفتها القانونية " (Robert, 1998).

إلا أن هناك جملة من المعايير يمكن الاستناد إليها عند محاولة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك لوجود شبه إجماع حولها ، منها ما هو كمي ، ومنها ما هو نوعي .

#### المعايير الكمية :

تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات والمقاييس الاقتصادية والتقنية أو النقدية ، نذكر منها عوامل الإنتاج والقيمة المضافة ورقم الأعمال ، وحجم العمال ، ولكن المعايير الأكثر استعمالا لدى الدول والمنظمات هما معياري حجم العمل ورأس المال (القادر، 2012) .

أ/ معيار عدد العمال : يعد من المعايير الأكثر استخداما في تصنيف المؤسسات وفق الحجم ، وذلك لسهولة استخدامه وتوفر البيانات الخاصة بعمال أي مؤسسة ، إلا أنه لا يكفي لوحده للتمييز بين الأحجام المختلفة لمؤسسات ، لأنه لا يوجد اتفاق بين الدول على عدد العمال لتمييز حجم المؤسسة ، وأيضا هناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة لكنها لا توظف إلا عددا قليلا من العمال لاستخدامه لتكنولوجيا متطورة فلا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات الصغيرة الحجم أو المتوسطة .

ومن التعريفات التي أخذت بهذا المعيار لوحده ، تعريف لجنة الأمم المتحدة ، لكنها فرقت بين الدول الصناعية والدول النامية " في الدول النامية : من 15-19 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة ، من 20-90 عمال تعتبر مؤسسة متوسطة ، أكثر من 100 عامل مؤسسة كبيرة ، بالنسبة للدول الصناعية : من 5-99 عامل تعتبر مؤسسة صغيرة ، من 100-499 عامل تعتبر مؤسسة متوسطة ، أكثر من 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة " (سليمة، 2007).

ب/ معيار رأس المال : وهو أيضا معيار شائع في تصنيف المؤسسات وفقا لحجمها ، لأنه يعد عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة ، إلا أنه أيضا يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ، مما يجعله أيضا غير مميز لوحده ، فعلى سبيل المثال " في بعض الدول الآسيوية ( الفلبين ، والهند ، وكوريا ، وباكستان ) حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار ، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار " (أحمد، 2005) .

ج/ معيار رأس المال وحجم العمالة : إن الاعتماد على أي من الأسلوبين السابقين منفردا لا يؤدي إلى نتيجة دقيقة في تحديد حجم المؤسسة ، إلا أن معيار معامل رأس المال يمزج بين المعيارين السابقين وهذا المعيار أخذت به جميع الدول ، " ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة العمل ، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال والنتائج يعني كمية الإضافة إلى رأس المال (الاستثمار) المطلوب لتوظيف عامل واحد في المؤسسة ، وعادة ما يكون هذا المعيار منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلّة رأس المال بصفة عامة ، مثل قطاع الخدمات والقطاعات التجارية ، ويكون مرتفعا في القطاع الصناعي ولا سيما تلك المصانع التي تستخدم خطوط إنتاج ذات مستوى تكنولوجي متطور " (جواد، 2007) .

اعتدت الجزائر في تعريفها لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معياري رأس المال وحجم العمال إضافة إلى الحصيلة السنوية ، فجاء تعريفها لهذا النوع من المؤسسات كما يلي :

الجدول 1: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| المعيار      | عدد العمال |           | رقم الأعمال  |              | مجموع الحصيلة السنوية |              |
|--------------|------------|-----------|--------------|--------------|-----------------------|--------------|
|              | حدود دنيا  | حدود قصوى | حدود دنيا    | حدود قصوى    | حدود دنيا             | حدود قصوى    |
| مؤسسة مصغرة  | 01         | 09        | 01 مليون دج  | 20 مليون دج  | 01 مليون دج           | 10 مليون دج  |
| مؤسسة صغيرة  | 10         | 49        | 20 مليون دج  | 200 مليون دج | 10 مليون دج           | 100 مليون دج |
| مؤسسة متوسطة | 50         | 250       | 200 مليون دج | 02 مليار دج  | 01 مليون دج           | 500 مليون دج |

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 72 ، الصادر بتاريخ : 15/12/2001 ، ص ص 5-6

**المعايير النوعية :** هذه المعايير تعد تكملة للمعايير الكمية من شأنها التمييز بين الأحجام المختلفة للمؤسسات ، تستند إلى العديد من العناصر ، كالملكية ، ونمط الإدارة ، والمجال الجغرافي للنشاط ، وغيرها .

" لتحديد هذه المعايير بدقة ، نعتمد على ما ورد في كتاب ( E . Staly ) ، حيث يرى أن المؤسسة يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة ، إذا توفرت فيها خاصيتين من الخصائص التالية على الأقل :

أ/ استقلالية الإدارة ، وعادة ما يكون المسكرون هم أصحاب المؤسسة .

ب/ تعود ملكية المؤسسة أو رأسمالها لفرد أو مجموعة أفراد

ج/ تمارس المؤسسة نشاطها محليا ، إلا أن احتياجاتها إلى الأسواق يمكن أن تمتد خارجيا ، كما أن أصحاب المؤسسة والعاملين فيها يقطنون منطقة واحدة .

د/ تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم إذا ما قورنت بمؤسسة كبير الحجم تمارس ذات النشاط " (صورية، 2012).

**2.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية خاصة من طرف جميع الدول نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي تساهم في إنشاء مناصب شغل ، وتعبئة الموارد المالية والفردية والخروج بها عن دائرة الاكتناز ، وتغني الدولة عن صرف رصيدها من العملة الصعبة بإغنائها عن الاستيراد ، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي ، وتحقيق التكامل مع المؤسسات الإنتاجية الكبرى ، إلخ .

" إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يبرز إلا في بداية السبعينات من القرن الماضي ، حيث أصبح الموضوع معترفا به ، ليس فقط من طرف الباحثين ، وإنما أيضا من طرف كل الجامعات في العالم ، وما انتشر جماعات البحث في حقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعدد البحوث والمجلات الأكاديمية في العالم في هذا الميدان وتنوع البرامج التعليمية إلا عكاس لمدى الاهتمام بهذا الصنف من الشركات واعتراف بخصوصيته ودوره وأسلوب إدارته " (قويعة، 2005) .

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد وذلك من خلال (حنان، 2013) :

أ/ **المساهمة في توفير فرص العمل وتقليل مشكلة البطالة :** على سبيل المثال وفرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1992 م وحتى عام 1998 م أكثر من 15 مليون فرصة عمل ، وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستوعب حوالي 70 بالمائة من قوة العمل الأمريكية ، وفي دول منطقة شرق آسيا والباسيفيك تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يزيد عن 95 بالمائة من إجمالي المؤسسات ، وتستقطب ما بين 35 بالمائة ، و85 بالمائة من إجمالي قوة العمل ، وفي ماليزيا شكلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 85 بالمائة من إجمالي عدد المؤسسات الإنتاجية .

فكل هذه الأرقام تنم عن الدور الفعال الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيف حدة البطالة والمساهمة في الإنتاج .

ب/ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية : وهذا نابع من مرونتها في التوطن وسهولة إنشائها ، مما يسهل التنقل بين مختلف المناطق والأقاليم ، وهذا يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية والنائية ، مما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن ، وإعادة توزيع السكان .

تقديم منتجات وخدمات جديدة : قدرت منظمة العلوم الوطنية أن حوالي 95 بالمائة من التطور الجوهري للمنتجات الجديدة انطلقت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ج/ المساهمة في زيادة حجم وقيمة الصادرات : في ألمانيا تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66 بالمائة من إجمالي الصادرات الصناعية ، وفي إيطاليا تصل إلى نحو 47 بالمائة ، وفي اليابان إلى حوالي 30 بالمائة ، وفي فرنسا تصل إلى 27 بالمائة .

د/ المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى : حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج بعض الاحتياجات ومستلزمات الإنتاج للمؤسسات الكبرى ، وكمثال على ذلك تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30000 مورد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه المؤسسات .

3.2 إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية تمويلها ، ونقصد هنا التمويل الذي يتماشى مع ما تمليه قواعد الشريعة الإسلامية ، التمويل الخال من الربا ، وتتمثل تلك المشاكل في ما يلي (فرحان، د س ن) :

ارتفاع تكلفة التمويل ؛

صعوبة الحصول على الضمانات ؛

عدم توفر الأموال الذاتية لدى الحرفيين وأصحاب المهن ؛

ارتفاع الضرائب بسبب التقدير الجزافي والمشاكل التي قد تواجهها المشروعات الصغيرة والتي تساعد في الاستفادة من خدمات البنوك والمصارف الإسلامية ، وإن وجدت هذه الصناديق لا تتوفر لديها الآلية المتلائمة مع طبيعة نشاط المصارف الإسلامية مما يجعلها لا تستطيع أن توفر الدعم للمشروعات التي لا ترغب في التعامل الربوي .

3. مفهوم الاستصناع : إن البحث في مفهوم الاستصناع يقتضي منا التعرف على المعنى اللغوي الذي اشتق منه معناه الاصطلاحي .

1.3 التعريف اللغوي : جاء في لسان العرب لابن منظور ، في مادة صنع : "صنعه يصنعه صنعا ، فهو مصنوع : عمله ، واصطنعه : اتخذه ، واصطنعتك لنفسى ، ....، ويقال اصطنع فلان خاتما إذا سأل رجلا أن يصنع له خاتما . وروى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اصطنع خاتما من ذهب كان يجعل فكه في باطن كفه إذا لبسه فصنع الناس ثم إنه رمى به ، أي أمر أن يصنع له كما تقول اكتب أي أمر أن يكتب له ، ...، واستصنع الشيء : دعا إلى صنعه ، ....، والصناعة حرفة الصانع ، وعمله الصنعة ، والصناعة ما تستصنع من أمر" (منظور).

كما عرفته الموسوعة الفقهية الكويتية: "الاستصناع في اللغة مصدر استصنع الشيء : أي دعا إلى صنعه ، ويقال : اصطنع فلان بابا ، إذا سأل أن يصنع له بابا ، كما يقال: اكتب أي أمر أن يكتب له " (الشاملة) .  
فيكون على ذلك الاستصناع طلب صنعة من الصانع في ما يصنعه .

" أما صورة الاستصناع فهي أن يقول إنسان لصانع من خفاف أو صغار أو غيرهما : اعمل لي خفا ، أو آنية من أديم أو نحاس من عندك ، بثمان كذا ، ويبين نوع ما يعمل وقدره وصفته فيقول الصانع : نعم " (الكاساني).

**2.3 التعريف الاصطلاحي :** نعى الفقهاء اتجاهين مختلفين في تعريف الاستصناع ، فمنهم من عرفه على أنه عقد مستقل مسمى باسمه ، ومنهم من ألحقه بالسلم أو البيع بالصفة " عرفه بعض الحنفية : عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل ، فإذا قال شخص لآخر من أهل الصنائع : اصنع لي الشيء الفلاني بكذا درهما ، وقبل الصانع ذلك ، انعقد استصناعا عند الحنفية ، وكذلك الحنابلة ، حيث يستفاد من كلامهم أن الاستصناع : بيع سلعة ليست عنده على غير وجه السلم ، فيرجع في هذا كله إلى البيع وشروطه عند الكلام عن البيع بالصناعة ، أما المالكية والشافعية : فقد ألحقوه بالسلم ، فيؤخذ في تعريفه وأحكامه من السلم " (الشاملة) .

**الاتجاه الأول :** ويأخذ به الحنفية عدا زفر ، حيث يعتبرونه عقدا مستقلا ، لا تشتط فيه شروط عقد السلم عرف بأنه : " عقد على مبيع في الذمة ، وقال بعضهم : هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل ، ووجه القول الأول : أن الصانع لو أحضر عينا كان عملها قبل العقد ، ورضي به المستصنع ، لجاز ، ولو كان شرط العمل من نفس العقد ، لما جاز ، لأن الشرط يقع على عمل في المستقبل لا في الماضي ، والصحيح هو القول الأخير ، لأن الاستصناع هو طلب الصنع ، فما لم يشترط فيه العمل لا يكون استصناعا ، فكان مأخذ الاسم دليلا عليه ، ولأن العقد على مبيع في الذمة يسمى سلما ، وهذا العقد يسمى استصناعا ، واختلاف الأسماء دليل اختلاف المعاني في الأصل " (الكاساني).

إضافة شرط العمل لازمة لتمييز بيع السلم عن عقد الاستصناع ، فلو اكتفينا بالتعريف على أنه عقد على مبيع في الذمة فإن ذلك هو السلم ، وإضافة شرط العمل جعلته استصناعا . وبذلك فالاستصناع عقد مستقل غير عقد السلم ، وأيضا دليل ذلك اختلاف الأسماء يترتب عليه اختلاف المعاني .

وممن عرفوا الاستصناع بأنه عقد مستقل عن السلم والإجارة ، علي معي الدين الغرة : " الاستصناع هو ما إذا طلب المستصنع من الصانع صنع شيء موصوف في الذمة خلال فترة قصيرة أو طويلة ، سواء كان المستصنع عين المصنوع منه بذاته أم لا ، وسواء كان المصنوع منه موجودا أثناء العقد أم لا ، فمحل عقد الاستصناع هو العين والعمل معا من الصانع ، فالعقد بهذه الصورة ليس بيعا ، ولا سلما ، ولا إجارة ، ولا غيرها ، وإنما هو عقد مستقل خاص له شروطه الخاصة به " (داغي) .

كما عرف بأنه عقد وليس وعدا ينتفي معه الغرر والجهالة ، " الاستصناع هو عقد على صنع شيء موصوف في الذمة مادته من عند الصانع ، على وجه خاص ، فالقول بأنه عقد يخرج الوعد والمواعدة وغير ذلك مما اختلف فيه من حيث تكييف الاستصناع ، والقول بأنه على (صنع شيء) يخرج عقد البيع ، والقول بأنه ( موصوف ) ينفي عنه الغرر والجهالة التي تفسد العقد ، والقول بأنه ( في الذمة ) يخرج صنع الأشياء المعينة ، والقول بأن مادته من عند الصانع يخرج عقد الإجارة التي تكون فيها مادة المصنوع من عند المستصنع لا من عند الصانع ، والقول بأنه على وجه مخصوص أي جامع شرائط الاستصناع " (خليل) .

وخلص القول إن غير الأحناف يطلقون أيضا السلم على الاستصناع ، ويصرحون بعدم جواز عقد الاستصناع شرعا إذا لم تتوافر فيه شروط السلم ، " إن غير الحنفية يذكرون الاستصناع في كلامهم على بيع السلم ولا يذكرون له تعريفا مستقلا يبين له ماهية خاصة ، وإنما يذكرونه في عقد السلم فيما إذا بيع شيء موصوف في الذمة مما يصنع ، فيعتبرونه سلما في المصنوعات ، (بينما السلم بوجه عام لا يختص بالمصنوعات) ، لذا يشترط ونلصحته أن تتوافر فيه شرائط السلم جميعا ، وفي طليعتها تعجيل الثمن ، فليس له تعريف خاص عندهم يميزه بماهية عقدية وموضوع مستقلين ، ويصرحون بعدم جوازه وصحته إذا لم تتوافر شرائط السلم " (الزرقا) .

3.3 مزية اعتبار الاستصناع عقدا خاصا مستقلا عن بيع السلم : إن الشريعة الإسلامية فتحت يمكن مشتري السلعة أن يمول بائعها (منتجها) ، كما في بيع السلم ، حيث يجعل الثمن ويؤجل تسلم السلعة ، وفتحت أيضا طريقا أمام البائع لتمويل المشتري ، وذلك هو البيع بثمن مؤجل أو مقسط ، وهناك سلع يمتنع الصانع عن صنعها قبل أن يحدد مشتري لها ، وهذا الامتناع مرده إلى أمرين : قد يكون تقنيا لخصوصية المواصفات واختلافها بين المشتريين ، أو قد يكون ماليا لتخوف الصانع من صنعها ويتأخر بيعها ، " ستبقى دوما في كل عصر بعض السلع لا يتيسر أبدا أن تصنع أو تنتج قبل وجود مشتر معين ملتزم بشرائها ، ففي هذه السلع يمكن للمشتري شرعا أن يتولى هو تمويل البائع فيعجل له الثمن ، وهذا متفق عليه لا خلاف فيه بين المذاهب الفقهية جميعا ، لكن المذاهب الثلاثة غير الحنفية لا تسمح باستثناء الاستصناع من شرط تعجيل الثمن ، بل يخضعونه لأحكام السلم ، إذ يعتبرونه صورة من المصنوعات ، وهذا يؤدي إلى ثغرة كبيرة في هذا العصر ( عصر المصنوعات الضخمة العملاقة حجما وتكلفة) هي عدم وجود طريقة شرعية تسمح للبائع استصناعا أن يقوم بتمويل المشتري ، فيصنع له السلعة أو السلع المطلوبة دون أن يقبض منه ثمنها مسبقا لها ، هنا تبرز الحكمة من المذهب الحنفي وتتجلى المصلحة والداعي الزماني في الأخذ به ، وهذا ما فعله المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، حيث قرر عدم اشتراط تعجيل الثمن في الاستصناع وذلك في دورته السابعة في جدة لعام 1412 هـ ، الموافق 1992 م ، القرار 7/3/66 " (الزرقا) .

بينما في السلم يشترط دفع الثمن في مجلس العقد ، وأتأخيره ثلاثة أيام على أكثر تقدير في المذهب المالكي .  
الاتجاه الثاني : ذهب جماعة من الفقهاء إلى أن الاستصناع ليس عقدا مستقلا ، إنما تابع يدخل ضمن العقود المسماة المتفق عليها كالسلم ، والإجارة ، وغيرها مما يأتي بيانه .

فمنهم من ذهب إلى أنه سلم ، وآخر يرى أنه بيع ، وآخر يرى أنه إجارة ، ويرى آخر أنه إجارة ابتداء وبيع انتهاء .

الاستصناع سلم :

" فذهب جمهور الفقهاء ( المالكية على تفصيل والشافعية والحنابلة ) إلى أن الاستصناع داخل في باب السلم ، ولذلك يخضع لشروطه وضوابطه من تسليم الثمن في المجلس عند الجمهور أو خلال ثلاثة أيام عند المالكية وغير ذلك من شروط السلم " (داعي، 1993) .

" السلم في الصناعات هو نوع من أنواع السلم ، إذ أن السلم إما أن يكون بالصناعات أو بالمزروعات ، أو غير ذلك . والسلم هو شراء أجل بعاجل ، فالاستصناع يتفق مع السلم بصورة كبيرة ، فالأجل الذي في السلم هو ما وصف في الذمة ، ومما يؤكد هذا جعل الحنفية مبحث الاستصناع ضمن مبحث السلم ، وهو ما فعله المالكية والشافعية ، إلا أن السلم عام

للمصنوع وغيره ، والاستصناع خاص بما اشترط فيه الصنع ، والسلم يشترط فيه تعجيل الثمن ، في حين أن الاستصناع التعجيل فيه عند أكثر الحنفية ليس بشرط " (الشاملة) .

" فالمذهب المالكي اعتبره سلما بالصناعات ، وقد أوضح بن رشد في كتابه المقدمات أن السلم في الصناعات ينقسم إلى أربعة أقسام : 1/ ألا يشترط عمل من استعمله ، ولا يعين ما يعمل منه ، فهذا سلم على حكم السلم ، لا يجوز إلا بوصف العمل ، وضرب الأجل ، وتقديم رأس المال . 2/ أن يشترط عمله ، يعين ما يعمل منه ، فهذا ليس بسلم ، وإنما هو باب البيع والإجارة في الشيء المبيع ، 3/ أن لا يشترط عمله ، ويعين ما يعمل منه ، فهو أيضا من باب البيع والإجارة في المبيع ، 4/ أن يشترط عمله ، ولا يعين ما يعمل منه ، فهذا لا يجوز ، لأنه يحتوي أصلا متناقضان : لزوم النقد لكون ما يعمل منه مصنوعا ، واتناعه لاشتراط عمل المستعمل بعينه " (خليل).

فمن خلال ما تقدم عقد الاستصناع عقد غير مسمى كما في الحنفية ، ينضوي تحت عقد السلم ، ويأخذ شروط السلم وأركانه .

الاستصناع بيع : عد المالكية للاستصناع صورا متعددة منها البيع ، كما أنهم أجازوا شراء مصنوع لم يكتمل صنعه من عند صانع يملك مادته الأولية ، " فالمالكية أجازوا شراء مصنوع - من نحاس وغيره - لم يكتمل صنعه جزافا بثمن معلوم على أن يكمله له ، بينما منعوا مثل ذلك في ثوب من نسيج إلا إذا كان من عنده غزل يعمل منه غيره إذا جاء على غير الصفة " (داعي، 1993)

كما ذكر المالكية بعض الصور التي فيها صنعة لكنها تدخل في البيع ، منها : جواز أن يشتري شخص صاحب حرفة شيئا مصنوعا جاهزا عنده ، مثل شراء الخبز من عند الخباز " وذكر المالكية بعض الصور التي فيها صنعة لكنها تدخل في البيع منها : جواز أن يشتري شخص من دائم العمل أو غالبه ككون البائع من أهل حرفة وذلك الشيء لتيسره عنده ، وكان الصانع معيناً دون المصنوع منه ، فأشبهه المعقود عليه المعين ، وذلك مثل الخبازة والجزار بنقد وبغيره ، وكذلك لا يشترط فيه تعجيل رأس المال ، ولا تأجيل المثلث ، لأنه بيع وهو لا يشترط فيه واحد من الأمرين ، وإنما يشترط الشروع في الأخذ حقيقة ، أو حكما بأن يؤخر الشروع في الأخذ خلال خمسة عشر يوما ، حيث أجازوا التأخير لنصف شهر " (داعي، 1993) .

الاستصناع بيع وإجارة : أوضح بن رشد في كتابه ( المقدمات ) أن السلم في الصناعات ( ويقصد بالسلم هنا الاستصناع ) ، ينقسم إلى أربعة أقسام منها :

أن يشترط المسلم عمل من استعمله ، ويعين ما يعمل منه ، فهذا ليس بسلم ، وإنما هو من باب البيع والإجارة في الشيء المبيع .

ألا يشترط المسلم عمل من استعمله ، ويعين ما يعمل منه ، فهو أيضا من باب البيع والإجارة في المبيع " (خليل) .

الاستصناع إجارة ابتداء وبيع انتهاء : إن الاستصناع طلب عمل من الصانع ، وطلب عين مستصنعة منه ، فهو بذلك إجارة ابتداء وبيع انتهاء ، لذلك ذهب بعض الحنفية إلى أن الاستصناع إجارة ابتداء ، وبيع انتهاء " جاء في الذخيرة : هو إجارة ابتداء ، وبيع انتماء لكن قبل التسليم ، لا عند التسليم بدليل أنهم قالوا : إذا مات الصانع يبطل ولا يستوفي المصنوع من تركته " (داعي، 1993).

يرى علي محي الدين القرة داغي أن الاستصناع عقد مستقل خاص ، محله العين والعمل معا ، وبذلك يمتاز عن البيع الذي محله العين ، وعن الإجارة التي محلها العمل ، وعن السلم الذي محله هو الذمة ، أو العين الموصوفة في الذمة ، إضافة إلى

ملاحظة كل هذه الفروق التي ذكرناها عند مناقشتنا للأقوال السابقة ، جاء في المحيط البرهاني إن المستصنع طلب منه العمل والعين جميعا ، فلا بد من اعتبارهما جميعا . أي غير منفردين .

وعليه يمكن اعتماد التعريف التالي :

" الاستصناع عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا ، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده ، بأوصاف مخصوصة ، وبثمن محدد " (الزرقا).

فيفيد هذا التعريف في الأمور التالية :

الاستصناع عقد وليس وعد ، وهو من أنواع البيوع وليس من قبيل الإجارة

إن المبيع هو العين وليس عمل الصانع

يفترض في الاستصناع أن المبيع معدوم عند العقد ، ولكن ليس شرطا أن يكون معدوما عند العقد ، لأنه قد تكون العين جاهزة عند الصانع وقت العقد ( لذلك جاء في التعريف يلتزم البائع ، ولم يقل يلتزم بصنعه ).

يجري الاستصناع في السلع التي تصنع ، ولا يجري في الأشياء الطبيعية التي لا تدخلها الصنعة ، كالثمار ، والبقول ، والحبوب وغيرها .

تحديد أوصاف المبيع تحديدا ينفي عنه الغرارة والجهل .

التمن لا يجب تعجيله في الاستصناع كما في السلم ، وإنما يجب معلومته ، ويمكن أن يكون معجلا كله ، أو مؤجلا كله ، أو مقسما ، وهذه مزية في الاستصناع تجعله قادرا على تلبية حاجة التعامل المتطور في عصرنا الحالي

إن المادة الأولية التي يصنع منها المصنوع تكون من عند الصانع ، ولا يقدم المستصنع للصانع شيئا منها ، لأن المستصنع إنما يشتري العين كاملة ، وهذا يوضح الفرق بين الاستصناع والإجارة ، فالأجير لا يقدم إلا العمل ، أما الصانع يقدم المادة والعمل .

#### 4.3 حكم عقد الاستصناع : يرى الأحناف عدا زفر أن الاستصناع عقد مستقل عن بيع السلم ، وحكمه الجواز

قال الكاساني في كتابه بدائع الصنائع : أنه جائز استحسانا لإجماع الناس عليه ، أنه غير جائز بالقياس لأنه نوع من بيع الإنسان ما ليس عنده ، " و أما جوازه ، فالقياس أن لا يجوز ، لأنه بيع ما ليس عند الإنسان ، لا على وجه السلم ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عند الإنسان ، و رخص في السلم ، ويجوز استحسانا لإجماع الناس على ذلك لأنهم يعملون ذلك في سائر الأعصار من غير نكير ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : لا تجتمع أمتي على ضلالة ، وقال عليه الصلاة والسلام : ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح . والقياس يترك بالإجماع ، ... ، لأن الإنسان قد يحتاج إلى خوف ، أو نعل من جنس مخصوص ، ونوع مخصوص على قدر مخصوص وصفة مخصوصة ، وقلمما يتفق وجوده مصنوعا ، فيحتاج إلى أن يستصنع ، فلو لم يجز ، لوقع الناس في الحرج وقد خرج الجواب عن قوله : إنه معدوم ، لأنه ألحق بالموجود لمساس الحاجة إليه كالمسلم فيه ، فلم يكن بيع ما ليس عند الإنسان على الإطلاق ، ولأن فيه معنى عقدين جائزين وهو السلم والإجارة ، لأن السلم عقد على مبيع في الذمة ، واستئجار الصانع يشترط فيه العمل ، وما اشتمل على معنى عقدين جائزين كان جائزا " (الكاساني) .

فالأحناف إجازوا الاستصناع استحسانا لا قياسا ، ولأنه يرفع الحرج ، ولأنه مؤلف من عقدين جائزين هما : السلم والإجارة ، كما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استصنع خاتما من ذهب ومنبرا كما جاء في الصحيحين .



ويرى جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة عدم جواز عقد الاستصناع مالم يكن على وجه السلم ، لأنهم يرون أن الاستصناع ملحق بالسلم وليس عقدا مستقلا بذاته .

5.3 شروط عقد الاستصناع : يشترط لجواز عقد الاستصناع مايلي : "بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته لأنه لا يصير معلوما بدونه ، أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس ، ..... ، ومنه أن لا يكون فيه أجل ، فإن ضرب للاستصناع أجلا ، صار سلما حتى يعتبر فيه شرائط السلم ، وهو قبض البذل في المجلس ، ولا خيار لواحد منهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي شرط عليه في السلم ، هذا قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد : هذا ليس بشرط ، وهو استصناع على كل حال ضرب فيه أجلا أم لم يضرب .... أن العادة جارية بضرب الأجل في الاستصناع، وإنما يقصد به تعجيل العمل لا تأخير المطالبة ، فلا يخرج عن كونه استصناعا ، أو يقال : قد يقصد بضرب الأجل تأخير المطالبة ، وقد يقصد به تعجيل العمل ، فلا يخرج العقد عن موضوعه ، مع الشك والاحتمال ، بخلاف ما لا يحتمل الاستصناع ، لأن ما لا يحتمل الاستصناع لا يقصد بضرب الأجل فيه تعجيل العمل ، فتعين أن يكون لتأخير المطالبة بالدين ، وذلك بالسلم ، ولأبي حنيفة رضي الله عنه ، أنه إذا ضرب فيه أجلا فقد أتى بمعنى السلم ، ..... ، " (الكاساني) .

" والذي يظهر لي - والعلم عند الله تعالى - أن ضرب الأجل في عقد الاستصناع لا يجعله سلما كما ذهب إليه الصاحبان ، لأن عقد الاستصناع عقد مستقل كما تقدم وضرب الأجل فيه ضروري لاستقرار المعاملات ونفي الغرر والجهالة عن العقد ، بل إن مجمع الفقه ذهب إلى أبعد من جواز ضرب الأجل فأجاز وضع شرط جزائي عند التأخير " (خليل) .

4. التمويل بالاستصناع في المصارف الإسلامية : يمكن لمصرف الإسلامي تطبيق الاستصناع في عملياته التمويلية بأحد الأسلوبين " (بلخير ، 2008):

#### 1.4 أولا : المصرف باعتباره مستصنعا .

يلعب هنا المصرف دور المستصنع ، يطلب منتجات صناعية من صانعيها ، بمواصفات معينة ، وبعد التفاهم بين الطرفين ، يتم التعاقد بين الطرفين ، يتيح للصانع الاستفادة من تمويل احتياجاته من السيولة النقدية التشغيلية ، وتشغيل مؤسسته ، وتصريف منتجاته ، وقد يستصنع المصرف هذه المنتجات لنفسه ، بعد ذلك يتصرف فيها وفق ما يراه مناسبا ، بالبيع أو التاجير أو المشاركة مع الغير ، أو قد يقوم بذلك موكلا عن جهة أخرى ، وبهذا الأسلوب يمكن أن يحقق ما يلي : قيام المصرف بوظيفتين : تمويلية وتجارية من خلال تمويله للمنتجين من خلال شراء منتجاتهم مسبقا .

توفير السيولة النقدية للمؤسسات الصناعية بدل اللجوء إلى القروض الربوية

استثمار موارد المصرف والتمكن من جني أرباح جراء ذلك

يفتح مجالا للمصرف ليتولى توفير المواد الأولية أو نصف مصنعة لبعض المصانع التي سيبيع لها ما قام بشرائه من مصانع أخرى على أنها منتج نهائي لها ، وبذلك يسهم المصرف في تحقيق التكامل والاندماج بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية.

إلا أن هذا الأسلوب من التعامل بعيدا عن الواقع لأن المصرف بذلك يستنفذ الكثير من الوقت والجهد ، كما أنه يكتنفه العديد من المخاطر البنك في غنى عنها ، إلا أن ذلك لم يمنع أن هناك مصارف خاضت التجربة كمجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية في السودان ، الذي تبني هذا الأسلوب لتمويل الصناعات الصغيرة مثل : معاصر الزيتون ومعامل الصابون ، فقد كونت المجموعة في هذا الإطار شركة تقوم بدور المستصنع تتعاقد مع الجهات المصنعة على تجهيز المعدات الصناعية المطلوبة ، وبعد ذلك تقوم ببيعها مرابحة إلى صغار المنتجين والحرفيين.

#### 2.4.2 ثانيا : المصرف باعتباره صانعا

هنا يلعب المصرف دور الصانع ، يتلقى طلبات العملات بمواصفاتها المحددة مهما كانت هذه المنتجات الصناعية ، وفي الغالب لا يتوافر التمويل الكافي للعميل ، وبعد الاتفاق بين العملاء والمصرف كل في ما يخصه ينجز العقد ، فيكون المصرف صانعا والعميل مستصنعا ، ويكون أيضا هنا المصرف ممولا للعميل إذا أجل للعمل دفع الثمن أو قسطه له وهذا هو الغالب .

وبما أن المصرف في الغالب لا يملك مؤسسات أو مقاولات لتوفير السلع المصنعة المتعاقد عليها مع العملاء ، فإنه سيعقد عقود استصناع موازي يكون فيه المصرف مستصنعا مع الجهة المصنعة لتوفير ما تعاقد على صنعه مع عملائه . وفي هذه الحالة يتم إنجاز عقدين منفصلين يلعب فيهما المصرف دور الوسيط مرة صانعا وأخرى مستصنعا ، ولا توجد أية علاقة قانونية أو التزامات مالية بين المشتري النهائي للسلعة وبين الصانع في عقد الاستصناع الموازي . وهذا الأسلوب في تطبيق الاستصناع هو السائد في المصارف الإسلامية لملاءمته لطبيعة العمل المصرفي .

#### 3.4 مخاطر التمويل بالاستصناع وآليات الحد منها :

" (السواس) : عندما يكون المصرف هو الصانع ، فإنه يقوم بالبيع بالتقسيط لما تم صنعه ، والمخاطر هنا هي عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المصرف بدفع الأقساط ، قرر المجمع بمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته السادسة : القرار رقم 51(6/2) جاء فيه : إذا تأخر المشتري المدين في دفع الأقساط عن الموعد المحدد فلا يجوز إلزامه أي زيادة عن الدين ، بشرط سابق أو بدون شرط ، لأن ذلك ربا محرم ، حتى وإن كان المدين مليء .

رأت المؤسسات الإسلامية أن تنص في عقود البيع على أن المشتري إذا تأخر في دفع قسطين متتاليين فإن باقي الأقساط تحل فورا ، ويحق للمؤسسة المطالبة بجميع الأقساط واتخاذ ما تراه لازما للوصول إلى حقها .

وأيضا توجد مخاطر لا يستطيع المصرف أن يتحملها ، مثلا إذا كان الاستصناع في المباني ، إن من يقوم بالبناء يكون ضامنا للمبنى مدة تزيد عن عشر سنوات ، لم يقبل المصرف في الاستثمار في هذا المجال مادام فيه ضمان ، يمكن التغلب على هذه العقبة بالاستصناع الموازي يكون فيه الضمان ، ويلعب المصرف هنا دور الوسيط ويكون الإلزام والإلتزام فقط بين العميل والشركة المقاول ، وبهذا تنتهي مسؤولية المصرف عن جميع العيوب الظاهرة والخفية .

تبقى المخاطرة عندما يكون المصرف هو المستصنع ، لمواجهة أو التقليل من آثارها ، تم وضع الشروط التالية : يلتزم المقاول بتقديم كفالة مصرفية غير مشروطة لتنفيذ العمل المطلوب بموجب بنود الشروط العامة للعقد ، وتحدد مدة كافية لصلاحية الكفالة .

ويقوم أيضا بالتأمين على الموقع والمشروع ضد جميع الأخطار .

ويتحمل المقاول جميع الأضرار التي تنتج عن تأخر المقاول عن تسليم المشروع ، ويقوم بدفع غرامة مالية ، إلا إن كان سبب التأخير ظروف قاهرة خارجة عن إرادته ، وتحمل هذه الغرامات جازر شرعا لأنها ليست مرتبطة بدين ، إنما تقدر بقدر إزالة الضرر .

## 5. خاتمة :

الاستصناع عقد مسمى مستقل عن غيره من العقود التمويلية الأخرى عند الحنفية ، وهو عقد تابع ينضوي تحت عقد أخرى عند غيرهم من المذاهب ، يرى الأحناف أن له شروطه الخاصة به ، يجب أن يستوفى ، ليصبح التعامل به جائزا شرعا ، بينما يرى بقية المذاهب أن يستوفى شروط السلم ، لأنه سلم في الصناعات .

الاستصناع صيغة تمويلية هامة تعود بالنفع على المصارف الإسلامية باستثمار أموالها ، وايضا تعود بالنفع على المؤسسات المستصنعة من الناحية التمويلية ، لأن النقود مورد نادر تفتقد إليه هذه المؤسسات في الغالب للقيام بأنشطتها ، وهذا التكامل بين المؤسسات والمصارف بوساطة هذا العقد يدفع بعجلة التنمية إلى الأمام ، وإحداث حركة اقتصادية تعود بالنفع على كامل أفراد المجتمع

## المراجع والمصادر:

- BRUXELLES: DEPARTEMENT DE . UNE ENTREPRISE HUMAINE La P.M.E .(1998) .Wtterwulgf Robert .BOECK
- إبن منظور .(بلا تاريخ). لسان العرب : <http://wiki.dorar-aliraq.net/lisan-alarab> .
- أحمد بلخير .(2008). عقد الاستصناع وتطبيقاته المعاصرة : دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية . باتنة ، الجزائر: جامعة الحاج لخضر ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم الشريعة .
- الموسوعة الشاملة .(بلا تاريخ). <http://islamport.com/w/fqh/Web/3441/1086.htm> .
- جالين سبنسر هل .(1998). منشأة الأعمال الصغيرة . القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع .
- حسام الدين خليل .(بلا تاريخ). عقد الاستصناع كأحد البدائل الشرعية للأوعية الادخارية البنكية . كلية الدراسات الإسلامية ، مركز القرضاوي للوسطية الإسلامية والتجديد .
- رضا قوبعة .(2005). نظرة علوم الاقتصاد إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . تونس: د دن .
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني .(بلا تاريخ). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع [http://amilimleri.com/Kulliyat/Fkh/1Hanefi/pg\\_025\\_0022.htm](http://amilimleri.com/Kulliyat/Fkh/1Hanefi/pg_025_0022.htm) :
- علي بن أحمد السواس .(بلا تاريخ). مخاطر التمويل الإسلامي ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي . تم الاسترداد من <http://www.imtithal.com/uploaded/media/research/157> مخاطر .
- علي محي الدين الغرة داغي .(بلا تاريخ). بحث الاستصناع . جدة : مجمع الفقه الإسلامي : الدورة السابعة .
- علي محي الدين القرة داعي .(1993). عقد الاستصناع بين الاتباع والاستقلال وبين اللزوم والجواز . حولىة الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية ، العدد الحادي عشر ، جامعة قطر .
- علي معالم أرميص .(2006). مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية . الشلف : جامعة حسيبة بن بو علي .
- عمران عبد الحكيم .(2007). استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة . جامعة المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

- غانم عبد الله ، سبع حنان. (2013). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . جامعة الوادي .
- غدير أحمد سليمة. (2007). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة تقييمية لبرنامج ميدا . جامعة ورقلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- فتحي السيد عبده ، أبو سيد أحمد. (2005). الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية . الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة .
- قشيدة صوراية. (2012). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوربية فيناليب . جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .
- محمد عبد الحميد محمد فرحان. (د س ن). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، قسم المصارف الإسلامية .
- مصطفى أحمد الزرقا. (بلا تاريخ). عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة . الكويت : البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب .
- نبيل جواد. (2007). إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . بيروت : المؤسسة الجامعية مجد للنشر والتوزيع .
- يحيى عبد القادر. (2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة : دراسة حالة ولاية تيارت . جامعة وهران .

مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر على ظل تبني استراتيجية تصنيع جديدة

**The contribution of the industrial sector to achieving economic stability in Algeria**

**With the adoption of a new industrialization strategy**

د. بريتي دحمان

جامعة زيان عاشور بالجلفة

الجزائر

د. بن عياد ناريمان<sup>1</sup>

جامعة زيان عاشور بالجلفة

الجزائر

#### ملخص:

إن اعتماد الاقتصاد الوطني اعتمادا كليا على قطاع واحد ألا وهو قطاع المحروقات، دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع نموذج اقتصادي جديد يعتمد على وقف اعتماد البلاد على النفط، عن طريق اتباع استراتيجية تصنيع جديدة تهدف إلى تنمية الصناعة وطنية وجعلها قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا لتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات، وجعل الميزانية في خدمة النمو، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية، والانفتاح على الأسواق الخارجية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية، والعمل على تقليل الاستيراد، من أجل تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى كل الدول إلى تحقيقه.

**الكلمات المفتاحية:** القطاع الصناعي، الاستقرار الاقتصادي، استراتيجية تصنيع جديدة

#### Abstract:

The dependence of the national economy entirely on one sector, which is the hydrocarbons sector, prompted the Algerian government to adopt a new economic model based on stopping the country's dependence on oil, by following a new industrialization strategy aimed at developing a national industry and making it primarily able to diversify the structure of our exports to get rid of The national economy is one of its dependence on hydrocarbons, making the budget in the service of growth, setting an industrial and productive base, opening up to foreign markets in order to export Algerian products and services, and working to reduce imports, in order to improve the trade balance and the balance of payments and provide the foreign exchange needed for the economic development process, and thus Achieving the economic stability that all countries seek to achieve.

**keywords :** Industrial sector, economic stability, new industrialization strategy.

<sup>1</sup>: المؤلف المرسل: د. بن عياد ناريمان، الإيميل: [Myworkhome72@gmail.com](mailto:Myworkhome72@gmail.com)

## 1. مقدمة

تسعى العديد من الدول النامية من خلال عملية التصنيع إلى تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأن التطور الصناعي يساعد على التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات الدولية خاصة منها تلك الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد، والجزائر باعتبارها إحدى هذه الدول فهي تحاول منذ الاستقلال إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والتقليل من التبعية للأسواق الخارجية، خاصة وأنها تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتراكم رأس المال، مما يجعل اقتصادنا الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط والغاز الطبيعي ويتطور الأسعار في الأسواق الدولية، كما يجعله أكثر هشاشة وشديد التأثر بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي. ولكن وبدون امتلاك قاعدة صناعية وطنية قوية مبنية على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الصناعي وتقديم منتجات صناعية وفق متطلبات الجودة العالمية، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الشامل، هذا ما دفع بالحكومة إلى تبني إستراتيجية صناعية بديلة عن المحروقات من أجل تنويع الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات وتوفير العملة الأجنبية لتمويل الاقتصاد، من دون الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي الذي كبد ومازال يكبد الجزائر العديد من الخسائر، خاصة عند حدوث الأزمات الاقتصادية العالمية وانهار اسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي الاستراتيجيات الصناعية المتبعة في القطاع الصناعي، والتي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟

ولإجابة على هذا التساؤل نقوم بطرح الفرضيات التالية:

- للقطاع الصناعي أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

- إن نجاح القطاع الصناعي مرتكز على تبني استراتيجية تصنيع جديدة.

## 2. أهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية

إن اهم ما يميز القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، لذا فالكثير من الدول تضع هذا القطاع ضمن أولوياتها، فهي تسعى دائما إلى بناء وتطوير صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي، مما يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشية للسكان وزيادة الدخل الفردي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، والقضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومنه تحقيق التنمية بالمفهوم الشامل.

ويمكننا إبراز أهمية الصناعة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط التالية: (القريشي، الاقتصاد الصناعي، 2005، الصفحات 39-40)

- إن التخلص من مشكل البطالة يشكل اكبر التحديات التي تواجه كافة دول العالم، لذا فكل هذه الدول تعول على القطاع الصناعي نظرا لما يميز هذا القطاع عن غيره من القطاعات، إذ أن الصناعة تتميز بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام، أما فيما يخص الدول النامية فهي أيضا تلجأ للتصنيع باعتباره أحد الوسائل الأساسية لإيجاد فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة، خاصة وأن معدلات النمو السكاني في هذه الدول تفوق معدلات

- نمو فرص التشغيل المتاحة كما لا يمكننا أن ننسى بأن التطور الصناعي يساهم في إيجاد وخلق المهارات والخبرات الصناعية والفنية والتي تنعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات المداخل.
- كثيرا ما يتم الربط بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي، وكذا تأخر وفقر الدول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية، ذلك لأن الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي تساهم في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة، لذلك فإن معظم الدول النامية تسعى إلى التركيز على هذا القطاع وتنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل الوطني؛
- يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية في تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى الإنتاجية فيه باعتباره من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصادات الدول النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال استخدام الآلات والمعدات الزراعية والأسمدة والمبيدات الخ. لذلك لا يمكن تصور تطور الزراعة دون تصنيع كما لا يمكن تصور توسع وتطور صناعي دون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية؛
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- إن التطور الصناعي يساعد على تخفيف ظاهرة عدم استقرار الاقتصادات النامية خاصة المعتمدة منها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأولية، حيث أن الإنتاج الزراعي يتعرض إلى التقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي وذلك بسبب انخفاض مرونة الطلب والعرض للمنتجات الأولية، ومعلوم أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد إلى التقلبات في مستوى المداخيل وبالتالي يؤثر على معدلات التنمية.
- إن نمو وتوسع الصناعة السريع نسبيا لابد أن يؤدي إلى ارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي المشوه.
- كما أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع الصناعية التصديرية ويقلل من استيراد مثل هذه السلع مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. كما أن عجوزات ميزان المدفوعات تعتبر كمبرر لتبني سياسة التصنيع من أجل إحلال الواردات، فكما هو معلوم أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، كما يوفر التصنيع قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني والقابلية على التكيف على عكس الاعتماد على عدد محدود من السلع الأولية التصديرية؛
- إضافة إلى أن التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري كون أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية مما يزيد من القدرة الشرائية للبلد فتزيد رفاهيته.

### 3. واقع القطاع الصناعي في الجزائر

كما أشرنا إليه سابقا فقطاع الصناعة يعتبر من بين أهم القطاعات المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، لذا فإن أغلب دول العالم أصبحت تسعى جاهدة على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح يقاس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة بمؤشر الأساسي ألا وهو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي، فكلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة وقابليتها على الاستمرار في المدى الطويل (محسن، 2014، صفحة 03) أما الجزائر فهي تعتبر من البلدان التي تولي اهتمام كبير لقطاع الصناعة ومن بين الاقتصادات الآخذة في التصنيع، فقد أصدرت الحكومة عدة تعديلات ونصوص وتشريعات تحدد إستراتيجية تطوير هذا القطاع فكما هو معلوم انه كلما اكتسبت الدولة قطاع صناعي قوي وخارج المحروقات يجعل اقتصادها أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وانطلاقا من أن عملية التصنيع هي عملية تنمية لا تختلف في جوهرها عن التنمية الاقتصادية، فإنه يمكن اعتبار التصنيع تلك العملية التنموية الهادفة إلى القضاء على التخلف، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال تطوير هذا القطاع وجعله من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق المساهمة في نمو الناتج المحلي الاجمالي والحد من البطالة وكذا في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتطوير مختلف مكونات الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية الحديثة واستخدامها في شتى المؤسسات الإنتاجية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتمثلة في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي للأفراد. ومن أجل النهوض بالقطاع الصناعي قدم المشرع الجزائري امتيازات عينية وجبائية ومالية لتشجيع القطاع الصناعي وحثهم على المساهمة في التنمية الوطنية (لياس عايده - محرز نور الدين، 23-25 أفريل 2019، صفحة 20):

- امتيازات عينية: ترتبط بال عقار الصناعي و التجهيزات و المواد الأولية، فالمستثمر الخاص الذي تم قبول مشروعه الإنتاجي من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، تمنح له مساحة أرضية لإقامة مصنع أو وحدته الإنتاجية، مع إمكانية استفادته من التجهيزات و المواد الأولية عن طريق الغرفة الوطنية للتجارة.
  - امتيازات جبائية: بغرض تخفيض الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي، ولأجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، فقد قدمت له امتيازات جبائية مختلفة تتضمن إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية.
  - الامتيازات المالية :و تفتقرن بالتخفيض في معدل الفائدة على القروض البنكية الممنوحة لتجسيد المشاريع الاستثمارية الخاصة، تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدولة أولت أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنظر إلى مساهمته المعتبرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وتجلت هذه الأهمية في استحداث هيئات واعتماد برامج لدعم وترقية هذه المؤسسات مما أدى إلى حدوث زيادة ملحوظة في عدد هذه المؤسسات.
- لكن في الواقع فإن تشخيص قطاع الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب والتجميع والتعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي. كما أنها غير قادرة على استجلاب واستيعاب وتطوير التقانة الحديثة والاستفادة منها الاستفادة الايجابي، فهدف الإستراتيجية الجديدة يكمن في تنمية صناعية وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل صادراتنا ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات.



### 1.3 مميزات القطاع الصناعي الجزائري

سعت الجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلالها للحصول على قاعدة صناعية متينة من أجل تحرير الاقتصاد الوطني، فكان الإنتاج موجه حصرياً للسوق الداخلية، لكن وحتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي يتمثل أساساً في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات وكانت كل المؤسسات عبارة عن مؤسسات عمومية متنوعة، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تنهياً لها، لكن وبفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في التسعينات، في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (قوريش، 2008، صفحة 89)، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية. ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

### 2-3 مكونات القطاع الصناعي

يمثل القطاع الصناعي وحدة رئيسية وأساسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج أو استخداماته، فبعض من هذه المؤسسات تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية، ومنها ما يقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية، ومنه فعلى أساس العملية الإنتاجية يضم القطاع الصناعي ثلاث مجموعات رئيسية من النشاطات هي (القريشي، الاقتصاد الصناعي، 2005، الصفحات 39-41):

- مجموعة الصناعات الاستخراجية: والتي تتناول استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة، معدنية كانت أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها، دون إجراء أي تغييرات ميكانيكية أو كيميائية عليها؛
- مجموعة الصناعات التحويلية: فتتمثل في معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة وتحويلها إلى منتوجات نهائية أو نصف مصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مثل إنتاج الفولاذ من خام الحديد (صناعة الحديد والصلب)، أو إنتاج النسيج من القطن أو الصوف (صناعة النسيج)، وكذا الصناعات الكيميائية والصناعات الغذائية؛

- مجموعة الصناعات الخدمية: وهي التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية كتصليح الآلات والأجهزة والسلع المعمرة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

أما فيما يخص الملكية الخاصة للمؤسسات الصناعية فيمكننا التمييز بين ثلاث أنواع من الصناعات وهما القطاع الخاص والقطاع العام والمختلط، ومن حيث الحجم فإن القطاع الصناعي يتشكل من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

لكن وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إلا أن القطاع الصناعي خارج المحروقات بقي يعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات ويعود السبب الرئيسي في ذلك على الأغلب إلى السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للأسواق الخارجية من حيث التكنولوجيا والتجهيزات والمعدات الصناعية، والمواد الأولية، والسلع الوسيطة واقتضاره على صناعات التركيب والتعبئة دون الخوض في عملية الإنتاج الحقيقي، حيث لم تسجل مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الخام نسب تتعدى 5% خلال السنوات الأخيرة، كما عرفت هيكلية الصادرات الجزائرية سيطرة قطاع المحروقات بنسبة 97% أما الصادرات خارج المحروقات فلم تتجاوز عتبة 3% (مخضار، 2018، صفحة 152).

### 3.3 الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري

لقد حددنا الدور التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في ثلاث مؤشرات أساسية، وهي مساهمة القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي الجزائري، وفي الحد من البطالة، وكذا مساهمة القطاع الصناعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

#### 1.3.3 مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2014-2017)

| السنة                                                        | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 |
|--------------------------------------------------------------|------|------|------|------|------|
| نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي        | 5.5% | 5.6% | 5.4% | 5.0% | 4.6% |
| نسبة التغير السنوي للقطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي | 6.3% | 7.9% | 8.0% | 8.5% | 5.9% |

المصدر: (بنك الجزائر، جويلية 2018، صفحة 140)

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ أن نسبة تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة سجلت تطورا ملحوظا من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 5.6%، لتتخفف هذه النسبة إلى 5.5% سنة 2017، كما نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في نسبة التغير السنوي للقطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي حيث سجلت هذه النسبة في سنة 2013 قيمة 5.9% لترتفع سنة 2014 و سنة 2015 8.5% و 8.0% على التوالي، لتتراجع إلى 7.9% و 6.3% سنتي 2016 و 2017 و يعود هذا الانخفاض إلى تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية

والخاصة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إلا أن الوزارة المعنية سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة.

### 2.3.3 مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل:

الجدول رقم (02): تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة (2013-2017)

| السنة                     | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إجمالي العمالة الناشطة    | 10788 | 10239 | 10594 | 10845 | 10859 |
| العمالة في القطاع الصناعي | 1407  | 1290  | 1377  | 1465  | 1493  |

المصدر: (بنك.الجزائر، جويلية 2018، صفحة 143)

من أجل رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام وامتصاص البطالة تم إضفاء حركية كبيرة على القطاع الصناعي، وذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية تطمح وتسعى إلى الحفاظ على أداة الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي. وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بعث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية، وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرة نمو عالية، على غرار الكيمياء والبتر وكيمياء والصناعات الكهربائية والحديد والصلب والتعدين والصناعة الغذائية، وفي الأخير، الصناعة التحويلية (صبغ، 2018، صفحة 11)، كل هذا أدى إلى تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي، فكما نلاحظ في الجدول رقم (02) فقد تطور حجم العمالة في القطاع الصناعي من 1407 ألف عامل سنة 2013 إلى 1493 ألف عامل سنة 2017.

لكن ورغم هذا التطور الذي شهده القطاع الصناعي ومشاركته في امتصاص البطالة، إلا أنه لم يصحبه تحسن في نسبة البطالة حيث نجد أن نسبة البطالة ارتفعت سنة 2017 إلى 11.7% من القوى العاملة أي 1.44 مليون عاطل عن العمل، مقابل 10.5% في 2016، لتتخفض في أبريل 2018 إلى 11.1% لتعاود الارتفاع في سبتمبر 2018 إلى 11.7%، لترتفع إلى 12.5% نهاية سنة 2019، كما أن هناك توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى مستويات غير مسبقة سنة 2020 بسبب جائحة كورونا.

### 3.3.3 مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية:

الجدول رقم (03): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات

| السنة                                      | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|--------------------------------------------|------|------|------|------|
| نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات | 2.5% | 3.5% | 4.7% | 4.1% |

المصدر: (بنك.الجزائر، جويلية 2018)

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الجزائر سجلت مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية، حيث سجلت نسباً تتراوح بين 2.5% و 4.7% في السنوات الأخيرة لكن لا بد من الإشارة إلى تحقيقها لنسب متزايدة في صادراتها الصناعية خارج قطاع المحروقات سنة 2013 إلى غاية سنة 2015، وذلك بفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات، إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع الاستراتيجي

الهام والأساسي في التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة وخلق الثروة. حيث انتهجت الجزائر استراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات حيث قامت بعدة إجراءات و تحفيزات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع، و من بين هذه الإجراءات ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية و تخفيض قيمة العملة الوطنية؛

- التسهيلات الضريبية و الجمركية؛

- استخدام مؤسسات لترقية الصادرات غير النفطية من خلال انشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات على غرار وزارة التجارة الوطنية، الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، الشركة الوطنية لتأمين و ضمان الصادرات، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ، إنشاء المناطق الحرة ، تأسيس صندوق خاص لترقية الصادرات

- تصميم برنامج جزائري فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات في 2008 أطلق عليه " اوتيم ايكسبورت " يركز على تعزيز قدرات التصدير لدى عموم المجموعات التجارية الجزائرية مع تركيز خاص على فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- إجراء إتفاقيات لترقية الصادرات في ظل التعاون الدولي؛

#### 4. معالم الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

لقد أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري، لهذا وضعت الجزائر استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، في هذا الإطار تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي و التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

#### 1.4 الإطار العام للإستراتيجية الصناعية الجديدة

أصبحت الإستراتيجية الصناعية الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد، لذا نجد أن صياغة استراتيجية صناعية جديدة لابد وأن تمر بعدة مراحل نذكر أهم هذه المراحل فيما يلي:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛

- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛

- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات ، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

تندرج الإستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد، كما تركز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي، تهدف هذه الإستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

#### 2.4 المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية: (عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، 2012، الصفحات 4-7):

##### 1.2.4 اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها

تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

##### 2.2.4 الانتشار القطاعي للصناعة

وسيتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة. ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملية هي كالتالي :

- تهيئة الموارد الطبيعية

الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من البلد المستورد للمواد الأولية إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ و بقيمة مضافة أقوى، وهنا نخص بالذكر القطاعات الآتية: البتروكيماويات، الألياف الاصطناعية، المخصلات، صناعة الحديد وال فولاذ، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها الألمنيوم و مواد البناء و المواد اللينة المائية.

- تكثيف النسيج الصناعي

ويتعلق الأمر بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، كالصناعات المتعلقة عموما بالتجميع والتوضيب، الصناعة الكهربائية والإلكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

- ترقية الصناعات الجديدة

اهتمت الدولة بهذه النقطة كثيرا حيث قدمت مشروعا خاصا لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا، و يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات.

##### 3.2.4 انتشار وتوسع حيز الصناعة

نقصد بانتشار وتوسع حيز الصناعة بأن نخلق رؤية أكثر استجابة وتحضرا ومفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة، و يكون هذا الانتشار من خلال خلق التعاون بين

مختلف هذه المناطق، عن طريق استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية، ووضع شبكة ربط معلوماتية للشركات والمؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث والتكوين والخبرة، كما يجب على الدولة استحداث مناخ أعمال ملائم، وتكثيف الاستثمارات، وبالتالي فسيتم تطويرها مما سيسمح بخلق التعاون وباستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة. بفضل التعاون الذي سيكون بين المناطق الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات.

#### 4.2.4 سياسات التطور الصناعي و تغطي أربع مجالات كبيرة:

- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، تشجيع الإبداع، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.

- الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخلي المنشأ، عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركة السوق وحدها، بل يحتاج لندخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضع دعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات، واحدة من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد ( التكنولوجيات التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية). الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي و تدريجي بالنسبة للاستثمار الوطني. وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

#### 5. ركائز الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر بعد الصدمة البترولية

لقد انتهجت الجزائر العديد من الاستراتيجيات لتطوير القطاع الصناعي بعد الصدمة البترولية، أهمها ماييلي (صباغ، 2018، الصفحات 14-17):

##### 1.5 تحديد أهم الفروع والمناطق الصناعية

ونقصد هنا بأن تحدد الدولة أهم الفروع والمناطق الصناعية التي يمكن من خلالها خلق صناعة تنافسية قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية، حيث تم تحديد ثلاثة فروع صناعية تمتلك فيها الصناعة الوطنية ميزة تنافسية: الصناعات المعتمدة على المواد الأولية المتوفرة في الجزائر (البتروكيمياء، الصلب، مواد البناء)؛ الصناعات المحققة للقيمة المضافة (الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الالكترومنزلية)؛ الصناعات الموجهة لتلبية الطلب المحلي (صناعة السيارات، صناعة وسائل النقل، صناعة عتاد الأشغال العمومية).

من خلال هذه الفروع التي تم تحديدها المبتغى منها هو تثمين الموارد الطبيعية مع تطوير الصناعات، وعدم الاكتفاء بتصدير البترول الخام مستقبلا، أما من حيث الانتشار الجغرافي، فقد تم تحديد أربعة أنواع من المناطق الصناعية هي (سليم، 2017، الصفحات 125-127) :

منطقة التنمية الصناعية المندمجة: الجزائر، البليدة، مستغانم، برج بوعريج، الاغواط، وهران، سطيف، غرداية، تيزي وزو، عنابة، بومرداس.  
أقطاب تكنولوجية:

- المرحلة الأولى: الجزائر العاصمة، (سيدي عبد الله)، بجاية، سيدي بلعباس.

- المرحلة اللاحقة: تلمسان، قسنطينة، باتنة، الشلف.

مناطق متخصصة: أرزيو، حاسي مسعود، وهران، سكيكدة.

مناطق متعددة النشاط: قسنطينة، سكيكدة، تلمسان، عين تموشنت.

لقد تم مراعاة عدة اعتبارات في تحديد مواقع المناطق الصناعية، وعلى رأسها توفر الهياكل القاعدية والوعاء العقاري، قربها من المؤسسات الجامعية، أنماط التكوين المتوفرة فيها، غير أن ما يعاب على هذا الانتشار هو إهماله للمناطق الجنوبية.

## 2.5 تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي

في هذه الإطار ومن أجل تنويع الإنتاج الصناعي الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها من بين الآليات التي تساهم بشكل كبير في تطوير القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## 3.5 حظر الاستيراد

أقرت الحكومة تدابير جبائية وتنظيمية لضبط الواردات وحماية المنتج المحلي، بحيث قررت الحكومة ابتداء من جانفي 2008 منع استيراد قرابة 851 مادة، منها مواد أولوية كالبلستيك والألمنيوم، والفواكه الخضر والاجبان واللحوم، والمياه المعدنية والحلويات والشكولاتة والاسمنت وكذا مواد أخرى. كما فرضت ضريبة على الاستهلاك الداخلي تشمل 36 منتج مستورد، وتم رفع الرسوم الجمركية على 129 منتج مستورد، وهي كلها تدابير بغرض حماية المنتجات المحلية، ومست هذه الضرائب أجهزة الإعلام الآلي، والهاتف النقال والمشروبات والمكملات الغذائية وبطاقات التعبئة وبطاقات فك التشفير وهياكل الجرارات وتجهيزات ومواد أخرى، منها أجهزة الرفع والجسور المتحركة وأجهزة تنقية مياه الشرب.

## 4.5 تأهيل المؤسسات

لقد وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية مرافقة مؤسساتها الاقتصادية، حيث سطرت لذلك ثلاث أنواع من برامج التأهيل في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، تتمثل هذه البرامج في:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة: وهو برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الكبيرة التابعة لوزارة الصناعة امتد من جانفي 2002 إلى 31 ديسمبر 2005 هدفه تحسين موقع المؤسسات الصناعية ومحيطها مبدؤه الانخراط الحر للمؤسسات، وفي ظل هذا البرنامج تم تأسيس صندوق الترقية والتنافسية الصناعية، والذي يقدم مساعدات المالية المباشرة للمؤسسات الصناعية أو الخدمية شرط أن تكون لها صلة بالصناعة، وهذه المساعدات المالية تغطي النفقات

المتعلقة التشخيص الاستراتيجي الشامل وهيكل الدعم التي تساهم في تحسين الجودة المتعلقة بالمعايرة والتقييس الصناعي، في التكوين والبحث والتطوير وترقية القطاع الصناعي ورد الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة؛

- برنامج الدعم EDPME لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: هو برنامج ممول من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية، يسيره خبراء أوروبيين وجزائريين، مدته 5 سنوات، والهدف منه هو تقوية تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة في جميع المجالات) التطوير الاستراتيجي، التسويق، إدارة الأعمال، والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة، مراقبة التسيير. علما أن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحوي على ثلاث أشكال من المساعدة المالية: مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدات للهيكل الوسيطة ولخدمات الدعم العمومي والخاص؛

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحمل الجنسية الجزائرية العامة منها والخاصة، و يخص أيضا تأهيل المحيط المباشر لهذه المؤسسات وكذا هيكل دعمها، فهدف هذا البرنامج تقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى السعر والجودة إن المتتبع لأنواع البرامج المطبقة في الجزائر يتضح له بأن هذا البرنامج يعني في المقام الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود ملكيتها في الغالب إلى القطاع الخاص 575906 مؤسسة سنة، 2016 أما المؤسسة العمومية فإنه تم تأهيلها من خلال اللجوء إلى عمليات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية أو بواسطة الخصوصية.

#### 5.5 تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة:

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه النظام المصرفي في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، و القطاع الصناعي بصفة خاصة قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات لتطويره نذكر أهمها في النقاط التالية:

- الحد من سيطرة القطاع العمومي على السوق المصرفية الجزائرية؛
- الحد من تركيز البنوك على تمويل التجارة الخارجية؛
- تطوير أنظمة الدفع ومعالجة مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.



#### الخاتمة :

ما يمكن التأكيد عليه في الختام هو انه لا يمكن في ظل المعطيات العالمية الحالية والتغيرات الاقتصادية الوطنية أن تستمر الجزائر في إغفالها عن ضرورة الأخذ بسياسات وإستراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية، غير أنه لا يكفي تصورها وتحديدها لوحدهما بل يتطلب الحسم في التطبيق وذلك بأخذ جميع الإجراءات اللازمة والضرورية لتجسيدها على أرض الواقع.

فالتطبيق الصارم لها وفقا لما جاءت به من توجهات وأبعاد وسياسات سيسمح بتنمية العديد من الصناعات التي تشكل تكاملا فيما بينها، وتغطي السوق المحلي وتسمح باقتحام الأسواق الجهوية والعالمية.

وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية و اختبار الفرضيات فقد توصلنا إلى أن القطاع الصناعي الجزائري عرف منذ الاستقلال وإلى غاية الآن تطورات عدة، وقد مر بعدة مراحل من أجل النهوض بهذا القطاع، كما أن التوسع الصناعي السريع يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي المشوه، حيث يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية، ويقلل من الاستيراد، مما ينعكس بشكل ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي تسعى إليه كل الدول.

إن نجاح عملية التصنيع لابد أن ترافقها السياسات الاقتصادية الملائمة ضمن إستراتيجية واضحة تنسجم مع الموارد والإمكانيات المتاحة وتتضافر فيها جهود القطاعين العام والخاص، وتلعب فيه الدولة دورا حيويا لتحقيق الأهداف التنموية كما أن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تكون إيجابية كلما اتسم معدل نمو الصادرات بالارتفاع عبر الزمن. وحتى يكتب النجاح للنموذج الاقتصادي الجديد الذي تبنته الجزائر بعد أزمة 2014 لابد على الدولة من إتباع إستراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري. حيث نجد أن معالم الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية الجديدة تركز على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب، إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا وماليا بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة.

#### التوصيات:

- ضرورة دعم القطاع الصناعي بمختلف شعبه الانتاجية وتعزيز أدائه أكثر في إطار مسعى الدولة لتنويع الاقتصاد؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في دعم الصناعات التصديرية؛
- العمل على تشجيع الحرف وإقامة الصناعات المنزلية والمصانع الصغيرة والصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الصناعية، مع ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الصناعية؛
- اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الصناعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانيات المتوافرة من مواد أولية ويد عاملة، إضافة إلى الغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع.

## قائمة المراجع

- بوهيدل سليم. (2017). اشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025 . جامعة الحاج لخضر باتنة، العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- رفيقة صباغ. (2018). استراتيجية تطوير القطاع الصناعي كآلية للنهوض بالاقتصاد الجزائري بعد الصدمة البترولية. المؤتمر الدولي استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة.
- سليم مخضار. (2018). دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي بالجزائر مقارنة ببعض الدول العربية. جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
- عبد الحليم محسن. (2014). القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية. المجلة الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت. (2012). أهمية تأهيل واثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، الجزائر.
- لباس عايدة - محرز نور الدين. (25-23 أبريل 2019). سياسات التكيف الهيكلي والتشبيث الاقتصادي. المؤتمر الدولي التاسع الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي، جامعة اليرموك، الأردن.
- مدحت القريشي. (2005). الاقتصاد الصناعي . عمان - الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- مدحت القريشي. (2005). الاقتصاد الصناعي. عمان - الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- نصيرة قوريش. (2008). أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر. اقتصاديات شمال إفريقيا.
- بنك. الجزائر، (جويلية 2018)، التقرير السنوي لتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق مقارنة النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر

**The importance of the industrial sector in economic development according to the comparison of the new economic model in Algeria**

2-فيكارشة سفيان

Riadreda@yahoo.fr

جامعة البليدة 2 (الجزائر)

1-العقون زهرة

zohra.dj17@gmail.com

جامعة البليدة 2 (الجزائر)

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الصناعة كبديل اقتصادي حيث تعتبر قضية التصنيع والتطور الصناعي خارج قطاع المحروقات عنصرا هاما في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء صناعات وطنية قوية مستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي، لا يمكن قضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل.

وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشية للسكان وزيادة الدخل الفردي كما أن الصناعة تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنوع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة – التنمية الاقتصادية – الصادرات – الواردات

تصنيفات JEL: L16 ، O10 ، F10

**Abstract**

This study aims to shed light on the role of industry as an economic alternative as the issue of industrialization and industrial development outside the hydrocarbon sector is an important element in the process of building the national economy and achieving economic independence, without building strong independent national industries based on the use of modern methods in industrial production, it is not possible to eliminate Economic and social underdevelopment and achieving comprehensive development. The most important characteristic of the industrial sector is the higher productivity compared to the rest of the other economic sectors, which makes it an essential element in improving the living standards of the population and increasing individual income. The manufacturing industry contributes greatly to replacing imports, developing exports, diversifying sources of income, providing more foreign currencies, and improving the balance of payments.

Key words: industry - economic development - exports – imports

JEL Classification Codes: L16, O10, F10

## 1. مقدمة :

تعتبر الصناعة كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات عنصر مهم في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، فبدون بناء صناعات وطنية قوية مستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي ، لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل ، حيث تعتبر الصناعة أيضا العمود الفقري ومحركا أساسيا في تنمية وتطويره الاقتصاد الوطني والنهوض بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ، ونظرا لأهمية البالغة لهذا القطاع فإن الدولة تسعى جاهدة إلى تطويره وتنميته من خلال النموذج الاقتصادي الجديد .

وعلى هذا الأساس يمكن طرح السؤال التالي :

ما أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر؟

وللإجابة على هذا الإشكال يمكننا صياغة جملة من الفرضيات هي:

- يعتبر القطاع الصناعي الجزائري من أبرز القطاعات الرائدة في دعم التنمية الاقتصادية في البلاد وذلك من خلال الدور الذي يلعبه في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى ذلك الاهتمام الكبير للدولة بهذا القطاع وذلك من خلال ترصيد أموال طائلة للنهوض به
- القطاع الصناعي في الجزائر مازال يشكل خيارا استراتيجيا لإحداث التغيرات الهيكلية المنشودة على مستوى الاقتصاد الوطني

- النموذج الاقتصادي الحالي غير واضح المعالم والمبني على الربح يعد سلبا من فرص إمكانيات تطوير الصناعة.

## أهداف الورقة البحثية :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- التعرف على مفهوم الصناعة بصفة عامة
- عرض النموذج الاقتصادي الجديد لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر
- الوقوف على أهمية ودور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .

## أهمية الورقة البحثية :

تكمن أهمية الموضوع أنه صار حديث الساعة في الآونة الأخيرة ، وهذا ما يجعل منه محور العديد من المؤتمرات والندوات العلمية ، الوطنية والدولية ، كما يحاول هذا الموضوع رصد وتقييم مختلف الجهود من أجل إعادة بعث قطاع الصناعة والهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني .

## منهجية الورقة البحثية

اعتمدنا في إعداد هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال التطرق لواقع القطاع الصناعي في الجزائر كبديل من بدائل التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات..

## 2. ماهية الصناعة وتصنيفها

توجد عدة تعاريف متباينة للصناعة ، كما أن القطاع الصناعي يتشكل من العديد من المؤسسات التي تتوزع بين عدة فروع صناعية مختلفة ، حيث أن كل فرع يضم عدة مؤسسات متجانسة من حيث الإنتاج و استخداماته ، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المحور إلى تعريف وتصنيفات الصناعة .

### 1.2. تعريف الصناعة

تأخذ كلمة "الصناعة" معنيين أساسيين بحسب هدف استخدامها . فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي تعني كل الإجراءات المتخذ من قبل الوحدات الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل خام أو سلع وسيطة إلى سلع أخرى تعتبر من وجهة نظرها سلعا نهائية ، وبموجب هذا التعريف نميز الصناعة عن بقية النشاطات الاقتصادية في المجتمع كالزراعة والخدمات .....

كما يقصد بها من جهة أخرى أنها: "وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي ، لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلع متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام ، أو نفس طريقة الصنع " .

انطلاقا من هذا التعريف فإننا نقسم الصناعة بمعناها السابق (كنشاط صناعي ) إلى عدة صناعات مثل : صناعة المواد الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة المنتجات الجلدية..... (سعيد، 1994، صفحة 03)

كما يمكن تعريف الصناعة بأنها " مجموعة المؤسسات التي تقدم منتجات أو خدمات للمستهلكين أو المستفيدين في أسواق معينة ، ولها قدرة للقيام بتقديم منتجات بديلة لكل من المؤسسات الأخرى" (HILL, 1992, p. 72)

و يمكن أيضا تعريف الصناعة على أنها : ( مجموعة من المؤسسات تقدم منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل بعضها بعض وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع الحاجات الأساسية لنفس المستهلك ) (سعيد، 1994، صفحة 05).

### 2.2. تصنيفات الصناعة

#### 1.2.2. تصنيف الصناعة حسب أهمية المنتج :

إذا كان تصنيف الصناعات على أساس أهمية المنتج فإنه يمكننا التمييز بين نوعين وهما : (القرشي، 2005، صفحة

(50)

#### ■ الصناعات الثقيلة :

وتشمل صناعة السلع الإنتاجية والاستهلاكية المتطورة كالكيماويات والمنتجات المعدنية ومنتجات البترول والآلات والمركبات.

#### ■ الصناعات الخفيفة:

وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية ، والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب

#### 2.2.2. تصنيف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة:

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE2005) ، فإنه يمكن تصنيف مختلف الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة إلى ثلاث أصناف وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي تتميز بعمليات الإنتاج كثيفة العمالة وانخفاض كثافة رأس المال ، والصناعات متوسطة التكنولوجيا والتي تتميز بكثافة رأس المال ومهارة اليد العاملة ،

والصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة ، ومن أهم مميزاتا أنها تعتبر من الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا معا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2013، صفحة 12).

#### ■ الصناعات منخفضة التكنولوجيا :

وتشمل الصناعة الغذائية والمشروبات ، صناعة منتجات التبغ ، الصناعة النسيجية ، صناعة الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية ، مصنوعات الورق والمنتجات الورقية ، صناعة الأثاث والمنتجات الخشبية إضافة إلى الصناعات المتعلقة بالطبع والنشر .

#### ■ الصناعات متوسطة التكنولوجيا :

وتضم صناعة تكرير النفط والوقود النووي ، صناعة المطاط ، الصناعة المعدنية الأساسية والمنتجات المعدنية المصنعة.

#### ■ الصناعات عالية التكنولوجيا :

ويتمثل هذا النوع في صناعات الكيمائية وصناعة الآلات والمعدات الالكترونية والحواسيب ، وصناعة الأجهزة والمعدات الكهربائية وأجهزة الاتصالات ، والصناعات المتعلقة بالأجهزة والمعدات الطبية والأجهزة الدقيقة البصرية ، إضافة إلى صناعة المركبات الإلية والمقطورات النقل.

#### 3.2.2. التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية:

حسب التصنيف القياسي الدولي (ISIC) الصادر عن الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة والذي يعتبر من أهم التصنيفات وأكثرها استخداما في الإحصاءات الصناعية الدولية ، فإن القطاع الصناعي يتشكل من ثلاث مجموعات رئيسية وهي : (القريشي، 2005، الصفحات 90-91)

#### ■ التعدين والمقالع (المحاجر) :

وتضم هذه مجموعة أربعة فروع صناعية وهي استخراج الفحم الحجري ، والنفط الخام والغاز الطبيعي ، والمعادن النفسية ، واستخراج المواد المعدنية الخام .

#### ■ الكهرباء والماء والغاز :

وتضم الصناعة المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها ، والماء والغاز.

#### ■ الصناعة التحويلية :

وتضم هذه المجموعة جميع فروع الصناعات التحويلية الرئيسية وهي كالآتي:

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
- صناعة المنتجات والملابس والصناعات الحديدية
- صناعة الخشب ومنتجاتها بما فيها الأثاث
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدني ( ماعدا النفط والفحم)
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية

- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات

- صناعات تحويلية أخرى ( وتضم صناعات المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة)

#### 4.2.2. تصنيف الصناعات حسب الديوان الوطني للإحصائيات ONS :

يتم تحديد بنية القطاع الصناعي في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات على أساس تسع مجموعات رئيسية وهي :

(فتيحة فيصل منيعي، 2016، صفحة 127)

- الطاقة والمحروقات

- المناجم والمحاجر

- صناعة الحديد و الصلب ، والتعدين والصناعة الميكانيكية والكهربائية .

- مواد البناء ، الفخار والزجاج .

- الصناعة الكيميائية ، المطاط والبلاستيك .

- الصناعات الغذائية ، التبغ والكبريت .

- الصناعات النسيجية .

- صناعة الجلود والأحذية .

- صناعة الخشب والورق .

#### 3. إستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

مرت استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي الجزائري بالمراحل التالية (سليم، 2017-2018، صفحة 176)

##### 1.3. إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1962-1969) :

تم خلال هذه المرحلة إخضاع المؤسسات الصناعية التي غادرها المعمرون إلى نظام التسيير الذاتي سنة 1963 وإنشاء دواوين وطنية ( كديوان الحبوب وديوان التجارة ) ، وشركات وطنية (كشركة الكهرباء والغاز ، الشركة الوطنية لتسويق المحروقات ) ، مساهمة القطاع الصناعي كانت بحوالي 20% في الإنتاج الكلي ، وشهدت سنة 1967 ميلاد المخطط الثلاثي الأول في تاريخ الجزائر المستقلة الذي هدف إلى تحقيق استقلال اقتصادي حقيقي .

##### 2.3. إستراتيجية تطور القطاع الصناعي خلال الفترة (1970-1979) :

مع بداية السبعينات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة والمبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات ، باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي ، كما شهدت هذه المرحلة تأميم قطاع المحروقات سنة 1979 ، وبفضل جميع التأمينات تكونت لدى قطاع الدولة قاعدة مهمة في الميدان الصناعي تم تعزيزها ببرنامج التصنيع الواسع الذي قامت به الشركات الوطنية المختلفة ، وأصبحت مهيمنة على الجهاز الإنتاجي الصناعي ، بنسبة تزيد عن 80% (بهلول، 1990، الصفحات 280-281).

وعرفت المخططات الاستثمارية التي تم اعتمادها في هذه المرحلة تطورا كبيرا ، حيث ارتفعت استثمارات المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بنسبة 150% مقارنة بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ، كما تضاعفت المخصصات الاستثمارية

للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) أربع مرات مقارنة بالمخطط الرباعي الأول ، وشهدت جميع المخططات اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية (بهلل، 1990، صفحة 304).

### 3.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1980-1989) :

شهدت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الصناعية العمومية نتيجة عجزها المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم والرفع من القدرة الإنتاجية ، ولقد تم وضع المخططين ، الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1984-1989) وكان يهدف هذين المخططين إلى القضاء على مختلف الاختلالات المسجلة في المخططات السابقة ، كما سعى المخططين إلى تقوية العلاقة بين مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتحقيق التكامل بينها ورفع وتيرة التبادل في السلع والخدمات من أجل توسيع السوق الوطنية بالاعتماد على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والعمل على تمكين الفرد من التطور التقني عن طريق رفع مستوى التكوين في المؤسسات التعليمية والوحدات الاقتصادية الإنتاجية مع مراعاة أن يتمشى هذا التكوين مع متطلبات التنمية (تومي، صفحة 48).

### 4.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1990-1999) :

خلال هذه المرحلة تم فتح القطاع الصناعي أمام الشركاء الخواص سواء كانوا أجنب أو وطنيين ، كما أن الدولة لم تعد تملك 100% من رأس مال الشركات ، كما عرفت هذه الفترة اهتماما غير مسبوق للسلطات الجزائرية بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر و تم إعطاؤه الأولوية من خلال عدة قوانين أهمها قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي تم بموجبه تحرير نظام الاستثمار ، إضافة إلى صدور المرسوم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات ، والذي يعطي للاقتصاد الوطني انفتاحا أكثر من خلال تحسين المناخ الاستثماري لجذب رأس المال الأجنبي (بوزيدي، 1999، الصفحات 55-57).

### 5.3. إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي خلال الفترة (1999-إلى يومنا هذا) :

ومن بين المرتكزات التي تبنتها معالم الإستراتيجية الاقتصادية والصناعية خلال هذه الفترة هي تعميق الإصلاحات الاقتصادية وترقية الاستثمارات وفتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب ، إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية غير الناجعة اقتصاديا و ماليا ، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة ، كما عرفت هذه الفترة انفتاح القطاع الصناعي الجزائري على الصناعات ذات التكنولوجيا العالية والمتمثلة في صناعة الأدوية وصناعة السيارات ، وكذا الصناعات الكهرو منزلية وصناعة الهواتف الذكية (سليم، 2017-2018، الصفحات 139-140).

### 4. سياسات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

وتغطي أربع مجالات كبيرة : (عروب رتيبة، صفحة 11)

#### 1.4- وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي :

من خلال تشجيع الإبداع ، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر ، عصرنة المؤسسات التي تسجل

أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع

#### 2.4. اعتماد الإبداع والصناعة كعوامل محركة للتطور :



فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه تغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري ، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها ، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية .

#### 3.4. تطوير الموارد البشرية والمؤهلات :

هي واحدة من التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية ، تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي ولكنه أيضا عامل قوي بفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية .

#### 4.4. ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر :

والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيا الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (تكنولوجيا التنظيم ، التطبيقات الإدارية ، توسع المنافذ للسوق الوطنية ) ، الاستثمارات الخارجية المباشرة تلعب دور تكميلي وتدريب بالنسبة للاستثمار الوطني ، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية .

وفي ظل الأزمة الجديدة الناتجة عن انهيار أسعار النفط سنة 2014 مما جعل الحكومة تتبع نموذج اقتصادي جديد ، والذي حولت تطبيقه عامي 2016 و 2019 لمواجهة هذه الأزمة ، ويتلخص هذا النموذج في وقف اعتماد البلاد على النفط وجعل الميزانية في خدمة النمو ، مع وضع قاعدة صناعية وإنتاجية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتج المحلي ومحاربة الفساد ومن بين الحلول المتبناة نجد الانفتاح على الأسواق الإفريقية من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية إلى بلدان القارة السمراء .

#### 5. النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر :

قامت السلطات العمومية منذ 2016 بتبني نموذج جديد للنمو (nouveau modèle de croissance) بغية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة على الاقتصاد الوطني من أجل تسيير أفضل للنفقات العمومية ويهدف هذا البرنامج إلى العمل على نشوء قاعدة وطنية إنتاجية عصرية وتنافسية كما يسعى إلى وضع اقتصاد قوي يكون نموه مستمدا من المؤسسات الاقتصادية خاصة كانت أو عمومية ، وقد تم نشر هذا النموذج عبر الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في أفريل 2016

#### 1.5. التعريف بالنموذج

##### 1.1.5. ظروف صياغته :

نظرا للوضعية الصعبة الراهنة للاقتصاد الوطني والتي سببها انهيار أسعار المحروقات سنة 2014 أدت إلى انتهاز سياسة التقشف لتجميد بعض المشاريع ، ومن هذا فان النموذج يركز على نظرة إستشرافية تأخذ بعين الاعتبار مقارنة جديدة حول السياسة الميزانية تمتد من 2016 إلى 2019 ، وأخرى ينتظر منها إحداث التغيرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خلال الفترة 2020- 2030. (الحفيظ ، 2019 ، صفحة 102)

وجاء إصدار هذا النموذج عند تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة مالية نهاية القرن العشرين وهذا على المستوى الدولي ، أما على المستوى الإقليمي فيجعل رهان تنويع الاقتصاد الوطني أكثر من ضرورة ، ومنه ساهمت المتغيرات الجديدة التي عرفها الاقتصاد العالمي في التوجه نحو الطاقات المتجددة في إرسال إشارات قوية للدول البترولية مثل الجزائر .

##### 2.1.5. مراحل تنفيذه :

يتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد على ثلاث مراحل كالآتي : (الحفيظ، 2019، صفحة 103)

■ مرحلة الإقلاع (2016-2019) :

يتم خلالها إحداث التغير المنشود فيما يتعلق بزيادة حصص القيم المضافة لمختلف القطاعات في الناتج الداخلي الخام وبلوغها المستويات المستهدفة .

■ المرحلة الانتقالية (2020-2025):

من المفروض أن تتمكن خلالها البلاد من تدارك التأخر المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني .

■ مرحلة الاستقرار (2026-2030):

التي يكون الاقتصاد في آخرها قد أكمل مراحله الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته ومؤشراته من الالتقاء عند نقطة التوازن .

3.1.5. أهدافه :

تم تقسيم أهداف هذا النموذج بناء على مراحل تجسيده ، وهي : (الحفيظ، 2019، صفحة 104)

■ المرحلة 2016-2019 :

يعتمد مقارنة ميزانية ، يتم تحيينها على ضوء عناصر الوضع الحالي مع الإبقاء على أهداف النمو وبناء إقتصاد ناشئ . وقد سطرته هذه المرحلة الأهداف الآتية :

■ تحسين واردات الجباية العادية حتى تستطيع تغطية الجزء الأكبر من نفقات التسيير .

■ التمكن من تسجيل تخفيض محسوس لعجز الخزينة العمومية عند نهاية الفترة .

■ تعبئة موارد إضافية للاقتصاد بالاعتماد على السوق المالية .

■ المرحلة 2020-2030 :

تستهدف بالدرجة الأولى تنوع الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي :

■ تحقيق مسار مستديم ومعزز لنمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يقدر ب6.5% خلال كل سنة في هذه الفترة .

■ مضاعفة نصيب الناتج الداخلي الخام لكل ساكن ب2.3 مرة .

■ رفع حصة الصناعة من القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030

■ عصرنة قطاع الفلاحة قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وكذا التوجه نحو تنوع الصادرات الفلاحية .

■ تحقيق تحول طاقي من شأنه أن يسمح بتقليص معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف ، حتى ينتقل من

6% سنة 2015 إلى 3% في غضون 2030 ، وهذا من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واقتصار عملية الاستخراج من

باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره.

■ تنوع الصادرات من أجل تمويل نمو اقتصادي متسارع ، وهذا عبر إحداث ديناميكية قطاعية قوامها تطوير فروع جديدة

لتحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

2.5. محاوره الرئيسية :

قد تبني النموذج ثلاث مرتكزات أساسية قصد تحقيق الأهداف المسطرة ، ويتعلق الأمر بما يلي :

1.2.5. حركية القطاعات المطلوبة :

حيث يرى النموذج لابد من التنوع الاقتصادي ، وعليه فالهدف المسطر للصناعة خارج المحروقات هو بلوغها نسبة نمو في حدود 10% سنة 2030 ، مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5% للزراعة و 7.4% لقطاع الخدمات ، بينما من المنتظر أن تشهد حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام تراجعا لصالح قطاع خدمات المعرفة الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية .

وفي هذا الإطار يتم اختيار هذه الفروع قصد تصدير المواد الأولية الخام الغير مصنعة والحرص على توجيهها بالدرجة الأولى في مسارات تصنيعية داخل البلاد ، وهذه القطاعات هي خاصة بالصناعات الغذائية ، المحروقات من المصب ( البترو كيمياء والأسمدة) ، المناجم ( الحديد والصلب ) ، الاسمنت ، السيارات ، الصناعات الفضائية وصناعة السفن.

#### 2.2.5. تعزيز نظام الاستثمار:

هذا قصد تحقيق التحول الهيكلي الذي يوجب ربط النمو خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر في هذا الصدد يشترط النموذج تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج حتى تسمح لمعدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى ، وهو ما يجعل من الضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي على وجه سواء . ومن أجل هذا فقد تمت برمجة تعزيز ميزانياتي سيطبق بالتدريج ابتداء من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة ، وذلك شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار من خلال اللجوء إلى شراكة بين القطاعين العام والخاص تكون مبنية على تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو وسياسة ابتكار فعالة.

#### 3.2.5. الملاءة الخارجية :

يرى معدو هذه الوثيقة أنه بدون الانفجار الذي عرفته الواردات خلال السنوات الفارطة لن يكون بالمقدور تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، كما يشيرون إلى أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات واستيراد المواد الطاقوية التي تم تسجيلها مؤخرا لن يمكن تحملها بداية من العام 2020.

وعلى اعتبار أن الملاءة الخارجية للاقتصاد تمثل تحديا رئيسا في المرحلة القادمة ، فإن تطبيق النموذج يهدف إلى إنقاص الفارق الموجود بين الصادرات والواردات أي عجز في الميزان التجاري وأخذ بعين الاعتبار أن الرفع المعتبر للصادرات خارج المحروقات لن يتم إلا بعد فترة معينة ، فإنه سوف يتم تحقيق توازن المعادلة (أي الصادرات والواردات) من خلال :

■ وضع حيز التنفيذ لسياسة حول النجاعة الطاقوية وتطوير الصناعات المتجددة التي من شأنها أن تسمح خلق فائض هام من إنتاجية المحروقات يكون قابلا للتصدير إلى الخارج.

■ تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات ( فلاحية وصناعة وخدمات )

#### 3.5. أهم توصيات النموذج :

جاء النموذج الجديد بمجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي : (الحفيظ ، 2019 ، الصفحات 108-109)

#### 1.3.5. فيما يخص السياسة الصناعية :

إن تنوع الاقتصاد حسب الرؤية 2030 يستدعي تحقيق حلقات متسارعة ومعززة للنمو في القطاعات الاقتصادية ، وهو ما يعني :

■ على مستوى سوق العمل : تسريع التغيرات الهيكلية للاقتصاد من خلال تسهيل حركية عوامل الانتاج عن طريق

إصدار قانون عمل جديد مع تحقيق معدل نمو خارج المحروقات يقارب 6.5%

■ على مستوى الفروع الصناعية : يتم وضع استراتيجيات صناعية للفروع يتم تنظيمها وفقا للمحاور الأربعة الآتية :

- دعم القطاعات التي تمتلك فيها البلاد مزايا تنافسية ، من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في بعض المجالات .
- دعم القطاعات التي تمتلك فيها البلاد مزايا تنافسية مبنية تساعد من خلال أثرها الانتشاري على تطوير كامل الاقتصاد
- استراتيجية لإحلال الواردات من خلال استبدال تدريجي لواردات السلع نصف المصنعة والسلع النهائية بإنتاج وطني صناعي في بعض المجالات .
- دعم النشاطات الصناعية في بعض القطاعات التي تكون فيها فرص التصدير على المدى البعيد كبيرة مثل القطاع الرقعي .

■ على مستوى التوزيع الاقليمي للتنمية الصناعية :

يتم هذا التوزيع من خلال إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه ، وهذا عبر وضع مخططات تحدد تموقع النشاطات الصناعية عبر التراب الوطني في إطار المخطط الوطني للتهيئة العمرانية ومنه اقترح النموذج ما يلي :

- مراجعة تسيير العقار الصناعي من خلال إعادة توزيع المهام بين وزارة الصناعة والوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري .
- التجميع التدريجي لكامل الوعاء العقاري الصناعي في يد هذه الوكالة وكذا إدراج الحظائر التكنولوجية
- وضع برنامج جديد للمناطق الصناعية .

2.3.5. فيما يخص خلق المؤسسة وتمويل الاستثمار:

■ الحث على خلق المؤسسة :

يدعو النموذج الجديد إلى اعتماد مجموعة من الاصطلاحات هي :

- تسريع عملية إنشاء المؤسسات الاقتصادية عبر مواصلة إلغاء الإجراءات الإدارية المعرقلة
- تطوير الشركات الناشئة في الخدمات والصناعة
- توسيع دائرة العضوية في اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الاستثمار

■ تمويل الاستثمار:

من أجل الوصول إلى هذا الهدف فإنه من الواجب حسب النموذج حصول تطور سريع على مستوى الاستثمار الخاص خارج المحروقات وهذا يتم من خلال مايلي :

- تطوير نظام وطني للاستثمار في التجهيزات العمومية عن طريق تحسين فعالية الاستثمار العمومي وتنويع مصادر تمويل البنى التحتية ، تعزيز دور ونشاط الصندوق الوطني للاستثمار وكذا تطوير شراكة طموحة مع بعض البلدان
- إصلاح النظام البنكي من خلال إزالة تدخل الدولة في النشاط المصرفي قصد خلق مناخ تنافسي بين البنوك الوطنية ويرتكز هذا الإصلاح على خلق منافسة حقيقية بين المؤسسات المالية والبنكية ، إنشاء بنك بريدي وعصرنة المنتجات والخدمات المقدمة من طرف البنك ، تعزيز قدرات الحوكمة والتسيير للمخاطر البنكية

- تطور أسواق رؤوس الأموال من خلال تحين الاجراءات القانونية المسيرة لعمليات الإدماج والتملك ، إتمام الإطار القانوني الخاص بصناديق رأسمال -الاستثمار وتسهيل الاجراءات الإدارية
- فيما يخص تأمين الأمن والتنوع الطاقوي هذه التوصية يعتمد تحقيقها على محورين رئيسيين حسب النموذج ، برنامج للنجاعة الطاقوية من خلال ترقية وتعزيز التدقيق في مجال الطاقة وإنشاء مؤسسات للخدمات الطاقوية وكذا استحداث وكالة للنجاعة والابتكار الطاقويين لتسيير كل البرامج الطاقوية ، وضع برنامج صناعي تكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة وتحقيق الأمن الطاقوي الذي يستدعي وضع خارطة حول مقدرات البلاد من الثروات الطاقوية المتجددة واستشراف تطورات التكاليف في الأنشطة ذات الصلة وكذا التطورات التكنولوجية .

### 3.3.5 فيما يخص حوكمة النموذج الجديد للنمو:

تقترح وثيقة النموذج الاقتصادي الجديد في هذا الإطار ما يلي :

- مسار نشيط للتنسيق والتواصل بين السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية ، عبر مؤسسات مخصصة لذلك تسعى لتقليص الضبابية والشكوك التي قد تولدها السياسة القطاعية
- نظام جديد للاستثمار في البنى التحتية من شأنه لأن يسمح بتجاوز النظرة السابقة التي كانت تعتبر الاستثمار العمومي مجرد تجميع لمشاريع قطاعية في إطار برنامج وطني للبنى التحتية ، في هذا الصدد فإن النظام الجديد يهدف إلى الحد من تكاليف الاستثمار التي هي حاليا جد مرتفعة وتستدعي كل مرة اللجوء إلى الرفع منها دوريا بالإضافة إلى ترشيد آجال الانجاز الطويلة ، كما يقترح النموذج إجراء دقيق حول نشاط الصندوق للتجهيز من أجل التنمية قصد تعزيز مهامه.
- إعداد نظام وطني جديد للإحصاء والمعلومة ويدعو نموذج الديوان الوطني للإحصاء إلى إقتراح هذا النظام من خلال إشراك جميع الأطراف المعنية بالمعلومة والإحصائية في وضعه
- تدعيم عمليات تقييم السياسات العمومية لأنها موجهة في كثير من الأحيان نحو النتيجة ، كما أن تسيير الهيئات العمومية يتم في غالب الأحيان بناء على المهام وليس وفق الأهداف كما أنه من المهم حسب النموذج أن لا يتم تقييم ومحاسبة السياسات العمومية بناء على المقدرات المالية المخصصة ولكن بناء على الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتدابير المتخذة
- الإدارة الاقتصادية ينبغي إعادة التفكير الجذري في التنظيم الحالي للإدارة الاقتصادية ومهامها من خلال الاعتماد أيضا على غرف الصناعة والتجارة والشبابيك الموحدة في هذا الصدد يقترح النموذج إنشاء خلية للاصطلاحات تكون تحت السلطة المباشرة للوزير الأول من أجل المساهمة في عصنة الهيئات الاقتصادية العمومية وتعميم الممارسات العصرية في الإدارات المعنية

### 4.3.5 ملاحظات أولية حول النموذج الاقتصادي الجديد :

- في البداية ينبغي القول بأنه من السابق لأوانه أن نقيم هذا النموذج لأنه في بدايات سنوات تطبيقه ووحدها التجربة أحيانا من باستطاعته أن يحكم على نجاح نموذج ما من عدمه ، كما أن المرحلة الأولى التي تم تسطيرها في إطار هذا النموذج (2016-2019) تركز على المقاربة الميزانية على أمل الشروع في تجسيد الخيلرات المتعلقة بالصناعة وتنوع الاقتصاد الوطني ابتداء من سنة 2020 ، وعلى هذا الأساس فإن مجمل النقاط التي سوف نتناولها حول الخيارات التي اشتملها هذا النموذج خاصة في مجال الصناعة سوف تكون مجرد ملاحظات أولية (الحفيظ، 2019، صفحة 112)
- فيما يخص أطراف المشاركة في صياغته : إن أول ما يمكن أن يأخذ عليه معدو هذه الخطة الاقتصادية الطويلة المدى والتي تمتد لحوالي 15 سنة أنها لم تطرح مسبقا للنقاش للرأي العام

- فيما يخص الجهة المصدرة : والتي هي وزارة المالية فهي نفسها من يصدر نموذجا يتضمن تدابير اقتصادية تخص جميع القطاعات

- من حيث وضوح الأهداف : فإن وثيقة هذا النموذج ترسم بخطوط عريضة المتعلقة بالفروع الصناعية الواجب الاعتماد عليها لتنويع الاقتصاد الوطني

- على مستوى آلية تطبيقه : بعد قرابة العامين من إصداره لا ندري إن تم وضع خطط فرعية تترجم خيارات هذا النموذج على مستوى كل قطاع ، ومنه يبدو أن ما ينقص هذا النموذج هو اقتراحه لإجراءات عملية تحدد كيفية تطبيقه على أرض الواقع

- بالنسبة لمضمونه : إن مضمون الوثيقة يأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي الداخلي الصعب والذي يدعو مرة أخرى إلى ضرورة التخلص من التبعية للمحروقات وتنويع الاقتصاد ، كما يتناغم مع مجمل المتطلبات الاقتصادية التي تحكم الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي

#### 6. أهمية القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفق النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر:

يعتبر التطور الصناعي عنصرا مهما في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الوطني ، فبدون بناء صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل ، وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما أن الصناعة تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسن ميزان المدفوعات ، ويمكن إبراز أهمية الصناعة في التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال النقاط التالية (القرشي، 2005، الصفحات 39-41)

- تتميز الصناعة بقدرتها على استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام.

- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة .

- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجه من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية و الأسمدة والمبيدات ، حيث لا يمكن لأي دولة من تطوير قطاعها الزراعي دون إستراتيجية تصنيعية قوية كما لا يمكن تطوير الصناعة بدون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة.

- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.

- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.

- التصنيع يعزز القدرة الدفاعية للبلد في حالة تطوير التصنيع الحربي ، وبالتالي يقوي النزعة والعزة القومية للبلد.

## 7. خاتمة:

من خلال الدراسة يمكننا القول بأن الصناعة تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومواكبة الاقتصاد العالمي ، ولاندماج مع متطلبات هذا العصر فإن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرة .

من خلال ما سبق توصلنا إلى بعض النتائج نوجزها فيما يلي وهي أن :

- قطاع الصناعة الذي يعتبر كبديل اقتصادي لقطاع المحروقات قد عرف تطورات عديدة على مختلف الفترات إلا أنه مازال يعاني من الهشاشة رغم أن الصناعة تلعب دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ولمواكبة الاقتصاد العالمي ، والاندماج مع متطلبات هذا العصر فإن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى سياسات تتماشى مع هذه السيرة ، ومن أجل تحقيق الاستثمار اللازم يجب إعطاء إنتاج متزايد من حيث الكم والجودة وبالتالي القدرة على التنافس في الأسواق المحلية والدولية وهكذا يتم تحقيق الرفاهية للمجتمع وتحسين دخل العمال وزيادة الصادرات ، والحد من الواردات .
- تطوير القطاع الصناعي الجزائري وتنميته رهنا للإمكانيات المتاحة من خلال التعاون بين أفراد المجتمع وجهود الدولة ككل وهو الأمر الذي ينبغي العمل من أجل تحقيقه وصولا للأهداف التي تتضمنها عملية التصنيع وتطورها وتحقيقا لدورها في عملية التنمية الاقتصادية .

من خلال ورقة بحثنا هذا يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- محاولة ربط القطاع الصناعي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- تنويع الصادرات الوطنية .
- الدخول في شراكة بين القطاع العام والخاص من أجل إقامة صناعات كبرى ، والربط بين المؤسسات الصناعية ذات التوجه التصديري .
- تشجيع الحرف وإقامة صناعات مختلفة .
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع الاستثمار الأجنبي في دعم الصناعات التصديرية .
- إنشاء هيئات اقتصادية تقوم بوضع خطط إستراتيجية من أجل تنويع مصادر الدخل واستغلال كل الإمكانيات التي تمتلكها الدولة .
- إقامة هيكل اقتصادي قوي ومستدام لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط .
- إقامة مراكز لتنمية الصادرات ومراكز للمعلومات التجارية .
- إلغاء التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات .
- دعم الاقتصاد الصناعي بمختلف أنواعه في إطار مسعى التنويع الاقتصادي .
- محاولة إحلال الواردات .
- تشجيع المؤسسات المالية لتطوير منتجات بنكية جديدة لدعم الأنشطة الإنتاجية والصناعية .

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية .
- الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المال ، خاصة من طرف الشركات الكبرى.
- تحقيق الجودة التنافسية وخفض تكاليف الإنتاج .
- ويمكن استنتاج العراقيل التي واجهت القطاع الصناعي و هي :
- غياب تفاهمات مؤسساتية حول النموذج الاقتصادي والمشروع الصناعي في الجزائر .
- الغموض في تحديد الخيارات الكبرى للسياسات الصناعية .
- إطار مؤسساتي غير متناسق .

## 8. قائمة المراجع :

### المؤلفات:

بالمخرمة أحمد سعيد. (1994). *إقتصاديات الصناعة* (المجلد الأولى). المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية، دار الزهران للنشر والتوزيع .

فتيحة فيصل منيعي . 2016 ، النشاط الانتاجي في المؤسسات الصناعية ( المجلد الطبعة الأولى ) ، الأردن ، مركز الكتاب الأكاديمي .

مدحت القريشي ، 2005 ، الاقتصاد الصناعي ، المجلد الثاني ، الأردن .

Hill.G(1992). *Strategic Management Theory: An Integrated Approach* ( vol . Houghton Mifflin Company USA " and.ed, Houghton Mifflin Company الأطر وحالات:

مخضار سليم ، 2017 ، 2018 ، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة بعض الدول ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر

### المداخلات :

بوسميين تسعديت ، عروب رتيبة ، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل استراتيجية الصناعة و دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة



## مستقبل قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي The future of the industrial assembly sector in Algeria as a strategy for economic diversification

أحمد بكاي<sup>1</sup>، محمد السعيد سعيداني<sup>2</sup>، شرع يوسف<sup>3</sup>

Ahmed Bekkaye<sup>1</sup>, Mouhamed said saidani<sup>2</sup>, Chraa Youcef<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي آفلو (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الأغواط (الجزائر)

<sup>3</sup> جامعة غرداية (الجزائر)

### ملخص:-

تحاول الورقة إلقاء الضوء على واقع قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر لاسيما في الفترة الحرجة جداً التي يمر بها العالم بسبب أزمة كوفيد 19 وإنهيار أسعار النفط، وتراجع المؤشرات الاقتصادية الدولية والقومية إلى وضع متأزم، لذلك تحاول الدراسة معرفة واقع نشاط قطاع تركيب السيارات في الجزائر وأهم المشاريع المنطلق فيها ضمن البرامج الاقتصادية المختلفة.

وتتوصل الدراسة إلى وجود العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق النتائج المرغوبة، وهو ما يجعل بالدراسة توصي بضرورة إجراء المزيد من الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق في البيئة الإستثمارية المحلية الجزائرية إذا ما أريد تحقيق أي فعالية أو نجاعة إقتصادية في هذا القطاع مستقبلاً.

كلمات مفتاحية: القطاع الصناعي، التجميع الصناعي للسيارات، التنمية الصناعية، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

تصنيفات JEL: D24, E02, E62, F21, F44.

### Abstract:-

The paper tries to shed light on the reality of the industrial automobile assembly sector in Algeria, especially in the very critical period that the world is going through due to the Covid 19 crisis and the collapse of oil prices, and the retreat of international and national economic indicators to a crisis situation, so the study tries to know the reality of the industrial automobile assembly sector in Algeria, and the most important projects launched within the various economic programs.

The study finds that there are many obstacles that prevent achieving the desired results, which makes the study, recommend the need for more large-scale structural reforms in the Algerian domestic investment environment if any economic efficiency and effectiveness in this sector is to be achieved in the future.

**Keywords:** industrial sector; industrial assembly of cars; industrial development; economic diversification; Algeria.

**JEL Classification Codes:** D24, E02, E62, F21, F44.

### 1. مقدمة:-

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: سعيداني محمد السعيد، الإيميل: saidanimed03@gmail.com

شهدت صناعة السيارات نمواً هائلاً على مدى العقود الماضية، حيث توجد أكثر من 30 علامة تجارية للسيارات تتنافس على إنتاج 68 مليون سيارة سنوياً (2013 م)، وتشير التقديرات الرسمية الدولية إلى وجود ما يزيد عن 2 مليار سيارة تجوب الطرق في العالم اليوم، حيث تتنافس كل من الصين والولايات المتحدة وأوروبا على الحصة الدولية لإنتاج وبيع مختلف أنواع السيارات وما يرتبط بها من صناعات ثانوية تشمل أساساً قطع الغيار والصيانة والزيوت.

للجزائر طلب معتبر على السيارات بلغ 5 مليار دولار خلال الفترة 2012 م إلى 2014 م، وعليه تسعى إلى إنشاء صناعة تجميع وتركيب السيارات بدل استيرادها، لاسيما أن هذا القطاع سيساهم في انعاش الصناعات المحلية التي تدرج في عملية التركيب بنسبة 40 % وتوفير مناصب الشغل وتطوير تكنولوجيا صناعة السيارات، وتجديد الحظيرة الوطنية للسيارات، والحد من تدفق العملة الصعبة إلى الخارج بتقليص فاتورة الواردات ومحاولة التصدير مستقبلاً بالدخول في سلسلة القيمة العالمية، لذلك تحاول الحكومة جاهدة تعويض الآثار الجانبية لقرار تقليص استيراد السيارات بشكل كبير من خلال إغراء الشركات العالمية بالحوافز والتسهيلات في إطار سعيها لتنويع الاقتصاد الوطني.

بعد قرار الحكومة الجزائرية تقليص استيراد السيارات بشكل كبير، حضرت العاملين في هذا القطاع على إنشاء صناعة محلية، في مشروع طموح يندرج في إطار السعي إلى تنويع الاقتصاد، ويعد تطوير صناعة السيارات من الوسائل التي تنتهجها الحكومة لتحقيق هذا الهدف، ففي 2014 م، دعت الحكومة مستوردي السيارات وممثلي العلامات الكبيرة إلى إنشاء صناعة محلية قبل 2017 م، وبين 80 مستورداً للسيارات، حصل أربعون فقط على رخص استيراد في 2016 م، كما أن عدد السيارات التي كان ينتظر أن تدخل الجزائر تراجع من 152.000 سيارة إلى 83.000 في هذا العام.

لذلك تخوض الجزائر تجربة التجميع الصناعي للسيارات متأخرة في ظل مناخ أعمال محلي غير محفز ومنافسة دولية قوية، وغياب شبكة المناولة من الباطن الضرورية لنجاح هذا النشاط الإقتصادي، وخاصة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بسبب أزمة كوفيد 19 والانتقال من الطلب على الموارد الأحفورية إلى الطاقات المتجددة.

وتبعاً لهذا السياق تحاول الدراسة بإهتمام بالغ مناقشة واقع قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كأحد آليات تحقيق أبعاد التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة، وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة الرئيسية على النحو الآتي:-

**ما هو واقع قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي؟**

ويمكن مناقشة هذه الإشكالية من خلال مناقشة الجوانب التالية:-

- ما هي دوافع إقامة قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر؟
- ما هي أهمية قطاع التجميع الصناعي للسيارات بالجزائر في التنويع الاقتصادي؟
- ما هي الحلول المقدمة لتجاوز العراقيل التي تواجه هذا القطاع في الجزائر؟
- وللإجابة على الإشكاليات الفرعية السابقة تقترح الدراسة جملة الفرضيات التالية:-
- هناك العديد من الدوافع المحلية والدولية التي تساهم في إقامة قطاع لتجميع وتركيب السيارات في الجزائر؛
- يساهم التجميع الصناعي للسيارات بدور محوري وهام في التنويع الاقتصادي.
- هناك العديد من الحلول الإستراتيجية الإقتصادية والمالية والضريبية التي يمكن تبنيها لدعم هذا القطاع.

**أهمية وأهداف الدراسة:-**

تظهر أهمية الدراسة من أهمية السياق الدولي لإقامة قطاع تجميع وتركيب السيارات كخيار إستراتيجي مطروح أمام الدول لتحقيق التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة وضمان تدفق رؤوس الأموال الدولية وجذب الإستثمار الأجنبي إلى إقتصادياتها المحلية، وبالتالي تهدف الدراسة إلى تقييم واقع ومستقبل التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر كإستراتيجية للتنويع الإقتصادي، ومنه تقدم الدراسة العديد من المساهمات النظرية والتطبيقية كما يلي: (1) فهم العوامل القطرية المؤثرة

على قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر، (2) التعرف على الحوافز التي يقدمها قطاع التجميع الصناعي للسيارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، والتعرف على ما إذا كانت بيئة الأعمال الجزائرية أكثر ملاءمة لنشوء ونمو هذا النوع من المشاريع المقاولاتية، (3) التعرف على أهم التحديات التي تواجه قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر، (4) الخروج ببعض التوصيات التي تساهم في النهوض بقطاع التجميع الصناعي للسيارات في المؤسسات المحلية. منهج وأدوات الدراسة:-

لوفاء بأهداف البحث ومتطلباته تم الإعتماد على المنهج التحليلي في مناقشة وتحليل الأفكار والآراء المطروحة إعتماًداً على ما توفر من المصادر البيانية والتقارير المعلوماتية للهيئات الدولية والإقليمية والوطنية المتاحة لتقييم قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر، وإستخلاص ما يمكن من إستنتاجات لبناء توصيات موضوعية وعملية لصالح الشركات الوطنية والحكومية فيما يخص هذا القطاع. محاور الدراسة:-

وللبحث في مختلف الجوانب تضمنت الدراسة المحاور التالية:-

أولاً: مدخل إلى قطاع التجميع الصناعي للسيارات

ثانياً: واقع قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

## 2. مدخل إلى قطاع التجميع الصناعي للسيارات

### 1.2 مفهوم التجميع الصناعي للسيارات

تعتبر خطوط التجميع عملية إنتاجية متقدمة يتم فيها إضافة الأجزاء القابلة للتغيير، ومنه يتم نقل المنتج من ورشة الإنتاج إلى أخرى لتضاف هذه الأجزاء بالتتابع حتى الحصول على المنتج النهائي، وبالتالي يتم الإنتاج بأسرع وبأقل قدر من الأيدي العاملة والآلات شبه اليدوية، وطريقة خطوط الإنتاج (التجميع) شائعة في الصناعات المعقدة مثل السيارات ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية (إبراهيم بوطالب، 2009 م، ص 04)، وبحسب هنري فوردي فإن مبادئ التجميع هي (نسرين زيدان غربي، الشيخ الداوي، 2019 م، ص 04):-

- وضع الآلات والعمال في نفس تتابع عملية التصنيع، حيث ينقل كل مكون أقل مسافة ممكنة أثناء عملية التصنيع.
- نقل المنتج بين الورشات والعمال بالتتابع الوظيفي المبرمج، حيث باستخدام خطوط التجميع يُمكن التوصيل المنتج لمسافات مناسبة.

### 2.2 أهم صيغ الاستثمار الدولي في التجميع الصناعي للسيارات

يرتكز الاستثمار الدولي في التجميع الصناعي للسيارات على مجموعة من الصيغ الاستثمارية، وفي الجزائر يتم الإعتماد على ثلاث صيغ رئيسية منذ عام 1998 م، وهي كما يلي:-

#### 1.2.2 نظام التجميع الصناعي لأجزاء مفككة بالكامل (CKD) Completely Knocked Down

يعني التجميع وفق هذا النظام تركيب سيارة نهائياً من أجزاء مفككة بالكامل، وهو النظام الأكثر شيوعاً في قطاع إنتاج السيارات، ومنه يقوم على أساس إرسال الشركة الأم أجزاء المنتج الأساسية لتركيبها بالدولة التي يتواجد بها معمل التجميع، تكمن إيجابيات هذا النظام فيما يلي:-

- تفادي رسوم الاستيراد المرتفعة التي تفرض على السيارات المستوردة وهي المركبة بالكامل، وبالتالي بإعتماد نظام الاستيراد وفق نظام التجميع الصناعي (CKD) فإن الرسوم قد لا تمس إلا أجزاء ضئيلة من القيمة الإجمالية للسلعة، ما يعني الحصول على المنتج المطلوب بسعر أقل وبنفس مواصفات الجودة؛

- فتح المجال أمام نشاط المناولة، ما يعني انتعاش المقاولاتية بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية لصناعة قطع الغيار وبعض مكونات السيارات الهامة.

- استفادة الخزينة العمومية من جباية الضرائب والرسوم على مصنع التجميع، ومن مناصب عمل جديدة واكتساب بعض التكنولوجيا الصناعية والحيوية (حريد رامي، سلامة سارة، بلعز خير الدين، 2018 م، ص 12).

بينما تشمل العيوب الرئيسية لهذا النظام التجميعي ما يلي (نور الدين جواوي، 2017 م، ص 01):-

- حساسية وتأثر عملية التجميع لأي تلف يحدث للأجزاء المفككة أو وجود عطب فيها خلال شحنها من البلد الأصلي نحو بلد التجميع ما قد يعطل عملية التجميع بالشكل والوقت المناسب.

- تبعية مصنع التجميع لعدة عوامل خارجة عن التجميع بحد ذاته كمشاكل الشحن والعوامل الطبيعية وغيرها، فقد اضطر مصنع رونو سيمبول بالجزائر إلى للتوقف عدة أسابيع بسبب عدم شحن السيارات المفككة بفعل عاصفة بحرية ضربت سواحل المنطقة الغربية العام الماضي (عادل عبد الصمد، 2017 م، ص 01).

## 2.2.2 نظام التجميع الصناعي من أجزاء نصف مفككة (SKD) Semi Knocked Down

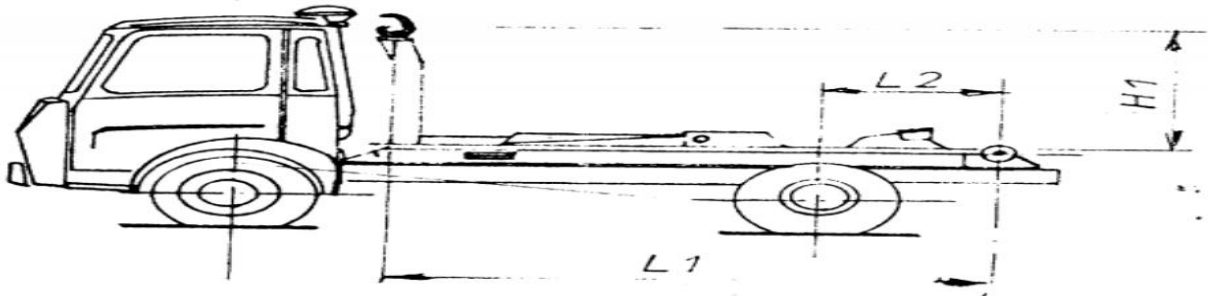
وهو نظام تكون نسبة تفكك المنتج على أساسه أقل من نظام التجميع الصناعي لأجزاء مفككة بالكامل (CDK)، ويتميز هذا النظام بأن السعر النهائي للمنتج يكون مرتفعاً نوعاً ما مقارنةً بالنظام السابق لإحتمال إرتفاع الرسوم المفروضة.

## 3.2.2 نظام السيارات المستوردة المركبة بالكامل (CBU) Completely Built Unit

يخضع هذا النظام لحصص الاستيراد، وتكون معدلات الرسوم الجمركية عليه عالية نوعاً ما مقارنةً بنظامي التجميع الصناعي (CKD) والتركيب الصناعي (SKD) بما لا يقل عن الضعف إلى الضعفين.

يمكن تقديم نموذج إنتاج وتجميع هيكل الشاحنات حسب المؤسسة الوطنية للسيارات SNVI كما يلي:-

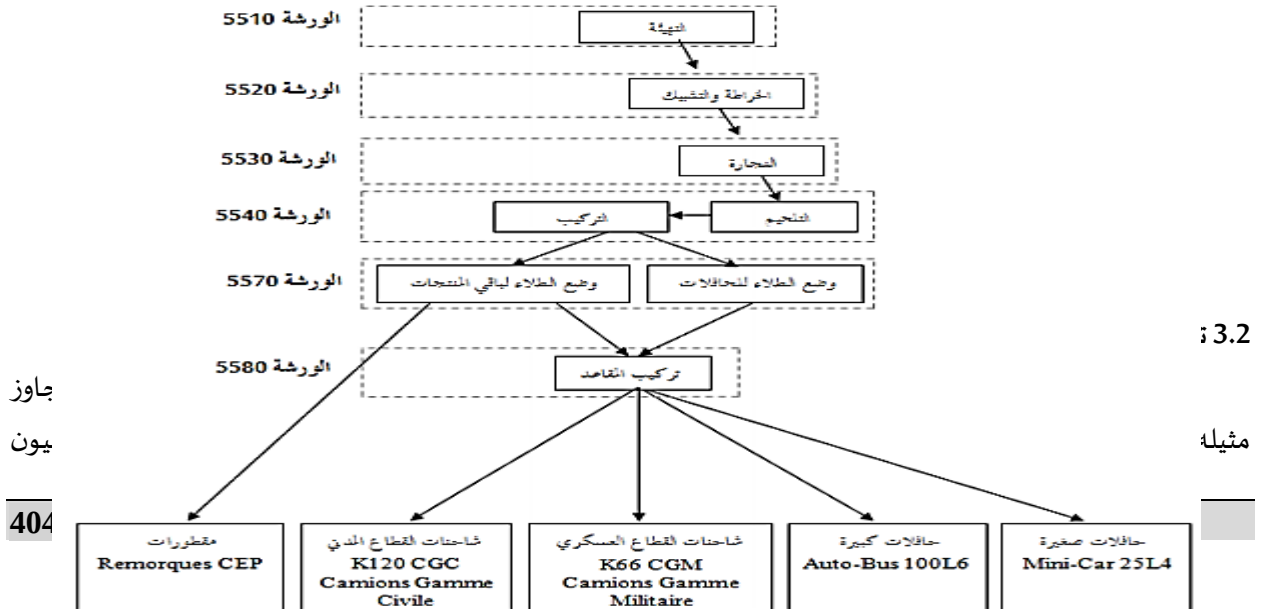
الشكل 1: هيكل شاحنة حسب المؤسسة الوطنية للسيارات SNVI



المصدر: داحو خير الدين، سالي ياسين، 2019 م، 652.

وفيما يخص دورة الإنتاج:-

الشكل 2: دورة الإنتاج في المؤسسة الوطنية للسيارات SNVI



3.2؛

مثيله

جاوز  
يون

وحدة، في عام 2014 بلغ إجمالي إنتاج السيارات في الصين 23.720 مليون، وهو ما يمثل 26 % من إنتاج السيارات العالمي، ومن المتوقع أن يتجاوز 200 مليون وذلك بحلول عام 2020 م، تقدر شركة **McKinsey & Company** الاستشارية أن سوق السيارات في الصين سوف ينمو عشرة أضعاف بين عامي 2005 م و 2030 م، كما تعد تركيا من الدول القليلة التي استفادت من نشاط تجميع السيارات لديها باعتماد الصيغ السابقة، إذ تعتبر تجربتها ناضجة في هذا السياق، فهي من أبرز مصنعي السيارات في العالم، حيث يصنفها تقرير المنظمة الدولية لصناعات السيارات **OICA** لسنة 2013 م ضمن قائمة الدول العشرين الأوائل في تصنيع السيارات بحصة 1,1 مليون سيارة سنوياً، بعد إيران وحصة 1,3 مليون سيارة، فبعد مسار التطور لأكثر من 40 عاماً أصبح قطاع السيارات فيها من القطاعات الإستراتيجية و يتشكل من 15 معملاً للتجميع تعمل بنظام ((CKD)، 11 منها تسيطر على حوالي 80 % من مجموع مبيعات السيارات في السوق المحلية، وظهر أكثر من 1000 مؤسسة متخصصة في المناولة الصناعية.

وفي الدول العربية، أصبحت المغرب اليوم المتصدرة في مجال صناعة السيارات، بين بقية الدول العربية؛ فمنذ عام 2011 تحتل المرتبة الأولى على مستوى شمال إفريقيا، على حساب مصر، وتجاوزت صادرات السيارات صادرات «الفوسفات» التي كانت لسنوات عديدة تستحوذ على النسبة الأكبر للتجارة المغربية، وحققت المغرب بعد تدشين مصنع شركة «بيجو» لصناعة السيارات عام 2015 م، قفزة نوعية مكنتها من رفع عدد السيارات المصنعة والمصدرة إلى الخارج من 400.000 سيارة، إلى 800.000 بحلول عام 2020 م، ويعمل المصنع على توفير فرص عمل لنحو 1.500 مهندس و 4.500 منصب عمل مباشر و 20.000 ألف منصب عمل غير مباشر، وإلى جانب مصنع بيجو هناك مصنعان بالفعل تملكهما شركة رينو الفرنسية، أحدهما في طنجة وهو الأكبر في شمال إفريقيا، وينتج سيارات، ومعدات مرتبطة بها للتصدير، والثاني مصنع أقدم منه لتجميع السيارات في الدار البيضاء، وفي أبريل 2016 م أبرمت شركة رينو اتفاقاً مع الحكومة المغربية لضخ استثمارات قدرها 1.04 مليار دولار لإنشاء مصانع سيارات صديقة للبيئة، وستعتمد في تصنيعها لهذه السيارات على مكونات محلية المصدر بنسبة 65 %، بدلاً من 32 % حالياً، وستحقق من وراء تلك الخطوة أرباحاً تبلغ 2 مليار دولار. ويعتبر مدير شركة رينو لمنطقة إفريقيا والشرق الأوسط والهند أن هذه الصفقة ستفتح فصلاً جديداً من العلاقة المربحة لشركة رينو مع المغرب مشيداً بالديناميكية التي تجدها شركته هناك بالإضافة لمستوى الجودة والثقة المتبادلة، ويأمل المسؤولون رفع القدرات الإنتاجية السنوية لصناعة السيارات في المغرب إلى مليون سيارة بحلول 2022 م (خالد بوشارب، مفيدة يحيوي، 2019 م، ص 33).

وبالنسبة لتونس، قدمت شركة واليس كار التونسية عام 2008 م في معرض باريس للسيارات سيارتها الأولى، وأطلقت عليها اسم إيزيس، وقامت الشركة بعقد شراكة مع شركة بيجو سيطروين الفرنسية لتوفير التجهيزات الميكانيكية الأساسية، وفي عام 2016 طورت الشركة من مستواها، وأخرجت للعلن سيارتها الجديدة «إيزيس 2»، والتي تأمل من خلالها أن يزيد معدل نمو مبيعات الشركة، وتمتاز السيارة بخفة وزنها وصغر حجمها، إذ يبلغ طولها 3.43 متر، وعرضها 1.6 متر، وسرعتها 140 كيلو متر في الساعة، وتصنف كسيارة رياضية بمقعدين، صممت لاجتياز الطرق الوعرة.

وفيما يخص السعودية فإنها تعترم إنشاء مدينة لصناعة السيارات في محافظة رابغ لتكون من أضخم مقرات صناعة المركبات وقطع الغيار، وتأتي هذه الخطوة بعد أن نجحت السعودية ممثلة في وزارة التجارة والصناعة في جذب شركتي سيارات عالمية للدخول في السوق السعودية، وتدشين مصنعيهما خلال عام 2012 م، وهما شركة إيسوزو للشاحنات، وشركة جاكوار لاند روفر للسيارات، واللذان شكلتا نقلة نوعية في تاريخ الصناعة السعودية، وتوجد عدة مشروعات بحثية لإنتاج سيارات سعودية، كانت أولها السيارة «غزال 1» والتي كشف عنها مدير جامعة الملك سعود، في نهاية ديسمبر 2010 م، مؤكداً أن تصنيع النموذج الأول منها تم بجهود الجامعة الذاتية وتم عرضها في معرض جنيف للسيارات.

### 3. واقع قطاع التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

#### 1.3 الجدول القائم حول التجميع الصناعي للسيارات محلياً في الجزائر

أثير الكثير من الجدول حول التجميع والتركيب الصناعي للسيارات في الجزائر، وذلك بين مختلف المسؤولين إلى باقي أفراد وفئات المجتمع، حيث تنوعت الآراء بين متفائل لمستقبل القطاع ومتشائم له، حيث يمكن التطرق لهذه الآراء كما يلي:-

#### 1.1.3 الآراء المتفائلة حول التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

والتي تشمل الآتي:-

- إن بدء قطاع تجميع السيارات سيتبعه حتماً تصنيع الأجزاء المكونة للسيارة محلياً لأن قوانين السوق ستفرض نفسها، وبالتالي فإن البدء في التجميع والتركيب سيتبعه حتماً ارتفاع تدريجي في نسبة الاندماج المحلي كإعكاس لتطور حجم السوق، ومحاولة الاستفادة من الامتيازات السوقية، حيث يرى الخبير الاقتصادي ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي مصطفى مقيدش أن "خيار صناعة تجميع السيارات بدل استيرادها لن يكون له معنى إلا إذا كان ضمن استراتيجية إعادة إحياء الصناعة في مجال قطع الغيار والأجزاء التي تكوّن السيارة قبل الوصول إلى مرحلة التصنيع".

- تفضيل الإستثمار المحلي عن الإستثمار الدولي في الصناعات التركيبية للسيارات يؤيد هذا التوجه العام.

#### 2.1.3 الآراء المتشائمة حول التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

وذلك نظراً لما يلي:-

- غالباً ما يكون سعر التكلفة في مشروع التركيب أعلى بكثير عن استيراد المادة النهائية، وبالتالي ارتفاع أسعار السيارات المجمعة محلياً لاسيما رونو وهونداي وفولكس فاجن، بحيث تفوق مرتين مستوياتها في دول المنشأ، كما أن سعة السوق الجزائرية متواضعة بمعدل 3 إلى 4 ملايين طلب.

- منع استيراد السيارات المستعملة من الخارج لأسباب مجهولة منذ 2005 م في ظل التراجع الحاد في مستوى العرض الذي نجم عنه ارتفاع تاريخي في أسعار السيارات وكسر الوكلاء التقليديين للماركات ومنحها لممثلين جدد.

- لا يمكن إنشاء صناعة تجميعية للسيارات ناجحة دون تشجيع مسبق لقطاع المناولة الذي يعد العصب الحقيقي لصناعة السيارات في العالم، أي إحياء قطاع الغيار والأجزاء التي تكوّن السيارة.

- لا توفر الجزائر بيئة صناعية ومؤسسية متميزة، إضافة إلى مناخ أعمال بيروقراطي، والمنافسة الكبيرة للبلدان النامية والصاعدة التي تتيح نفس المنتج بتكلفة أقل.

- ضعف مستوى التطور التكنولوجي الصناعي كنتيجة لضعف السياسات الإستراتيجية الصناعية مقابل إزدهار الاستيراد، وهو ما يجعل إقامة منطقة صناعة نوعية حالياً أمر صعب جداً، كما أن إعادة بعث التجميع الصناعي للسيارات يتجاهل التحول في قطاع الطاقة لصالح السيارات الهجينة والكهربائية ذات الطلب المتزايد والأفاق المستقبلية في التصدير.

#### 2.3 لمحة تاريخية عن التجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

يعود تاريخ تأسيس أول شركة سيارات في الجزائر إلى تاريخ 13 نوفمبر 1922 م، وهي الشركة الجزائرية لسيارات رونو (SADAR)، وإنشاء أول مصنع تجميع سيارات في الجزائر l'usine de Construction des Automobiles Renault en Algérie (CARAL) سنة 1959 م من قبل شركة سيارات Renault (CARAL) في الجزائر، وفي سنة 1967 م اندمج كل من فرع (SADAR) وفرع (CARAL) تحت تسمية (CARAL) والذي أخرج إلى السوق الجزائرية سيارة "la Dauphine" ثم سيارة "la Renault"، وفي بعد سنة 1970 وتزامناً مع التأميم الحكومي واحتكار الدولة للتجارة الخارجية، تم تأميم (CARAL)، وتولت الشركة الجزائرية SONACOME (société nationale de construction mécanique) عملية استيراد وتوزيع السيارات وقطع الغيار إضافة إلى صيانة السيارات السياحية و النفعية الصغيرة، ثم سنة 1982 عن طريق l'ENDVP الشركة الوطنية لتوزيع السيارات الفردية بعد إعادة هيكلة سوناكوم، كما عرفت سنة 1986 م عودة مكتب تمثيل لشركة

Renault إلى أن تم تأسيس Renault Algérie سنة 1997 م la société Renault Algérie SPA، لتدخل حيز الخدمة سنة 1998 م إلى غاية سنة 2014 م أين تم تدشين أول مصنع لتجميع السيارات السياحية في الجزائر.

### 3.3 أهم مشاريع تجميع الصناعي للسيارات في الجزائر

#### 1.3.3 مشروع FATIA

في جانفي 1985 م قدمت الحكومة الجزائرية لمجلس الوزراء مشروع تجميع صناعي للسيارات تحت اسم مشروع «FATIA»، المقام بالمنطقة الصناعية عين بوشقيف في تيارت بقيمة استثمارية فاقت 12 مليار دينار أي أكثر من 100 مليون دولار، على ثلاث مراحل:-

- المرحلة الأولى: شملت أهداف المشروع على المدى القصير ما يلي:-
    - إقامة وحدة تركيب سيارات سياحية بطاقة 30.000 مركبة، موقعها منطقة عين بوشقيف بولاية تيارت؛
    - إعطاء الأفضلية والدعم للشراكة في مجال صناعة السيارات بإستغلال الإمكانيات البشرية والمادية الصناعية المحلية المكتسبة لدى القطاع الخاص والعام؛
    - إقامة ثلاث وحدات جديدة للمناولة من الباطن في مجال صناعة مكونات وقطع غيار السيارات.
  - المرحلة الثانية: تضمنت أهداف المشروع على المدى المتوسط ما يلي:-
    - إقامة وحدتي تركيب بطاقة 30.000 مركبة لكل وحدة بالهضاب العليا والوسط؛
    - إنشاء وحدات مناولة جديدة وتكثيف المناولات الصغيرة والمتوسطة (التكامل الأفقي)؛
    - إنشاء وحدتين، وحدة للتجميع بعد التأكد من نجاح الشعبة (التكامل العمودي) و وحدة للميكانيك.
  - المرحلة الثالثة: تضمنت أهداف المشروع على المدى البعيد ما يلي:-
    - رفع الطاقات الإنتاجية بالتدرج من 100.000 إلى 200.000 وحدة؛
    - تعزيز وتطوير المناولة في مجال صناعة السيارات ورفع نسبة الإدماج المحلي؛
    - تحقيق توازن ميزان العملة الصعبة عن طريق إعادة تصدير بعض الإكسسوارات ومكونات السيارات المنتجة محلياً.
- لكن نظراً للعراقيل والمشاكل التي عرفها المشروع انسحب الشريك الإيطالي من المشروع سنة 1998 م، ليتيم إلغاءه رسمياً سنة 2007 م، وبذلك ضيعت الجزائر فرصة بعث صناعة السيارات فضلاً عن إمكانية الاستفادة من خبرات الجزائريين الذين عملوا في المصانع الفرنسية خلال السبعينات والثمانينات، وأثناء هذه الفترة أي التسعينات وسنوات 2000 - 2005 م تم تحويل معظم المشاريع إلى دول حاضنة سواء نامية أو صاعدة كالصين وكوريا الجنوبية وإيران وتايوان والمغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا ودول أوروبا الشرقية، فيما اختارت دول مثل تونس التخصص لإقامة قاعدة تصنيع قطع الغيار.

#### 2.3.3 مشروع رونو الجزائر Renault Algérie Production

ساهمت مجموعة رونو بنسبة 49 % في المشروع، و 34 % نسبة مساهمة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI، في حين بلغت نسبة مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار FNI 17 %، و يقع مقر المصنع بموقع واد تليلات Oued Tlelat الذي يبعد 27 كلم عن جنوب غرب مدينة وهران، و تبلغ مساحة المشروع حوالي 151 هكتار خصصت منها 20 هكتار لنشاط المناولة (Guermah Hayet Oualikene Selim, 2014, p 34)، ويخضع المصنع لمعايير التجميع المطبقة على جميع مصانع رونو والتي يمكن أن تتضمن مستقبلاً أنشطة أخرى كالطلاء وإعادة التركيب، حيث يحترم المصنع طريقة الإنتاج المتفق عليها حسب (APW) l'Alliance Production Way، وهي مجموعة معايير ضرورية تطبقها كل من شركة رونو ونيسان، يعمل المصنع عند انطلاقه وفق نظام SKD ويعتمد على إمدادات قطع التركيب المصنوعة بـ Pitesti في رومانيا ما يعني 220 حاوية تعبر كل أسبوع ميناء Constantza برومانيا، وتستغرق مدة تسلم الطلبات لتزويدها منذ تاريخ طلبها من قبل مصنع وهران ثمانية أسابيع، ويعتمد تسيير هذا التدفق السلعي على كل من الموردين والمصانع وميناء وهران والجمارك ومهندسي الإمداد

وقطاع المالية والفوترة... إلخ، وتعتبر سيارة **Renault Symbol Nouvelle** أول سيارة مصنوعة بمصنع وهران والموجهة إلى السوق المحلية، وتقدر الطاقة التركيبية للمصنع بـ 25.000 سيارة في السنة ما يعني 7 سيارات في الساعة، وهناك مشروع ثاني يخطط لإطلاقه تبلغ طاقته 75.000 سيارة سنوياً، ويبلغ حجم الاستثمار في المشروع بما يعادل 50 مليون يورو ونشأ عنه ما يقارب 350 منصب عمل مباشر عند انطلاقه تشكل نسبة النساء 40 % من المجموع الكلي للعمال، و 500 منصب غير مباشر لدى الموردين (أونيس عبد المجيد، 2017 م، ص 212)، وقد أنتج مصنع "رونو" 42.000 سيارة في 2016 م، ويسعى إلى بلوغ حجم إنتاج يصل إلى 75.000 سيارة سنة 2019 م (حفيف صوالي، 2012 م، ص 03).

تم تدشين مصنع رونو الجزائر بتاريخ 19 ديسمبر 2012 م، والذي شهد ميلاد أول سيارة سياحية سجلت ولادة التجميع الصناعي للسيارات بالجزائر، والذي يشترط لإستمراره كهدف أساسي للمشروع:-

**على المدى القصير:** تطوير نسيج المناولة بتجهيز وتهيئة مساحة تقدر بـ 20 هكتار مخصصة لنشاط المناولة عن طريق الإيجار للمناولين والسماح لهم بالعمل بالجوار بشكل منظم مع الاستفادة من سعر إيجار تنافسي، ما يعني تعزيز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تطوير المشروع للرفع من نسبة الاندماج الوطني، فالهدف المسطر هو بلوغ نسبة اندماج وطنية تقدر بـ 42 % في أفق سنة 2019 م في صناعة سيارة رونو، كما أن تصنيع أول سيارة من مصنع واد تليارات تحتوي على قطع الغيار البلاستيكية المصنعة محلياً ما سمح بتحقيق نسبة اندماج بـ 17 %، وستتبع هذه المرحلة بالإدماج التدريجي للشبكات الكهربائية والكوابل والبطاريات التي ستنتجها مؤسسات صغيرة ومتوسطة جزائرية.

**المناولة على المدى المتوسط:** وبخصوص تعزيز الاندماج على المدى المتوسط تم الشروع في أعمال صناعة الهياكل التي تعتبر أهم قطع السيارة، والذي يتطلب تركيب مئات قطع الغيار، مع العلم أن قطع الغيار المصنعة من قبل المناولة، يجب أن تكون مطابقة وتحظى بموافقة الشركة المختلطة رونو الجزائر للإنتاج، وذلك حسب المعايير الدولية لعلامة رونو، وبذلك يتطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة الانتقال من مرحلة التكوين إلى التأهيل.

غير أن الخبراء أكدوا على ضعف مشروع رونو **Renault** الذي لن يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، فقد أكد عمر ربراب المدير العام لهيونداي الجزائر **Hyundai** أن مشروع رونو مجرد ذر الرماد على الأعين، لأن كل المعطيات تؤكد استحالة إقامة صناعة سيارات قوية دون امتلاك نسيج صناعي قوي لقطع الغيار، لهذا كان على الدولة التفكير أولاً في دعم المستثمر المحلي في هذا المجال (سفيان بوعياض، 2011 م، ص 09).

رغم هذه المعطيات، استفادت شركة رونو من تنازلات استثنائية لإقامة مصنع صغير لتركيب نوع واحد من السيارات في الجزائر، تتمثل هذه التنازلات في:-

- التزام الحكومة بمنح امتياز حصري لشركة رونو في السوق الجزائرية مدته ثلاثة أعوام، تمّ تمديدتها إلى خمسة أعوام، وهو القرار الذي يعني أنه لن يتم إبرام أيّ اتفاق في مجال تصنيع السيارات مع شركة أجنبية، طيلة السنوات الخمس المقبلة إعتباراً من سنة 2014 م، وهو ما لا تسمح به حتى القوانين الفرنسية.
- بعد رفضها إقامة مصنعها في منطقة بلارة بولاية جيجل، تحصّلت شركة رونو على عدّة مزايا جبائية وضريبية على الموقع الذي اختارته، الكائن بالمنطقة الصناعية بواد تليارات (وهران) والممتدّ على مساحة قدرها 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، مع ضمان تكفّل الدولة بالتهيئة الكاملة للموقع.
- التزام الطرف الجزائري بإيجاد منفذ كامل لإنتاج المصنع المقدّر بـ 25 ألف وحدة سنوياً في مرحلة أولى، ليتم رفعه إلى 75 ألف وحدة سنوياً في مرحلة ثانية، يتمّ اقتناؤه لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية (حفيف صوالي، 2012 م، ص 03).
- قدّرت السلطات الجزائرية الكلفة الإجمالية للمشروع بمليار أورو، حدّدت حصّة شركة رونو في المشروع بـ 490 مليون أورو، فيما تتحمّل الحكومة الجزائرية 510 مليون أورو مقسّمة بين الشركة الوطنية للسيارات



الصناعية بـ 360 مليون أورو والصندوق الوطني للاستثمار بـ 150 مليون أورو وقد قرّرت شركة "رونو" الإكتفاء باستثمار 50 مليون أورو فقط أي ما يعادل 10% فقط من إجمالي حصّتها في المشروع (عبد وهاب بوكروخ، 2012 م، ص 04).

في حين كشف خبراء فرنسيون في صناعة السيارات أنّ قيمة الصفقة مثيرة للاستغراب، متسائلين عن الأسباب التي رفعت المبلغ إلى هذا الحد مقارنة بمشاريع سابقة للشركة في المغرب مثلاً بنفس القيمة وحجم إنتاج يصل إلى 400 ألف وحدة في السنة وإنتاج سلسلة متنوعة من النماذج، خلافاً لمصنع وهران الذي سينتج أسوأ نموذج للشركة وهو "سامبول Symbol الممنوعة من التسويق في أوروبا لخطورتها، كما أجمعت كبريات الصحف والمجلات الاقتصادية الفرنسية على غرار L'Expansion، Les Echos، La Tribune على استغرابها لحجم التنازلات المجانية والإميازات الغريبة التي قدّمتها الحكومة الجزائرية للصانع الفرنسي لأنّه من غير المعقول إنفاق هذا المبلغ الكبير لبناء مصنع صغير لتكريب نموذج واحد لا يمكن مقارنته بالمصنع الضخم الذي أنجز بمدينة طنجة المغربية والذي يوجّه نصف إنتاجه إلى أوروبا.

إنّ مبررات هذه الصفقة المريبة ترجع أساساً إلى كون هذا المشروع يعود بمصلحة مزدوجة؛ من جهة استثمار أجنبي مباشر يضفي على السلطات الجزائرية نوعاً من الشرعية، بإعتبار أنّها نجحت في استقطاب الاستثمار الأجنبي، كما أنّه قد يكون مؤشراً على تحسّن مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة وأنّ المشروع حقّق نجاحاً باهراً في المغرب، والأهمّ أنّه لن يمسّ بمصالح كبار المستوردين، حيث أنّه لن يركب سوى 25 ألف وحدة سنوياً وهو ما لا يتعدّى نسبة 6% من واردات الجزائر السنوية من السيارات التي فاقت 400 ألف سيارة خلال السداسي الأوّل لسنة 2012 م بقيمة 4 مليار دولار (محمد مسلم، 2012 م، ص 01)، في حين أنّها لم تكن تتعدّى 270 ألف سيارة سنة 2009 م، كما أنّه سيكتفي بتكريب نوع واحد من السيارات، يعدّ أسوأ نموذج للشركة وهو "سامبول" الممنوعة من التسويق في أوروبا لخطورتها، ومنه فإنّ تضاعف حركة الواردات في هذا المجال يطرح علامات إستفهام عديدة، كيف يحدث هذا والحكومة منعت القروض الموجهة لتمويل شراء السيارات منذ عام 2009 م بهدف وقف نزيف العملة الصعبة، كما سبق أن فرضت الضرائب على السيارات الجديدة عام 2008 م، وقبل ذلك منعت استيراد السيارات التي لا يتجاوز استخدامها 3 أعوام سنة 2006 م، بالمقابل كان الصانع الألماني "فولسفاغن" على استعداد لإنتاج 100 ألف سنوياً قابلة للتوسّع، تضم تشكيلة متنوعة من السيارات ذات جودة عالية وهو ما كان سيهدّد مصالح المستوردين، غير أنّ القاعدة التي تسيّر دواليب الاقتصاد الوطني مفادها أنّ كل ما يهدد مصالح هذه الفئة يقابل بالرفض، بغضّ النظر عن المصلحة الوطنية.

### 3.3.3 مشروع مرسيدس بنز بمنطقة عين بوشقيف La Société algérienne pour la fabrication des véhicules "Mercedes Benz" (SAFAVMB)

تم تهيئة هذا المشروع في السابق في الثمانينات، وبالتالي جاء هذا المشروع إحياءاً له، وتم إقامة هذا المشروع بمنطقة عين بوشقيف بولاية تيارت، تحت مسمى الشركة الجزائرية لصناعة السيارات مرسيدس-بنز (SAFAV-MB)، حيث تمثل (SAFAV-MB) مؤسسة مختلطة تم إنشاؤها بتاريخ جويلية 2012 م، وتتكون من ثلاث شركاء: الشريك الجزائري ويمتلك حصة 51% ممثلاً من قبل (EDIV, 34% et la SNVI: 17%) أي شركة تطوير صناعة السيارات والشركة الوطنية للسيارات الصناعية، أما الشريك الأجنبي فهو ممثل من قبل صندوق الاستثمار الإماراتي «Aabar» وشريكه التكنولوجي المجموعة الألمانية «Daimler» بحصة تقدر بـ 49% وتم تدشين المشروع بتاريخ 26 أكتوبر 2014 م، وتقدر حصة SNVI في رأس مال المشروع بـ 103 مليون يورو، أما حصة SAFAV-MB فبلغت 53 مليون يورو، و يقوم المصنع في المرحلة الأولى بتكريب صيغ مختلفة من سيارات نفعية رباعية الدفع بطاقة إنتاج سنوية تقدر بحوالي 6000 سيارة من نوع «Mercedes Sprinter» صالحة لجميع الاستخدامات إضافةً إلى 2000 سيارة رباعية كذلك من نوع «G. Class»، كما أنّ تكنولوجيا التصنيع لهذا المشروع هي نفسها المستخدمة في السيارات الموجهة إلى ألمانيا والنمسا، ولقد استفاد عمال المصنع من تكوين في الخارج في

(SODOFF en Allemagne et CLASS en Autriche) وذلك لتأهيل اليد العاملة المحلية، حيث استفاد 16 مهندس من تكوين نوعي، كما يضم المصنع مركز تكوين و تمهين، وهو حالياً يكون حوالي 120 ممتحن في تخصصات الميكانيك العامة وميكانيك السيارات، وصيانتها، وفي مجال المناولة الصناعية في المشروع تم تكليف الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI بعملية الإدماج المحلي في مجال قطع السيارات كسبائك الألمنيوم، وقطع الوصل بنسبة 30 % خلال مدة 5 سنوات، ويمتد المشروع على مساحة 104 هكتار منها 44 هكتار تم بنائها وتجهيزها أصلاً، ويسعى المشروع إلى خلق 800 منصب شغل مباشر آفاق سنة 2015 م.

### 4.3.3 مشروع هيونداي والقطاع الخاص الجزائري

تم المشروع بين مجمع طحكوت في الجانب الجزائري، وشركة هيونداي الشركة الكورية الجنوبية، وذلك لتعويض النقص الحاصل في حصص استيراد السيارات الذي فرضته الحكومة الجزائرية بداعي تقليص فاتورة الواردات التي ساهمت فيها السيارات بنسبة معتبرة جداً و تزامناً مع تراجع العائدات النفطية، تم توقيع الإتفاقية بين المجمع الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري وذلك لتسويق السيارات عن طريق القرض الاستهلاكي، وتم إنجاز المصنع ليقوم بإنتاج ثمانية أصناف من السيارات لنفس الشركة، ويستفيد مشروع هيونداي من الإستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، ومن الإمتيازات التكفل الكلي و الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وتخفيض مبلغ الإيجار السنوي المحدد من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة 10 سنوات، ثم خلال 15 سنة بنسبة تخفيض أخرى (يوسف محمدي، 2012 م، ص 01).

### 5.3.3 مشروع شركة فولغسفاغن الألمانية لإنتاج السيارات

تقدّمت شركة فولغسفاغن الألمانية Volkswagen نهاية 2011 م بطلب رسمي للحكومة الجزائرية لإقامة مصنع لها في الجزائر بطاقة إنتاجية تصل إلى 100.000 وحدة قابلة للتوسّع وبدون شروط (عبد الوهاب بوكروح، 2012 م، ص 03)، رغم أهمية المشروع والجودة العالية لمنتجات الشركة الألمانية، تمّ تجاهل عرضها من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات، فقررت شركة فولغسفاغن إقامة أول مصنع لها في شمال إفريقيا بالمغرب بدلاً من الجزائر أين لقيت كل التسهيلات (يوسف سعود، 2012 م، ص 04).

أكد مسؤولو الشركة أن تردّد وزارة الصناعة وعدم تحكّمها في الملفات الصناعية الكبرى وضغوط لوبيات الاستيراد، كانت السبب في تضيق الفرصة التي أتيحت للجزائر لتبشر صناعة السيارات، فقد كان وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار يتحجّج بضرورة إعادة تأهيل مناولين جزائريين مختصّين في إنتاج الزجاج وبعض معدّات السيارات، ليشاركوا في المشروع بنسبة 51 % وهو ما فنّده مسؤولو الشركة الذين عرضوا على الوزارة مساعدة شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحصيل الخبرة الضرورية التي تسمح بتطوير نشاط المناولة من خلال برنامج تكوين متطور. كما أنّ الشركة لم تعترض على مبدأ الإكتفاء بنسبة أقلية في المشروع لا تتعدّى 49 %، مثلما تنصّ على ذلك شروط قانون المالية التكميلي لسنة 2009 م، وقد استغرب الطرف الألماني الإقصاء المتعمّد للخبراء الجزائريين المكلفين بمتابعة المشروع واستبدالهم بموظفين إداريين من الوزارة لا علاقة لهم بشعبة صناعة السيارات، ممّا يؤكّد أنّ الإقصاء المتعمّد للشركة لا يعود لأسباب موضوعية وإنّما مصلحة يقف وراءها كبار المستوردين (عراي محفوط، أوشاش فؤاد، 2017 م، ص 07).

### 6.3.3 صناعة نصف المقطورات (Semi-Remorque)

أطلق منتجو هذا القطاع نداءات مستعجلة للسلطات العمومية سنة 2011 م، بعد أن أصبحوا مهددين بالإفلاس والغلق بسبب المساواة في فرض الضريبة الجديدة بين المركبات الجديدة المستوردة وتلك المنتجة محلياً وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2010 م والمقدرة بـ 500.000 دج، تطبّق بأثر رجعي لعدة أشهر، يصرح السيد علي أبشنيان مسير شركة Toufik TRAILER (باتنة)، هو أحد المنتجين الخواص الذين خاضوا تجربة استيراد الملابس قبل أن ينتقل إلى الإستثمار في إنتاج نصف المقطورات بما يلي: "لما قررت الاستثمار في هذا القطاع المنتج، لم أكن أتوقّع أن تؤدي بي القوانين يوماً إلى الإفلاس، أردت خدمة الصناعة المحلية في بلدي، لكنني اليوم أجد نفسي مضطراً لتسريح العمّال وغلق المؤسسة، هذا الرسم يقضي على الإنتاج المحلي في وقت بدأنا نلبي فيه الطلب المحلي، أنا نادم اليوم على إتخاذي قرار الاستثمار في قطاع منتج وعدم الإستمرار في مجال الإستيراد» (AIT EL DJOUDI, 2012, p 12).

### 4.3 إنجازات الجزائر في قطاع التجميع الصناعي للسيارات

بحسب وزارة التجارة الجزائرية فإن فاتورة استيراد السيارات بلغت 7,6 مليار دولار في 2012 م تراجعت إلى مليار دولار في 2016 م، ويوضح الخبير الاقتصادي عبد اللطيف رباح قرار الحكومة بالقول أن فاتورة استيراد السيارات أصبحت "غير قابلة للإستمرار لأنها تهدد التوازنات الخارجية للبلد"، ويذكر أن الجزائر استوردت خلال 15 سنة 04 ملايين سيارة بقيمة 25 مليار دولار دون حساب فاتورة استيراد قطع الغيار، وبحسب الديوان الوطني للإحصاءات فإن عدد السيارات تضاعف خلال 20 سنة (1995-2015 م) من 2,7 إلى 5,5 مليون سيارة بموازة ارتفاع عدد السكان.

بعد ثلاث سنوات من إنطلاق نشاط التجميع في الجزائر صدر تقرير من قبل وزارة الصناعة حول حصيلة المشروع، كشف عن خسارة ما قيمته 40 مليار دينار في نظام التركيب والتجميع خلال سنة 2016 م مقابل 27 مليار دينار خلال سنة 2015 م، وعلى عكس ما كان مأمولاً لم يساهم النشاط في إنشاء مناصب عمل كثيرة، كما سبب خسارة الخزينة العمومية لما يعادل 70.000 منصب عمل (عمر حمادي، 2017 م، ص 15)، إضافة إلى أن انخفاض حجم السيارات المستوردة مقابل ارتفاع حجم السيارات المفككة أدى إلى ندرة حادة للسيارات الجديدة أمام طلب سنوي يقدر بـ 400 ألف سيارة، كما ارتفعت الأسعار بمعدل 40 % في الفترة بين 2014 م و 2017 م، وبنهاية شهر جويلية قررت الحكومة وقف منح الرخص لمشاريع التركيب، وأعلنت أنه بموازة ذلك ستعد دفتر شروط جديد من أجل خلق سوق حقيقية للمناولة، رغم هذه النقائص أكد وزير الصناعة و المناجم السيد يوسف يوسف خلال محاضرة متبوعة بنقاش في إطار منتدى جريدة المجاهد الناطقة بالفرنسية أن عدد السيارات التي يتم تركيبها محلياً بلغ 110.000 وحدة في 2017 م وسيصل إلى 400.000 وحدة بحلول سنة 2020 م مشيراً أن جزءاً منها سيوجه للتصدير.

وللإشارة فقد ارتفع حجم حظيرة السيارات في الجزائر إلى 5.986.000 مركبة بنهاية 2017 م حسبما أفاد به وزير الأشغال العمومية والنقل عبد الغني زعلان، ووفقاً للأرقام التي قدمها زعلان خلال جلسة استماع بلجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية للمجلس الشعبي الوطني، فإن الحظيرة الوطنية للسيارات عرفت وتيرة نمو متسارعة خلال العقدين الماضيين حيث بلغت 5.986.000 مركبة نهاية 2017 م مقابل 4.314.607 مركبة في 2010 م و 3.706.000 مركبة في 2008 م و 2.840.077 مركبة في 1998 م، وقد فرض هذا النمو المتزايد في حجم حظيرة السيارات إلى تكثيف الاستثمارات العمومية في توسيع وعصرنة شبكة الطرقات الوطنية، حيث يؤكد الوزير لافتاً إلى أن قيمة الأغلفة المالية المخصصة لذلك بلغت 5.481 مليار دج بين 1999 م و 2017 م أي ما يمثل حوالي 53 بالمائة من إجمالي الأغلفة الموجهة للبنى التحتية في مجال النقل والمقدر بـ 10.248 مليار دج في هذه الفترة، قد وسمحت هذه الاستثمارات بتوسيع الشبكة الوطنية للطرق من 104.000 كم في 1999 م إلى 126.900 كم نهاية 2017 م، وتوسيع طول الطرق السريعة والسيارة من 637 كم في 1999 م إلى 5.700 كم نهاية 2017 م بينما ارتفع عدد المنشآت الفنية للطرق من 3.600 منشأة إلى 10.563 منشأة في نفس الفترة، ويشمل

البرنامج الجاري تنفيذه حالياً أشغال إنجاز منافذ وروابط للطرق السريعة بطول إجمالي يقدر بـ 1.009 كم من بينها سبعة منافذ سيارة تربط الموانئ (بجاية، جن جن، سكيكدة، تنس، وهران، مستغانم، الغزوات) بالطريق السيار شرق-غرب وأربعة منافذ سيارة تربط عواصم الولايات (تيزي وزو وباتنة ومعسكر وقالملة) بنفس الطريق السيار.

#### 4. خاتمة:-

تسعى الجزائر جاهدة إلى الخروج من أزمتها الاقتصادية التي تهيم على أغلب مظاهر الحياة مع استمرار تراجع عوائد صادرات النفط والغاز التي تكاد تكون المورد الوحيد لإيرادات موازنة الدولة، حيث اضطرت الحكومة إلى تبني سياسة تقشف والبحث عن "نموذج اقتصادي جديد" يكون بديلاً للإقتصاد النفطي، وتراهن الحكومة على صناعة السيارات في إطار جهودها لتحريك النشاط الاقتصادي، لكن الخبراء يؤكدون صعوبة تحقيق نجاحات كبيرة رغم إعلان الحكومة عن تلقي 10 عروض لإقامة مصانع للسيارات، وهذا في محاولةٍ للحاق بالنجاحات المغربية الكبيرة في هذا القطاع الذي أصبح أكبر مورد لعوائد الصادرات في المغرب.

حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2014 م إحياء مشاريع التجميع الصناعي للسيارات، و تبدو هذه المقاربة متأخرة عقوداً من الزمن بسبب الفرص القليلة التي يتيحها السوق الدولي، وصعوبة استراتيجية تدويل الإنتاج وطبيعة البيئة الدولية التي توفر عروض جذب أفضل مقارنةً بالجزائر، كما أن عامل عراقة التجميع الصناعي للسيارات في بلد ما مهم جداً لخلق نشاط المناولة ونضج المشروع واكتساب الخبرة لصيغ التركيب المعتمدة والتكنولوجيا للعمال عوامل أساسية لنجاح هذا القطاع، وهي عوامل تفتقر إليها الجزائر حالياً.

توصيات الدراسة:-

- لا يمكن الحديث عن نجاح قطاع التجميع الصناعي للسيارات في أي بلد إلا في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تطل من منظومته المؤسسية السياسية والإقتصادية والقانونية والحوكومية الخاصة ببيئة الأعمال، لذلك يجب على الحكومة الجزائرية تبني العديد من الإصلاحات الإقتصادية والمالية والضريبية لضمان نجاح التحول نحو التركيب الصناعي للسيارات في الجزائر؛

- ضرورة إجراء المزيد من البحوث والدراسات التجريبية حول هذا القطاع ومردوديته ونجاعته الإقتصادية وعلاقته بالتنمية المستدامة والتي تساهم في تحديد العواقب السياسية والإقتصادية والإجتماعية وإختيار الإستراتيجيات التنفيذ المناسبة لتبني معايير نجاح هذا القطاع تحت ثلاثة متطلبات هامة: (1) القرار السياسي، (2) الخطة الإستراتيجية، (3) الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية؛

- تعزيز التعاون والعمل المشترك الإقليمي والدولي عن طريق إقامة المشاريع والتكوين المستمر لتقييم وضعية قطاع السيارات في الجزائر ومباشرة الإصلاحات المؤسسية السياسية والقانونية والإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والتكنولوجية المطلوبة وفق خطط عمل وطنية شاملة لضمان إستدامة فاعلية القطاع على المدى الطويل؛

- التأكيد على المحاور الرئيسة لتنفيذ برامج التجميع الصناعي للسيارات وفق أولويات السياسة الإقتصادية والحوكومية والبرامج التنموية مع ضرورة تحديد المعايير التشريعية والبيئية المتعلقة بتدابير إنشاء وإدارة المشاريع المقاولاتية وفق مبادئ التخطيط الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة الإستفادة من الإمكانيات والتسهيلات التي تتيحها هيكل الدعم الدولية في تجسيد التنمية الصناعية في الشركات الجزائرية، والإستفادة من خبراتها وتجاربها في حث الحكومة الجزائرية على وضع إستراتيجية حوكومية بعيدة المدى للتجميع الصناعي للسيارات في المشاريع المقاولاتية الناشئة.

## 5. قائمة المراجع والمصادر المعتمدة:-

### أولاً: باللغة العربية

- 1- إبراهيم بوطالب (2009)، أثر رغبات الزبون في عملية تجديد المنتجات في المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 06، ص 01-15.
- 2- أونيس عبد المجيد (2017)، دور الشراكة الصناعية الإستراتيجية في دعم و تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات، حالة صناعة السيارات بالجزائر، الملتقى الدولي إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية في المؤسسات في الدول النامية الواقع و الآفاق يومي 21 و 22 فبراير، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 212.
- 3- حريد رامي، سلامة سارة، بلعز خير الدين (2018)، معوقات إدماج البعد البيئي في تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة إقتصادات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 01، ص 72-95.
- 4- حفيظ صوالي (2012)، رونو تحصل على تنازلات استثنائية في الجزائر، جريدة الخبر اليومي، العدد 6931، ص 01-05.
- 5- حفيظ صوالي (2012)، هولاند يدعو إلى تحسين مناخ الأعمال والإسراع في تجسيد المشاريع، الخبر اليومي، العدد 6931، ص 01-05.
- 6- خالد بوشارب، مفيدة يحيوي (2019)، محاولة تطبيق نموذج البرمجة بالأعداد الصحيحة في تخطيط الإنتاج، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 02، العدد 06، ص 29-42.
- 7- داحو خير الدين، سالمي ياسين (2019)، أثر استخدام نظام التكلفة المستهدفة للمحاسبة الإدارية الحديثة في تخفيض تكاليف المؤسسات الصناعية الجزائرية، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، ص 646-660.
- 8- سفيان بوعباد (2011)، المدير العام "لهيونداي الجزائر" عمر ربراب يصرح: مشروع رونو للسيارات مجرد كلام في الهواء"، جريدة الخبر اليومي، العدد 6472، ص 01-10.
- 9- عادل عبد الصمد (2017)، من سامبول إلى هيونداي "أكذوبة السيارة الجزائرية"، الجزائر اليوم، مقال متوفر على الرابط: <http://www.Aldjazairalyoum.com>، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/11/08، ص 01-03.
- 10- عبد وهاب بوكروح (2012)، حصاد اقتصادي هزيل من زيارة هولاند: مصنع للسيارات وتسهيل دخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، الشروق اليومي، عدد 3871، ص 01-05.
- 11- عبد الوهاب بوكروح (2012)، رونو في الجزائر مقابل طرد فولغسفاغن، الفرنسيون متعجبون من التنازلات الجزائرية ويعترفون بغرابة الاتفاقات، مجلة الشروق اليومي، العدد 3872، ص 01-03.
- 12- عرابي محفوظ، أوشاش فؤاد (2017)، أثر الشراكة الأجنبية على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد 01، ص 01-18.
- 13- عمر حمادي (2017)، تقرير وزارة الصناعة يفضح بوشوارب، الجزائر خسرت 40 مليار دينار في نظام التركيب والتجميع، 14 أغسطس، مقال على الرابط: <http://www.Aljazaironline.net>، تاريخ الإطلاع 2020/11/20، ص 01-15.
- 14 - محمد مسلم (2012)، إذا كان هناك مصنع للسيارات في الجزائر فسيكون لرونو، الشروق أون لاين، نقلاً عن الموقع: [www.echouroukonline.com/ara/articles/2012/09/27,142915.html](http://www.echouroukonline.com/ara/articles/2012/09/27,142915.html)، الإطلاع بتاريخ: 2020/11/27 م.
- 15- نسرين زيدان غربي، الشيخ الداوي (2019)، واقع المناولة الصناعية بالمؤسسة الوطنية للسيارات SNVI ودورها في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناولة الجزائرية، مجلة المؤسسة، المجلد الأول، العدد 08، 2019 م، ص 01-20.

16- نور الدين جوادي (2017)، إنتاج السيارات في الجزائر صناعة ناشئة بين مقصلة دفتر الشروط ومطرقة الرأي العام، مجلة التحرير الجزائرية، مقال متوفر على الرابط: <http://www.altahrironline.com/ara/?p=262326>، تم الإطلاع بتاريخ: 2020/11/02 م، ص 03-01.

17- يوسف سعود (2012)، المجموعة الألمانية فولسفاغن تصرف النظر عن الجزائر وتستقطبها المغرب، بيان اليوم، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: [www.bayanlyoune.pres.ma/index.php.view=article.tpl=component&id=17860](http://www.bayanlyoune.pres.ma/index.php.view=article.tpl=component&id=17860)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2020/11/17 م، ص 02-01.

ثانياً: باللغة الأجنبية

1 - H. AIT EL DJOUDI (2012), **UN fabricant de semi-remorques asphyxié**, ElWatan, N°6525, p 12.

2- Guermah Hayet Oualikene Selim (2014), **L'essor de l'insertion des pays en développement dans les chaines de valeur mondiales (CVM) via l'assemblage industriel: quelles possibilités pour l'assemblage automobile en Algérie?**, quatrième colloque internationale: qualification industriel et défis de développement des économies arabes-cas d'Algérie- 23.24 novembre, université Mhamed bouguerra Boumerdes/Algérie, p 34.

تقييم القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية، المشاكل التي تواجهها وسبل النهوض بها  
دراسة تحليلية للفترة (2007-2014)

Évaluation de la compétitivité des exportations industrielles algériennes,  
les problèmes rencontrés et les moyens de les faire progresser

Etude analytique pour la période (2007-2014)

غداوية معمور<sup>1</sup>، سلمان فريحة<sup>2</sup>

REDAOUIA Maamar<sup>1</sup>, SELMANE Fryiha<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة (الجزائر)

**ملخص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاول لتقييم وضعية القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2014)، وهذا من خلال إعطاء لمحة موجزة عن الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن مؤشر التنافسية العالمية، وتقديم إحصائيات حول تطور الصادرات الصناعية الجزائرية وما هي أهم المشاكل التي تعترضها وسبل النهوض بها.

حيث لاحظنا أن هذه الصادرات لا تزال في وضعية حرجة فهي غير قادرة على المنافسة العالمية وكذا العربية، وهذا نظرا لأن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدّد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثّرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر.

كلمات مفتاحية: القدرة التنافسية؛ الصادرات الصناعية الجزائرية؛ مؤشرات التنافسية العالمية.

تصنيفات JEL: L00، F12، P45

**Résumé:**

Cette recherche vise à tenter d'évaluer la position concurrentielle des exportations industrielles algériennes au cours de la période (2007-2014), en donnant un bref aperçu de la position concurrentielle de l'économie algérienne au sein de l'indice de compétitivité mondiale, et de fournir des statistiques sur le développement des exportations industrielles algériennes et quels sont les problèmes les plus importants rencontrés. En plus les moyens à adopter pour le faire progresser.

Nous avons remarqué que ces exportations sont toujours dans une position critique, car elles ne sont pas en mesure de concurrencer au niveau international ou dans le monde arabe, et cela est dû au fait que les principaux secteurs censés déterminer le niveau de compétitivité souffrent de plusieurs obstacles et difficultés qui ont affecté négativement le climat concurrentiel en Algérie.

**Mots clés:** Compétitivité; Exportations industrielles algériennes; Indices de compétitivité mondiale.

**JEL Classification Codes:** L00, F12, P45

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: غداوية معمور، الإيميل: [redaouimr@yahoo.fr](mailto:redaouimr@yahoo.fr)

## 1. مقدمة:

بدأت الجزائر اليوم تسلك مسلك الإصلاح والتحديث، حيث شرعت في إجراء تغييرات عميقة تماشياً مع انفتاح السوق واحتدام المنافسة الدولية، سعياً منها نحو تحسين وضعها التنافسي وتحسين مستوى معيشة مواطنيها، هذا بالإضافة إلى صياغة برامج لدعم النمو الاقتصادي بهدف تعزيز البنى التحتية وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية. والجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، والرفع من المستوى المعيشي وكسب مقومات وإمكانات تمكّنها من مواجهة المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى إكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أسسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

ونظراً لتعدد التحوّلات التي يشهدها العالم وسرعتها وارتباطها ببعضها البعض، تشهد الجزائر ضعفاً في مختلف قطاعاتها الحيوية، وهو ما يؤثر على قدرتها التنافسية بالرغم من بعض الإنجازات المحققة. فبات لزاماً على متّخذي القرار أن يسعوا لتمكين المؤسسات الجزائرية من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة وتحملها، ويتطلب هذا التحوّل تدخلاً واسع النطاق وعميقاً، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة، ويجدر بالذكر أن القدرة التنافسية للصادرات يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل. ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هو واقع تنافسية الصادرات الصناعية الجزائرية، وفيما تتمثل أهم المشاكل التي تواجهها، وما هي أهم

أساليب النهوض بها ؟

وللإجابة على الاشكالية السابقة تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور التالية:

- لمحة عن الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي
- تحليل القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2014)
- المشاكل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية وأساليب معالجتها

## 2. لمحة عن الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي

سنحاول في هذا الجزء من البحث إعطاء لمحة موجزة عن الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال التطرق لقياس تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر رئيسي ضمن المؤشرات الموسّعة والمتمثل في مؤشر التنافسية العالمية، والذي من خلاله سنعطى تقييمًا لتنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

## 1.2 وضعية الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية

أدخل أصبحت الجزائر حالياً تدخل ضمن تقارير التنافسية الدولية، والمؤشرات الأخرى التي تصدرها مختلف الهيئات، بعد أن كانت إلى جانب العديد من البلدان النامية والعربية محرومة من التصنيف.

ونشير إلى أن تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) أو ما يسمى بمنتدى "دافوس"، أصبح مؤشراً فاعلاً لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، والجدول التالي يبيّن المراتب التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2007-2014.

الجدول 1: تصنيف الجزائر وفق تقرير التنافسية العالمية للفترة (2007-2015)

| السنة   | 2007   | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   | 2012    | 2013    | 2014   | 2015   |
|---------|--------|--------|--------|--------|--------|---------|---------|--------|--------|
| الترتيب | 81/131 | 99/134 | 83/133 | 86/139 | 87/142 | 110/144 | 100/148 | 79/144 | 87/140 |
| التغير  | 5,19   | 22,22  | -16,16 | 3,61   | 1,16   | 26,44   | -9,09   | -21    | 10,13  |



**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية من 2007 إلى 2014 المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سويسرا.

وبرر التقرير (العالمية، 2007 - 2014) تدهور الترتيب العالمي للجزائر في مجال القدرات التنافسية إلى حصولها على تنقيط سيء للغاية في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة، كما سجل منتدى "دافوس" ضعف دوائر القطاع الخاص ونقص العناية بالبحث والثقافة الإبداعية، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة، وعجز الموازنة المالية، وكذا ضعف حماية الملكية التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية مشيرا إلى أن مؤشرات المناخ التجاري ضعيفة جدا، كما أن البنى القاعدية للاقتصاد هشّة وضعيفة هي الأخرى، إضافة إلى تردي وضعية قطاع النقل في الجزائر، حيث لاحظ المنتدى الاقتصادي العالمي بأن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدّد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثّرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر، إذ جعلت الجزائر تأتي في ذيل القائمة. والجدول التالي يبين تصنيف الجزائر حسب العوامل الرئيسية ومؤشراته التي حددها المنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول 2: تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية العالمية للفترة (2009-2014)

| السنة                        |        | 2009   |        | 2010   |        | 2011   |        | 2012   |        | 2013   |        | 2014   |        |
|------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| العوامل الرئيسية             | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة | النقاط | الرتبة |
| المتطلبات الأساسية           | 61     | 4,4    | 80     | 4,3    | 75     | 4,4    | 89     | 4,2    | 92     | 4,3    | 65     | 4,6    | 65     |
| مؤشر المؤسسات                | 115    | 3,2    | 98     | 3,5    | 127    | 3,1    | 141    | 2,7    | 135    | 3,0    | 101    | 3,4    | 101    |
| مؤشر البيئة التحتية          | 99     | 2,9    | 87     | 3,5    | 93     | 3,4    | 100    | 3,2    | 106    | 3,1    | 106    | 3,1    | 106    |
| مؤشر الاقتصاد الكلي          | 2      | 6,4    | 57     | 4,8    | 19     | 5,7    | 23     | 5,7    | 34     | 5,5    | 11     | 6,4    | 11     |
| م. الصحة والتعليم الأساسي    | 77     | 5,3    | 77     | 5,6    | 82     | 5,5    | 93     | 5,4    | 92     | 5,4    | 81     | 5,6    | 81     |
| معززات الكفاءة               | 117    | 3,3    | 107    | 3,5    | 122    | 3,4    | 136    | 3,1    | 133    | 3,2    | 125    | 3,3    | 125    |
| مؤشر التعليم العالي والتدريب | 102    | 3,3    | 98     | 3,6    | 101    | 3,5    | 108    | 3,4    | 101    | 3,5    | 98     | 3,7    | 98     |
| مؤشر كفاءة سوق السلع         | 126    | 3,4    | 126    | 3,6    | 134    | 3,4    | 143    | 3,0    | 142    | 3,2    | 136    | 3,5    | 136    |
| مؤشر كفاءة سوق العمل         | 127    | 3,5    | 123    | 3,7    | 137    | 3,4    | 144    | 2,8    | 147    | 2,9    | 139    | 3,1    | 139    |
| مؤشر تطور السوق المالية      | 132    | 2,8    | 135    | 2,8    | 137    | 2,6    | 142    | 2,4    | 143    | 2,6    | 137    | 2,7    | 137    |
| مؤشر الجاهزية التكنولوجية    | 123    | 2,6    | 106    | 3,0    | 120    | 2,8    | 133    | 2,6    | 136    | 2,5    | 129    | 2,6    | 129    |
| مؤشر حجم السوق               | 51     | 4,3    | 50     | 4,3    | 47     | 4,3    | 49     | 4,3    | 48     | 4,4    | 47     | 4,4    | 47     |
| عوامل تطور الإبداع والابتكار | 122    | 2,9    | 108    | 3,0    | 136    | 2,7    | 144    | 2,3    | 143    | 2,6    | 133    | 2,9    | 133    |
| مؤشر تطور بيئة الأعمال       | 128    | 3,1    | 108    | 3,3    | 135    | 2,9    | 144    | 2,5    | 144    | 2,9    | 131    | 3,2    | 131    |
| مؤشر الابتكار                | 114    | 2,6    | 107    | 2,8    | 132    | 2,4    | 141    | 2,1    | 141    | 2,4    | 128    | 2,6    | 128    |

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمية من 2009 إلى 2014 المنتدى الاقتصادي العالمي، جنيف، سويسرا.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر سجلت تراجعاً في عوامل المتطلبات الأساسية قدر بـ 14 مرتبة بين سنتي 2009 و2011، والسبب في ذلك يعود إلى التراجع المحقق في أغلب المحاور المكوّنة لهذه المجموعة، إلا أنه في السنوات الأخيرة عرفت تحسناً معتبراً في مختلف مؤشراتها الأساسية، حيث سجلت تقدماً بـ 24 مرتبة بين 2012 و2014. وفيما يتعلق بمجموعة معززات الكفاءة فقد تراجعت الجزائر بـ 05 مراتب بين سنتي 2009 و2011، فيما عرفت سنة 2010 أحسن ترتيباً باحتلالها المرتبة 107 بمجموع 3,5 نقاط من 7.

أما من خلال العام 2011 كانت في المرتبة 122، وبالتالي تراجعت بـ 14 مركزاً ضمن المرتبة لتتراجع إلى الرتبة 136 خلال العام 2012، وذلك لأن تنافسية الاقتصاد الجزائري أصبحت تعتمد كلياً على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد وليس

فقط على مدى توافر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة، ولكن رغم ذلك فقد تحسّنت مرتبتها في 2014، حيث سجلت تقدما بـ 11 مرتبة مقارنة مع سنة 2012. أما فيما يخص مجموعة عوامل تطور الإبداع والإبتكار فقد شهدت الجزائر أحسن ترتيب لها في هذا المؤشر سنة 2010 باحتلالها المرتبة 108 بمجموعة 3 نقاط من 7، ثم تراجع ترتيبها حسب هذه المجموعة بـ 08 مراتب بمقارنة ترتيب العام 2012 مع 2011، لتحل بذلك المرتبة الأخيرة أي 144 من بين 144 دولة مشاركة في التقرير والسبب في ذلك يعود إلى التغيرات التي طرأت على المؤشرات الفرعية.

## 2.2 تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري

سنركز في تقييمنا لاقتصاديات الدول على أساس الترتيب، حيث سنقسم الدول إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: تضم الدول التي تتميز باقتصاديات ذات تنافسية قوية، وهي الدول التي تأتي في المراتب الخمسين الأولى. المجموعة الثانية: تضم الدول التي تتميز باقتصاديات ذات تنافسية ضعيفة، وهي الدول التي تأتي بعد المراتب الخمسين الأولى.

### الجدول 3: تقييم الجزائر والدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية

| إقتصاديات ذات تنافسية قوية                      | إقتصاديات ذات تنافسية ضعيفة   |
|-------------------------------------------------|-------------------------------|
| الإمارات، قطر، السعودية، الكويت، البحرين، عمان. | الجزائر و باقي الدول العربية. |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمية (2015/2014)، ص 14.

من خلال الجدول رقم (03)، ومن خلال تقرير التنافسية العالمية يتبين لنا ما يلي (العالمية، 2015، ص 14):

- ✓ أن وجود الجزائر ضمن الدول ذات التنافسية الضعيفة، يقودنا إلى حقيقة مفادها أن الإقتصاد الجزائري لا يزال غير قادر على المنافسة العالمية وكذا العربية. وعموما يمكن تقييم تنافسية الإقتصاد الجزائري على أنها ضعيفة سواء إذا ما قورنت بالمستوى العالمي أو العربي، حيث احتلت المرتبة 10 عربيا سنة 2014 و100 دوليا سنة 2013 حسب تقرير التنافسية العالمية، وهذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها أن واقع بيئة الأعمال في الجزائر انعكس سلبا على تنافسية الإقتصاد، حيث احتلت المرتبة 15 عربيا و153 دوليا حسب تقرير بيئة الأعمال لسنة 2014؛
- ✓ أما كل من البحرين والإمارات، فقد جاءت ضمن مجموعة الدول ذات التنافسية القوية وهذه نتيجة تؤكدها دخولها ضمن المراكز الخمسين الأولى، خلافا عن الدول العربية الأخرى، حيث أن بيئة الأعمال الملائمة والجاذبية للاستثمار التي تتميز بها هذه الدول انعكست على تنافسية الإقتصاد، فحسب تقرير بيئة الأعمال لسنة 2014 احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا و23 دوليا، في حين احتلت البحرين المرتبة الثالثة (03) عربيا و46 دوليا. وحسب تقرير التنافسية العالمية (GCI) لسنة 2014، احتلت الإمارات المرتبة الثانية (02) عربيا و12 دوليا، كما احتلت البحرين المرتبة 6 عربيا و44 دوليا. ورغم أن الجزائر صعدت إلى المرتبة 79 دوليا سنة 2014 حسب هذا التقرير الأخير، إلا أن تنافسيتها تبقى ضعيفة دائما نظرا لوجود عدة إشكالات تعترضها.

وقد جاء في مؤشر التنافسية العالمية (GCI) أن الجزائر والدول العربية تعترضها جملة من الإشكالات التي تضعف من تنافسية إقتصادياتها (نقاط الضعف) مع إختلاف مستوى هذه الإشكالات من دولة لأخرى. وهذه الإشكالات يمكن تحديدها بالنسبة للجزائر مرتبة من الإشكال الأكثر إعاقة للتنافسية إلى الأقل إعاقة كما يلي (Klaus, 2014, p 106):

- ✓ النفاذ إلى الأسواق؛
- ✓ الفساد؛
- ✓ عدم فعالية البيروقراطية الحكومية؛
- ✓ معدلات الضرائب؛
- ✓ لوائح عمالة مقيدة؛

- ✓ قوة عاملة تفتقد للتعليم الملائم؛
- ✓ عدم كفاية إمدادات البنية التحتية؛
- ✓ قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات العمل؛
- ✓ لوائح الضرائب؛
- ✓ عدم استقرار السياسات؛
- ✓ لوائح العملات الأجنبية؛
- ✓ التضخم؛
- ✓ عدم استقرار الحكومة / إنقلابات؛
- ✓ عدم كفاية القدرة على الابتكار؛
- ✓ الجرائم والسرقة؛
- ✓ ضعف الصحة العامة.

### 3. تحليل القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الجزائرية خلال الفترة (2007-2014)

في هذا المحور سنقوم بدراسة وتحليل القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2007 إلى 2014، حيث سنتطرق إلى التركيبة السلعية للصادرات مع عرض لأهم الدول التي تصدر لها الجزائر هذه السلع.

#### 1.3 التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2007-2014)

تتنوع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق الجزائر في الخارج.

#### الجدول 4: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2007-2014)

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

| السنة                             | 2007  | 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  |
|-----------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المجموعة الاقتصادية               |       |       |       |       |       |       |       |       |
| الإتحاد الأوروبي                  | 26833 | 41246 | 23186 | 28009 | 37307 | 39797 | 41277 | 40378 |
| O.C.D.E (دون الدول الأوروبية)     | 25387 | 28614 | 15326 | 20278 | 24059 | 20029 | 12210 | 10344 |
| باقي الدول الأوروبية              | 7     | 10    | 7     | 10    | 102   | 36    | 52    | 98    |
| دول أمريكا الجنوبية               | 2596  | 2875  | 1841  | 2620  | 4270  | 4228  | 3211  | 3183  |
| آسيا (دون الدول العربية)          | 4004  | 3765  | 3320  | 4082  | 5168  | 4683  | 4697  | 5060  |
| دول المحيط                        | 55    | -     | -     | -     | 41    | -     | -     | -     |
| الدول العربية (دون المغرب العربي) | 479   | 797   | 564   | 694   | 810   | 958   | 797   | 648   |
| دول المغرب العربي                 | 760   | 1626  | 857   | 1281  | 1586  | 2073  | 2639  | 3065  |
| باقي الدول الإفريقية              | 42    | 365   | 93    | 79    | 146   | 62    | 91    | 110   |
| المجموع                           | 60163 | 79298 | 45194 | 57053 | 73489 | 71866 | 64974 | 62886 |

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) بتحقيق الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، تقرير حول تطور التجارة الخارجية في الجزائر للسنوات 2007-2014.

من الجدول أعلاه يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على المجموعات الآتية:

أ- الإتحاد الأوروبي: بالنظر إلى الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة (2007-2014)، فهي بذلك تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة بمقدار ضئيل قدرت بـ 26.833 مليون دولار أمريكي عام 2007، ثم شهدت إرتفاعا في القيمة وصل إلى 41.246 مليون دولار أمريكي عام 2008، ثم تراجعت إلى أن وصلت عام 2013 لقيمة 41.277 مليون دولار أمريكي.

ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (دون الدول الأوروبية): تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الإتحاد الأوروبي فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر بـ 28.614 مليون دولار أمريكي عام 2008، لتتراجع عام 2009 إلى قيمة 15.326 مليون دولار أمريكي، وترتفع لقيمة 24.059 مليون دولار أمريكي عام 2011، ولكنها تراجعت كثيرا في السنتين الأخيرتين، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 10.344 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 12.210 مليون دولار أمريكي سنة 2013.

ج- باقي الدول الأوروبية: عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا حادًا عام 2011 قدر بـ 102 مليون دولار أمريكي بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي عام 2010.

د- أمريكا الجنوبية: تميّزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع عام 2009 مسجلة قيمة 1.841 مليون دولار أمريكي، وسجلت أكبر قيمة لها عام 2011 قدرت بـ 4.270 مليون دولار أمريكي، لتتراجع في السنتين الأخيرتين 2013 و2014 حيث سجلت 3.211 مليون دولار أمريكي و3.183 مليون دولار أمريكي على التوالي.

هـ- آسيا (دون الدول العربية): عرفت منطقة آسيا إقبالا متزايدا على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها عام 2011 بقيمة 5.168 مليون دولار أمريكي، ثم تراجعت بـ 4.683 مليون دولار أمريكي عام 2012، إلى أن وصلت إلى قيمة 5.060 مليون دولار أمريكي عام 2014.

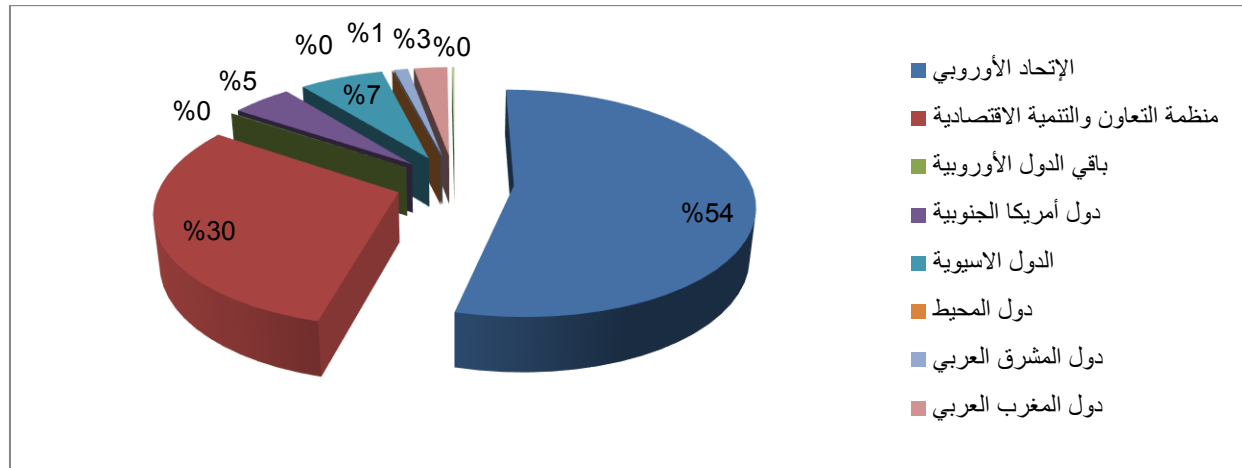
و- دول المحيط: على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت عام 2009 بقيمة 55 مليون دولار أمريكي وعام 2011 بقيمة 41 مليون دولار أمريكي، حيث كانت تمثل نسب ضئيلة جدا.

ز- الدول العربية (دون المغرب العربي): لم تستفيد الجزائر كثيرا من هذه المنطقة، حيث بلغت صادرات الجزائر نحوها ما قيمته 958 مليون دولار أمريكي عام 2012، وهي أعلى قيمة على مدى فترة (2007-2014).

ح- دول المغرب العربي: على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، والتي وصلت إلى أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة قدرت بـ 3.065 مليون دولار أمريكي عام 2014.

ط- باقي دول إفريقيا: سجلت الصادرات ما قيمته 365 مليون دولار أمريكي، كأعلى قيمة لها عام 2008، لتتراجع قيمها إلى أن وصلت إلى قيمة 62 مليون دولار أمريكي عام 2012، ثم ارتفعت إلى قيمة 110 مليون دولار أمريكي عام 2014. (CNIS, 2007-2014)

الشكل 1: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر حسب المجموعات الاقتصادية للفترة (2007-2014)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (04) والشكل البياني رقم (01)، نلاحظ بناء على تصنيف صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية، أن الاتحاد الأوروبي يشغل موضعا مهما بنسبة 54%، وتلتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة 30% والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 7% وأمريكا الجنوبية بنسبة 5%، أما الدول العربية كانت نسبتها 4%. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه بحكم الموقع الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد ذلك بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية ضئيلا وتعاني من ضعف مبادلاتها البينية.

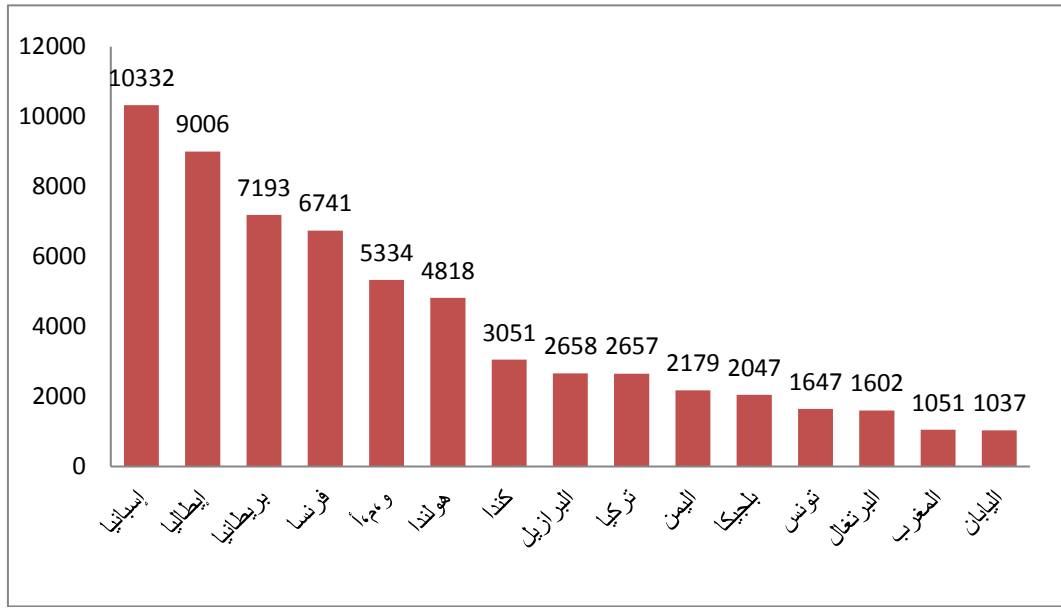
يمكن توضيح أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال التصدير خلال سنة 2013 من خلال الجدول الموالي، إذ يمكن من خلال هذا الجدول معرفة أهم الدول التي تستورد من الجزائر، والهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر. ويكون الجدول كالآتي:

| الجدول 5: أهم زبائن الجزائر سنة 2013 |          |        |         |          | الوحدة : مليون دولار أمريكي |         |          |        |
|--------------------------------------|----------|--------|---------|----------|-----------------------------|---------|----------|--------|
| المرتبة                              | الدول    | القيمة | المرتبة | الدول    | القيمة                      | المرتبة | الدول    | القيمة |
| 01                                   | إسبانيا  | 10332  | 06      | هولندا   | 4818                        | 11      | بلجيكا   | 2047   |
| 02                                   | إيطاليا  | 9006   | 07      | كندا     | 3051                        | 12      | تونس     | 1647   |
| 03                                   | بريطانيا | 7193   | 08      | البرازيل | 2658                        | 13      | البرتغال | 1602   |
| 04                                   | فرنسا    | 6741   | 09      | تركيا    | 2657                        | 14      | المغرب   | 1051   |
| 05                                   | و.م.أ    | 5334   | 10      | الصين    | 2179                        | 15      | اليابان  | 1037   |
|                                      |          |        | المجموع |          | 65917                       |         |          |        |

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)، مرجع سبق ذكره.

ويمكن ترجمة أرقام الجدول رقم (05) في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2: أعمدة بيانية تمثل أهم زبائن الجزائر سنة 2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

تتصدر إسبانيا قائمة أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2013 بمبلغ 10.332 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 17% ثم تليها كل من:

- ✓ إيطاليا بمبلغ 9.006 مليون دولار أمريكي بنسبة 15% من إجمالي الصادرات؛
  - ✓ بريطانيا بمبلغ 7.193 مليون دولار أمريكي بنسبة 12%، تليها فرنسا بمبلغ 6.741 مليون دولار أمريكي بنسبة 11% من إجمالي الصادرات؛
  - ✓ الولايات المتحدة الأمريكية حيث جاءت في المرتبة الخامسة سنة 2013 بمبلغ 5.534 مليون دولار أمريكي بنسبة 9%، بعد أن كانت في المرتبة الأولى في قائمة أهم زبائن الجزائر سنة 2012؛
  - ✓ هولندا بمبلغ 4.818 مليون دولار أمريكي بنسبة 8%؛
  - ✓ كندا بمبلغ 3.051 بنسبة 5%؛
  - ✓ البرازيل وتركيا بمبلغ 2.658 و 2.657 على التوالي بنسبة 4%؛
  - ✓ الصين وبلجيكا وتونس بالمبالغ 2.179، 2.047، 1.647 على التوالي بنسبة 3%؛
  - ✓ البرتغال والمغرب واليابان وكانت نسبتهم 2% من إجمالي الصادرات الجزائرية. (CNIS, 2007 - 2014)
- وعليه فإنه حسب التحليل يظهر أن دول الاتحاد الأوروبي هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من الصادرات 47% وأغلب هذه الصادرات عبارة عن نفط.

### 2.3 تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2014

بدراسة معدلات نمو الصادرات الجزائرية لفترة محددة يمكن أن نعرف القدرة التنافسية لصادراتنا الوطنية، والجدول الموالي يبين مساهمة السلع المصدرة في الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2014.

الجدول 6: التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة 2007-2014

(الوحدة : مليون دولار أمريكي)

| البيان | الطاقة والمحروقات | المواد الغذائية | المواد الأولية | المواد نصف المصنعة | التجهيزات الصناعية | السلع الإستهلاكية | المجموع | الصادرات خارج المحروقات |
|--------|-------------------|-----------------|----------------|--------------------|--------------------|-------------------|---------|-------------------------|
|--------|-------------------|-----------------|----------------|--------------------|--------------------|-------------------|---------|-------------------------|

|      |       |      |      |      |      |      |       |          |      |
|------|-------|------|------|------|------|------|-------|----------|------|
| 1332 | 60163 | 35   | 47   | 993  | 169  | 88   | 58831 | القيمة   | 2007 |
| 2,21 | -     | 0,06 | 0,08 | 1,65 | 0,28 | 0,15 | 97,79 | النسبة % |      |
| 1937 | 79298 | 32   | 68   | 1384 | 334  | 119  | 77361 | القيمة   | 2008 |
| 2,44 | -     | 0,04 | 0,09 | 1,75 | 0,42 | 0,15 | 97,56 | النسبة % |      |
| 1066 | 45194 | 49   | 42   | 692  | 170  | 113  | 44128 | القيمة   | 2009 |
| 2,36 | -     | 0,11 | 0,09 | 1,53 | 0,38 | 0,25 | 97,64 | النسبة % |      |
| 1526 | 57053 | 30   | 31   | 1056 | 94   | 315  | 55527 | القيمة   | 2010 |
| 2,67 | -     | 0,05 | 0,05 | 1,85 | 0,16 | 0,55 | 97,33 | النسبة % |      |
| 2062 | 73489 | 15   | 35   | 1496 | 161  | 355  | 71427 | القيمة   | 2011 |
| 2,81 | -     | 0,02 | 0,05 | 2,04 | 0,22 | 0,48 | 97,19 | النسبة % |      |
| 2062 | 71866 | 19   | 33   | 1527 | 168  | 315  | 69804 | القيمة   | 2012 |
| 2,87 | -     | 0,03 | 0,05 | 2,12 | 0,23 | 0,44 | 97,13 | النسبة % |      |
| 2014 | 64974 | 17   | 28   | 1458 | 109  | 402  | 62960 | القيمة   | 2013 |
| 3,10 | -     | 0,03 | 0,04 | 2,24 | 0,17 | 0,62 | 96,90 | النسبة % |      |
| 2582 | 62886 | 11   | 17   | 2121 | 110  | 323  | 60304 | القيمة   | 2014 |
| 4,11 | -     | 0,02 | 0,03 | 3,37 | 0,17 | 0,51 | 95,89 | النسبة % |      |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)، مرجع سبق ذكره.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن بنية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2007-2014) تميزت بتركيز دائم لبند المحروقات (الطاقة) في حدود تزيد قليلا عن 97% خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغت قيمتها 60.163 مليون دولار أمريكي سنة 2007، و 79.298 سنة 2008 لتسجل انخفاضا سنة 2009 بقيمة 45.194 بسبب الأزمة التي أثرت على أسعار البترول، ليعاود الارتفاع خلال السنوات 2010 و 2011 بقيمة 57.053 و 73.489 مليون دولار على التوالي، ثم انخفضت سنة 2014 إلى 62.886 مليون دولار أمريكي. هذه النتيجة تعطي أملا كبيرا لكن سرعان ما يتلاشى الأمل إذا ما قمنا بتفحص مساهمة السلع في تركيبة هذا التطور، حيث تشكل المنتجات المصدرة بالأساس بعد المحروقات كلا من المواد نصف المصنعة بمعدل يتراوح بين 1,65 و 3,37 من سنة 2007 حتى سنة 2014 من إجمالي الصادرات، ثم المواد الأولية بمعدل متوسط 0,25 %، وبالتالي قطاع المحروقات مستحوذ على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات، وبالعكس نجد بالمقابل الضعف الهيكلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، أما بالنسبة لهذه الأخيرة فقد سجلت ارتفاعا من 1.332 مليون دولار سنة 2007 إلى 1.937 مليون دولار سنة 2008، واستمرت في التزايد إلى أن وصلت إلى ما قيمته 2.582 مليون دولار أمريكي سنة 2014 (ANDI, 2015). ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج ملاحظتين أساسيتين هما:

- ✓ ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني أثناء التصدير، نظرا لضعف معدلات التصدير خارج المحروقات؛
- ✓ ضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في الإنتاج خارج المحروقات.

حيث يمكن القول أن ذلك سببه عجز الجهاز الإنتاجي عن توفير عرض قابل للتصدير، وهذا ما تؤكد الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في السعي إلى تقليص التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات والرغبة في رفع العائدات خارج قطاع المحروقات، فعلى الرغم من الانتعاش المستمر للصادرات من المواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة إلا أن النسب

المحققة تبقى متواضعة، أما بالنسبة للتجهيزات الفلاحية أو الصناعية والإستهلاكية، فقد ظلت تتقهقر خاصة بالنسبة للتجهيزات الفلاحية التي حققت إيرادا معدوما في كل السنوات محل الدراسة، وهذا ما يؤكد على أن المواد المصدرة من قبلها لا تتمتع بأي من المزايا التنافسية.

وإذا ما قارنا حصيلة الصادرات خارج المحروقات مع الحصيلة الكلية للصادرات الجزائرية يتبين لنا من خلال الجدول السابق رقم (06) أن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضعيفة، إذ تنحصر نسب المساهمة بين 2,21% كأقل نسبة و 4,11% كأكبر نسبة محققة في 2014.

وبالرجوع إلى الصادرات خارج قطاع المحروقات نجد هناك قطاع للصادرات الصناعية يمتاز بعدم تكوين نسيج صناعي يتمشى مع متطلبات السوق الوطنية أولا، ثم السوق الخارجية ثانيا في إطار نشاط التصدير، رغم الجهود الكبيرة المبذولة لرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الإنفتاح على الإقتصاد العالمي، كما نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الإنفتاح الإقتصادي المتبع.

#### 4. المشاكل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية وأساليب معالجتها

سوف نحاول في هذا المحور التطرق إلى أهم المشاكل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية في الجزائر بصفة خاصة، مع محاولة اعطاء في الأخير أساليب وطرق لمعالجة هذه المشاكل.

##### 1.4 المشاكل التي تواجه ترقية الصادرات الصناعية في الجزائر

إن القطاع الصناعي الجزائري يواجه العديد من المشاكل التي تقف عائقا أمام تنوع وترقية منتجاته ووصولها إلى الأسواق الدولية، ومن بين أهم هذه المشاكل يمكن ذكر مايلي (بن ساحة، 2011، ص 75):

##### 1.1.4 ضعف الإنتاج الصناعي

لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي إذ لا تتعدى 13%، وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستراتيجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية من إنطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطع التخصص بها وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصرت تطور هذه الصناعات بتطور الإستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل. وهكذا اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجين السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، كما أن بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع فيه، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجزئة على الذهاب أبعد من ذلك، مستفيدة غالبا من بعض الإتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكوّن لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

##### 2.1.4 ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح ...)، وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الإقتصاد الوطني ككل، فهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج (بلعة، 2010).

وتتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.

##### 3.1.4 الحماية وضعف القدرة على المنافسة



لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى عدم منافستها من أي منتج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الإهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها (ابراهيم، 2008).

إن أسوار الحماية التي كان يتمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، حيث كانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة أبرزها (زرقين، 2009):

✓ تدني مواصفات السلعة المنتجة؛

✓ الإرتفاع في كلفة الإنتاج؛

✓ آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية؛

✓ تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينه ومتغيراته.

وما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلى أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دورا كبيرا أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيا لها مع القطاع الخاص المحلي، مما فاقم من مشاكله في البداية، وبدأ يحاول تحسين قدرته على المنافسة وتطوير آليات عمله بما يتناسب وظروف المنافسة المستجدة. لكن هذا لا يخفي حقيقة أن القطاع العام الصناعي ما زال يعاني من المشاكل السابقة، كما أن الوضع يختلف من قطاع إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى، إلا أن وجود هذه المشاكل وتراكمها مازال واقعا يدل عليه، وربما كانت بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص أفضل نسبيا من مؤشرات القطاع العام المشابهة إلا أن زيادة حدة المنافسة في السوق المحلية والعالمية أظهرت بعض السلبيات غير المشجعة مثل:

✓ توقف بعض المؤسسات عن الإنتاج وإجراء تخفيض إرادي لمستوى استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة؛

✓ المطالبة باستمرار الحماية للإنتاج المحلي من قبل بعض المنتجين.

كل ذلك يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية وعدم قدرتها على الصمود والإستمرار في مواجهة المنافسة الخارجية (زوزي، 2010، ص 176-178).

#### 4.1.4 العلاقة مع السوق الخارجية

إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ إنطلاق العملية التنموية وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة، قد زاد من حجم المستوردات، كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من المواد الأولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها، مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان.

كما يوجد مشاكل أخرى تقف عائقا أمام تنوع وترقية منتجات القطاع الصناعي الجزائري نلخصها في (زرقين، 2009):

✓ إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم الإهتمام بالنوعية؛

✓ الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي؛

✓ العملية الصناعية المتجزئة.

## 2.4 أساليب معالجة مشاكل ترقية الصادرات خارج المحروقات

خروج الاقتصاد الجزائري من مشكلة المصدر الوحيد للموارد المالية، يجب عليه اتباع إجراءات وأساليب كفيلة لمعالجة مشاكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بصفة عامة، وتلك التي يعاني منها القطاع الصناعي بصفة خاصة. وهنا نميز بين أسلوبين للمعالجة: الأول خاص بالمشاكل الداخلية بنوعها التنظيمية والهيكلية؛ والثاني خاص بالمشاكل الخارجية (بن حمود، 1999).

### 1.2.4 معالجة المشاكل الداخلية: وتتم من خلال:

1.1.2.4 معالجة المشاكل التنظيمية: إن المشاكل التي تبرز في مجال التطبيق الميداني لمختلف الإجراءات الموضوعة من قبل الدولة بهدف تطوير وبعث روح الإرادة لترقية الصادرات خارج المحروقات، تحضى في الغالب بقدر من الاهتمام من خلال التشريعات القانونية الصادرة والتعديلات المكررة على النصوص السابقة الصادرة لتخطي مختلف المشاكل أو التقليل من حدتها.

فالمشاكل التنظيمية لا يمكن تخطيها إلا من خلال إرساء استراتيجية واضحة المعالم لفترة ما بعد النفط تسمح بترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات، إذ يجب على الحكومة العمل على وضع استراتيجية وطنية في مجال التنمية الاقتصادية بهدف تنويع الإنتاج وتهيئة الموارد الأولية للدولة وإحلال المنتجات المحلية محل الاستيراد، وخاصة الإهتمام بتفعيل محيط المؤسسة الذي يعد شرط أساسي وحاسم لبلوغ الترقية المطلوبة للقطاع خارج المحروقات. وفي هذا الإطار يجب خلق تآزر بين جهود الجميع وعلى كل المستويات من خلال المتابعة والرقابة على المشاريع المسطرة لتفادي الغش والسرقة للأموال العمومية وتسليط العقوبات الصارمة على كل تلاعب من قبل المسؤولين، أي وجود شفافية في الإدارة للقضاء على الفساد الإداري (مديرية التجارة، 2010).

أما فيما يتعلق بجانب نقص التمويل بالمواد الأولية وخاصة المواد النصف مصنعة المتأتية من الخارج، فهي تحتاج إلى تنظيم في التسيير أكثر من غيرها من المتطلبات، إذ يجب نشر ثقافة التسيير العقلاني للمواد المتاحة والعمل على دراسة مسبقة للاحتياجات من هذه المواد لتفادي التبذير وبقاء كميات مترامية في أرصفة الموانئ ومستودعات التخزين. بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل لهذه المواد في العملية الإنتاجية قصد الحصول على منتجات قابلة للتصدير وبالكميات المطلوبة لتغطية التكاليف الناتجة عن استيراد هذه المواد.

وبعيدا عن العملية الإنتاجية نجد مشكلات: النقل، التخزين والمناولة التي يعاني منها المصدرين، إذ يجب توفير الهياكل الضرورية من طرق، وموانئ، ومطارات ووسائل نقل عمومية وخاصة مكيفة حسب الحاجة لنقل مختلف السلع دون الإضرار بها. وكذلك توفير مساحات ملائمة للتخزين كمستودعات خاصة للغرض في المطارات، وإقامة ما يعرف بالموانئ الجافة الهادفة لتخفيف عبء إكتظاظ أرصفة الموانئ بالحاويات. وكذا توفير معدات المناولة من رافعات وعربات مخصصة تتلائم مع طبيعة التغليف الذي يجب أن يحظى بدرجة عالية من الإهتمام خاصة للسلع أو المواد سريعة التلف لما لذلك من تأثير على تقليل الخسائر والتكاليف الإضافية غير الضرورية، لتسيير أفضل لنقاط العبور المختلفة، حيث يسمح ذلك باحترام مواعيد الشحن والتسليم خاصة للمواد سريعة التلف حسب العقود المبرمة مع الزبائن في الأسواق الخارجية وتفادي التعويضات والخسائر المادية والمعنوية المنجزة عن مخالفة شروط ومواعيد التسليم.

بالإضافة إلى إقامة ندوات وملتقيات للتعريف بالفرص المتاحة للتصدير إلى الخارج والعمل على جمع المصدرين في نفس المجال لفتح أبواب التعاون فيما بينهم، وذلك بتبادل المعارف ووضع خطط تصدير مشتركة، وكذلك إقامة شبكة معلومات وطنية عن الأسواق الخارجية بهدف التعريف بالفرص المتاحة للإستغلال والوقوف على التهديدات، وتكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الدولية للإحتكاك بالمصدرين الأجانب وتبادل المعارف (بن يوسف، 2012، ص 127).

وبصورة أكثر شمولاً فإن المشاكل التنظيمية يتم معالجتها عن طريق تضافر الجهود من قبل الدولة والعاملين في مجال التصدير، فالأولى إقامة نظام حوافز مشجع في هذا الإطار والاهتمام بتكوين الإطارات في التصدير، أما المتعامل الاقتصادي المصدر يكون دوره في تقديم كافة الطاقات والجهود لتنويع وتطوير هيكل صادراته واحترام العقود المبرمة مع الزبائن الأجانب.

**2.1.2.4 معالجة المشاكل الهيكلية:** مهما قيل عن المشاكل التنظيمية بأنها عائق أمام تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، تبقى أقل تأثيراً من مشكلتنا المتمثلة في النوعية الرديئة للمنتجات الوطنية والأسعار المرتفعة لها.

إن مشكلة الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة للمنتجات الجزائرية، يكون معالجتها قبل كل شيء عن طريق وضع المستهلك نصب العين أثناء القيام بالإنتاج ورضاه يكون الهدف الأسعى لهذه العملية، حيث يجب على المنتج القيام بدراسة مسبقة لرغبات وحاجات المستهلك في الأسواق المستهدفة من حيث النوع والكم المطلوب، وجعل رضى المستهلك المحرك الأساسي في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، حيث يكون التساؤل قبل وأثناء وبعد الإنتاج حول ترك الرغبة المراد إشباعها من المنتج محل التصريف وما مدى المنفعة المرجوة منه.

بالإضافة إلى قيام الدولة بالمراقبة والمتابعة المستمرة لمختلف المنتجات المعدة للتصدير عن طريق تكليف لجان خاصة لمكافحة الغش ومراقبة الجودة، وذلك بشكل مستمر وسري للوقوف على الظروف الحقيقية للإنتاج والتصريف، وتبسيط العقوبات الصارمة على متجاوزي المعايير المطلوبة في الإنتاج والتسويق، وكذا تقديم الدعم للمنتجين المصدرين للحصول على الشهادات المعترف بها دولياً كشهادات الإيزو (ISO).

ومن ناحية أخرى قيام الدولة بتحفيز العاملين المنتجين معنوياً عن طريق محاولة ترسيخ فكرة أن العامل ليس مجرد مستخدم في المؤسسة، لكن يعتبر شريك فيها، لجعله أكثر مردودية وإتقاناً للعمل للتخلص من ظاهرة التوكل وإيجاد مقابل للأجر المدفوع.

أما بالنسبة للأسعار المرتفعة، فهنا يلعب تبني استراتيجية تسعير واقتصاديات الحجم الكبير دور فعال في التخفيض منها، إذ أنه بالإنتاج الكبير تقل التكاليف وعليه يكون سعر المنتج المصدر في حدود معقولة للقدرة على المنافسة أمام المنتجات الأجنبية، وكذا الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة محلياً باعتبار الجزائر تتوفر على موارد طبيعية جد معتبرة يمكن استغلالها دون اللجوء إلى الاستيراد من الخارج للمواد الداخلة في عملية التصنيع، بالإضافة إلى وجود ثروة بشرية هامة ومؤهلة في مجال الإنتاج واستعمال التكنولوجيات الحديثة والقيام بدورات تكوينية لغير المؤهلة منها بدلاً من جلب الخبرات ذات الأجور المرتفعة من الخارج والذي يساهم في الرفع من سعر المنتج ويجعله غير قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

#### 2.2.4 معالجة المشاكل الخارجية

إن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يقوم فقط على مدى السلع والخدمات المطلوبة كما ونوعاً، إذ يتعدى ذلك إلى وجود معطيات أخرى عن الأسواق الدولية والتي يمكن الحصول عليها من خلال اعتماد منهج التسويق الدولي، حيث يسمح بالتعرف على السوق المستهدف للصادرات عن طريق توفير معلومات حول عدد المستهلكين، الحاجات المرغبة إشباعها ومعرفة الأذواق لتقدير الطلب والعمل على إشباعه، بالإضافة إلى اعتماد البحوث التسويقية لمعرفة مدى التمرکز للمنتجات المماثلة للمنتجات الوطنية لتعويض النقص (بن يوسف، 2012، ص 127).

ويجب التركيز على دراسة السلع المنافسة من حيث الأسعار للقيام بتحديد سعر مناسب قابل للتنافس، والذي يجب أن يكون في حدود أقل أو مساو لأسعار المنافسين لإغراء المستورد للإقبال على السلع الوطنية المصدرة بدلاً من سلع المنافسة، وكذا دراسة توقيت تقديم السلع للسوق حسب المواسم والفترات المختلفة التي تعطي القيمة الحقيقية للسلعة. إذ أن تقديم المنتج في الوقت المناسب يمكن أن يساهم في الرفع من سعره، وبذلك الحصول على أرباح أكبر وحصص سوقية أكثر.

ومن جهة أخرى تبقى الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف سبيل يجب اغتنامه من قبل المؤسسات الجزائرية للتمركز أكثر في الأسواق الدولية خاصة العربية منها والمغربية، من خلال المشاركة في المنظمات والتحالفات الاقتصادية المقامة لغرض الحصول على قدرة تفاوضية أكبر على الساحة الدولية، ومقاومة الإغراءات والعوائق التي تضعها الدول الكبرى خاصة في مجال الحماية للمنتجات الوطنية (بن ديب، 2003).

## 5. خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه فإن تنافسية الصادرات الجزائرية لا تزال ضعيفة جدا، وهذا يقودنا إلى حقيقة مفادها أن الاقتصاد الجزائري لا يزال غير قادر على المنافسة العالمية وكذا العربية. ويمكن تلخيص أهم النتائج المتحصل عليها في ما يلي:

- ✓ حسب منتدى "دافوس" هناك تدهور في الترتيب العالمي للجزائر في مجال القدرات التنافسية خصوصا في مجال الإدارة الاقتصادية العامة وكفاءة الهيئات العامة، كما سجل ضعف دوائر القطاع الخاص ونقص العناية بالبحث والثقافة الإبداعية، وعدم استقرار البيئة الاقتصادية العامة، وعجز الموازنة المالية؛
  - ✓ كما سجل نفس المؤشر ضعف حماية الملكية التي تعتبر من أهم المؤشرات في قياس مستوى القدرات التنافسية العالمية مشيرا إلى أن مؤشرات المناخ التجاري في الجزائر ضعيفة جدا، كما أن البنى القاعدية للاقتصاد هشة وضعيفة هي الأخرى، إضافة إلى تردي وضعية قطاع النقل في الجزائر؛
  - ✓ احتلت الجزائر المرتبة 10 عربيا سنة 2014 و100 دوليا سنة 2013 حسب تقرير التنافسية العالمية، وهذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها أن واقع بيئة الأعمال في الجزائر انعكس سلبا على تنافسية الاقتصاد، حيث احتلت المرتبة 15 عربيا و153 دوليا حسب تقرير بيئة الأعمال لسنة 2014؛
  - ✓ أما فيما يتعلق بالدول التي تصدر إليها الجزائر، فإن الاتحاد الأوروبي يشغل موقعا مهما بنسبة 54% بناء على تصنيف صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية، وتليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بنسبة 30% والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 7% وأمريكا الجنوبية بنسبة 5%، أما الدول العربية كانت نسبتها 4%. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه بحكم الموقع الجغرافي وكذا الروابط التاريخية المتينة قد ساعد ذلك بشكل كبير في تطوير علاقاتها التجارية مع الجزائر، في حين يبقى التعامل مع الدول العربية ضئيلا وتعاني من ضعف مبادلاتها البيئية؛
  - ✓ تبعية الاقتصاد الجزائري شبه الكلية لقطاع المحروقات، حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكبر نسبة من الصادرات 47% وأغلب هذه الصادرات عبارة عن نفط؛
  - ✓ فيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع المحروقات، نجد هناك قطاع للصادرات الصناعية يمتاز بعدم تكوين نسيج صناعي يتمشى مع متطلبات السوق الوطنية أولا، ثم السوق الخارجية ثانيا في إطار نشاط التصدير، رغم الجهود الكبيرة المبذولة للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الإنفتاح على الاقتصاد العالمي؛
  - ✓ كما نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الإنفتاح الاقتصادي المتبع وهذا نظرا لضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي في الإنتاج خارج المحروقات.
- وما يمكن استخلاصه أن الصادرات الصناعية الجزائرية لا تزال في وضعية حرجة فهي غير قادرة على المنافسة العالمية وكذا العربية، وهذا لأن القطاعات الرئيسية التي يفترض أن تحدّد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة عراقيل وصعوبات أثّرت سلبا على المناخ التنافسي في الجزائر، إذ جعلت الجزائر تأتي في ذيل القائمة، ولخروج الاقتصاد الجزائري من مشكلة المصدر الوحيد للموارد المالية، يجب عليه اتباع إجراءات وأساليب دقيقة، وهنا نميّز بين أسلوبيين

للمعالجة: الأول خاص بالمشاكل الداخلية بنوعها التنظيمية والهيكلية؛ والثاني خاص بالمشاكل الخارجية. كل هذا لمعالجة مشاكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بصفة عامة، وتلك التي يعاني منها القطاع الصناعي بصفة خاصة.

#### 5. قائمة المراجع:

المنتدى الاقتصادي العالمي (2007-2014)، تقارير التنافسية العالمية من 2007 إلى 2014، منشورات WEF، جنيف، سويسرا.

المنتدى الاقتصادي العالمي (2015)، تقرير التنافسية العالمية لسنتي 2014 و2015، منشورات WEF، جنيف، سويسرا.

Klaus, Schwab (2014), *The Global Competitiveness Report 2014-2015*, World Economic Forum, Geneve, Switzerland.

المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) بتحقيق الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، تقرير حول تطور التجارة الخارجية في الجزائر للسنوات 2007-2014.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) (2014)، تطور الصادرات من غير المحروقات حسب مجموعة المستخدمين للفترة 2013-2014، على الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>، (تاريخ الإطلاع: 2015/09/27).

مصطفى، بن ساحة (2011)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر.

بلعة، جويده (2010)، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ع(10)، ص 229-248.

عبد الحفيظي، ابراهيم (2008)، دراسة تنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، قسم التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.

عبود، زرقين (2009)، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع(45)، القاهرة، ص 160-188.

محمد، زوزي (2010)، استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ع(08)، ص 176-178.

بن حمود، سكيبة (1999)، ترقية الصادرات خارج المحروقات 1986-1995، أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

مديرية التجارة، وغرفة التجارة والصناعة (2009، ماي 27)، يوم دراسي بعنوان آليات ترقية المنتج الوطني و تشجيع الصادرات خارج المحروقات: ولاية برج بوعريج، منشور على الموقع: <http://www.bibans-info.gov.dz>، (تاريخ الإطلاع: 2010/04/12).

حسينة، بن يوسف (2012)، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر.

عبد الرشيد، بن ديب (2003)، تنظيم و تطوير التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، الجزائر.

## Human factor in digital projects: the example of software development

العامل البشري في المشاريع الرقمية: تطوير البرمجيات كنموذج

**Dr. NEMMICHE Khadidja**

Senior Lecturer, University Centre of Maghnia

### Abstract:

Embedding a diverse set of resources to manage a digital project is an unavoidable necessity to ensure the success of such a function. The purpose of this paper is to illustrate the extent of the dissemblance between the resources involved in a software development project through a conceptual approach. This specific function is distinguished by several peculiarities in relation to the other functions. One of them is the importance of the diversity of knowledge and fields of those who manage and implement the project. The technological nature of this function never implies an exclusively complete technicality of the skills necessary to do so. Taking into account the comprehensibility between users and developers requires the introduction of additional knowledge. Thus, the effective management of such a project, which is subject to major failure, requires considerable knowledge of the management and management of the project in general.

**Keywords:** Software Development, Insourcing, Outsourcing, Market, Knowledge.

**JEL Classification Codes:** J24, M15, O32.

### ملخص:

الاشتغال على مجموعة من الموارد المتنوعة لتسيير مشروع رقمي يعد ضرورة لا مفر منها من أجل ضمان نجاح وظيفة من هذا النوع. تهدف هذه الورقة من خلال مقارنة تصورية إلى تجسيد أهمية التباين في الموارد المسؤولة عن مشروع تطوير برمجية. هذه الوظيفة النوعية تتميز بعدة خصائص مقارنة بباقي الوظائف، والتي من بينها تلك التي تعود إلى التنوع في المعارف و تخصص من يقوم بتسيير و تنفيذ المشروع. الطبيعة التكنولوجية لهذه الوظيفة لا تعني أبدا التقنية الخالصة بشكل كلي للكفاءات المسؤولة عن ذلك. الأخذ في الحسبان الإدراكية بين المستعملين النهائيين و المطورين يستلزم إدخال معارف إضافية. علاوة على ذلك، التسيير الفعال لهكذا مشروع باعتباره عرضة لإخفاق كبير يستلزم معارف معتبرة فيما يخص إدارة و مشروع من هذا النوع.

**كلمات مفتاحية:** تطوير برمجية، التدخل، التخريج، السوق، المعارف.

**تصنيفات JEL:** J24, M15, O32.

## 1. INTRODUCTION

In an immaterial economy, the human factor has become the new weapon that enables a firm to guarantee its economic success and even its survival. The reorientation of considerations towards such an asset arose from the latter's ability to make the framework and structure of this new economy more flexible through the knowledge, skills and experience it offers. The importance of the human factor is observed particularly in certain industries, of which technology is an example. Today, the new traces of the contemporary economy are perceived much more through the intersection established between human resources and the digitization of the economy.

In fact, the digital economy has its origins in human attempts to conceive of multidisciplinary between sciences. The homogenization produced by several pieces of knowledge with the aim of developing society has given rise to a new and very different era.

Having for a long time considered software development as a purely technical function, the view today is partially changed (Horn, 2004). Producing software is seen as a project that encapsulates a profound diversification of knowledge and skills. Regardless of the solution that makes it possible to have software, the human factor and its differentiation are considered important. For the first organizational solution whereby a firm acquires software, the market remains the simplest and most common choice (Williamson, 1973). Purchasing or downloading software for free has been a long time-consuming process for the firm. The importance of pluridisciplinarity is the main determinant of the satisfaction of the product obtained.

For its part, insourcing or internalization means managing the software project internally based on the customer's own skills. As a result, this solution cannot neglect the role played by the diversification of the skills held by internal employees to produce software that meets the requirements expressed within a firm. The third choice is outsourcing. It is a hybrid form of organizational relationships that allows a client firm to entrust the realization of a software project to another specialized external party. The inevitability of introducing a diversified set of knowledge remains indispensable. For all three organizational solutions, pluridisciplinarity remains an undoubted prerequisite for having a satisfactory software system at a time when software production is one of the functions most frequently subject to failure.

In what follows, a pioneering attempt to illustrate the importance of the dissimilarity of skills that must frame the software development project is discussed. To do this, we will analyze the three possible organizational solutions that allow a client firm to acquire software. This will allow us to show the need to surround the software acquisition project for the three solutions with a composite of skills so that this technological tool can meet the needs of users.

## 2. Software: a service and a product

Software which is considered primarily as a technical tool born in the field of software engineering and seen as a process of codification of knowledge in binary form of 0 and 1.



More specifically, the term “software” refers to the set of programs that are essential to the implementation of computer systems. As a result, the software is part of the firm’s computerized information system.

Subsequently, the economic and managerial vision of the said software took a qualitative rise due mainly to the domination of this servant support on the life of firms. The introduction of the concept of the *logicalisation* of economic and social activity by Horn (2004) remains a good illustration of this. Certainly, the tangible importance of software in economic and social life is due to the major role played by information and communication technologies in an economy and society based increasingly on information and knowledge.

Since the 1960s, the software industry has experienced an unprecedented development, accompanied first by the computer revolution and then by the development of the Internet (Horn, 2004). The extremely specific nature of the software allows it to be perceived differently. Designing the software as a product occurs when it is supported by a storage device on which it is placed or if it is sold on the catalog. Software becomes inseparable from the electronic component on which it operates and its production becomes an integral part of the production of that tangible asset. Simple duplication on another medium generates a typically identical product while bearing extremely low costs.

Thus, if the software is sold on the catalogue i. e. if they are aimed at the needs of anonymous parties, the software will be defined as a product. The producer often expects to meet the requirements of undefined parties (Bouchy, 1994). On the other hand, software is considered a service if it meets specific customer needs. These are the so-called specific software dedicated to satisfying the tailor-made requirements of certain users. In this case, producing software requires knowledge sharing and communication between developers and end-users. For Horn (2004), the developer makes his skills available to a client-user to respond to a particular problem.

### **3. The market solution for software acquisition**

Traditionally, the market is considered for a client firm as its second pole of economic activity, the task of which is to produce what the firm cannot (Coase, 1937). Faced with multiple needs, the market has long been a satisfying one where total self-satisfaction will never be made possible for the firm. Conversely, the applications market, until recently, remained deficient in offering only basic software and programming languages (Genthon and Phan, 1999). The non-standardization of hardware by producers who only offer intercompatible IT products hindered the construction of a market exclusively for pre-programmed applications. Each firm builds its own technology infrastructure differently and therefore the standardized software industry has not yet emerged.

With the introduction of information and communication technologies that have conquered economic and social life and accompanied by material standardization, the application needs of different market players have become complex and broadened. This

stipulated the creation of a new market for application services occupied by parties with the task of producing software that meets different needs.

Software products were then referred to as software packages produced by firms known as software publishers specializing in a particular segment. These firms produce and offer on a large scale standard software products that meet the needs of anonymous users (Jiang et al., 2001). For user firms, the emergence of this new market at the beginning of the 1990s makes it possible to get rid of the shortage of internal resources and means which for a long time restricted internalization. This enables the customer firm not to lose the resources of the ISD in standard requirements that are easily achieved at lower costs through the use of the market. It is sufficient to use the market to acquire a software package according to the nature of the client's needs. In this sense, Welke (1981, p. 400, cited by Mathiassen, 1998) states that: « *it should be obvious that buying a package -- unless it is a poor fit or product -- will usually cost less money than creating it in-house. If you are not yet convinced of that statement, my suggestion would be to examine why you don't build your own automobile or make your own shoes* ».

The first and oldest solution is to internalize the software development project by relying on the client firm's own internal services. Before the industrialization of software, firms were faced with an application deficiency solved by a single approach which is self-satisfaction in order to meet the needs expressed in its frontiers. Other external solutions for acquiring software were not yet available when the publishers only offer their customers proprietary systems linked to the hardware system they produce.

Thus, developing software by computer specialists in user organizations remained the only way of acquiring different software. Firms were at that time stockpiling specific applications developed in-house in COBOL on large systems characterized by low productivity and long development cycles.

Subsequently, other, more flexible and sophisticated production methods have emerged, whose aim is to improve the quality of the software produced while better meeting the demands of internal users. Today, there is a wide range of programming software that can be installed on the client firm's site but also on a virtual space offered by specialized service providers. Developing software within the client firm is defined as a specific production project that involves two main parties: the prime contractor and the project owner (Pinto and Slevin, 1988).

Users, also known as end users, are the part of the project owner in a software project (De Besses, 1999). The software used remains for them a tool and not the essential part of their activity because they use software as a support to manage their different functions of the firm and therefore it is up to them to specify the functionalities of the requested software. This part is therefore mainly interested in the functionalities of a program. A binary version compiled for its operating system is therefore enough to help them to carry out their jobs within the firm. If the contracting authority specifies the functionalities of the software, the part of the contracting authority will be the one that ensures the introduction of these functionalities in a software product.

The prime contractor, also called project manager, covers the category of developers and programmers who ensure the execution of a development project. The prime contractor presented by the ISF<sup>1</sup> via its sub-services is the one who produces the software while ensuring certain conformity to what is requested by the end users. This approach is therefore possible unless the firm to which the project owner belongs has software development specialists capable of ensuring the technical execution of the project.

Otherwise, the firm has two solutions; either hire new employees capable of managing the project, or resort to outsourcing<sup>2</sup>. In fact, the first choice is more costly for the firm that undertakes it, although it guarantees it total independence, than the second.

#### **4. The external solution for software acquisition**

In its general sense, outsourcing is thus conceived as a strategic approach that allows a client firm to leave the management of a function to another independent external party. It is therefore a change in the firm's organizational boundaries towards the outside world, the aim of which is to reduce total production costs or to focus on the main value-creating functions.

As a result, functions that are considered secondary or those that only support the main function of the firm can be outsourced, of which software production is an example. For a firm that only produces software to meet its own occasional needs; outsourcing offers several advantages and is more timely than in-house. Entrusting this complex function to another legally independent party with the ability to meet the needs of different clients generates an indisputable technical, strategic and economic privilege for the client.

Since the principal activity of the service provider is to produce software for the various parties, the service provider normally has the experience, knowledge and specialized means to do so better than its customers. These factors contribute to increasing the success of software projects as well as the feasibility of economies of scale, which is reflected in the low price of its application offers to its customers. By working for several clients, the pooling of its productive assets between different clients whose aim is to serve similar needs is illustrated by the minimization of the production burden and thus by the rationalization of the prices of its services.

Historically, this strategic direction for outsourcing firms has emerged late with the creation of SCSC<sup>3</sup>, whose mission is to meet non-standard needs in relation to a market inability to meet certain customer requirements. The SCSC specializes in programming specific software by relying on highly formalized methodologies such as Merise and on specialized software tools. Their clientele was originally formed by very large public and private firms.

---

<sup>1</sup> Information systems function

<sup>2</sup> We are only talking about outsourcing because the market is always advantageous over the internal solution. So the software developed within the company is only that which is not available in the market.

<sup>3</sup> software and computing services company

Today, the significant involvement of these SCSC in the application market indicates that firms find in this recent solution a dialectical tendency whereby they can entrust a complex activity such as software development to a third party instead of under-investing or over-investing in products that only partially meet user needs (Bouchy, 1994). Outsourcing a software project to specialized providers is now seen as an opportunity for client firms to overcome the burden of internal development and external market failure (Bouchy, 1994).

By using this approach, the information systems function of the client firm becomes a project owner, as it is responsible for contacting the service provider, who in turn introduces the project owner to it. From then on, the ISF acts as a mediator and communicator between the internal services that express their application needs and the producing party to assume that the software product will be capable of satisfying the internal needs (Pinto and Slevin, 1988).

### **5. The importance of the human factor in the software development project**

Application management and development is one of the functions of the information systems function. Regardless of the strategy followed to acquire software, ISF members ensure that the needs expressed by the other services of the same firm are met. From the selection of a software package to its implementation, including contracting and invoicing, the ISF remains the only party in charge of application requirements.

The latter, and to better manage these sub-functions, encompasses a diversified mix of technical and human resources capable of meeting the various technological needs that may arise within the firm. The physical resources that go back to the technological infrastructure on which the manager is based are accompanied by a set of human resources that trace possible developments in the latter. A homogeneous mix of resources from different disciplines is therefore required to manage this function.

Among the most discussed classifications to distinguish the resources needed to manage a technology project, Bharadwaj (2000) identifies human resources that are technical, managerial and technological infrastructure. For their part, Wade and Hulland (2004) highlight eight types of resources, depending on the objective nature of each:

- External resources, which are responsible for managing relationships with partners, the study of competition and market responsiveness;

- Internal resources that ensure the management and development of the technological infrastructure, the allocation of the IS budget, and the improvement of skills;

- Resources that are sustainable over time: these refer to those that manage the IS function's long-term projects such as change management, IT plans, management of relations with partners, ..., ect;

- Resources that are sustainable over time: these refer to those that manage the IS function's long-term projects such as change management, IT plans, management of relations with partners, etc.

More specifically, Lee et al (1995) and Todd et al (1995) focus on ISD competencies. These skills can be classified into three categories cited by Feeny and Willcocks (1998). First of all, the technical skills also known as "*IT capability*" belong to: experts, analysts and designers with the ability to design, integrate and convert emerging technologies with the firm's objectives and to anticipate future business needs. These resources are distinguished by their evolution thanks to the technological experiences accumulated throughout previous IS development cycles (Mata et al, 1995).

The ISD also includes business skills, which are responsible for managing IS development and maintenance projects, establishing external relationships with partners, and balancing the firm's actual needs for new IS projects with the financial resources available. Generally, these skills are characterized by multidisciplinary knowledge that enables them to master the management of the relationship between the different functions of the firm and knowledge not necessarily in-depth in the technical operation of IS.

As a last category, interpersonal skills are extremely important both internally and externally. Within the firm, these skills are intended to establish a strong relationship between end-users and designers, to clarify process and manipulate the relationship between them. At the external level, they have a responsibility to establish external relations, including with IT partners and providers, and to manage and ensure the performance of contracts.

From a pyramidal angle, Peppard and Ward (2004), referring to the work of Caldeira (1998), propose a model based on the principle of RBV<sup>4</sup> by classifying IS competencies into three levels. The lowest level of these skills is called *the resource level*. It integrates the various human resources used in the daily and strategic management of IS and are inseparable from the firm. The intermediate level of these competencies is called: *organizational level*.

The latter is the result of the mobilization, structuring and integration between the skills of the lower level. In other words, the overall interaction between the resources results in a higher level of competence under the name of IS competence. In addition, the highest level of IS skills is IS capabilities. These capacities, which represent the so-called *enterprise level of resources*, are not easily disposed of and therefore few enterprises possess this level of skills, which are intimately linked to organization and strategic functioning.

## **6. The main poles of a software acquisition project**

Developing a software project is an intellectual work of producing codified knowledge (Horn, 2004). This activity is mainly presented in the literature by the terms: software lifecycle, software development cycle, software development cycle, application development cycle, development process and software design (Gaudel et al, 1996).

---

<sup>4</sup> Resources based view

Software development is understood as a relationship committed to the realization of a software product between two parties.

In this context, Demir (2008, p. 75) suggests that: “*Software projects are developed for people by people*”. If the client referring to the end users specifies the functional nature of the software, the prime contractor will be the one who makes it (Pinto and Slevin 1988). To be feasible, the software development project requires the design of a set of instructions transmitted from users to programmers.

End users specify the nature of the application requirements according to the new situations of the function for which they are responsible. The changes indicated are related to factors both endogenous and exogenous to the function. Although the uncertainty and ambiguity of the external environment is seen as an inevitable challenge in the life of the firm, the internal technological changes that encumber the new trends affecting other external actors become a necessity for the survival of the economic unit.

Therefore, there is a need for a new application support that is suitable for this change. This requirement will be transferred in the form of instructions to the party responsible for the application management of the SI function. The latter part has the task of satisfying the requirements of users by choosing either the maintenance of existing and already implemented software through a modification of its binary code or by a complete development of new software. The latter is achieved through one of the three organizational approaches mentioned above: insourcing, outsourcing or the market. With regard to the market solution of software acquisition, this solution is represented when one selects from several offers in the market the one that best meets the internal requirements requested. Publishers offering software products target anonymous parties with similar needs.

Application standardization generates an extreme privilege in terms of price, as economies of scale are made possible for these firms (Reix, 2002). These firms adopt a one-sided strategy where predetermination of software functionality identifies the full employability of the software at the customer site. Regardless of the form of the software, communication between project manager and client is non-existent or even impossible.

This software previously available on the market creates either an over-use or under-use of features. Only the new generation of commercial software that offers an approximation to the needs of users. This is open source software through which access to its source code is feasible by providing the ability for the user to remodel and restructure its functionality according to his actual requirements. On the other hand, for closed software, this means until the release of a new version which may eventually lead to bug fixes or instructions not currently included.

As for the internal solution, the acquisition of software takes place through requirements transmitted to the party responsible for the execution of the project. Internal users express their functional requirements to the ISF, which chooses insourcing on the basis of certain criteria from which the nature of these functionalities remains the most decisive. In the case of specific functionalities related mainly to the internal structure of the firm to which these two clusters belong, the ISF transforms these requirements into an

order to its internal employees after technical and economic evaluation of the project (Fuggeta, 2000).

These funds are then obliged to draw up an exhaustive comprehension of these needs, always asking the users to confirm the correct interpretation of what they are asking for. In the event of an unexpected change in application use, it becomes necessary to contact the ISD to make the appropriate modifications to ensure satisfaction with the software before the project is finalized. The communication between these two poles is essential as in-house software is usually complex.

If the ISD chooses to entrust the software project to a third party, it will be necessary to establish a lasting and in-depth communication with the provider. Usually, outsourced software is characterized by a medium specificity and complexity compared to those that are internalized. Therefore, the perfect comprehensibility between the ISD, which becomes the internal user representative of the client firm, and the service provider remains the cornerstone of the success of the outsourcing. Recourse to another external party is often critical as it threatens the client's independence. The difference in goals between the two poles often leads to *ex-ant* and *ex-post* contractual problems (Arrichetti et al. , 1997). Opportunity, asymmetry of information and lack of confidence are the most pronounced contractual problems in the inter-organizational practices of firms

## **7. The importance of human pluridisciplinarity in the software development project**

Compared to the development of computer hardware, software development is considered to be a project that most often fails because according to Cerpa and Verner (2009):

- Perception of the final quality is not feasible even until a late stage of the project;
- The prediction of the outcome of the project and the level of satisfaction expressed by the users remains unnoticed before its completion;
- Determining in advance the amount of resources involved in the project is not feasible until the project is completed;
- The compatibility or not of the software product with the hardware and software infrastructure already in place remains unclear, complex and hidden and never appears until the project is completed. This contributes to a reproduction of the software project, or in the simplest case to maintenance when the new software is incompatible.

It is therefore necessary to follow a particular and complicated software development process based on a diverse framework of knowledge, each of which becomes capable of framing the problems mentioned above.

First, communication between the developers and the end-users is seen as a critical criterion for judging whether the project is successful or unsuccessful. The ability of the software produced to meet the needs of users depends mainly on the correct interpretation of these needs in a digital form. This is made possible by the comprehensibility designed by the developers for what is requested. Undoubtedly, the proper interpretation of new

user functional requirements remains the key factor in the future satisfaction of the new software. Thus, it is important to observe the positive correlation between the specificity of the requested software and bipolar communication. The more complex the software to be developed, the more necessary, complex, sustainable, and therefore critical, communication between developers and users will be (Cowan and Foray, 1998).

The mutual understanding between these two parties plays a decisive role in the development of the software specifications and its overall design. Therefore, including social and psychological knowledge in a software project is mandatory to avoid this non-conformity of the produced software with the mentioned requirements. In some cases, the wrong expression of needs leads to the production of unusable software. The importance of communication between the parties involved in the project is much more important in the case of in-house and outsourcing than in the market.

For market solutions, there is no communication between developers presented by external publishers and internal users of the client firm. At the same time, marketable software is considered generic i. e. non-specific serving standard needs. As a result, bipolar communication is not mandatory. If a malfunction is detected on the part of customers, it is necessary to hear the new version after two or three years in general to have a refined and corrected version for closed software or to have direct access to the source code while making personal changes and corrections if the software is free.

Furthermore, the software development project is a complex process in which a particular management system is required to enhance the degree of success of the project (Wit, 1988). The quality of software project management remains the main criterion that determines the outcome and cost of the development project. In this context, Boehm (1991, p. 39) sees that: *“poor management can increase software development costs more rapidly than any other factor”*.

Given that the software product is one of the most complex projects to manage, Nidumolu (1996) considers that managing a software product is a complex activity compared to managing another product; because the software life cycle is short in as much as the evolution of the application environment is strongly accelerated. As a result, software applications are highly specific, requiring special management and highly specialized know-how.

In the same context, Wysocki and Young (1990) see that ICT projects in general require highly specialized managerial approaches compared to other projects carried out by the firm. Managing a software project involves planning, supervision and control throughout the development cycle because if an error occurs in one of the stages, it will undoubtedly cause the entire project to fail (Hartman et al., 2005). For their part, Wysocki and Young (1990) see that project management as a whole should not have a purely technical orientation like programming specialists, but communicational and organizational knowledge and experience in managing different types of projects remain important.

This importance is reflected in both the insourcing and the outsourcing of the project. By outsourcing the project to the specialized party, the client firm is relieved of the total



management of the project but focuses on managing the relationship during the contractual phase while ensuring the information and sometimes even technical resources transmission between the parties. With regard to specialized technological skills, the latter are responsible for supervising the technical execution of the project at the provider, the continuation of the correct binary interpretation of the requirements and the degree of compatibility of the software product with the internal infrastructure of their firm.

## **8. CONCLUSION**

The implementation of a software acquisition strategy is now essential to cope with an increasingly technology-based environment and the digitization of the business process. Using insourcing, outsourcing or the market presents an organizational alternative allowing a client firm to own software according to its real requirements. The purpose of this work was to highlight the dichotomy of human resources required to have software. Our pioneering attempt aims to go beyond the technical vision of the software. The special nature of software considered as an information product but also as a service requires a special framework of resources that offer it to a firm as a non-negligible tool supporting the various activities in its internal frontiers.

Our conceptual approach has shown that whatever strategy a firm adopts to acquire software, a composite of human assets is necessary to ensure user satisfaction. Not only the technical specialists who carry out the software project, but other managerial, psychological and social skills play a decisive role in the perception of the software by those who request it.

## **9. Bibliography List:**

Arrichtti A., Bachmann R., Deakin S., (1997): Contract Law, Social Norms and Inter-Firm Cooperation, Cambridge Journal of Economics, Vol.21, n.2, pp.171-195.

Bharadwaj, A. S. (2000): A Resource-Based Perspective on Information Technology Capability and Firm Performance: An Empirical Investigation, MS Quarterly, Vol.24, n.1, pp.169-196.

Boehm, B. W. (1991): Software Risk Management: Principles and Practices, IEEE Software, Vol. 8, n.1, pp.32-41.

Bouchy S. (1994): l'ingénierie des systèmes d'information évolutifs, EYROLLES.

Coase, R. H. (1937): The nature of the firm, Economica, Vol.4, pp.386-405.

Caldeira M., (1998): Understanding the adoption and use of information systems /information technology in small and medium-sized manufacturing enterprises: A study in Portuguese industry, Cranfield University, School of Management.

Cerpa, N., Verner, J. (2009): Why did your project fail?, Communications of the ACM, Vol.52, n.12, pp.130-134.

Cowan R., Foray D. (1998): Economie de la codification et de la diffusion de connaissances, pp.301-329, in Petit Pascal édition, la découverte.

De Besses M. (1999): Les logiciels libres, un système de circulation fertile en apprentissage, *Revue Terminal, Technologie de l'information et société*, N80/81, pp.257-278.

Demir K.A., (2008): Measurement of software project management effectiveness, Doctoral Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California.

Feeny D., Willcocks P. (1998): Core IS Capabilities for Exploiting Information Technology, *Sloan Management Review*, Vol.39, n.35, pp.9-21.

Fuggetta, A. (2000): Software Process: A Roadmap, *Proceeding of the Conference on the Future of Software Engineering*. Limerick, Ireland, pp. 25-34.

Gaudel M.C., Marre B., Schlienger F., Bernot G., (1996), *Précis de génie logiciel*, Masson.

Genthon C., Fan D. (1999): Les logiciels libres : un nouveau modèle ?, *Revue Terminal, Technologie de l'information et société*, N80/81, pp.167-188.

Hartman, J., Vieira, M., Foster, H. (2005): UML Based Approach to System Testing, *Innovations in Systems and Software Engineering*, pp.12-24.

Horn F., (2004) : *L'économie du logiciel*, La Documentation Française.

Jiang, J., Klein, G., Shepherd, M. (2001): The materiality of Information System planning maturity to project performance, *Journal of the Association for Information Systems*, Vol.2, n.1, pp.1-23.

Lee D., Trauth M. Farwel D. (1995): Critical Skills and Knowledge Requirements of IS Professionals: A Joint Academic/Industry Investigation', *MIS Quarterly*, Vol.19, n.3, pp.313-340.

Mata J., Fuerst L., Barney B. (1995): Information Technology and Sustained Competitive Advantage: A Resource-Based Analysis, *MIS Quarterly*, Vol.19, n.4, pp. 487-505.

Mathiassen L. (1998): Reflective systems development, *Scandinavian journal oh Information Systems*, Vol.10, n.2, pp.67-118.

Nidumolu, S.R., (1996), A comparison of the structural contingency and risk based perspectives on coordination in software-development projects, *Journal of Management Information Systems*, Vol.13, n.2, pp.77-113.

Peppard J., Ward J., (2004), Beyond strategic information systems: towards an IS capability, *Journal of Strategic Information Systems*, Vol.13, pp. 167-194

Pinto, J. K., Slevin D. P. (1988): Project Success: Definitions and Measurement Techniques, *Project Management Journal*, XIX, pp.67-71.

Reix R., (2002), *Systèmes d'information et management des organisations*, 4eme edition, Vuibert, Paris.

Todd, P. McKeen, J., Gallupe B. (1995): The evolution of IS job skills: A content analysis of IS job advertisements from 1970-1990, *Management Information Systems Quarterly*, Vol.19, n.2, pp.1-27.

Wade, M., Hulland J. (2004): The resource-based view and information systems research: Review, extension, and suggestions for future research, *MIS Quarterly*, Vol.28, n.1, pp.107-142.

Williamson, O. (1973): Markets and Hierarchies: Some Elementary Considerations, The American Economic Review, Vol.63, n.2, pp.316-325.

Wit, A. D. (1988): Measurement of project success? Project Management, Vol.6, n.3, pp.164-170.

Wysocki, R., Young, J. (1990): Information systems management principles in action. John Wiley and Sons.

## Un essai d'analyse sur les différentes formes de financement du secteur industriel An analytical essay on the different forms of financing in the industrial sector

GODIH Djamel torqui<sup>1</sup>, LAZREG Mohammed<sup>12</sup>

<sup>1</sup>Université de Mostaganem (Algérie),

<sup>2</sup>Université de Sidi bel abbes (Algérie),

### Résumé:

Le système bancaire et financier doit jouer un rôle prépondérant dans le financement du secteur industriel. Trois objectifs essentiels caractérisent notre article : Le premier est de mettre en lumière les différentes techniques quant au financement de l'entreprise industrielle. Le deuxième est de mettre en exergue les lacunes qui entravent le financement harmonieux du secteur industriel en Algérie. Quant au troisième, il s'intéresse aux leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour une dynamique dans le domaine du financement du secteur industriel en Algérie. Les résultats obtenus mettent en évidence la nécessité de dynamiser la bourse des valeurs mobilières d'Alger d'une part et d'autre part accroître l'émergence d'un système bancaire et financier à même de relancer le secteur industriel en Algérie.

**Keywords:** Secteur industriel ; Système bancaire ; Marché financier ; financement ; la bourse des valeurs mobilières ; leviers fondamentaux.

**JEL Classification Codes:** F65, H49.

### Abstract:

The banking and financial system must play a leading role in the financing of the industrial sector. Three essential objectives characterize our article: The first is to highlight the different techniques for financing the industrial enterprise. The second is to highlight the gaps that hinder the harmonious financing of the industrial sector in Algeria. As for the third, he is interested in the fundamental levers to be implemented for a dynamic in the field of financing of the industrial sector in Algeria. The results obtained highlight the need to revitalize the Algiers stock exchange on the one hand and on the other hand to increase the emergence of a banking and financial system capable of reviving the industrial sector in Algeria.

**Keywords:** Industrial sector; Banking system ; Financial market ; financing; the stock exchange; fundamental levers.

**JEL Classification Codes:** F65, H49.

### 1. INTRODUCTION :

Le tissu institutionnel d'un pays fonctionne avec la richesse produite par l'entreprise, entre autres : l'entreprise industrielle. Toutes les institutions ont besoin de ressources pour fonctionner. Mais seule l'entreprise produit des richesses matérielles dont a besoin un pays

<sup>1</sup>Corresponding author : Lazreg mohammed, e-mail: [m.lazreg222@yahoo.fr](mailto:m.lazreg222@yahoo.fr)

pour se développer. C'est l'entreprise qui fait la puissance d'un pays. Il faut donc que l'entreprise soit au cœur de la nation. Aussi, l'ensemble des secteurs économiques doit être au centre des préoccupations des politiques économiques dont le secteur industriel. Dans ce cadre, il est à noter que la recherche permanente de la compétitivité est un enjeu important pour les entreprises industrielles. **(Klossa, Guillon, Sartorius, 2012)** soulignent que l'industrie d'aujourd'hui diffère de l'industrie d'hier dans les produits qu'elle fabrique, les procédés qu'elle utilise, les contraintes qu'elle subit ou les relations qu'elle entretient avec le secteur des services. Ce n'est pas un concept homogène et ses frontières sont de plus en plus difficiles à délimiter. Les industries consomment des services internalisés ou externalisés. D'autre part, la recherche permanente de la compétitivité est un enjeu important pour les entreprises industrielles. Sur une génération, les mutations du milieu industriel sont innombrables. Des pans entiers de l'industrie du XX siècle ont pour ainsi dire disparus. En effet, les révolutions techniques et technologiques actuelles : le numérique, les économies d'énergie par exemple sont autant de chances de redéploiement de l'industrie à travers le monde. A ce titre **(Biales, Leurion, Rivaud, 2007)** mettent en évidence que la politique industrielle ne peut pas se concentrer sur les activités en perte de vitesse ou en voie de disparition naturelle, mais elle doit le faire soit sur des secteurs jeunes, soit sur des secteurs importants sur le plan de l'indépendance nationale. La politique industrielle concentre les aides sur les secteurs d'avenir, c'est-à-dire sur ceux qui seront à l'origine de la formation d'une part importante de la valeur ajoutée dans le futur. Pour **(Bekkour, 2016)** l'économie industrielle s'affirme aujourd'hui comme la branche de l'économie qui étudie le fonctionnement des marchés et le comportement stratégique des entreprises. L'entreprise industrielle quelle que soit son envergure et sa santé financière, ne peut assurer l'ensemble de ses besoins de financement uniquement par les ressources générées à partir de son activité. Cela est d'autant vrai que ses besoins sont nombreux et variés dans leur forme. Ainsi, pour se créer ou se développer, l'entreprise a besoins de capitaux pour ses investissements d'une part, d'autre part l'entreprise industrielle éprouve également en outre au courant de sa vie de tous les jours, divers besoins de financement engendrés par son cycle d'exploitation. Le système bancaire et financier joue un rôle prépondérant en ce sens. Dans ce cadre, le système bancaire et financier joue un rôle important dans le financement de l'entreprise industrielle. Pour **(Sari, 2011)** le secteur financier joue un rôle fondamental dans l'accélération des processus d'échanges de biens et de service ; il est à l'origine de toutes les allocations optimales des ressources financières devant stimuler l'activité économique, l'emploi, ainsi que l'amélioration de la productivité et l'innovation. Un secteur financier efficace permet aux ménages de maintenir leur consommation en temps troubles et aide les entreprises à opérer les adaptations conjoncturelles des facteurs de production. **(Mouhoubi, 1998)** souligne qu'une économie moderne, puissante, performante et compétitive ne peut exister sans un système bancaire et financier moderne, puissant, performant et ouvert. L'une ne va pas sans l'autre. Les pays développés nous offrent le meilleur exemple de cette parfaite osmose. **(Mishkin, Bordes, Haut cœur, Labarthe, 2007)** mettent en évidence que les marchés financiers qui fonctionnent bien sont un facteur clé dans la production d'une

croissance économique élevée, alors que les marchés inefficaces sont une des raisons pour lesquelles de nombreux pays dans le monde restent pauvres. La banque donc pour sa part et dans le cadre du financement de l'entreprise industrielle peut proposer en vue de satisfaire les différents besoins de capitaux exprimés par l'entreprise à n'importe quel moment de sa vie, que ce soit lors de sa création, lors de son développement ou durant la période de son fonctionnement propose des financements adaptés à chaque nature de besoin. Toutefois, le financement des entreprises industrielles ne peut pas se faire uniquement par le biais des crédits bancaires, ce qui constitue un frein pour la prise en charge de tous les projets. Le crédit bancaire ayant des limites qui sont fixées à travers entre autres, les ratios de solvabilité, de liquidité et de division des risques, il est clair que les banques ne pourront supporter seules le financement de l'économie, d'où la nécessité pour l'entreprise de s'adresser au marché financier, notamment la bourse des valeurs mobilières. En fait, dans une économie de marché, le marché financier représente la principale source de financement des entreprises. A ce sujet, **(Monnier, Mahier – Lefrançois, 2016)** mettent en relief que les marchés financiers ont comme mission principale de participer au financement de l'économie, c'est-à-dire d'organiser la rencontre entre les agents à besoin de financement (investissement des entreprises, financement de la dette de l'Etat) et ceux à capacité de financement (habituellement les ménages). Le marché est un lieu d'échange sur lequel l'épargnant doit pouvoir être assuré de retrouver la liquidité de ses avoirs en cas de nécessité en vendant ses valeurs mobilières. **(Gaveau, Tarazi, 2018)** mettent également en exergue qu'on dénombre cinq fonctions principales des marchés financiers : mobiliser l'épargne, fournir la liquidité, fournir de l'information, faciliter la restructuration des entreprises, contrôler les entreprises émettrices. L'Algérie a besoin d'ériger une place boursière qui finance l'économie productive. **Qu'en est-il du secteur industriel et de son financement en Algérie ?**

C'est donc un triple questionnement qui sera au cœur de notre problématique :

- **Quelles sont les différents financements de l'entreprise industrielle ?**
- **Quelles sont les lacunes qui entravent le financement harmonieux du secteur industriel en Algérie ?**
- **Quels sont les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour une dynamique dans le domaine du financement du secteur industriel en Algérie ?**

Autant de questions qui sous tendent la problématique afférente à notre article. Pour résoudre la problématique en question, nous avons émis un certain nombre d'hypothèses.

**Nos hypothèses :**

- Pour atteindre ces objectifs, l'entreprise industrielle peut se procurer les moyens financiers nécessaires à travers diverses sources, notamment : En premier lieu, les financements internes à travers l'autofinancement, les cessions d'actifs immobilisés, les augmentations de capital et les apports en compte courant. En second lieu à travers les financements externes : le financement bancaire, les opérations de crédit –bail et le financement par le marché financier ;
- En Algérie, la lente évolution de la sphère réelle, la restructuration encore inachevée du marché intérieur, l'immaturité de certains projets, l'insuffisance de

l'offre bancaire et la concurrence souvent déloyale des activités informelles et des produits importés ont fragilisé les relations entreprise industrielle-banque et n'ont pas favorisé leur synergie, indispensable à la croissance économique. Le système bancaire et financier doit consentir plus d'efforts pour améliorer quantitativement et qualitativement le financement de l'économie en veillant au respect du cadre normatif d'intervention et en renforçant la prévention et la supervision dans le cadre de la bonne gouvernance.

- Il existe plusieurs leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour une efficience du financement du secteur industriel, entre autres : le développement des produits financiers alternatifs et la finance islamique. D'autre part, il y lieu également de mettre en place un plan visant à une formation de haut standing dans le domaine bancaire et financier à l'instar des banques Occidentales afin de valoriser les ressources humaines. La bonne gouvernance économique, bancaire et financière constitue également un levier d'action pour une dynamique du financement du secteur industriel sans oublier le développement de la culture bancaire et financière au sein des institutions et des entreprises.

### **Méthodologie :**

En vue de vérifier nos hypothèses, nous avons eu recours à la technique documentaire qui nous a permis d'exploiter différents ouvrages et documents pour faciliter notre recherche ayant trait au thème de notre article. La recherche bibliographique en question va nous permettre dans le cadre de notre article d'alimenter notre problématique et notre hypothèse de travail. Notre coupure épistémologique nous permettra de formuler des solutions et des recommandations quant au thème de notre papier.

### **Les objectifs de notre article :**

Trois objectifs essentiels caractérisent notre papier :

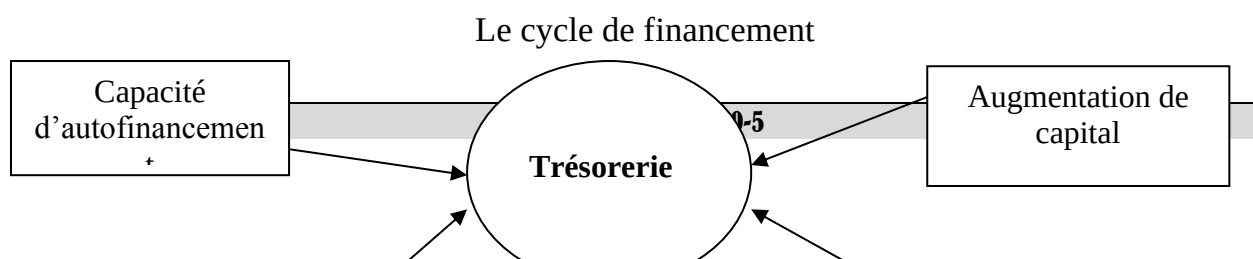
- Le premier objectif est de mettre en lumière les différentes techniques quant au financement de l'entreprise industrielle et ce, dans un cadre conceptuel.
- Le deuxième objectif est de mettre en exergue les lacunes qui entravent le financement harmonieux du secteur industriel en Algérie.
- Le troisième objectif est de mettre en relief les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour une dynamique dans le domaine du financement du secteur industriel en Algérie.

## **2. Les différents financements de l'entreprise industrielle : le cadre conceptuel**

L'entreprise industrielle a des besoins de financement permanent pour assurer la réalisation de ses investissements et de son exploitation.

### **2.1. Figure n°1 mettant en exergue le cycle de financement :**

Le cycle de financement décrit la manière dont l'entreprise trouve ses ressources de financement, les gère, les affecte, les rémunère, les rembourse, les renouvelle et les accumule.



## Cessions d'actifs

**Source :** Darbelet M, Izard Scaramuzza L, Izard L (2011) : L'essentiel sur le management ; Berti Editions, p 184.

Le cycle de financement est formé de phases d'acquisition des ressources financières, de leur rémunération, de leur remboursement, de leur renouvellement et de leur accumulation.

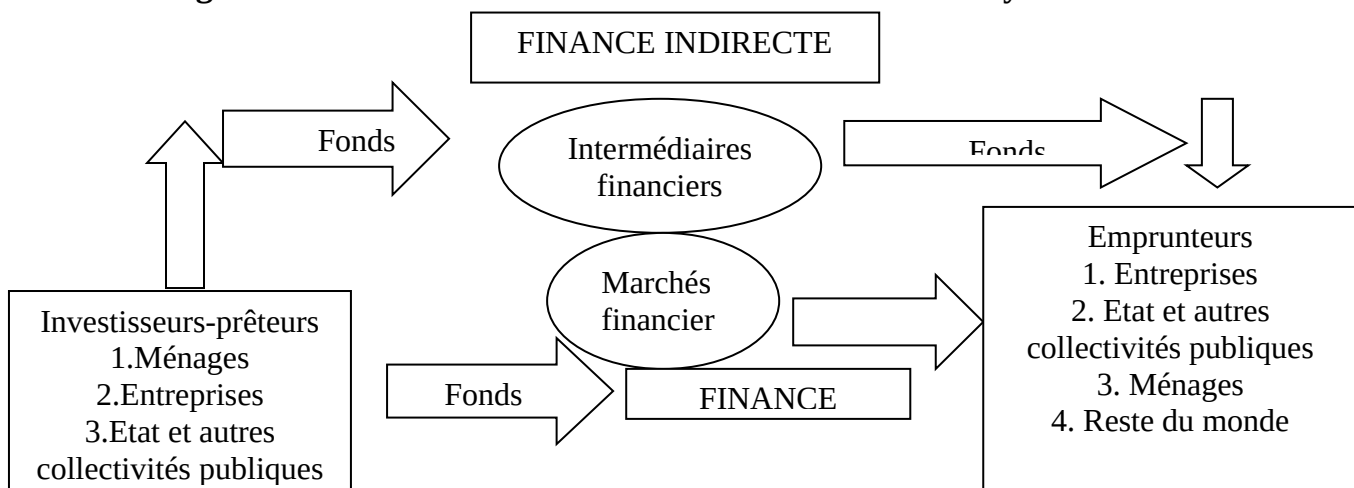
## 2.2. Une vue globale sur les fonctions des systèmes financiers :

Le système financier permet de transférer des fonds depuis les agents économiques (ménages, entreprises, collectivités publiques) qui épargnent, car leurs dépenses sont inférieures à leurs revenus, vers les agents économiques qui souhaitent emprunter, c'est-à-dire dépenser plus que leur revenu. On dit qu'il sert d'intermédiaire entre les agents à capacité de financement et les agents à besoin de financement.

### 2.2.1. Finance directe et finance indirecte :

L'analyse des flux de fonds propose une représentation utile des deux modes de financement : la finance directe et la finance indirecte. (Mishkin, Bordes, Haut cœur et al, 2007) mettent en évidence que la finance directe est une première manière de relier prêteurs et emprunteurs. Dans la finance directe, les emprunteurs obtiennent directement des fonds de la part des prêteurs en leur vendant des titres ou instrument financiers sur le marché financier. La seconde manière de relier prêteurs et emprunteurs est appelée finance indirecte. Dans ce cas, les emprunteurs obtiennent des fonds en s'adressant à des intermédiaires financiers (en particulier les banques) qui leur consentent des prêts.

### 2.2. Figure n°2 mettant en relief les flux de fonds au sein du système financier



**Source :** Mishkin F, Bordes C, Haut cœur PC (2007) ; Monnaie, Banque et marchés financiers. Pearson Education, France, p 28.

## 2.3. Les financements internes de l'entreprise industrielle :

Pour fonctionner, l'entreprise industrielle est amenée à engager des moyens économiques et financiers

### 2.3.1. L'autofinancement :



La capacité d'autofinancement est une notion essentielle de la finance d'entreprise. **(Chiha, 2009)** nous informe que la capacité d'autofinancement est la ressource interne générée par les opérations enregistrées en recette et produits durant une période donnée. A l'issue de l'exploitation, si toutes les opérations en suspens étaient réglées, l'entreprise disposerait d'un surplus de liquidité.

### **2.3.2. Les cessions d'actifs internes :**

De manière occasionnelle, l'entreprise peut également obtenir des ressources en cédant une partie de ses actifs immobilisés (opérations de désinvestissement). Les cessions ne peuvent constituer une ressource récurrente significative sans que l'on se pose la question de la pérennité de l'entreprise (risque de liquidation).

### **2.3.3. Les augmentations de capital :**

L'augmentation du capital peut prendre quatre formes : l'apport en numéraire ou en espèces ; L'apport en nature ; L'incorporation des réserves ; La conversion de créances en actions.

## **2.4. Le financement bancaire de l'entreprise industrielle :**

Il s'agit d'un financement externe, en effet, les ressources internes ne parviennent pas toujours à couvrir l'ensemble des besoins de l'entreprise, surtout lorsqu'ils sont en forte croissance. Les entreprises doivent alors avoir recours au système bancaire (emprunts), **(Darbelet, Izard, Scaramuzza, 2011)** soulignent que le fonctionnement d'une entreprise est caractérisée par l'existence de cycle, c'est-à-dire de phénomènes séquentiels se déroulant au cours du temps en une série d'acquisition, d'accumulation, de dépréciation, de renouvellement, de cession notamment Du point de vue financier, trois cycles financiers caractéristiques sont identifiables ; le cycle d'exploitation, le cycle d'investissement et le cycle de financement.

Il existe deux types de crédits : les crédits de fonctionnement (crédits par caisse et crédits par signature) et les crédits d'investissement

### **2.4.1. Les crédits de fonctionnement :**

Les crédits de fonctionnement ont pour objet de financer les besoins nés du cycle d'exploitation de l'entreprise. Il s'agit de crédits à court terme (1année). Le soutien financier que la banque peut apporter aux entreprises industrielles se situe à plusieurs niveaux : Permettre à l'entreprise d'anticiper le recouvrement de ses créances clientèles ; Financer, au moins en partie, ses délais de fabrication et de stockage ; Eviter à l'entreprise des décaissements en se portant caution ou différer la date d'un paiement en donnant son aval... **(Bouyacoub, 2000)** souligne que les crédits à court terme ou crédits d'exploitation (crédits de fonctionnement) financent l'actif circulant du bilan, plus précisément les valeurs d'exploitation et ou/ le réalisable. Le remboursement d'un crédit d'exploitation, dont la durée est généralement d'une année (elle peut cependant, atteindre deux ans) est assuré par les recettes d'exploitation. On distingue deux grandes catégories de crédit d'exploitation : les crédits par caisse qui se traduisent par une immobilisation immédiate de capitaux et les crédits par signature qui n'engagent que la signature du banquier (La banque ne décaisse qu'en cas de défaillance du client.

### **2.4.2. Les crédits d'investissement :**

La nécessité pour toute entreprise dont l'entreprise industrielle de procéder à des investissements, c'est-à-dire d'accroître ou de renouveler la masse de ses immobilisations, correspond à des impératifs d'ordre technique et économique. **(Langlois, Mollet, 2011)** mettent en évidence que les banques assurent l'essentiel de l'endettement stable des entreprises sous forme de prêts et de crédits à long et moyen terme. On distingue théoriquement : le crédit à moyen terme qui va de deux à sept ans et le crédit à long terme qui dépasse sept ans et qui en pratique est limité à vingt ans.

#### **2.4.2.1. Le crédit à moyen terme d'investissement (CMT) :**

Le crédit moyen terme d'investissement (CMT) s'inscrit dans la fourchette deux ans/sept ans. Il est essentiellement accordé pour l'acquisition de biens d'équipement amortissable entre huit et dix ans. Ce type de crédit permet, en fait, de financer non seulement le matériel et l'outillage, mais aussi, certaines constructions de faible coût dont ont besoin les sociétés industrielles.

#### **2.4.2.2. Le crédit à long terme :**

Ce crédit s'inscrit dans la fourchette huit ans/vingt ans. Il finance des immobilisations lourdes, notamment des constructions. Les crédits à long terme se distribuent généralement sous forme de prêts mis intégralement à la disposition des emprunteurs par des établissements spécialisés : banques d'affaires, banques de crédits à moyen et long terme (banque d'investissement). Le long terme est financé essentiellement sur des ressources d'emprunts, provenant notamment d'émissions obligataires notamment en Occident.

#### **2.4.2.3. Les institutions spécialisées :**

En France par exemple, les institutions financières distribuant des prêts à long terme sont : La banque de développement des PME (BDPME) dont le rôle est le financement des petites et moyennes entreprises (PME) ; La caisse centrale de crédit coopératif qui finance les entreprises du secteur coopératif non agricole ; Les sociétés de développement régional (SDR)

#### **2.4.2.4. Prêts à long terme en Algérie :**

Dans le cadre du financement des investissements concernant les prêts à long terme, ils sont essentiellement accordés par le fonds national d'investissement (FNI). Il existe également le fonds de garantie des investissements des PME (FGAR)

#### **2.4.3. Le crédit-bail :**

**(Darbelet, Izard, Scaramuzza, 2011)** soulignent que le crédit-bail est simultanément un procédé d'investissement et de financement. En fait, le crédit bail est une formule originale de financement de l'investissement qui connaît depuis sa création, un grand développement en Occident. **(Mansouri, 2005)** explique que le crédit bail ou leasing est une opération commerciale et financière réalisée par les banques et établissements financiers ou par une société de crédit bail légalement habilitée et expressément agréée en cette qualité, avec des opérateurs économiques nationaux ou étrangers, personnes physiques ou morales de droit privé ou public ayant pour support un contrat de location pouvant comporter ou non une option d'achat au profit du locataire et portant sur des biens meubles ou immeubles à usage professionnel ou sur fonds de commerce ou sur des établissements artisanaux.

#### 2.4.4. Le crédit-bail en Algérie :

L'ordonnance n° 96-09 du 10 janvier 1996 relative au crédit –bail met en lumière dans son titre I les dispositions générales relatives au crédit-bail et dans son titre II les droits et obligations des parties au contrat de crédit-bail mobilier et immobilier.

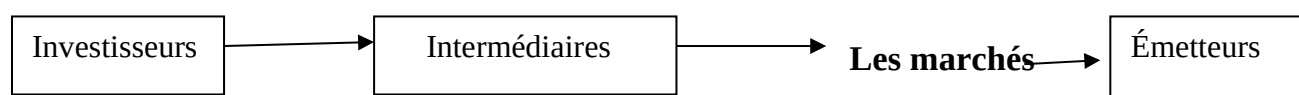
#### 2.4.5. Les banques et les sociétés de crédit-bail :

Souvent intégrées à un groupe bancaire, les sociétés de crédit-bail constituent des filiales ad hoc dans un domaine où les banques commerciales n'interviennent pas directement, mais où leur absence du marché nuirait à leurs intérêts.

### 2.5. Le financement de l'entreprise industrielle par le marché financier :

#### 2.5.1. Figure n° 3 ayant trait aux acteurs des marchés financiers et le financement de l'économie :

(Lazary, 2014) met en exergue ce qui suit : « les marchés financiers font l'interface entre les émetteurs d'une part et les investisseurs d'autre part. Ces acteurs interviennent sur les marchés par le biais d'intermédiaires. Les marchés financiers reposent aussi sur des infrastructures notamment pour la négociation et la compensation des instruments financiers. L'ensemble de ces intervenants constituent la place financière »



**Source :** (Lasary, 2014) : **Le marché des capitaux**. Editions Lasary, Alger, p 83.

Pour financer son activité, une entreprise peut donc soit emprunter auprès d'une banque soit directement émettre des produits financiers sur les marchés. Les banques sont donc un acteur extrêmement important du financement de l'économie. (Carrissant, Lesnard, 2010) indique que la bourse est un marché financier réglementé. Il existe également aussi, des marchés réglementés, appelés de gré à gré, où les banques et autres institutions financières émettent et échangent des titres

#### 2.5.2. Les principaux produits offerts :

Selon (Carrissant, Lesnard, 2010) on distingue :

- Les actions : ce sont des titres de propriétés d'entreprises qui donnent le droit à leurs détenteurs de contrôler la gestion de ces sociétés, de percevoir des dividendes et de souscrire à une émission d'actions nouvelles.
- Les obligations : ce sont des titres de dettes remboursées à long terme (à plus de deux ans). Le souscripteur reçoit un intérêt garanti. De multiples variantes existent : obligations à taux fixe ou à taux variables...
- Les placements collectifs en valeurs mobilières : En France par exemple, ils sont connus sous la dénomination d'OPCVM (organismes de placement collectifs en valeurs mobilières) qui regroupent les SICAV (société d'investissement à capital variable) et le FCP (fonds communs de placement).
- Les produits dérivés : ce sont des contrats sur le futur qui permettent d'acheter à un prix et à une date fixée d'avance, le terme ou de donner le droit d'acheter (les options).

#### 2.5.3. Les acteurs : Les intervenants sur les différents marchés :

- les entreprises : les grandes émettent des titres pour se financer. Pour attirer les investisseurs, les résultats financiers doivent être satisfaisants et une stratégie claire doit être diffusée. Ces entreprises ont aussi l'opportunité de modifier leur périmètre d'action par le biais des OPA (offre publique d'achats) ou des OPE ( offre publique d'échanges) ;
- les gouvernements : sont les premiers émetteurs de titres pour financer leurs déficits publics.
- les banques commerciales : interviennent sur les marchés des changes et monétaires et sur les marchés obligataires et d'actions grâce aux OPCVM qu'elles gèrent notamment ; elles sont également aussi présentes sur les marchés dérivés et celui des SWAPS ;
- Les entreprises d'investissement : réceptionnent les ordres, négocient pour leur propre compte, gère le portefeuille de tiers ;
- Les fonds d'investissement : ils ont pris une place importante sur les marchés financiers. Ce sont les fonds souverains qui sont des fonds d'investissement publics contrôlés par des Etats. Ce sont aussi des fonds de pension qui sont des organismes de placement collectif qui gèrent les retraites salariales et l'épargne salariale.

#### **2.5.4. Le rôle des banques dans les opérations financières :**

**(Mishkin, Bordes, Haut cœur et al, 2007)** mettent en exergue que les banques et autres institutions financières font que les marchés financiers fonctionnent .sans elles, les marchés financiers ne seraient pas capables de transférer les fonds des agents qui épargnent vers ceux qui ont des projets d'investissement. Par conséquent, leurs effets sur l'ensemble de l'économie sont importants .En Occident, le rôle des banques dans les opérations financières est très important :

- Intermédiaires naturels entre l'offre et la demande de capitaux à long terme, les banques ont un rôle important à jouer sur le marché financier, dans le placement et l'émission de valeurs mobilières et pendant la durée de la vie des titres ; c'est par elles que se nouent les rapports entre émetteurs et épargnants. A cet effet, les banques ont constitué des services spécialisés dont l'importance et l'appellation varient selon les établissements : affaires financières, services des titres et services de la bourse en Occident.

Elles sont les conseillers éclairés et écoutés des émetteurs et épargnants :

- Vis-à-vis des émetteurs, les banques précisent avec les sociétés les plans de financement qui leur sont proposés ; elles orientent leurs clients vers tel type d'opération adaptée à leurs besoins. Elles mettent au point la formule retenue ;
- Vis-à-vis des épargnants, transmissions d'informations, centralisations et diffusions de renseignements économiques ou boursiers, suggestions de placement sont les principales formes du rôle de conseiller tenu par les banques ;

Les banques sont également des intermédiaires entre l'offre et la demande de capitaux à long terme.

### **3. Une vue globale sur les lacunes qui entravent le financement harmonieux du secteur industriel en Algérie :**

#### **3.1. Quelques repères sur le secteur industriel public en Algérie :**

(Bekkour, 2016) explique qu'en Algérie de nombreuses restructurations ont eu lieu depuis 1988 : huit fonds de participation en 1988, 11holdings en 1995, 5 holdings en 2000, 28 SGP (sociétés de gestion de participation) en 2001 et 12 groupes en 2015. (Bekkour, 2016) nous informe que la restructuration du système industriel public (appelé secteur public marchand industriel : SPMI) qui regroupe l'ensemble des entreprises publiques économiques (EPE) a consisté au remplacement, par fusion absorption des 28 SGP par sept groupe industriels( Décision du conseil des participations de l'Etat (CPE) ayant fixé ce plan de restructuration industrielle en Aout 2014. Les groupes ont été installés le 23 février 2015. Ajoutés aux cinq groupes qui existaient déjà, le système industriel public est composé depuis février 2015, de douze groupes qui sont des sociétés par actions. Les sept groupes créés sont :

- Le groupe Agro-industries ; Le groupe industrie-chimique ; Le groupe Equipements Electriques ; Electrodomestiques et Electroniques ; Le groupe industrie locales ; Le groupe mécanique ; Le groupe Industries Métallurgiques et Sidérurgiques ; Le groupe Textiles et Cuirs ;
- Ces groupes s'ajoutent aux cinq qui existaient déjà : SNVI (véhicules industriels), GICA (ciments), SAIDAL (produits pharmaceutiques) , SNTA (TABAC) et MANAL( mines et carrières) ;
- Cinq entités sont rattachées au ministère de l'industrie et des mines. Il s'agit de : l'entreprise de service ECOFIE, chargée de la consolidation des agrégats économiques du secteur public marchand ;
- Quatre SGP « Zones industrielles » qui gèrent pour le compte de l'Etat, les titres de 32 entreprises.

#### **3.2. Les banques comme unique moyen de financement de l'entreprise industrielle algérienne : Un handicap majeur pour une émergence économique**

En Algérie, le financement des entreprises se fait quasiment par le biais des crédits bancaires, ce qui constitue un frein pour la prise en charge de tous les projets. Le crédit bancaire ayant des limites qui sont fixées à travers entre autres, les ratios de solvabilité, de liquidité et de division des risques, il est clair que les banques algériennes ne pourront supporter seules le financement de l'économie. (Benachenhou, 2015) souligne que les banques sont-elles une des causes de la faible diversification de l'économie et de la qualité médiocre de la croissance ? Certainement mais c'est un phénomène induit car les causes principales sont ailleurs : le rôle dominant de l'Etat dans l'économie qui façonne le comportement des banques publiques en matière de politique du crédit et le faible dynamisme de la demande de crédit du secteur privé pour l'investissement en comparaison de sa demande pour le commerce.(Naas, 2003) note que l'Algérie s'est orientée vers l'économie de marché. En fait, le passage d'une économie d'endettement, une économie où les entreprises sont financées essentiellement par le crédit, à une économie de marché où le marché des capitaux joue un rôle principal dans la croissance, implique une réforme

globale du schéma de financement de l'économie nationale. (Grim, 2012) note que la réforme du système bancaire national est étroitement liée à la transformation de l'environnement dans lequel il évolue et plus particulièrement au redéploiement de l'administration économique de l'Etat qui doit se réformer pour accompagner la transition vers l'économie de marché et soutenir l'entreprise dans la production de richesses.

### 3.2.1. Tableau n°1 mettant en relief les Montants des crédits distribués par les banques en Algérie à fin 2015

|                      |                       |                 |
|----------------------|-----------------------|-----------------|
| Crédit à court terme | 1710 milliards de DZD | 23,5% du global |
| Crédit à moyen terme | 1641 milliards de DZD | 22,6% du global |
| Crédit à long terme  | 3925 milliards de DZD | 53,9% du global |

Sources : Banque d'Algérie, FMI cité par Sekak R (2017) : monographie du secteur bancaire en Algérie consulté le novembre 2020 sur internet.

### 3.2.2. Tableau n° 2 mettant en lumière la part des crédits distribués par les banques publiques à fin 2015

|                              |                       |               |
|------------------------------|-----------------------|---------------|
| Crédit à court terme         | 1153 milliards de DZD | 18% du global |
| Crédit à moyen et long terme | 5214 milliards de DZD | 82% du global |

Sources : Banque d'Algérie, FMI cité par Sekak R (2017) : monographie du secteur bancaire en Algérie consulté le novembre 2020 sur internet.

La part importante des crédits à long terme, fortement concentrée sur les banques publiques, démontre l'engagement fort de ces dernières dans le financement des grands projets d'investissements publics. Un tel niveau d'engagement en contexte de rareté croissante de la liquidité bancaire compliquera probablement à terme la gestion des bilans pour certaines de ces banques publiques. Il convient de relever que l'intermédiation bancaire reste le moyen quasi exclusif de financement de l'économie.

**3.2.3. La problématique du financement bancaire de l'entreprise en Algérie :** Composantes de l'environnement économique dont elles subissent les effets, les banques commerciales algériennes constituent elles-mêmes un système dont la valeur et l'efficacité conditionne l'ensemble des activités économique et social.

#### 3.2.3.1. Les contraintes managériales liées aux banques :

(Bouchakour, 1996) met en évidence que le banquier algérien est, dans une certaine mesure, le produit d'une bureaucratie, d'un système longtemps marqué du sceau de l'injonction politico-administrative, et certains réflexes, nés du poids des habitudes négatives, continuent d'entraver l'évolution des relations banques-entreprises. Il est vrai qu'un effort d'adaptation est également demandé aux chefs d'entreprises. Beaucoup d'entre eux restent imprégnés des principes d'assistance qui caractérisent l'économie dirigée. Les uns continuent d'assimiler le crédit à une aide obligatoire de l'Etat, tandis que d'autres le considèrent comme un droit acquis renouvelable, à perte de vue ... Dans ce cadre, (Lamiri 2013) note que Le management est l'arme la plus redoutable et la plus efficace que les nations modernes utilisent pour maintenir et creuser leur suprématie économique et technologique sur le reste. C'est la ressource des ressources ; celle qui permet d'utiliser efficacement les actifs d'une nation.

#### 3.2.3.2. Délais de traitement des dossiers :

D'une façon générale, les délais de traitement des dossiers de crédit ont toujours constitué l'objet de réclamation de la clientèle à l'encontre des banques. Cela s'explique par l'insuffisance en nombre et en personnel de qualité en matière d'appréciation et d'évaluation des risques de crédit au niveau des agences bancaires, ce qui justifie des décisions de centralisation des dossiers au niveau des succursales ou des directions centrales. Il ya également la question de la non fiabilité de plusieurs documents pouvant constituer la base même de la décision du banquier à octroyer ou non les crédits, notamment les pièces comptables, documents financiers etc.

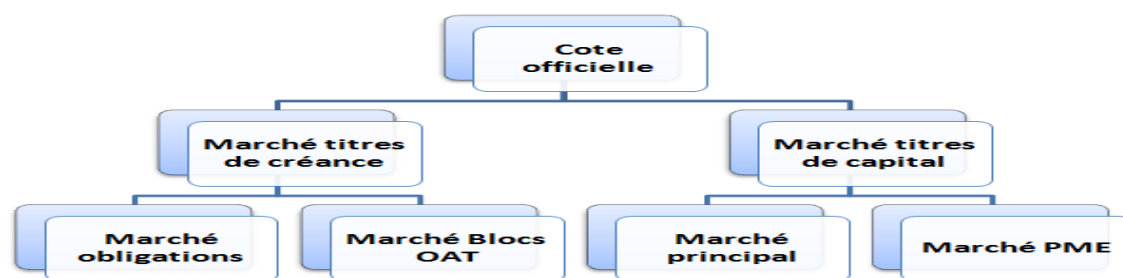
### **3.2.3.3. Les contraintes liées aux entreprises :**

Les conditions de crédit ne sont pas toujours respectées du fait, que les besoins exprimés par les entreprises sont mal appréciés. Le financement bancaire étant soumis à des règles prudentielles universelles, il est donc subordonné et octroyé sur la base d'un dossier qui fera l'objet d'une analyse financière et de rentabilité, afin de déterminer la viabilité et remboursabilité des concours à octroyer pour le projet. Cependant, dans son analyse critique du risque bancaire, la banque est souvent confrontée à certains problèmes, entre autres : l'insuffisance des fonds propres de certaines entreprises industrielles résultant de la forme juridique des entreprises (SARL) souvent avec un capital social dérisoire. Il ya également, la difficulté à mesurer le marché ou évolue l'entreprise caractérisé par un environnement concurrentiel d'une part et d'autre part ; l'absence de données statistiques fiables est ressentie également par la banque pour l'octroi d'un crédit

### **3.3. Un marché financier performant en Algérie : Levier d'action pour un financement harmonieux de l'entreprise industrielle en Algérie**

L'Algérie a besoin d'ériger une place boursière qui finance l'économie productive. (Bouzar, 2010) estime que la bourse constitue un site économique et financier important pour jouer un véritable rôle dans le passage de l'économie d'endettement vers une économie régulée par le marché. Pour sa part, (Nouioua ,2017) souligne qu'un marché financier ne s'improvise pas. Il se constitue graduellement dans la mesure où les dispositions à prendre sont menées d'une manière judicieuse de façon à accroître les transactions tout en les rendant attractives aussi bien pour ceux qui font l'offre que pour ceux qui font la demande. En devenant actif le marché financier fournira de nouveaux instruments financiers susceptibles de drainer vers les entreprises, l'Etat ; les institutions publiques de substantielles ressources. En Algérie, la lente évolution de la sphère réelle, la restructuration encore inachevée du marché intérieur, l'immaturité de certains projets, l'insuffisance de l'offre bancaire et la concurrence souvent déloyale des activités informelles et des produits importés ont fragilisé les relations entreprise-banque et n'ont pas favorisé leur synergie, indispensable à la croissance économique.

#### **3.3.1. Figure n°2 : Présentation succincte de la bourse des valeurs mobilières d'Alger**



Source : [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz)

La cote officielle comporte : un marché de titres de capital et un marché de titres de créance. Le marché de titres de capital est destiné aux grandes entreprises. Le marché des titres de créances est composé d'un marché des obligations (titres émis par les sociétés par actions). Le marché blocs OAT est réservé aux Obligations Assimilables émises par le Trésor public Algérien.

Il existe également un marché des PME. Le marché des PME (réservé aux Petites et Moyennes Entreprises) créé en 2012 par le règlement COSOB n°12-01 du 12 janvier 2012 modifiant et complétant le règlement n°97-03 du 18 novembre 1997 relatif au règlement général de la bourse des valeurs mobilières, (Paru au JORA n°41 du 15 juillet 2012). Ce marché peut offrir aux PME en démarrage une alternative pour accéder aux capitaux. C'est une excellente occasion de croissance pour les PME, tout en procurant aux investisseurs un marché bien réglementé pour leurs placements.

### 3.3.2. Tableau n° 3 mettant en lumière les indicateurs de la bourse d'Alger au 31/10/2017

|                                          |                                                                                                                                                                                                     |
|------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| Capitalisation boursières                | 42,69 milliards de Dinars                                                                                                                                                                           |
| Nombre de sociétés cotées                | 05                                                                                                                                                                                                  |
| Rendement net des actions cotées         | Entre 5,83% et 10,98%                                                                                                                                                                               |
| Encours des obligations du trésor public | 398,42 milliards de dinars                                                                                                                                                                          |
| Evolution de l'indice : Dzair Index      | <ul style="list-style-type: none"> <li>+26,17% depuis sa création le 03/01/2008.</li> <li>- 2,43% du 01/01/2017 au 31/10/2017.</li> </ul>                                                           |
| PER (Price-earning ratio)                | <ul style="list-style-type: none"> <li>Biopharm : 5,06%</li> <li>Alliance assurances : 5,64%</li> <li>Saidal : 5,77%</li> <li>EGH Chaine El Aurassi : 9,31%</li> <li>NCA Rouiba : 19,50%</li> </ul> |

Source : Journal El Watan économie du 6 novembre 2017.

#### 3.3.2.1. Le retrait de l'entreprise NCA Rouiba :

Notons que la société NCA Rouiba a déposé auprès de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB) le 19 mars 2020, une demande officielle portant sur un projet d'offre publique de retrait (OPR) de son titre de la bourse d'Alger. Le compartiment PME quant à lui comporte toujours une seule société AOM Invest SPA en l'occurrence, admise en décembre 2018. Selon la COSOB, le titre AOM Invest n'a enregistré durant l'année 2019 que trois transactions portant sur 280 actions pour un

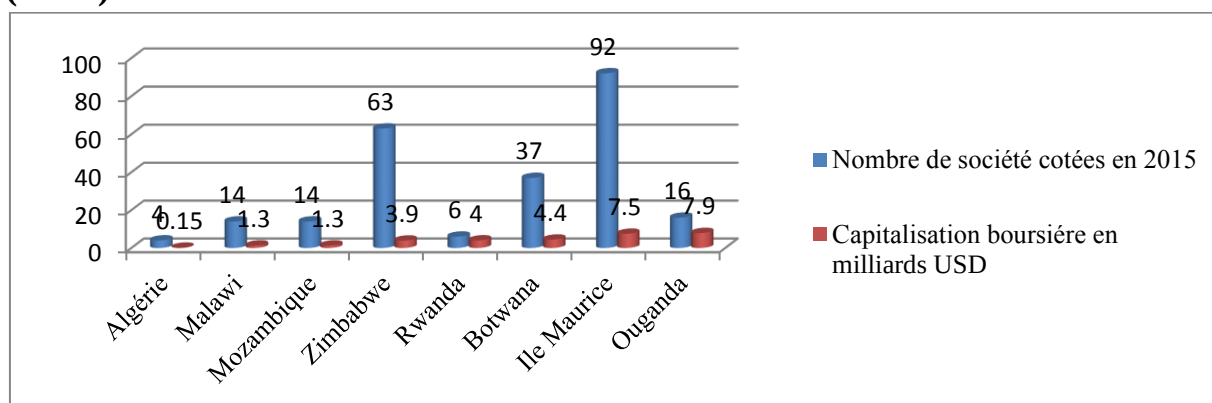


montant s'élevant à 117 200 DA. Cet état de fait va engendrer donc une diminution des sociétés cotées.

### 3.3.2.2. Faiblesse de la capitalisation boursière :

La capitalisation boursière demeure faible, le nombre d'entreprises cotées également. La bourse constitue une alternative aux financements bancaires dans la conjoncture actuelle. D'où la nécessité pour la bourse de recourir à ce mode de financement et redynamiser ce marché. Toutefois, le lancement d'un compartiment dédié au financement des petites et moyennes entreprises : PME en 2012 n'a pas changé la situation, ce qui fait qu'aujourd'hui, les entreprises ne se bousculent toujours pas à la bourse.

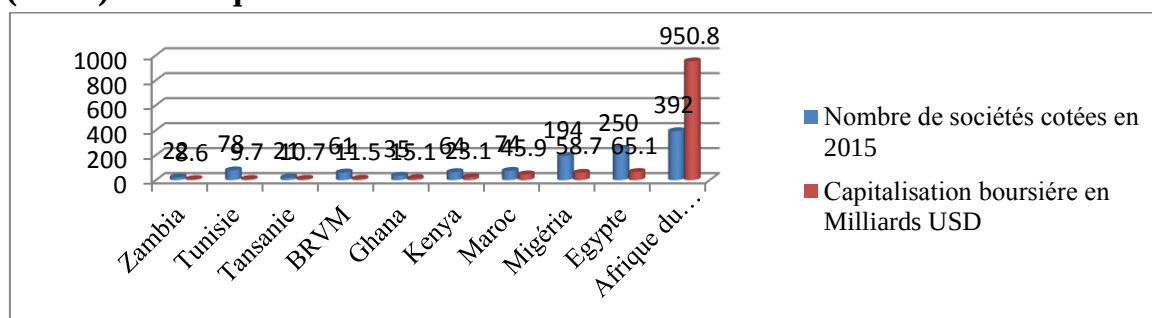
### 2.3.2. 3. Figure n°3 représentant la place de la bourse des valeurs mobilières d'Alger (BVM) sur le continent Africain



**Source : Khaled M (2019) :** Efficience informationnelle et excès de confiance : Quel constat pour le marché des actions en Algérie ? Revue d'économie et de statistiques appliquée Volume 16 n° 1, Juin 2019, pp 84-103.

Cette figure montre clairement la place de la BVM d'Alger sur le continent Africain, loin derrière le Malawi ; A ce titre, **(Grim, 2012)** souligne que la bourse d'Alger qui aurait pu conduire les actions de modernisation du management de nos entreprises est malheureusement réduite à l'état végétatif depuis 1999, au moment où ces dernières en avaient le plus besoin. La réforme du système bancaire national est étroitement liée à la transformation de l'environnement dans lequel il évolue et plus particulièrement au redéploiement de l'administration économique de l'Etat qui doit se réformer pour accompagner la transition vers l'économie de marché et soutenir l'entreprise dans la production de richesses

### 2.3.2.4. Figure n° 4 : Classement des dix premières bourses des valeurs mobilières (BVM) en Afrique



**Source : Khaled M (2019) :** Efficience informationnelle et excès de confiance : Quel constat pour le marché des actions en Algérie ? Revue d'économie et de statistiques appliquée Volume 16 n° 1, Juin 2019, pp 84-103.

On constate à première vue que L'Afrique du Sud occupe la première place, en deuxième position on retrouve L'Egypte, le Nigéria occupe la troisième position et le Maroc la quatrième place. **(Lakhlef, 2014)** met en relief que le développement de nos marchés financiers tout comme le développement de notre économie est un travail de fond et de longue haleine. Mais les résultats peuvent être perceptibles dès lors que l'on instaure une dynamique de mouvement et si on est animé d'une volonté à la hauteur des enjeux que cela représente. Les enjeux sont considérables pour le pays, aucune stratégie économique, quelque soit la volonté politique affichée par les pouvoirs publics, ne peut réussir sans l'apport conséquents des entreprises.

### 3.3.2.5. Tableau n°4 mettant en exergue le nombre de titres cotés dans certains pays Arabes

| Pays     | Nombres des titres cotés |
|----------|--------------------------|
| Egypte   | 300                      |
| Jordanie | 275                      |
| Koweït   | 200                      |
| Maroc    | 100                      |
| Algérie  | 4                        |

**Source : -Ismail A (2011) :** « Pour rattraper le retard, une entreprise par mois introduite en Bourse ». Journal El Watan-Economie du 14-20 mars 2011 ( Tableau établi par nos soins).

Les 3 figures et le tableau ci-dessus mettent en relief la faiblesse de la bourse d'Alger et la place peu reluisante occupée par l'Algérie dans ce domaine.

### 3.4. Quels sont les autres facteurs défavorables quant à l'émergence de la bourse des valeurs mobilières d'Alger ?:

Nous avons mis en relief ci-dessus certains facteurs qui n'ont pas permis le décollage de la BVM en Algérie. Nous tenterons dans ce cadre, de mettre en exergue également les autres facteurs qui entravent la bonne marche de la bourse des valeurs mobilières d'Alger (BVM). Il existe en ce sens plusieurs facteurs, entre autres :-

#### 3.4.1. Les principaux facteurs qui nuisent à la bonne marche de la BVM d'Alger :

La bourse d'Alger n'a pas en effet correctement encadré les entreprises cotées, avec seulement 4 titres à gérer ; La bourse connaît elle-même de sérieuses difficultés financières dues à la sous-activité qui limite lourdement ses ressources ; La sous activité a également mis en difficulté financière les intervenants aux opérations de bourse (courtiers). Malgré l'existence d'un marché boursier depuis 1997 celui-ci reste de taille insuffisante pour jouer un rôle déterminant dans le processus de privatisation des entreprises publiques de grande et moyenne importance ; L'absence de nouvelles cotations et la faiblesse des transactions ont mis en difficultés la bourse d'Alger qui sans une recapitalisation financière de l'Etat risque d'être déclarée en faillite. Il y a lieu d'ajouter également le rendement faible des titres cotés souvent inférieur à celui des placements bancaires et la non implication du secteur privé dans le marché boursier. Le

statut juridique des entreprises algériennes ne permet pas très souvent leur cotation en bourse eu égard à leur forme juridique : SARL ; EURL...

### **3.4.2. Les particularités des PME/PMI en Algérie :**

Les PME/PMI privées évoluent encore dans un cadre de propriété familiale et se caractérisent par une taille réduite atteignant rarement la taille critique. Le tissu économique privé est dans l'ensemble constitué de petites entreprises familiales fermées aux investissements extérieurs. Le caractère familial des PME algériennes aggrave les contraintes institutionnelles auxquelles elles sont confrontées. C'est une question déterminante car les réticences de nos PME à diluer leur capital et à s'astreindre aux exigences de publication des informations constituent une partie des raisons qui expliquent la faiblesse, voire l'absence d'un marché financier en Algérie. **(Grim, 2012)** met en exergue que depuis la création du marché de la PME à la bourse d'Alger en 2012, ce marché spécifique demeure vierge est réservé aux petites et moyenne entreprises dont le capital est inférieur à 500 millions de dinars. La réglementation n'exige que les PME désireuses de s'introduire en bourse d'ouvrir leur capital social à un niveau minimum de 10% au plus tard le jour de l'introduction. Elles doivent aussi désigner ; pour une période de 5ans, un conseiller accompagnateur dénommé : promoteur en bourse. Ses missions portent sur l'accompagnement des PME dans le cadre du processus d'introduction en bourse et l'assistance de ces dernières en matière de respect de leurs engagements de divulgations des informations, de transparence et de bonne gouvernance. **(Nouioua, 2017)** souligne on compte beaucoup sur le marché financier pour mobiliser des fonds qui répondent aux besoins des entreprises publiques et privées ainsi qu'à ceux de l'Etat. La dynamisation de la bourse implique l'augmentation du nombre des entreprises cotées et des émissions d'obligations d'une part et celle des acteurs intervenant dans les opérations d'achat et de vente de titres d'autre part . D'où l'urgence en ce qui concerne l'Etat de se décider à soumettre une part du capital des entreprises publiques bénéficiaires à la souscription du public. Une telle opération crée de l'activité au niveau de la bourse sans faire perdre à l'Etat le contrôle des entreprises concernées dans la mesure où la proportion du capital proposée à la souscription ne dépasse pas par exemple 25%. Le secteur privé devrait de son côté accepter qu'un plus grand nombre d'entreprise soit cotées en bourse. Les entreprises introduites en bourse seront tenues d'être transparentes, de communiquer régulièrement des informations sur leurs activités. Mais en contrepartie elles se font mieux connaître et peuvent bénéficier de sources de financement plus avantageuses que celles fournies par les banques **(Nouioua, 2017)**. **(Naas, 2003)** souligne que la restructuration du système bancaire en Algérie est à situé dans un plan de réforme d'ensemble qui intégrerait outre le cadre dans lequel les banques évoluent, l'administration économique de l'Etat, le Trésor, la banque centrale et le marché financier. En l'absence d'un véritable plan de réformes d'ensemble coordonné, la restructuration du système bancaire risque d'être illusoire. **(Lamiri, 2013)** note en ce sens que les secteurs financier publics des économies de marché efficaces développent les entreprises qui créent de la richesse et de l'emploi mais les bonnes, non celles qui gaspillent les ressources des citoyens

#### **4. Les leviers fondamentaux à mettre en œuvre pour une dynamique dans le domaine du financement du secteur industriel en Algérie :**

Des réformes structurelles doivent être mises en œuvre notamment à travers des politiques économiques efficaces et un financement harmonieux de l'économie nationale. Toutefois, la réussite des réformes structurelles nécessite des leviers fondamentaux à mettre en œuvre

##### **4.1. La valorisation des ressources humaines dans le domaine bancaire et financier en Algérie : Levier d'action pour l'émergence d'un marché financier et des institutions bancaires performantes**

Les ressources humaines sont devenues une composante centrale de l'agenda des chercheurs dans le domaine de la performance de l'entreprise ((Rezig, 2006) ( Khelassi , 2010) (Lamiri, 2013) (Alary , Laloup, Stroussi , 2010). Réussir dans le cadre de la mondialisation économique où les maîtres-mots sont la compétitivité et la flexibilité nécessite entre autres de la compétence au sein de l'entreprise (La banque est considérée comme une entreprise). La gestion des ressources humaines est désormais un pré-requis pour toute entreprise qui veut maintenir ou améliorer ses performances. La qualité des ressources humaines représente un atout considérable pour une économie et son insertion dans le marché mondial. Non seulement le système éducatif fournit les cadres dont a besoin une économie, mais il s'adapte aux mutations économiques et sociales tant au niveau national qu'international (Mouhoubi, 1998).

##### **3.2. La bonne gouvernance économique et financière en Algérie : un adjuvant pour un financement efficace de l'entreprise industrielle :**

(Okamba ,2010) indique qu'il existe plusieurs formes de gouvernance : la gouvernance politique, la gouvernance administrative ; la gouvernance économique et financière, la gouvernance des entreprises. L'interaction entre toutes ces composantes de la gouvernance conduit vers la cohésion sociale durable, facteur de développement économique et social soutenable que l'on peut évaluer par le renforcement du sentiment d'appartenance des individus à une collectivité, par leur insertion dans la vie économique et sociale de la cité et par leur degré de participation à la décision collective. Parmi les leviers fondamentaux pour une efficacité et un renouveau du système bancaire et financier en Algérie il y a lieu de mettre en lumière : la gouvernance. Aussi, la gouvernance recouvre l'ensemble des mécanismes qui ont pour effet de délimiter les pouvoirs et d'influencer les décisions des dirigeants ; autrement dit qui gouvernent leur conduite et définissent leur espace discrétionnaire affirme (Wirtz ,2008)

##### **4.2.1. La gestion de la relation client et l'importance du conseil bancaire en Algérie : instruments managériaux promoteurs de l'image de marque et de la bonne gouvernance**

(Des Garrets ,2005) note que le marketing relationnel connaît un engouement certain dans les entreprises de services en Occident depuis plusieurs années ; la banque prend aujourd'hui conscience de son importance pour fidéliser ses clients. La gestion de la relation client permet de répondre à toutes les questions posées. L'importance du service conseil bancaire à la clientèle constitue «également une innovation dans le domaine

bancaire, car un des rôles essentiels de l'institution financière est de conseiller ses clients et être à leur entière disposition. Malheureusement, ce rôle a été délaissé dans nos banques et nos institutions financières.

#### **4.3. Le développement et la mise en œuvre effective de nouveaux instruments et mécanismes financiers : une source de financement pour l'entreprise industrielle en Algérie**

Beaucoup de pays qui étaient dans la situation de l'Algérie et qui ont entamé les réformes économiques à la même période offrent aujourd'hui aux agents économiques une instrumentation et des mécanismes financiers adaptés aux signaux du marché. Qu'ils s'agissent de PME ou de grandes entreprises, les demandes encadrées par des mécanismes qui donnent la pleine mesure à l'économie de marché. Certains dispositifs ont été introduits dans notre législation depuis deux décennies sans aucune déclinaison sur le terrain. Il en est ainsi de plusieurs mécanismes financiers que nous tenterons de mettre en évidence d'une manière générale.

##### **4.3.1. Le capital risque :**

En Algérie, certes le décret exécutif n° 08-56 du 11 février 2008 relatif aux conditions d'exercice de l'activité de la société de capital investissement permet la création de cette activité, mais elle demeure encore au stade embryonnaire. Les sociétés de capital risque appelées dans d'autres pays sociétés de capital investissement sont des investisseurs en capital qui acceptent, en assumant tous les risques de devenir actionnaires d'une société non cotée, dont ils n'assurent pas la direction, mais qu'ils assistent de leurs compétences techniques et de gestion. Ainsi, par cette opération, les investisseurs cherchent évidemment à réaliser à terme un profit (sous la forme de plus-value) sur la cession de leurs participations à d'autres promoteurs et percevant, dans l'intervalle des dividendes. Le capital risque peut se définir comme l'association d'un entrepreneur et d'un capitaliste, qui vont ensemble courir le risque de l'entreprise et se partager leurs éventuels profits. Pour que ce partenariat fonctionne dans l'économie actuelle, l'opération doit être rentable et suppose une corrélation naturelle et irréductible. Des chercheurs ont mis en évidence l'importance du capital risque dont : **(Paoli-Gagin, De Lallande, 2000)**.

##### **4.3.2. La titrisation :**

La loi n°06-05 du 20 février 2006 portant titrisation des créances hypothécaires en Algérie existe mais son application est-elle effective ?

###### **4.3.2.1. De quoi s'agit-il ?**

Une entreprise peut céder ses créances commerciales à une entité spécifiquement créée pour l'occasion. En France, par exemple, c'est un fonds commun de créances qui est une copropriété, dépourvue de la personnalité morale. Deux organismes interviennent : la société de gestion du fonds et la société dépositaire des bordereaux de créances (généralement un établissement de crédit). Le fonds émet des parts qui sont assimilées à des valeurs mobilières. Les créances ont donc été transformées en titres. Des investisseurs achètent les parts et sont rémunérés par des intérêts. Un avantage de cette technique est de faire disparaître les créances de l'actif du bilan de l'entreprise qui les a cédées. La titrisation

est moins coûteuse si elle est le fait d'une entreprise dont la réputation n'est plus à faire et qui brasse un grand volume d'affaires (**Beltas, 2007**).

#### **4.3.2.3. La défaisance :**

Le recours à cette technique financière et comptable permet de répondre à une grande variété de besoins, entre autres, la restauration du passif. C'est le cas des entreprises et surtout les banques en difficulté qui voudraient tirer profit de leur santé financière en transférant une partie de l'endettement dans une structure ad hoc à laquelle, il est affecté un élément d'actif destiné à en permettre le remboursement.

#### **4.4 .La finance islamique : une autre source de financement**

La banque d'Algérie a consacré le règlement n°20-02 du 15 mars 2020, définissant les opérations de banque relevant de la finance islamique et les conditions de leur exercice.

##### **4.4.1. Quelques principes ayant trait à la finance islamique :**

(**Bouyacoub, 2000**) souligne que le système bancaire islamique s'organise autour de trois principes fondamentaux : interdiction d'une fixation de taux d'intérêt ; partage du profit ou des pertes résultant d'investissement ; promotion des investissements productifs, créateurs de richesses et d'emploi. A la différence des banques classiques, dans lesquelles les risques de crédit sont assumés par les seuls emprunteurs, les banques islamiques participent, en prêtant leur argent, aux risques des opérations.

##### **4.4.2. Les principaux objectifs de la finance islamique :**

Le système bancaire islamique a pour objectif de participer au développement économique en mobilisant des ressources au niveau national et international, pour les affecter au financement de projets ou d'activités rentables et conformes à la Charia Islamique. Dans ce cadre, (**Nouioua, 2017**) met en relief que l'action menée par les partisans des banques islamiques a donné ses fruits. Un réseau de ces banques s'est développé à partir des années 1960 dans plusieurs pays musulmans et même dans certains pays Occidentaux. Leur nombre s'accroît de plus en plus ainsi que leurs avoirs financiers qui atteignent maintenant des centaines de milliards de dollars ; Elles s'emploient à diversifier leurs opérations aussi bien celles de financement que celles de collecte de fonds. Les soukouks (obligations) ont maintenant un marché relativement étendu. Des pays occidentaux ont commencé à y recourir. Selon (**Siagh, 2012**) aujourd'hui, il existerait quelque 500 institutions financières à travers le monde. Elles ont connu une croissance continue même durant la crise financière mondiale récente. La valeur des actifs de la finance islamique dans les 300 plus importantes institutions financières a atteint le trillion de dollars. Il va sans dire que la finance islamique est encore à ses débuts, elle fait face à de nombreux défis quant à son évolution, notamment son acceptabilité dans une partie du monde musulman et en Occident. Par conséquent, le défi majeur de la finance islamique est de passer de la marge au centre de l'industrie bancaire et de la finance.

##### **4.4.3. Les fenêtres Islamiques :**

(**Siagh, 2012**) nous informe que les banques conventionnelles Occidentales particulièrement en Europe, comme HSBC, BNP Paribas, Barclays etc. et les banques commerciales locales dans le monde Arabo-musulman ont créé en leur sein ce qu'il est coutume d'appeler des « fenêtres Islamiques » (Islamic Windows) pour pourvoir aux

besoins bancaires des clients, notamment les entreprises, qui veulent un service répondant aux enseignements de la Chari'a. Plusieurs banques algériennes proposent actuellement des produits de la finance islamique à l'instar de la banque national d'Algérie (BNA) par exemple.

#### **4.4.4. Tableau n° 5 mettant en relief les produits islamiques les plus connus**

| <b>Produit Islamique</b>        | <b>Equivalent conventionnel</b>   |
|---------------------------------|-----------------------------------|
| Mourabaha                       | Prêt conventionnel                |
| Mouqarada ou sukuk participatif | Obligation assimilable au titre   |
| Ijara                           | Leasing                           |
| Istitna                         | Financement du fonds de roulement |
| Moucharaka                      | Investissement participatif       |

**Source :** Siagh L (2012) : Les arcanes de la finance islamique. Casbah Editions, Alger, p59

### **4.5. Une approche globale sur les autres leviers à mettre en œuvre pour un financement adéquat du secteur industriel en Algérie :**

#### **4.5.1. L'importance de la bancarisation de l'économie et la lutte contre le marché informel :**

(Djoudi, 2006) souligne que dans notre pays, nous avons une agence pour 30.000 habitants, c'est faible comme bancarisation. A travers le monde (en Occident notamment), il existe une agence pour 5000 habitants avec des outils modernes de gestion. En 2013, le secteur bancaire compte 1409 agences ; soit un guichet pour 25600 habitants contre 1 pour 7437 habitants en Tunisie. (Benachenhou, 2015) estime que les banques publiques assurent la totalité du financement long du secteur public ; soit environ 31,2 milliards de dollars. Elles ont un encours de crédit sur le secteur privé d'environ 21 milliards de dollars et restent la principale source de crédit au secteur privé. Pour (Berkouk, 2019) expert financier, il faudra que l'Etat passe par des mesures coercitives (changement de billets avec bancarisation obligatoire) pour remettre dans le circuit financier officiel les 5000 milliards de DA identifiées par la banque d'Algérie. Cette masse monétaire importante irrigue les circuits de l'économie informelle et participe au maintien de l'activité économique mais sans contribution au financement des besoins collectifs (infrastructures, la santé, l'éducation...). (Benachenhou, 2015) souligne que l'informel a pris une importance considérable qui nuit à l'activité normale d'investissement et de production. Pour réduire les sources bien connues de l'essor et de la prospérité de l'informel en Algérie dont l'essor est un frein majeur de la croissance, on a besoin de l'Etat gendarme, mais aussi de l'Etat régulateur. Le problème de la bancarisation de l'argent qui circule dans l'informel ne trouve toujours pas de solution. Le secteur informel est puissant en Algérie. Il y a lieu de prendre des mesures urgentes avec des réponses concrètes aux besoins des personnes qui agissent dans ce secteur.

#### **4.5.2. Le rétablissement de la confiance dans les banques privées algériennes et l'effacement du traumatisme de Khalifa Bank : une autre source de financement**

(Berkouk, 2019) souligne qu'il faut dépasser le traumatisme Khalifa Bank et permettre la création de banques privées algériennes de financement et d'investissement. Elles

participeraient sur leurs fonds propres à l'animation du marché boursier, au financement des Start-Up et à l'activité de Privat Equity ; Leur fonds propres proviendrait de cette épargne informelle. Ce que l'Etat financier ne parvient pas à faire, le privé devrait le faire. L'Etat aura à assouplir les conditions d'octroi des agréments et sa réglementation sans se départir de son activité de régulation et de contrôle. Ainsi, face aux risques de crises systémiques, la réaction qui a consisté à réagir brutalement, par la gestion directe des banques publiques et par la quasi-interdiction de banques à capitaux privés algériens, et même plus par l'interdiction implicite du métier de banquier aux Algériens, peut conduire à la perte de contrôle du système bancaire au profit de grands acteurs étrangers. La difficulté de développement des banques privées en Algérie, n'est liée ni à la réglementation, ni aux difficultés d'obtention de licence. C'est lié à une mauvaise perception de la banque privée. Aux banques privées de se donner les moyens pour bénéficier de la confiance des habitués à travailler avec les banques publiques estime également (Loehman ,2006).

**Conclusion :**

Le système bancaire et financier doit être partie prenante à part entière dans les performances globales du secteur industriel notamment à travers des financements adéquats. Cependant, en Algérie le financement de l'entreprise industrielle s'opère dans la majorité des cas que par les concours bancaires. Dans une économie de marché, le marché financier représente la principale source de financement des entreprises. Toutefois, nous enregistrons actuellement une faiblesse caractérisée de la bourse des valeurs mobilières d'Alger. Ce handicap risque de peser lourdement dans la progression du processus de réforme et la relance de la croissance sur les bases saines et durables. Le secteur financier participe à l'allocation efficace des ressources. Dans ce cadre, nous préconisons que le secteur financier et bancaire devra aider les entreprises industrielles qui créent de la richesse et de l'emploi. La bourse est une nécessité où on peut lire les perspectives économiques du pays. Les décideurs publics peuvent ajuster leurs politiques macroéconomiques à partir des indications boursières. Un pays qui ne développe pas suffisamment sa place boursière se prive d'un formidable outil de renationalisation macroéconomique et d'amélioration de la compétitivité des entreprises. Les opérations boursières en Algérie peinent à décoller et à jouer le rôle qui leur incombe. Une économie de marché, au fur et à mesure que le développement économique s'approfondisse, la place boursière prend de l'ampleur. Cependant, L'Algérie devrait entreprendre une série de réformes structurelles et le plus tôt possible qui se complètent et se renforcent mutuellement dans le but d'améliorer le financement de l'entreprise industrielle. Toutefois, des préalables doivent être mis en œuvre pour une émergence du financement du secteur industriel et les autres secteurs en général, entre autres : une valorisation des ressources humaines, une bonne gouvernance économique et financière, une numérisation de l'économie, un climat des affaires approprié, une économie fondée sur la connaissance, une bancarisation de l'économie, une formation bancaire et financière basée sur des standards internationaux, un développement de la finance islamique qui peut constituer une autre source de financement pour le secteur industriel, le développement d'autres



instruments et mécanismes financiers qui sont légion en Occident, sans oublier le rôle du management dans le processus d'édification du secteur industriel et de son financement.

**Bibliographie :**

- **Alary AM ; Lalloup I; Sroussi A. (2010)**, Management des organisations, Berti Editions, Alger.
- **Benachenhouch (2015)**, L'Algérie : sortir de la crise, El Diwwan, Alger.
- **Bouzar C (2010)**, Systèmes financiers : Mutations financières et bancaires et crise. , Editions El Amel, Alger
- **Bouyacoub F (2000)**, L'entreprise et le financement bancaire. Casbah Editions ; Alger.
- **Biales M, Leurion R, Riveau JL (2007)**, L'essentiel sur l'économie. Berti Edition, Alger
- **Bekkour R (2016)** , Economie industrielle. Démarche de l'économie industrielle. Méthodes et outils d'analyse du système industriel. OPU, Alger.
- **Bouchakour. M(1996)**, La dimension managériale de la relation banque-Entreprise en économie de marché,Ouvrage collectif. OPU ; Alger
- **Beltas A (2007)**, La titrisation. Edition Légende ; Alger.
- **Berkouk O., (2019)**, «La mauvaise gouvernance, seul responsable du détournement vers l'informel de 50% du PIB », Journal El Watan Economie du 11/11/2019.
- **Chiha K (2009)**, Finance d'entreprise : approche stratégique. Editions Houma, Alger.
- **Carrissant C, Lesnard C (2008)**, Le financement de l'économie et la mondialisation. Editions Intec, Paris
- **Darbelet M ; Izard L ; Scaramuzza M (2011)**, L'essentiel sur le management ; Editions Berti,Alger.
- **Des Garets V (2005)**, La gestion de la relation client dans la banque. Ouvrage collectif intitulé : Management de la banque. Coordination Eric Lamarque. Editions Pearson Education ; France.
- **Gaveau D, Tarazi A (2018)** , A quoi sert la bourse. Ouvrage dirigé par Plihon D. OPU, Alger.
- **Grim N (2012)**, Entrepreneurs, pouvoir et société en Algérie, Casbah Editions, Alger.
- **Ismail A (2011)**, Pour rattraper le retard, une entreprise par mois introduite en Bourse, Journal El Watan-Economie du 14-20 mars 2011.
- **Khelassi R. (2010)**, L'économie contemporaine, Editions Houma. Alger ;
- **Klossa T, Guillon S, Sartorius E et al (2012)** , rapport du ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Français : Le nouvel impératif industriel
- **Khaled M (2019)** , Efficience informationnelle et excès de confiance : Quel constat pour le marché des actions en Algérie ? Revue d'économie et de statistiques appliquée Volume 16 n° 1, Juin 2019
- **Lakhlef B (2010)**, Les outils pour bâtir un business plan. Alger-Livres- Editions, Alger.
- **Langlois G, Mollet M (2011)**, Manuel de gestion financière. Berti Editions ; Alger.
- **Lasary (2014)**, Le marché des capitaux. Editions Lasary ; Alger.
- **Loehmen K (2006)**, Directrice régionale Maghreb Oxford Business. Quotidien national d'information El Watan du 16/10/2006.
- **Lakhlef B (2014)**, Créateur d'entreprise et dirigeant d'entreprise, Alger-Livres-Editions ; Alger.
- **Lamiri. A (2013)**, La décennie de la dernière chance. Emergence ou déchéance de l'économie algérienne ? Editions Chihab ; Alger.
- **Mishkin F, Bordes C, Haut Cœur PC et al (2007)**, Monnaie, Banque et marchés financiers. Editions nouveaux horizon, Paris.
- **Mouhoubi.S (1998)**, l'Algérie à l'épreuve des réformes économiques, OPU ; Alger.
- **Monnier P, Mahier-Lefrancois S(2016)** , Techniques bancaires. Editions Dunod ; Paris.
- **Mansouri M (2006)**, Système et pratiques bancaires en Algérie. Editions Houma ; Alger.
- **Naas A (2003)**, Le système bancaire algérien. De la décolonisation à l'économie de marché. Editions Maisonneuve et Laroche ; Paris.
- **Nouioua B (2017)**, Le dinar algérien. Passé et présent. Editions Casbah, Alger ;
- **Okamba E (2010)** : La gouvernance. Une affaire de société; Edition L'Harmattan. Paris

- **Paoli-Gafin V, Delallande V(2000)**, Le capital risque : Acteurs, pratiques, outils. Gualino Editeur ; Paris.
- **Rezig A (2006)**, Algérie-Brésil-Corée du Sud : Trois expériences de développement. Alger ; Editions OPU ; Alger
- **Sari C (2011)**, Algérie et Maroc : Quelles convergences économiques. Editions Cabrera, Paris
- **Siagh L (2012)**, Les arcanes de la finance islamique. Casbah Editions, Alger
- **Sekak R (2017)**, Monographie du secteur bancaire en Algérie consulté le novembre 2020 sur internet
- **Wirtz P (2008)**, les meilleures pratiques de gouvernance d'entreprise. Editions la découverte ; Paris.

## Attractivité des territoires et relance de l'industrialisation en Algérie Attractiveness of the territories and revival of industrialization in Algeria

ABID Samia<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (Algérie),

### Résumé :

Dans un contexte économique mondial marqué par une concurrence accrue, rendre un territoire attractif est devenu l'une des préoccupations majeures des États. À l'instar de la Silicon Valley, de nombreuses agglomérations d'entreprises ont été créées à la fois par les pays développés et en développement. L'Algérie n'est pas restée à l'écart de cette dynamique et a mis en place une stratégie basée sur un déploiement spatial de l'industrie. Dans le cadre de ce travail, nous tentons de répondre à la question suivante : dans quelle mesure cette stratégie contribue à la relance du secteur industriel en Algérie ? Pour cela, nous avons structuré notre travail en deux axes. Le premier est consacré au cadre théorique relatif à l'attractivité des territoires et le second concerne l'expérience algérienne dans le développement des clusters ainsi qu'une analyse SWOT permettant de synthétiser les menaces, les opportunités, les forces et les faiblesses de ces clusters.

**Mots clés:** mondialisation; industrialisation; clusters; attractivité des territoires.

**Classification JEL:** F49,L16, R12

### Abstract :

In a global economic context marked by increased competition, making a territory attractive has become one of the major concerns of States. Like Silicon Valley, many business agglomerations have been created by both developed and developing countries. Algeria has not been immune to this dynamic and has put in place a strategy based on a space deployment of the industry. As part of this work, we try to answer the following question: to what extent does this strategy contribute to the revival of the industrial sector in Algeria? For this, we have structured our work in two axes. The first is devoted to the theoretical framework relating to the attractiveness of the territories and the second concerns the Algerian experience in the development of clusters and a SWOT analysis to synthesize the strengths, weaknesses, opportunities and threats of these clusters.

**Keywords:** globalization; industrialization; clusters; attractiveness of the territories.

**JEL Classification Codes:** F49,L16, R12

## 1. INTRODUCTION

La mondialisation a créé un environnement concurrentiel dans lequel les territoires jouent un rôle prépondérant. Cet environnement rend plus nécessaire l'adaptation aux exigences de qualité, de réactivité et d'innovation. Il est donc étroitement lié à la capacité

<sup>1</sup> *Corresponding author:* ABID Samia, *e-mail:* [abid.samia@hotmail.fr](mailto:abid.samia@hotmail.fr)

des acteurs à coopérer. Dans ce cas, le territoire est considéré comme étant générateur des externalités de relation et d'organisation.

L'attractivité des territoires se situe au centre des préoccupations des États. L'objectif recherché est de réunir les conditions pour promouvoir des activités compétitives et innovantes et de créer des synergies entre les compétences, à travers la combinaison des entreprises (PME), des institutions administratives et financières, des centres de recherche et de formation.

De nombreux travaux théoriques ont mis en évidence les avantages potentiels du rassemblement de ces différents acteurs. Ils concernent essentiellement les externalités « agglomératives » ou « marshalliennes » (Marshall, 1890), le développement de nouveaux produits et processus (GREMI, 1985), la création d'actifs spécifiques difficilement transférables, l'évolution des organisations (Nelson, 1982) et la croissance économique (Baumont, 1998).

Ces avantages ont incité de nombreux pays à créer diverses formes d'agglomération d'entreprises (notamment les districts industriels, les systèmes productifs localisés, les clusters et les pôles de compétitivité). Depuis les années 2000, les pays du Maghreb ont entrepris des initiatives de création de pôles de compétitivité, comme la technopole d'El Ghazala en Tunisie (lancé en 1999) ou le Technopark de Casablanca au Maroc (lancé en 2001) qui sont parvenus à atteindre une taille importante comparativement à ceux créés en Algérie.

Dans un environnement régional concurrentiel, l'Algérie s'est lancée, à partir de la deuxième moitié de la décennie 2000, dans la création de réseaux d'entreprises. Une stratégie de relance industrielle a été mise en place (2017), l'un de ces axes majeurs est le déploiement spatial de l'industrie. Cette stratégie a pour essentiellement objectif la création de nouvelles opportunités d'affaires, l'amélioration du territoire algérien en tant que destination d'investissement, l'accélération de l'innovation et la modernisation du secteur industriel.

Cela intervient dans un contexte de forte dépendance des hydrocarbures qui ont représenté 96% des exportations totales, 43% des recettes fiscales et 21% du PIB au cours de la période 2004-2018 (FMI, ONS), d'où la nécessité de développer une structure économique franchie des hydrocarbures et de la dépendance extérieure. En effet, depuis l'indépendance, les réformes économiques adoptées ne sont pas parvenues à mettre en place un système de production à la hauteur des potentialités et ressources dont dispose le pays.

Dans ce contexte, les territoires sont de plus en plus interpellés pour impulser un système économique plus performant. Dans le cadre de ce travail, nous tentons de répondre à la question suivante : Dans quelle mesure la stratégie de déploiement spatial de l'industrie contribue à la relance du secteur industriel en Algérie ?

Pour répondre à notre interrogation, nous structurons notre travail en deux axes. Le premier est consacré à la revue de littérature théorique liée à l'attractivité et le développement territorial. Le second axe a pour objet l'analyse de l'expérience de l'Algérie dans le développement des clusters. L'article est conclu par une matrice

synthétique SWOT qui nous permet de déterminer les menaces, les opportunités, les forces et les faiblesses de ces clusters.

## **2. Attractivité des territoires : contexte et approches théoriques**

Depuis les années 80, le double processus de mondialisation et d'intégration régionale a créé un environnement propice au libre-échange grâce au démantèlement des barrières aux échanges commerciaux, la libéralisation des marchés financiers (à travers la déréglementation, la désintermédiation et le décloisonnement) et l'expansion des technologies d'information et de communication. Ce processus a incité les firmes à fractionner leur chaîne de valeur à l'échelle mondiale afin d'accéder aux ressources situées en différents lieux. Cela a créé une articulation entre le local, le national et l'international qui exprime le phénomène de « glocalisation ». Il s'agit d'une synergie entre des institutions locales et la compétitivité sur les marchés internationaux (Pecqueur, 2007). En effet, la concurrence globale entre les nations se réalise particulièrement au niveau local des territoires. Selon (Porter, 1990), la réussite des nations est déterminée par les avantages concurrentiels, géographiquement concentrés et donc localisés à des niveaux infranationaux.

Les territoires sont devenus des acteurs économiques en visant à renforcer la compétitivité des firmes qui les accueillent. Ils sont considérés comme des marchés d'implantation où se rencontrent l'offre et la demande. L'offre renvoie aux sites liés aux territoires et les pouvoirs publics qui les prennent en charge. La demande correspond aux firmes qui cherchent la localisation de leurs activités (Braquet, L, 2019). Dans ce cadre, le choix de localisation est basé sur les avantages concurrentiels des territoires qui se résument, selon (Porter M. , 1997), en quatre principaux éléments, à savoir : une main-d'œuvre qualifiée, des infrastructures modernes et efficaces, un système de gouvernance locale réactif aux sollicitations de l'environnement étranger, une flexibilité du marché du travail, des normes environnementales exigeantes et une qualité de vie élevée.

Afin de construire ces avantages, les territoires mettent en œuvre des stratégies ayant comme objectif de favoriser l'attractivité et la compétitivité. L'attractivité peut être définie comme la capacité d'un territoire à être choisi par des facteurs mobiles de production et/ou la population comme zone de localisation pour tout ou partie de leurs activités (Poirot, 2010). Par ailleurs, la compétitivité désigne «la capacité d'une entité à se maintenir ou à s'imposer dans un environnement concurrentiel » (Serval, 2018).

Les éléments qui contribuent à l'attraction des activités agissent également en faveur de la compétitivité, à travers le maintien des entreprises locales et l'accroissement de leur productivité (Camagni, 2005). Dans ce cas, l'attractivité et la compétitivité relèvent d'une même logique qui est celle du développement territorial. En effet, l'attractivité désigne un développement territorial exogène, tandis que la compétitivité renvoie au développement endogène (la qualité des flux internes).

Le développement territorial consiste à mobiliser les acteurs du territoire en vue de mettre en place une stratégie d'adaptation de l'économie locale aux contraintes extérieures. Il se concrétise par la recherche des ressources propres au territoire lui

permettant de se différencier plutôt que d'être en concurrence avec d'autres territoires (Pecqueur B. &, 2014).

Les fondements théoriques du développement territorial ou plus généralement de localisation des activités économiques peuvent être regroupés en trois approches :

### **2.1 Approche des choix de localisation :**

Regroupe les premiers travaux consacrés à l'analyse de la répartition des activités économiques. L'introduction de la dimension géographique -espace- comme étant un élément stratégique du comportement des agents économiques remonte aux travaux pionniers de Johann Heinrich von Thünen (1826). Cet auteur a développé un modèle permettant de lier la distance et les coûts de transport aux profits. Son travail a abouti à une répartition des activités économiques agricoles en cercles concentriques autour des lieux d'échange (villes).

À la fin du XIXe siècle, A. Marshall (1890) identifie les districts industriels qui font référence à une concentration élevée des facteurs de production. Celle-ci émane de l'existence des externalités « agglomératives » ou « marshalliennes » qui stimulent la productivité des agents faisant partie de ces espaces.

Ces travaux ont été par la suite approfondis par la contribution d'Alfred Weber (1909) qui s'est intéressé à la localisation optimale des industries, puis par la théorie des lieux centraux (Walter Christaller, 1933 et August Lösch, 1938) qui propose une approche permettant d'étudier la hiérarchie des villes. Ces contributions constituent le fondement de la modélisation de la NEG qui a pour objet l'analyse de la distribution et des inégalités spatiales de l'activité économique.

### **2.2 Approche d'économie géographique :**

La nouvelle économie géographique (NEG) est fondée sur trois principales hypothèses : les rendements d'échelle croissants, (ii) la concurrence monopolistique (iii) et l'économie d'échelle externe aux firmes. Elle partage ainsi des traits communs avec les théories de la croissance endogène. L'introduction des facteurs spatiaux dans les mécanismes de croissance endogène s'explique par le fait que « la concentration des activités économiques favorise la croissance économique et donc tous les éléments qui conduisent à la formation des agglomérations expliquent et conditionnent cette croissance » (Baumont, 1998).

La concentration des activités économiques est le résultat de deux forces opposées, à savoir : les forces centrifuges (ou de dispersion) et les forces centripètes (ou d'agglomération). En effet, les coûts de transport, les coûts des fonciers, la taille du marché, la proximité aux sources d'approvisionnement, aux consommateurs et aux fournisseurs exercent une influence en stimulant ou réduisant la concentration de l'activité économique.

Les concentrations géographiques particulièrement importantes d'industries manufacturières ou de services (clusters) accroissent la productivité des facteurs de production locaux grâce à la présence de fournisseurs spécialisés de biens et services, la concentration de la main-d'œuvre et le transfert technologique (Krugman, 1998).

Les forces d'agglomération créent un processus cumulatif (ou causalité circulaire)

selon lequel les industries se concentrent aux endroits où la demande locale est forte. Or, la demande locale est d'autant plus forte que plusieurs industries ont choisi cette localisation. Ce processus est donc en faveur des marchés de taille importante (Krugman P. R., 1991). Ainsi, la NEG suppose le renforcement des inégalités géographiques suite à la polarisation de l'activité industrielle au centre, au détriment de la périphérie.

Cependant, le processus cumulatif présente certaines limites. En effet, en dépassant un certain seuil, l'expansion d'une agglomération est freinée à cause de l'apparition des externalités négatives provenant de la forte concentration des activités dans un espace donné (congestion urbaine, pollution, criminalité, inflation des prix du foncier et de l'immobilier).

### **2.3 Approche de développement endogène :**

Cette approche marque les jalons des théories du développement territorial en mettant l'accent sur le processus de production (systèmes localisés), puis sur l'innovation (systèmes locaux d'innovation, ou milieux innovateurs) et enfin sur la capacité d'adaptation (théorie évolutionniste).

Les systèmes localisés sont considérés comme un regroupement d'unités productives (industries, entreprises de services, centres de recherche), entretenant des relations plus au moins intenses. Ces relations portent sur des liens de coopération et projets communs liés à des activités similaires ou complémentaires, c'est-à-dire une division du travail entre firmes (Courlet, 2002). La proximité des relations génère des économies externes, des connaissances non transférables, et des formes spécifiques de régulation permettant de préserver l'originalité de la trajectoire de développement. Leur développement est déterminé par leur efficacité, leur capacité à se transformer en réponse aux variations des goûts des consommateurs ou à l'arrivée de nouveaux concurrents (Torre, 2015).

Les systèmes locaux d'innovations compétitifs (technopoles ou pôles de compétitivité) reposent sur l'idée que la coopération et l'interaction entre les différents acteurs créent des conditions favorables au développement de nouveaux produits et processus. Dans le cadre de ces systèmes, les processus d'innovation entraînent des ruptures et des transformations des systèmes productifs grâce aux spillovers localisés d'innovation ou de connaissance diffusés au niveau local (Torre, 2015). L'importance de ces systèmes dans la formation du processus d'innovation a été mise en avant par le GREMI (Groupe de Recherches Européen sur les Milieux Innovateurs). En 1985, ce groupe a souligné que c'est dans les milieux régionaux que les différentes formes d'innovation sont générées (les innovations produits, process, organisationnelles, sociales, etc.).

La théorie évolutionniste s'intéresse à l'évolution du territoire ( (Boschma, 2004); (Frenken, 2007)) en mettant l'accent sur la capacité d'adaptation du comportement des acteurs du territoire en fonction des transformations de leur environnement. Dans ce cadre, l'accumulation des connaissances et capacité d'apprentissage des acteurs jouent un rôle crucial dans la création d'un environnement favorable à l'innovation et la réalisation de nouvelles combinaisons productives. Le marché du travail contribue dans cette dynamique à travers la diffusion du savoir-faire, la transmission et la mise en œuvre d'une expérience

technique locale (Laperche, 2011).

Cette théorie accorde une importance particulière aux organisations, considérées comme étant des systèmes économiques. Ces organisations interagissent dans un environnement d'incertitude et leurs évolutions sont déterminées au cours des processus d'apprentissage et de coordination. À travers la répétition et l'expérimentation, ce processus d'apprentissage permet de mieux effectuer des tâches et produit des connaissances qui se révèlent dans des routines organisationnelles. Ces dernières renvoient à une mémoire organisationnelle permettant de trouver des solutions efficaces à des problèmes particuliers (Nelson R. R., 2002). Ces routines engendrent des actifs spécifiques difficilement transférables et contribuent à l'évolution des organisations (Carré, D., et al, 2011).

### **3. Les clusters et les initiatives de développement industriel en Algérie**

Depuis 2014, l'Algérie fait face à une forte baisse des cours du pétrole. Cela renforce la nécessité de développer une structure économique franchie des hydrocarbures et de la dépendance extérieure. Conscients de la fragilité de l'économie algérienne, les pouvoirs publics ont accordé une importance considérable aux agglomérations des entreprises. Il s'agit d'instaurer des conditions favorables à la relance industrielle et la diversification économique par moyen de l'amélioration de la compétitivité du territoire au sein des Pôles d'Attractivité dans plusieurs wilayas, où seront développées des Technopoles et des Zones Intégrées de Développement Industriel. Ces derniers permettent une concentration d'une population d'entreprises dans des activités spécialisées ou diversifiées, appartenant à des filières industrielles technologiquement proches et tirant avantage des externalités que présente le territoire.

Les premières initiatives ont été prises en 2007, année au cours de laquelle un projet d'élaboration d'une « stratégie et politiques de relance et de développement industriels » a été mis en place. Ce projet a permis l'identification des secteurs à fort potentiel de développement et l'apparition du concept de Zones de développement industriel intégré (ZDII), les Technopoles ou les Zones spécialisées pour favoriser le déploiement spatial de l'industrie.

Ce déploiement repose sur trois principaux plans, à savoir :

- La valorisation des ressources naturelles par le développement des industries permettant le passage de l'exportation de produits primaires vers la production et l'exportation de biens transformés à forte valeur ajoutée (pétrochimie, les fibres synthétiques, la sidérurgie ...) ;
- La densification du tissu industriel en favorisant les industries liées à l'assemblage et au conditionnement (comme les industries électriques et électroniques, pharmaceutiques, agroalimentaires...) ;
- La promotion de nouvelles industries notamment celle liée aux TIC et à l'automobile.

En plus de cette stratégie, des mesures d'appui aux clusters ont été lancées, en 2008, dans le cadre de la coopération allemande (Programme développement économique



durable). Par ailleurs, une contribution de l'Union Européenne a permis de soutenir la politique de soutien aux PME lancée par le ministère de l'Industrie. Le programme quinquennal (2010-2014) a accordé des crédits importants pour appuyer la création de 200 000 nouvelles PME et dynamiser 20 000 PME préexistantes.

Grâce à l'engagement des entrepreneurs, des clusters (industriels, technologiques et de l'agroalimentaire) reconnus par les puissances publiques ont été créés, notamment : le Cluster de la Mécanique de Précision ; le Cluster du digital ; le Cluster de l'Énergie Solaire ; le Cluster de l'industrie des boissons-logistiques de Bejaïa et le Cluster Boisson Algérie.

Par ailleurs, il existe d'autres clusters qui se sont développés de façon spontanée. Il s'agit de la vallée de la Soummam qui est liée à l'activité agroalimentaire et regroupe soixante entreprises, petites et grandes, créant plus de 6 000 emplois directs (POMMIER. P, 2014). Le second cluster est la zone industrielle de Bordj Bou Arreridj, l'une des plus dynamiques du pays. Celle-ci est considérée comme étant la capitale de l'électronique et de l'électroménager.

Le territoire algérien se caractérise par une polarisation des activités économiques, mais celle-ci reste marquée par d'importants déséquilibres. En effet, le littoral réunit les plus importantes agglomérations. Cela est le résultat des politiques économiques mises en place par l'État qui oriente une grande partie des investissements vers ce territoire, au détriment du sud et des hauts plateaux. Ces derniers occupent 96 % de la superficie totale et comportent des régions marginalisées et abandonnées économiquement (KHAOUA. N, 2019). La répartition du nombre de projets et d'emplois par territoires (tableau N°1) met en évidence ces déséquilibres.

**Tableau 1.** Répartition du nombre de projets et d'emplois par territoires, 2019

| <b>Territoires</b> | <b>Superficie<br/>(% du<br/>total)</b> | <b>Nombre<br/>de projets</b> | <b>Nombre<br/>d'emploi</b> |
|--------------------|----------------------------------------|------------------------------|----------------------------|
| Nord               | 4%                                     | 2 427                        | 91 608                     |
| Hauts<br>plateaux  | 9%                                     | 1 098                        | 35 258                     |
| Sud                | 87%                                    | 600                          | 16 454                     |

**Source :** statistiques de l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Malgré la volonté affichée des autorités publiques d'instaurer des dynamiques du rééquilibrage territorial et les conditions de l'attractivité et de la compétitivité des territoires (lignes directrices du SNAT), l'émergence des clusters reste confronter à un certain nombre de limites. Les forces, faiblesse, opportunités et menaces peuvent être synthétisées dans le tableau suivant :

**Tableau 2.** Analyse SWOT des clusters en Algérie

| <b>Forces</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        | <b>Faiblesses</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- Coopération et complémentarité inter-clusters ;</li> <li>- Apprentissage collectif et partage des externalités positives ;</li> <li>- Mutualisation des compétences ;</li> <li>- Développement de projets communs ;</li> <li>- Optimisation de la chaîne logistique ;</li> <li>- Économie d'échelle par l'organisation d'achats groupés.</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         | <ul style="list-style-type: none"> <li>- Manque d'expérience et d'organisation, clusters jeunes (créés à partir de 2015) ;</li> <li>- Manque de compétences notamment dans le domaine des TIC ;</li> <li>- Rigidité du système productif ;</li> <li>- Statut juridique non reconnu pour certains clusters.</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| <b>Opportunités</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  | <b>Menaces</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>- Soutien de l'État consacré, notamment, par les articles 27 et 28 de la loi d'orientation sur le développement de la PME (loi 17-02 du 10 janvier 2017) ;</li> <li>- Reconnaissance du rôle des clusters dans la relance de l'industrialisation et la réduction de la dépendance aux hydrocarbures et du déséquilibre de la balance commerciale ;</li> <li>- Avantages fiscaux en faveur de filières jugées prioritaires ;</li> <li>- Promotion des relations de partenariats entre les universités, les centres de recherche et les entreprises ;</li> <li>- Création de zones industrielles répondant globalement aux normes de viabilité et de sécurité ;</li> <li>- Ouverture sur l'écosystème mondial et développement de partenariats avec différents pays.</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>- Environnement non favorable aux clusters ; <ul style="list-style-type: none"> <li>✓ Difficulté d'accès au financement</li> <li>✓ Bureaucratie administrative</li> <li>✓ Problème du foncier industriel</li> </ul> </li> <li>- Multiplicité des organismes de tutelle et manque de coordination (ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche Scientifique, ministère de la Poste, des Télécommunications, des Technologies et du Numérique, ministère de l'Industrie) ;</li> <li>- Entreprises étrangères souvent privilégiées par les donneurs d'ordre ;</li> <li>- Concurrence des produits importés.</li> </ul> |

**Source :** élaboré par l'auteur sur la base d'une analyse documentaire

#### 4. CONCLUSION

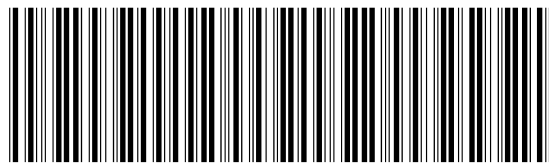
L'objet de cet article était d'analyser la contribution de la stratégie de déploiement spatial de l'industrie dans la relance du secteur industriel en Algérie. Conscients de la nécessité de réduire la dépendance des hydrocarbures, les autorités publiques ont adopté une stratégie orientée vers un objectif d'attractivité à travers la création de clusters. Grâce à une combinaison de facteurs (entreprises (PME), centres de recherche et de formation et les facilitations de l'État), ces formes d'agglomérations sont censées redynamiser et moderniser le secteur industriel, stimuler l'innovation et favoriser la croissance du pays, tel que prévoit la théorie. L'expérience algérienne connaît quelques faiblesses et menaces qui risquent de ralentir l'émergence de ces clusters. La rigidité du système productif et la spécialisation dans les filières énergétiques ont pour principale conséquence la mise en place des activités à faible valeur ajoutée ou à faible potentiel d'apprentissage technologique. Par ailleurs, ces clusters opèrent dans un environnement non favorable essentiellement marqué par des difficultés d'accès au financement et la bureaucratie administrative. Et enfin, la répartition territoriale déséquilibrée en faveur du nord présente des effets négatifs sur le développement équilibré et les conditions de l'attractivité et de la compétitivité des territoires.

#### 5. Bibliographie:

- Baumont, C. (1998). Economie géographique et intégration régionale (quels enseignements pour les pays d'Europe Centrale et Orientale?).
- Boschma, R. (2004). Proximité et innovation. *Économie rurale*, 8-24.
- Camagni, R. (2005). The rationale for territorial cohesion: issues and possible policy strategies.
- Courlet, C. (2002). Les systèmes productifs localisés.
- Frenken, K. &. (2007). A theoretical framework for evolutionary economic geography: industrial dynamics and urban growth as a branching process. *Journal of economic geography*, 635-649.
- Krugman, P. (1998). What's new about the new economic geography? *Oxford review of economic policy*, 7-17.
- Krugman, P. R. (1991). *Geography and trade*. MIT press.
- Laperche, B. &. (2011). Crise, innovation et renouveau des territoires: dépendance de sentier et trajectoires d'évolution. *Innovations*. 159-182.
- Marshall, A. (1890). *Le district industriel d'Alfred Marshall*. Géographie, Economie, Société.
- Nelson, R. &. (1982). The Schumpeterian tradeoff revisited. *The American Economic Review*, 114-132.
- Nelson, R. R. (2002). Technology, institutions, and innovation systems. *Research policy*, 265-272.

- Pecqueur, B. &. (2014). *Le développement territorial*. Paris: Editions Charles Léopold Mayer.
- Pecqueur, B. (2007). L'économie territoriale: une autre analyse de la globalisation. *L'Économie politique*, 41-52.
- Poirot, J. &. (2010). L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel. *Mondes en développement*, 27-41.
- Porter, M. (1997). Competitive strategy. *Measuring business excellence*.
- Porter, M. E. (1990). The competitive advantage of nations. *Harvard business review*, 73-93.
- Serval, S. (2018). *L'attractivité territoriale à l'épreuve du temps: comment favoriser l'ancrage territorial des entreprises étrangères?* Editions L'Harmattan.
- Torre, A. (2015). Théorie du développement territorial. *Géographie, économie, société*, 273-288.

**ISBN: 978-9931-9738-0-5**



9 78-9931-9738-0-5